





المحلى

تصنيف الامام الجليل، المحدث الفقيه، الاصولي، قوى المعارضة،
شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجة، صاحب التصانيف
المتعة، في المنقول، والمعقول، والسنة، والفقه، والاصول
والخلاف، مجدد القرن الخامس، فخر الاندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء العاشر

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٥٢ هـ

إدارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومؤيدها المرحوم الشيخ عبد الله الدمشقي

بتحقيق محمد منير الدمشقي صاحب ومدير ادارة الطباعة المنيرية

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الأزهر درب الاتراك رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرضاع

١٨٦٣ مَسْأَلَةٌ ومن كانت له امرأتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت احدهما بابن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى بلبن حدث لها من حمل منه امرأة كذلك لم يحل لاحدهما نكاح الآخر أصلا ، وكل من أرضعت الرجل حرمت عليه لأنها أمه من الرضاعة وحرمت عليه بناتها لأنها أخواته سواء في ذلك من ولدت قبله أو من ولدت بعده من الرضاعة وحرمت عليه أخواتها لأنها خالاته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنها جداته وحرمت عليه أخوات زوج التي أرضعته بلبنها من حمل منه لأنها عماته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنها جداته وحرمت عليه من أرضعت امرأته بلبن حدث لها من حمل منه لأنها من بناته ، وكذلك يحرم على الرجل الذي أرضعت امرأته ، وحكم التي ترضع امرأته كحكم ابنتها التي ولدتها ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة * برهان ذلك قول الله عز وجل فيما حرم من النساء : (وامهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقول رسول الله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » فدخل في هذا كل ما ذكرنا وما لم نذكر وبالله تعالى التوفيق ، وكل هذا فلا خلاف فيه الا في خمسة مواضع وهي لبن الفحل . وصفة الرضاع المحرم . وعدد الرضاع المحرم . ورضاع الكبير . والرضاع من ميتة .

١٨٦٤ مَسْأَلَةٌ لبن الفحل يحرم وهو ما ذكرنا آنفا من أن ترضع امرأة رجل ذكرا وترضع امرأته الأخرى اثني فتحرم احدهما على الأخرى ، وقد رأى قوم من السلف هذا لا يحرم شيئا كما صرح عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ورويناها من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تأذن لمن أرضعته أخواتها وبنات أخيها

ولا تأذن لمن أرضعته نساء اخوتها وبني اخوتها ، ومثله من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم ان اباہ حدثه بذلك عن عائشة أم المؤمنين ، ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني ربيعة . ويحيى بن سعيد . وعمرو بن عبدالله . وأفلح بن حميد كلهم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : كان يدخل على عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها من أرضعته بنت أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أبي بكر ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن خصيف عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال : لا بأس بلبن الفحل ، ورويناہ أيضا من طريق جابر بن عبدالله : ومن طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد ابن عمرو عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة بن الأسود ان أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير قالت زينب : فارسل الى عبد الله بن الزبير يخطب ابنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير و كان حمزة بن الكلبة فقلت لرسوله : وهل تحمل له ؟ انما هي بنت أخيه فارسل الى ابن الزبير انما تريد من المنع انما ولدت اسماء اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير اسماء فليسوا لك باخوة فارسل فاسألي عن هذا فارسلت فسألت وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا : ان الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فانكحتها اياه فلم تزل عنده حتى هلكت ، ومن طريق الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة نا يحيى بن سعيد نا انصاري أن حمزة بن الزبير بن العوام تزوج ابنة زينب بنت أم سلمة وقد أرضعت اسماء بنت أبي بكر زينب بنت أم سلمة بلبن الزبير قال يحيى بن سعيد : وكانت امرأة سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب قد أرضعت حمزة بن عبدالله بن عمر فولد لسالم بن عبدالله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر فتزوج بنت حمزة بن عبدالله بن عمر ، ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني عمرو بن حسين مولى قدامة بن مظعون أن سالم ابن عبدالله بن عمر زوج ابنا له أختاله من أبيه من الرضاغة ، ومن طريق عبد الرزاق و وكيع قال عبد الرزاق : عن سفیان الثوري عن الأعمش وقال : و كيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال جميعا عن ابراهيم النخعي قال : لا بأس بلبن الفحل ، ومن طريق حماد بن سلمة أنا محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه سال سعيد بن المسيب : وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قالوا كلهم : انما يحرم من الرضاغة ما كان من قبل النساء ولا يحرم ما كان من قبل الرجال ، ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية - هو محمد بن خازم الضرب - عن

محمد بن عمرو عن يزيد بن عبدالله بن قسيط فذكره عنهم وزاد فيهم أبا بكر بن سليمان ابن أبي حشمة ، وروى أيضا عن مكحول . والشعبي . ومن طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبدالله الواسطي عن خالد الحذاء عن بكر بن عبدالله عن أبي قلابة أنه لم يكن يرى بلبن الفحل بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد أخبرني أفلح ابن حميد قال قلت للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن فلانا من آل أبي فروة أراد أن يزوج غلاما اخته من أبيه من الرضاعة فقال القاسم : لا بأس بذلك . وذهب آخرون إلى التحريم به كما روينا من طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها اسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب : فكان الزبير يدخل علي وأنا امتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول : أقبل علي فحدثيني أرى أنه أبي وما ولد فهم اخوتي . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاما أيحل أن يتناكها؟ فقال ابن عباس : لا اللقاح واحد . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا عباد بن منصور قال : سألت القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق وطاوسا وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري فقلت : امرأة أبي أرضعت بلبان أخوتي جارية من عرض الناس إلى أن أتزوجها؟ فقال القاسم : لا أبوك أبوها ، وقال عطاء . وطاوس . والحسن : هي أختك . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد أنه كره لبن الفحل . ومن طريق سعيد بن منصور . وأبي عبيد قالوا : نا هشيم أن عبدالله بن سبرة الهمداني أنه سمع الشعبي يكره لبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلمة نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه في رجل أرضعت امرأة أبيه امرأة وليست أمهاتحل له؟ قال عروة : لا تحل له . ومن طريق مالك عن ابن شهاب قال : الرضاعة من قبل الأم تحرم . ومن طريق أبي عبيد نا عبدالله بن إدريس الأودي عن الأعشى قال : كان عمارة . وإبراهيم . وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بخبر أبي القعيس . **قال أبو محمد** : هكذا يفعل أهل العلم لا كمن يقول : أين كان فلان وفلان عن هذا الخبر؟ وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وتوقف فيه آخرون كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن - لمية - نا عباد بن منصور قال :

سألت مجاهدا عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبى أترى لى أن أتزوجها؟
 فقال : اختلف فيها الفقهاء فلست أقول شيئا ، وسألت ابن سيرين فقال : مثل قول مجاهده
قال أبو محمد : فظننا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا
 حرمة بن يحيى التميمي أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة
 ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته « أنه جاء أفلح أخو أبى القعيس يستأذن
 عليها بعد الحجاب و كان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاة » قالت عائشة : قلت :
 والله لا آذن لأفلح حتى استأذن رسول الله ﷺ فان أبا القعيس ليس هو الذى
 أرضعنى ولكن أرضعته امرأته فلما دخل على رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إن أفلح
 أخا أبى القعيس جاء يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى استأذنتك قالت : فقال النبي
 ﷺ : ائذنى له « وناحمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصرى نا عيسى
 ابن حبيب القاضى نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنى جدى محمد
 ابن عبد الله نا سفيان بن عيينة عن الزهري وهشام بن عروة كلاهما عن عروة عن عائشة أم
 المؤمنين يزيد أحدهما على صاحبه قالت : « جاء عمى بعدما ضرب الحجاب فاستأذن على فلم آذن
 له فجاء النبي ﷺ فقال : ائذنى له فانه عمك قلت : يا رسول الله فاما أرضعته المرأة ولم
 يرضعنى الرجل قال : تربت يمينك ائذنى له فانه عمك « ومن طريق مسلم نا عبد الله
 ابن معاذ العنبرى نا أبى نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة
 أم المؤمنين قالت : « استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل الى أبى عمك
 أرضعتك امرأة أخى فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله ﷺ فدكرت ذلك له
 فقال : ليدخل عليك فانه عمك « فكان هذا خبرا لا يجوز مخالفته وهو (١)
 زائد على ما فى القرآن هـ

وأما الخفيفون والمالكيون . فتناقضوا ههنا اقبح تناقض لان كلنا الطائفتين
 نقول : اذاروى صاحب خبرا عن رسول الله ﷺ وروى عن ذلك صاحب خلاف
 ماروى فهو دليل على نسخ ذلك الخبر ، قالوا ذلك فى مواضع ، منها ماروى عن جابر
 فى ولده المدبرة انه يعتق فى عتقها ويرق فى رقها فادعوا ان هذا خلاف لما روى عن جابر (٢)
 عن النبي ﷺ باع مدبرا ؛ والعجب انه ليس خلا لما روى بل هو موافق لبيع المدبر
 لان فيه يرق برقا هـ

قال أبو محمد : وهذا خبر لم يروه عن رسول الله ﷺ الا عائشة وحدها وقد

صح عنها خلافه فاخذوا بروايتها وتركوها رأيا ولم يقولوا لم تخالفه الا لفضل علم عندها ، وقالوا : لا ندري لاي معنى لم يدخل عليها من ارضعته نساء اخوتها * .

قال ابو محمد : فكان هذا عجبا جدا يثبت عنها كما آوردنا انه كان لا يدخل عليها من ارضعته نساء أبي بكر . ونساء اخوتها . ونساء بنى اخوتها بأصح اسناد . وانه كان يدخل (١) عليها من ارضعته اخواتها وبنات اخواتها فهل ههنا شيء . يمكن ان يحمل هذا عليه ؟ الا ان الذين اذنت لهم رأنهم ذوى محرم منها وان الذين لم تأذن لهم لم ترهم ذوى محرم منها ولكنهم لا يستحيون من المجاهرة بالباطل ومدافعة الحق بكل ما جرى على الستم من غث وورث ونعوذ بالله من الضلال * وقال بعضهم : للبرأة ان تمنع من شئت من ذوى محارمها قلنا : ان ذلك لها الا ان تخصيصها رضى الله عنه بالاحتجاب عنهم من ارضعته نساء أبيها ونساء اخوتها ونساء بنى اخواتها دون من ارضعته اخواتها وبنات اخواتها لا يمكن الا الوجه الذى ذكرنا لاسيما مع تصريح ابن الزبير وهو اخص الناس بها بأن لبن الفعل لا يحرم ، وأقوى القاسم (٢) بذلك فظهر تناقض أقوالهم والحمد لله رب العالمين ، وعهدنا بالطائفتين تعترض كلتاهما عن الخبر الثابت بالمسح على العمامة وعلى رضا ع سالم بانها زيادة على ما فى القرآن ولا شك فى أن التحريم ليس بالفعل زيادة على ما فى القرآن ولم يجىء بحجج التواتر فظهر أيضا تناقضهم ههنا ، وعهدنا بالطائفتين تقولان : ان ما كثر به البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد وراموا بذلك الاعتراض على الخبر الثابت من أن اليعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ولبن الفعل عما تكثر به البلوى وقد خالته الصحابة وأمهات المؤمنين هكذا جملة وابن الزبير . وزينب بنت أم سلمة . والقاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبوسلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وأبو بكر بن سليمان بن أبي حنمة . وإبراهيم النخعي . وأبو قلابة . ومكحول . وغيرهم فهلا قالوا ههنا . لو كان صحيحا ما خفى على هؤلاء . وهو ما تكثر به البلوى كما قالوا فى خبر التفرق فى البيع وما فعله خفى عن أحد من الصحابة والتابعين الا عن إبراهيم النخعي وحده ، فظهر بهذا فساد أصولهم الفاسدة التى ذكرنا وانها لا معنى لها وانما هى اعتراض على الحق بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان .

١٨٦٥ مسألة ولو أن رجلا تزوج امرأتين فارضتهما امرأة رضاءا محرما حره تاجيما وانفسخ نكاحهما اذ صارنا بذلك الرضاء عأختين أوعمة وبنت أخ أوخاله وبنت أخت أوحرمة امرأة له لانهما معا حدث لهما التحريم فلم تكن احداهما أولى

بالفسخ من الأخرى و كذلك لو دخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً ولا فرق فلو لم يدخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً انفسخ نكاح التي صارت أملاً للأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة صحيحاً لأن الله تعالى قال: (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فصارت بنتاً لأمها التي لم يدخل بها ولا هي في حجره ثبت نكاحها وصارت الأخرى من أمهات نسائه فحرمت جملة وبالله تعالى تأيده

١٨٦٦ مسألة : وأما صفة الرضاع المحرم فأنما هو ما امتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط ، فاما (١) من سقى لبن امرأة فشربه من إناء أو حلب في فيه فبلعه أو أطعمه بخبز أو في طعام أو صب في فيه أو في أنفه أو في أذنه أو حقن به فكل ذلك لا يحرم شيئاً ولو كان ذلك غذاءً دهره كله برهان ذلك قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً إلا بالارضاع والرضاعة والرضاع فقط ولا يسمى ارضاعاً إلا ما وضعته المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع يقال أرضعته ترضعه ارضاعاً ولا يسمى رضاعة ولا ارضاعاً إلا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه تقول: رضع يرضع رضاعاً ورضاعة، وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيئاً منه ارضاعاً ولا رضاعة ولا رضاعاً إنما هو حلب وطعام وسقاء وشرب وأكل وبلع وحقنة وسعوط وتقطير، ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئاً، فإن قالوا: قسنا ذلك على الرضاع والارضاع قلنا: القياس كله باطل ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل وبالضرورة يدري كل ذي فهم أن الرضاع من شاة أشبه بالرضاع من امرأة لأنهما جميعاً رضاع من الحقنة بالرضاع ومن السعوط بالرضاع وهم لا يحرمون بغير النساء فلاح تماثلهم في قياسهم القاسد وشرعهم بذلك مالم يأذن به الله عز وجل

قال أبو محمد : وقد اختلف الناس في هذا فقال الليث بن سعد: لا يحرم السعوط بلبن المرأة ولا يحرم أن يسقى الصبي لبن المرأة في الدواء لأنه ليس رضاعاً إنما الرضاع مامص من الثدي هذا نص قول الليث وهذا قولنا وهو قول أبي سليمان وأصحابنا
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلت إلى عطاء أسأله عن سعوط اللبن للصغير وكله به أيحرم؟ قال: ما سمعت أنه يحرم، وقال أبو حنيفة وأصحابه:

لا يحرم الكحل للصبي باللبن ولا صبه في العين أو الأذن ولا الحقنة به ولا مداواة الجائفة به ولا المأمومة به ولا تقطيره في الأكليل قالوا : فلو طبخ طعام بلبن امرأة حتى صار مرققة نضجة وكان اللبن ظاهرا فيها غالبا عليها بلونه وطعمه فاطعمه صغيرا لم يحرم ذلك عليه نكاح التي اللبن منها ولا نكاح بناتها وكذلك لو ثرد له خبز في إن امرأة فأكله كله لم يقع بذلك تحريم أصلا فلو شربه كان محرما كالرضا عنه وأما الخلاف في ذلك فإنه قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : السعوط . والوجور يحرمان كتحريم الرضاع وقد تناقضا في هذا على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وروينا عن الشعبي أن السعوط والوجور يحرمان .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : احتج أهل هذه المقالة بأن قالوا : صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إنما الرضاعة من المجاعة » قالوا : فلما جعل عليه الصلاة والسلام الرضاعة المحرمة ما استعمل لطرده الجوع كان ذلك موجودا في السقى والأكل قلنا : هذا لا حجة لكم فيه لوجهين ، أحدهما أن المعنى الذي ذكرتم لا يوجد في السعوط لأنه لا يرفع به شيء من الجوع ، فإن لجوا وقالوا : بل يدفع قلنا لأصحاب أبي حنيفة : إن حظ السعوط من ذلك كحظ الكحل والتقطير في العين باللبن سواء سواء لأن كل ذلك واصل إلى الحلق إلى الجوف فلم فرقم بين الكحل به وبين السعوط به ؟ هذا وأتم تقولون : إن من قطر شيئا من الأدهان في أذنه وهو صائم فإنه يفطر وكذلك إن احتقن فإن كان ذلك يصل إلى الجوف فلم يحرموا به في اللبن يحقن بها أو يكتحل به وإن كان لا يصل إلى الجوف فلم فطرتم به الصائم ؟ وهذا تلاعب لا خفاء به ، وقال مالك : إن جعل لبن المرأة في طعام وطبخ وغاب اللبن أو صب في ماء فكان الماء هو الغالب فسقى الصغير ذلك الماء أو اطعم ذلك الطعام لم يقع به التحريم ، وإضافاتهم يحرمون بالنقطة تصل إلى جوفه وهي لا تدفع عنهم شيئا من المجاعة (١) فظهر خلافهم للخبر الذي هو أنها لا يحتملون به ، والوجه الثاني أن هذا الخبر حجة لنا لأنه عليه الصلاة والسلام إنما حرم بالرضاعة التي تقابل بها المجاعة ولم يحرم غيرها شيئا فلا يقع تحريم بما قبلت به المجاعة من أكل أو شرب أو وجور أو غير ذلك إلا أن يكون رضاعة كما قال رسول الله ﷺ : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) فإن موها بما روينا من طريق عبد الرزاق : أن ابن جريج أن عبد الكريم أن سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي حدثه أن أباه أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب فقال : إنى أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تدأويت به

فقال له علي : لاتسكحها ونهاء عنها ، و كان علي بن أبي طالب يقول : ان سقته امرأته من لبن سريته أو سقته سريته من لبن امرأته لتحرمها عليه فلا يحرمها ذلك *

قال أبو محمد : هذا عليهم لاهم لان فيه رضاع الكبير والتحريم به وهم لا يقولون بذلك ، وفيه ان رضاع الضرائر لا يحرم عند علي وهم لا يقولون بهذا *

١٨٦٧ مسألة قال أبو محمد : وان ارتضع صغير او كبير من لبن ميتة أو مجنونة أو سكري خمس رضعات فان التحريم يقع به لانه رضاع صحيح ، وقال الشافعي : لا يقع بل لبن الميتة رضاع لانه نجس ، قال علي : هذا عجب جدا ان يقول في لبن مؤمنة انه نجس وقد صح عن النبي ﷺ انه قال : « المؤمن لا ينجس » وقد علمنا ان المؤمن في حال موته وحياته سواء هو طاهر في كلتا الحالتين ، ولبن المرأة بعضها وبعض الطاهر طاهر الا أن يخرجها عن الطهارة نص فيوقف عنده ثم يرى لبن الكافرة طاهرا يحرم وهو بعضها ، والله تعالى يقول : (انما المشركون نجس) وبعض النجس نجس بلا شك ، فان قيل : فأنتم تقولون : ان لبن الكافرة نجس بلا شك وانتم تجيزون مع ذلك استرضاع الكافرة قلنا : لان الله تعالى أباح لنا نكاح الكتابية وأوجب على الأم رضاع ولدها وقد علم الله تعالى أنه سيكون لنا اولاد منهم (و اكان ربك نسيا) الا اننا نقول : ان غير الكتابية لا يحل لنا استرضاعها لأنها ليست مما أبيع لنا اتخذهن أزواجا وطلب الولد منهم فبقى لبنها على النجاسة جملة وبالله تعالى التوفيق ثم نقول : لو خالط لبن المرضعة دم ظاهر من فم المرضع أو غير ذلك من المحرمات لحرم كما يحرم الذي لم يخالطه شيء من ذلك لأننا قد بينا في كتاب الطهارة من كتابنا هذا وغيره أن النجس والحرام اذا خالطهما الطاهر الحلال فان الطاهر طاهر والنجس نجس والحلال حلال والحرام حرام فالمحرم هو اللبن لا ما خالطه من حرام أو نجس ولكل شيء حكمه وبالله تعالى التوفيق ، ولبن المشركة انما ينجس هو وهي بذلك لدينها النجس فلو أسلمت لطهرت كلها فلا رضاعها حكم الارضاع في التحريم لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

١٨٦٨ مسألة ولا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات تقطع كل رضعة

من الأخرى او خمس مصات مفترقات كذلك او خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى هذا اذا كانت المصاة تغني شيئا من دفع الجوع والا فليست شيئا ولا تحرم شيئا ، وهذا مكان اختلف فيه السلف ، فروى عن طائفة أنه لا يحرم الا عشر رضعات لأقل من ذلك كما روينا من طريق مالك عن نافع أن سالم بن عبدالله بن عمر أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به الى أم كلثوم أختها بنت أبي بكر الصديق

وهي ترضع فقالت : أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل على قال سالم : فأرضعتني ثلاث رضعات ثم مرضت أم كلثوم فلم ترضعني فلم أكن أدخل على عائشة أم المؤمنين من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر من الرضعات . ومن طريق مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت عاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير ففعلت فكان يدخل عليها .

قال أبو محمد : عاصم بن عبد الله بن سعد هذا هو مولى عمر بن الخطاب . ثنا أحمد ابن محمد الطلمنكي نا ابن مفرج نا أحمد بن فراس نا أحمد بن علي بن يزيد نا سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عقبة قال : سألت عروة بن الزبير عن الرضاع فقال : كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعدا ، فدل هذا على أنه قول عروة لأنه أجاب به الذي استفتاه ، وقد روى أيضا سبع رضعات كما حدثنا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا عبيد الله بن عمر القواريري نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أنى الخليل صالح بن أبي مريم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : إنما يحرم من الرضاع سبع رضعات .

قال أبو محمد : الأول عنها أصح وهذا قد رواه من هو أحفظ من أبي الخليل ومن يوسف بن ماهك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل عروة بن الزبير عن صبي شرب قليلا من لبن امرأة فقال له عروة : كانت عائشة تقول : لا تحرم دون سبع رضعات أو خمس ، وطائفة قالت : بخمس رضعات كما قلنا نحن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : لا تحرم دون خمس رضعات معلومات . قال أبو محمد : هذا يخرج على أنها كانت تأخذ لنفسها بعشر رضعات ولغيرها بخمس رضعات . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا أحمد ابن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا محمد بن أبي عدي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت قال : لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وهو قول الشافعي . وأصحابه ، وطائفة قالت : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات وهو قول سليمان بن يسار . وسعيد بن جبير . وأحمد بن حنبل . وإسحاق ابن راهويه . وأبي عبيد . وأبي ثور . وابن المنذر . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا ،

وظن قوم أنه يدخل في هذا القول ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن حرب الموصلي نا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . وعبد الله بن الزبير قالا جميعا : لا تحرم المصاة ولا المصتان . ومن طريق سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عقبة قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرضاع فقال : لا أقول كما يقول ابن عباس . وابن الزبير كانا يقولان : لا تحرم المصاة ولا المصتان .

قال أبو محمد : كل هذا ليس فيه بيان أنهم كانوا يحرمون بالثلاث ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء وأخصب الجسم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب ارنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التنوري حدثني أبي - يعني عبد الوارث - نا حسين - هو المعلم - نا مكحول عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : ليس بالمصاة ولا بالمصتين بأس إنما الرضاع ما فلق الأمعاء . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن ثور - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب نا سفيان بن عبد الله كتب الى عمر بن الخطاب يسأله ما يحرم من الرضاع ؟ فكتب اليه أنها لا يحرم منها الضرار والعفافة والملجاة ، والضرار أن ترضع المرأة الولدين كي تحرم بينهما ، والعفافة الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي ، والملجاة اختلاص المرأة ولد غير هاتلقمه ثديها . قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عجلان نا عمر بن الخطاب نا أنس بن مالك نا جارية أرادوا أن ينالوا كوايذهما قد علوا نا امرأة ارضعت احدهما فقال لها عمر : كيف ارضعت الآخرة ؟ قالت : مررت به وهو يبكي فارضعته أو قالت فأمصصته فقال عمر : نا كحوا بينهما فاما الرضاعة الخصابة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج قالا جميعا : نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي نا أنه استفتى أبا هريرة فقال له أبو هريرة : لا يحرم إلا ما فلق الأمعاء - يعني من الرضاع . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم وبه يؤخذ .

قال أبو محمد : هكذا نص الحديث نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي نا ابن مسعود قال : إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فبلغ ذلك أبا موسى الأشعري فقال : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهر كم . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد نا أنس نا

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : لا رضاع الا ما أنبت اللحم والدم . وذهبت طائفة الى التحريم بما قل أو كثر ولو بقطرة صبح ذلك عن ابن عمر . وعن ابن عباس في أحد قولي ، وروى عن علي بن أبي طالب . وابن مسعود منقطعا دونهما . وعن جابر ابن عبد الله كذلك أيضا ، وصح عن سعيد بن المسيب في أحد قولي ، وصح أيضا عن عطاء . وعروة . وطاوس ، وروى عن الحسن . والزهرى . ومكحول . وقادة . وربيعة . والقاسم . وسالم . وقيصة بن ذؤيب ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والأوزاعي . والليث بن سعد . وسفيان الثوري ، فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى سبع رضعات فلم نجد لهذا القول متعلقا فسقط ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى عشر رضعات فوجدناهم يذكر ما كتب به الى أبو المرجى على بن عبد الله بن ذرواز نا أبو الحسن محمد بن حمزة الرحبي نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المغلس قال نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال . نا أبي نا يعقوب بن ابراهيم الزهرى نا أبي . هو ابراهيم بن سعد . عن ابن اسحق قال نا الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان سهلة بنت سهيل اتت النبي ﷺ فقالت له : ان سالما كان مناحيث علمت كنانعه ولدا وكان يدخل على فلما أنزل الله عز وجل فيه وفي أشباهه أنكرت وجه أبي حذيفة اذ رآه يدخل على قال : فارضيه عشر رضعات ثم ليدخل عليك كيف شاء فانما هو ابنك *

قال أبو محمد : وهذا اسناد صحيح الا انه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، أحدهما ان يكون ابن اسحاق وهم فيه لأنه قد روى هذا الخبر عن الزهرى من هو أحفظ من ابن اسحق . وهو ابن جريج . فقال فيه : أرضعه خمس رضعات على ما نوره بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، أو يكون محفوظا فتكون رواية ابن اسحق صحيحة ورواية ابن جريج صحيحة فيكونان خبرين اثنين فاذا كان ذلك فالمعشر الرضعات منسوخات على ما نورد بعد هذا ان شاء الله تعالى فسقط هذا الخبر اذ لا يخلو ضرورة من أن يكون وهما أو منسوخا لا بد من أحدهما ، ثم نظرنا فيما احتج به من حرم بثلاث رضعات لا بأقل فوجدناهم يحتجون بالخبر المشهور من طرق شتى منها ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا اسماعيل بن ابراهيم . هو ابن علي . عن أيوب السخيتي نا عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت قال رسول الله ﷺ : لا تحرم المصة ولا المصتان ، وهكذا رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن أيوب السخيتي نا عن ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ : لا تحرم المصة ولا المصتان ، *

قال أبو محمد : ابن أبي مليكة أدرك أم المؤمنين فسمعه منها ومن ابن الزبير عنها
حدث به كذلك وهو الثقة المأمون المشهور ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن
عبد الله بن بزيع نا يزيد - هو ابن زريع - ناسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة قال : كتبنا إلى
إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ؟ فكتب أن أبا الشعثاء المحاربي حدثنا أن عائشة أم المؤمنين
حدثته أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تحرم الخطفة ولا الخطفتان » ، ومن طريق
أحمد بن شعيب أخبرني عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم النسائي نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن دينار
نا هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ قال : « لا تحرم
المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان » ، ومن طريق أحمد بن شعيب
أخبرني شعيب بن يوسف النسائي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة أخبرني
أبي عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » ،

قال أبو محمد : ابن الزبير سمع أباه وخاله أم المؤمنين فرواه عن كل واحد منهما
وله أيضا صحبة والا فليخبرنا المقدم على نصر الباطل ودفع الحق ومؤثر رأيه على
ما ثبت عن رسول الله ﷺ من يتم من رواية هذه الأخبار ، وقد صح أيضا من طريق
أبي هريرة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب
- هو ابن إبراهيم بن سعد - نا أبي عن محمد بن اسحق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله
ابن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ
: « لا تحرم من الرضاع المصة ولا المصتان ولا يحرم منه الا ما فلق الأمعاء من اللبن »
وصح أيضا من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس كما روينا من طريق مسلم نا اسحاق
- هو ابن راهويه - ويحيى بن يحيى وعمر والناقد كلهم عن المعتمر بن سليمان التيمي واللفظ
ليحيى قال : نا المعتمر بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي الخليل - هو صالح
ابن أبي مريم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن
أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » ، ومن
طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن عتبة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال :
« لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان » ، وروياه أيضا من طريق
مسلم نا ابن أبي عمر نا بشر بن السري نا حماد بن أبي سلية عن قتادة عن أبي الخليل الضبعي
عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم
الاملاجة ولا الاملاجتان » ، وناه حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك

ابن أيمن تاجعفر بن محمد الصائغ نا عفان بن مسلم نا وهيب بن خالد انا أيوب السخيتاني عن صالح أبي الخليل الضبي عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان، قالوا: فهذه آثار صحاح رواها أم المؤمنين. وأم الفضل. والزبير. وأبو هريرة. وابن الزبير كلهم عن رسول الله ﷺ فجاءت بحجى. التواتر قالوا: فهي مستثناة من عموم قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وبقي ما زاد على التحريم.»

قال أبو محمد: صدقوا في أنها في غاية الصحة ولكن لولم يرد غيرها لكان القول ما قالوا لكن قد جاء غير هذا مما سند كره الآن إن شاء الله عز وجل، ثم نظرنا فيما احتج به من لم يحرم من الرضاع إلا بما أغنى من الجوع فوجدناهم يحتجون بما رويناه من طريق مسلم نا هناد بن السرى نا أبو الأحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين نا رسول الله ﷺ قال لها: انظرن من اخواتكن من الرضاعة فانما الرضاعة من المجاعة، ورويناه أيضا من طريق شعبة. وسفيان الثوري. وزائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ، انما الرضاعة من المجاعة، وقد أوردنا أيضا قبل من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من انه لا يحرم من الرضاع الا ما فلق الأمعاء، ورويناه أيضا من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وهذان أثران في غاية الصحة والحجة بهما قائمة، ثم نظرنا فيما احتج به من قال: لا يحرم من الرضاع أقل من خمس رضعات فوجدنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري. وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كلاهما عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: نزل القرآن ان لا يحرم الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات هذا لفظ يحيى بن سعيد، ولفظ عبد الرحمن قالت: «كان ما نزل من القرآن ثم سقط لا يحرم من الرضاع الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات» ومن طريق القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات يحرم من فتوى رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن،» وروينا أيضا معناه من طريق مسلم نا القعني. ومحمد بن المثنى قال ابن المثنى نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وقال:

القنبي : ناسيما بن لال ثم اتفق سليمان . وعبدالوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات هـ ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين هـ أن أبا حذيفة تبنى سالما وهو مولى امرأة من الأنصار كما تبنى رسول الله ﷺ زيدا وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله عز وجل : (ادعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا إلى آباءهم فمن لم يعرف له أب فمولى واخ في الدين فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله : وانا كنا نرى سالما ولدا يأوى معي ومع أبي حذيفة ويراني فضلا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة *

قال أبو محمد : وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا يسع أحدا الخروج عنهما ، وهذا الخبر من رواية ابن جريج يبين وهم رواية ابن اسحق لهذا الخبر فذكر فيه عشر رضعات أو نسخته اذ قد يمكن أن يكون عليه الصلاة والسلام أفتاها بال عشر قبل أن ينزل التحريم بالخمس ثم أفتاها بالخمس بعد نزولها وقد لا يكون بين الأمرين إلا بعض ساعة ، ثم نظرنا فيما احتج به من رأى أن التحريم بقليل الرضاعة وكثيرها فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) قالوا : فعم الله عز وجل ولم يخص ، ثم ذكروا آثارا صحاحا مثل قوله عليه الصلاة والسلام في بنت حمزة : انها ابنة أخي من الرضاعة ، وقوله ﷺ في بنت أبي سلمة : انها ابنة أخي من الرضاعة وقوله عليه السلام لعائشة أم المؤمنين في عمها من الرضاعة : انه عمك فليج عليك وفي عم حفصة أم المؤمنين : أرى فلانا - يعني عمها من الرضاعة - وبالخبر الثابت في أمر سالم مولى أبي حذيفة ورويناه من طريق سفيان بن عيينة . وسفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين هـ ومن طريق أيوب السخيتاني . وابن جريج عن ابن أبي مليكة عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين هـ ومن طريق مالك بن أنس . ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين هـ ومن طريق شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين كلهم لم يذكروا إلا أرضعته فقط دون ذكر عدد ، وذكروا قوله عليه الصلاة والسلام : إنما الرضاعة من الجماعة ولا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء ، قالوا : فلم يذكروا عليه الصلاة والسلام

في كل ذلك عددا ، وذكروا بما لاخير فيه خيرا رويناه من طريق ابن وهب عن مسلبة
ابن علي عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث
قالت : سئل رسول الله ﷺ عما يحرم من الرضاعة ؟ فقال : الرضعة والرضعتان ،
قال أبو محمد : أما هذا الخبر فغير سوء موضوع ومسلبة بن علي فساقت لا يروى
عنه قد أنكر الناس على ابن وهب الرواية عنه ثم ذكره عن لم يسمه فلا معنى لأن
يشتغل بالباطل ، وأما الأخبار الثابتة التي ذكرنا قبل والآية المذكورة فإن كل ذلك
حق لكن لما جاءت رواية الثقات التي ذكرنا بانه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأنه
إنما يحرم خمس رضعات كانت هذه الأخبار زائدة على ما في تلك الآية وفي تلك الأخبار
وكانت رواية ابن جريج في حديث أبي حذيفة أرضعته خمس رضعات هي زائدة (١)
على رواية من ذكرنا ، وابن جريج ثقة لا يجوز ترك زيادته التي انفرد بها ، وقد فعل
المخالفون لنا مثل هذا حيث يجب أن يفعل وحيث لا يجب أن يفعل كتركهم عموم
القرآن في قطع السارق لرواية فاسدة في العشرة الدراهم ولرواية صالحة في ربع الديار
وكزيادة المال كين التدلك في الغسل على ما في القرآن لغير نص وكزيادة الخفيفين
الوضوء بالنيذ من الرعاف والقيء لروايات في غاية الفساد وترك الزيادة التي يرويها
العدل خطأ لا يجوز لأنها رواية عن رسول الله ﷺ ثابتة فمن خالفها فقد خالف أمره
عليه الصلاة والسلام فهذا لا يجوز ، واعترضوا بالآثار التي جاءت بخمس رضعات
محرمات بما رويناه عن طاوس أنه قال : كان لازواج النبي ﷺ رضاعات محرمات ولسائر
النساء رضاعات معلومات ، ثم ترك ذلك بعد (٢) وأنه سئل عن قول من يقول : لا يحرم
من الرضاع دون سبع رضعات ثم صار إلى خمس ، وقال طاوس : قد كان ذلك يحدث
بعد ذلك أمر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحريم .

قال أبو محمد : هذا قول طاوس لم يسنده إلى صاحب فضلا عن رسول الله ﷺ
ومثل هذا لا تقوم به حجة ولا يحل القطع بالنسخ بظن تابعي : وقالوا أيضا : قول
الراوي فمات عليه الصلاة والسلام وهو بما يقرأ من القرآن قول منكر وجرم في القرآن
ولا يحل أن يجوز أحد سقوط شيء من القرآن بعد موت رسول الله ﷺ قلنا : ليس كما
ظنتم إنما معنى قول عبد الله بن أبي بكر في روايته لما ذكرتم ثم أي أنه عليه الصلاة والسلام
مات وهو بما يقرأ مع القرآن بحروف الجريدل بعضها من بعض ، وبما يقرأ من
القرآن الذي بطل أن يكتب في المصاحف بقي حكمه كآية الرجم سواء سواء فبطل

اعتراضهم المذكور، واعترضوا على الخبر الثابت الذي فيه « لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان » بأن قالوا : هو خبر مضطرب في مستنده فقرة عن عائشة ومرة عن الزبير قلنا : فكان ماذا هذا قوة للخبر أن يروى من طرق وما يعترض بهذا في الآثار الاجاهل بما يجب في قبول النقل الثابت لأنه اعتراض لا دليل على صحته أصلا إنما هو دعوى فاسدة ، والعجب كله أنهم يعيرون الأخبار الثابتة بنقلها مرة عن صاحب ومرة عن آخر ثم لا يفكر الخفيفيون في أخذهم بحديث أيمن فيما تقطع فيه يد السارق ، وهو حديث ساقط مضطرب فيه أشد الاضطراب ولا يفكر المالكيون في أخذهم في ذلك بحديث ربع الدينار ، وفي الصدقة في الفطر بخبر أبي سعيد وكلاهما أشد اضطرابا من خبر الرضعتين ولكنهم يتعلقون بما أمكنهم ، وقالوا : عروة ابن الزبير أحذروا ذلك الخبر وقد روى عنه أن قليل الرضاع وكثيره لا يحرم قلنا : فكان ماذا إنما الحجة في روايته لأرايه ، وقد أفردنا في كتابنا المعروف بالأعراب اضطراب الطائفتين في هذا المعنى وأخذهم برواية الراوى وتركم رأيه في خلافه لما رواه . وذكرنا أيضا اعتراضات في غاية الفساد والغثاء لا يخفى سقوطها على ذى فهم عمدتها ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، فوجب الأخذ بهذه الأخبار ، ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة ولا المصتان علمنا أن المصاة غير الرضعة فن ذلك قلنا : ان استغاد الرضيع ما في الثديين متصلا رضعة واحدة وان المصاة لا تحرم الا إذا علمنا أنها قد سدت مسدا من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء وان السير من ذلك الذي لا يسد مسدا من الجوع ولا يوقن بوصوله إلى الأمعاء لا يحرم شيئا أصلا وبالله تعالى التوفيق .

١٨٦٩ مسألة ورضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير (١) ولا فرق وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغر ولا يحرم في الكبر ولم يحدوا حد في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي ﷺ حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن يرين لا يحرم الارضاع الصغير لا رضاع الكبير دون أن يرد عنهن في ذلك حد . ومن طريق مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر - وقد سأله رجل عن رضاع الكبير - فقال له ابن عمر : قال عمر بن الخطاب : إنما الرضاعة رضاعة الصغير . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة الا ما أرضع في الصغر ولا رضاعة لكبير .

(١) في النسخة رقم ١٦ من رضاع الصغير

وقالت طائفة : لا يرم من الرضاع إلا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي ذر
حدثني أحمد بن صالح حدثني عنبسة حدثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب
حدثني عروة بن الزبير أبي أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى
يرضع في المهد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري
عن سعيد بن المسيب قال : لا رضاع إلا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من
الرضاع إلا ما كان قبل الفطام وأما بعد الفطام فلا كما روينا من طريق حماد بن سلمة
عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أم سلمة أم المؤمنين رضي
الله عنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد الفطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد فطام .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن
أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدي امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى
الأشعري عن ذلك ؟ فقال له أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود
عن ذلك قال أبو عطية ونحن عنده فقام ابن مسعود وقمنا معه حتى أتى أبا موسى الأشعري
فقال : أرضيعا ترى هذا ؟ إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى :
لاتسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهر كم ، فتبين ههنا أنه إنما يحرم مدة تغذي
الرضيع باللبن . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جوير عن الضحاك
عن النزال - هو ابن سبرة - عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال .

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من
ابن عباس يقول : لا رضاع بعد الفطام . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن .
والزهري . وقتادة قالوا : لا رضاع بعد الفصال قال معمر : وأخبرني من سمع عكرمة
يقول ذلك ويقول : الرضاع بعد الفطام مثل الماء يشربه وبه يقول الأوزاعي وقال :
إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع الثاني
شيئا قال : فإن تبادى رضاعه ولم يفطم قبل الحولين فإنه ما كان في الحولين فإنه يحرم
وما كان بعدهما فإنه لا يحرم وإن تبادى الرضاع . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع
إلا ما فقم الأمعاء كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة -
عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة قال :
لا رضاع إلا ما فقم الأمعاء . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في ثلاثة
أعوام وأما ما رضع بعد الثلاثة الأعرام فلا يحرم ، وهذا قول زفر بن الهذيل .
وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في عامين وستة أشهر (١) فما

كان بعد ذلك فانه لا يحرم وهو قول أبي حنيفة * وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في عامين وشهرين فما كان بعد ذلك لم يحرم وهذا قول مالك ، وهذه الأقوال الثلاثة قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك ، ما علم أحدا من أهل العلم قال بشيء منها قبل المذكورين ولا معهم الا من قلدهم اتباعا لحواهم وتعود بالله من الفتنة *
وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين ، وأما الرضاع بعدهما فلا يحرم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لا رضاع بعد حولين * ومن طريق أبي عبيدنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لا رضاع الا في الحولين * ومن طريق مالك عن ابراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير عن الرضاعة ؟ فقالا جميعا : كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله * ومن طريق أبي عبيدنا عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق الشيباني قال : سمعت الشعبي يقول : ما كان من سعوط أو وجور أو رضاع في الحولين فهو يحرم وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا ، وهو قول ابن شبرمة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن : وأبي سليمان . وأصحابنا ، ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع إلى الذي ذكرنا قبل لأنه هو المأثور عنه في موطنه الذي قرئ عليه إلى أن مات *

قال أبو محمد : وقالت طائفة : ارضاع الكبير والصغير يحرم كما ذكرنا قبل عن أبي موسى وان كان قد رجع عنه * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن سالم (١) بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره ان أباه أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال له علي : لا تسكحها ونهاه عنها * ومن طريق مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير بحديث أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل بأن ترضع سالما مولى أبي حذيفة خمس رضعات وهو كبير ففعلت فكانت تراه ابنا لها قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال : سقتني امرأة من لبنها بعدما كنت رجلا

(١) في النسخة رقم ١٦ عبد الكريم بن سالم وهو غلط

كبيراً أفانكحها ؟ قال عطاء : لا قال ابن جريج فقلت له : وذلك رأيك قال : نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك فلا خفاء بفسادها إلا على قول من يقول في النهار . أنه ليل مكابرة ونصراً للباطل ، ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين لما قال الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) دل ذلك على أن ههنا حولين ناقصين وأشار إلى عددها بالشمس .

قال أبو محمد : فجمع هذا القول مخالفة الله عز وجل ومكابرة الحس أما مخالفة الله عز وجل فإنه يقول : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فمن تعالى على أن عدة الشهور عنده هي التي منها أربعة حرم وأنه في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض وأن ذلك هو الدين القيم ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم إلا في الأشهر العربية القمرية فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم ونسب إلى الله تعالى الكذب من أنه أمر أن يراعى عدد الحولين بالعجمية ، وأما مكابرة العيان فإنه ليس بين الحولين إلا عجميين المعدودين بالشمس وقطعها للملك وبين الحولين العربيين المعدودين بالقمر إلا اثنان وعشرون يوماً ، فالزيادة على ذلك إلى تمام شهرين لا تدرى من أين أتت والقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل بمثل هذا لا يحل ، وأما من حد ذلك بما كان في المهد فكلام أيضاً لا تقوم بصحته حجة لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس ولا من رواية ضعيفة فسقط هذا القول ، وأما من حد ذلك بما كان في الصغر فإن الصغرى تهاذى إلى بلوغ الحلم لأنه قبل ذلك لا تلزمه الحدود ولا المرائض وهذا حد لا يوجب قرآن ولا سنة ، وأما من حد ذلك بالمطام فاهم احتجوا بقول الله عز وجل : (فأرأدا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه في التحريم إذ ليس للتحريم في هذه الآية ذكر ولا في تراضيهما بالفصال تحريم لأن يرتضع الولد بعد ذلك إنما فيها انقطاع النفقة الواجبة على الأب في الرضاع وليس بانقطاع حاجة الصبي إلى الرضاع ينقطع التحريم برضاعه أن يرضع إذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة ، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيدنا أبو عوانة نا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « قال رسول الله ﷺ : لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام » *

قال أبو محمد : هذا خبر منقطع لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلبية أم المؤمنين لأنها كانت أسن من زوجها هشام باثني عشر عاما وكان مولد هشام سنة ستين فولد فاطمة على هذا سنة ثمان وأربعين وماتت أم سلبية سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تلقها فكيف ان تحفظ عنها ولم تسمع من خالة أيها عائشة أم المؤمنين شيئا وهي في حجرها إنما أبعد سمعها من جدتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو أيضا بخبرين ساقطين أحدهما من طريق معمر عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي عن النبي ﷺ ولا رضاء بعد الفصال والآخر من طريق معمر أيضا عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد بن جابر بن عبد الله عن أبيهما عن رسول الله ﷺ فذكر كلاما كثيرا وفيه ولا رضاء بعد الفطام، وهذان خبران لا يجوز التشاغل بهما لأن جوير اسقط والضحاك ضيف . وحرام بن عثمان هالك بمرّة فسقط كل ما تعلقوا به وبالله تعالى التوفيق وسقطت الأقوال كلها الا قول مزراعي الحولين بقول من لم يراع في ذلك حدا أصلا فنظرنا فيمن راعى الحولين فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وبقوله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ، وبقوله عز وجل : (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) فقالوا : قد قطع الله عز وجل ان فصال الرضيع في عامين وان رضاعه حولان كاملا لمن أراد ان يتم الرضاعة قالوا : فلا رضاء بعد الحولين أصلا لان الرضاعة قد تمت واذا انقطع الرضاء انقطع حكمه من التحريم وغير ذلك .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى وعليها الوقوف عند ما حد عز وجل ولو لم يأت نص غير هذا لكار في هذه الصوص متعلق لسك قد جاء في ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عمرو الباق . وابن أبي عمر ، قالا جميعا : ناسفيا بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين و قالت جاءت سملة بنت سهيل الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال رسول الله ﷺ : ارضعيه فقالت : وكيف ارضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، دو من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ومحمد بن أبي عمرو واللفظ له قال : نا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب - هو السخيتاني - عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم فأتت يعني سملة بنت سهيل إلى النبي

ﷺ قالت : ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني
أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا فقال لها النبي ﷺ : أرضعيه تحرمي عليه
ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر
غندر نا شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله
عنهما أنه يدخل عليك الغلام الا يقع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة : أمالك
في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ أن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله ان سالما يدخل
علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه حتى يدخل
عليك ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين قالت : جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقالت : إن
سالما كان يدعي ابن أبي حذيفة وان الله قد أنزل في كتابه ادعوهم لأبائهم و كان يدخل
علي وانا فضل (١) ونحز في منزل ضيق فقال لها النبي ﷺ : أرضعي سالما تحرمي عليه قال
الزهري : قال بعض أزواج رسول الله ﷺ : لاندري اهل هذه كانت رخصة له ام
خاصة قال الزهري : فكانت عائشة تفتي بأنه يحرم الرضاع بعد الفصال حتى ماتت .
قال أبو محمد : فهذه الاخبار ترفع الاشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات
المدكورات أن الرضاعة التي (٢) تتم بتام الحولين أو بتراضى الأبوين قبل الحواين
اذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع أمها هي الموجبة للنفقة على المرضعة والتي يجبر عليها
الأبوان أحبا أم كرها ، ولعمري لقد كانت في الآية كفاية في هذا لأنه تعالى قال :
(والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأمر تعالى الوالدات بارضاع المولود عامين وليس
في هذا تحريم الرضاعة بعد ذلك ولا أن التحريم ينقطع بتام الحولين وكان قول الله
تعالى : (وأما نكحكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) ولم يقل تعالى في حولين
ولاني وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخرى عموما لا يجوز تخصيصه إلا بنص
يبين أنه مخصص له لا بظن ولا بمحتمل لا بيان فيه ، وكانت هذه الآثار قد جاءت بحجج
التواتر رواها نساء رسول الله ﷺ كما أوردنا . وسهلة بنت سهيل من المهاجرات
وزينب بنت أم سلمة ، ورواه من التابعين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وحميد
ابن نافع ، ورواه عن هؤلاء الزهري . وابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن القاسم .
ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة ، ورواه عن هؤلاء أيوب السختياني . وسفيان

(١) أي متبذلة في ثياب مهنتي (٢) في السبعة رقم ١٦ الرضاع لدى وهو لا بأس بما بعده

الثوري . وسفيان بن عيينة . وشعبة . ومالك . وابن جرير . وشعيب بن أبي حمزة .
ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة . وسليمان بن بلال . ومعمرو وغيرهم ، ورواه عن
هؤلاء الناس الجماعة الغفير فهو نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق
من الاعتراض إلا أن يقول قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج رسول الله
ﷺ فليعلم من تعلق بهذا أنه ظن بمن ظن ذلك ممن رضى الله عنهم ، وهكذا جاء في
الحديث أنهن قلن : ما نرى هذا إلا خاصا لسالم وما ندرى لعله رخصة لسالم فاذ هو ظن
بلا شك فإن الظن لا يعارض بالسنن (١) قال تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئا)
وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها باختيارها وبين احتجاج عائشة رضى الله
عنها بالسنة الثابتة وقولها لها : أمالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ وسكوت أم سلمة
ينبئ برجوعها إلى الحق عن احتياطها ، ومن أعجب العجائب (٢) أن المخالفين لنا
ههنا يقولون : ان المرسل كالمسند ، وقدرونا من طريق عبد الرزاق عن معمر أن
أزواج النبي ﷺ اذا أرضعن الكبير دخل عليهن فكان ذلك لمن خاصة ، وقال
آخرون : هذا منسوخ بنسخ التبنى .

قال أبو محمد : وهذا باطل يقين لانه لا يحل لأحد ان يقول في نص ثابت هذا
منسوخ إلا بنص ثابت مبين غير محتمل فكيف وقول سهلة رضى الله عنها لرسول الله
ﷺ : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ بيان جلي لانه بعد نزول الآيات المذكورات
وباليقين ندرى أنه لو كان خاصة لسالم أو في التبنى الذي نسخ لبنه عليه الصلاة والسلام
كما بين لاني ردة في الجزعة اذ قال له تجزئك ولا تجزى ، أحدا بعدك . وقال بعض
من لا يخاف الله تعالى (٣) فيما يطلق به لسانه : كيف يحل للكبير أن يرضع ثدي
امرأة اجنية .

قال أبو محمد : هذا اعتراض مجرد على رسول الله ﷺ الذي أمر بذلك والقائل
بهذا لا يستحي من أن يطلق أن للمملوكة أن تصلي عريانة يرى الناس ثديها وخاصرتها
وان للحر أن تتعمد أن تكشف من شفني فرجها مقدار الدرهم البغلي تصلي كذلك
ويأها المصادر والوارد بين الجماعة في المسجد وان تكشف أقل من ربع بطاها كذلك
ونعوذ بالله من عدم الحياء وقلة الدين (٤) .

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ : انما الرضاعة من المجاعة ، حجة لنا بينة

(١) في النسخة رقم ١٤ لا تعارض به السنن (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن أعجب العجب (٣) في النسخة

ورقم ١٤ وقال بعض من لا يبالي بخلاف الله (٤) في النسخة رقم ١٤ ورقة الدين

لأن الكبير من الرضاعة في طرد المجاعة نحو ما للصغير فهو عموم لكل رضاع إذا بلغ خمس رضعات كما أمر رسول الله ﷺ قال علي : فصح أن عائشة رضيت الله عنها كان يدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لم يكن ليسبح سر رسول الله ﷺ ينتهكه من لا يحل له مع قوله تعالى : (والله يعصمك من الناس) فنحن نوقن ونثبت بأن رضاع الكبير يقع به التحريم وليس في امتناع سائرهن من أن يدخل عليهن بهذه الرضاعة شيء ينكر لأن مباحا لهن أن لا يدخل عليهن من يحل له الدخول عليهن وبالله تعالى التوفيق ،

١٨٧٠ مَسْأَلَةٌ وإن حملت امرأة ممن يلحق ولدها به فدرلها اللبن ثم وضعت فطلقها زوجها أو مات عنها فتزوجها آخر أو كانت أمة فملكها آخر فما أرضعت فهو ولد للاول وللثاني فإن حملت من الثاني قبادى اللبن فهو للاول الا ان يتغير ثم يعتدل فانه اذا تغير فقد بطل حكم الاول وصار للثاني [والحمد لله رب العالمين] (١) *

١٨٧١ مَسْأَلَةٌ واهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية لغية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم مالم يكن زانيا كفؤا للسلسلة الفاضلة ، وكذلك الفاضل المسلم كفؤا للسلسلة الفاسقة مالم تكن زانية والذي نتخاره فنكاح الأقارب بعضهم لبعض وقد اختلف الناس في هذا فقال سفيان الثوري . وابن جريج . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى . والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي صاحب مالك . واسحاق بن راهويه : يفسخ نكاح المولى للعربية ، وقال أبو حنيفة : ان رضيت القرشية بالمولى ووقاها صداق مثاها أمر المولى أن ينكحها فإن أبي أنكحها القاضي ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان : كقولنا ،

قال أبو محمد : احتج المخالفون بآثار ساقطة والحجة قول الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقوله تعالى مخاطبا لجميع المسلمين : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء ثم قال تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاة وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وانما نخيرنا نكاح الأقارب لأنه فعل رسول الله ﷺ لم ينكح بناته الا من بنى هاشم وبنى عبد شمس ، وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) وبالله تعالى التوفيق ، وأما قولنا في الفاسق . والفاسقة فيلزم من خالفنا أن لا يجوز للفاسق أن ينكح الا فاسقة وأن لا يجوز للفاسقة أن ينكحها الا فاسق وهذا

لا يقوله أحد ، وقد قال الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٢ مسألة وتزوج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز ويرثها وترثه مات من ذلك المرض أو صحح ثمن مات ، وكذلك للمريضة الموقنة وغير الموقنة ان تتزوج صحيحاً أو مريضاً ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا فرق ، وقال مالك : يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول فان لم يدخل بها فلا شيء لها فان دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله بما استحل من فرجها ولا ميراث لها منه البته قال : فان مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الاحداد ولا ميراث لها قال : فان صح من مرضه وقد كان دخل بها فارى أن يفارقها ، وقال مرة أخرى : ان صح من مرضه جاز النكاح قال : وكذلك لا يجوز للمريضة ان تتزوج ولا يرثها الذي يتزوجها دخل بها أو لم يدخل ولها الصداق عليه ان دخل بها قال : ومن طلق امرأته وهي حامل طلاقاً بائناً فلا يجوز لهما ان يتراجعا اذا تمت ستة أشهر وهذا تقسيم لانعرفه عن أحد قبله ومن قال : لا يجوز نكاح المريض عطاء بن أبي رباح الا أنه قال : ان صح من مرضه جاز ذلك النكاح ويحيى بن سعيد الانصارى قال صداق التي تتزوج المريض في ثلثه واختلف عن ربيعة فروى عنه ابن سمعان وهو ضعيف ان صداقها في ثلثه ولا ميراث لها ، قال ابن سمعان : وقضى بهذا أبو بكر بن عمر بن حفص في نكاح بنت المعتمر بن عياض الزهرى ، وروى عن ربيعة معمر وهو ثقة ان صداقها وميراثها في ثلثه قال معمر : وهو قول ابن أبى ليلى .

قال أبو محمد : وهو قول الليث بن سعد . وعثمان البتي ، وراعى آخرون المضارة كما روينا من طريق أبي عبيدنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبى عمران قال سألت القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله عن تزويج المريض فقالا جميعاً : ان لم يكن مضاراً جاز تزويجه وان كان مضاراً لم يحز ولها نصف الصداق في ثلث ماله قالوا فان خلاها فلها الصداق من الثلث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في نكاح المريض قال : ليس له أن يدخل الاضرار على أهل الميراث ولا نرى أن ترثه ان فعل ذلك ضراراً قال معمر : وقال قتادة : ان كان تزويجها من حاجة اليها في خدمته أو في قيام بأمره فانها ترثه ، وقال آخرون بمثل قولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لو لم يبق من أجل الا عشرة أيام اعلم أن أموت في آخرها يومالى فيهن

طول للنكاح لتزوجت مخافة الفتنة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن
 أنس بن مالك عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل في مرضه الذي مات فيه زوجوني
 أني أكره أن ألقى الله عز وجل عزبا * ومن طريق أبي عبيد : وسعيد بن منصور قال
 جميعا : نا أبو معاوية - هو الضير - عن هشام بن عروة عن أبيه قال : دخل الزبير على قدامة
 ابن مظعون يعود فبشر الزبير بجارية وهو عنده فقال له قدامة : زوجنيها فقال له
 الزبير وما تصنع بجارية صغيرة وأنت على هذه الحال ؟ فقال له قدامة ان أنا عشت فابنة الزبير
 وإن مت فأحق من ورثتي قال عروة فزوجها إياه * ومن طريق سعيد بن منصور نا
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج
 عبد الرحمن بن أبي ربيعة بنت عم له في مرضه لترثه فمات فورثته وذلك في زمن عثمان
 ابن عفان * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع
 مولى ابن عمر قال : تزوج عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة
 عمه وهو مريض لتشارك نساءه في الميراث *

قال أبو محمد : عبد الله له صحبة صحيحة * ومن طريق أبي عبيد . وسعيد بن منصور
 قال جميعا : نا هشيم عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي قال سعيد في روايته سمعت الشعبي
 يقول : تزوج المريض جائز وشراؤه ويعه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم
 أنا يونس بن عبيد عن الحسن البصري أنه كان يقول : يجوز تزويج المريض في مرضه *
 ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم
 النخعي قال : نكاح المريض جائز ولا يحسب من الثلث * ومن طريق عبد الرزاق عن
 سفيان الثوري قال : نكاح المريض جائز على مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي .
 وأصحابهما و ظهم يرى الصداق من رأس ماله وهو قول ابن شبرمة . والأوزاعي .
 والحسن بن حي . وأبي سليمان وجميع أصحابنا ، ورأى الحسن بن حي : وأبو سليمان أن
 لها الصداق المسمى لها من رأس ماله *

قال علي : وتزوج شيخنا أبو الحيار مسعود بن سليمان رضي الله عنه قبل موته بسبع
 ليال وهو مريض يأس من الحياة ودخل بها أحياء للآنة *

قال أبو محمد : عهدنا بالمساكين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من
 الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، وهذا مما خالفوا فيه ابن مسعود . ومعاذ بن جبل .
 والزبير . وقدامة بن مظعون . وعبد الله بن أبي ربيعة بحضرة جميع الأحياء من الصحابة
 لا ينكر ذلك أحد وفي خلافة عثمان *

قال أبو محمد : أباح الله تعالى ورسوله ﷺ النكاح ولم يخص في القرآن . ولا في السنة صحيحا وصحيحة من مريض ومريضة وما كان ربك نسيا ، وما نعلم للمخالف حجة أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا من رأى يعقل غير أن بعضهم احتج بأنه ليس له أن يدخل على أهل الميراث من يشركهم فيه .

قال أبو محمد : وأهل هذا القول يقولون : إن أقر في مرض موته وهو موقن بالموت بآبنة أمته لم يزل يقول انه عبده فأقر عند موته أنه ابنه فان اقراره نافذ ويرث ماله فأجازوا أن يدخل على أهل الميراث من يحرمهم الكل ومنعوه أن يدخل عليهم من يحطهم اليسير وهذا غاية التخليط ، ولم يختلفوا أن رجلا مريضا ياتسا من الفاقة والعيش ابتاع جارية وأشهد الناس على نفسه انه انما يبتاعها ليطلب منها الولد لينزع بذلك ورثته الميراث فوطئها فحملت ان ذلك جائز مباح ، فان قالوا : انها قد تحمل وقد لا تحمل قلنا والتي تزوج في مرضه قد تموت هي قبله فيرثها فيزيد بذلك الورثة في ميراثهم وليت شعري أيمنعون المسلم المريض من زواج مملوكة أو ذمية لا يرثانه أم لا ؟ وهل يمنعون المريض الذي لا شيء له من الزواج ؟ ولا بد لهم من ترك أصلهم الفاسد ضرورة أو التناقض وقالوا : قسنا نكاح المريض على طلاقه قلنا : قسم الخطأ على الخطأ ثم أخطأتم في القياس لأنكم أجزتم طلاق المريض وورثتموه بعد ذلك فان أردتم اصابة القياس فأجيزوا نكاحه وامنعوه الميراث مع ذلك وهذا ما ترك فيه الخفيفيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه ، ومن العجائب أن مالكا يفسخ نكاح الامة الفارة كما يفسخ نكاح الصحيحة للمريض ولا يدع للفارة مما سمى لها الا ثلاثة دراهم ويجعل التي تزوجت المريض جميع مهر مثلها فهل يسمع بأعجب من هذا التحكم بلا برهان .

١٨٧٣ مسألة وان حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحا صحيحا ففسخ لحق ووجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن تزوج قبل أن تضع حملها الا أنه لا يحل للزوج ان يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملها وحاشا للمعتقة الحاملة تختار نفسها فان نكاح هذه مفسوخ ولا يحل لها أن تنكح حتى تضع حملها . برهان ذلك ان الحامل المطلقة أو المتوفى عنها هي معتدة بنص القرآن وقد حرم الله عز وجل نكاح المعتدة جملة حتى تتم عدتها وأما سائر من ذكرنا فلم يأت في القرآن ولا في السنة ايجاب عدة عليهن ولا على أحد منهن الا على المعتقة تختار نفسها فقط واذا لم تكن المرأة في عدة ولا ذات زوج

فلها أن تتزوج الا أن يمنع من ذلك نص ولا نص يمنع ههنا من الزواج ولا يحل بالص وطء حامل الا ان يكون الحمل منه وقد اختلف الناس فيها فقال أبو حنيفة . والشافعي . ومحمد بن الحسن . وأبو يوسف . في أحد قولي : للحامل من زنا ان تتزوج ولا يطؤها حتى تضع حملها وقال أبو حنيفة : وان خرجت الينا الحرية مسلمة وهي حامل من زوجها فلها أن تتزوج ولكن لا يحل له وطؤها حتى تضع حملها .

قال أبو محمد : وهو قول أصحابنا وقال زفر : على الزانية العدة ثمانية أشهر . لا تتزوج الحامل من زنا حتى تضع حملها ولا ان كانت غير حامل الا حتى تعتد ثلاثة قروء . قال علي : وعن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب رويانا من طريق مالك عن أبي الزبير قال : خطبت الى رجل أخته فذكر أنها أحدثت - يعني زنت - فبلغ ذلك عمر فضربه أو كاد يضربه ، وقال : مالك والخبر قال ابن وهب ، وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير وفيه أن عمر قال له : انكح واسكت .

قال أبو محمد : فهذا عمر أمرها بالنكاح ولم يستثن حتى تتم عدة ولا ان كانت حاملاً . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة نا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : تزوج سباع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره فنجس الغلام بالجارية فظهرها حمل فسئلت فاعترفت فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فاعترف فأخذهما وحرض علي أن يجتمع بينهما فابى الغلام ، فهذا عمر يبيح للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف له مخالف منهم وهم يعظمون مثل هذا لو ظفروا به ، وشعب المخالفون بان قالوا . قال الله عز وجل : (واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وبخبر رويناه عن سعيد بن المسيب أن رجلاً يقال له نضرة بن أكتم تزوج امرأة فلما غشيها وجدها حبل فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فقضى رسول الله ﷺ أن صداقها لزوجها وان مافي بطها عبد له وأمر بها فجلدت مائة وفرق بينهما .

قال أبو محمد : لا عجب أعجب من أن يكون المحتج بهذا الخبر أول مخالف لكل مافيه وأما نحن فلو انسند لقلنا به ولكنه منقطع بين سعيد ونضرة ولا حجة في منقطع ، وقد رويناه من طريق أبي داود نا ابن أبي السرى نا عبد الرزاق نا خبرنا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له : نضرة قال : تزوجت امرأة بكرافي سترها فدخلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي عليه الصلاة والسلام : لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبد لك وإذا ولدت فاجلدوها .

قال أبو محمد : ولم يذكر ههنا تفريقا وهو أقرب إلى أن يموت باسناده إلا أنه لا يعلم لسعيد بن المسيب سماع من نصرته أو نصرة فبطل الاحتجاج به ولو صح لقلنا به، وأما قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فأنما جاء في المطلقة قال الله عز وجل : (واللأني يثنى من المحيض من نساكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا مردود على أول السورة في المطلقات ومحمول عليه ما بعده من قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآيات كلها وإنما وجب ذلك في المتوفى عنها بخبر سيعة الاسلية وقالوا : قسنا المنسوخة النكاح بعد صحته أو لفساده في ذلك على المطلقة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذامنه عين الباطل لأن القياس عند القائلين به إنما هو أن يحكم الشيء بحكم نظيره وليس النكاح الصحيح الحلال نظيرا للفاسد الحرام الذي لا يحل عقده ولا اقراره بل هو ضده فهو باطل لانسبة بينه وبين الطلاق على أصول أصحاب القياس ، وأما التي انفسخ نكاحها بعد صحته فإن الفسخ لانسبة بينه وبين الطلاق لأن الطلاق لا يكون الا باختيار الزوج ، وأما الفسخ فلا يراعى اختياره في ذلك . قال أبو محمد : وكذلك الأمة الحامل من سيدها يموت عنها أو يعتقها أو تحمل من زنا لا عدة عليها وقد ثبت أن المرأة التي لا زوج لها ولا هي في عدة ولا هي أم ولد فإن انكاحها حلال وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٤ مسألة ومن كان عنده أربع زوجات فطلق إحداهن ثلاثا وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انفسخ نكاحها منه فله أن يتزوج اثر طلاقه لهارابعة أو أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أختها أو بنت أختها ويدخل بها فأما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وقولنا في هذا هو قول روى عن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت ، وصح عن الحسن . وسعيد بن المسيب . وخلاس بن عمرو . وعروة بن الزبير . والقاسم بن محمد . وعطاء . والزهرى . ويزيد ابن عبد الله بن قسيط . وعبد الله بن أبي سلة . وربيعة . وابن أبي للى . وعثمان البتي . والليث بن سعد . ومالك . والشافعى . وأصحابهما . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وأصحابه وهو الأشهر من قول الأوزاعى ولم يحز ذلك جماعة من السلف ، وروى عن علي بن أبي طالب وصح عن ابن عباس : وعن سعيد بن المسيب أيضا وأحد قولى أبي عبيدة بن نضيلة . وعبيدة السديانى ، وصح عن الشعبي . والنخعي وغيرهم وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان النورى . والحسن بن حى . وأحمد بن حنبل . وأحد

قولى الاوزاعى ، وصح عن الحسن اباحة ذلك الا أن تكون التى طلق حبلى .
قال أبو محمد : ما نعلم لمن منع من ذلك حجة الا أنهم ، وهو بقول الله عز وجل :
(وأن تجمعوا بين الأختين) قالوا : وهذا جامع بينهما فى لحاق حملهما به وفى وجوب
تفقتها واسكانهما عليه ، وقالوا : لا يجوز أن يجتمع ماؤه فى خمس نسوة ولا فى أختين
ما نعلم لهم غير هذا .

قال على : أما قولهم إنهما يجتمعان فى تفقتة عليهما واسكانه لهما فلسنا نساعدن
على ذلك ، ثم لو كان كما قالوا ماضى ذلك شيئا لأن الله تعالى لم يمنع من الجمع بينهما فى شيء
الا فى استحلال الوطء فقط ولا فرق بين اجتماعهما فى لحاق حملهما به وبين اجتماعهما
فى لحاق ابنيهما به ، وأما اجتماع مائه فى خمس نسوة أو فى ثمان أو فى أختين فلا نعلم نصا
من قرآن ولا سنة منعنا من ذلك انما منع الله تعالى من نكاح أكثر من أربع نسوة ومن
الجمع بين الأختين فى عقد نكاح أو استحلال وطء فقط وقد فصل الله تعالى لنا ما حرم
علينا من النساء ثم قال : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) *
ومن طريف تناقض الخفيفين ههنا أن أبا حنيفة قال من أعتق أم ولد لم يحل له
أن يتزوج أختها ولا عمتها ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها حتى تتم المعتقة
عدتها ثلاث حيض قال : وله أن يتزوج أربعاً قبل انقضاء عدتها فأجاز أن يجتمع ماؤه
فى أربع زوجات وخامسة معتدة منه ومنع من كل ذلك زفر .

١٨٧٥ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل لأحد أن يتزوج مملوكته قبل أن يعتقها ولا لامرأة
أن تتزوج مملوكها قبل أن تعتقه فإن اعتقته جاز لهما التناكح ان تراضيا كالأجنبي
ولا فرق وهذا لا خلاف فيه من أحد لأن الله تعالى قال : (الا على أزواجهم او ما ملكت
أيماهم) ففرق تعالى بين الصنفين فلا يجوز اجتماع صنفين فرق الله تعالى بينهما .

١٨٧٦ **مَسْأَلَةٌ** وجائز للرجل أن يتزوج أمة والده التى لا تحل لوالده وأمة
ولده التى لا تحل لولده وأمة أمه وأمة ابنته ، وجائز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده
وأخت سيده اذا كان كل ذلك باذن سيده وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا الا أن
بعضهم قال قد يرثها وترثه فيفسخ النكاح قهنا : نعم فكان ماذا ؟ أو قد تشتريه ويشتريها
ولا فرق . برهان صحة ذلك قول الله عز وجل : (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين
من عبادكم وامائكم) فلم يستثن الله تعالى أحدا ممن ذكرنا (وما كان ربك نسيا) ونعوذ
بالله من اعتقاد من يظن أنه يستدرك بعقله شيئا لم يشرعه ربه تعالى .

١٨٧٧ **مَسْأَلَةٌ** ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر

منها متغفلا لها وغير متغفل الى ما بطن منها وظهر ولا يجوز ذلك في أمة يريد شراءها ولا يجوز له أن ينظر منها الا الى الوجه والكفين فقط لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبره * برهان ذلك قول الله عز وجل : (قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) فافترض الله عز وجل غض البصر جملة كما افترض حفظ الفرج فهو عموم لا يجوز أن يخص منه الا ما خصه نص صحيح وقد خص النص نظر من اراد الزواج فقط كما روينا من طريق أبي داود نا مسدد نا عبد الواحد بن زياد نا محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن - هو ابن سعد بن معاذ - عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل ، قال جابر فخطبت امرأة من بنى سلة فكنت أتخبى تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني اليها ، وقد رويناه أيضا من طرق صحاح من طريق أبي هريرة والمغيرة بن شعبة فكان هذا عموما مخرجا لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر ، وأما النظر الى الجارية يريد ابتياعها فلانص في ذلك عن رسول الله ﷺ ولا حجة فيما جاء عن سواه ، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن ابن عمر اباحة النظر الى ساقها وبطنها وظهرها ويضع يده على عجزها وصدرها ونحو ذلك عن علي ولم يصح عنه ، وصح عن أبي موسى الأشعري اباحة النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وروينا عن الأسود بن يزيد انه لم يستجز النظر الى ساقها *

قال أبو محمد : فبقى أمر الابتياح على وجوب غض البصر ، وأما الوجه والكفان فقد جاء فيهما الخبر المشهور الذي أوردناه في غير هذا المكان من أمر الخثمية التي سألت رسول الله ﷺ عن الحج عن أيها ؟ وان الفضل بن العباس جعل ينظر الى وجهها فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل عنها ولم يأمرها بستر وجهها ففى هذا اباحة النظر الى وجه المرأة لغير اللذة ، وأما الكفان فروينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا ابى نا شعبة عن عدى - هو ابن ثابت - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس * أن رسول الله ﷺ خرج يوم اضحى أو فطر فصلى ركعتين ثم أتى النساء ومعه بلال فامرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقى خرصها وتلقى سخاها * * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق . ومحمد بن بكر قالا جميعا : انا ابن جريج أخبرني عطاء قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : ان رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب ثم نزل فأتى النساء فذكرهن

وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء صدقة تلقى المرأة فتخها ، قال أبو محمد : الفتح
خواتم كبار كن يحبسهن في أصابعهن فلولاً ظهوراً كفهن ما أمكنهن القاء الفتح .

١٨٧٨ مسألة ولا يحل لاحد أن ينظر من اجنية لا يريد زواجها أو شراءها
ان كانت أمة لتلذذ الا لضرورة فان نظر في الزنا الى الفرجين ليشهد بذلك فباح
له لانه مأمور باداء الشهادة قال عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ولا
سبيل لهم الى أداء الشهادة في الزنا الا بصحة النظر الى الفرجين والتثبت في ذلك ، وأما في
غير ذلك فالوجه والكفان كما قدمنا آتاهما عند الشهادة عليها أو لها أو منها ، وجائز لدى
المحرم أن يرى جميع جسم حريمته كالأم والجدة والبنت وابنة الابن والخاله والعممة
وبنت الأخ وبنت الاخت وامرأة الأب وامرأة الابن حاش الدبر والفرج فقط ،
وكذلك النساء بعضهن من بعض ، وكذلك الرجال بعضهم من بعض . برهان ذلك
قول الله تعالى : (ولا يدين زينتكم الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن
ولا يدين زينتكم الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو ابناهن أو ابناهن بعولتهن
أو اخوانهن أو بنى اخوانهن أو بنى اخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين
غير أولى الأربية من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن
بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) الآية فذكر الله عز وجل في هذه الآية زينتهن
زينة ظاهرة تبدى لكل احد وهي الوجه والكفان على ما بينا فقط وزينة باطنة حرم
عز وجل ابداءها الا لمن ذكر في الآية ووجدناه تعالى قد ساءى في ذلك بين البعولة والنساء
والاطفال وسائر من ذكرنا في الآية ، وقد اوضحنا في كتاب الصلاة ان المرأة كلها
عورة الا الوجه والكفين فحكم العورة سواء فيما ذكرنا الا ما لا خلاف فيه من انه
لا يحل لغير الزوج النظر اليه من الفرج والدبر ، ولم نجد لا في قرآن . ولا سنة .
ولا معقول فرقا بين الشعر والعنق والذراع والساق . والصدر وبين البطن . والظهر
والفخذ الا انه لا يحل لاحد ان يعتمد النظر الى شيء من امرأة لا يحل له لا الوجه ولا
غيره الا لقصة تدعو الى ذلك لا يقصد منها منكر بقلب أو بعين ، وقد روينا عن
طاوس كراهة نظر الرجل الى شعر ابنته وامه واخته ولا يصح عن طاووس ، وصح عن
ابراهيم ان لا ينظر من ذات المحرم الا الى ما فوق الصدر وهذا تحديد لا برهان على صحته ،
وليس هذا مكان رأى ولا استحسان لان المخالفين لنا همنا باهوائهم لا يختلفون في انه
لا يحل النظر الى زينة شعر المعجوز السوداء الحرة ولعل النظر اليها يقضى العين ويميت
تهيج النفس ، ويجيزون النظر لغير لذة الى وجه الجارية الجميلة الفتاة ويديها ، وقد

صح في ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : ان أم عطية أم المؤمنين استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فاذن لها فأمر رسول الله ﷺ أباطية ان يحجمها ، قال : حسبت انه كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتلم .

قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة لانه من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر وقدر وينا بأصح طريق ان كل ما رواه الليث عن أبي الزبير عن جابر فان أبا الزبير أخبره انه سمعه عن جابر ، وأما قول الراوى حسبت انه كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتلم فانما هو ظن من بعض رواة الخبر عن دون جابر ثم هو أيضا ظن غير صادق لان أم سلمة رضي الله عنها ولدت بمكة وبها ولدت أكثر اولادها ، وأبو طيبة غلام لبعض الأنصار بالمدينة فمحال ان يكون أخاها من الرضاعة وكان عبدا مضروبا عليه الخراج كما روينا من طريق مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : حجم رسول الله ﷺ أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله ان يخففوا من خراجهم ولا يمكن أن يحجمها الا حتى يرى عنقها وأعلى ظهرها بما يوازي أعلى كتفها .

١٨٧٩ مسألة وحلال للرجل ان ينظر الى فرج امرأته وزوجته وامته التي يحل له وطؤها ، وكذلك لهما ان ينظر الى فرجه لا كراهية في ذلك أصلا . برهان ذلك الاخبار المشهورة من طريق عائشة . وأم سلمة . وميمونة أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أنهن كن يغتسلن مع رسول الله ﷺ من الجنابة من انا ، واحد ، وفي خبر ميمونة بيان انه عليه الصلاة والسلام كان بغير مئزر لان في خبرها انه عليه الصلاة والسلام أدخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله فبطل بعد هذا ان يلتفت الى رأى احد ، ومن العجب ان يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويمنع من النظر اليه ، ويكفي من هذا قول الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير ملومين) فأمر عز وجل بحفظ الفرج الا على الزوجة وملك اليمين فلا ملامة في ذلك وهذا عموم في رؤيته ولمسه ومخالطته ، وما نعلم للنخالف تعلقا الا بأثر سخي عن امرأة مجهولة عن أم المؤمنين ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط وآخر في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش : وزهير بن محمد ، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي ، وهؤلاء ثلاث الأثافي والديار البلاقع احدهم كان يكفي في سقوط الحديث .

١٨٨٠ مسألة ولا يحل لمسلم أن يخطب على خطبة مسلم سواء ركننا وتقاربا (٥٢ - ج ١٠ المحلى)

أولم يكن شيء من ذلك إلا أن يكون أفضل لها في دينه وحسن صحبته فله حيثنذ أن يخطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجميل الصحبة أو إلا أن يأذن له الخاطب الأول في أن يخطبها فيجوز له أن يخطبها حيثنذ أو إلا أن يدفع الخاطب الأول الخطبة فيكون لغيره أن يخطبها حيثنذ أو إلا أن ترده المخطوبة لغيره أن يخطبها حيثنذ والا فلا *

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول : « قال رسول الله ﷺ : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للؤمن أن يتابع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » ففى هذا الخبر تحريم الخطبة على خطبة المسلم حتى يذر * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن الحسن المصيصى نا حجاج - هو ابن محمد - قال : قال ابن جريج : سمعت نافعاً يحدث أن ابن عمر كان يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب *

قال أبو محمد : وأما إذا ردت المخطوبة فقد وجب عليه قطع الخطبة لأن في تماديها الأضرار بها والظلم لها في منعه بذلك غيره من خطبتها فكل خطبة تكون معصية فلا حكم لها وأما إذا كان فوقه في دينه وحسن صحبته فلحديث فاطمة بنت قيس المشهور : « أن رسول الله ﷺ قال لها : من خطبك ؟ قالت : معاوية ورجل من قريش آخر فقال لها رسول الله ﷺ . أما معاوية فانه غلام من غلمان قريش لا شيء له وأما الآخر فانه صاحب شر لا خير فيه أنكحى أسامة قالت : فكرهته فقال لها ذلك ثلاث مرات فنكحته ، * وروينا من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قد كرت حديثها وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال لها : فإذا حلت فاذهبنى قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال لها رسول الله ﷺ : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحى أسامة بن زيد قالت : فكرهته ثم قال أنكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت * »

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ أشار عليها بالذى هو أجل صحبة لها من أبي جهم الكثير الضرب للنساء ، وأسامة أفضل من معاوية ، فإن قيل . وما يدريك أن هذا الخبر كان قبل خبر النهى عن أن يخطب أحد على خطبة أخيه قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة » وهذا حكم

باق الى يوم القيامة ، ومن أنصح النصائح أن يكون مريد يريد خطبة امرأة قد خطبها من هو أحسن صحة وأفضل دينا من الذي خطبها قبله فيخطبها هو وأما ان ترك خطبتها من اجل الخطاب قبله فقط فما نصيح المسلمة ولقد غشها وهذا لا يجوز وقد علمنا ان معاوية قتي من بني عبد مناف في غاية الجمال والحلم واسامة مولى كلبى أسود كالعقارب بالضرورة تدرى أنه لا فضل له عليه الا بالدين الذي هو نهاية الفضل عند الله تعالى ورسوله ﷺ في غاية النصيحة لجميع المسلمين بلا شك ، وأما من قال : ان ذلك اذار كنا وتعارفنا فدعوى فاسدة باطل لأنه لم يعضدها قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا نظر صحيح انما هو رأى ساقط فقط .

١٨٨١ مسألة ولا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها وجائز ان يعرض لها بما تفهم منه انه يريد نكاحها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) الى قوله (فاحذروه) فاباح تعالى التعريض ومنع من المواعدة سرا .
قال أبو محمد : ومن التعريض قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفا فاطمة بنت قيس : « اذا حللت فاذنيني » وقد صح أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال : لا تفوتيني بنفسك . روينا من طريق أبي داود نا قتيبة بن سعيد أن محمد بن جعفر حدثهم قال : نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ ومن التعريض ما روينا عن ابن عباس أن يقول اني أريد الزواج ولوددت أن الله تعالى يسر لي امرأة صالحة ونحو هذا .

١٨٨٢ مسألة ولا يحل نكاح من لم يولد بعد فمن فعل ذلك لم يلزمه لأنه لا يدري أيولد له ابنة أم ابن أم مية .

١٨٨٣ مسألة ولا يحل نكاح غائبة الا بتوكيل منها على ذلك ولا يحل انكاح غائب الا بتوكيل منه ورضا لقول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقد تزوج رسول الله ﷺ أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بأرض الحبشة وهو بالمدينة برضاها معا .

١٨٨٤ مسألة ومن تزوج مملوكه لغيره باذن السيد أو بغير اذنه سواء ادعت أنها حرة أو لم تدع فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم الا ان ما كان من ذلك بغير اذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لاحقون

بالرجل ان كان جاهلا ، وقال أبو حنيفة : من تزوج امرأة على انها حرة فوجدت مملوكة وقد ولدت منه أولادا فأولاده منها أحرار وعليه قيمة الأحياء منهم يوم الحكم ويرجع بما غرم من ذلك على من غره ان كان غره غيرها أو عليها ان كانت هي غرته وعليه صداقها لسيدها ولا يرجع به على من غره ولا عليها ولا شيء عليه فيمن مات منهم الآن يكون قتل فأخذ الأب دية فان كان الأب معسرا فلا شيء عليه ولا على أولاده ، وقال مالك : هم أحرار وعلى أبيهم قيمة الأحياء منهم يوم الحكم ولا شيء عليه فيمن مات منهم قبل ذلك فان مات الأب قبل الحكم فلا شيء على الأولاد وهم أحرار ، وقال مرة أخرى : عليهم قيمة أنفسهم وكذلك ان كان أبوهم عديما ، وقال الشافعي : هم أحرار وعلى أبيهم قيمتهم يوم ولدوا سواء من مات منهم ومن عاش .

قال أبو محمد : اعجبوا لما في هذه الأقوال من الفضائح لا يمكن البتة أن تكون الأولاد إلا أحرارا أو مملوكين ولا سبيل إلى قسم ثالث فلمعري لأن كانوا أحرارا مذولوا فما يحل لسيدهم أخذ قيمة حر ولا يحل أن يغرم أبوهم في قيمتهم ثمنا أصلا .
روينا من طريق البخاري ناشر بن مرحوم نا يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة قد ذكر فيهم ورجل باع حرا فأكل ثمنه » وان كانوا مملوكين فما يحل لأحد اجبار انسان على بيع مملكته بغير نص من قرآن أو سنة عز رسول الله ﷺ ثم عجب آخر وهو الزامه قيمة الأحياء منهم دون من مات منهم ثم ارتجاعه بما غرم على من غره من قيمة الأولاد ولا يردونه بما غرم من الصداق فأتوا بغريبة قالوا لأنه قد استعاض بضعها قتلنا وقد استعاض أولادا أحرارا فلا تردوه على من غره بذلك .

قال أبو محمد : وقد جاءت عن السلف في هذا آثار رويها من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال : باع رجل جارية لايه قسراها المشتري فولدت له أولادا فجاء أبوه فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال : دع له ولده ، وروينا بلفظ يدل على ان عمر قضى بالخلاص على البائع كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم قال : انا حميد الطويل عن الحسن أن رجلا باع جارية لايه وأبوه غائب فلما قدم أبي ان يجيز بيع ابنة وقد ولدت من المشتري فاختصموا إلى عمر بن الخطاب فقضى للرجل بجاريته وأمر المشتري ان يأخذ بيعه بالخلاص فلزمه فقال أبو البائع : مره فليخل عن ابني فقال عمر : وأنت تخل عن ابنة .

قال أبو محمد : هذه شفاعة من عمر رضي الله عنه لأنه قد قضى له بملكه

أوقضى منه بالخلاص * ونامحمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى التغلبي - نا سعيد - هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : ان أمة اتت طيثافز عمت أنها حرة فترزوها رجل منهم فولدت له أولادا ثم ان سيدها ظهر عليها فقضى لها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وان لزوجه ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة أو السنة كل رأس برأسين قال قتادة : و كان الحسن يقول : في كل رأس رأس *

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة ان امرأة باعت هي وابن لها جارية لزوجه فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم الى علي بن أبي طالب وقال : لم أبيع ولم اهب فقال له علي : قد باع ابنك وامراتك فقال : ان كنت ترى لي حقا فاعطني قال علي : نخذ جاريته وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له فلما رأى ذلك الزوج سلم البيع فهو لاء عمر . وعثمان . وعلى أئمة الهدى قد قضوا بأولاد المستحقة رقيقا لسيدهم ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم الا رواية ساقطة عن علي رويتها من طريق ابن أبي شيبه عن أبي بكر ابن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت منه أولادا ثم اقام رجل البيعة انها له قال : ترد عليه ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعه بما عثر وهان ، وابن عياش ضعيف وهم يشنعون خلاف مثل هذا اذا وافق أهواءهم وقد خالفهم ههنا ، وأما نحن فلا نحتاج ههنا ولا في غير هذا المكان جملة الا بقرآن اوسنة عن رسول الله ﷺ وانما نورد ما نورد من ذلك تكيتا لمن يحتج به اذا وافق هواه ولا يحتج به اذا خالفه ، وهذا هو التلاعب بالدين ، وقال عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وجاء حكم رسول الله ﷺ وكل من بعده بلا خلاف من أحد من اهل الاسلام بان ولدا ما يملكه المرء من اناث الاماء وسائر الحيوان فانه ملك للمالك أمة فتسأل المخالفين عن هذه الغارة أو المبيعة بغير اذن مالكتها هي زوجة للذي ولدت له او ملك يمين له أم ليست له زوجة ولا ملك يمين ولا بدله من أحدهما ؟ فلا يختلفون انها ليست له زوجة ولا ملك يمين وانها انما هي ملك يمين مالكتها الذي لم يبعها ولا أخرجها عن ملكه ولا أذن لها في النكاح وانها مال من ماله فاذا لاشك في هذا فلا يجوز لاحد الحكم باخراج أمة أم يملكها بما ولدت عن يده بغير قرآن أو سنة ، وهذا غابة البيان وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين أشياء نذكر منها ان شاء الله عز وجل ما يصلح لهذا المكان * روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال لي عمر بن الخطاب : اعقل عنى ثلاثا الامارة شورى وفى وفد العرب مكان كل عبد عبد وفى ابن الامة عبدان *

قال أبو محمد : هذا فى الصحة عن عمر رضى الله عنه بمنزلة ما لو سمعناه منه ولا فرق وبالله لو ظفروا خصومنا بمثل هذا ما ترددوا ولا استخاروا الله تعالى لو وافق تقليدنا ان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلا شك فى أنه توقيف كما قالوا فى قول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فى ابتياع زيد بن أرقم العبد ويعة * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عون عن غاضرة العنبري قال اتينا عمر بن الخطاب فى نساء سعين فى الجاهلية فأمر ان يقوم أولادهن على آباءهم ولا يسترقوا - يعنى اما زنين فى الجاهلية - فولدن من الزناه ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : قضى عمر بن الخطاب فى فداء ولد الرجل من أمته قوم مكان كل جارية جارية ومكان كل غلام غلام قال ابن وهب : وأخبرني مالك انه بلغه ذلك عن عمر أو عن عثمان * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قضى عمر بن الخطاب فى فداء سبي العرب بستة فرائض وقضى عمر بن عبد العزيز فى ذلك فى كل رأس أربع مائة درهم * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن يحيى الغساني قال : كتب عمر بن عبد العزيز ان عمر بن الخطاب قضى فى فداء سبي العرب فى كل رأس أربع مائة درهم * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يذكر ان عمر بن الخطاب قضى فى ولد الامة تخبر انها حرة فينكحها احدهم فتلده ان على آباءهم مثل كل ولد له من الرقيق فى الشبر والذرع قال ابن جريج : فقلت له فان كان أولاده حسانا قال لا يكلف مثلهم فى الحسن انما يكلف فى الذرع * نأحمم نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة قال : نكح رجل أمة فولدت له فكتب فى ذلك الى عمر ابن عبد العزيز فكتب ان يفادى أولاده قال ابن مفرج فى غير كتاب ابن الاعرابي بوصيفين أحمرين كل واحد باثنين فهو لاء كلهم لا يرون الفداء الا اما بغلام مكان الذكر او بجارية مكان الاثني واما بغلامين مكان غلام ذكر ، وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فى ولد الغارة يقارب أبوهم فيهم * ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم فى الغارة قال صداقها على الذى غره ، وقال حماد بن أبي سليمان مثل ذلك ، وقال الحكم فكذلك ولدها على الأب ولا

نعلم عن صاحب ولا تابع غير ما أوردنا بخالف الخفيفيون : والمالكيون ، والشافعيون كل هؤلاء لا اختراع لهم فاسد وبإيجاب القيمة التي لم تأت من أحد نعله قبل أبي حنيفة ثم اتبعه مالك والشافعي . وقد جاء في ذلك اثران ذكرهما رويناهما من طريق عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : قضى رسول الله ﷺ في سبي العرب في الجاهلية ان فداء الرجل ثمان من الابل وان في الاثني عشر قال سفيان : فأخبرني مجالد عن الشعبي ان ذلك شكى الى عمر بن الخطاب فجعل فداء الرجل أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قضى النبي ﷺ في فداء رقيق العرب من أنفسهم في الرجل اذا سبي في الجاهلية بثمان من الابل وفي ابن الامة بوصيفين وصيفين لكل انسان منهم ذكر وانثى وقضى في سبية الجاهلية بعشر من الابل وفي ولدها من العبد بوصيفين يفديه موالى أمه وهم عصبتها لهم ميراثها وميراثه مالم يمتق أبوه وقضى في سبي الاسلام بستة من الابل في الرجل والمرأة والصبي فذلك فداء العرب فان تعلقوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر ابن عياش قال : ابو حصين عن الشعبي لما استخلف عمر بن الخطاب قال : ليس على عربي ملك ولسنا بتازعين من يد أحد شيئا أسلم عليه ولا كنا تقومهم الملة قلنا : أتم أول مخالف لهذا فتوجبون الملك للعليج على أولاد العربي والقرشي اذا تزوج أمته باذنه ولا يمكنكم دعوى اجماع ههنا لان سعيد بن المسيب . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبا ثور . واسحق بن راهويه كلهم يقول عن عمر في العبد يتزوج أمة رجل باذن سيدها ان أولاده منها أحرار لارق عليهم ولا على أيهم فداؤهم وهو قول الشافعي بالعراق .

قال أبو محمد : ان من تعلق في رد السنة الثابتة برواية شيخ من نبي كناية عن عمر البيع عن صفقة او خيار ورواية مجالد عن الشعبي لا يؤمن أحد بعدى جالسا ثم خالف رواية سفيان بن عيينة عن زكريا عن الشعبي التي ذكرنا ورواية ابن طاروس عن أبيه عن ابن عباس عن عمر ومرسل عكرمة لمنحوس الحظ من الصواب ونعوذ بالله من الضلال . ومن طرائف ما يأتون به احتجاجهم في هذه المسألة بأنها ما اعتق ولد الغارة والمستحقة لان أباهم على ذلك دخل قلنا : ان هذا لعجب فكان ماذا وفي أي كتاب الله عز وجل وجدتم أم في أي سنة رسول الله ﷺ أن يخرج ملك فرج وما ولد عن ملك مالكم قهر من أجل أن الواطئ له بغير حق على ذلك دخل فحسبك بهذا القول هجنة وبالله تعالى تأيد .

١٨٨٥ مسألة ولا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج اذا خرجت
 لحاجة قال الله عز وجل : (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) وقد ذكرنا في كتاب
 الصلاة امر النبي ﷺ اذا خرج النساء الى الصلاة أن يخرجن ثقلات (١) .
١٨٨٦ مسألة وفرض على الرجل أن يحصم امرأته التي هي زوجته
 وأدنى ذلك مرة في كل طهر ان قدر على ذلك والافهو عاص لله تعالى بهر هان ذلك قول
 الله عز وجل : (فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمر لم الله) وروينا من طريق أبي عبيد
 نازيد بن محمد بن اسحاق عن محمد بن اسحق عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
 عامر بن ربيعة قال انا لنسیر مع عمر بن الخطاب بالرف من جمدان اذ عرضت له امرأة من
 خزاعة شابة فقالت : يا أمير المؤمنين انى امرأة أحب ما تحب النساء من الولد وغيره
 ولى زوج شيخ ووالله ما برحنا حتى نظرنا اليه يهوى شيخ كبير فقال لعمر : يا أمير المؤمنين
 انى لمحسن اليها وما لولها فقال له عمر أقيم لها طهرها فقال : نعم ، فقال لها عمر : انطلقى مع
 زوجك والله ان فيه لما يجزى أو قال يغنى المرأة المسلمة .

قال أبو محمد : ويجبر على ذلك من أبى بالادب لأنه اتى منكرا من العمل .
 ومن طريق البزار نا محمد بن بشار بن دار نا جعفر بن عون نا أبو العميس - هو عتبة
 ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود - عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه أن سليمان الفارسي
 قال : لأبى الدرداء : وان لجسدك عليك حقا وان لأهلك عليك حقا أعط كل ذى
 حق حقه صم وافطرو قم ونموات أهلك ، فأخبر أبو الدرداء بذلك رسول الله ﷺ
 فقال له رسول الله ﷺ مثل قول سليمان .

١٨٨٧ - مسألة - وفرض على الأمة والحرة ان لا يمنعا السيد والزوج الجماع
 متى دعاهما مالم تكن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض
 فان امتنعت لغير عذر فهي ملعونة . وروينا من طريق مسلم نا ابن أبى عمر نا مروان - هو ابن
 معاوية الفزاري - عن يزيد بن كيسان عن أبى حازم عن أبى هريرة : قال قال رسول الله
 ﷺ : والذى نفسى بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان
 الذى فى السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ، نا حمام نا عباس نا اصبغ نا محمد بن عبد
 الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا شعبة عن قتادة عن
 زرارة بن أوفى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : اذا باتت المرأة
 مهاجرة الى زوجها أو فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع . ومن طريق أحمد

ابن شعيب أنا هناد بن السري عن ملازم بن عمرو ناعبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دعى الرجل زوجته لحاجته فلتأته وإن كانت على التور » .

١٨٨٨ مسألة : والعدل بين الزوجات فرض ، وأكثر ذلك في قسمة الليالي ولا يجوز أن يفضل في قسمة الليالي حرة على أمة متزوجة ولا مسلمة على ذمية فإن عصته حل له هجرانها حتى تطيعه وضربها بما لم يؤلم ولا يجرح ولا يكسر ولا يعفن فإن ضربها بغير ذنب أقيدت منه ولا يجوز له المبيت عند أمته ولا عند أم ولده ولا في دار غيره إلا بعذر . برهان ذلك قول الله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) وقول الله عز وجل : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وقال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فلم يبح الله عز وجل هجرانها في المضجع إلا إذا خاف نشوزها وإنما أباح الضرب ولم يبح الجراح ولا كسر العظام ولا تعفين اللحم ، وقال تعالى : (والحرمان قصاص) فصح أنه ان اعتدى عليها بغير حق فالقصاص عليه . وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ناعبد الرحمن - هو ابن مهدي - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل ، فلم يخص عليه الصلاة والسلام حرة متزوجة من أمة متزوجة ولا مسلمة من ذمية وأمر عز وجل من خاف أن لا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات أو أن يقتصر على ما ملكت يمينه ، فصح أنه ليس عليه أن يعدل بين أماته ، وكل ما قلنا فهو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقال إبراهيم النخعي : لا فضل للزوجة المسلمة على الكتانية في القسمة وهو قول مالك . والليث : وأبي حنيفة . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : من كانت له زوجة حرة وزوجة يملو كة فلا حرة ليلتان وللبلو كة ليلة .

وروينا ذلك عن علي . ومسروق . ومحمد بن علي بن الحسين : والشعبي ، والحسن وعطاء . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وعثمان البتي . والشافعي . وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسمة لهما سواء ، واحتج من رأى للحررة يومين وللأمة يوما بأنه روى في ذلك حديث مرسل وأنه عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وأنه قول جمهور السلف ، وقالوا : لما كانت عدة الأمة

وحدما نصف عدة الحرة ووحدها وجب أن تكون قسمتها نصف قسمة الحرة .
قال أبو محمد : المرسل لاجبة لهم فيه ، وعهدنا بهم يردون السنن الثابتة في المسح
 العمامة وما يحرم من الرضاعات بأنها زائدة على ما في القرآن وتركوها ههنا عموم أمر
 الله تعالى بالعدل بين النساء عموما بخبر ساقط مرسل مخالف لعموم القرآن ولا حجة
 في احدثون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا طائفة من الصحابة منهم على فيما لا يعرف
 لهم فيه مخالف منهم في القضاء بولد الأمة المستحقة لسيد أمه أو فدائه برأس أو رأسين
 والزام البائع الخلاص وخالفوه وجمهور السلف في ذلك أيضا ، وأما قياس القسمة
 على العدة فباطل لأن القياس كله باطل ونعارضهم بقياس أدخل في الإيهام من قياسهم
 وهو أنه لما كانتا في النفقة سواء وجب أن يكونا في القسمة سواء ، وبالله تعالى التوفيق
 وهو حسبا ونعم الوكيل .

الايلاء

١٨٨٩ مسألة ومن حلف بالله عز وجل أو باسم من اسمائه تعالى أن
 لا يوطأ امرأته أو أن يسوءها أو أن لا يجمعه وإياها فراش أو بيت سواء قال ذلك في
 غضب أو في رضا لصلاح رضيعها أو لغير ذلك استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء
 وقت وقتا ساعة فاكثرا إلى جميع عمره أو لم يوقت الحكم في ذلك واحد ، وهو أن
 الحاكم يلزمه أن يوقفه ويأمره بوطئها ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف
 سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب رضى ذلك أو لم ترض فإن فاء في داخل الأربعة
 الأشهر فلا سبيل عليه وإن أبى لم يعترض حتى تنقضى الأربعة الأشهر فإذا تمت أجبره
 الحاكم بالسوط على أن ينفى فيجامع أو يطلق حتى يفعل أحدهما كما أمره الله عز وجل
 أو يموت قتيل الحق إلى مقت الله تعالى إلا أن يكون عاجزا عن الجماع لا يقدر عليه
 أصلا فلا يجوز تكليفه مالا يطيق لكن يكلف أن ينفى بلسانه ويحسن الصحبة
 والمبيت عندها أو يطلق ولا بد من أحدهما ، ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم فإن فعل
 لم يلزمه طلاق غيره ، وسواء استثنى في يمينه أو لم يستثن ، ومن آلى من اجنية ثم
 تزوجها لم يلزمه حكم الإيلاء لكن يجبر على وطئها كما قدمنا قبل ، ومن حلف في ذلك
 بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشى أو غير ذلك فليس موليا ، وعليه الأدب لانه حلف
 بما لا يجوز الخلف به . برهان ذلك قول الله عز وجل : (للذين يؤلون من نسائهم
 تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع

عليه السلام) فهذه الآية تقتضي كل ما قلنا لأن الآية هي اليمين وقد صح عن رسول الله ﷺ « من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله » فصح أن من حلف بغير الله تعالى فلم يحلف بما أمره الله عز وجل به فليس حالفا قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » ولم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت بمن لم يوقت ولا من استثنى ممن لم يستثن ولا من طلبته امرأته ممن لم يطلبه وهو حق الله عز وجل في عبده لألها ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ، والآية من الفية أو الطلاق بعد الأربعة الأشهر معلن بالمنكر فواجب تغييره باليد مادام مظهرا للمنكر ولا يجوز أن يعارض بشيء قبل انقضاء الأربعة الأشهر لأنه نص الآية ، وقد صح أن رسول الله ﷺ آلى من نساته شهرا فهاجرهن كلهن شهرا ثم راجعن فمن فعل كذلك فلا شيء عليه إذا فاء قبل انقضاء الأربعة الأشهر والعاجز عن الجماع إذا حلف مول من امرأته لأن الله تعالى لم يخص بذلك جماعا من غيره فواجب أن يكلف من الفية ما يطيق وهو مطيق على الفية بلسانه ومراجعتهم مضجعا وحسن صحبتها ، وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقال عز وجل : (وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) فمنع عز وجل من كل شيء الا عزمته الطلاق ، فصح أن طلاق الحاكم عليه فضول وباطل وتعد لحدود الله عز وجل ، ومن الباطل أن يطلق عليه غيره أو أن يفى عنه غيره وإنما أوجب الله عز وجل الحكم المذكور على من آلى من امرأته لا على من آلى ممن ليست من نساته وإذا لم يلزم الحكم حين كون ما يوجب له لم يلزمه بعد ذلك الا بنص وبالله تعالى التوفيق •

فان طلقها ثم راجعها فقد سقط عنه حكم الإيلاء لأنه قد فعل ما أمر الله عز وجل ومن فعل ما أمره الله تعالى فقد احسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من عيل) وفي كثير مما ذكرنا خلاف قد رأى قوم ان الهجرة بلا يمين له حكم الإيلاء • روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم ان ابن عباس قال له : ما فعلت اهلك عهدي بها لسنة سيئة الخلق قال : أجل والله لقد خرجت وما اكلمها فقال له ابن عباس : عجل السيرادر كما قبل أن تمضي اربعة أشهر فان مضت فهي تطليقة ، وصح عن ابن عباس ما رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أبو الزبير انه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس انه قال : الإيلاء هو ان يحلف ان لا يأتيها أبدا وصح عن عطاء أن الإيلاء انما هو ان يحلف بالله على الجماع اربعة أشهر فاكثر فان لم يحلف فليس إيلاء ، ومن قال مثل قولنا بعض السلف كما روينا

من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : اذا حلف بالله ليغنيها . أو ليسؤها . أو ليحرمها . أو لا يجمع رأسه ورأسها . فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن خصيف عن الشعبي قال : كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ، ومن قال بقولنا في الايمان بعض السلف كما روينا من طريق شعبة عن عبد الخالق عن حماد بن أبي سليمان في رجل قال لامرأته : انت علي كظهر أمي ان قربتك قال ليس بشيء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته : أنت طالق ان مستك أربعة اشهر قال عطاء : ليس ذلك بإيلاء ليس الطلاق يمين فيكون إيلاء ، وخالف في ذلك آخرون كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبي الشعثاء قال : ان قال : أنت علي حرام أو أنت كأمي أو أنت طالق ان قربتك فهو إيلاء ، وقال أبو حنيفة : ان حلف بطلاق أو عتاق أو حج أو عمرة أو صيام فهو إيلاء فان حلف بنذر صلاة أو بان يطوف أسبوعا أو بأن يسبح مائة مرة فليس موليا ، وهذا كلام يغني سماعه عن تكلف الرد عليه . ومن قال مثل قولنا في المدة طائفة كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن وبرة فيمن حلف ان لا يقرب امرأته عشرة أيام فلم يقربها حتى مضت ثلاثة أشهر فاتوا في ذلك ابن مسعود فجعله إيلاء ، قال سفيان . وقال ابن أبي ليلى . وغيره : اذا آلى يوما أوليلة فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سئل عن حلف ان لا يقرب امرأته شهرا فكث عنها خمسة أشهر فقال عطاء : ذلك إيلاء سمي أجلا أو لم يسمه فاذا مضت أربعة اشهر كما قال عز وجل فهي واحدة يريد هي تطلقة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فتركا أربعة أشهر فهو إيلاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه كان يقول : اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربها الليلة فتركا أربعة أشهر فان كانا تركا ليمينه فهو إيلاء . وروناه ايضا عن إبراهيم النخعي وبه يقول اسحق بن إبراهيم بن راهويه وصح خلاف هذا عن ابن عباس كما ذكرنا ، وعن طاوس اذا حلف دون أربعة اشهر فليس إيلاء وهو قول سعيد بن جبير وأحد قولي عطاء وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم : لا يكون موليا من حلف ان لا يقربها أربعة أشهر فأقل انما المولى من حلف على أكثر من أربعة اشهر .

قال أبو محمد : كلا القولين خلاف لنص الآية إنما ذكر الله تعالى الإيلاء من نساءهم دون توقيف ثم حكم بالتوقيف والتربص أربعة أشهر ثم حكم بعد انقضاء الأربعة الأشهر بالزام الفيتة أو الطلاق ، وأما من قال : لا إيلاء إلا ما كان في غضب فروينا ذلك عن علي لما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنادود بن أبي هند عن سماك بن حرب عن أبي عطية الأسدي قال : قلت لعلي بن أبي طالب : تزوجت امرأة أخي وهي ترضع ابن أخي فقلت : هي طالق إن قربتها حتى تفضمه قال علي : إنما أردت الإصلاح لك ولا ابن أخيك فلا إيلاء عليك إنما الإيلاء ما كان في الغضب .

قال أبو محمد : ونايونس بن عبيد عن الحسن أنه كان يقول : مثل ذلك قال هشيم : ونا أبو وكيع عن أبي فزارة عن ابن عباس قال : إنما جعل الإيلاء في الغضب ، وعن لم يراع ذلك إبراهيم النخعي . وابن سيرين روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا القعقاع بن يزيد الضبي أنه قال لمحمد بن سيرين في قول من يقول : إنما الإيلاء في الغضب فقال : لا أدري ما يقولون قال الله تبارك وتعالى : (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) .

قال أبو محمد : صدق أبو بكر رحمه الله وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وأما الاختلاف في هل يقع طلاق بمضي الأربعة الأشهر أم لا يقع بذلك طلاق ؟ فالذين قالوا بمضي الأربعة الأشهر يقع الطلاق فكما روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن معمر بن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت قالوا في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وهي أملك بنفسها . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : إذا آلى منها فمضت الأربعة الأشهر فقد بانت منه ولا يخطبها غيره . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية . هو الضير . عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر . وابن عباس قالوا جميعا : إذا آلى فلم يفى . حتى تمضي الأربعة الأشهر فهي تطليقة بائنة قال اسماعيل : ونا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي قلت لسعيد بن جبير : أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة وتزوج ولا عدة عليها ؟ قال : نعم . ومن طريق وكيع عن المسعودي عن علي بن بزيم عن أبي عبيدة بن عبد الله

ابن مسعود عن مسروق عن عبدالله بن مسعود قال : اذا آلى منها فمضت أربعة أشهر فهي تطلقة بائنة ويخطبها في عدتها ولا يخطبها غيره .

قال أبو محمد : هذا خلاف قول ابن عباس لأن ابن عباس رأى انقضاء العدة مع انقضاء الأشهر ، ورأى ابن مسعود أنها تبتدىء العدة بعد انقضاء الأربعة الأشهر ويقول ابن عباس يقول جابر بن زيد . وروينا عن طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اذا آلى الرجل فمضت أربعة أشهر فليس عليها عدة ، ويقول ابن مسعود يقول مسروق كما روينا عن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن الشعبي عن مسروق أن رجلا استفتاه في إيلائه من امرأته فقال له مسروق : اذا مضت الأربعة الأشهر بانت منك بتطلقة وتعتد بثلاث حيض فتخطبها ان شئت وشاءت ولا يخطبها غيرك . وروينا أيضا عن شريح وبه يقول عطاء ، وعن صح عنه أنها تطلقة بائنة الحسن البصري . وابراهيم النخعي . وقبيصة بن ذئيب . وعكرمة مولى ابن عباس . وعلقمة . والشعبي وبه يقول أبو حنيفة . واصحابه . وابن جريج . وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى . والأوزاعي ، ويرى أبو حنيفة ان تعتد بعد انقضاء الأربعة الأشهر ، وقالت طائفة منهم بمضى الأربعة الأشهر تقع عليها تطلقة رجعية كما روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقة وهو أحق بها وبه يقول الزهري ومكحول ، وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه ، وأما من قال : يوقف بعد الأربعة الأشهر فكاروينا عن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي انا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئا حتى يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا نصر بن علي الجهضمي نا سهل بن يوسف . ومحمد بن جعفر غندر كلاهما عن شعبة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير قال : ان عمر بن الخطاب قال في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي امرأته . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن عثمان بن عفان قال : يوقف المولى فاما ان يفى . واما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبدالله بن مسلمة - هو القعني - نا سليمان بن بلال عن عمر بن حسين نا عثمان بن عفان كان لا يرى الإيلاء شيئا وان مضى أربعة أشهر حتى يوقف ، وصح عن علي كما روينا عن طريق سعيد ابن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو اسحق - عن بكير بن الاخنس عن مجاهد

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت علي بن أبي طالب أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرحبة أما أن يفيء وأما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي ابن عبد الله بن المديني نا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي البحتري عن علي ابن أبي طالب قال : إذا آلى الرجل من امرأته وقف عند تمام الأربعة الأشهر ، وقيل له : أما تفيء . وأما تعزم الطلاق ويحجر على ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : يوقف المولى عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يفيء . وأما أن يطلق . ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد بن أبي بكر . وطاوس . ومجاهد كلهم أن أبا الدرداء قال : يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يطلق وأما أن يفيء . ومن طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول في الإيلاء : يوقف وهو قول سعيد بن المسيب و طاوس . ومجاهد . والقاسم بن محمد بن أبي بكر كلهم صح عنه أن المولى يوقف فاما أن يفيء وأما أن يطلق ، وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الزبير . وأبي مجلز . ومحمد بن كعب كلهم يقول يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت الناس يقفون صاحب الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فاما أن يفيء وأما أن يطلق وهو قول سليمان بن يسار وهو قول مالك . والشافعي . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد . واسحق . وأبي سليمان . وأصحابهم إلا أن مالكا . والشافعي في أحد قوله يقولان : يطلق الحاكم عليه أن أبي ثم اختلفا فقال الشافعي : له أن يراجعها مادامت في عدتها فان وطئها فذلك سقوط الإيلاء وان لم يطأها عاد عليه التوقيف أربعة أشهر من ذى قبل ، فان فاء والاطلاق عليه الحاكم ثم له أن يراجعها فان وطئها سقط الإيلاء والاعاد عليه التوقيف أربعة أشهر ثم يطلق عليه الحاكم وتحرم عليه إلا بعد زوج . قال علي : وهذا قول فاسد لانه يصير التوقيف في الإيلاء بلا شك عاما كاملا وهذا خلاف القرآن واذا بطل التوقيف بطل الإيلاء الذي أوجبه بلا شك وقال مالك : له أن يراجعها فان وطئها سقط عنه الإيلاء وان لم يطأها بانت عنه عند تمام عدتها من طلاق الحاكم .

قال أبو محمد : وهذا كلام لا ندري كيف قاله قائله اذ ليس في الباطل اكثر من اجازة كون امرأة في عصمة زوج صحيح الزوجية وهي في عدة من طلاق غيره عليه وما

نعلم في أي دين الله تعالى وجد هذا ، واعلموا أن قول مالك لم يقله أحد قبله ولا قاله أحد غيره إلا من ابتلى بتقليده، ثم أن قوله الذي اتبعه عليه الشافعي من أن يطلق عليه غيره لم يحفظ قط عن أحد قبل مالك وهو قول مخالف للقرآن وللسنن كلها وللقياس والمعقول ، أما القرآن فإن الله عز وجل يقول : (وان عزموا الطلاق) فجعل عزيمة الطلاق إلى الزوج المولى لا إلى غيره ، وقال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فمن الباطل أن يطلق أحد على غيره لاحكام ولا غير احكام ، وأما السنن فإنها إنما جاءت في مواضع معروفة بفسخ النكاح وأما بطلاق أحد عن غيره فلا أصلا ، و كل من روى عنه في هذا كلمة فأنما قال بقولنا إما أن يفىء وأما أن يطلق فالواجب أن يجبر على أيهما شاء ولا بد ، وأما القياس فلا أدري من أين اجازوا أن يطلق الحاكم على المولى ولم يجيزوا أن يفىء عنه ولا فرق بين الأمرين ، فإن قالوا : لا يحل للحاكم أن يستحل فرج امرأة سواء فيكون زنا قلنا له : ولا يحل له أن يبيع فرج امرأة سواء لغير زوجها بأن يطلقها عليه فيكون إباحة للزنا ولا فرق ، فإن قالوا : أي فرق بين أن يفسخ نكاحه وبين أن يطلقها عليه قلنا : ولا فرق وما أجزنا قط أن يفسخ الحاكم نكاح امرأة في العالم عن زوجها ومعاذ الله من ذلك إنما قلنا : كل نكاح أوجب الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فسخه فهو مفسوخ سواء أحب الحاكم ذلك أو كرهه ولا مدخل للحاكم في ذلك ولا رأى له فيه إنما الحاكم منفذ بقوة سلطانه كل ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ وما نفع من العمل بما أمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ فقط و كل ما حكم به الحاكم بما عدا ما ذكرناه باطل مردود مفسوخ أبدا .

١٨٩٠ مسألة والعبد. والحر في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الأمة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء في كل ما ذكرنا لأن الله عز وجل هم ولم يخص (وما كان ربك نسيا) وروينا عن عمر بن الخطاب ولم يصح عنه لأنه من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال قال عمر بن الخطاب : إيلاء العبد شهران . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بلغني عن عمر إيلاء العبد شهران ، وروينا عنه أيضا إيلاء الأمة شهران ولا يصح أيضا لأنه من طريق سعيد ابن منصور عن حبان بن علي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن ابن سيرين أن عمر ، قال : طلاق الأمة تطليقتان وإيلاؤها شهران ، وصح عن عطاء أن لا إيلاء للعبد دون سيده وهو شهران وبه يقول الأوزاعي . واليثة . ومالك . وإسحاق ، فإن موها

بعمركلنا : وقد جاء عن عمر الابلاء من الامة شهران و جاء عنه لا ينكح العبد الا اثنتين يخالفتموه وهذا تلاعب ، وقالت طائفة : الحكم في ذلك للنساء فان كانت حرة قابلاء زوجها الحروالعبد عنها أربعة اشهر وان كانت أمة قابلاء زوجها الحروالعبد عنها شهران وهو قول ابراهيم النخعي : وقتادة وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقالت طائفة : ايلاء الحر والعبد من الزوجة الحرة والامة سواء وهو أربعة اشهر وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : لاجبة لاحد من القرآن .

١٨٩١ مسألة : ومن آلى من أربع نسوة له يمين واحدة وقف لمن كلهن من حين يحلف فان فاء الى واحدة سقط حكمها وبقي حكم البواقي فلا يزال يوقف لمن لم يقم اليها حتى يقم أو يطلق وليس عليه في كل ذلك الا كفارة واحدة لانها يمين واحدة على أشياء متغايرة ولكل واحدة حكمها وهو مول من كل واحدة منهن (ولا تزور وازرة وزر أخرى) .

١٨٩٢ مسألة : ومن آلى من أمته فلا توقيف عليه لان الله عز وجل قال : (وان عزموا الطلاق فصح ان حكم الابلاء انما هو فيمن تلزمه فيها الفية أو الطلاق وليس في المملوك طلاق أصلا فصح انه في المتزوجات فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٨٩٣ مسألة : وأما قولنا فيمن آلى من أجنبية ثم تزوجها انه ليس عليه حكم الابلاء فلان الله عز وجل انما قال : (للذين يؤولون من نساءهم) فن آلى من أجنبية فلم يول من أحد من نسائه فلا إيلاء عليه ، فان قيل : قد صارت من نسائه قلنا : من المحال ان يسقط الحكم حين ايجابه ويجب حين لم يجب ولم يوجب ذلك نص وارد ولا جاءت به سنة ولان التبرص لا يكون الا حيث يؤخذ بالفية ، ولا يجوز ذلك في أجنبية وبالله تعالى التوفيق . تم كتاب الابلاء بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الظهار

١٨٩٤ مسألة : ومن قال من حر أو عبدا مرأته أو لامته التي يحل له وطؤها : أنت على كظهر أمي ، أو قال لها : أنت مني بظهر أمي أو كظهر أمي أو مثل ظهر أمي فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار وهي عتق رقبة ، ويجزى في ذلك المؤمن والكافر

(٧م - ج ١٠ المحلى)

والذ كروالاثى والمعيب والسالم فمن لم يقدر على رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحل له ان يطأها ولا ان يمسه بشيء من بدنه فضلا عن الوطء الا حتى يكفر بالعق أو بالصيام فان أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعق أو بالصيام أمسك عن الوطء حتى يكفر ولا بد ، فان عجز عن الصيام فعليه ان يطعم ستين مسكينا متغايرين شعبهم ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الاطعام ولا يجب شيء مما ذكرنا الا بد كراظهر الام ولا يجب بد كرا فرج الام ولا بعضو غير الظهر ولا بد كراظهر أو غيره من غير الام لامن ابنة ولا من أب ولا من أخت ولا من اجنية والجدة ام * برهان ذلك قول الله عز وجل : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم) الآية الى قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا : فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذه الآية تنتظم كل ما قلناه لان الله عز وجل لم يذكرا الا الظهر من الام ولم يوجب تعالى الكفارة في ذلك الا بالعود لما قال وأوجب عتق الرقبة ولم يخص كافرة من مؤمنة ولا معيبة من صحيحة ولا ذكرا من أنثى ولا كبيرا من صغير (وما كان ربك نسيا) ، وشرط الله عز وجل في العتق والصيام قبل التماس ولم يشترط ذلك في الكفارة بالاطعام (لا يضل ربى ولا ينسى) تيانا لكل شيء ، ولا يجزى التكرار حلى اقل من ستين مسكينا لانهم ليسوا ستين مسكينا ولا خلاف في الاشباع ولم يشترط تعالى طعاما دون طعام ولم يخص تعالى حراما من عبد ولا زوجة من أمة ، وفيما ذكرنا خلاف ذهب قوم الى ان الظهار من الأمة لا تب فيه كفارة روى ذلك عن الشعبي في قوله وعكرمة ولم يصح عنهما وصح عن مجاهد في أحد قولي . وابن أبى مليكة ، وهو قول أبى حنيفة . والشافعى . وأحمد . واسحق . وأصحابهم الا ان أحمد قال في الظهار من ملك البين ككفارة يمين ، وقالت طائفة : ان كان يطأ الأمة فعليه كفارة الظهار وان كان لا يطؤها فلا كفارة ظهار عليه صح هذا القول عن سعيد بن المسيب . والحسن البصرى في أحد قوليها ، وقالت طائفة : الظهار من الأمة كالظهار من الحرة صح ذلك عن سعيد بن المسيب . والحسن . وسليمان بن يسار . ومرة الهمدانى . وابراهيم النخعى . وسعيد بن جبير . والشعبى . وعكرمة . وطاوس . والزهرى . وقتادة . وعمرو بن دينار . ومنصور بن المعتمر ، وهو قول مالك . والليث . والحسن بن حى . وسفيان الثورى . وأبى سليمان . وجميع أصحابهم * **قال أبو محمد** : احتج القائلون بأنه ليس ظهارا بأن قالوا : فسناه على الايلاء ،

قال علي : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل والتحكم لانه ليس قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء في الايلاء بأولى من قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء فيما حرم الله عز وجل علينا اذ يقول : (وأما نساءكم) فدخل في ذلك باجماع منا ومنهم الاماء مع الحرائر ، والعجب انهم يقولون : ان أضعف النصوص أولى من القياس ، وهذا مكان تركوا فيه عموم القرآن لقياس فاسد وليس في الظهار علة تجمعها بالايلاء فيجوز القياس عليها عند أصحاب القياس ، وأتوا بأهذار بعد هذا لا معنى لذكرها لأنها سخافات وحماقات ، وقالت طائفة : الظهار يجب بقول مرة واختلفوا في معنى العود لما قالوا ، فقالت طائفة مرة العود لما قالوا هو الوطء نفسه فلا يجب عليه كفارة الظهار حتى يطأها فاذا وطئها لزمتها الكفارة والامساك عن وطئها حيثئذ ، صح ذلك عن طاوس . وقتادة . والحسن . والزهري . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحرير رقبة . ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : يعود لمسها .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحرير رقبة ، وقالت طائفة : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه كفارة كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهو قول سفيان الثوري . وعثمان البتي قال البتي : ان ماتت لم يصل الى ميراثها حتى يكفروا ونوطئها كفر ، وقالت طائفة : العود ههنا ارادة الوطء فمن ظاهر من امرأته لم يلزمه كفارة الوطء حتى يريد وطئها فاذا أراد وطئها فحيثئذ لزمته الكفارة فان بدا له عن وطئها سقطت عنه الكفارة فان أراد وطئها عادت عليه الكفارة فان بداله سقطت عنه ، وهكذا أبدا ، وهو قول مالك في أشهر قوله وروى عن عبد العزيز الماجشون وما نعلم هذا عن أحد قبلهما وهو أسقط الأقوال لتعريبه عن الأدلة ولأنه إيجاب وإبطال للدعوى بلا معنى ، وقالت طائفة : معنى العود أن الظهار يوجب تحريما لا ترفعه الا الكفارة الا أنه ان لم يطأها مدة طويلة حتى ماتت فلا كفارة عليه سواء أراد في خلال ذلك وطئها أو لم يردفان طلقها ثلاثا فلا كفارة عليه فان تزوجها بعد زوج عاد عليه حكم الظهار ولا يطؤها حتى يكفر وهذا قول أبي حنيفة قال : والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فنوا عنه فكل من قاله فقد عاد لما قال .

قال أبو محمد : وهذا قريب في الفساد من قول مالك لأنه تحكم بالباطل ولعب وكذب ظاهر لأن الذين يقولونه في الاسلام لم يقولوه قط في الجاهلية وإنما قال عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) ولم يقل لما قال غيرهم ، وذكر هذين القولين يغني عن تكلف الرد عليهما لظهور فسادهما وانهما شرع لم يأذن به الله تعالى وانهما لا يحفظان عن أحد قبل أبي حنيفة . ومالك ، وقالت طائفة : العود هو أن يظهر منها ثم يمسكها مدة بقدر أن يقول فيها : أنت طالق فلا يطلقها في تلك المدة فإذا فعل ذلك فقد حاد لما قال ولزمت الكفارة ماتت أو عاشت طلقها بعد ذلك أو لم يطلقها فإن طلقها أثر ظهاره منها فلا كفارة ظهار عليه وهذا قول الشافعي . وبعض أصحابنا ، وروى أشهب عن مالك أنه قال : إذا ظاهر من امرأته ثم أمسكها وعزم على وطئها فقد لزمت الكفارة ولا تسقط عنه بعد ماتت أو عاشت ، وقالت طائفة : كقولنا روى عن بكير بن الأشج . ويحيى بن زياد الفراء ، وقد روى نحوه عن عطاء .

قال أبو محمد : جميع الأقوال التي قدمنا انما هي دعوى لا توافق في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل وبها نزل القرآن ما يقع عليه لفظة العود (١) لما قال وما كان هكذا فهو باطل يبين معنى من فسر العود بالوطء أو بارادة الوطء أو بالامساك اذ ليس شيء من هذا عود لما قال ، وكذلك من قال : انه يوجب تحريما لا يرفعه الا الكفارة لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة بالظهار وحده لكن به وبالعود لما قال هذا نص القرآن .

قال أبو محمد : ولم يبق الا قولنا وهو أن يعود لما قال ثانية ولا يكون العود للقول الا بتكريره لا يعقل في اللغة غير هذا ، وبهذا جاءت السنة كما رويها من طريق سليمان ابن حرب . ومحمد بن الفضل عارم كلاهما عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن جميلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت و كان به لم ف كان اذا اشتد لمه ظاهر منها فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار .

قال أبو محمد : هذا يقتضي التكرار ولا بد ولا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده الا خبرنا نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل وكل ما عدا ذلك فساقط اما مرسل واما من رواية من لاخير فيه كما بينا في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين .

واختلفوا فيما يجزى في ذلك من الرقاب ، فقالت طائفة : لا يجزى في ذلك عتق الكتاني وهو قول مالك ، وقال أصحابنا . وأبو حنيفة : يجزى وإنما قال المالكيون ذلك قياسا على رقبة كفارة قتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن القياس باطل ولو كان حقا لكان هذا [منه] (١) باطلا لأنهم جمعوا بين الكفارتين في أن لا يجزى فيهما كافر ولم يجمعوا بينهما ولا قاسوا أحدهما على الأخرى في تعويض الاطعام من الصيام لمن عجز عن الصيام وهذا تحكم لا يسوغ لأحد ، فان قالوا : لم يذكر تعويض الصيام في كفارة القتل إنما ذكر في الظهار قلنا : ولا ذكرت المؤنة الا في كفارة القتل ولم تذكر في الظهار فاما قيسوا كل واحدة على الأخرى واما أن لا تقيسوا [كل] (٢) واحدة منهما على الأخرى ، وأما قياسكم أحدهما على الأخرى في بعض ما فيها دون سائر ما فيها فتحكم فاسد ومناقضة ظاهرة ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي في الرقة المعيبة اقوالا في غاية الفساد ، ولا ندري ما ذنب المعيب عندهم فلم يميزوا عتقه في واجب ، فان قالوا : السالم أكثر ثمنا قلنا : والبيضاء الجميلة أكثر ثمنا من السوداء الذميمة فلا تميزوا في ذلك السوداء الذميمة ، وجملة الأمر فانما هي آراء فاسدة ونعوذ بالله من التحكم في الدين بمثلها .

وقد روينا عن الشعبي . والشعبي أن عتق الأعمى يجزى في ذلك ، وعن ابن جريج أن الأشل يجزى ، وقالت طائفة : أن ظاهر بذات محرم فهو ظهار وأن ظاهر بغير ذات محرم فليس ظهارا ، روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : من ظاهر من ذات محرم فهو ظهار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من ظاهر بذات محرم أو بأخت من الرضاعة فكل ذلك كآمه لا تحل له حتى يكفر فان ظاهر بينت خاله فليس ظهارا ، وروينا عن الشعبي وهو قول أبي حنيفة . وأحد قولي الشافعي ، وللشافعي قول آخر هو أشهر أقواله وهو أن كل من ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوما من الدهر فليس ظهارا ومن ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها قط فهو ظهار ، وقال مالك : من ظاهر بذات محرم أو بأجنبية أو بابة فهو كاه ظهار ، وروينا عن الشعبي لاظهار إلا بأم أو جدة وهو قول رواء أيضا أبو ثور عن الشافعي وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : يقال لمن قال : لاظهار الامن ذات محرم من ابن خصمت ذوات المحارم ؟ فان قالوا : لانهن محرمات كالأم قلنا : والاب أيضا محرم كالأم وجميع الرجال كذلك ، فان قالوا : ليسوا من النساء والام من النساء قلنا : ولا ذوات المحارم أمهات والام هي التي ولدته فما الفرق بين قياس وقياس ، ويقال لمن قال بالظهار من كل اجنبية ومن الاب أيضا : من ابن قسم الظهار بالاب على الظهار بالام ولم تقيسوا

ظهار المرأة من الرجل على ظهار الرجل من المرأة؟ وقد قال بهذا جماعة كلهم أجل من مالك . وأبي حنيفة كما روينا من طريق أحمد بن حنبل ناهشيم أنا مغيرة - هو ابن مقسم - عن إبراهيم النخعي أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله قالت : أن تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهرامى فسألت أهل المدينة فرأوا أن عليها الكفارة قال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : أتكفر ؟ قال : نعم تكفر ، فهذا كما يرى أهل المدينة فزمن مصعب هذا قديم * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي أن عائشة بنت طلحة ظاهرت من المصعب بن الزبير أن تزوجته فتزوجته فسألت الفقهاء وهم متوافرون ؟ فأمرت بكفارة * وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني . واشعث بن عبد الملك الحمراني قال أبو إسحاق عن الشعبي . وقال الحمراني عن محمد بن سيرين كلاهما بمثل حديث إبراهيم * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة قال قالت بنت طلحة : مصعب بن الزبير أن تكحته فهو على كظهر أبيها ثم تكحته فسألت عن ذلك أصحاب ابن مسعود ؟ فقالوا : تكفر * وبه إلى معمر عن الزهري في امرأة قالت لزوجها : هو عليها كأبيها فقال الزهري : قالت منكرا من القول وزورا فترى أن تكفر بعق رقبة أو بصوم شهرين متتابعين أو تطعم ستين مسكينا ولا يحول بينها وبين زوجها أن يطأها * وروينا من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر النهدي عن الحسن البصري أنه كان يرى تظاهر المرأة من الرجل ظهارة ، وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حي . والحسن بن زياد اللؤلؤي * فان قالوا : كان الظهار طلاقا جاهلية والطلاق إلى الرجال قلنا : ومن أين صبح عندكم أن الظهار كان طلاقا جاهلية ؟ فكيف وأتم تجيزون أن يكون الطلاق بيد المرأة إذا جعله الرجل يدها فقولوا كذلك في الظهار وهذا كله يبين فساد القياس وتناقضه * وقالت طائفة منهم سفيان الثوري . والشافعي : أن ظاهرا برأس أمه أو يدها فهو ظهار ، وقال أبو حنيفة : أن ظاهر بشيء لا يحل له أن ينظر إليه من أمه فهو ظهار وإن ظاهر بشيء يحل له أن ينظر إليه من أمه فليس ظهارة *

قال أبو محمد : وكل هذه مقاييس فاسدة ليس بعضها أولى من بعض ، وكذلك

قياس قول مالك ذكره ابن القاسم أن ما ظاهر به من أعضاء أمه فهو ظهار والحق من ذلك ما ذكرنا من أن لا تعدى النص الذي حده الله تعالى قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال أبو حنيفة : أن كرر الاطعام على مسكين واحد ستين يوما أجزاء *

قال أبو محمد : هذا خلاف إيجاب الله تعالى ستين مسكينا ، وأما من شرع في الصوم فوطئ ليل قبل أن يتسهن (١) أو وطئ قبل أن يكفر بعق أو بصوم فروى عن أبي يوسف أنه لا يكفر لأنه لا يستطيع على الكفارة ، وقال آخرون : ليس عليه إلا كفارة واحدة كما روينا عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في المظاهر يجمع قبل أن يكفر قال : يمسك حتى يكفر . ومن طريق وكيع أيضا عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل أن يكفر فقالوا : كفارة واحدة قال وكيع : وهم الحسن . وابن سيرين . ومورق العجلي . وبكر بن عبد الله المزني . وقاتة . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وعكرمة قال وكيع : والعاشر أراه نافعا وهو قول إبراهيم النخعي . والشعبي ، وقالت طائفة : عليه كفارتان كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الأعلى . ويزيد بن هرون قال عبد الأعلى : عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة (٢) عن قيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي ، وقال يزيد بن هرون عن التيمي بلغني عن ابن عمر ثم اتفق عمرو بن العاص . وابن عمر في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر قالا جميعا عليه كفارتان . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن قيصة بن ذؤيب في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر قال عليه كفارتان قال معمر : وهو قول قتادة أيضا وهو قول سعيد ابن جبير . والحكم بن عتيبة . وعبيد الله بن الحسن القاضي ، وقالت طائفة : عليه ثلاث كفارات كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا يونس بن عبيد . وعبيدة قال يونس : عن الحسن وقال عبيدة : عن إبراهيم قالا جميعا في الذي يظاهر ثم يطؤها قبل أن يكفر : عليه ثلاث كفارات .

قال أبو محمد : كان القول قول أبي يوسف لولا الخبر الذي روينا من طريق أحمد ابن شعيب أنا الحسن بن حريث أرنا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر : فقال له رسول الله ﷺ : لا تقربها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل .

قال أبو محمد : فوجب الوقوف عند أمره ﷺ قال علي : وهذا خبر صحيح من رواية الثقات لا يضره ارسال من أرسله .

قال أبو محمد : وأما من شرع في الصوم فوطئ قبل التي ظاهر عليها ليل قبل أن

(١) أي أيام الصوم ، وفي النسخة رقم ١٤ قبل أن يتسهن (٢) في النسخة رقم ١٤ جابر بن حيوة وهو غلط

يتم الشهرين فان مالكا قال: يتبدى الشهرين من ذى قبل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي
يتمهما بانيا على ما صام منهما ، وهذا هو صحيح اذا نما كان الواجب أن يكون الشهران
يتبان قبل الوطء فاذا سبيل الى ذلك بعد فلا يكون ما بقي منهما بعد الوطء وما
مضى منها قبل الوطء خير من أن يقصد الى أن يكونا بكاملها بعد الوطء ، وأما اظهار
العبد فيه اختلاف رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم
النخعي قال في العبد يظهر من امرأته انه ان صام شهرا أجزاء عنه * ومن طريق عبد
الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عبد ظاهر من امرأة قال : ينتظر الصوم ولا يظهر
لعبد دون سيده ، وقال آخرون كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس
ابن عبيد عن الحسن البصري في العبد المظاهر يصوم شهرين وان اذنوا له في العتق جاز
وله أن يطعم * وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم
عن مجاهد في تكفير العبد قال : ليس على العبد الا الصوم والصلاة ، وقال طاوس
كقولنا كما رويناه من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة قال قلت : لعبد الله
ابن طاوس : ما كان أبوك يقول في ظاهر العبد قال : كان يقول عليه مثل كفارة الحر ،
وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : يصوم شهرين ولا يجزيه العتق *

قال علي : لم يخض الله عز وجل حرام من عبد ، (وما كان ربك نسيا) *

١٨٩٥ مسألة ومن ظاهر من أجنبية ثم كرهه ثم تزوجها فليس عليه
ظهار ولا كفارة ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق مالك عن سعيد
ابن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم بن محمد قال : جعل رجل امرأة كظهر أمه ان تزوجها
فقال له عمر بن الخطاب : ان تزوجتها فلا تقربها حتى تكفر ، وهو قول عطاء .
وسعيد بن المسيب . والحسن . وعروة بن الزبير صرح ذلك عنهم ، وهو قول أبي حنيفة .
ومالك . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وإسحاق ، وقالت طائفة :
لما قلنا رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عكرمة
عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئا ولا يرى أيضا الطلاق قبل النكاح
شيئا وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن .
وقتادة قال جميعا : ان ظاهر قبل ان ينكح فليس بشيء . وهو قول الشافعي . وأبي سليمان *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (الذين يظاهرون من نساءهم) فانما جعل الكفارة
حلي من ظاهر من امرأته ثم عاد لما قال ولم يجعل تعالى ذلك على من ظاهر من غير امرأته ،
فان قيل : فانه اذا تزوجها فهو مظاهر منها وهي امرأته قلنا : انما الظهار حين النطق به

لا بعد ذلك ، ومن الباطل ان لا يلزم الحكم للقول حين يقال ثم يلزم حين لا يقال ، ومن علق ظهاره بشيء يفعله مثل ان يقول : أنت كظهر أُمي ان وطأتك اوقال : ان كليت زيدا وكرر ذلك فليس ظهارا فعل ذلك الشيء أو لم يفعله لانه لم يعض الظهار ولا التزمه حين نطق به ، وكل ما لم يلزم حين التزامه لم يلزم في غير حال التزامه الا أن يوجب ذلك نص ولا نص وهنا *

١٨٩٦ مسألة : ومن ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة واحدة لان الثانية بها وجبت الكفارة كما قدمنا وحصلت الثالثة منفردة لا توجب شيئا فان كرر رابعة فعليه كفارة اخرى وهكذا القول في كل ما اعاد من الظهار لان تكراره ثانية تجب الكفارة وتلزم فيكون فيما بعدها مبتدئا للظهار فان كرره وجبت كفارة أيضا وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت في هذا آثار روينها من طريق عبد الرزاق عن مطرف عن سعيد عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب قال : اذا ظاهر في مجلس واحد مرارا فكفارة واحدة وان ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى والايان كذلك وهو قول قتادة . وعمر بن دينار صح ذلك عنهما ، وقال آخرون : ليس في كل ذلك الا كفارة واحدة روينها عن طاوس . وعطاء . والشعبي قالوا : اذا ظاهر الرجل من امرأته خمسين مرة فانما عليه كفارة واحدة ، وصح مثله عن الحسن . وعطاء وهو قول الأوزاعي ، وقالت طائفة : كفارة واحدة سواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى ما لم يكفر فان كفر ثم ظاهر فكفارة اخرى روينها من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن قال : اذا ظاهر مرارا وان كان في مجالس شتى فكفارة واحدة ما لم يكفر ، والايان كذلك قال معمر : وهو قول الزهري * **قال أبو محمد :** وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : ان كان كرر الظهار في مجلس واحد ونوى التكرار فكفارة واحدة وان لم تكن له نية فلكل ظهار كفارة ، وسواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى * قال علي : لانعم هذا عن أحد قبل أبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، وهذه أقوال لا برهان على صحتها الا من قرأ نولا سنة . ولا من قياس وبالله تعالى التوفيق *

١٨٩٧ مسألة : ومن لزمته كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقه لها وهي من رأس ماله ان مات أوصى بها أو لم يوص لانها من ديون الله عز وجل فهي مقدمة على ديون الناس *

١٨٩٨ مسألة : فمن عجز عن جميع الكفارات فحكمه الاطعام ابدا أيسر

(٨٢ - ج ١٠ المحلى)

بعد ذلك أم لم يوسر قوى على الصيام أولم يقو وذلك لانه اذا عجز عن العتق والصيام
 فقد استقر عليه الاطعام بنص القرآن ولم يعوض الله عز وجل منه شيئا أصلا فهو
 حكم من عجز عن العتق والصوم ومن عجز عن شيء لم يوقت الله عز وجل له آخر فهو لازم ابدا
 لان أمره تعالى واجب لا يسقطه شيء ومن كان حين لزومه كفارة ظهار له قادرا
 على عتق رقبة لم يحزه غيرها أبدا وان افتقر فأمره الى الله عز وجل لان فرض الله
 تعالى عليه بالعتق قد استقر فلا يحيله شيء ومن كان عاجزا عن الرقبة قادرا على صوم
 شهرين متصلين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه واتصلت قوته كذلك
 الى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ثم عجز عن الصوم الى ان مات لم يحزه اطعام ولا
 عتق ابدا ، فان صح صامها وان مات صامها عنه وليه لقول رسول الله ﷺ : « من
 مات وعليه صيام صام عنه وليه » فلو لم تتصل صحته وقوته على الصيام جميع
 المدة التي ذكرنا فان أيسر في خلاها فالعتق فرضه ابدا فان لم يوسر فالاطعام فرضه
 أبدا وبالله تعالى التوفيق •

العنين

١٨٩٩ - مسألة - ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها
 مرة أو مرارا أولم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينهما أصلا ولا ان يؤجل
 له أجلا وهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك ، وفي هذا خلاف قديم
 وحديث رويناه عن عثمان بن عفان أنه أمره بفراقها دون توقيف ولا تأجيل وهو
 منقطع سليمان بن يسار أن عثمان • وروينا من طريق أبي عبيدنا يزيد بن عيينة
 ابن عبد الرحمن عن أبيه أنه حضر سمرة بن جندب قد شكت اليه امرأة ان زوجها لا يصل
 اليها فكتب في ذلك سمرة الى معاوية فكتب اليه معاوية أن يزوجه امرأة ذات جمال
 ودين ويدخله عليها ثم يسألها فان ذكرت انه لا يطؤها أمره بفراق التي شكت به ففعل
 فحكت أنه لا يجامع فأمره بفراقها ، وقول ثالث صح من طريق شعبة عن المغيرة
 عن ابراهيم النخعي قال في العنين يؤجل قلت : كم يؤجل ؟ قال : يؤجل فكلما كرر عليه
 كم يؤجل لم يزد على يؤجل ، وقول رابع رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
 شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي ان الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أجل رجلا لم
 يستطع أن يأتي امرأته عشرة أشهر ، وقول خامس رويناه من طريق عبد الرزاق عن
 ابن جريج عن يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جعل
 للعنين أجل سنة وأعطاهم صداقها وأفيا ، وروينا عن عمر بن الخطاب انه قال : ان لم
 يصبها في السنة فرق بينهما ولا يصح عن عمر هذا أصلا لأنها اما عن ضعفاء واما

منقطعة ، ومن جعلتها ان عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قضيا في العنين أن ينتظر به سنة . ثم تعد بعد السنة عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها، وعن ابن مسعود أيضا تؤجل سنة فان وصل اليها والافرق بينه وبين امرأته ولا يصح . وروينا أيضا عن المغيرة بن شعبه أنه يؤجل سنة ثم يفرق بينهما ولها الصداق وعليها العدة ولا يصح ذلك ، وعن علي أيضا أنه أجله سنة ثم فرق بينهما ولا يصح ذلك وصح عن الحسن البصري . وابراهيم النخعي يؤجل سنة ولها الصداق كاملا ، وصح عن سعيد بن المسيب انه يؤجل سنة فان مسا والافرق بينهما . وروى هذا عن القضاة هكذا جملة . وربيعة . وشریح القاضي . وعمرو بن دينار . وحامد بن أبي سليمان، وهو قول الأوزاعي . والليث . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم، ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة : هذا ان صدقها واما اذا خالفها فان كانت بكرًا نظر اليها النساء وان كانت ثيبًا فالقول قول الزوج ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما . وقال المالكيون: القول قوله مع يمينه ان ادعى أنه يطؤها . وقال الشافعي: القول قول الزوج مع يمينه فان نكل حلفت هي وفرق بينهما، وان قال النساء: هي بكر حلفت مع ذلك وفرق بينهما فان نكلت حلف هو وبقيت معه ثم اختلفوا فقال هؤلاء : ان كان قد وطئها ولو مرة فلا كلام لها ولا يؤجل لها ، وقال أبو ثور: متى عنها أجل سنة ثم فرق بينهما وان كان قد وطئها قبل ذلك . وروى عن طائفة مثل قولنا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا زوج ابنته من ابن أخ له وكان عينا فقال له عمر: قد آجرك الله ووفر لك ابنتك . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا شعبة عن أبي اسحق السبيعي قال : سمعت هاني بن هانيء قال : رأيت امرأة جاءت الى علي بن أبي طالب فقالت : هل لك في امرأة ليست بأيم ولا بذات بعل ؟ قال وجاء زوجها فقال : لا تسأل عنها الا مبيتها فقال له علي : الا تستطيع أن تصنع شيئا قال : لا قال ولا من السحر قال لا قال له علي : هلكت وأهلكك اما أنا فليست مفرقا بينكما اتقى الله واصبري . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أبو اسحق عن هانيء ابن هانيء قال : كنت عند علي بن أبي طالب فقامت اليه امرأة فقالت له: هل لك الى امرأة لا أيم ولا ذات بعل قال: وأين زوجك؟ فقالت: هو في القوم فقام شيخ يحنح فقال ماتقول هذه المرأة قال : سلها هل تنقم في مطعم أو ثياب فقال علي : فما من شيء قال لا قال ولا من السحر قال لا قال هلكت وأهلكك قالت فرق بيني وبينه قال : اصبري فان الله تعالى لو شاء لا يهلك بأحد من ذلك . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الله بن المبارك

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه قال في الرجل يتزوج المرأة ثم يعرض له الداء قال : هي امرأته لا تنزع منه ، وروى عن الحكم بن عتيبة انها امرأته لا تؤجل له ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا .

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى مثل قول عثمان انه امره بفراقها دون توقيف بخبر رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : « طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته أم ركانة واخوته ونكح امرأة من مزية فجاءت النبي ﷺ فقالت : ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة الشعرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت رسول الله ﷺ حية ، قد كرا الحديث « وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له : طلقها ففعل قال : راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال : اني طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علت ارجعها وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) « واحتجوا بفعل عثمان وقالوا : انما تزوجته للوطء فاذا عدته فهو ضرر بها والضرر ممنوع لاحبة لهم غير ما ذكرنا .

قال أبو محمد : اما الخبر فضعيف لانه عمر لم يسم ولا عرف من بني أبي رافع فهو لا يصح وايضا فان عبد يزيد لم تكن له قط صحبة ولا اسلام وانما الصحبة لكاهنة ابنة فسقط التمويه به ، واما فعل عثمان فقد قلنا انه لا يصح عنه وقد جاء عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك فليس الاحتجاج ببعضهم أولى من الاحتجاج بآخر منهم . واما قولهم : انما نكحته للوطء فعدمه ضرر عليها فعم ان الممتع من ذلك وهو قادر عليه مضار فواجب منعه من ذلك ، واما العاجز فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فوجب أن لا يكلف العنين ما لا يقدر عليه ، واما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . في تأجيل السنة ثم التفريق بينهما فقول فاسد لادليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من شيء . يصح عن أحد من الصحابة ولا من قياس . ولا من رأى له وجه يعقل اما الرواية عن عمر فلا تصح لاسيما مرسله اما من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولا سماع له من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن ، وعن الشعبي : والحسن عن عمر ولم يولد الشعبي الا بعد موت عمر ولا ولد الحسن الا لعامين بقيا من حياة عمر . وعن عبد الكريم . وعطاء عن عمر ولم يولد الا بعد موت عمر . وعن يحيى بن سعيد ولم يولد الا بعد موت عمر بنحو خمس وعشرين سنة ، وعن يحيى بن عبد الرحمن الانصاري ، وهو مجهول ، وقد رويناه عن عمر من طريق

سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر ابن الخطاب بعث رجلا على بعض السقاية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر: أعلمتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فأعلها ثم خيرها ، وروى أيضا أنه رضى الله عنه أجل مجنونا سنة فان أفاق والا فرق بينه وبين امرأته وهم يخالفون عمر في كل ذلك فمن أين وجب تقليده في العنين دون العقيم والمجنون ؟ وأما الرواية عن ابن مسعود فأنما جاءت من طريق عبد الكريم الجزري ولم يولد الا بعد موت ابن مسعود .
أو من طريق حصين بن قبيصة وهو مجحول ، وأما الرواية عن علي فمن طريق يزيد ابن عياض بن جعدية وهو مذكور بالكذب ووضع الحديث . ومن طريق الحسن ابن عماره وهو متروك الحديث جملة هالك . ومن طريق الضحاك بن مزاحم وهو لاشيء ، وأما الرواية عن الصحابة جملة فمن طريق شريك وهو مدلس عن جابر الجعفي وهو كذاب مشهور بذلك فاسد الدين يقول بالرجعة ، وأما الرواية عن المغيرة ابن شعبة فمن طريق أبي طلق العائدي . وأبي النعمان وهما مجحولان لا يدرىهما أحد ، وعن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط مطرح عن رجل لا يعرف اسمه ولا يدرى من هو عن حنظلة بن نعيم وهو مجحول فسقط كل ما تعلقوا به ، ثم لو صح كل ذلك لكان قد روى عن عثمان . وعلى . وسمرة . ومعاوية خلاف ذلك وليس بعضهم أولى بأخذ قوله من بعض ، وأيضا فإن في الرواية عن عمر . وابن مسعود ان عليها العدة وهو أمك بها مادامت في عدتها وهم لا يقولون بذلك وأيضا فليس عن أحد من المذكورين انه ان وطئها مرة واحدة فلا كلام لها ولا توقيف وصح انهم يخالفون لكل من روى عنه في ذلك كلمة من الصحابة رضى الله عنهم ولا متعلق لهم بضرر فقد اجماع لأنها اذا كلفوها صبر سنة فلا فرق بين صبر سنة وبين صبر سنتين وهكذا ما زاد ثم أشد ذلك قولهم ان وطئها مرة في الدهر فلا كلام لها والضرر في ذلك أشد منه في التي لم يطأها قط ، من قال غير هذا فقد جاهروا كابر الضرورة والحس .

قال أبو محمد : وبرهان صحة قولنا هو ان كل نكاح صح بكلمة الله عز وجل

وسنة رسوله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من سواه فمن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة فقد دخل في صفة الذين ذمهم الله تعالى بقوله : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) ونعوذ بالله من هذا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ مثل قولنا كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وحرمة بن يحيى واللفظ له قال : أنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري في عروة بن الزبير أن عائشة

زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله انها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الامثل هذه الهدبة وأخذت بهدية من جلبابها فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكا وقال : لعلك تريدن أن ترجعى الى رفاعة لاحتى تذوقى عسيلته وتذوق عسيلتك ، وذكر الحديث

قال أبو محمد : فهذه تذكران زوجها لم يطأها وان احيله كالهديبة لا ينتشر اليها وتشكو ذلك الى رسول الله ﷺ وتريد مفارقتها فلم يشكها ولا اجل لها شيئا ولا فرق بينهما وفي هذا كفاية لمن عقل ، فاعترض بعض المخالفين في هذا الاثر الصحيح بآثار واهية أحدها من طريق ابن نافع عن مالك عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعة بن شموال طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يغشاها فقارقتها فاراد رفاعة ان ينكحها وهو زوجها الاول فقال النبي ﷺ : لا يحل لك حتى تذوقى عسيلته ، **قال أبو محمد :** وهذا منقطع لاحجة فيه ثم عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن وهما مجهولان وهو خبر غير معروف عن مالك ثم لو صح لما كان فيه اعتراض

على الخبر الذى احتججنا به لاتنا لا ننكر ان يطلقها عبد الرحمن مختارا فبطل تمويههم به جملة ، والخبر الثانى رواه ابن قانع راوى كل بلية عن يحيى بن محمد البخترى الذى لا يعرف من هو عن هدية بن خالد عن وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « ان امرأة رفاعة جاءت الى النبي ﷺ » وذكر الحديث الى قوله « فلا تحلين له حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته فقالت : يا رسول الله انه قد جاءني هبة واحدة » ، ورويناه أيضا من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث امرأة رفاعة القرظي فذكرت فيه انها قالت : فانه يا رسول الله قد جاءني هبة ،

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف ثم لو صح كل هذا لكان لامتعلق لهم فيه لانه ليس فى شيء من هذين الخبرين الساقطين ، « ان رسول الله ﷺ قال : انه انما أسقط التأجيل أو التفريق من اجل تلك الهبة ولان عائشة قالت ذلك ، فصح انها كهانة كاذبة على رسول الله ﷺ وانما جاء لفظ الهبة صحيحا فى حديث رويناه من طريق البخارى نا محمد نا أبو معاوية - هو الضير - نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « طلق رجل امرأته فتزوجت زوجها غيره فطلقها

وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه الى شيء تريد فلم تلبث ان طلقها فأتى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان زوجي طلقني واني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الالهة واحدة ولم يصل مني الى شيء فأحل لزوجي الأول فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوق عسيلته .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : ونحن لا نمنع ان يطلقها العنين ان شاء انما نمنع وتسکر ان يفرق بينهما على كره او ان يؤجل عاما ثم يفرق بينهما فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا ولا جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في رواية فاسدة ولا أوجه قياس ولا معقول، فان قالوا : قد أمر الله عز وجل في الايلاء بالتوقيف ثم الاجبار على الفیئة أو الطلاق قلنا : نعم أربعة اشهر فأين السنة واین التفريق ؟ ثم اتم أول من لا يقیس على المولى من امتنع من وطء امرأته عامدا من غير ايلاء يمين فلا توقونه ولا تؤجلونه فظهر فساد كل ما تعلقوا به وفساد قولهم جملة ، وقد ذكرنا من روى عنه من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والحمد لله رب العالمين .

١٨٩٩ مسألة واذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة مسلمة أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه (١) ان يخص البكر بمبيت سبع ليال عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع ولا بشيء منها فان تزوج ثيبا حرة أو أمة وعندة زوجة أخرى حرة أو أمة مسلمة أو كناية فله ان يخصها بمبيت ثلاث ليال ثم يقسم ويعدل ولا يحاسبها بتلك الثلاث فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها سواء سواء ويسقط (٢) حكمها في التفضيل ولا يحل له في كل ما ذكرنا كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن ان يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد ولا عن صلاة الجمعة فان فعل ففي معصية وجرحه فيه كسائر الناس ولا فرق، ولا يجوز له ان يخص امرأة من نسائه بان تسافر معه الا بقرعة برهان ذلك ما روينا من طريق البزار نا محمد بن معمر نا يعلى بن عبيد نا محمد بن اسحاق عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك « ان النبي ﷺ جعل للبكر سبعا وللثيب ثلاثا » . ونا أحمد بن قاسم قال : أخبرني قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أبو قلابة - هو عبد الملك بن يزيد الرقاشي - نا أبو عاصم - هو الضحاك ابن مخلد - نا سفيان الثوري عن أيوب السخيتي . وخالد الحذاء كلاهما عن أبي قلابة - هو عبد الله بن يزيد الجرمي - عن أنس بن مالك « ان رسول الله ﷺ قال : اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ، » وقد روينا

(١) في النسخة رقم ١٦ « فله » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وسقط »

بأن أنسا قال : هي السنة وكل ذلك حق والذي ذكرنا بيان واضح في اسناده •
ومن طريق مسلم ناعبد الله بن مسلمة - هو القعنبى - ناسليان - يعنى ابن بلال -
عن عبدالرحمن بن حميد عن عبدالملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
أن أم سلمة حين تزوجها رسول الله ﷺ فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه
فقال رسول الله ﷺ : ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث • •
ومن طريق مالك عن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبدالملك
ابن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم
سلمة وأصبحت عنده قال لها : ليس بك على أهلك هو ان ان شئت سبعت عندك وان
شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث • • وروينا هذا الخبر بين الاسناد من طريق
أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم . ومحمد بن بشار قالا جميعا : نا يحيى - هو
ابن سعيد القطان - عن سفيان الثورى حدثني محمد بن أبى بكر - هو ابن محمد بن عمرو
ابن حزم - عن عبدالملك بن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن
أم سلمة أم المؤمنين « ان النبى ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : ليس بك على
أهلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائى ، وبه يقول أنس بن
مالك . وابراهيم النخعى . والشعبى . ومالك . والشافعى . وأحمد بن حنبل . واسحاق
ابن راهويه . وأبو ثور . وأبو عبيد . وأبو سليمان . وجميع أصحابهم •
وذهبت طائفة الى غير ذلك وهو ان للبكر ثلاث ليال وللثيب ليلتان رويانا ذلك
عن عبدالرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء : يؤثرون عن أنس
ابن مالك انه قال : للبكر ثلاث وللثيب ليلتان • • ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان
الثورى عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : للبكر ثلاث وللثيب ليلتان • • ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : يمكث عند البكر ثلاثا
ثم يقسم وعند الثيب يومين ثم يقسم وهو قول خلاص بن عمرو . وسفيان الثورى .
والأوزاعى ، وقالت طائفة : لا يقيم عند ثيب ولا بكر الا ما يقيم عند غيرهما بمن
عنده وهو قول الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبى سليمان . وأبى حنيفة . وأصحابه ،
واحتج من ذهب الى قول الحسن . وابن المسيب بخبر رويناه من طريق عبدالرزاق
عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب . ومحمد بن اسحق قالا جميعا : قال رسول الله
ﷺ : « للبكر ثلاث • •

قال أبو محمد : هذا مرسل ولا حجة فيه فسقط هذا القول ، ووجدنا من ذهب الى

قول أبي حنيفة يحتجون بما يجب من العدل بين النساء ، و بالخبر الثابت الذي فيه
« ان رسول الله ﷺ قال : من كانت له امرأتان فال الى احدهما جاء يوم القيامة
وشقه مائل ، »

قال أبو محمد : الذي قال هذا القول هو الذي حكم للبكر بسبع زائدة ولثيب بثلاث
زائدة ، ولا يحل لاحدان يترك قولاه عليه الصلاة والسلام لقول له آخر ما دام يمكن
استعمالهما جميعا بأن يضم بعضها الى بعض أو بأن يستثنى بعضها من بعض ومن تعدى
هذا فهو عاص لله عز وجل ورسوله ﷺ ، ومن عجائب الدنيا ان الحنفيين المخالفين
بأهوائهم الفاسدة لرسول الله ﷺ ههنا يوجبون في القسمة للزوجة الحرة ليلتين
وللزوجة الامة ليلة وهذا هو الميل حقا والجور صراحا لاسيما مع قولهم ان للحرة
اليهودية والنصرانية ليلتين وللأمة المسلمة ليلة ولا يستحيون من هذا التفصيل بالباطل ،
وقال بعضهم : قد جاء في ذلك أثر عن الحسن عن رسول الله ﷺ وهذا لا يعرف ثم
لو صح لكان لا يجوز الأخذ به لانه مرسل ، وعجب آخر وهو انهم يحيزون لمن له
زوجة حرة مسلمة وأمة نصرانية أن يقسم للحرة ليلة وللمملوكة اليهودية ثلاث ليال فاعجبوا
لهذه الفضائح ، ولهم ههنا اعتراضات تشهد بقلة حياء المعترض بها ورقة دينه كتعلقهم
بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان سبعت لك سبعت لنسائي ، فقالوا : هذا حديث
يوجب التسوية ونسوا أنفسهم في قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الخبر نفسه : « وان شئت
ثلثت ودرت ، فاعتضوا بعقولهم الركيكة على النبي ﷺ وعلوه العدل والحساب ،
وقالوا : انما كان ينبغي لو سبعت عندها أن يحاسبها بالاربعة ليال الزائدة على الثلاث
التي هي حقها . »

قال أبو محمد : وهذا من الحق ورقة الدين في النهاية القصوى لانه لا يجب حق
لاحد الا ان يوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فالذي أوجب لها ثلاث ليال تخص
بها دون ضررتها هو الذي أسقطها ان سبعت عندها لا يعترض عليه الا كافر نعوذ بالله
من الضلال . »

قال أبو محمد : فان قالوا : فما قولكم ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل
من سبع أو أكثر من سبع أو أقام عند البكر الثيب أكثر من سبع ولها ضرة أو ضرائر
زوجات قلنا : نعم اما ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع فلا يحاسبها
الا بما زاد على الثلاث واما ان أقام عندها أو عند البكر أكثر من سبع فانه يحاسب
الثيب بجميع ما أقام عندها ويوفي ضررتها أو ضرائرها مثل ذلك كله ولا يحاسب

البكر الابدازاد على السبع فقط * برهان ذلك ان الثلاث حق الثيب والسبع حق البكر فما زاد على هذين فهو ظلم يحاسبها به ولا يسقط حق الثيب في أن تخص بالثلاث الا حيث أسقطه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ فقط وليس ذلك الا أن يسبع لها وزاد على السبع لان الزيادة على السبع تسيع وزيادة ، وقد سقط حقها في الثلاث بالتسيع فاذا سقط لم يعد بالزيادة على السبع وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : واحتجوا لقولهم : يقسم للحررة ليلتين وللزوجة المملوكة ليلة برواية [فاسدة] (١) رويها من طريق سعيد بن منصور نا هاشم ارنا ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن ذر . أو عباد بن عبد الله الأسدي عن علي انه كان يقول : اذا تزوج الحررة على الأمة قسم للأمة الثلث وللحررة الثلثان ، وهذا لا يصح لان ابن أبي ليلى سيء الحفظ والمنهال ضعيف ، وروى عن المغيرة بن مقسم انه قال : لم يثبت للمنهال شهادة في الاسلام ولكنه صحيح من قول ابراهيم . وسعيد بن المسيب . ومسروق . والشعبي . والحسن البصري ، وروى عن عطاء . وسعيد بن جبير . ومحمد بن علي بن الحسن وهو قول عثمان البتي . والشافعي ، وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسم بينهما سواء .

قال أبو محمد : لاجبة في احد دون رسول (٢) الله ﷺ ، وقد توعد عليه الصلاة والسلام كما أوردنا قبل على الميل الى زوجة دون أخرى ولم يخص حررة من أمة ولا مسلمة من كتابية ، واحتجوا من قياسهم الفاسد بان قالوا : لما كانت عدة الأمة نصف عدة الحررة وجب ان يكونا في القسم (٣) كذلك *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اول ذلك اننا لا نوافقهم على ان عدة الأمة نصف عدة الحررة ثم على قولهم المختلط لا يختلفون ان عدة الأمة الحامل كعدة الحررة الحامل فهلا جعلوا القسمة لهما سواء من اجل تساويهما في العدة المذكورة ، ويقولون : ان عدة الأمة بالاقراء ثلاثا عدة الحررة فهلا قسموا لها الثلثين من قسم الحررة لما ذكرنا ولا خلاف في ان الأمة لا ترث وان الحررة ترث فهلا جعلوا الأمة لاقسمة لها كما لاميراث لها وكما لاشهادة لها عندهم ولسكنهم في اهدارهم مثل الفريق بما أحسن تعلقه واحتجوا في قولهم الفاسد : ان للزوج ان يقسم للحررة ليلة ثم بيت ثلاث ليلال حيث شاء بروايات ساقطة عن كعب بن سوار انه حكم بذلك بحضرة عمر بن الخطاب فأعجب عمر بذلك ، وهذا لا يصح لانه انما رواه عن عمر الشعبي . وقتادة . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ في احد مع رسول الخ (٣) في النسخة رقم ١٤

عوف و كلهم لم يولد الا بعد موت عمر ثم لو صح لما كان في احد حجة غير رسول الله (١) ﷺ ، وأما التخلف عن صلاة الجماعة فقد ذكرناه في كتاب الصلاة من ديواننا هذا وغيره ايجاب رسول الله ﷺ ذلك وتوعده بحرق بيوت المتخلفين عنها لغير عذر ، وقد تزوج عليه الصلاة والسلام واصحابه فامنهم من أحد تخلف في التسبيح والتسليم عن صلاة الجماعة والجمعة وانما هي ضلالة احدثها الشيطان ، وأما السفر بامرأة من زوجاته أو بامراتين أو بثلاث فلا يكون الا بالقرعة لانه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن أبي نعيم الفضل بن دكين نا عبد الواحد بن أيمن حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا خرج أقرع بين نسائه فطارت القرعة على عائشة : وحفصة فخرت جماعة » .

قال أبو محمد : فان خرج بها كما ذكرنا بقرعة لم يحاسبهن بلياليهن معه في السفر لانه خرج بهن بحق لا بغير ولا يحيف فان خرج بها بغير قرعة حاسبهن بتلك الليالي ولزمه فرضا ان يوفي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك . واصحابهما : يخرج بها بغير قرعة .

قال أبو محمد : وهذا باطل لان العدل بين الزوجات فرض كما أوردنا فلا يجوز (٢) تخصيص شيء من ذلك الا ما خصه نص ولم يخص النص الا السفر بالقرعة فقط فما عدا ذلك فهو ظلم وبالله تعالى التوفيق ، فان قيل : ان له أن لا يسافر بواحدة منهن قلنا نعم وهو عدل بينهن في المنع فليس بذلك ما ثلنا الى احدهن واما اذا سافر بغير قرعة بواحدة منهن فقد مال اليها وهذا ظلم لا يحل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠١ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامته مع زوجة ان كانت ، وهذا لا خلاف فيه وبرهانه قول الله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) فلم يجعل لملك اليمن حقاً يجب فيه العدل فاذا لاحق هن في القسمة فلا يجوز ان يشارك في الواجب من لاحق له فيه مع من له فيه حق فلو طابت نفس الزوجة بذلك فله حيثن ان يقسم لامته لانه حق الزوجة طابت بتركه نفساً لكن له ان يطأ أمته متى شاء لما فعل عليه الصلاة والسلام بمارية في يوم اى نسانه شاء دون قسمة وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٢ مَسْأَلَةٌ وحد القسمة للزوجات من ليلة فما زاد الى سبع لكل واحدة

(١) في النسخة رقم ١٤ « دون رسول الله » (٢) في النسخة رقم ٦ ، فلا يحل

ولا يجوز له أن يزيد على سبع ، وقال قوم : لا يزيد على ثلاث لكل واحدة ، وقالت طائفة : لا يزيد على ليلة لكل واحدة رويناه ذلك عن محمد بن المنذر اليسابورى نأبذلك عنه أحمد بن محمد بن الجصور عن منذر بن سعيد القاضي عن محمد بن إبراهيم بن المنذر .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا من قول رسول الله ﷺ : لا ميسلة رضى الله عنها : أن سبعت لك سبعت لنسائي فصح أن للزوج أن يسبع ومادون السبع جائز بجواز السبع لانه بعض السبع ، وأما الزيادة على السبع فمنوع لما ذكرنا قبل من وجوب العدل بينهما فلو جاز أكثر من سبع لكان له أن يبيت عند الواحدة ماشاء ولو أعواما ويقول : سأقسم للآخرى مثل ذلك وهذا باطل وظلم ، فصح أنه لا يجوز من عدد الليالي إلا ما أجازته النص فقط ولولا هذا الاثر ما أجزنا أكثر من ليلة وبالله تعالى التوفيق ، وليلة ليلة أحب إلينا لانه كذلك جاءت الآثار الثابتة من قسم رسول الله ﷺ لامهات المؤمنين رضى الله عنهن .

١٩٠٣ مسألة وإن وهبت المرأة ليلتها لغيرها جاز ذلك فإن بدا لها فرجعت في ذلك فلها ذلك ، برهان ذلك ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق - هو ابن راهويه - أنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن سودة بنت زمعة لما كبرت قالت : يا رسول الله جعلت يومى منك لعائشة فكان عليه الصلاة والسلام يقسم لعائشة يومين يوما ويوم سودة ، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن نساءه في مرضه الذي مات فيه أن يمرض في بيت عائشة فاذن له في ذلك ، وأما قولنا : أن لها الرجوع في ذلك فلان كل يوم هو غير اليوم الذي قبله بلا شك ولا تجوز هبة مجهول فانما هو اباحة حادثة في ذلك اليوم اذا جاء فلها أن لا تحدث تلك الاباحة وإن تمسك بحقها الذي جعله الله تعالى لها وبه جل وعز تأيد .

١٩٠٤ مسألة وجائز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامائه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن وان لم يغتسل الا في آخرهن فحسن لا كراهة في ذلك . رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن معمر بن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ : « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ثم يغتسل مرة » .

قال أبو محمد : الاماء من نساء الرجل قال الله عز وجل : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) نا أحمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا أحمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن فلان بن

أبي رافع عن عمته سلمى بنت أبي رافع عن أبي رافع « أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا قال فقلت له : يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا قال : هذا اطهر واطيب ، أو قال وأنظف » قال علي : ولو لم يأت هذا الخبر لكان الغسل بين كل اثنتين منهن حسنا لانه لم يأت عن ذلك نهى وبالله تعالى التوفيق »

١٩٠٥ مسألة ولا يحل الوطء في الدبر أصلا لا في امرأة ولا في غيرها أما ما عدا النساء فاجماع متيقن وأما في النساء ففيه اختلاف اختلف فيه عن ابن عمر . وعن نافع كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أرنا الربيع بن سليمان بن داود نا اصبح ابن الفرج ثنا عبد الرحمن بن القاسم قال قلت لمالك : ان عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : انا نشترى الجوارى فنحمض لهن قال : وما التحميض ؟ قال : نأتيهن في أدبارهن قال ابن عمر : اف أف اف أو يعمل هذا مسلم ؟ فقال لي مالك : فاشهد على ربيعة لحدثني عن سعيد بن يسار انه سأل ابن عمر فقال : لا بأس به » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن قهيل نا سعيد بن عيسى حدثني المفضل نا عبد الله بن سليمان عن كعب بن علقمة عن أبي النضر انه أخبره انه قال لنافع . ولى ابن عمر قدا كثر عليك القول انك تقول عن ابن عمر انه أفتى بان توتى النساء في أدبارهن فقال نافع : لقد كذبوا علي وذكروا في ذلك أحاديث لو صحت لجاءنا ما ينسخها علي ما نذكره ان شاء الله عز وجل ، واحتجوا بقول الله تعالى : (نساء كم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم) »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لان أنى في لغة العرب التي نزل بها القرآن انما هي بمعنى من اين لا بمعنى أين فاذ ذلك كذلك فانما معناه من اين شتم قال الله عز وجل : (يا مريم أني لك هذا) بمعنى من اين لك هذا ، وقالوا : لو حرم من المرأة شئ . لحرم جميعها » قال أبو محمد : هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه ، وقالوا : وطء المجموعة جائز وربما مال الذكر الى الدبر قال علي : اذا لم يتمكن من وطء المجموعة الا بالايلاج في الدبر فوطئها حرام »

قال أبو محمد : فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور . وعبد الله ابن ربيع قال أحمد نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج ثم اتفق الأشج . وابن أبي شيبة قالا جميعا : نا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان

عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبر » هذا لفظ رواية عبد الله بن ربيع . ورواية أحمد « في دبرها » لم يختلفا في غير ذلك . وبه الى أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسبيان هو الثوري حدثني يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن » .

قال أبو محمد : وهذان خبران صحيحان تقوم الحجة بهما ولو صح خبر في اباحة ذلك لكان هذان ناسخين له لان الأصل ان كل شئ مباح حتى يأتي تحريمه ، فهذان الخبران وردا بمافصل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلى ابن أبي طالب . وأبي الدرداء . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وطاوس . ومجاهد ؛ وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وسفيان الثوري وغيرهم ، وما رويت اباحة ذلك عن أحد الا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه . وعن نافع باختلاف عنه : وعن مالك باختلاف عنه فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٦ مَسْأَلَةٌ : ولا يحل لاحد ان يطأ امرأة حبل من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له أعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن يزيد بن حميد قال : سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه جبير بن نفير عن أبي الدرداء « ان النبي ﷺ أتى بأمرأة مجح على باب فسطاط فقال له : يريد ان يلم بها فقالوا : نعم فقال رسول الله ﷺ لقد هممت ان ألعه لعنايدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له » .

قال أبو محمد : لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا فاذا لم يحل له فقد حرم عليه ملكه واذا حرم عليه ملكه فهو حرام اذ ليس الا بملوك أو حر ، وأما تأديب من فعل ذلك فلانه أتى منكرا وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٧ مَسْأَلَةٌ : ولا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن سعيد نا المقبري - هو عبد الله بن يزيد - نا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الاسود - هو يقيم عروة - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : « حضرت رسول الله ﷺ في أناس فسأله عن العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : ذلك الواد الخفي وقرأ (واذا الموءودة سئلت) » قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة ، واحتج من اباح العزل بخبر أبي سعيد

الذي فيه لا عليكم أن لا تفعلوا قال علي : هذا خبر إلى النبي أقرب و كذلك قال ابن سيرين ، واحتجوا بتكذيب النبي ﷺ قول يهود هو الموعودة الصغرى وبأخبار آخر لا تصح *

قال أبو محمد : يعارضها كلها خبر جدامة الذي أوردنا وقد علمنا يقين أن كل شيء فاصله الإباحة لقول الله تعالى : (الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا) وعلى هذا كان كل شيء حلالا حتى نزل التحريم قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح أن خبر جدامة بالتحريم هو الناسخ لجميع الإباحات المتقدمة التي لا شك في أنها قبل البعث وبعد البعث وهذا أمر متيقن لأنه إذ أخبر عليه الصلاة والسلام أنه لو أدا الحنفى والو أد محرم فقد نسخ الإباحة المتقدمة يقين ، فمن ادعى أن تلك الإباحة المنسوخة قد عادت وإن النسخ المتيقن قد بطل فقد ادعى الباطل وقضى ما لا علم له به وأتى بما لا دليل له عليه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم أن كنتم صادقين) وقد جاءت الإباحة للعزل صحيحة عن جابر بن عبد الله . وابن عباس . وسعد بن أبي وقاص . وزيد بن ثابت . وابن مسعود ، وصح المنع منه عن جماعة كما روينا عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان لا يعزل وقال : لو علمت أحدا من ولدى يعزل لتكلمته *

قال أبو محمد : لا يجوز أن ينكل على شيء مباح عنده ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش أن علي بن أبي طالب كان يكره العزل ورويناه أيضا من طريق شعبة عن عاصم عن زر عن علي نا يونس بن عبد الله نا أحمد ابن عبد الله بن عبد البصير نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود أنه قال في العزل هي الموعودة الخفية * وروينا هذا الخبر من طريق سعيد بن منصور قال نا معتمر بن سليمان التيمي حدثني أبو عمرو الشيباني عن ابن مسعود أنه قال في العزل هي الموعودة الصغرى * وبه إلى محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا شعبة نا يزيد بن خمير عن سليمان بن عامر قال : سمعت أبا امامة الباهلي يقول وقد سئل عن العزل فقال : ما كنت أرى مسلما يفعله * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا ابن عون قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : ضرب عمر على العزل بعض بني * ومن طريق سعيد ابن منصور نا هشيم أرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر ابن الخطاب . وعثمان بن عفان ينكران العزل *

قال أبو محمد : سماع سعيد عن عثمان صحيح ، وصح أيضا عن الأسود بن يزيد وطاوس *

١٩٠٨ مَسَائِلُ والاحسان الى النساء فرض ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته الانهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا أن يمنعه مانع عذر * برهان ذلك قول الله عز وجل (وعاشروهن بالمعروف) وقول الله عز وجل : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) *

قال أبو محمد : اذ حرم التضيق عليهن فقد أوجب تعالى التوسيع عليهن وافترض ترك ضرهن * روينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم ابن سماعة عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله * أن رسول الله ﷺ خطب الناس فذكر كلاما كثيرا وفيه فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف *

قال أبو محمد : لم يعن رسول الله ﷺ فراش المضجع ذلك أمر يجب فيه الرجم على المحصنة فلا يؤمر فيه بضرب غير مبرح وانما عني عليه الصلاة والسلام بلا شك كل ما افترض في البيوت وهذانهي عن أن يدخل في مسكنه أو في بيته من لا يريد دخوله منزله من رجل أو امرأة فقط ، وهذا يأتي مبينا في المسألة التي تأتي بعد هذه *

ومن طريق مسلم نأبو بكر بن أبي شيبة نأحسين بن علي عن زائدة عن مسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر كلاما وفيه * فاستوصوا بالنساء خيرا * ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نأبو نعيم عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : * نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلا أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم * * ومن طريق البخاري نأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - نأهشيم نأسيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : قفلنا مع رسول الله ﷺ من غزوة فلما ذهبنا لندخل قال : امهلوا حتى تدخلوا الليالكي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، فان قيل : هذا تعارض قلنا : كلا بل قد بين عليه الصلاة والسلام في كلا الخبرين مراده ذكر في الخبر الاول ان لا يدخل ليلا فيتبع بذلك عثرة ان كانت أو لم تكن فصح ان ذلك في الذي جاء ليلا وبين عليه الصلاة والسلام في الآخر ان يميل من أتي نهارا حتى يدخل ليلا بعد ان يتصل خبره بأهله فتستحدو وتمشط ، ولا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ الا كافر ولا ينسبه الى الصحابة الا مبتدع ولا ينسبه الى الأئمة ومن دونهم الا منحرف القلب عن السنن ونعوذ بالله من كل ذلك *

١٩٠٩ مسألة : وللمرأة ان تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحبام كره . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه وما اتفقت من كسبه من غير امره فان نصف أجره له » ومن طريق أحمد ابن شعيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « اذا اتفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها اجرها وله مثله بما كسب ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير ان ينقص من اجورهم شيء » قال أبو محمد : هذا اللفظ زائد على ما روينا من طريق منصور عن شقيق في هذا الخبر فقال فيه « من طعام بيتها » .

قال أبو محمد : فاعترض بعض أهل الجراة على مخالفة السنن بان قالوا هذا من رواية أبي هريرة وقد سئل أبو هريرة هل تصدق المرأة من بيت زوجها ؟ فقال : لا الا شيء من قوتها فالأجر بينهما ولا يحل لها ان تصدق من بيت زوجها الا باذنه » . قال أبو محمد : هذه الفتيا من أبي هريرة انما رويناها من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو متروك عن عطاء عن أبي هريرة فهي ساقطة فلا يعارض بها رواية همام بن منبه عنه الا جاهل أو فاسق مجاهر بالباطل وهو يعليه » ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم . وهارون بن عبد الله قالا جميعا : ناحجا ج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر الصديق « أنها قالت : يا رسول الله ليس لي شيء الا ما دخل على الزبير فهل علي جناح ان أرضخ بما يدخل علي ؟ فقال : ارضخي ما استطعت ولا توكي فيوكي الله عليك » .

قال أبو محمد : سماع حجاج من ابن جريج ثابت ولكنه هكذا يقول قال ابن جريج ، ومن قال بهذا أم المؤمنين رضي الله عنها كما روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته انها سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وسألها امرأة فقالت أطعم من بيت زوجي فقالت أم المؤمنين : ما لم تقى مالك بماله قال الله عز وجل : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فاذا أباح ذلك النبي ﷺ فلا رأى للزوج في المنع منه أصلا .

١٩١٠ مسألة : ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لافي عجن .

ولا طبخ . ولا فرش . ولا كنس . ولا غزل . ولا نسج . ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها ، وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وإنما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر إلا بأذنه ولا تدخل بيته من يكره وإن لا تمنعه نفسها متى أراد وإن تحفظ ما جعل عندها من ماله . وقال أبو ثور : على المرأة أن تخدم زوجها في كل شيء . ويمكن أن يحتاج لذلك بالآثر الثابت عن علي بن أبي طالب قال : « شكت فاطمة مجلى يديها من الطحين وأنه أعلم بذلك رسول الله ﷺ » إذ سأله خادما ، وبالخبر الثابت من طريق أسماء بنت أبي بكر قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه كنت أحتش له وأقوم عليه . وبالخبر الثابت من طريق أسماء أيضا أنها كانت تعلق فرس الزبير وتسقى الماء وتجزم غربه وتعجن وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ وإن رسول الله ﷺ لقيها وهي تنقله قال : فإذا خدمت هاتان الفاضلتان هذه الخدمة الثقيلة فمن بعدهما يرفع عن ذلك من النساء .

قال أبو محمد : لا حاجة لأهل هذا القول في شيء من هذه الأخبار لأنه ليس في شيء منها ولا من غيرها أنه عليه الصلاة والسلام أمرها بذلك إنما كانتا متبرعتين بذلك وهما أهل الفضل والمبرة رضى الله عنهما ونحن لا نمنع من ذلك أن تطوعت المرأة به إنما تكلم على سر الحق الذى تجب به الفتيا والقضاء بالزامه ، فإن قيل ، قد قال الله تعالى : (فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) قلنا : أول الآية بين فيما هي هذه الطاعة قال تعالى : (واللاتى يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فصح أنها الطاعة إذا دعاها للجماع قط ، وقد بين رسول الله ﷺ ما يجب على الرجل للمرأة وقد ذكرناه قبل هذه المسألة بمسألتين ، ومن ألزم المرأة خدمة دون خدمة فقد شرع مالم يأذن به الله تعالى ، وقال : مالا يصح ومالا نص فيه وكذلك بين عليه الصلاة والسلام أن لهن علينا رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، فصح ما قلناه : من أن على الزوج أن يأتيها برزقها ، يمكنها أكله وبالكسوة مما كتنا لها لباسا لأن مالا يوصل الى أكله ولباسه إلا بهجن وطبخ . وغزل . ونسج . وقصارة . وصباغ . وخياطة فليس هو رزقا ولا كسوة هذا مالا خلاف فيه فى اللغة والمشاهدة ، وأما حفظ ما جعل عندها فريض بلا خلاف .

١٩١١ مسألة ولا يحل للمرأة أن تحلق رأسها إلا من ضرورة لا يحيد منها ولا أن تصل فى شعرها شيئا أصلا لا من شعرها ولا من شعر انسان غيرها أو من شعر

حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو من الكبائر ولا يحل لها أن تفلج أسنانها ولا أن تنف الشعر من وجهها ولا أن تشم بالنقش والكحل أو غيره شيئا من جسدها فإن فعلت فهي ملعونة هي والتي تفعل بهاذلك * برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد ابن شعيب أنا محمد بن موسى الجرشي نا أبو داود - هو الطيالسي - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن خلاص عن علي قال: نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها فإن اضطرت إلى ذلك فقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام ابن عروة قال: حدثتني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ان لي ابنة عروسا وانها اشتكت فمزق شعرها فهل علي جناح ان وصلت لها فيه؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «لن الله الواصلة والمستوصلة» * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا أبو داود - هو الطيالسي - عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «لن رسول الله ﷺ الواشيات والمستوشيات والمتمصصات والمتفليجات للحسن المخيرات خلق الله» *

١٩١٢ مسألة ولا بأس بكذب أحد الزوجين لئلا خرفما يستجلب به المودة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أبو صالح محمد بن زنبور المسكي نا ابن أبي حازم - هو عبد العزيز بن عبد الوهاب بن أبي بكر - عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا أعده كذبا الرجل يصلح بين الناس يقول القول يريد الصلاح والرجل يقول القول في الحرب والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها» *

١٩١٣ مسألة ولا يحل النفع بالباطل كما روينا من طريق البخاري ثنا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق «أن امرأة قالت يا رسول الله ان لي ضرة فهل علي جناح أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطى فقال عليه الصلاة والسلام: المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» *

١٩١٤ مسألة وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة الا هذا والا ما كان رقفا في ثوب أو رونا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والنقاد قالا جميعا: نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ابي طلحة عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة»، ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الاشج - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن ابي طلحة الانصارى «ان رسول الله ﷺ قال: ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة»، ثم اشكى زيد ابن خالد فعدناه فاذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله الخولاني ريب ميمونة أم المؤمنين ألم يخبرنا زيد عن الصورة فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: الا رقما في ثوب؟ ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا محمد بن رافع النيسابورى نا حجين - هو ابن المثنى - نا عبد العزيز بن أبى سلة الماجشون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقالت: كان رسول الله ﷺ يسرب الى صواحي يلعبن معى باللعب البسات الصغار،»

١٩١٥ مسألة والاستتار بالجماع فرض لقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم) الآية، والحديث بذلك لا يجوز.

١٩١٦ مسألة وحلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حاش الا يلاج فقط، وهذا أمر قد اختلف الناس فيه. روينا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد ابن أبى خدش نا مروان بن معاوية نا جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة - هو الباهلي - صاحب رسول الله ﷺ قال: قال عمر بن الخطاب: كنا نضاجع النساء في المحيض وفي الفرش واللحف من قلة فاما إذ وسع الله الفرش واللحف فاعتزلوهن كما أمر الله تعالى. نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل الترمذى نا سفيان بن عيينة نا ميبوذ المكي عن أمه قالت: كنا عند ميمونة فدخل عليها ابن عباس فقالت له ميمونة: أي بنى مالى أراك شعث الرأس فقال: ان مرجلتى حائض وذكرا الحديث واحتج من ذهب الى هذا بقول الله عز وجل: (قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) وبخبر روياه من طريق أبى داود ثنا محمد بن سعيد نا سعيد بن عبد الجبار نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن أبى اليان عن أم درة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت اذا حضت نزلت عن المثال الى الحصير فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نظهر. وهذا لا شيء لانه من طريق أم درة وهي مجهولة لا تدري. وذهبت طائفة الى ان له من السرة فصاعدا

فقط وليس له ما دون ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق السبيعي عن عاصم البجلي ان نقرأ سألوا عمر بن الخطاب عما يحل للرجل من امرأته حائضا؟ فقال عمر: لك ما فوق الازار لا تطلعن على ماتحته حتى تطهر * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى عن نافع ان ابن عمر أرسل الى عائشة أم المؤمنين يستفتيها في الحائض يباشرها فقالت عائشة: نعم نجعل على سفلتها ثوبا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن شريح قال: لك ما فوق السرة قال معمر: وسمعت قتادة يقول: لك ما فوق الازار * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى قال: ماتحت الازار حرام * وبه الى ابن جريج عن عطاء قال: تباشر الحائض زوجها اذا كان على جزلتها السفلى ازار سمعنا ذلك * واحتج أهل هذه المقالة بنحو روينا عن رسول الله ﷺ انه قال: * وأما ما للرجل من امرأته وهي حائض فما فوق الازار * **قال أبو محمد:** وهذا خبر روينا من طرق صحاح الى رجل يسمى عاصم بن عمرو البجلي الكوفي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ ، وعاصم هذا لم يسمعه من عمر لاتنا روينا من طريق أبي اسحق السبيعي عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر وعمير هذا مجهول ، وروينا أيضا من طريق شعبة عن عاصم المذكور عن رجل عن القوم الذين سألوا عمر عن ذلك * وبخبر آخر من طريق أبي داود ناهارون بن محمد بن بكار نا مروان - يعني ابن محمد - نا الهيثم بن حميد نا العلاء بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: لك ما فوق الازار ، وهذا لا يصح لان حزام بن حكيم ضعيف . وهو الذي روى غسل الاثنين من المذى ، ومروان بن محمد الذي روى عنه ضعيف أيضا * وبخبر روينا من طريق أبي داود ناهشام بن عبد الملك اليزني (١) حدثني بقية بن عبد الوليد عن سعيد - هو ابن عبد الله الأنغش عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي قال هشام - وهو ابن قرط الأزدي أمير حص - عن معاذ ابن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقال: ما هو فوق الازار والتعفف عن ذلك أفضل ، وهذا خبر لا يصح لانه من طريق بقية وهو ضعيف عن سعيد بن عبد الله الأنغش وهو مجهول لا يعرف * وبخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحيم نا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عن المرأة الحائض ماذا يحل لزوجها؟ قال: سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك لا يحل له ما فوق الازار ، وهذا حديث كما ترى غير مستند * ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن

(١) هو بفتح الحاء تانية والراى ثم نون ، وفي السخنة رقم ١٤ «البرقي» وهو غلط

الفرج ناعبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة سئل رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته - يعنى الحائض - قال : ما فوق الازار وهذا لا يصح لانه من طريق العمري الصغير وهو ضعيف فسقط هذا الخبر (١) والحمد لله رب العالمين ، وقد جاء خبر من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن نديبة مولاة ميمونة عن ميمونة رضى الله عنها ان رسول الله ﷺ كان يباشر الحائض من نساءه اذا كان عليها ازار يبلغ أنصاف الفخذين أو الر كبتين محتجزة * وعن ابن وهب بلغنى عن عائشة . وأم سلمة امي المؤمنين مثل هذا ، وهذا منقطع * وعن نديبة وهى مجهولة ولو صح لم تكن فيه حجة ولا متعلق لاحد لانه فعل لأمر ، وذهبت طائفة الى انه لا يباشرها الا وبينهما ثوب * رويانا عن وكيع عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة السلماني ما للرجل من امرأته الحائض ؟ فقال : الفراش واحد واللحاف شتى وان لم يجد بدا من ان يرد عليها من طرف ثوبه رد عليها *

واحتج أهل هذا القول بما رويناه من طريق مسلم نا هرون بن سعيد نا ابن وهب ارنا مخرمة - هو ابن بكير - عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يضطجع معى وأنا حائض وبينى وبينه ثوب * ونا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أبو خليفة الفضل بن الحباب - هو مولى بنى جمح - نا مسدد نا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة (٢) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهى حائض وبينهما ثوب *

قال أبو محمد : سماع مخرمة بن بكير عن أبيه لا يصح كما نا يوسف بن عبد الله التمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي نا محمد بن اسحاق الصيدلانى نا العقيلي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا حماد بن خالد الخياط قال : أخرج الى مخرمة بن بكير كتابا وقالى : هذه كتب أبى لم أسمع منها شيئا ، وأما خبر عائشة أم المؤمنين ففيه عمر ابن أبى سلمة وهو ضعيف لم يوثقه أحد ، وذهب أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . ومن قلده الى أنه مباح له ما فوق السرة وما تحت الركبة ويحرم عليه ما بين السرة والركبة وما نعلم لهذا القول متعلقا أصلا فوجب تركه ، ولا يموهن عموه بالأخبار التى فيها كان النبي ﷺ يأمر الحائض من نساءه أن تنزع ثم يباشرها فان الازار قد يبلغ الى الكعبين وقد يبلغ الى أنصاف الفخذين * وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما نا عبد الله بن ربيع نا

(١) فى النسبة رقم ١٤٥١ الباب (٢) والنسخة رقم ١٤ عن عمرو بن أبى سلمة بالواو وهو تصحيف

محمد بن معاوية نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي نا أبو الوليد الطيالسي نا الليث ابن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن حكيم بن عقال سألت أم المؤمنين عائشة ما يحرم على الرجل من امرأته اذا كان صائما؟ قالت: فرجها قلت: فما يحرم عليه منها اذا كانت حائضا؟ قالت: فرجها وهو قول أم سلمة أم المؤمنين * ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عباس قال للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء الا مخرج الدم * ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: يباشر الرجل الحائض اذا كف عنها الاذى * ومن طريق وكيع عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الحائض لا بأس أن يأتيها زوجها فيما دون الدم * ومن طريق وكيع عن عطاء بن أبي رباح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في الحائض لا بأس: أن يضع الرجل فرجه عليه ما لم يدخله - يعني على فرجها - * وبه الى وكيع عن الربيع عن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأسا ان يقلب بين فخذي الحائض * وهو قول مسروق . وإبراهيم النخعي . وسفيان الثوري . ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا وهو المشهور عن الشافعي *

قال أبو محمد: قد بينا سقوط جميع الأقوال التي قدمنا الا هذا القول وقول من تعلق بالآية فنظرنا في هذا القول فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نازهير بن حرب ناعبد الرحمن بن مهدي ناحمد بن سلمة أرنا ثابت - هو البنانى - عن أنس بن مالك قد ذكر حديثا: وفيه فأنزل الله تعالى: (ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ اصنعوا كل شيء الا النكاح * **قال أبو محمد:** فهذا خبر في غاية الصحة وهو بيان للآية بين عليه الصلاة والسلام لاثرتزولها مراد ربه تعالى فيها ، وصح بهذا قول من قال من العلماء: ان معنى قوله عز وجل في المحيض: انما هو موضع الحيض ولا شك في هذا لانه عليه الصلاة والسلام بين مراد ربه تعالى في الآية ولم ينسخها قال الله عز وجل: (لتبين للناس ما نزل اليهم) وبالله تعالى التوفيق *

١٩١٧ مسألة ومن وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصى الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك شيء لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ، وقد قال قائلون في ذلك بكفارة كما روينا عن ابن عباس ان وطئها في الدم فدينار وان وطئها في انقطاع الدم فنصف دينار * وعن قتادة ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف

ديناره وعن عطاء من وطىء حائضا يتصدق بدينار، وقد روى عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ورأى أحمد بن حنبل أنه مخير بين دينار أو نصف دينار، ووجدنا أهل هذه المقالة يحتجون بخبر رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس مسندا عن رسول الله ﷺ ومقسم ضعيف، ورويناه أيضا من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ وشريك. وخصيف ضعيفان، ومن طريق فيها عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس مسندا وعبد الملك. وأيوب هالكان والمكفوف مجهول، ومن طريق عبد الملك ابن حبيب عن أصبغ بن الفرغ عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال له: تصدق بدينار، وعبد الملك هالك والسبيعي مجهول، ولا يظن جاهل أنه أبو اسحق مات أبو اسحق قبل أن يولد أصبغ بدهر، وهو أيضا مرسل وقد رواه الأوزاعي أيضا مرسلا وفيه تصدق بخمسة دينار، وذهبت طائفة أن عليه مثل كفارة مزوطىء في رمضان كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتمر - هو ابن سليمان التيمي - قال: قرأت على فضيل عن أبي حريز أن أبيه حدثه أن سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أنه قال: «من افطر في رمضان فعليه عتق رقبة أو صوم شهر أو إطعام ثلاثين مسكينا» قلت ومن وقع على امرأته وهي حائض أو سمع اذان الجمعة ولم يجمع ليس له عذر قال: كذلك عتق رقبة، ومن طريق عبد الرزاق نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري أنه كان يقيس الذي يقع على الحائض بالذي يقع على امرأته في رمضان، واحتج أهل هذه المقالة بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني محمود بن خالدنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي قال: سمعت علي بن بذيمة يقول: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول قال رجل: يا رسول الله انى أصبت امرأتى وهي حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة، قال ابن عباس: وقيمة الرقبة يومئذ دينار، ورويناه أيضا من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن جابر عن علي بن بذيمة باسناده.

قال أبو محمد: موسى بن أيوب. وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيفان فسقط كل ما في هذا الباب، ولقد كان يلزم القائلين بالقياس أن يقيسوا واطىء الحائض على الواطىء في رمضان لانهما معا وطئا فرجا حلال العين لم يحرم الا بحال الصوم أو حال الحيض فقط ولكن هذا مما تناقضوا فيه لاسيما وهم يحتجون بأضعف من هذا الخبر، وأما نحن فلو صح شيء من كل هذا عن رسول الله ﷺ لقلنا به فلما لم يصح فيه شيء لم يجب

منه شيء لانه شرع لم يأمر الله تعالى به . وعن قال بقولنا ابن سيرين صح عنه أنه قال : يستغفر الله وليس عليه شيء ، وصح أيضا مثل ذلك عن ابراهيم النخعي . وعطاء . ومكحول وهو قول مالك . وأبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم .

١٩١٨ مسألة وإذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها فإى ذلك فعلت حل وطؤها لزوجها إلا أنها لا تصلح حتى تغتسل كلها بالماء ، وقد اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لا يحل له وطؤها إلا حتى تغتسل جميع جسدها ؛ روينا ذلك عن مجاهد و ابراهيم النخعي . والقاسم ابن محمد . وسالم بن عبد الله . ومكحول . والحسن . وسليمان بن يسار . والزهرى . وربيعة . وروينا عن عطاء . وميمون بن مهران وهو قول مالك . والشافعي : وأصحابهما ، وذهب أبو حنيفة . وأصحابه إلى أن الحائض إن كانت أيامها عشرة فإنها بانقضاء العشرة يحل لزوجها وطؤها وإن لم تغتسل فرجها ولا توضأت ولا اغتسلت فإن كانت أيامها أقل من عشرة فإنها إذا رأت الطهر لم يحل لزوجها وطؤها إلا باحد وجهين إما أن تغتسل كلها وإما أن يمضى عليها وقت صلاة فإن مضى لها وقت صلاة حل له وطؤها وإن لم تغتسل ولا غسلت فرجها ولا توضأت .

قال أبو محمد : لا قول أسقط من هذا لانه تحكم بالباطل بلا دليل أصلا ولا نعلم أحدا قاله قبل أبى حنيفة ولا بعده إلا من قلده ، وذهب قوم إلى مثل قولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق أرنا ابن جريج . ومعر قال ابن جريج عن عطاء وقال معمر عن قتادة ثم اتفق عطاء . و قتادة فقالا جميعا فى الحائض إذا رأت الطهر فإنها تغتسل فرجها ويصيبها زوجها ، وروينا عن عطاء أنها إذا رأت الطهر فتوضأت حل وطؤها لزوجها وهو قول أبى سليمان . وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : ربما يموه بموه بالخبر الذى روينا من طريق عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « أن أتاها - يعنى الحائض - وقد أدبر الدم عنها ولم يغتسل فنصف دينار ، فقد قلنا : إن مقسما ضعيف ولم يلق عبد الكريم مقسما فهو لا شيء ولا سيما والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا الخبر ، ومن الباطل أن يحتج المرأ بخبر هو أول مبطل له ولعلمهم أن يقولوا : لا يجوز له وطؤها إلا أن تجوز لها الصلاة .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن الوطء ليس معلقا بالصلاة فقد تكون المرأة جنباً فيحل وطؤها ولا تحل لها الصلاة وتكون مستكفة ومحرمه وصائمة فتصل ولا يحل وطؤها

قال أبو محمد : فاذا لا بيان في شيء من هذا الا في الآية فالواجب الرجوع اليها قال الله تعالى : (فلا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فوجدناه عز وجل لم يبح وطء الحائض الا بوجهين اثنين وهي أن تطهر وان تطهر لأن الضمير الذي في تطهرن راجع بلا خلاف من أحد ممن يحسن العربية الى الضمير الذي في يطهرن والضمير الذي في يطهرن راجع الى الحيض فكان معنى يطهرن هو انقطاع الحيض وظهور الطهر لانه لم يصف الفعل اليهن وكان معنى يطهرن فعلا فعلته لانه رد الفعل اليهن فوجب حمل الآية على مقتضاها وعمومها لا يجوز غير ذلك ولا يجوز تخصيصها ولا الاختصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى الكاذبة فيكون اخبارا عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن مراده ، وهذا حرام ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد بعض ما يقع عليه اسم (تطهرن) دون سائر ما يقع عليه لا خبرنا به ولينه علينا ولما وكلنا الى التكن والظنون، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فقد فصل لنا عز وجل ما حرم علينا من وطء الحائض وأنه حرام مالم يطهرن فيطهرن ، فصح أن كل ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن فقد حللن به والوضوء تطهر بلا خلاف وغسل الفرج بالماء تطهر كذلك وغسل جميع الجسد تطهر فبأى هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حل به لنا اتيانها وبالله تعالى التوفيق .

١٩١٩ مسألة ولباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال على أنه قد اختلف في ذلك فلم يجوز (١) ذلك قوم لمن كما روينا من طريق أحمد ابن شعيب حدثنا أبو بكر بن علي المروزي نا شريح بن يونس نا هشيم عن أبي (٢) بشر عن يوسف بن ماهك نا امرأة سألت ابن عمر عن الحرير فقال لها ابن عمر : من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، ومن طريق مسلم نا ابن أبي شيبة نا عبيد بن سعيد عن شعبة عن خليفة بن كعب أبي ذيان قال : سمعت عبد الله بن الزبير يخطب يقول : « ألا تلبسوا نساءكم الحرير فان من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين نا أبا هريرة كان يقول لابنته : « لا تلبسى الذهب فاني أخاف عليك حر اللهب » ومن طريق وكيع عن مبارك - هو ابن فضالة - عن الحسن أنه كره الذهب للنساء واحتج أهل هذه المقالة بخبر من طريق الحسن « أن رسول الله ﷺ قال : - يعني النساء - أهلكن الأحمران

(١) في النسخة رقم ١٤ قلم يجوز (٢) في النسخة رقم ١٦ عن أبي كثير

الذهب والزعفران» وهذا مرسل لاجحة فيه، وبخبر رويناه من طريق عبدالرزاق عن
 معمر عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ رأى على عائشة قلابين من فضة ملونين بذهب
 فأمرها أن تلقيهما وتجعل قلابين من فضة وتصفرهما بالزعفران، وهذا مرسل
 لاجحة في مرسله وبخبر رويناه من طريق شعبة وسفيان والمعتز بن سليمان وجريـ
 كلهم عن منصور بن المعتز عن ربيع بن خراش عن امرأته عن اخت حذيفة قالت:
 خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين أما انه ليس
 من امرأة تلبس ذهباً تظهره إلا عذبت به، وهذا عن امرأة ربيع وهي مجهولة، ولقد
 كان يلزم المالكين والحنيفيين الآخذين برواية امرأة أبي اسحق عند أم ولد زيد بن أرقم
 فحرموا به الحلال أن يقول بهذا الخبر والافهم متناقضون وبخبر فيه ليث بن
 أبي سليم وهو ضعيف عن شهر بن حوشب وهو مثله أو أسقط منه عن أسماء بنت
 يزيد بن السكن قالت: إن رسول الله ﷺ: «رأى على سوارين من ذهب وخواتم من
 ذهب فقال لي عليه الصلاة والسلام: اتجبن ان يسورك الله بسوارين من نار
 وخواتم من نار قالت: لا قال فانزعى هذين أتعجز أحدا كن أن تتخذ حلقتين أو تومتين
 من فضة ثم تلتطخهما بعبير أو ورس أو زعفران، وبخبر آخر فيه محمود بن عمرو
 الأنصاري عن شهر أن أسماء بنت يزيد بن السكن حدثته عن رسول الله ﷺ قال:
 «أيا امرأة تقلدت قلادة من ذهب قلدت في عنقها مثلها من النار يوم القيامة وإما
 امرأة جعلت في أذنها خرصاً من ذهب جعله الله في أذنها من النار يوم القيامة» ومحمود بن
 عمرو ضعيف وآخر من طريق أبي زيد عن أبي هريرة أنه كان مع رسول الله ﷺ
 فجاءته امرأة عليها سواران من ذهب فقال عليه الصلاة والسلام: سوارن من نار قالت:
 ماترى في طوق من ذهب قال: طوق من نار قالت: فما ترى في قرطين من ذهب قال قرطان
 من نار، وأبو زيد مجهول وبخبر صحيح رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني
 الربيع بن سليمان بن داود نا اسحاق بن بكر حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن ابن
 شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم: «رأى عليها مسكتي ذهب فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أخبرك
 بما هو أحسن من هذا لو نزعْتَ هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهما بزعفران
 كاتاحتين، وهذا الخبر حجة لنا لأنه ليس في هذا الخبر أنه ﷺ نهاها عن مسكتي
 الذهب إنما فيه أنه عليه الصلاة والسلام اختار لها غيره ونحن نقول بهذا واحتجوا
 بخبر رويناه من طريق أبي داود نا عبدالله بن مسلمة - هو القعني - نا عبد العزيز بن محمد

الدر اوردي عن أسيد بن أبي أسيد البراد عن نافع عن ابن عباس عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يحلق جبينه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب ومن أحب أن يطوق جبينه طوقا من نار فليطوقه طوقا من ذهب ومن أحب أن يسور جبينه بسوار من نار فليسوره سوارا من ذهب ولكن عليكم بالفضة قالوا بها »

قال أبو محمد : هذا يحمل يجب أن يخص منه قول رسول الله ﷺ : « ان الذهب

حرام على ذكور أمتي حلال لآناثها ، لأنه أقل معان منه ومستثنى بعض ما فيه وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب ناوهب بن بيان نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث نا ابا عشانة حدثه انه سمع عقبة بن عامر يخبر ان رسول الله ﷺ كان يمنع أهله الحلية والحريير ويقول : ان كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا »

قال أبو محمد : أبو عشانة غير مشهور بالنقل ثم (١) لو صح لكان عاما للرجال والنساء يخصه الخبر الذي فيه وان الذهب والحريير حرام على ذكور أمتي حلال لآناثها »

وحديث آخر من طريق أحمد بن شعيب نا سعيد نا معاذ بن هشام - هو

الدمستوائي - نا أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثني زيد - هو ابن سلام - عن أبي سلام - هو مطور الحبشي عن أبي اسماء الرحبي - هو عمرو بن مرثد قال : ان ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : « جاءت ابنة هيرة الى رسول الله ﷺ وفي يدها فتخ - قال معاذ كذا في كتاب أبي أي خواتم كبار - فجعل رسول الله ﷺ يضرب يديها فدخلت على فاطمة تشكو ذلك اليها فتزعت فاطمة سلسلة من ذهب في عنقها فقالت : هذه أهداها أبو حسن فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة في يدها فقال (٢) : ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفي يدك سلسلة من نار ثم خرج ولم يقعد فأرسلت فاطمة بالسلسلة الى السوق فباعتها واشترت بثمنها غلاما و ذكر كلمة معناها فاعتقته فحدث بذلك رسول الله ﷺ فقال : الحمد لله الذي نجا فاطمة من النار »

قال أبو محمد : أما ضرب رسول الله ﷺ يدي بنت هيرة فليس فيه انه عليه الصلاة والسلام انما ضربها من أجل الخواتم ولا فيه أيضا ان تلك الخواتم كانت من ذهب ، ومن زاد هذين المعنيين في الخبر فقد كذب بلا شك وقفا مالا علم له به وما لم يخبر به راوى الخبر وهذا حرام تحت وقد يمكن ان يكون عليه الصلاة والسلام ضرب يديها لانها برزت عن ذراعها مالا يحل لها ابرازه أو غير ذلك مما هو عليه الصلاة أعلم به ، وأما قوله « ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفي يدك سلسلة من نار » فظاهر اللفظ الذي ليس يفهم

منه سواء أنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر أمسا كما أباحها ليس في لفظ الخبر نص بغير هذا ولا دليل عليه، وليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام نهاها عن لباسها ولا عن تملكها هذا لا شك فيه، وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تزكها وكانت مما تجب فيه الزكاة كما قال عز وجل: (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحصى عليهم النار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأفئسكم فتوقروا ما كنتم تكتزون) .

والله أعلم لاى وجه أنكر كون السلسلة في يدها رضى الله عنها إلا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها لها بل فيه نص أنه عليه الصلاة والسلام أباح لها ملكها يقينا لا شك فيه لأنه يجوز بيعها للسلسلة وجوز للشترى لها منها شراءها ولو كان لباسها حراما أو ملكها لم يجوز للذى اشتراها شراءها وأما أمسا كما باليد الذى في هذا الخبر إنكاره فقد نسخ يقين لا شك فيه لا يجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الذهب وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيبت بخير بعد أن أمر بنزع الخرز عنها. وبيع الذهب بالذهب مثلا بمثل ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب ولا ابتاعها ولا أمر بكسرها، ولا خلاف في أن إيجاب الزكاة في الذهب وإباحة بيعه بالذهب مثلا بمثل باق إلى يوم القيامة لم يفسخ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا بلغه بيع فاطمة رضى الله عنها السلسلة الذهب وابتاعها بثمنها غلاما فاعتقه: «الحمد لله الذى أنقذ فاطمة من النار» فالذى لا شك فيه فهو أنه قد صح عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من النار حتى فرجه بفرجه، فتحن على يقين من أن الله تعالى أنقذها من النار بعقها للغلام، ومن ادعى أنه أنقذها من النار ببيعها للسلسلة فقد قها ما لا علم له به وقال: ما لا دليل له عليه ولا برهان عنده بصحته وما ليس في الخبر منه نص ولا دليل إلا الظن الذى هو أكذب الحديث، وقد جاء في كراهة مس حلى الذهب أثر صحيح كما زوينا من طريق أبي داود نا ابن قنيل - هو عبد الله بن محمد بن قنيل - نا محمد بن سبله عن محمد بن اسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «قدمت على رسول الله ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له فيها خاتم من ذهب فيه نص حبشي قالت: فاخذه رسول الله ﷺ بعود

مرضا أو يعرض أصابعه ثم دعى أمانة بنت أبي العاص ابنة ابته زينب فقال: تحلى بهذا يابنية، فهذا رسول الله ﷺ قد كره مس خاتم الذهب فلعله كرهه لفاطمة أيضا ومع ذلك حلاه أمانة بنت أبي العاص.

قال أبو محمد: والحاكم على كل ذلك هو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن عمرو بن علي نايجي - هو ابن سعيد القطان - ويزيد - هو ابن زريع - ومعتز - هو ابن سليمان التيمي - وبشر بن المفضل قالوا كلهم: نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري «أن رسول الله ﷺ قال: إن الله أحل لآثام أمتي الحرير والذهب وحرمة على ذكورها» وروينا أيضا من طريق حماد بن سلمة وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وأبي معاوية الضرير: وحماد بن مسعدة كلهم عن عبيد الله بن عمر بإسناده إلا أنهم اقتصروا على ذكر الحرير فقط إلا حماد ابن سلمة فإنه ذكر الحرير والذهب، وروينا أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة ومعمر كلاهما عن أيوب السخيتي عن نافع بإسناده وذكر الحرير والذهب وهو (١) أثر صحيح لأن سعيد بن أبي هند ثقة مشهور روى عنه نافع وموسى بن ميسرة ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن ابن إسحاق قال: إن نافعا مولى ابن عمر حدثني عن عبد الله بن عمر قال: «إنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في أحرامهن عن القفازين والنقاب وماس الورس أو الزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من معصفر أو حذاء أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف» فعم رسول الله ﷺ لها جميع الحلى ولو كان الذهب حراما عليهن لينه عليه الصلاة والسلام بلا شك فاذم ينص على منعه فهذا حلال لمن وبالله تعالى التوفيق وبهذا تقول جماعة من السلف وروينا من طريق حماد بن سلمة وقائدة قال قتادة عن علي بن عبد الله البارقى وقال حماد عن عقبة ابن وشاح كلاهما عن ابن عمر أنهما سألاه عن الحرير والذهب فقال يكرهان للرجال ولا يكرهان للنساء ومن طريق شعبة عن سليمان بن (٢) أبي المغيرة البزار عن سعيد ابن جبير قال: رأى حذيفة صديانا عليهم قمص حرير فتزعه عن الغلمان وأمر بنزعه عنهم وتركه على الجوارى، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك وأبي سليمان وأصحابه.

١٩٢٠ مسألة: والتحلى بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزمرّد حلال في كل شيء للرجال والنساء ولا نخص شيئا إلا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال

(١) وفي النسخة رقم ١٦ وهذا (٢) في النسخة رقم ١٤ سليمان بن المغيرة والمصحيح ما في الأصل

والنساء على خبر البراء بن عازب وقد ذكرناه في كتاب الصلاة لان الله عز وجل يقول: (خلق لكم ما في الارض جميعا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلم يفصل عز وجل تحريم التحلي بالفضة في ذلك فهي حلال، وقد خص قوم بالاباحة حلية السيف والمنطقة والخاتم والمصحف وهذا تخصيص لا برهان على صحته (١) فهو دعوى مجردة، وأما اللؤلؤ فقد قال الله عز وجل: (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر) قال علي: ولا يخرج من البحر الا اللؤلؤ فهو بنص القرآن حلال للرجال والنساء وبالله تعالى التوفيق.

١٩٢١ مسألة: واذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها عن حال الظالم منهما وينها الى الحاكم ماوفقا عليه من ذلك لياخذ الحق ممن هو قبله وياخذ على يدي الظالم، وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين لا بخلع ولا بغيره. برهان ذلك قول الله عز وجل: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما).

قال أبو محمد: الأهل القرابة هم من الأب والام والأهل أيضا الموالي كما روينا في حديث أبي طيبة «أن رسول الله ﷺ أمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم» وقال عز وجل: (أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) فلا يخلو ضرورة الضمير الذي في بينهما من أن يكون راجعا الى الزوجين وهكذا تقول (٢) او يكون راجعا الى الحكامين فنص الآية أنه انما يوفق الله تعالى بينهما ان ارادا اصلاحا والاصلاح هو قطع الشرين الزوجين، فان قيل قد قال الله عز وجل: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يملح بينهما صلحا والصلح خير) يعني الطلاق وقد فرى وأن يصلحا قلنا نعم وانما رد عز وجل هذا الصلح الى اختيار الزوجين لا الى غيرهما وعليهما ولا يعرف في اللغة ولا في الشريعة. أصلحت بين الزوجين أى طلقتهما عليه، وقد اختلف السلف في هذا فقالت: طائفة لهما أن يفرقا كما روينا أن عثمان بعث ابن عباس ومعاوية حكيمين بين عقييل بن أبي طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقيل لهما أن رأيتما ان تفرقا فرقتما وهذا خبر لا يصح لانه لم يأت الا منقطعا، وروناه عن ابن عباس أيضا من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف. وصح عن علي بن أبي طالب أنه قال للحكيمين بين الزوجين: عليكما ان رأيتما أن تفرقا فرقتما وان رأيتما أن تجمعا جمعتما. وصح عن أبي سلة ابن عبد الرحمن بن عوف والشعبي. وسعيد بن حير. والحكم بن عتيبة، وعن ربيعة

(١) في النسخة رقم ١٤ لا برهان (٢) وفي النسخة رقم ١٤ هكذا القول

وشرح ، وروى عن طاوس والنخعي وهو قول مالك والاوزاعي وأبي سليمان
 واصحابنا الا ابن المغلس ، وقال آخرون : ليس للحكمين أن يفرقا . نا أحمد بن عمر بن أنس
 العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الرحمن (١) عن أحمد بن حموية السرخسي نا ابراهيم
 ابن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا يزيد بن هرون نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن
 البصري قال : لهما - يعني الحكمين - أن يصلحا وليس لهما أن يفرقا ، وبه الى عبد بن
 حميد نا يونس عن شيان - هو ابن فروح - عن قتادة في قول الله عز وجل :
 « (وإن خفتم شقاق بينهما) الآية قال قتادة : انما بعث الحكمان ليصلحا فان أعياهما
 ذلك شهدا على الظالم بظلمه وايس بايديهما الفرقة ولا يملكان ذلك » ومن طريق
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن انسانا قال له : أيفرق الحكمان ؟ قال عطاء : لا
 الا أن يجعل الزوجان ذلك بأيديهما ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي الحسن بن
 المغلس ، وصح عن سعيد بن جبير ان التفريق الى الحاكم بما ينهيه اليه الحكمان *
قال أبو محمد : ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن للحكمين أن يفرقا ولا
 ان ذلك للحاكم ، وقال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فصح أنه
 لا يجوز أن يطلق أحد على أحد ولا أن يفرق بين رجل وامرأته الا حيث جاء
 النص بوجوب فسخ النكاح فقط ولا حجة في قول أحد (٢) دون رسول الله ﷺ *

النفقات

١٩٢٢ مسألة وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها دعى
 الى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهد ناشزا كانت أو غير ناشز غنية كانت أو فقيرة
 ذات أب كانت أو يتيمة بكرا أو ثيبا حرة كانت أو أمة على قدر ماله فالمرسر خبز
 الخوازي واللحم وفاكة الوقت على حسب مقداره والمتوسط على قدر طاقته والمقل
 أيضا على حسب طاقته *

برهان ذلك ما قد ذكرنا باسناده قبل من قول رسول الله ﷺ في النساء :
 « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وهذا يوجب لهن النفقة من حين
 العقد ، وقال قوم : لا نفقة للمرأة الا حيث تدعى الى البناء بها وهذا قول لم يأت
 به قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، ولا شك في أن
 الله عز وجل لو أراد استثناء الصغيرة والناشر لما أغفل ذلك حتى يبينه له غيره حاش

(١) في النسخة رقم ١٤ نا عبد الله بن أحمد (٢) في النسخة رقم ١٦ « في أحد »

الله من ذلك ، وقد نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال : « كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد أن انظروا من طالت غيبته أن يعيشوا (١) نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فان فارق فان عليه نفقة ما فارق من يوم غاب »

قال أبو محمد : ولم يخص عمر ناشزا من غيرها * ومن طريق شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٢) هل لها نفقة؟ قال : نعم ، وقال أبو سليمان . وأصحابه . وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها * قال أبو محمد : وما نعلم لعمر في هذا مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة إنما هو شيء روى عن النخعي : والشعبي . وحماد بن أبي سليمان . والحسن . والزهرى وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : النفقة بازاء الجماع فاذا منعت الجماع منعت النفقة *

قال أبو محمد : وهذه حجة أفقر الى ما يصححها مما رآوا تصحيحها به وقد كذبوا في ذلك ما للنفقة والكسوة الا بازاء الزوجية فاذا وجدت الزوجية فالنفقة والكسوة واجبتان * قال أبو محمد : والعجب كله استحلالهم ظلم الناشز في منع حقها من أجل ظلمها للزوج في منع حقه وهذا هو الظلم بعينه والباطل صراحا ، والعجب كله أن الخفيفين لا يجيزون لمن ظلمه إنسان فأخذ له مالا فقدر على الاتصاف من مال يجده لظلمه أن ينتصف ورأوا منع الناشز النفقة والكسوة ولا يدري لماذا ، وقد تناقضوا في حجتهم المذكورة فرأوا النفقة للبريضة التي لا يمكن وطؤها فتركوا قولهم إن النفقة بازاء الجماع * قال أبو محمد : ويكسو الرجل امرأته على قدر ماله فالمرسر يؤمر بأن يكسوها الخبز وما أشبهه والمتوسط جيد الكتان والقطن ، والمقل على قدره لقول رسول الله ﷺ : (لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وهذا هو المعروف من مآكل الناس وملابسهم ، وقد رويناه من طريق أحمد بن شعيب ارنا عمران بن بكار الحمصي نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - ارنا شعيب بن أبي حمزة قال : سئل الزهرى عن لباس النساء الحرير : فقال ؟ أخبرني أنس بن مالك ، أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير (٣) وقال الله عز وجل : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

(١) في النسخة رقم ١٤ « أن يعيش » وهو لا يناسب ما بعده (٢) في النسخة رقم ١٤

« عاصية » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ثوب حرير »

عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) فان كان في بلد لا يأكلون فيه الا التمر أو التين أو بعض الثمار أو اللبن أو السمك قضى لها بما يقتاتة أهل بلدها كما ذكرنا ، وأكثر النفقة عندنا رطلان بالبغدادى ، ثنا احمد ابن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص - هو سلام (١) بن سليم الكوفي - عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عوف ابن مالك بن فضالة الجشمي قال : ودخل أبي على رسول الله ﷺ وعليه ثياب أسمال فقال له النبي ﷺ : أما لك من مال ؟ فقال : بل من كل المال قد أتاني الله من الابل والبقر والغنم فقال له النبي ﷺ : فليزك عليك بما آتاك الله ، ففي هذا الخبر أن يلبس الانسان على حسب ماله ونعمة الله تعالى عليه (٢) .

١٩٢٣ مسألة وليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مهيأً مكنياً للأكل غدوة وعشية وبمن يكفيها جميع العمل من الكنس والفرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه فهو ظلم وجور ، وأما من كلفها العجين والطبخ ولم يكلفها حياكة كسوتها وخياطتها فقد تناقض وظهر خطؤه والله تعالى التوفيق .

١٩٢٤ مسألة وإنما تجب لها النفقة مياومة لأنه هو رزقها فان تعدى من أجل ذلك وأخر عنها الغداء أو العشاء ادب على ذلك فان أعطاها أكثر فان ماتت أو طلقها ثلاثاً أو طلقها قبل أن يطأها أو أتمت عدتها وعندها فضل يوم أو غداء أو عشاء قضى عليها برده اليه وهو في الميتة من رأس مالها لأنه ليس من حقها قبله وإنما جعله عندها عدة لوقت بحي استحقاقها إياه فإذا لم يأت ذلك الوقت ولم أعطه نفقة فهو عندها أمانة والله تعالى يقول : (إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ولا ظلم أكثر من أن لا يقضى عليها برد مال مستحقه قبله ، وأما الكسوة فانها اذا وجبت لها فهي حقها وادها حقها فهو لها فسواء ماتت إثر ذلك أو طلقها ثلاثاً أو أتمت عدتها أو طلقها قبل أن يطأها ليس عليها ردها لأنه لو وجب عليها ردها لكانت غير مالكة لها حين تجب لها وهذا باطل ، وكذلك لو أخلقت ثيابها أو أصابتها وليست من مالها فهي لها فاذا جاء الوقت الذي يعهد في مثله اخلاق تلك الكسوة فهي لها ويقضى لها عليه باخرى فلو امتنعتها ضرارا أو فسادا حتى أخلقت قبل الوقت الذي يعهد فيه اخلاق مثلها فلا شيء لها عليه

انما عليه رزقها وكسوتها بالمعروف والمعروف هو الذي قلناه وأما الوطاء والغطاء فبخلاف ذلك لان عليه اسكانها فاذ عليه اسكانها فعليه من الفرش والغطاء ما يكون دافعا لضرر الأرض عن الساكن فهو له لان ذلك لا يسمى كسوتها وبين ذلك الخبر الذي أوردهناه قبل مسندنا من قول رسول الله ﷺ: «ولسكن عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهونه» فتسب عليه السلام الفرش الى الزوج فواجب عليه أن يقوم لها به وهو للزوج لا تملكه هي ومن قضى لها بأكثر من نفقة المياومة فقد قضى بالظلم الذي لم يوجب به الله عز وجل ونسأله عن أن يحد في ذلك حدا فأى حد من جمعة أو شهر أو سنة كلف البرهان على ذلك من القرآن أو من سنة رسول الله ﷺ ولا يجده فان ذكر ذاكر ما روينا من طريق البخاري نا محمد نا وكيع عن سفيان بن عيينة قال أخبرني معمر نا ابن شهاب عن مالك بن أوس الحدثان عن عمر بن الخطاب «أن رسول الله ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم» وروينا أيضا من طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري باسناده «ومن طريق مسلم أنا علي ابن مسهر نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يعطي أزواجه كل سنة ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا من شعير» قلنا: ليس في هذا بيان أنه كان يدفعه اليهن مقدما فهو جائز وجائز أيضا أن يعطيه إياهن مياومة أو مشاهرة ونحن لم نمنع من ذلك ان طابت نفسه به، فان فعل الحاكم ذلك فتلّف بغير عدوان منها أو بعدوان فهي ضامنة له لأنها أخذت ما ليس حقا لها وحكم الحاكم لا يحل مال أحد لغيره ولا يسقط حق ذي حق فلو تطوع هو بذلك دون قضاء قاض فتلّف بغير عدوان منها فعليه نفقتها ثانية وكسوتها كذلك لأنها لم تعد فلا شيء عليها وحققا باق قبله اذ لم يعطه إياها بعد»

١٩٢٥ مَسْأَلَةٌ ويلزمه اسكانها على قدر طاقته لقول الله تعالى: (اسكنوهن

من حيث سكنتم من وجدكم)»

١٩٢٦ مَسْأَلَةٌ ولا يلزمه لها حلي ولا طيب لان الله عز وجل لم يوجبهما

عليه ولا رسوله ﷺ»

١٩٢٧ - مسألة - ومن منع الفقة والكسوة وهو قادر عليها فسواء كان

غائبا أو حاضرا هو دين في ذمته يؤخذ منه أبدا ويقضى لها به في حياته وبعد موته ومن رأس ماله يضرب به مع الغرماء لانه حق لها فهو دين قبله»

١٩٢٨ - مسألة - فمن قدر على بعض النفقة والا كسوة فسواء قل ما يقدر عليه

أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه مالا يقدر فإن لم يقدر على شيء من ذلك سقط عنه ولم يجب أن يقضى عليه بشيء فإن أيسر بعد ذلك قضى عليه من حين يوسر ولا يقضى عليه بشيء عما أنفقته على نفسها من نفقة أو كسوة مدة عسره لقول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه) فصح يقينا أن ماله ليس في وسعه ولا آتاه الله تعالى إياه فلم يكلفه الله عز وجل إياه وما لم يكلفه الله تعالى فهو غير واجب عليه وما لم يجب عليه فلا يجوز أن يقضى عليه به أبدا أيسر أو لم يوسر : وهذا بخلاف ما وجب لها من نفقة أو كسوة فمنعها إياها وهو قادر عليها، فهذا يؤخذ به أبدا أعسر بعد ذلك أو لم يعسر لانه قد كلفه الله تعالى إياه فهو واجب عليه فلا يسقطه عنه اعساره لكن يوجب الاعسار أن ينظر به إلى الميسرة فقط لقوله عز وجل : (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) *

١٩٢٩ - مسألة - ولو أن الزوج يمنعها النفقة أو الكسوة أو الصداق ظلما أو لانه فقير لا يقدر لم يحز لها منع نفسها منه من أجل ذلك لانه وان ظلم فلا يجوز لها أن تمنعه حقها قبلها إنما لها أن تتصف من ماله ان وجدته له بمقدار حقها كما أمر رسول الله ﷺ هند بنت عتبة اذ قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يمسك (١) لا يعطيني ما يكفيني فأخذ من ماله بغير عليه فقال لها رسول الله ﷺ خذي ما يبغيك وولدك بالمعروف « رويناه هكذا من لفظ رسول الله ﷺ من طريق البخاري قال نا محمد بن المثنى قال نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ : *

١٩٣٠ - مسألة - فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامراته غنية ظفقت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشيء من ذلك ان أيسر الا أن يكون عبدا فنفقته على سيده لا على امراته وكذلك ان كان للحر ولد أو والد فنفقته على ولده أو والده الا أن يكونا فقيرين * برهان ذلك قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) * قال علي : الزوجة وارثة فعليها نفقته بنص القرآن : *

قال أبو محمد : ونفقة الزوجة على العبد كما هي على الحر لان الله تعالى اذ أوجب على لسان رسوله ﷺ نفقة النساء وكسوتهن على أزواجهن لم يخص حرا من عبد واذا قال الله تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ولم يخص تعالى حرا من عبد وما كان ربك نسيا،

وفما ذكرنا خلاف نذكر منه ما تيسر ان شاء الله تعالى * فمن ذلك أن أبا يوسف قال : في المرأة البالغة المريضة التي لم يدخل بها زوجها أنه لا نفقة لها عليه إذا كان مرضها يمنع من وطئها فإن بنى بها وهي كذلك فله أن يردها ولا يتفق عليها حتى يقدر على جماعها فإن أمسكها فعليه نفقتها قال : فإن مرضت عنده بعد أن دخل بها صحیحة فعليه نفقتها وليس له ردها قال فإن (١) بنى بالرتقاء فعليه نفقتها وليس له ردها ، وهذه مناقضات طريقة في السخافة جدا ، وقال : ان سجن المرأة أو حيل بينها وبين زوجها كرها فلا نفقة لها عليه ، وقد ذكرنا قول عمر في وجوب النفقة على الغائب مدة مغيبه وان طلق ، وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال سئل ابن شهاب عن المرأة تتفق على نفسها من الذی لها وتسلف قال نرى أن يؤخذ به زوجها بالسداد إلا أن يكون له يذنة أنه وضع لها ما يصلحها ، قال يونس : وهو قول ربيعة *

قال أبو محمد : هذا الحق لأنه ان ادعى أنه أتفق فهو مدع لسقوط حق لها ثبت قبله فالبينة عليه واليمين عليها وهو قول الحسن البصري . والشافعي . وأبي سليمان ، وروينا عن إبراهيم النخعي ما انفقت من مالها فلا شيء لها فيه وما استدانت فهو على الزوج وهذا تقسيم لا يقوم بصحته برهان ، وقال ابن شبرمة : لا نفقة للمرأة إلا اذا شكت الى الجيران فمن حين تشكو تجب لها النفقة ويؤخذ بها الزوج وهذا تحديد فاسد ، وصح عن شريح أن امرأة قالت له : ان زوجي غاب واني استدنت دينارا فانفقته على نفسي فقال لها شريح : أكان أمر بذلك قالت لا قال فاقضى دينك ، وقال أبو حنيفة : لا نفقة للمرأة إلا أن يفرضها لها السلطان *

قال أبو محمد : قد فرضها لها سلطان السلاطين وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فبطل رأي أبي حنيفة ، وقال مالك : من غاب ثم قدم فطلبت امرأته بالنفقة فإن أقامت لها يئنة بأنها أقر لها بأنه لم يبعث اليها بشيء (٢) قضى لها والا فلا نفقة لها الا من يوم ترفعه * قال أبو محمد : وهذه أيضا قضية لا دليل على صحتها ولا يدري بماذا سقط حقها الواجب لها بدعواها ما من لم يقدر على النفقة فقد اختلف الناس في حكمه فقالت طائفة : يسجن فلا يطلق ولا يكلف طلاقا وهذا قول عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة * قال أبو محمد : ليت شعري لماذا يسجن ، وقالت طائفة : يجبر على أن يتفق أو يطلق كما روينا عن عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر الى أمراء الاجناد ادعوا فلانا وفلانا ناسا قد انقطعوا عن المدينة

ورحلوا عنها اما أن يرجعوا الى نساءهم واما أن يعيشوا بنفقة اليهن واما أن يطلقوا ويعيشوا بنفقه ما مضى» ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته أجبر على طلاقها .

قال أبو محمد : فنظرنا فيما يحتج به أهل هذه المقالة بما روينا من طريق البزار نا عمرو بن علي نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة ما بقت غنى واليد العليا خير من اليد السفلى تقول امرأتك انفق على أو طلقني» .

قال أبو محمد : فنظرنا في هذا الخبر فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسول الله ﷺ . برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول تقول المرأة اما أن تطعمني واما أن تطلقني» وذكر باقي الخبر قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة فبطل الاحتجاج بهذا الخبر ، فان قالوا : هو من قول أبي هريرة فهو قول صاحبين عمر وأبي هريرة قلنا : أما أبو هريرة فانه انما حكى قول المرأة ولم يقل ان هذا هو الواجب في الحكم ، وأما عمر فلا حجة لهم فيه لانه لم يخاطب بذلك الا أغنياء قادرين على النفقة وليس في خبر عمر ذكر حكم المعسر بل قد صح عنه اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا أعسر بها الزوج على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وقالت طائفة : يطلقها عليه الحاكم ثم اختلفوا فقال مالك : يؤجل في عدم النفقة شهرا أو نحوه فان انقضى الاجل وهي حائض أخر حتى تطهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلاق رجعية فان أيسر في العدة فله ارتجاعها ، وقالت طائفة : لا يؤجل الا يوما واحدا ثم يطلقها الحاكم عليه ، ومن روينا عنه نحو هذا جماعة نا روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال : يفرق بينهما قلت سنة قال نعم سنة . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت اليه أنه لا ينفق عليها اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرقوا بينه وبينها قال : أبو الزناد فسألت عنها سعيد بن المسيب فقال في الاجل

والنفريق مثل قول عمر بن عبد العزيز ، ومن طريق ابن وهب عن ابن طيبة عن محمد ابن عبد الرحمن أن رجلا شكالى عمر بن عبد العزيز أنه أنكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فأرسل الى الزوج فأتى فقال: أنكحني وهو يعلم أنه ليس لى شىء . فقال له عمر بن عبد العزيز : أنكحته وأنت تعرف فما الذى أصنع اذهب بأهلكه ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصارى قال : « من تزوج وهو غنى ثم احتاج فلم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما » . ومن طريق ابن وهب عن مالك قال ان من أدركت ثأنوا يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما قيل لمالك : قد كانت الصحابة يعسرون ويحتاجون قال مالك : ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجته رجاء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . وحماد بن أبى سليمان قالا جميعا : اذا لم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما .

قال أبو محمد : لم نجد لاهل هذه المقالة حجة أصلا الا تعلقهم بقول سعيد ابن المسيب أنه سنة . قال أبو محمد : قد صح عن سعيد بن المسيب قولان كما أوردنا أحدهما يجبر على مفارقتها والآخر يفرق بينهما وهما مختلفان فأيهما السنة وأيها فان السنة فالآخر خلاف السنة بلا شك ولم يقل سعيد انها سنة رسول الله ﷺ وحتى لو قاله لكان مرسل لا حجة فيه فكيف وانما أراد بلا شك أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولعله أراد ما روينا من فعل عمر بن الخطاب الذى هو مخالف لقول من يحتج بقول سعيد هذا ، والعجب كله ممن يحتج فيما يفرق به بين الزوجين بقول سعيد إنه سنة وهم لا يلتفتون ما حدثنا به محمد بن سعيد بن (١) عمر بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن المثنى نا عبد الاعلى نا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو « أن عثمان بن عفان قضى فى فداء ولد الأمة الغارة بانها حرة الملة أو السنة كل رأس رأسين » ولا يلتفتون ما حدثنا به أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب ابن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبى شبة نا عبد الاعلى عن سعيد . هو ابن أبى عروبة . عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قيسبة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ عدة أم الولد عدة المتوفى عنها » والصحيح الثابت من طريق البخارى نا محمد بن كثير نا سفيان عن سعد . هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . عن طلحة بن عبيد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاحة الكتاب فقال لتعلموا أنها سنة » . ومن طريق أحمد بن شعيب ارنا

قتيبة بن سعيد أرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: «السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى مخافة ثم يكبر والتسليم عند الآخرة» فمن أعجب ممن يرى قول سعيد بن المسيب في قضية اختلف عنه فيها هي سنة حجة ولا يرى قول أبي أمامة بن سهل هي السنة حجة وهو مثل سعيد في ادراك الصحابة رضي الله عنهم فكيف بعثمان . وعمر بن العاص . وابن عباس وكل واحد منهم لا يدرك سعيد يوما من أيامهم أبداً وكلهم أعلم بالسنة من سعيد بلا شك وهذا تحكم في الدين بالباطل ، وأما الرواية عن عمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب في تأجيل شهر أو شهرين فساقطة جداً لأنها من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عمر وكلاهما لا شيء . ومن أعجب العجب قول مالك للذي احتج عليه في هذه المسألة بأن الصحابة كانوا يحتاجون ويعسرون بقوله ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء فجمع هذا القول وجوهاً من الخطأ، منها مخالفة أمر الصحابة وما مضوا عليه بأقراره والاعتراف بأن الناس ليسوا كذلك اليوم فكيف يجوز له أن يميز حكماً يقر بأن الناس فيه على خلاف ما مضى عليه الصحابة ثم من له بذلك ومن أين عرف تبدل الناس في هذه القصة وما يعلم أحد فيها أن الناس على خلاف ما كانوا عليه عصر الصحابة لأن كل من تزوج من الصحابة فأنما تزوجته المرأة للجماع والنفقة بلا شك فما الناس اليوم إلا كذلك ، ثم قوله إنما تزوجته رجاء فيقال له : فكان ماذا وأى شيء في هذا بما يحيل حكم ما مضى عليه الصحابة رضي الله عنهم ؟ واحتج الشافعيون عليهم بحجة ظاهرة وهي أن قالوا إذا كلفتموها صبر شهر فلا سبيل إلى عيش شهر بلا أكل فأى فرق بين ذلك وبين تكليفها الصبر أبداً ؟

قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح إلا أنه يقال أيضاً للشافعيين إذا طلقتموها عليه فانه لا صبر عن الأكل قائم تكلفونها العدة وهي ربما كانت أشهراً فقد كلفتموها الصبر بلا نفقة مدة لا يعيش فيها بلا أكل ولا فرق فظهر فساد هذا القول جملة . واحتجوا أيضاً على أصحاب أبي حنيفة لا علينا بأن قالوا : قد اتفقنا على التفريق بين من عن امرأته وبينها بضرر فقد الجماع فضرر فقد النفقة أشد فقال لهم أصحاب أبي حنيفة : قد اتفقنا نحن وأتم على أنه إن وطئها مرة ثم عن عنها أنه لا يفرق بينهما فيلزمكم أن لا تفرقوا بين من اتفق عليها مرة واحدة فأكثر ثم أعسر بنفقتها فيلزمكم أن لا تفرقوا بينهما .

قال أبو محمد : كلا الطائفتين تركت قياسها العاسد في هذه المسألة ، قال أبو محمد :

وقالت طائفة كقولنا يا رويانا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا روح بن عبادة نا زكريا بن اسحاق اونا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « دخل أبو بكر . وعمر على رسول الله ﷺ فوجداه جالسا حوله نساؤه واجما سا كنا فقال أبو بكر : يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة قمت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله ﷺ وقال : من حولي ذا ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر على عائشة يجأعنها وقام عمر الى حفصة يجأعنها كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده فقلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئا أبدا ما ليس عنده ثم اعتزلهن عليه الصلاة والسلام شهرا » وذ كر الحديث »

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا لما فيه عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما من ضربهما ابنتيهما اذ سألتا النبي ﷺ نفقة لا يجدها واذا ضرب أبو بكر امرأته اذ سألتها نفقة لا يجدها ، ومن المحال المتيقن ان يضربا طالبة حق ومثل هذا لو وجده المخالفون لنا لظلم تسلطهم به ، وأما نحن فلا نحتاج عن رسول الله ﷺ بما رواه أبو الزبير عن جابر لم يقل فيه أنه سمع منه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عطاء عن لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة فقال : ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها . ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن البصري : « أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال توأسيه وتقي الله عز وجل وتصبر وينفق عليها ما استطاع » . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال يستأنا به ولا يفرق بينهما وتلا (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا) قال معمر : وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري في المرأة يحسر زوجها بنفقتها قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما وهو قول ابن شبرمة : وأبي حنيفة : وأبي سليمان : وأصحابهما .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وبالله تعالى التوفيق .

١٩٣١ مَسْأَلَةٌ وينفق الرجل والمرأة على مآليكما من العيد والاماء أن يطعمه شبعه مما يأكله اهل بلده ويكسوه مما يطرد عنه الحر والبرد ولا يكون به مثله يبر الناس لكن مما يلبس مثل ذلك المكسو في ذلك البلد مما تجوز فيه الصلاة

ويستر العورة (١) وفرض عليه مع ذلك أن يطعمه بما يأكل ولو لقمة وأن يكسوه بما يلبس ولو في العيد ويجبر السيد على ذلك فإن أبى أو أعسر بيع من ماله ما ينفق به على من ذكرنا في الآية وأما في العسر فيباع عليه العبد والأمة إن لم يكن بأيديهما عمل يكون له أجره يقوم منها مؤوته فإنه يؤاجر حيثن ولا يباع ولا تعتق أم الولد من عدم النفقة لكن يجبر كما قلنا إن كان له مال فإن لم يكن له مال كلفت ما يكاف قهراً المسلمين به برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن واصل الأحمد عن المعمر بن سويد أن أبا ذر أخبره «أن رسول الله ﷺ قال اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه بما يأكل وليلبسه بما يلبس ولا تكفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه» ومن طريق مسلم نا هارون بن معروف نا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبي حمزة القاص عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أن أبا اليسر قال له: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الرقيق: «أطعموهم بما تأكلون وألبسوهم (١) مما تلبسون قال: أبو اليسر: فكان إن أعطيته من متاع الدنيا أهون على من أن يأخذ من حسناتي يوم القيامة» فهذا أبو اليسر يرى هذا الأمر فرضاً ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أن أبا ابن وهب أن أبا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وللمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» ومن طريق البخاري نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا شعبة عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول عن النبي ﷺ: يقول وإذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فليؤاكله أو أكلتين أو لقمة أو لقمتين فإنه ولي حره وعلاجه»

قال أبو محمد: هذه الأحاديث تجمع ما قلنا، وقد صح نبى رسول الله ﷺ عن المثلة، وأما قولنا: إنه إن غاب أو أبى بيع عليه من ماله فلقول الله عز وجل: (كونوا قوامين بالقسط) وكل من لزم المسلم نفقته فقد وجب له حق في ماله ففرض علينا إيصاله إليه وتوفيته إياه فإذا لم يقدر على ذلك إلا ببيع عرض أو عقار بيع ذلك لقول الله عز وجل: (وأحل الله البيع) فمن لم يبيع من مال من عليه حق ما يوصله به العبد أو غيره إلى حقه فقد عصى الله تعالى في قوله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ومن أبر البر إيفاء ذى الحق

حقه ومن الأثم والعدوان منع ذى الحق حقه ، وأما بيع المملوك ان لم يكن لسيده مال ينفق منه عليه ولا كان يد العبد عمل يؤاجر به أو مؤاجرة المملوك ان كان يده عمل تقوم منه نفقته و كسوته فلما قد ذكرنا قبل من أن أبا طيبة كان لمواليه عليه خراج بعلم رسول الله ﷺ وأنه أمرهم أن يخففوا عنه من خراجه ورويناه من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا ليث - هو أن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : «أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : ألك مال غيره؟ قال : لا قال من يشتريه منى فاشتراه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها رسول الله ﷺ إليه وقال له : ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فاذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فيسن بين يديك وعن يمينك وعن شمالك »

قال أبو محمد : كل ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فقد سمعته أبو الزبير من جابر نا يوسف بن عبد الله النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف نا اسحق بن محمد نا العقيلي نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا سعيد بن أبي مرزيم نا الليث بن سعد قال : «قدمت على أبي الزبير فدفع الى كتابين فسأله كل هذا سمعته من جابر بن عبد الله فقال منه ما سمعت ومنه ما حدثت فقلت : أعلم على كل ما سمعت منه فأعلم لي على هذا الذى عندي» وقد قال قوم : لم بعم العبد اذا أعسر السيد بنفقته أو بنفقة أهله أو بنفقة نفسه ولم تطلقوا الزوجة ولم تعتقوا أم الولد بعدم النفقة؟ قلنا : حق من له النفقة عليه هو واجب فى ماله وعبده وأمه مال من ماله فيباعان فى كل حق عليه ليعطى كل ذى حق حقه كما أمر رسول الله ﷺ ونا قال عز وجل : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ومن منع أحدا نفقته الواجبة له فقد بخس شيئا هو له ، وأما الزوجة وأم الولد فليستا مالا من ماله لكن حقهما فى ماله فان لم يكن له مال فحقهما فى مال أنفسهما فان لم يكن لهما مال فحقهما فى سهم المساكين والفقراء من الصدقات بنص القرآن لانهما حيثئذ من جملة المساكين أو الفقراء يعلم ذلك بالمشاهدة فأى وجه للطلاق والعق ههنا لو أنصف المعاندون أنفسهم ؟

١٩٣٢ مسألة ويجبر أيضا على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من المرعى فان أبى بيع عليه كل ذلك . برهان ذلك ما رويناه من طريق البخارى نا موسى نا ابو عوانة نا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة بن شعبة قال كتب المغيرة بن شعبة الى معاوية وان نبي الله ﷺ كان ينهى عن قبل وقال وكثرة السؤال

واضاعة المال، وذكر الحديث .

قال أبو محمد : فاضاعة المال حرام واثم وعدوان بلا خلاف، ومنع المراء حيوانه بما فيه معاشه أو اصلاحه اضاعة لماله قالوا يجب منعه من ذلك لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والاحسان الى الحيوان بر وتقوى فمن لم يعن على اصلاحه فقد أعان على الاثم والعدوان وعصى الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : لا يباع عليه حيوانه لكن يؤمر بالاحسان اليه فقط ولا يجبر على ذلك .

قال أبو محمد . وهذا ضلال ظاهر كما ذكرنا واحتج له بعض مقلديه بضلال آخر قال : لا يجبر على حفظ ماله اذا أراد اضاعته كما لا يجبر على سقى نخله .
قال أبو محمد : وهذا عجب آخر بل يجبر على سقى النخل ان كان في ترك سقيه هلاك النخل وكذلك في الزرع . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) .

قال أبو محمد : فمنع الحيوان مالا معاش له إلا به من علف أو رعى وترك سقى شجر الثمر والزرع حتى يهلكا - هو بنصر كلام الله تعالى - فساد في الارض واهلاك للحرث والنسل والله تعالى لا يحب هذا العمل فمن أضل ممن ينصر هذه الأقوال الفاسدة العائدة بالفساد الذي لا يحبه الله تعالى ، فان قيل : فأتى لا يجبرون أحدا على زرع أرضه اذا لم يرد ذلك قلنا : انما تركه وذلك اذا كان له معاش غيره يغنى عن زرعها وهذا بلا شك صلاح للأرض واحمام لها ، وأما اذا لم يكن له غنى عن زرعها فانما يجبره على زرعها ان قدر على ذلك أو على اعطائها بجزء مما يخرج منها ولا نتركه يبقى عالة على المسلمين باضاعته لماله ومعصيته لله عز وجل بذلك وبالله تعالى نستعين .

النفقات على الأقارب

١٩٣٣ مسألة : فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده مما يقوم منه على نفسه من أبويه وأجداده وجداته وان علوا وعلى البنين والبنات وبنيهم وان سفلوا والاخوة والاخوات والزوجات كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ولا يقدم منهم أحد على أحد قل ما يده بعد موته أو كثر لكن يتواسون فيه فان لم يفضل له عن نفقة نفسه شيء لم يكلف أن يشركه في ذلك أحد ممن ذكرنا ، فان فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء أجبر على النفقة على نوى رحمه المحرمة

وموروثيه ان كان من ذ كرنا لاشيء لهم ولا عمل بأيديهم تقوم مؤتهم منه وهم
 الاعمام والعمات وان علوا والاخوال والحالات وان علوا وبنو الاخوة وان سفلا
 والموروثون هم من لا يحجبه أحد عن ميراثه ان مات من عصبه أو مولى من أسفل
 فان حجب عن ميراثه لو ارث فلا شيء عليه من نفقاتهم ومن مرض بمن ذ كرنا
 كلف أن يقوم بهم وبمن يخدمهم وكل هؤلاء فمن قدر منهم على معاش وتكسب وان
 خسر فلا نفقة لهم الا الابوين والاجداد والجندات والزوجات فانه يكلف أن يصونهم
 عن خسيس الكسب ان قدر على ذلك ويبيع عليه في كل ما ذ كرنا ما به عنه غنى
 من عقاره وعروضه وحيوانه ولا يبيع عليه من ذلك ما ان يبيع عليه هلك وضاع فما كان
 هكذا لم يبيع الا فيما في نفسه اليه ضرورة ان لم يتداركها بذلك هلك ولا يشارك
 الوالد أحد في النفقة على ولده الا الذين فقط، وهذا مكان اختلف فيه فقالت طائفة:
 لا يجبر أحد على نفقة أحد كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا
 عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا قبيصة
 عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال: ما رأيت أحدا أجبر أحدا على أحد
 - يعني على نفقته - وقالت طائفة: لا ينفق أحد الا على الوالد الأدنى والام التي ولده
 من بطنها فان هذين - يعني الابوين - يجبر الذكروا والآثى من الولد على النفقة عليهما
 اذا كانا فقيرين ويجبر الرجل دون المرأة على النفقة على الولد الأدنى الذكروا حتى
 يبلغ فقط وعلى البنت الدنيا وان بلغت حتى يزوجها فقط ولا تجبر الام على نفقة
 ولدها وان مات جوعا وهي في غاية الغنى قال: ولا ينفق على أبويه الا ما فضل عن
 نفقته ونفقة زوجته وهذا قول مالك ومن قلده، وقالت طائفة: يجبر على النفقة
 على الابوين والاجداد والجندات وان بعدوا وعلى بنيه وبناته ومن تناسل منهم وان
 سفل ولا يجبر على نفقة أحد غير من ذ كرنا، وهو قول الشافعي ومن قلده، وقد
 أشار في بعض كلامه الى أن المرأة لا تجبر على نفقة أب ولا أم ولا غيرهما وقالت
 طائفة: لا يجبر أحد الا على كل ذى رحم محرمة وهو قول حماد بن أبى سليمان وبه
 يقول أبو حنيفة الا أنه تناقض تناقضا شديدا قال: يجبر الرجل على النفقة على أولاده الصغار
 المحتاجين خاصة ذكورا كانوا أو اناثا فان كانوا كبارا محتاجين أجبر على نفقة الاناث
 منهم ولم يجبر على نفقة الذكورا الا أن يكونوا زمنى فان كانوا زمنى محتاجين أجبر
 على النفقة عليهم وكذلك يجبر على نفقة الصغار المحتاجين من الذكور والاناث
 والكبار الفقيرات من النساء خاصة وان لم يكن زمنات والكبار المحتاجين اذا

كانوا زمنى والا فلا كل ذلك من ذوى رحمه المحرمة اذا كان وارثا لهم خاصة ، ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرمة اذا لم يكن هو وارثا له ولا على نفقة موروثة اذا لم يكن ذارحم محرمة منه قال : ولا يشارك الوالد فى النفقة على ولده أحد ولا يشارك الولد فى النفقة على والديه أحد فان كان جماعة وارثون ذوو رحم محرمة بمن ذكرنا أنه يجبر على النفقة أجبروا كلهم على النفقة عليه على قدر موارثهم منه قالوا : فان اختلفت أديانهم لم يلزم أحدا منهم نفقة على من دينه خلاف دينه الا الولد على أبويه المخالفين له فى دينه والا الوالد الكافر على نفقة أولاده الصغار خاصة الذين صاروا مسلمين باسلام أمهم قال : ولا يجبر فقير على نفقة أحد الا الوالد على أولاده الصغار والا الزوج على نفقة زوجته والا الرجل الفقير والمرأة الفقيرة على نفقة أمهما الفقيرة قال : ولا يجبر الابن الفقير على نفقة أبيه الفقير الا أن يكون الأب زمنا فيجبر حينئذ على النفقة عليه .

قال أبو محمد : ليت شعرى كيف يمكن اجبار فقير على نفقة أحد ان هذا لعجب ثم لوددنا ان نعرف حد هذا الفقر عندهم من الغنى الذى يوجبون به النفقة على من ذكرنا قبل ثم نسوا ما قالوا فقالوا : ان كان له خال وابن عم موسر ان وهو فقير زهن أو صغير صحيح فقير فنفقته على خاله دون ابن عمه قالوا : فان كان رجل معسر زمن وله ابنة معسرة وله أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم موسر ون فنفقته ونفقة ابنته على الشقيق فقط قالوا : فلو كان مكان الابنة ابن معسر زمن كبير كانت نفقة الأب خمسة أسداسها على شقيقه وسدسها على أخيه للام ولاشئ من ذلك على أخيه للأب وكانت نفقة الابن على عمه شقيق أبيه فقط فاعجبوا لهذا الهوس وهم لا يورثون الأب ولا الابن وكل ذى رحم محرمة ، قالوا : ومن كان فقيرا زمنا وله أب موسر وابن موسر فنفقته على الابن دون الأب ولهم تخطيط كثير طويل غث يكفى من يان سقوطه ما ذكرنا ونسأل الله تعالى العافية ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب أن سعيد ابن المسيب أخبره أن عمر بن الخطاب وقف بنى عم منفوس كلاله بالنفقة عليه ، ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا على - هو ابن المدينى - نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب حبس عصة صبي ان ينفقوا عليه الرجال دون النساء . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضى نا أبو بكر ابن أبى شيبة نا حميد بن عبد الرحمن هو الرؤاسى عن الحسن - هو ابن حى - عن مطرف

- هو ابن طريف - عن اسماعيل هو ابن علي - عن الحسن البصري عن زيد بن ثابت قال: اذا كان عم وام فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عبدا لله بن عتبة بن مسعود جعل نفقة الصبي من ماله وقال لو ارثه أما إنه لو لم يكن له مال أخذاك بنفقتة ألا ترى أنه تعالى يقول : (وعلى الوارث مثل ذلك) ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا عبدا لله بن يزيد - هو المقرئ - نا حيوة بن شريح عن جعفر بن ربيعة أن قيصة بن ذؤيب قال في قول الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : رضاع الصبي ، نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا عبدا لله بن أحمد بن حموية نا ابراهيم بن خريم نا عبد ابن حميد نا روح - هو ابن عبادة - عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : نفقة الصبي اذا لم يكن له مال على وارثه قال الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) وبه الى روح بن عبادة عن ابن جريج قلت : لعطاء أيجبر وارث الصبي وان كره بأجر مرضعته اذا لم يكن للصبي مال ؟ فقال : أفدعه يموت ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال عطاء : هو وارث المولود عليه مثل ذلك أى مثل ما ذكر ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك الخمراني - عن الحسن البصري في قوله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : النفقة ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمي - ثنا حسان بن ابراهيم عن ابراهيم الصائغ أنه سأل عطاء عن يتيم له عصبة أغنياء أيجبرون على أن ينفقوا عليه قال عطاء : نعم ينفقون عليه بقدر ما كانوا يرثونه لو مات وترك مالا ، ومن طريق عبد بن حميد أرنا سعيد بن عامر عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : يجبر الرجل اذا كان موسرا على نفقة أخيه اذا كان معسرا ، ونا عبد الله بن ربيع نا عبدا لله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المنهال نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحابنا يقولون : اذا كان المال كثيرا فينفق على الصغير من نصيبه - يعنى من الميراث - ان كان المال قليلا أنفق على الصغير من جميع المال ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا هشيم نا منصور عن قتادة قال : يجبر كل انسان منهم بقدر ما يرث - يعنى في النفقة على الموروث - ، وبه الى اسماعيل نا عبد الواحد بن غياث نا أبو عوانة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال رضاع

الصغير ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبدالله وابن المدينى نا سفيان
ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (وعلى الوارث مثل ذلك) على الوارث مثل
ما على أبيه أن يسترضع له ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن منصور
ابن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن شريح القاضي أنه قال فى رضاع الصبي يموت
أبوه: انه من جميع المال ، ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن خالد بن
يزيد أن زيد بن أسلم قال فى قول الله عز وجل: (وعلى الوارث مثل ذلك) قال: هو ولى الميت .
قال أبو محمد : فهؤلاء عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت لا يعرف لهما من الصحابة
رضى الله عنهم مخالف ، ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود . وقبيصة بن ذؤيب .
والحسن البصرى . وعطاء بن أبي رباح . و ابراهيم النخعي . وأصحاب ابن مسعود .
وقتادة . والشعي . ومجاهد . وشريح . وزيد بن أسلم . وهو قول الضحاك بن مزاحم .
وسفيان الثورى . وعبد الرزاق .

قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة ففى غاية الفساد لأنها تقاسم كثيرة سقيمة
لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا احتياط ولا معقول ولا قال
بها أحد قبله ، وأما قول مالك فما نعلمه أيضا عن أحد قبله ولا نعلمه يحتاج له بشئ
ما ذكرنا الا أن يموه بموه بان يقول: قد أجمع على وجوب النفقة على الأبوين والولد
الصغار واختلف فيما عدا ذلك .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأننا قد ذكرنا الرواية عن الشعبي أنه لا يجبر
أحد على نفقة أحد مع أنه لا يدعى ضبط الاجماع الا كاذب على الأمة كلها مع أنه
قول لا يؤيده قرآن ولا سنة وكذلك قول الشافعى ولا فرق ، وأما قول حماد فانه
خص ذوى الرحم المحرمة دون الموروث بلا دليل فلم يسق الا قولنا وهو قول
جمهور السلف فوجدنا الله تعالى يقول : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن
الاسيل) والخبر الذى رويناه قبل من طريق احمد بن شعيب عن قتبية عن الليث بن سعد
عن أبى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان
فضل شئ فإلهلك فان فضل عن أهلك شئ فإذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك
شئ فمكذا وهكذا » فأوجب الله عز وجل حق الذى القربى وللمساكين وابن السيل وأوجب
رسول الله ﷺ العطية للأقارب ، فان قال المخالف: حقه الصلة وترك القطيعة
قلنا: نعم هذا حقه والصلة هى أن لا يدعه يسأل ويتكفف أو يموت جوعا أو بردا
أو ضياعا أو يضحى للشمس والمطر والريح والبرد وهو ذو فضلة من مال هو عنها

في غني وليس في القطيعة شيء أكثر من أن يدعه كما ذكرنا ، فان قالوا : انه قد قرن ذوى القربى بالمساكين وابن السبيل قلنا : نعم وحق المساكين على كل من يحضرتهم أن يقوموا بهم فرضا يجبرون على ذلك ويقضى الحاكم عليهم به وكذلك حق ابن السبيل ضيافته فان قيل : من هم ذوو القربى هؤلاء ؟ قلنا : كل من على ظهر الأرض منتسلون من آدم عليه السلام وامراته ابنا بعد ابن وولادة بعد ولادة الى أب الانسان الأدنى وأمه فلا بد من حد يبين من هم ذوو القربى الذين أوجب الله عز وجل لهم الحق من غيرهم فنظرنا في ذلك فوجدنا ما رويناه من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقال رجل : يا رسول الله عندي دينار ؟ فقال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال : تصدق به على زوجتك أو قال على زوجك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال : عندي آخر قال أنت أعلم . وروينا هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمر بن علي نا محمد بن المثني قالا جميعا نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان قال : نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال : عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر . »

قال أبو محمد : فاختلف سفيان ويحيى . فقدم سفيان الولد على الزوجة وقدم القطان الزوجة على الولد وكلاهما ثقة فالواجب أن لا يقدم الولد على الزوجة ولا الزوجة على الولد بل يكونان سواء لانه قد صح ان رسول الله ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات فمكن أن يكرر فتياه عليه الصلاة والسلام وهنا كذلك مرة قدم الولد ومرة قدم الزوجة فصارا سواء مع قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة اذ سأله اباحة من مال أبي سفيان زوجها بغير علمه فقال النبي عليه الصلاة والسلام : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فقرن بينهما وبين الولد سواء ثم وجدنا ما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير نا يزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله المحاربي قال : « دخلنا المدينة فاذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخاطب الناس وهو يقول : يا أيها الناس يد المعطى العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ، وهذه أخبار

صحيح من رواية الثقات فاجبر عليه الصلاة والسلام أمرا بان يبدأ بمن يعول وهم
الأيوان والاختوة فصيح يقينا أن هؤلاء مبدون مع الولد والزوجة وقد بينا قبل أن
كل جدة أم . وكل جد أب . وكل ابن ابنة وابن ابن وابنة ابن وابنة ابنة كلهم ابن وابنة
فصح نصا ما قلناه وأن بعد هؤلاء الأدنى الأدنى وفي هؤلاء يدخل كل ذى رحم محرمة
من عم وعممة وخال وخالة وابن وأخت وبنت وأخت وابن أخ وابنة أخ يقيناً ثم وجدنا
قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا
وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) *

فصح بهذا أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة وخرج من ليس ذا رحم
محرمة ولا وارثاً من هذا الحكم ومن تخصيصه بالنفقة منه أو عليه لانه كسائر من أدله
الولادات ولادة بعد ولادة الى آدم عليه السلام ليست ولادة بأولى من التي فوقها
بأب فلم يجز إيجاب فرض اخراج المال عن يد مالكه الى آخر الابنص جلي ولا نص
الا فيمن ذكرنا ولا يحل لاحد أن يخص ولادة أكثر ممن ذكرنا بغير نص فان عم
أوجب النفقة على جميع ولد آدم والنصوص كلها لا توجب ذلك الا في خاص منها
لتفريقه عز وجل بين ذوى القربى وبين المساكين ، والمساكين من ولد آدم بلا شك
فصح أن الحق الواجب انما هو لبعض ذوى القربى من ولادات بعض الآباء والأجداد
دون بعض فصيح ما قلناه والله الحمد ، وقد اعترض بعض المخالفين في قوله تعالى : (وعلى
الوارث مثل ذلك) فقالوا : معنى ذلك ان عليه ان لا يضار وذكرنا ذلك من طريق لا تصح
عن ابن عباس لانها اما مرسله واما من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف
وصح عن الشعبي أن معناه لا يضار ولا غرم عليه ، وروينا عن عبدالله بن مغفل والزهرى
وربيعة وأبي الزناد ان رضاع الصغير في حصته من مال أبيه وعن سعيد بن المسيب
يرد الميراث لأهله *

قال أبو محمد : هذا كله تمويه من المخالف وكل هذا حق وبه نقول وهو خلاف
قول المخالف لأن قول القائل على الوارث أن لا يضار قول صحيح وليس في المضارة
أكثر من أن يموت موروثه جوعاً وبرداً وهو غنى فلا يرحمه بأكلة ولا بشيء . يستره
به ويمنع منه الموت من البرد وهذا عين المضارة بلا شك عند أحد ، وأما قول من
قال : ان رضاع الصغير في نصيبه فقول صحيح اذا كان له ميراث من مال ونحن لم نوجب مئوته
على وارثه الا اذا لم يكن له مال أصلاً *

قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن للبرأة أن ترمى ولدها الى أبيه ان كانت مطلقة

والى عصبتها ان كانت متوفى عنها وان لزوجها أن يمنعها رضاع ولدها من غيره *
قال ابو محمد : هذا كله باطل يخالف للقرآن قال الله عز وجل : (والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) فوجب اجبار الأم أحبت أم كرهت على ارضاع
ولدها حولين كاملين كما أمر الله عز وجل أحب زوجها أم كره وأن تجبر على أن
لاتضار بولدها ولا ضرار أكثر من منعه رضاعها ولا يباح لامرأة ولو أبا بنت
الخليفة غير هذا الا المطلقة فانها ان تعاسرت هي وأبو الصغير بان لا يتفقا على أجرة
يتراضيان بها وكان مع ذلك يقبل ثدى غيرها فهذه يسترضع المطلق لها أخرى أخذا
بقوله تعالى : (فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم
فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله
لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا) وهذا كله كلام الله
عز وجل فلا سمحا ولا طاعة لمن عند عنه * وروينا من طريق حماد بن سلية قال
أخبرني يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس بن الشماس في المختلة من جده ثابت بن
قيس الشماس «أنها كانت جميلة بنت أبي السلول وأنها ولدت غلاما فجعلته في ليف
وأرسلت به الى ثابت بن قيس أن خذعني صبيك فأتى به الى النبي ﷺ فحسكه
واسترضع له وسماه محمدا » *

قال ابو محمد : هذا نص ما قلنا كانت محتلة مطلقة أبغض الناس فيه معاشرته *
قال ابو محمد : ولا يجوز ان كان الورثة كثيرا أن ينفقوا على المحتاج الاعلى
حددهم لا على قدر موارثهم لان الص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا تجوز
المفاضلة بينهم ، وقال بعضهم : من هو هذا الوارث أهو وارث الأب الميت أم وارث
الذى تجب له النفقة قلنا : هذا تعسف وتكلف يأثم السائل عنه لانه لا ذكر لوالد
المنفق عليه في الآية انما قال عز وجل : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
وعلى الوارث مثل ذلك) ففى الوارث ضمير وهو أنه يقتضى موروثا ولا بد والضمير
راجع الى الذى له الحكم والذى منع أبواه من المضارة به هو الولد بلا شك ولا
معنى لاختلاف الدينين فى ذوى الرحم خاصة ، وأما فى الوراثة فلا ميراث مع
اختلاف الدينين لانه لم يأت بذلك نص ، وأما قولنا انه ان كان لكل من ذكرنا كسب
يقوم به بنفسه وان كان خسيسا من الكسب فليس على الانسان أن يقوم بنفقتهم

حيث لا الآباء والامهات والزوجات فقط فان هؤلاء فرض عليه أن يصونهم عن ذلك لقول الله عز وجل حيث يقول: (اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

قال أبو محمد : وصح عن النبي ﷺ عقوق الوالدين من الكبائر وليس في العقوق أكثر من أن يكون الابن غنيا ذا حال ويترك أباه او جده يكتسب الكنف او يسوس الدواب و يكتسب الزبل أو يحجم أو يغسل الثياب للناس أو يوقد في الحمام ويدع أمه او جدته تخدم الناس وتسقى الماء في الطرق فما خفض لهما جناح الذل من الرحمة من فعل ذلك بلا شك، وقال تعالى : (وبالوالدين احسا با وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم)

قال أبو محمد : وقد اثبت الله عز وجل في النفوس كلها اختلاف وجوه الاحسان الى

من ذكر في هذه الآية وجاءت النصوص ببيان ذلك فالاحسان الى الابوين الصبر لجفائهما وتوقيرهما وتعظيمهما وطاعتهما ما لم يأمر بمعصية قال تعالى (ان اشكرلى ولو الديك الى المصير وانجاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) فهما وان امرا بالشرك فواجب مع ذلك ان يصحبا بالمعروف وهذا يقتضى كل ما قلنا : والاحسان الى ذى القربى ان يدفع عنهم الاذى . وان يكرمهم ويحوطهم ويقوم في امورهم وأن لا يسلبهم الى ضرر والاحسان الى المساكين الصدقة بالفضل حتى يشبعوا او يكتسبوا ويكون لهم مرقد يأوون اليه ومن يقوم بمرضاهم والاحسان الى اليتامى ورحمتهم وتعليمهم والقيام بهم حتى لا يضيعوا ، والاحسان الى الجار كف الاذى والبر واللقاء بالبشر والاكرام وحمايتهم من الظلم ، وكذلك الاحسان الى الصاحب بالجنب نحو ذلك ، والاحسان الى ما ملكت ايماننا اطعامهم بما نأكل وكسوتهم بما نلبس وكل ذلك بالمعروف وأن لا نكلفهم ما لا يطيقون وأن لا يسبوا في غير واجب وأن لا يضربوا في غير حق فهذا كله واجب يعصى الله تعالى من ترك شيئا من ذلك : وأما صيانة الزوجة فلانه قد أوجب الله تعالى نفقتها وكسوتها واسكانها والقيام عليها وان كانت اغنى من الزوج وهذا يقتضى صيانتها عن كل خدمة وكل عمل له أو لغيره ، وأما كل من عدا الزوجة فلا نفقة لهم ولا كسوة ولا اسكان الا أن يكون لهم من المال أو الصنعة ما يقومون منه على أنفسهم ولا معنى لمراعاة الزمانة في ذلك ان لم يأت به قرآن ولا سنة ، فان قاموا ببعض ذلك وعجزوا عن البعض وجب على من ذكرنا أن يقوم بما عجزوا عنه فقط

ويلزم المرأة كل ما ذكرنا كما يلزم الرجل الاققة الولد فما دام الاب قادر عليها فليس على المرأة من ذلك شيء وهذا عمل جميع اهل الاسلام قديما وحديثا فان عجز الاب عن ذلك أو مات ولا مال لهم فينتدقضي بنفقتهم وكسوتهم على أمهم لقول الله عز وجل (لا تضارو الدة بولدها ولا مولود له بولده) وليس في المضارة شيء أكثر من أن تكون غنية وهم يسألون على الابواب ولان الاوامر المذكورة التي جاءت بحيثا واحدا لم يخص بها رجل من امرأة * وروينا من طريق البخاري نا موسى بن اسماعيل نا وهب - هو ابن خالد - نا هشام - هو ابن عروة - عن ابيه عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أم سلمة قالت : دقلت يا رسول الله هل لي من أجر في بني أبي سلمة ان أنفقت عليهم ولست بتاركتهم هكذا وهكذا انما هم بني قال : نعم لك أجر ما أنفقت عليهم ، فهذه أم المؤمنين تنخر أنها تنفق على بناتها وليست بتاركتهم يضيعون ائمامهم بنوها ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبرها أن ذلك ليس واجبا عليها وبالله تعالى التوفيق ، وليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه ولا على أم ولده اذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة انما عليه أن يقوم بمطعم أبيه وملبسه ومثوته خدمته فقط وبالله تعالى التوفيق *

(ما يفسخ به النكاح بعد صحته وما لا يفسخ به)

١٩٣٤ مَسْأَلَةٌ لا يفسخ النكاح بعد صحته بجماد حادث ولا يبرص كذلك ولا يجنون كذلك ولا بان يجد بها شيئا من هذه العيوب ولا بان تجده هي كذلك ولا بعانة ولا بداء فرج ولا بشيء من العيوب ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ولا باقتضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء ولا بزواج أمة على حرة ولا بزواج حرة على أمة ولا بزنا يحدث من أحدهما ولا بزناه بحرمتها كامها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت ابنتها أو أختها أو خالتها أو عمتها ولا بزناها بابنه ولا بتفريق الحكمين ولا بتخييره أياها اختارت نفسها أو لم تختار ولا بان يقول لها أنت على حرام أو قال : أنت على كالميتة والتحذير والدم ولا بهيته أياها لاهلها قبلوها أو لم قبلوها ولا بخروجها من أرض الحرب غير مسلمة ولا ببيع الأمة ذات الزوج ولا ببيع العبد ذي الزوجة ولا بفقد الزوج لانه لا يدري أين هو وهما في كل ذلك باقيا على الزوجية كما كان، وفي كل ما ذكرنا خلاف قد ذكرنا منه ما شاء الله تعالى أن تذكره وتذكر أيضا ان شاء الله تعالى ما لم تذكره قبل فمن ذلك *

١٩٣٥ مَسْأَلَةٌ رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد

الانصاري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب ايما امرأة تزوجت بها جنون

أو جذام أو برص فدخل بها فاطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسة أياها وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا يحيى بن سعيد ناسعدين المسيب أن عمر بن الخطاب قال : إيمان رجل تزوج امرأة فدخل بها (١) فوجدها برصاء أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق بمسيسة أياها ويرجع على من غره بها فذهب إلى هذا الأوزاعي . وأبو عبيد فرأيا جواز النكاح وإن الزوج يرجع مع ذلك بالصداق على من غره ، وذهب قوم إلى فساد قبل الدخول وجوازه بعد الدخول لما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي إيمان امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه إن شاء أمسك وإن شاء طلق وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها . ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب قال في المجنونة والمجنومة والبرصاء وذات القرن أن دخل بها فهي امرأته وإن علم بها قبل أن يدخل فرق بينهما . ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني الحزامي وإسماعيل ابن أبي أويس وأصبغ بن الفرغ قال إسماعيل عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، وقال الحزامي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وقال أصبغ عن ابن وهب . عن عمرو بن علي . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وابن شهاب . وربيعة قالوا كلهم : لا ترد النساء إلا من العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص والداء في الفرغ . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا محمد بن سالم عن الشعبي في الذي يجد امرأته برصاء أو مجنونة أو مجذومة أو ذات قرن أن دخل بها فلها مهرها وإن علم قبل الدخول أن شاء أمسك وإن شاء فارق بغير طلاق فهذان قولان ، أحدهما أنه أن دخل بها فلها مهرها ويرجع به على من غره وهو قول روى عن عمر ومرة روى عنه يرجع على وليها . وقول آخر أنه يفسخ إن شاء قبل الدخول وأما بعد الدخول فهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول روى عن علي . والشعبي كما أوردنا ورواية عن عمر . وعلي . وابن عباس . وابن المسيب . والزهرى . وربيعة أنه لا يرد النكاح إلا من العيوب الأربعة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرغ ، ولم يذكر في هذه الرواية قبل دخولها ولا بعده ولا حكم الصداق ، وذهب قوم إلى أنه يخل لها شيء من صداقها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بلغنا أنه لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة والمجنومة والبرصاء والعقلاء قال ابن جريج : فقلت له فواقعها وبها بعض الأربع وقد علم الذي بها

فكتمه - يعني وليها - قال ما أراه الا قد غرم من صداقها بما أصاب منها الا شيئا يسيرا قلت : فأنكحها غير ولي قال ترد الى صداق مثلها ، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح انه كان يعوض البرصاء شيئا ، وذهب قوم الا أنه لا يجوز نكاح من بهاشيء من ذلك كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اربع لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة والمجنونة والبرصاء والعقلاء . ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم عن ابن لبيبة عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال ابن شهاب لا يجوز بين المسلمين نكاح برصاء ولا مجنونة ولا عقلاء ، وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز نكاحها فان دخل بها ووطئها جاز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال : اربع لا يجزى في نكاح ولا بيع الا أن يسمى فان سمى فهي منه المجنونة . والمجنونة . والبرصاء . والعقلاء فان مسها جازت وان غره وذهبت طائفة الى أن الولي ان أنكر أن يكون عرف ذلك أحلف وبرىء وصح النكاح كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان كان الولي علم غرم والا استحلف بالله ما علم ثم هو على الزوج يعني الصداق ، ومن طريق أبي عبيدنا هشيم أرنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال ان علم الولي العيب فالصداق عليه كما غره منها وان لم يعلم فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك . ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن عمرو بن قيس عن عدي بن عدي ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه في امرأة حلفاء تزوجها رجل سو هي التي في فرجها عظم انما له مثل مدخل المروءة تبول منه - فكتب عمر بن عبد العزيز ان كان الذين زوجوه علموا الذي بها فأغرمهم صداقها لزوجها وان كانوا لم يعلموه فليس عليهم الا ان يحلفوا بالله ما علمنا ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن المثنى بن الصباح ان عدي بن عدي قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في امرأة مرتقة لا يقدر عليها الرجال فكتب الى أن استحلف الولي ما علم فان حلف فأجز النكاح وان لم يحلف فأحمل عليه الصداق . ومن طريق ابن وهب عن عامر بن مرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن فذكر كلاما معناه فيمن تزوج من بها جذام أو برص أو داء فرج أن الولي ان حلف انه ما علم بذلك فلا غرامة عليه ويرد على الزوج صداقه الا أن تعاوض هي من ذلك بشيء ، ومن طريق ابن وهب حدثني عبد الا على بن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه انه تزوج امرأة فدخل بها فرأى باصل فخذيها وضحا من يياض فقال لها : خذي عليك

ملحقك ثم كلم عبدالله بن يزيد بن خدام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر
في ذلك أن يستحلف الزوج في المسجد بالله ما تلذذ منها بشيء مذكر ذلك
ويحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالذي بها قبل أن يزوجوها فان حلفوا فأعط المرأة
ربع الصداق ، وذهبت طائفة الى ان العمى وغير ذلك من العيوب كذلك كما روينا من
طريق وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن
عمر بن الخطاب قال: اذا تزوجها برصاء او عمية فدخل بها فلها الصداق ويرجع على
من غره . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين
قال غاصم رجل الى شريح فقال ان هؤلاء قالوا الى انا تزوجك أحسن الناس فجأوني
بامرأة عمشاء فقال شريح: ان كان دلس لك بعيب لم يحز ، وروى عن الزهري انه
يرد النكاح من كل داء عضال . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال في هذه العيوب
في النكاح ما كان يشبهها فهو مثلها وهو قول أبي ثور ، وذهبت طائفة الى أن المرأة
يرد بذلك نكاحها اذا وجدته في زوجها . نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير
نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن
سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمرو بن شعيب قال : وجدت في كتاب
عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اذا عيبت المعتوه بامرأته طلق عليه وليه .
ومن طريق ابن وهب أخبرني مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال : اذا عيبت امرأة
تزوجت رجلا به جنون أو ضرر فأنها تخير فان شاءت قرت وان شاءت فارقت ،
وقال مالك : ترد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج اذا تزوجها ولم يعلم
بذلك فان دخل بها فلها الصداق ويرجع به على وليها ان كان أخا أو أبا بما دلنا
عليه فان كان الذي زوجها ابن عمها أو مولى لا علم لهم بشيء من أمرها فلا غرم
عليهم ويرد الصداق الا قدر ما يستحل به مثلها وهو ربع دينار فقط ، قال نول للمرأة
مثل ذلك اذا تزوجها وبه هذه الأشياء اذا كان الجذام الذي به يئنا ولا يفرق بينها
وبين الا برص ، قال مالك : ولا ترد الا من العيوب الاربعة لا ترد من العمى
ولا من السواد الا أن يشترط صحتها فترد ولا شيء عليه من الصداق قبل الدخول وأما
بعد الدخول فلها الصداق ويرجع به على الولي الذي أنكحها وكذلك ان تزوجها على
نسب فوجدتها لغير رشدة ، وقال الليث : في الجنون والجذام والبرص وداء الفرج
مثل قول مالك قال الليث : والا كلة كالجذام ، وقال الشافعي : ترد من الجنون والجذام
والبرص والقرن فاما قبل الدخول فلا شيء لها وأما بعد الدخول فلها مهر مثلها وبه

قال الحسن بن حي الا أنه قال : لها المهر المسمى، وذهبت طائفة الى انه لا رد له فيها ولا رد لها فيه بشيء من هذه العيوب ولا من غيرها لا قبل الدخول ولا بعده وان طلق قبل الدخول فلها نصف الصداق ولها بعد الوطء جميعه كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال قال علي بن ابي طالب : وايما رجل تزوج امرأة مجنونة أو جذماء أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته ان شاء طلق وإن شاء أمسك وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : الحرة لا ترد من عيب ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا المغيرة عن ابراهيم انه كان يقول : هي امرأته ان شاء أمسك وإن شاء طلق دخل بها أولم يدخل بها ليس الحرائر ظالماة الحرة لا ترد من داء * ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز فيمن تزوج فدلس له فيها بعيب قال : ليس لك الا امانة اصهارك * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني قال : كتبت الى ابي قلابة أسأله عن رجل تزوج امرأة فعرض لها طيب أو جنون قال : هذه امرأة ابتليت فلتصر، ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش نا ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن تزوج فلما دخل بها بدا لها منه برص أو جذام قال عطاء : لا تنزع عنه وهو قول أبي الزناد : وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي سليمان وأصحابنا * قال أبو محمد : أما المالكيون والشافعيون فقد خالفوا كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم : أما عمر فخالفوه في خمسة مواضع * أولها حكم عمر ان يرجع بصداقها على وليها فقال مالك : لا يرجع على وليها الا أن يكون ابا أو أخا فان كان ابن عم أو مولى لم يرجع عليه بشيء ، وقال الشافعي : لا يرجع على وليها بشيء ابا كان او غيره * وثانيها قول مالك ليس لها ان تدخل بها وكان المزوج لها غير أبيها وأخيها الاربع دينار فقط ، وقال الشافعي : ترد الى صداق مثلها وعمر بمضيه كله لها * وثالثها انهم لا يردون من العمى وعمر قد سوى بينه وبين البرص بالرواية التي جاءت عنه انه رد بالجذام وبالجنون والبرص فان كانت تلك حجة فهذه حجة وان لم تكن هذه حجة فتلك ليست حجة وإلا فهو تلاعب بالدين ، فان قالوا : لم تبلغ تلك الرواية مالكا والشافعي قلنا : فقد بلغتكم فقولوا بها وارجعوا عن تلك والا فاحتجاجكم بعمر تلاعب (كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) * ورابعها انهم يردون النكاح بذلك قبل الدخول ولم يأت بذلك عن عمر في شيء من الروايات الا رواية مكذوبة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو مالك عن اصبع بن الفرج عن ابن وهب

أن عمر * وإنما جاءت سائر الروايات برجوعه بالصداق على وليها فقط كما يقول
الأوزاعي . وأبو عبيدة * وخامسها أنه روى عن عمر كما أوردنا في المعتوه يعبث
بأمراته أنه يطلقها منه وليه وهم لا يقولون بهذا ، فمن أقدم على خلاف عمر في خمسة
مواضع أيجوز له أن يقلد عمر في موضع واحد بما جاء عنه وهو الرجوع على بعض
الأولياء ؟ وأما الشافعي فلا ولا في موضع واحد وإنما على رضى الله عنه فانما جاءت عنه
ثلاث روايات ، أحداها أنه لا رد له في شيء من ذلك وهو قولنا ، والثانية من تلك الطريق
أنه مخير قبل الدخول بين فسخ أو امضاء وأنه لا خيار له بعد الدخول وهي أمراته
أن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول الأوزاعي عن الشعبي ، ورواية ثالثة في غاية
السقوط لأنها عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة - ولا تجوز الرواية عنه - أن النكاح
مردود جملة والمالكيون والشافعيون مخالفون لجميع هذه الأقوال ، وأما ابن عباس
فهو من رواية عبد الملك بن حبيب وهو مالك وإنما فيه أيضا رد النكاح جملة دون
ذكر صداق أو شيء منه فبطل تعلق هاتين الطائفتين بشيء مما روى عن أحد من
الصحابة في ذلك ولا ح خلا فهم له جملة وقد أتينا من قول مالك . والشافعي في ذلك بما
لا يحفظ عن أحد قبلهما فمن ذلك قول مالك ترد إلى ربع دينار وقول الشافعي ترد
إلى صداق مثلها وبقي الكلام مع من لعله يتعلق في ذلك بما روى عن ذكرنا من
الصحابة رضى الله عنهم فأول ذلك أنه لا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة ،
وأما الرواية عن عمر وعلى فمنقطعة ، وعن ابن عباس من طريق لا خير فيه ثم لو صح
لكان لاجبة فيه لأنه لاجبة في قول أحد دون رسول الله ﷺ مع اختلاف تلك
الروايات على انقطاعها فقد جاء عن علي ما يوافق قولنا فليس ما روى من خلاف ذلك حجة
إنما هو قول كقول ، ووجدنا بعض المتأخرين منهم قد احتج في ذلك بأن النكاح يشبه
اليوع واليوع ترد بالعيوب فوجب رد النكاح بذلك *

قال أبو محمد : وهذا قول لا يسوغ التوجيه به إلا لمن قال بقول أبي ثور . والزهرى .
وشريع ، وأما المالكيون والشافعيون فلا لأنهم خصوا أربعة عيوب دون سائر العيوب
وهذا ترك للقياس المذكور جملة ثم نقول لمن قال بقول أبي ثور ما ندرى في أى وجه
يشبه النكاح اليوع بل هو خلافه جملة لأن البيع نقل ملك وليس في النكاح ملك أصلا
والنكاح جائز بغير ذكر صداق في عقده ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والخيار جائز
عندهم في البيع مدة مسماة ولا يجوز في النكاح ، والبيع ترك رؤية المبيع وترك وصفه
باطل لا يجوز أصلا والنكاح بترك رؤية المنكوحة وترك وصفها جائز والنكاح

عند المالكين جائز على بيت وخادم ووصفاء غير موصوفين ولا يجوز ذلك في البيوع فبطل تشبيهه النكاح بالبيع جملة ، وقال بعضهم : لا يجوز توفية حقوق النكاح مع الجنون ولا تطيب النفس على مجامعة برصاء او مجذومة ولا يقدر على جماع قرناء وانما تزوجها للجماع قلنا : ولا تجوز توفية حقوق النكاح مع الفسق والنشز وسوء الخلق ومع البكم والصمم ومع ضعف العقل فردوا منها ، فان قالوا : قد يتوب من الفسق قلنا : وقد يبرأ من الجنون واما طيب النفس على الجماع فوالله ان نفس كل احد لا تطيب على من بها في خافي جسدها لمعة من برص ومن يمسه صرع في الشهر مرة منها على الزانية وعلى العجوز السوداء الشوهاء وعلى من بها اكلة في وجهها او اثلول ضخم او حذب في الصدر او الظهر او بكم هذا مالا شك فيه عند احد وكل هذه آراء فاسدة انما هو النكاح بما امر الله عز وجل ثم امساك بمعروف او تسريح باحسان الا ان يأتي نص صحيح فيوقف عنده ، وقد ذكر بعضهم الخبر الذي فيه « وفر من المجذوم فرارك من الاسد » قلنا : ليس على الامر بالفرار ثم لو كان كذلك فافسخوا النكاح بحدوثه بعدها بعد سنين وهم لا يفعلون هذا ، وايضا فن اين اضعفتم اليه الابرص ، وقال بعضهم : لا يؤمن من المجنون قتل صاحبه قلنا هذا في الفاسق بلا شك اخوف فردوا النكاح بالفسق فلاح فساد قولهم جملة ، فان موه بموه بما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابو معاوية الضير نا جميل بن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحا يياضا فقال : البسى ثيابك والحقى باهلك » قال ابو معاوية : فحدثنا رجل عن جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة انه ﷺ امر لها بالصداق *

قال ابو محمد : هذا من رواية جميل بن زيد وهو مطروح متروك جملة عن زيد ان كعب وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد ثم هو مرسل ، ثم لو صح لم يكن مخالفا لقولنا لا تالّا تمنع الزوج من الطلاق قبل الدخول وبعده ان شاء . **قال ابو محمد** : فان اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيبا أي عيب كان فهو نكاح مفسوخ مردود لا خيار له في اجازته ولا صداق فيه ولا ميراث ولا نفقة دخل او لم يدخل لان التي ادخلت عليه غير التي تزوج ولان السلامة غير المعينة بلا شك فاذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما *

قال ابو محمد : واما الخفيفون فقد تناقضوا ههنا لانهم قلوا روايات لاتصح

عن عمر وعثمان في الفسخ بالعناية وتوريث المطلقة ثلاثا وهذه روايات كتلتك عن عمرو الخلف هنالك موجود كما هو مهنا ولا فرق وبالله تعالى التوفيق •

١٩٣٦ مسألة وأما من فسخ السكاح بزنا به بمرمتها أو بزنا ابنته بها قبلها وينا من طريق سفيان الثوري عن الاغرب بن الصباح عن خليفة بن الحصين عن ابي نصر عن ابن عباس ان رجلا قال له انه اصاب ام امرأته فقال له ابن عباس « حرمت عليك امرأتك » وذلك بعد أن ولدت امرأته سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين أنه قال: من فجر بام امرأته فقد حرمت عليه امرأته، فصح هذا القول عن عطاء. والحسن. والحكم بن عتيبة. وحماد بن أبي سليمان. وإبراهيم النخعي. والشعبي، ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال اذا قبلها أو لامسها ونظر الى فرجها من شهوة حرمت عليها، وبإنتها وهو قول ابي حنيفة، وصح عن جابر بن زيد اذا زنى باخت امرأته حرمت عليه امرأته، وصح أيضا عن قتادة ولم يرها تحرم الا بالوطء لا بالمباشرة، وصح أيضا عن طاووس، وروى عن سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير. وأبي سلية بن عبد الرحمن. وعبد الله بن مغفل. وهو قول سفيان الثوري. والاوزاعي. واحد قولي مالك وقال آخرون: لا تحرم عليه صح ذلك عن ابن عباس رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان والحجاج بن المهال قال يحيى انا هشام الدستوائي، وقال الحجاج: نا حماد بن سلية ثم اتفق هشام وحماد كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه قال فيمن زنا بام امرأته بعد أن دخل بامرأته تخطأ حرمين ولم تحرم عليه امرأته، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن الحلال بن ابي الحلال العتيكى عن ابيه عن علي بن ابي طالب « انه اذا مر رجل فأخبره أنه تزوج ابنة رجل مسماة بعينها فأدخل عليه أختها فأمره برد التي أدخلت عليه وان يدخل عليه التي تزوجت وان لا يقربها حتى تتم عدة التي أدخلت عليه أولا، وروينا من طريق هشيم خبرا غير هذا كما أوردناه ثم قال بأثره: أرنا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك وأنا عبيدة عن ابراهيم انه كان يقول ذلك •

قال ابو محمد: وأنا اتهمت هذه الرواية عن ابراهيم وروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومجاهد وسعيد بن جبير وصح عن الزهري ويحيى بن عمرو وهو قول الشافعي. وابي سليمان وأصحابها وأحد قولي مالك وقد تقدم كلامنا في هذه المسألة فأغنى عن ترادده •

١٩٣٧ مسألة ومن خير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق

أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئا فكل ذلك لاشيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة وكذلك ان ملكها أمر نفسها أو جعل أمرها بيدها ولا فرق ، فصح عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثا أو طلقت ثلاثا انها طلقة واحدة رجعية ، وصح أيضا عن زيد بن ثابت . وعن مجاهد . وعمر بن عبد العزيز و قول آخر وهو أن القضاء ما قضت صح ذلك عن عثمان بن عفان ، ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عمرو من طريق غيره عن عبد الله بن الزبير ، وروى عن علي وابن عمر منقطعاً عنهما وصح عن عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة . وعمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب وصح عن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين وقريبة أخت أم سلمة . وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن جعل أمرها بيدها فردته الى زوجها فهي امرأته كما كانت ، وقول ثالث ان اختارت الفراق أو نفسها فهي واحدة بائنة وان ردت الى زوجها فاخترته فهي طلقة رجعية صح عن علي . وزيد بن ثابت . ورجال من الصحابة ، وعن الحسن البصري وقول رابع ان القضاء ما قضت وله أن يناكرها فيحلف ويقضى له بما حلف انه نواه وتكون طلقة رجعية ، روى عن عمر بن الخطاب ولم يصح وصح عن ابن عمر وصح عن القاسم بن محمد ومروان ، وقول خامس وهو ثلاث بكل حال صح عن الحسن وعن رجال من الصحابة رضي الله عنهم وفيه أثر مسند ، وقول سادس من جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء ، روى عن ابن مسعود ، وقول سابع من قال لامرأته أمرك يدك فقال قد حرمت عليك قد حرمت عليك فهي واحدة وروناه من طريق سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد وليس يصح عنه ، وروناه من طريق ابن ليلي عن الشعبي ان أمرك يدك واختارى نفسك سواء في قول زيد . وابن مسعود . وعلي وصح عن الشعبي انه قوله وعن النخعي ، وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : أمرك يدك والتملك والتخيير سواء فاذا ملكها أمرها أو قال اختارى أو قال أمرك يدك ثم قال لم أنو طلاقا فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق لم يصدق وان كان في رضا لم يلزمه شيء مما تقضى به هي فان كان في غضب فردت اليه أمرها فلا شيء . وهي امرأته فلو كان في غضب فطلعت نفسها لم يلتفت لما قالت لكن هو يسأل عن نيته فان قال : نويت الثلاث فهي طالق ثلاثا الا في اختارى فانها لا تكون الا واحدة بائنة سواء نوى ذلك أو أقل أو نوى طلاقا رجعيا أو لم ينو ، وان قال : نويت اثنتين أو قال نويت الطلاق بلا عدد أو قال نويت واحدة بائنة أو قال : نويت واحدة رجعية

أو قال لم أنو طلاقاً أصلاً فكل هذا سواء ولا يلزمه في كل ذلك إلا واحدة بآئنة ولا بد فاعلموا أن كل ما موهبه عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فباطل وإنه في قوله هذا لم يوافق أحداً منهم وهو قول ما سبق إليه ولم يعرف عن أحد قبله ولا دليل له على شيء منه لا من نص ولا من قياس ولا من قول يعقل ، وأما مالك فقال : أمرك يديك والتملك سواء ، قال ومن قال : لا مرأته أمرك يديك فقالت قد قبلت فقد طلقت الآن تقول هي لم أرد طلاقاً قال : فلو جعل امرأته يدي امرأة له أخرى فطلقتها ثلاثاً فهي طالق ثلاثاً وله أن يناكرها فيقول لم أرد إلا واحدة أو يقول لم أرد إلا اثنتين فالقول قوله مع يمينه وتسكون واحدة بآئنة ، قال : فلو قال لا مرأته قد وليتك أمرك أن شاء الله فقالت هي قد فارقتك أن شاء الله فهو طلاق فلو قال لها : ما كنت إلا لاصباً أو قالت هي ما كنت إلا لالعة ما أردنا طلاقاً فالقول قول الرجل مع يمينه قال : فلو قال لها : أمرك يديك فأخذت شقة ومضت إلى أهلها وخرج هو إلى سفر ولم يكن غير هذا قالوا قد طلقت قال : فلو قال أمرك يديك أو ملكها فطلقت نفسها واحدة فقال هو لم أنو إلا ثلاثاً لم يلزمه إلا واحدة فاعلموا أن هذا القول أيضاً غير موافق لقول أحد من الصحابة ولا من التابعين إلا رواية عن عمر لم تصح رويناهما من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم أبي أمية أن رجلاً جعل امرأته يديها في زمان عمر بن الخطاب فطلعت نفسها ثلاثاً فقال : هو والله ما جعلت امرأها إلا واحدة فترافعا إلى عمر فاستحلفه عمر بالله الذي لا إله إلا هو ما جعلت أمرها يديها إلا واحدة فخلف فردها عمر عليه ، محمد بن راشد متكلم فيه وعبد الكريم أبو أمية غير ثقة ولم يدرك عمر والصحيح عن عمر خلاف ذلك كما ذكرنا من أقواله والآسانيد في ذلك قد ذكرناها في كتاب الإيصال وإنما قصدنا ههنا الاختصار ، وأما سائر تقاسيمه فلا سلف له فيها ، وأيضاً فإن هذه الرواية عن عمر خالفة فيها لأن عمر جعلها رجعية وجعلها مالك بآئنة فخرج عن قول جميعهم وكذلك أيضاً جعلها مروان والقاسم بن محمد رجعية ، وقد رويناه ذلك أيضاً من طرق ثابتة عن ابن عمر - يعني المناكرة - من طريق سعيد بن منصور فصح أنه رأى مجرداً لدليل عليه لا من نص ولا من قول متقدم ولا من قياس ولا من رأى يعقل ، وقال سفيان الثوري - والشافعي : هو مانوي فإن قال لم أنو طلاقاً فهو كما قال وكذلك إن ردت الأمر إليه فإن طلقت نفسها أو اختارت نفسها فأى شيء قالت لم يلزمه إلا طلقة واحدة رجعية فقط وهكذا قال في التخيير والتملك *

قال أبو محمد : وكل هذه الأقاويل آراء لا دليل على صحة شيء منها ، وقد نقصنا من

روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم انه يقع به طلاق قلم يكونوا بين من صح عنه ومن لم يصح عنه الاسبعة ثم قد اختلفوا كثيرا وليس قول بعضهم اولى من قول بعض ولا أثر في شئ منها الا أثرا رويناه من طريق احمد بن شعيب ارفا على بن نصر الجهضى ناسليان بن حرب ناحماد بن زيد قال : قلت لايوب السخيتاني هل علمت أحدا قال في أمرك بيدك انها ثلاث غير الحسن ؟ قال لا اللهم غفرا الا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن ابى سلمة عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال : ثلاث قال أيوب فقلت كثيرا مولى ابن سمرة فسأله فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فاخبرته فقال : نسيه قال ابو محمد : كثير مولى ابن سمرة مجهول ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواه على أبى هريرة والذي نقول به هو قول أبى سليمان وأصحابنا فهو ما رويناه من طريق أبى عبيد نأبو بكر بن عياش ناحيب بن أبى ثابت « أن رجلا قال لامرأة له ان أدخلت هذا العدل البيت فأمر صاحبك بيدك فأدخلته ثم قالت هي طالق فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأبانهامنه فمروا بعبد الله بن مسعود فأخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولم يجعل النساء قوامات على الرجال فقال عمر فما ترى قال أراها امرأته قال عمر : وأما أرى ذلك فجعلها واحدة » *

قال ابو محمد : قد يمكن أن يكون عمر أمضى حكمه وإلا فقد رجع الى قول ابن مسعود في ان لا ينفذ طلاق من جعل الزوج امر امرأته بيده ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل قال لامرأته امرك بيدك بعد يوم أو يومين قال ليس هذا بشئ قلت فارسل اليها رجلا أن امرها بيدها يوما أو ساعة قال ما أدري ما هذا ما أظن هذا شيئا قلت لعطاء أملكك عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير أمها فقال عطاء لا انما عرضت عليهم أيطلقها أم لا ولم يملكها أمرها ، وأما التملك فقد صح عن ابن عمر انه قال القضاء ما قضت وله أن يناكرها فان ناكرها حلف وله ما نوى ، وروى عنه قول آخر لم يصح عنه القضاء ما قضت ولا قول له وهو قول عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والزهرى ، وروى عنه قول ثالث أن التملك نفسه طلاق رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ان ابن عمر قال : من ملك امرأته طلق وعصى ربه وهو قول الحسن ، وقول رابع صح عن زيد بن ثابت ان ملكها نفسها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة رجعية وقد ذكرنا قول سفيان والشافعى وابى حنيفة في التملك ولما لك في التملك أقوال لم نذكرها ان شاء الله تعالى وهي انه قال : من ملك امرأته

أمرها فسواء كانت بالغاً أو غير بالغ إذا كان مثلها يفهم ما يجعل إليها فهي طالق ثلاثاً وله أن يتناكرها فإن ردت أمرها إليه فلا حكم لها فإن طلقت نفسها أكثر من واحدة فقال لم أملكك الا واحدة أو يقول لم أرد الطلاق فهذه هي المناكرة ويحلف هو فتكون طلقة واحدة بائنة، قال فلو قال لم أنو عدد من الطلاق فهي طالق ثلاثاً قال فلو قال لامرأته قد ملكتك أمرك فليس له أن يرجع عن ذلك وليس له أن يوقها هو لتقضى أو لتترك إنما القضاء إليها حتى يوقها السلطان فتقضى أو تترك فيبطل ما جعل إليها ان تركت.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : لم يوافق في هذا الا قولاً من أقوال ثلاثة لابن عمر في المناكرة خاصة وسائر أقواله في ذلك لاسلف له فيها وقد خالفه زيد صحح ذلك عنه وليس في التملك إيجاب طلاق عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم الا عن ابن عمر وزيد فقط وذكره بعض الناس عن فضالة بن عبيد والذي تقول به هو ما روينا من طريق أبي عبيدنا عبد الغفار بن داود عن ابن أبي عمير عن أبي حبيب عن ربيعة الفراسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فملكها أمرها فقالت أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان أخطأت لا طلاق لها الا أن المرأة لا تطلق ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن مجاهداً أخبره « أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال: ملكت امرأتي فطلقتي ثلاثاً فقال ابن عباس خطأ الله نوءها عليك إنما الطلاق لك عليها وليس لها عليك » وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عبد الله بن طاوس كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أتملك ان تطلق نفسها أم لا؟ قال كان يقول ليس إلى النساء طلاق فقلت له فكيف كان أبوه يقول في رجل ملك رجلاً امرأته أتملك الرجل أن يطلقها قال لا وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا ، وأما التخيير فصح ان عمر بن الخطاب قال : ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وإن اختارت زوجها فهي امرأته كما كانت ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان أن علي بن أبي طالب خالف عمر في ذلك ثم رجع إلى قول عمر إذ ولي الخلافة ، وروينا هذا القول عن ابن عباس ولم يصح عنه وصح عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم وصح عن جابر بن عبد الله ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وقول آخر وهو ان اختارت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية فان كرر ذلك ثلاث مرات كل ذلك تختاره طلقت ثلاثاً فان وطئها قبل زوج يتزوجها فعليه الرجم

روينا ان عليا رجع عن موافقة عمر الى هذا القول اذ ولي الخلافة من طريق وكيع ابن الجراح . والحجاج بن المهال كلاهما عن جرير بن حازم . عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي ، وصح هذا القول عن قتادة وصح عن علي أيضا أنها ان اختارت نفسها لم يحز له ولا لغيره أن يخطبها في العدة من تلك الطلقة ، روينا هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة . عن قتادة . عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : ان اختارت نفسها فهي واحدة ولا يخطبها هو ولا من سواه الا بعد انقضاء العدة وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو أحق بها ، وقول ثالث صح عن زيد بن ثابت وهو ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وبه يقول مسروق كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا داود بن أبي هند . عن الشعبي عن مسروق أنه كان يقول من قول زيد ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة ، وقول رابع وهو أنه اذا خيرها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة رويناه هكذا أيضا من طريق سفيان بن عيينة . عن أبي الزناد . عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق . عن زيد بن ثابت قال اذا خير الرجل امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة * ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن يحيى بن أبي كثير قال : خير محمد بن أبي عتيق امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فسأل زيد بن ثابت فجعلها زيد واحدة وهو أملك برجعتها قال : فذكرت ذلك لأيوب فقال : بلغني نحو هذا عن زيد * وقول خامس رويناه عن ابن مسعود من طريق لا تصح لازفها جابرا الجعفي وهو كذاب ان خيرها مرة ثم مرة ثم مرة وهي ساكتة فقالت في المرة الثالثة قد اخترت نفسي فهي طالق ثلاثا * وروينا عن ابراهيم النخعي والشعبي أنهما قالا : ان كرر تخييرها ثلاث مرات فاختارت واحدة فهي طالق ثلاثا ، وان خيرها مرة واحدة فاختارت ثلاث تطليقات فهي طلقة واحدة ، وقول سادس رويناه عن جابر بن زيد في التي يخيرها زوجها القضاء ما قضت ، وصح عن ابن مسعود . وجابر بن عبد الله . والنخعي . والشعبي . وجابر بن زيد . ومكحول . وعطاء ان قامت من مجلسها قبل أن تقضى فلا قضاء لها * وروينا عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وأيوب السخيتاني . والزهرى أن التخيير والتعليك سواء ، وقول سابع وبه نقول * رويناه من طريق سفيان بن عيينة . عن عمرو بن دينار . عن عكرمة . عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت : أنت طالق أنت طالق أنت طالق فقال ابن عباس : خطأ الله نوءها لا أدري ما الخیار *

قال أبو محمد : هذا أصح ما روى في ذلك عن ابن عباس ، وأما الزيادة التي رواها قوم في هذا الخبر من أن ابن عباس قال : لو قالت أماً طالق ثلاثاً لكان كما قالت أو إلا طلقت نفسها ثلاثاً فلا يصح لأنه إنما رواها الحكم بن عتيبة وحيب بن أبي ثابت ومنصور وكلهم لم يلق ابن عباس ، وروينا هذا أيضاً من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس إلا قالت أنا طالق أنا طالق وهذا خبر لم يسمعه همرو من ابن عباس لأنه إنما رواه عن عكرمة بخلاف هذا عن ابن عباس وبهذا يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قول سفيان والشافعي في التخيير آناً وأما أبو حنيفة فقال إن قال لها اختاري غيرها ثم قال لم أرد طلاقاً كان ذلك في رضا لم يحرفه ذكر طلاق كان القول قوله مع يمينه ولا خيار لها فإن كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق أو كان في رضا ذكر فيه طلاق لم يلتفت إلى دعوى الزوج وكان لها الخيار فإن اختارت زوجها فهي امرأته وبطل خيارها وإن اختارت نفسها فهي طالق واحدة بائنة لا تكون رجعية أصلاً ولا أكثر من واحدة سواء نوى هو أكثر من واحدة أو لم ينو اختارت هي أكثر من واحدة أو اختارت واحدة رجعية ثم لهم من التخليط في حرركاتها وأعمالها أشياء يطول ذكرها إلا أنها من عجائب الدنيا قد ذكرناها في كتاب الإيصال ، وقال مالك : إن خيرها فاختارته فهي امرأته وقد بطل خيارها فإن اختارت نفسها فهي طالق ثلاثاً ولا بد سواء قالت أردت الطلاق أو قالت لم أرد الطلاق وليس له أن يناكرها ولا يلتفت إلى نيته أصلاً فلو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين فليس بشيء ولا يلزمه ذلك وليس لها إلا اختيار زوجها أو أن تطلق نفسها ثلاثاً ولا بد إلا أن يخيرها وقد عزم على طلاقها أو مخالعتها فهنا إن اختارت نفسها فهي طالقة واحدة بائنة وكذلك لو قال لها اختاري طالقة فليس لها إلا طالقة واحدة رجعية هذا كله في المدخول بها فإن خيرها قبل أن يدخل بها فهي إن اختارت نفسها طالقة واحدة فقط فلو قالت التي لم يدخل بها قد اخترت نفسي ثلاث طلقات فقال هو لم أرد إلا واحدة فهي واحدة ، وقال فلو قالت المدخول بها قد قبلت امرئ لم يكن طلاقاً إلا أن تقول هي أردت الطلاق فيكون ثلاثاً ولا بد لأقل من ذلك فلو قالت له قد خليت سبيلك فهي ثلاث ولا بد ، واختلف قوله في الخيرة تقوم من مجلس التخيير قبل أن تختار فمرة قال بطل خيارها بخلاف التمليك ثم رجع فقال بل لها الخيار حتى توقف فنختار أو تترك فلو وطئها مكرمة لم يبطل خيارها فلو وطئها طائفة بطل خيارها .

قال أبو محمد : ذكر هذه الأقوال يغني عن تكلف الرد عليها لشدة اختلاطها

وبالجملة فلم يقل أحد قبله بهذه التفسيرات وإنما تعلق بقول من أحد أقوال ثلاثة رويت عن زيد بن أن اختارت نفسها فهي ثلاث فقط وخالفه في ذلك القول نفسه في الفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وفي تسوية زيد بين التخيير والتعليك فبطل تعلقه بزيد وقد خالف هذا القول قول لزيد آخر وقول لعمر وقول لعلي ، وكل هذه الأقوال لاحجة في تصحيحها من قرآن ولا سنة ولا معقول ولا قول متقدم لم يخالفه فيه من هو مثله ولا قياس ولا رأى له وجه يعقل ، واحتج من رأى أن التخيير له تأثير في الطلاق بأن رسول الله ﷺ خير نساءه .

قال أبو محمد : أما المالكون فلا متعلق لهم بذلك أصلاً لانهم يقولون : لا يكون

التخيير إلا في البقاء أو في الطلاق الثلاث ويقولون ان طلاق الثلاث بدعة ومعصية فكيف يجوز عندهم أن يخير رسول الله ﷺ في انقاذ معصية حاش الله من هذا ، وقال بعضهم : إنما خير من بين الدنيا والآخرة قلنا قد بطل تعلقكم في أن للتخيير تأثيراً في الطلاق بتخييره ﷺ نساءه اذ لم يخير من تخيراً عندكم يكن به ان اختارن الطلاق طوالق ، وأما غيرهم فنقول لهم الآية نفسها تبطل دعواكم لان نصها (وان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً) فانما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام ان أردن الدنيا ولم يردن الآخرة طلقهن حيثن من قبل نفسه مختاراً للطلاق لا أنهن طوالق بنفس اختيارهن الدنيا ومن ادعى غير هذا فقد حرف كلام الله عز وجل واقحم في حكم الآية كذباً محضاً ليس فيها منه نص ولا دليل . وموه بعضهم باخبار موضوعة منها ما روينا من طريق ابن وهب . عن عبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله كلاهما عن ربيعة ان واحدة من نساء النبي ﷺ اختارت نفسها فكانت البتة . وعبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله هالكان ثم هو مرسل وهو من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن الزهري ان النبي ﷺ اذ خير نساءه تخيرت امرأة منهن نفسها فذهبت . وعبد الجبار قدينا أمره وهو مرسل أيضاً ، ومن طريق ابن وهب . عن ابن لهيعة . عن يزيد بن أبي حبيب . عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك قال : وهي بنت الضحاك العامري ، ابن لهيعة لا شيء ومرسل أيضاً وما تزوج عليه الصلاة والسلام قط بنت الضحاك العامري ، ويوضح كذب هذه الفضائح الخبر الثابت الذي روينا من طرق منها من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى نا ابن وهب حدثني يونس بن يزيد . عن ابن شهاب اخبرني اوسلية بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة قالت

قد كرت نزول آية التخيير وأن رسول الله ﷺ تلاها عليها قالت انى أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت : ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت هـ ومن طريق مسلم ما اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدى - عن سفيان الثوري عن عاصم الاحول . واسماعيل بن أبي خالد . عن الشعبي عن مسروق . عن عائشة أم المؤمنين قالت : خير ما رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يعده طلاقا هـ

قال أبو محمد : قد تفحصنا كل هذه الآثار وأرينا عظيم كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك ووقفنا على أنه ليس في التخيير شيء الا عن عمر وعلي . وزيد أقوال خالف فيها كل واحد منهم صاحبه وأثر لا يصح عن ابن مسعود وأثر ساقطة عن ابن عباس والثابت عنه كقولنا أنه لا معنى للتخيير أصلا وأنه ليس في التملك الا أقوال مختلفة عن زيد وابن عمر فقط لا ثالث لهما من الصحابة رضي الله عنهم الا قولاً ذكر عن فضالة بن عبيد فيه أن القضاء ما قضت هـ وأثران من طريق عثمان وابن عباس موافقان لقولنا وأنه ليس في أمرك يدك الا أقوال مختلفة عن عمر . وعلي . وزيد . وعثمان . وابن عمر . وابن عمرو . وأبي هريرة . وابن مسعود . وابن الزبير ورجال لم يسموا من الصحابة رضي الله عنهم . وفي بعض هذه قول عن جابر بن عبد الله لم يوافق مالك أحدا منهم الا رواية عن ابن عمر صحت عنه في المناكرة فقط . ومثلها عن عمر لم تصح عنه ولم يوافق أبو حنيفة منهم أحدا ووافقنا نحن قولاً روى عن ابن مسعود . وعمر هـ

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ واذ لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله ﷺ ان قول الرجل لامرأته أمرك يدك أو قد ملكتك أمرك أو اختارى يوجب أن تكون طالقا . أو أن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقا فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين هـ

١٩٣٨ مسألة ومن قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كالميتة والدم ولحم الخنزير ، أو ما قال من ذلك فهو كله باطل وكذب ولا تكون بذلك عليه حراما وهي امرأته كما كانت نوى بذلك طلاقا أو لم ينو ، وقد اختلف الناس في هذا فقال علي . وزيد بن ثابت . وابن عمر : هي بذلك القول طالق ثلاثا . وهو قول الحسن . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وروى عن الحكم بن عتيبة وقول آخر أنها بذلك حرام عليه ولم يذكروا طلاقا صح هذا عن علي بن أبي طالب . وعن رجال

لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وعن أنى هريرة ، وصح عن الحسن .
 وخلاس بن عمرو . وجابر بن زيد . وقتادة انهم أمروه باجتنابها فقط ، وقول
 ثالث روى عن ابن مسعود ان نوى فى التحريم الطلاق والا فهو يمين وهو قول
 الحسن . وطاوس . والشافعى . والزهري ، وقول رابع رويناه عن ابراهيم قال :
 كان أصحابنا يقولون فى الحرام ان نوى ثلاثا فهو ثلاث وان نوى واحدة فهو واحدة
 بائنة وهو قول سفيان الا أنه قال : وان نوى يميناً فهو يمين وان لم ينو شيئاً فهو كذب
 لا شيء فيها ، وقول خامس عن ابراهيم ان نوى واحدة أو لم ينو شيئاً فهو واحدة بائنة
 وان نوى ثلاثا ثلاث ، وقد رويناه من طريق وكيع عن الحسن بن حى عن المغيرة
 عن ابراهيم وان نوى اثنتين فهو اثنتان ، وقول سادس هو طلبة واحدة رويناه عن
 عمرو بن وهب يقول حماد بن أبى سليمان : وقول سابع وهو انه يظهر فيه كفارة الظهار صرح
 ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن منصور
 ابن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال فى الحرام والنذر عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن
 منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الرجل اذا قال حرام على ان
 آكل أو قال هذا الطعام على حرام ؟ قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو
 يطعم ستين مسكينا وهو قول أبى قلابة . وسعيد بن جبير . ووهب بن منبه ، وهو
 قول عثمان البتى . واحمد بن حنبل ، وقول ثامن وهو أن التحريم يمين فيه كفارة
 يمين ، ثم اختلف هؤلاء . فقالت طائفة منهم هى يمين مغلظة ليس فيها الا عتق رقبة
 رويناه ذلك عن ابن عباس ، وقال آخرون هى يمين فقط كما رويناه من طريق عبد الرزاق
 عن معمر بن يحيى بن أبى كثير : وأيوب السخيتانى كلاهما عن عكرمة ان عمر بن
 الخطاب قال : هى يمين يعنى التحريم . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضى ناالمقدمى
 نااحمد بن زيد عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : الحرام يمين . نا عبد الله
 ابن ربيع نا محمد بن معاوية القرشى نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحى نا أبو الوليد
 الطيالسى نا الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن
 ذئيب قال : سألت زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته انت على حرام ؟ فقالا جميعا
 كفارة يمين . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد
 ان ابن مسعود قال فى التحريم هى يمين يكفرها ، ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب
 نا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام الدستوائى قال : كتب الى يحيى بن أبى كثير يحدث عن

يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الحرام يمين يكفرها. وروى أيضا ذلك عن أبي بكر الصديق . وعائشة أم المؤمنين وهو قول عكرمة . وعطاء رونا ذلك من طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج قلت لعطاء من قال لامرأته أنت على حرام؟ قال يمين قال ابن جريج فقلت له وإن كان أراد الطلاق قال قد علم مكان الطلاق قال عطاء ولو قال أنت على كالم أو كلحم الخنزير؟ قال عطاء هو كقوله : أنت على حرام وهو قول مكحول . وقاعدة كقول عطاء في كل ما ذكرناه . ومن طريق قتادة عن الحسن أن قال كل حلال على حرام فهي يمين وبهذا كان يفتى قتادة وهو قول الشعبي . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . عن داود بن أبي هند . عن سعيد بن المسيب قال : الحرام يمين يكفرها ، وهو قول سليمان بن يسار . وجابر بن زيد وسعيد بن جبير . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناجر بن حازم قال : سألت نافعا مولى ابن عمر عن الحرام اطلاق هو؟ قال لا وليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته فأمره الله عز وجل أن يكفر يمينه ولم يحرمها عليه ، وروى عن طاوس أيضا فهو قول الاوزاعي . وأبي ثور . وروينا عن الحسن أنه قال هو في غير الزوجة يمين ، وقول تاسع وهو التوقف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح زوجا غيره ولا والله ما قال ذلك على إنما قال على : ما أنا بمحلها ولا بمحرمها عليك إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، وقول عاشر عن أبي حنيفة فانه قال اذا قال لامرأته أنت على حرام فان نوى طلبة واحدة أو طلقتين أو طلاقا دون عدد فهو في كل ذلك طلبة واحدة بائنة لا أكثر فان نوى ثلاثا فهي ثلاث فان نوى يميناً فهي يمين فيه كفارة يمين فان لم ينو شيئا فهو ايلاء فيه حكم الايلاء فان نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئا ولا ينوى في القضاء بل يكون ايلاء ولا بد ولا يكون ذلك ظاهرا أصلا سواء نواه وقال ذلك او لم ينوه ولا قاله : وقول حادي عشر قاله مالك وهو انه من قال لامرأته : أنت على حرام فان كان مدخولا بها فهي ثلاث طلقات لا ينوى في ذلك فان كانت غير مدخول بها فانه ينوى فان قال نويت واحدة فهي واحدة وان قال نويت اثنتين فهي اثنتان وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث قال : فان قال ذلك لغير امرأته فليس بشيء . سوا قال ذلك لأخته أو لطعام قال فلو قال كل حل على حرام لم يحرم عليه بذلك شيء . إلا زوجته فقط فان قال استثنيت نسائي أو امرأتي في نفسي صدق في ذلك ، وقول ثاني عشر ليس التحريم بشيء لا في الزوجة ولا في غيرها ولا يقع بذلك طلاق أصلا ولا ايلاء ولا ظهار ولا تحريم ولا تجب في ذلك كفارة أصلا . وروينا من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع

نامعاوية هو ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول : اذا حرم امرأته ليس بشيء لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة • ومن طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد . عن الشعبي . عن مسروق قال : ما أبالي حرمت امرأتي أو قصعة من ثريد • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن مسلم . عن الشعبي أنه قال : في تحريم المرأة لى أهون على من نعلى • ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج ، أخبرني عبد الكريم . عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : ما أبالي حرمتها يعنى امرأته أو حرمت ماء النهر • ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن يحيى أنا قتادة أن رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميري فقال له حميد : قال الله عز وجل : (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب فاذهب فاعب ، وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا •

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبي حنيفة فما نعلم أحدا قبلهما قال بما قالوا من تقسيم ما قسماه مع أنه لا يؤيد قولهما قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا رأى له وجه وما يدرى أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة وبين تحريم الأمة وغيرها والأمة تحرم بالعتق كما تحرم الزوجة بالطلاق . وكما يحرم المتاع بالصدقة به ويبيعه وقد تحل المطلقة ثلاثا بعد زوج فها قالوا بتحريمها في الأبد كما قالوا في النكاح في العدة يدخل بها فكان يكون قد أتم في التحريم وكذلك لا يعلم أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة التي أحلها الله عز وجل وبين تحريم الطعام الذي أحله الله تعالى ، وقد سوى بين الأمرين عطاء . وغيره . وأطرف شيء تفريقهم بين المدخول بها وغير المدخول بها وحجتهم في ذلك أن التي لم يدخل بها تبينها الواحدة قلنا : لهم والمدخول بها عندكم أيضا تبينها الواحدة البائنة فما الفرق ان هذا لعجب ، وكذلك قول أبي حنيفة ان نوى اثنتين فهي واحدة بائنة وان نوى ثلاثا فهي ثلاث ، واحتجوا في ذلك بان الطلاق البائن لا يرتد على الطلاق البائن ونسوا قولهم : ان الخلع طلاق بائن وأنه ان طلقها في عدتها لحقتها طلاقة أخرى بائنة فاعجبوا لتناقضهم . وكذلك قوله ان نوى ايلاء أو لم ينو شيئا فهو ايلاء . وان نوى الظهار لم يكن ظهارة لى شعري من أين خرج هذا الفرق ، وكذلك قول الشافعي ان نوى طلاقا فهو طلاق وان نوى ايلاء لم يكن ايلاء وان نوى ظهارة لم يكن ظهارة وهذا فرق لا يعرف وجهه ، فان قيل للظهار وكالا ايلاء ألفاظ لا يكونان الا بها قلنا :

والطلاق لفظ لا يكون إلا به فان قالوا قد يكون الطلاق بغير لفظ الطلاق قلنا : وقد يكون الظهار عندكم بغير ظهر الأم ، وقد يكون الإيلاء عندكم بغير ذكر الآية بالله تعالى ولا فرق .

قال أبو محمد : وسائر الأقوال الموجبة للطلاق واليمين والظهار وللإيلاء كلها أقوال لم تأت في نص قرآن ولا في سنة ولا حجة في سواهما بل وجدنا الله تعالى يقول : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) فانكر الله تعالى تحريم ما أحله له والزوجة بما أحل الله فتحريمها منكر والمنكر مردود لاحكام له إلا التوبة والاستغفار ، وقال عز وجل : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فمن قال لامرأته الحلال له بحكم الله عز وجل هي حرام فقد كذب وافتري ولا تكون عليه حراما بقوله لكن بالوجه الذي حرمها الله تعالى به صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فتحريم الحلال أحداث حدث ليس في أمر الله عز وجل فوجب أن يرد ، ولا فرق بين قول القائل امرأتى على حرام وبين قوله امرأة زيدى حلال ، ولا فرق بين من حرم على نفسه لحم الكباش وبين من أحل لنفسه لحم الخنزير ، فصح أن التحريم باطل ولا حكم للباطل إلا بطلاله والتوبة منه وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك قوله لها انت على ظلمة والدم ولحم الخنزير وكل ذلك كذب بل هي حلال كالماء ولا تكون حراما بهذا القول وبالله تعالى تأيد .

١٩٣٩ مسألة : ومن ذلك من قال لامرأته قد وهبتك لأهلك فاننا رويناه عن علي بن أبي طالب من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان علي بن أبي طالب قال : في المرأة توهب لأهلها ان قبلوها فواحدة بائة وان ردوها فواحدة وهو أحق بها يعني برجعت ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن ابراهيم هو التستري - نا الحسن - هو البصرى - قال : كان رجال من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : ان وهب امرأته لأهلها فأمسكوها فقد بانت منه وان هم ردوها عليه فهي واحدة وهو أحق بها ، وروى هذا القول عن ابراهيم النخعي وقول آخر وهو مروي عن علي ايضا وهو أنه ان قبلوها فهي واحدة وان لم قبلوها فليس بشئ ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال يعني في الموهوبة ان قبلوها فواحدة (١) بائة وان لم قبلوها فليس بشئ ، وقال عطاء ان قبلوها فواحدة بائة

وان لم يقبلوها فليس بشئ. ، وقول ثالث كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . عن الحسن ان زيدا بن ثابت قال : ان قبلوها فهي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان ردوها فواحدة وهو أحق بها وهذا قول الحسن ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور . عن اسماعيل بن عياش . عن عبد الله بن عبيد الله الكلاعي . وعبد العزيز بن عبيد الله قال الكلاعي عن مكحول وقال عبد العزيز . عن الشعبي . عن مسروق ثم انفق مسروق ومكحول فيمن وهب امرأته لأهلها قالا جميعاً ان قبلوها فهي طلقة وهو أملك بها وان لم يقبلوها فلا شيء ، وروينا هذا أيضاً عن الزهري وهو قول احمد بن حنبل . واسحق بن راهوية ، وقول خامس كما روينا عن سعيد بن منصور انا المعتمر بن سليمان التيمي . عن منصور . عن ابراهيم قال : كان يقال في الموهوبة لأهلها تطليقة قال سعيد وأرناء أبو عوانة . عن منصور . عن ابراهيم بمثله وزاد لا ندرى ابانة أم رجعية ، وقول سادس روى عن ربيعة . ويحيى بن سعيد . وأبي الزناد فيمن وهب امرأته لأهلها قالوا : هي ثلاث قبلوها أو ردوها ، وقول سابع قاله الاوزاعي قال : هي طلقة واحدة قبلوها أو ردوها ، وقول ثامن وهو قول الليث بن سعد من وهب المرأة لأهلها فالقضاء ما قضوا فان كان وهبها لهم وهو لا ينتظر قضاء هم فم وطلاق البتة ، وقول تاسع روينا عن مالك وهو انه قال : من وهب امرأته لأهلها فان كانت مدخولا بها فهي طالق ثلاثا قبلوها أو لم يقبلوها وان كانت غير مدخول بها فهي واحدة فقط قبلوها أو ردوها ، وقول عاشر روينا عن الشافعي قال : من وهب امرأته لأهلها فله نيته في الفتياء والقضاء فان قال : لم أنو طلاقاً لم يلزمه طلاق وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وان قال نويت اثنتين فهي اثنتان رجعتان وان قال نويت واحدة فهي واحدة رجعية ، وقول حادي عشر وهو قول أبي حنيفة قال : ان قال لامرأته قد وهبتك لأهلك . أو قال لا إليك . أو قال لأملك . أو قال للازواج فان كان هذا في غضب أو جواباً لها اذ سألته الطلاق ثم قال لم أنو الطلاق صدق ولم يلزمه طلاق في الفتياء وفي القضاء وان قال نويت بذلك الطلاق فان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى اثنتين باثنتين أو رجعتين أو واحدة باثنة أو رجعية لم يكن في كل ذلك الا واحدة باثنة فقط لا أكثر قال فلو قال لها وهبتك لخالتك أو قال لزيد أو لفلان وذكر أجنيا فليس ذلك بشئ ولا يلزمه بذلك طلاق سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل أو لم ينو طلاقاً كان ذلك في غضب أو في جواب سؤالها اياه الطلاق أو لم يكن ولا معنى لحكم أهلها الذين وهبها لهم في ذلك ، وقول ثاني عشر وهو أن كل ذلك باطل لا يلزمه به طلاق

اصلا نواه أولم ينوه وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان . واصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فأبده من أوابد الدهر وتفريق ما سمع بأسخف منه كل ذلك بلا دليل يعقل ولا قياس يضبط ولا رأى له وجه ولا نعله عن أحد قبله لا سيما إذا اضيف هذا القول الى قوله الذى ذكرناه في التخيير والتعليك وتلك التفريق السخيفة ، وأما قول مالك بين المدخول بها وغير المدخول بها في التفريق فما يعلم عن أحد قبله وما ندرى من اين وقع لهم بالهبة أن تكون طالقا ثلاثا ، وقالوا المدخول بها لا يحرمها الا الثلاث قلنا : وقد يحرمها عندكم الواحدة الباتنة فان قالوا يتزوجها اذا شاء قلنا وفي الثلاث يتزوجها بعد زوج وكذلك غير المدخول بها يتزوجها في الباتنة ان شاء وشاءت وهلا حرمتموها في الابد كما فعلتم بالمدخول بها في عدتها .

قال أبو محمد : وسائر الاقوال لانعلم لشيء منها برهانا لا قرآنا ولا سنة ولا حجة في سواهما وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، ومن الباطل أن يهب حرة أو أمة غيره فبيته فاسدة والفساد لا حكم له الا بابطاله والتوبة الى الله عز وجل منه فصح الذى قلنا والله تعالى تأيده .

١٩٤٠ مَسْأَلَةٌ ومن باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع امته ولها زوج فهي زوجته كما كانت وقد اختلف الناس في ذلك كما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : مثل ابراهيم النخعي عن الامة تباع ولها زوج فقال كان عبدالله بن مسعود يقول يعها طلاقها ويتلو هذه الآية (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) با محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم ابن أصغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري . عن حماد بن أبي سليمان . عن ابراهيم النخعي . عن ابن مسعود أنه قال في قول الله تعالى : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) ذوات الازواج من المسلمين والمشركين . ومن طريق وكيع . عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن أبي ابن كعب قال يعها طلاقها . انا يونس بن عبدالله نا احمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا احمد ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمي . عن أبي مجاز . عن أنس بن مالك قال : يبع الامة طلاقها قال انس : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) قال ذوات البعول . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن جابر بن عبد الله قال : يعها

طلاقها هو من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول : بيع الأمة هو طلاقها ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال أيهما بيع فهو طلاق يعني العبد من زوجته والأمة من زوجها ناهشيم بن سعيد بن نبات ناهشيم بن أصبغ ناهشيم بن قاسم ابن محمد ناهشيم بن عبد السلام الخشني ناهشيم بن المثنى ناهشيم بن علي ناهشيم بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري أنه قال في الأمة يبيعها طلاقها يعني من زوجها ويبيعه طلاقها يعني من زوجته ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده من أمته فالطلاق يبيد العبد وإذا اشترى أمة ولها زوج فالطلاق يبيد المشتري ، وقالت طائفة إن يبعث الأمة فهو طلاقها من زوجها وإن يبيع العبد وله زوجة لم تطلق بذلك ، كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري : وابن أبي نجيح قال الزهري : عن سعيد بن المسيب وقال ابن أبي نجيح : عن مجاهد قالا جميعا : يبيعها طلاقها فإن يبيع العبد لم تطلق هي حينئذ ، وروينا عن الحسن البصري أن العبد إذا أبقى وله زوجة فأنها طالق بإبقاء العبد ، وروينا ذلك من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا منصور عن الحسن أنه كان يقول : أباقي العبد طلاقه ، وذهبت طائفة إلى قول آخر كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناهشيم بن علي بن سليمان قال : سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز عن أنس بن مالك قال في قول الله عز وجل (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) قال المحصنات ذوات الأزواج من الحرائر وأذ هو لا يرى بأسا بما ملكت اليمين أن ينتزع الرجل الجارية من عبده فيطؤها ، وبه إلى اسماعيل ناهشيم بن أبي شيبه ناهشيم بن جعفر غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل : (إلا ما ملكت أيمانكم) قال ينتزع الرجل وليدته امرأة عبده ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أنتزع أمتي من عبد قوم آخرين أنكحتها إياه ؟ قال نعم وأرضه قلت : أبي الأصداء قال هو له طه فان أبي فانتزعتها ان شئت ، ومن حر أنكحتها إياه ثم رجع عطاء فقال : لا تنتزعتها من الحر وإن أعطيته الصداق فلا تستخدمها ولا تبعها ، وذهب آخرون إلى أن يبيع الأمة ليس طلاقا وإن يبيع العبد أو أباقي ليس طلاقا لزوجته ولا للسيد إن ينتزع أمته من عبده إذا زوجها منه ، وروينا عن عمر بن الخطاب أنه ليس يبيع الأمة طلاقا لها من زوجها ، وصح أن ابن عمر أن سأل رجل فقال : اشتريت جارية لها زوج أفأطؤها فقال له ابن عمر : أتريد أن أحل لك الزنا ؟ وصح هذا أيضا عن عبد الرحمن بن عوف وعن

عثمان . وعلى . وسعد بن ابى وقاص . وبه يقول ابو حنيفة : (١) ومالك . والشافعى . واحمد
وابو سليمان وأصحابهم *

قال ابو محمد : احتج من رأى بيعها طلاقها بقول الله عز وجل : (والمحصنات من
النساء الا ما ملكت ايمانكم) قالوا اخرم الله تعالى علينا كل محصنة الا ما ملكت ايماننا
فهى حلال لنا من جملة المحصنات والمحصنات من ذوات الأزواج فصح انهن اذا كن
ذوات أزواج فليكننا منهن لنا حلال ولا يحللن لنا الا بان يحرم على أزواجهن
اذ كون الفرج حلالا لاثنتين معاً ممنوع فى الديانة قالوا : وسواء فى ذلك المبيعات
والمسييات لان الآية على عمومها ، وقالت طائفة : انما عنى الله عز وجل بذلك المسييات
خاصة ، وروينا ذلك عن على بن أبى طالب من طريق ابراهيم عنه وابراهيم لم يدركه ولا
لقيه ، وعن ابن عباس من طريق اسراييل بن يونس وهو ضعيف ، وروينا عن ابن عباس
أيضا كل ذات زوج عليك حرام من طريق يحيى بن عبد الملك (٢) الحماني وهو
ضعيف عن شريك وهو مدلس *

قال ابو محمد : أما من جعل بيع الأمة طلاقها واحتج بقوله تعالى : (الا ما ملكت
ايمانكم) فوجدناها قد خصها خبر صحيح وهو بيع بريرة واتباع عائشة ام المؤمنين لها
ولها زوج اسمه مغيث فلم يكن بيعها طلاقا لها ثم اعتقها ام المؤمنين بعد ابتياعها لها
فلم يكن ذلك أيضا طلاقا لها بل خيرها رسول الله ﷺ حيثئذ فى البقاء فى زوجيته
أو فى فراقه فصح بذلك ان بيع الأمة ليس طلاقا لها وصح بهذا ان قوله تعالى : (الا
ما ملكت ايمانكم) استثناء منقطع معناه لكن ما ملكت ايمانكم مالم يحرم عليكم كذوات
المحارم وذوات الأزواج والكوافر فما عدا هؤلاء فحلال لكم ، وأما من قال : بيع
العبد طلاق لزوجته الأمة فلا نعلم له شيئا يتعلق به فسقط هذا القول والحمد لله رب
العالمين ، ثم نظرنا فى المسئلة مع زوجها أو دونه أو يسي هو دونه أو خرجت الى
أرض المسلمين ولها زوج فى أرض الحرب فوجدناها لا تخلو من أن تكون اذ سبت
أو خرجت الى أرض المسلمين مختارة بقيت على دينها الكتابى أو غير الكتابى أو اسلمت
لا تخلو ضرورة من أحد هذين الوجهين ولا ثالث هنالك فان كانت لم تسلم فقد بينا
فى صدر كلامنا فى النكاح من كتابنا هذا أن وطء الأمة الكافرة كتابية كانت أو غير
كتابية بملك اليمين لا يحل أصلا فأغنى عن اعادته لقول الله تعالى : (ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم) ولم يخص الله تعالى من هذا

(١) وفى النسخة رقم ١٤ اسقاط مالك والصواب اثباته (٢) وفى النسخة رقم ١٦ الحزانى

التحريم الا ما كان بالزواج فقط بقوله تعالى : (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن) وقد صرح أن عقود نكاحات الكفار صحاح ومنها كانت ولادة رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وما صح فلا سبيل لإبطاله الا بنص فصح أنها مالم تسلم المسيية ذات الزوج فهي على زوجيتها سواء بقى في دار الحرب أو سبي معها ، وأما قول من قال إن اختلاف الدارين يقطع عصمة النكاح فقول باطل فاسد لأنه دعوى مجردة لم يؤيدها قط قرآن ولا سنة وقد تكلمنا في صدر كتابنا هذا في الخبر الوارد من طريق أبي سعيد الخدري اذ أصابوا سبايا أو طاس فتخرجوا من غشيانهم فأزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت إيمانكم) فمن لكم حلال اذا اتقضت عدتهن و بينا انهن ييقن متفق عليه وثنيات من سبايا هوازن ووطوهم لا يحل للمسلمين حتى يسلمن بلا خلاف منا ومن الحاضرين من المخالفين و بنص تحريم المشركات حتى يؤمن، فصح أن مراد الله تعالى بذلك اذا أسلمن .

قال ابو محمد : فاذا أسلمن فلا يخلون ضرورة من أن يكون زوج من أسلم منهن سبي معها أولم يسب بل هو في أرضه فان كان معها أو في أرضه ولم يسلم قبل اسلامها ان كانت كتابية أو مع اسلامها كاتنا ما كان دينها فقد انفسخ نكاحها منه على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فاذا انفسخ نكاحها باسلامها دون اسلام زوجها فقد حل فرجها لسيدها المسلم حيثئذ بنص القرآن والسنة بلا خلاف فان أسلم زوجها مع اسلامها كاتنا ما كان دينها أو أسلم قبل اسلامها وهي كتابية فهما في كل ما ذكرنا باقيا على زوجيتهما لما ذكرنا من أن كل نكاح صح بتصحيح الله تعالى إياه فانه لا يحل لأحد فسخه الا بنص قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة ولا سبيل الى وجود شيء من ذلك في فسخ نكاح المسيية بعد اسلامها دون اسلام زوجها فقط، وقد قال أبو حنيفة : اذا سبي الزوجان فهما على نكاحهما حتى يخرجوا الى دار الاسلام فاذا صار فيها انفسخ النكاح وهذا قوله أوله صحيح وآخره في غاية الفساد لأن اختلاف الدارين لا يحرم نسبا ولا يحله ، وقال مالك : ان جاء أهل الحرب بسبي فيه زوجان فهما على نكاحهما .

قال أبو محمد : كل قول مالم يؤيده قرآن ولا سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة فهو باطل ييقن لا شك فيه والله تعالى التوفيق .

١٩٤١ مسألة : ومن قد فعر ف أين موضعه أولم يعرف في حرب قد

أوفى غير حرب وله زوجة أوام ولد وأمة ومال لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدا وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن يتفق على من ذكرنا من ماله فإن لم يكن له مال يبعث الأمة وقيل للزوجة ولأم الولد انظرا لا تفسكا فإن لم يكن لهما مال مكتسب اتفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن عمر بن الخطاب أنه قال امرأة المفقود تعتد أربع سنين من طرق، منها من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي قال عاصم عن أبي عثمان النهدي عن عمرو قال سليمان عن أبي عمرو والشيباني عن عمرو كلاهما أدرك عمرو وسمع منه * ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد الحذاء عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت عمر خير مفقودا تزوجت امرأته بينها وبين المهر الذي ساقه إليها *

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا ليصح سماع عبد الرحمن لذلك من عمر، ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا قد أمráته فأت عمر بن الخطاب بعد أربع سنين فسأل قومها فصدقوها فأمرها أن تعتد أربع سنين من ذى قبل ثم تزوجت فجاء زوجها وذكر الخبر قال: فخبره عمر بين الصداق وبين امرأته فاختار الصداق * ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن امرأة فقدت زوجها فأت عمر فسأل جيرانها وقومها فصدقوها فقال لها : اعتدى أربع سنين وتزوجى فجاء زوجها بعد ذلك فخبره عمر بين الصداق وبين امرأته * ومن طريق عبد الرازق عن معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فقدت امرأة زوجها فمكثت أربع سنين ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه فإن جاء زوجها والا تزوجت فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذكر ثم جاء زوجها فاخبر بالخبر فأتى إلى عمر فقال له عمر : ان شئت رددنا إليك امرأتك وان شئت زوجناك غيرها قال : بل زوجني غيرها * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشام نا داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا من الأنصار خرج ليلا فاستبته الجن فطالت غيبته فأتت امرأته عمر بن الخطاب فأخبرته فأمرها أن تعتد أربع سنين ففعلت فأمرها أن تتزوج ففعلت وقدم زوجها الأول فخبره عمر بين امرأته وبين الصداق فاختار امرأته ففرق عمر بينهما وردها إليه *

قال أبو محمد : هذا الذي لا يصح عن عمر غيره أصلاً وهو أن تبدى بتر بص
أربع سنين من حين ترفع أمرها إلى الإمام فإذا أتمت الأربع سنين تزوجت أن
شئت فإن جاء زوجها وقد تزوجت فهو خير بين صداقها الذي أعطاه وبين أن
ترد إليه امرأته ويفسخ نكاح الآخر أو يزوجه الإمام زوجة أخرى * وروينا
نحو هذا عن ابن عباس وابن عمر من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوادة عن أبي
بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس . وابن عمر قالا جميعاً في
امرأة المفقود : تنتظر أربع سنين ، قال ابن عمر : ينفق عليها فيها من مال زوجها
لأنها حبست نفسها عليه ، قال ابن عباس : إذا يحذف ذلك بالورثة ولكن تستدين
فإن جاء زوجها أخذت من ماله فإن مات قضت من نصيبها من الميراث ثم قالا جميعاً
ينفق عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشراً من جميع المال *

قال أبو محمد : هذا صحيح عن ابن عباس وابن عمر، وروى عن عمر غيره هذا من
طريق لا تصح فيها الحجاج بن أرطاة أن عمر أمر امرأة المفقود أن تتر بص أربع
سنين من حين ترفع أمرها إليه فإذا أتمتها طلقها وليه (١) عنه ثم تعتد بعد ذلك
أربعة أشهر وعشراً ثم تزوج فإن جاء زوجها وقد تزوجت خيره عمر بينها
وبين صداقها . وروى عن عمر غير هذا كله أيضاً من طرق لا تصح لأن فيها
عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهي أيضاً مرسلّة عن عبيد بن عمير قال : قعدت
امرأة زوجها فأت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتر بص أربعة أعوام ففعلت ثم
جاءته فأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم أتته فدعى ولي المفقود فأمره أن
يطلقها فطلقها فأمرها أن تعتد ثلاثة قروء ففعلت ثم أتته فأباح لها الزواج فتزوجت
فجاء زوجها المفقود فخيره عمر بين امرأته تلك وبين الصداق فاختر الصداق
فأمر له عمر بالصداق ، وروى عن عمر أيضاً قول رابع لا يصح لأنه مرسل من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : إن عمر بن الخطاب
قال : أيما امرأة قعدت زوجها فإنها تنتظره أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم
تحل ، وروينا من طريق الحسن بن عمر مثل ذلك ، ومن طريق الزهري وعطاء
وعمر بن دينار عن عمر مثل ذلك ، وروينا عن عمر أيضاً غير ذلك كله من طريق
ضعيفة فيها المنهال بن عمرو أن عمر بن الخطاب أتته امرأة قعدت زوجها من ثلاثة
أعوام وثمانية أشهر فأمرها عمر أن تم أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفى عنها ثم

تزوج ان شامت *

قال أبو محمد : وقد جاء من طريق سعيد بن المسيب ، وعمر بن دينار ، والزهرى غير ما ذكرنا آتفا عنهم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار قال : ان عمر بن الخطاب امر ولى المغيب عنها زوجها أن يطلقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قضيا فى المفقود أن امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك ثم تزوج فإن جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته *

قال أبو محمد : ليس معمر دون مالك : وأما الزهرى (١) فأحفظ من يحيى بن سعيد ورواية سعيد هذه عن عثمان صحيحة لأنه أدركه وجالسه وقتل عثمان رضى الله عنه وابن المسيب له عشرون سنة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى عطاء الخراسانى أن ابن شهاب أخبره أن عمر وعثمان قضيا فى ميراث المفقود أنه يقسم من يوم تمضى الأربع السنون وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشراً ، ومن طريق سعيد بن منصور ثناسفیان - هو ابن عينة - عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة ان امرأة فقدت زوجها فلبث ما شاء الله تعالى ثم أتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين فلم يحى . فأمر عمر ولىه أن يطلقها ثم أمرها أن تعد فإذا انقضت عدتها فإن جاء زوجها خيره بينها وبين الصداق ، ومن طريق حماد بن سلمة (٢) عن أيوب السخيتانى عن أبى المليلح الهذلى أن رجلاً ركب البحر فتيه به فتزوجت امرأته وأمهات أولاده وقسم ميراثه فقدم بعد ذلك فارتفعوا الى عثمان بن عفان فخبر الرجل بين امرأته وبين الصداق ورد عليه أمهات أولاده وجعل فى أولادهن الفداء فلما قتل عثمان رضى الله عنه ارتفعوا الى على بن أبى طالب فقضى بمثل قضاء عثمان ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتانى أن أبى المليلح بن اسامة سئل عن امرأة المفقود فقال أبو مليلح : حدثتني سهيمة بنت عمر الشيبانية أنها فقدت زوجها فى غزاة غزاها فلم يدر أهلك أم لا فتربصت أربع سنين ثم تزوجت فجاء زوجها الأول فركب هو وزوجها الثانى الى عمان فأخبراه ، فقال عثمان بخير الأول بين امرأته وبين صداقها فلم يلبث ان

قتل عثمان فركبا (١) الى على بالكوفة فقال : ما ارى لاما قال عثمان قالت : فاختار الصداق فأعنت زوجي بألفين وكان الصداق أربعة آلاف ورد أمهات اولاده كن تزوجن بعده ورد اولادهن معهن على انه قاله ، ومن طريق حماد بن سلية ارنا قتادة عن خلاس بن عمرو أن على بن أبي طالب قال : امرأة المفقود تعتد اربع سنين ثم يطلقها الولي ثم تعتد اربعة أشهر وعشراً فإذا جاء زوجها خير بين امرأته وبين الصداق وهذا صحيح عن علي.

قال أبو محمد : وأما التابعون فروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناالريبع ان حبيب قال سألت الحسن البصري عن المفقود زوجها؟ فقال تعتد اربع سنين ثم يطلقها وليه ثم تعتد اربعة أشهر وعشراً عدة المتوفى عنها زوجها ثم تزوج ان شئت فان جاء زوجها فهو بالخيار فان شاء امرأته وان شاء صداقها الذي كان أصدقها . ومن طريق حماد بن سلية عن قتادة أن الحسن كان يخير المفقود بين الصداق الاول وبين امرأته قال قتادة ، وقال الخلاس بن عمرو : يخير بين الصداق الآخر وبين امرأته . ومن طريق حماد بن سلية ارنا عطاء بن السائب قال : بينما أنا عند ابراهيم النخعي وعنده رجل من أصحاب السابري حزين كئيب فقلت ما شأن ذا فقال (٢) النخعي قدم زوج امرأته فقلت فكيف يصنع قال يخير بين الصداق وبين امرأته فان اختار الطلاق أقام هذا على امرأته ولا تعتد منه لان الماء ماؤه وان اختار امرأته اعتدت من هذا قال عطاء : فاخبرت بذلك الحكم بن عتيبة فقال : لا يكون شيء من هذا الا وفيه عدة ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في امرأة المفقود قال : تربع اربع سنين من يوم يتكلم ثم يطلقها وليه (٣) يأخذ بالوثاق ولا يمنع زوجها تلك الطلقة وان كانت البتة فان جاء فاختارها أن يراجعها فتعتد عدة الوفاة فان جاء فاختارها اعتدت من الآخر وان اختار صداقها غرمتها هي من مالها ولم تعتد من الآخر وقرت عنده كما هي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في امرأة المفقود يأتي وقد تزوجت ان المرأة تغرم الصداق ، ومن طريق أبي عبيد نايحي بن بكير عن الليث بن سعد عن أيوب بن موسى عن مكحول في امرأة المفقود اذا قدم الاول كانت امرأته ان شاء واعتدت من زوجها الذي هي عنده وان شاء فله ما أصدقها . ومن طريق أبي عبيدنا محمد ابن أبي عدي عن داود

«١» وفي النسخة رقم ١٤ فركب بالافراد والصواب التثنية «٢» وفي النسخة رقم ١٤ قال لي النخعي (٣)

وفي النسخة رقم ١٦ من يوم يتكلم بطلاقها وليه

ابن أبي هند عن الشعبي قال : لولا ان عمر خير المفقود لرأيت له احق بها اذا شاء *
ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى عدى بن
ارطاة ان امرأة المفقود تعدد اربع سنين ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال : اذا فقد في الصف تربصت به سنة
واذا فقد في غير صف فاربعة سنين : وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال :
اذا مضت اربع سنين من حين ترفع امرأة المفقود امرها فانه يقسم ماله بين ورثته *
ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال في الذي يحضر القتال
فلا يدري أسرام قتل فاني أرى أن تعدد امرأته عدة المؤجلة اربع سنين واربعة أشهر
وعشر اثم تنكح ان شاءت * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة في
المفقود يتلوم لطلبه فلا يوجد له خبر فذلك الذي يضرب الامام لامراته فيما بلغنا
ثم تعدد عدة المتوفى عنها زوجها يقولون : ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة مالم
تنكح فهو أحق بها فان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ، ومن
طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة قال اذا فرق السلطان بينهما فلا
سبيل للأول عليها ولا رجعة دخل بها أولم يدخل ، وروينا غير هذا كله عن علي
ابن أبي طالب وغيره كما روينا من طريق أبي عبيدنا جرير عن منصور بن المعتمر
عن الحكم بن عتيبة قال قال علي بن أبي طالب (١) اذا فقدت المرأة زوجها مالم
تزوج حتى يقدم أو تموت * ومن طريق أبي عبيدنا أيضا ناهشيم اناسياري عن الشعبي
قال قال علي بن أبي طالب اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له وهي امرأته *

ومن طريق أبي عبيدنا علي بن معبد (٢) عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري
عن سعيد بن جبير قال قال علي بن أبي طالب في امرأة المفقود تزوج هي امرأة
الأول دخل بها الآخر أولم يدخل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغني
عن ابن مسعود أنه وافق علي بن أبي طالب في امرأة المفقود على أنها تنتظره أبدا *
ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم أخبرنا سياري عن الشعبي أنه كان يقول في
امرأة المفقود ان جاء الأول فهي امرأته ولا خيار له قال هشيم وهو القول قال هشيم
وأرنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه قال في امرأة المفقود اذا تزوجت فحملت
من زوجها الآخر ثم بلغها أن زوجها الأول حي (٣) يفرق بينها وبين زوجها الآخر
فان مات زوجها الأول فانها تعدد من هذا الآخر بقية حملها فاذا وضعت اعتدت من

١ وفي النسخة رقم ١٤ وغيره كما روينا ٢ وفي النسخة رقم ١٦ علي بن سعيد ٣ وفي النسخة رقم ١٤

الاول اربعة أشهر وعشر او وراثته * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة
ابن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة المفقود قال: هي مبتلاة فلتصبر *
ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي
في امرأة المفقود لا تزوج حتى يستبين أمره * ومن طريق شعبة أنه سمع حماد بن
أبي سليمان يقول قال عمر في امرأة المفقود تخير وقال علي هي امرأته قال حماد وعمر
أحب إلى من علي وقول علي أعجب إلى من قول عمر، وعن قال لا تؤجل امرأة المفقود
ولا يفرق بينه وبينها القاضي ابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان
الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم ، وقال
الشافعي . وأبو سليمان من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه وأمرها أن تعتد ثم تزوجت
فانه يفسخ كل ذلك وترد إلى الأول كما كانت ، وقال الأوزاعي في القوم يلقون العدو فيفقدون
فلا يدري أقتلوا أم أسروا فان نساءهم يعتدون عدة المتوفى عنها زوجها ثم يتزوجن
كتب بذلك عمر بن الخطاب ، وعلى هذا مضى أمر الناس ، وقال الليث بن سعد في
امرأة المفقود : انها تؤجل فان جاء زوجها المفقود ووجدتها تزوجت فهو أولى بها
وترد إليه ، وقال مالك : انتظر امرأة المفقود أربع سنين من حين ترفع أمرها إليه
ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا فان كان الزوج عبدا أجلت عامين ثم تعتد كما ذكرنا
فان جاء زوجها قبل أن تزوج فهي امرأته كما كانت وان جاء وقد تزوجت فلا
سبيل له إليها دخل الثاني بها أولم يدخل ثم رجع مالك فقال : هو أولى بها مالم
يدخل بها الثاني ولا خيار للأول قال : وأما هذا في المفقود في غير الحرب فاما الذي
قعد في الحرب فلم يعرف أميت هو أم حي فلا تؤجل امرأته ولا يفرق بينه وبينها
قال : ولا يقسم مال المفقود ولا تعتق أمهات أولاده حتى يأتي من الزمان ما يعرف
أنه لا يعيش إليه ، وقال أحمد . واسحاق . وتربص امرأة المفقود أربعة أشهر وعشر ابعده
أربعة أعوام ثم تزوج قالا جميعا والمفقود الذي تؤجل امرأته هو المفقود في الحرب
أو في البحر أو يفقد من منزله ، وأما من غاب عن أهله فلم يدر ما فعل فلا تؤجل امرأته *
قال أبو محمد : اختلف السلف في اثني عشر موضعا من هذه القصة وهي من
المفقود والتأجيل . ومن متى يبدأ التأجيل . وكى التأجيل . وهل بعد التأجيل طلاق الولي .
وهل بعد ذلك عدة الوفاة . وحكم تخيير الزوج ان قدم . وفيما ذا تخير . وعلى من غرم
الصداق ان اختاره . وأي صداق يكون . وهل يقسم ميراثه . وهل تعتق أمهات أولاده
فاما من المفقود فان كل من روى عنه في هذا شيء لم يفرق بين أحوال الفقد وهم

عمر . وعثمان . وعلى . وابن مسعود . وابن عباس : وابن عمر ، ومن التابعين الحسن . وخلاس بن عمرو . وابراهيم النخعي . والحكم بن عتيبة وعطاء الزهري ومكحول والشعبي وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وقناة وأبو الزناد وربيعة وحامد ابن أبي سليمان . وابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . وهشيم والحسن بن حي . والأوزاعي . والليث . وأبو حنيفة . والشافعي . وداود وأصحابهم حاشا مالك وأحمد وإسحاق فإن مالكاً قال ليس هذا الحكم في المفقود في الحرب ولا نعلم هذا عن أحد قبل مالك ، وقال أحمد وإسحاق ليس هذا الحكم فيمن خرج عن أهله فقد .
وأما التأجيل فإن كل من ذكرنا روى التأجيل حاشا روايات عن علي
وابن مسعود ورواية عن الشعبي ورواية عن النخعي وحامد بن أبي سليمان وابن أبي
ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي
وداود وأصحابهم ، وأما متى يبدأ التأجيل في قول من قال به فإن أكثر من ذكرنا يرى مبداء من حين يرفع أمرها إلى الإمام حاشا رواية ضعيفة عن عمر أنه أمرها بتمام أربع سنين من حين غاب ، وقال بعضهم : تربص أربع سنين ولم يحدوا من حين تبدأ .
وأما كم التأجيل فإن من ذكرنا يراه أربع سنين إلا سعيد بن المسيب ومالك قال سعيد : أرى أن تؤجل امرأة من فقدت في الصف سنة ومن فقدت في غير الصف أربع سنين ، وقال مالك إن كان عبداً أجلت له عامين ولا يعلم هذا عن أحد قبله ،
وأما إطلاق الولي بعد التأجيل فإنه صرح عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب والحسن . وعطاء ، وأما هل بعد ذلك عدة وفاة فإنه قد ذكرنا عن عمرو وعثمان . وعمر بن عبد العزيز تربص أربعة أعوام ثم تزوج دون ذكر عدة وفاة ، وصرح عن عثمان وابن عباس وابن عمر وعلى والحسن وعطاء وأبي الزناد وربيعة أنها تعتد أيضاً عدة الوفاة وفي بعض تلك الروايات أنها تعتد أيضاً من الطلاق ، وأما تأخير الزوج إذا قدم فثبت عن عمر وعثمان وعلى ولم يرو عن صاحب رأى التأجيل خلاف ذلك وصرح أيضاً عن الحسن وخلاس وابراهيم وعطاء والحكم بن عتيبة والزهري ومكحول والشعبي ، وروينا عن كل من ذكرنا عنه تأخير الزوج أنه يخير بين زوجته وبين الصداق إلا رواية عن عمر صحيحة أنه خير بين زوجته وبين أن يزوجه من أخرى واختلف بعضهم فيمن يغرم الصداق إن اختاره الزوج فقال جمهور من ذكرنا : يغرمه الزوج الآخر وقال الزهري : تغرمه المرأة . واختلفوا أيضاً أي الصداق يقضى له به إن اختاره فقال جمهورهم : صداقه الذي كان أصدقها هو وقال خلاس بن

عمرو بل صداق الزوج الآخر ، واختلفوا هل تعتق امهات اولاده فقال قتادة تعتق امهات اولاده اذا ايسح لزوجته الزواج وانما قضى بذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه وقال بعضهم : لا يعتقن ، واختلفوا في ميراثه هل يقسم فروينا ان في خلافة عثمان رضى الله عنه قسم ميراثه اذا ايسح لامرأته الزواج .

قال أبو محمد : أما المالكيون . والحنيفيون . والشافعيون فانهم تناقضوا هنا أقبح تناقض فاما الشافعيون فقلدوا عمر في رواية لم تصح عنه قط في تأجيل امرأة العنين واخراجها عن عصمته بنير قرآن ولا سنة ثم خالفوا هنا عمر وعثمان وعلياً وابن عباس وابن عمر فيما صح عنهم من تأجيل امرأة المفقود وهذا عجب جداً وكذلك فعل الحنفيون أيضاً وقدردوا تقليد مالم يصح عن عمر في توريث المطلقة ثلاثاً وهذا تلاعب بالدين وبالحریم والتحليل ، ولئن كان عمر هنا لك حجة انه هنا لحجة وان لم يكن هنا حجة فما هو هناك حجة ، فان قالوا : قد خالفه على هنا . قلنا وقد خالفه على في اجل العنين ولا فرق ، وقد خالفه عبد الرحمن بن عوف . وعبد الله بن الزبير في توريث المتوتة في المرض وكلا القولين موجب فسخ نكاح لم يوجب الله تعالى فسحه ولا رسوله ﷺ ، وأما المالكيون فانهم خالفوا الثابت عن عمر من أنه أمر وليه بطلاقها وانه خير الزوج اذا أتى بينها وبين الصداق وقلدوه فيما لم يصح عنه قط من أن تعتد بعد ذلك عدة الوفاة ، فان قالوا : قد صح ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر قلنا : وقد صح عن عمر تأخير الزوج اذا جاء بينها وبين الصداق فمن أين وقع لكم تقليد بعض الصحابة في بعض هذه القضية بلا دليل أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قياس ؟ ومخالفة بعضهم فيها نفسها وهذا تحكم في الدين بالباطل ، فلا ندري من أين وقع لهم تقليد بعض ما روى عن عمر دون سائر ما روى عنه بلا برهان أصلاً ؟ قال علي : لا حجة في أحد دون الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ولا يحل تحريم فرج اباحه الله تعالى للزوج وتحليله لمن حرمه الله تعالى عليه من سائر الرجال بغير قرآن ولا سنة ، وأما الصحابة رضى الله عنهم فقد فازوا وهم والله مأجورون في كل ما قالوه قاصدين به الحق وانما الشأن فيمن قال قولاً في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ، فاذا قيل له من أين قلته ؟ قال لأن عمر وعثمان قاله فاذا قيل لهم فحق هذه القضية نفسها لها قول خالفته هو اصح عنهما من الذي زعمتم انكم احتججتم بهما فيه لجوا على تقليدكم اعراضاً عن الحق بلا برهان أصلاً .

قال أبو محمد : فاذا لاحقت في أحد دون رسول الله ﷺ فلا يجوز فسخ نكاح أحد بمغنية ولا إيجاب عدة ممن لم يصح موته ولا أن يطلق أحد عن غيره وبالله تعالى التوفيق ، ومن العجب قول مالك أن جاء الزوج قبل أن تزوج فهو أولى بها وهي امرأته كما كانت فيقال لمن قلده ومن أين قلت هذا وأنت قد قطعت عصمته منها وأبحت لها أن تنكح من شاءت وكيف تردها إلى أجنبي قد أبحت لها نكاح زوج سواء من أجل تأخيرها نكاحا قد أبحته لها عادت إلى زوج قد فسخت نكاحها منه ؟ هذا مع أنه قول لا يحفظ عن أحد قبل مالك فاعجبوا لهذا الاختيار ثم يقال لهم : ومن أين قلتم في أحد قوله أنه إن جاء الزوج وهي قد تزوجت فلا سبيل له إليها من أجل عقد قد كان لها مباحا ورددتها إليه بكل حال فقولوا لما أي شيء أحدثه عقدها النكاح من تحريمها على زوجها ممن لم تحدثه إباحتك لها ذلك العقد فأجزت عقدها ثم قوله الثاني من أنه إن جاء الزوج وقد تزوجت إلا أنه لم يدخل بها فهي زوجة الأول وإن جاء بعد دخول الثاني بها فلا سبيل له عليها فقولوا لما هل دخل الزوج الثاني على زوجته أو على أجنبية فإن قالوا على زوجته قلنا فن أين أبحتم فرج زوجته التي أحلتم له الدخول بها لأنسان قد فسخت نكاحه منها وحرمتها عليها وعقدتم نكاحها مع غيره وإن قالوا بل دخل على غير زوجته ومن أين استحلتم أن تسيحوا له وطء غير زوجته فلاح يقينا أنها أقوال فاسدة متخاذلة خطأ لا شك فيها ، وقد قال بعضهم إنما فعلنا ذلك بما روى عن عمر ذلك في أي كنف قلنا هذا تمويه آخر وهلا فعل عمر ذلك في أي كنف إلا إذا طلق امرأته وأعلمها بالطلاق ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فمن الذي أدخل هذه القضية في تلك مع أن هذين القولين جميعا لا يحفظان عن أحد من أهل العلم أنه قاله قبل مالك ولا يجدونه أبدا فاعجبوا لفحش هذا التقليد إذ قلدوا قولاً لا يعرف أحد قاله قبل مالك خالفوا فيه كل قول لصاحب أو تابع رأوا في تلك القصة التي أومحوا فيها أنهم يحتجون ببعض الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق •

بسم الله الرحمن الرحيم • وبالله توفيقى وإليه متابى

١٩٤٢ مسألة : ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته • وهي ثمانية أوجه فقط أحدها أن تصير حريمة (١) برضاع وقد ذكرنا ذلك ، والثاني أن يطأها أبوه أو جده بجهالة أو بقصد إلى الزنا وقد ذكرنا ذلك ، والثالث أن يتم التعانف والتعائم - ، والرابع أن تكون أمة فتعتق فلها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها أو إبقائه ،

والخامس اختلاف الدينين إلا في جهة واحدة وهي أن يسلم الزوج وهي كناية
فانها يقيان على نكاحهما وينقسم (١) اختلاف دينها في غير الوجه الذي ذكرنا
خمس أقسام ، أحدها أن يسلم هو وهي كافرة غير كناية ، وثانيها أن تسلم هي وهو
كافر كتابي أو غير كتابي فلو أسلما معافهما على نكاحهما ، وثالثها أن يرتد هو
دونها ، ورابعها أن ترتد هي دونه ، وخامسها أن يرتدا معا ففي كل هذه الوجوه
ينفسخ نكاحهما سواء أسلم أثر إسلامها أو أسلمت أثر إسلامه أو راجع الإسلام أو
راجعت الإسلام أو راجعاه معالاترجع اليه في كل ذلك إلا برضاها وبصداق وبولي
واشهاد ولا يجب أن يراعى في ذلك شيء من عدة ولا عرض اسلام وقد أوضحنا
كل هذا في كتاب الجهاد من ديواننا هذا والحمد لله وحده ، والسادس أن يملكها
أو بعضها ، والسابع أن تملكه أو بعضه ، والثامن موته أو موتها ولا خلاف في ذلك
فلنذكر هنا ان شاء الله تعالى ما لم نذكره بعدوه واللعان وتخير المعتقة *

(اللعان)

١٩٤٣ مسألة حصة اللعان هو ان من قذف امرأته بالزنا هكذا مطلقا
أو بانسان سماه سواء كان قد دخل بها أو لم يدخل بها كانا مملوكين أو أحدهما
مملوكا والآخر حراً أو مسلمين أو هو مسلم وهي كناية أو كانا كنايين أو كان
محدوداً في قذف أو في زنا أو هي كذلك أو كلاهما أو أحدهما أعشى أو كلاهما أو
فاسقين أو أحدهما ادعى رؤية أولم يدع فواجب على الحاكم أن يجمعهما في مجلسه
طلبت هي ذلك أو لم تطلبه طلب هو ذلك أو لم يطلبه لارأى لها في ذلك ثم يسأله
البينة على ما رماها به فان أتى بيينة عدول بذلك على ما ذكرنا في الشهادة بالزنا أقيم عليها
الحد فان لم يأت بالبينة قيل له اتعن فيقول بالله اني لمن الصادقين بالله اني لمن الصادقين بالله
اني لمن الصادقين بالله اني لمن الصادقين ، هكذا يكرر بالله اني لمن الصادقين أربع مرات
ثم يأمر الحاكم من يضع يده على فيه ويقول له انها موجهة فان أبى فانه يقول وعلى لعنة
الله ان كنت من الكاذبين فاذا اتم هذا الكلام سقط عنه الحد لها والذي رماها
به فان لم يتعن حد حد القذف فاذا اتعن كما ذكرنا قيل لها ان اتعنت والاحد
حد الزنا فتقول بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين بالله
انه لمن الكاذبين تكرر بالله انه لمن الكاذبين أربع مرات ثم تقول وعلى غضب الله
ان كان لمن الصادقين ويأمر الحاكم من يوقفها عند الخامسة ويخبرها بأنها موجهة

لغضب الله تعالى عليها فاذا قالت ذلك برئت من الحد وانفسخ نكاحها منه وحرمت عليه أبد الأبدي لا تحل له أصلاً لا بعد زوج ولا قبله ولا وإن أ كذب نفسه لكن أن أ كذب نفسه حد فقط، وأما ما لم يتم (١) هو اللعان أو تسمه هي فهما على نكاحهما فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان لتوارثا ولا معنى لتفريق الحاكم بينهما أو لتركه لكن بتمام اللعان تقع الفرقة، فإن كانت هي صغيرة أو مجنونة حد هو حد القذف ولا بد ولا لعان في ذلك فإن كان هو مجنوناً حين قذفها فلا حد ولا لعان ويتلا عن الآخرسان كما يقدران بالإشارة فإن كانت المرأة الملائعة حاملاً فتبطل الاعتان منها جميعاً ينتفى عنه الحمل ذكره أو لم يذكره إلا أن يقر به فيلحقه ولا حد عليه في قذفه لها مع اقراره بأن حملها منه إذا التعن فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي أن الحمل ليس منه حدث ولا ينتفى عنه ما ولدت بل هو لاحق به فإن لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله أن يلاعنها لدرء الحد عن نفسه، وأما ما ولدت فلا ينتفى عنه بعد أصلاً فلو طلقها وقذفها في عدتها منه لا عنها فلو قذفها وهي اجنبية حد ولا تلاعن ولا يضره امساكها ووطؤها بعد أن قذفها بل يلاعنها متى شاء وبالله تعالى التوفيق .

١٩٤٤ مسألة : وأما قولنا إن كل زوج قذف امرأته فانه يلاعنها إذ ذكرنا صفة اللعان فقول الله عز وجل: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلم ينخص عز وجل حراً من عبد ولا أعمى من بصير ولا صالحاً من فاسق ولا امرأة كافرة من مؤمنة ولا حرة من أمة ولا فاسقة من صالحة ولا محدوداً من غير محدود ولا محدودة من غير محدودة (وما كان ربك نسياً) وقال أبو حنيفة: إن كان أحدهما مملوكاً أو كافراً فلا لعان وهذا تحكم بالباطل وتخصيص للقرآن برأيه الفاسد، فإن قالوا قال الله تعالى: (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) والعبد لا شهادة له قلنا: باطل ما قلتم بل شهادته كشهادة الحر وأتم لا تجيزون شهادة الأعمى ولا شهادة الفاسق وتوجبون اللعان لهما، وروينا عن الشعبي (٢) لا يلاعن من لا شهادة له .

قال أبو محمد : وهذه قضية فاسدة لا يصححها قرآن ولا سنة والله تعالى وإن كان سماها شهادة فليست من سائر الشهادات التي يراعى فيها العدل من الفاسق لأن تلك الشهادات لا يحلف فيها الشاهد بها وشهادات اللعان إيمان وسائر الشهادات لا يقبل في أكثرها إلا اثنان وشهادة اللعان إنما هي من واحد وسائر الشهادات لا يقبل فيها

(١) وفي النسخة رقم ١٤٤ ما لم يتم اللعان باستقاط لنظمه وقالوا لى اثباتها (٢) وفي النسخة رقم ١٦ يلاعن

المرء لنفسه وشهادة اللعان انما هي لنفسه ايدراً عنها الحد وليوجبه على المرأة فبطل
أن يكون اللعان حكم سائر الشهادات ، وأما قولنا : ان التعن سقط عنه الحد والا
حدث هي فلقول رسول الله ﷺ في حديث اللعان: « البينة والا حد في ظهرك » وقوله
انه رماها بانسان بعينه فحدوا حد يسقط التلاعن فلما روينا من طريق احمد بن شعيب
أنا عمران (١) بن يزيد الدمشقي ناخذ بن الحسين الازدي نا هشام بن حسان عن
محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : أول لعان كان في الاسلام أن هلال بن
أمية قذف شريك بن السحماء (٢) بامرأته فأتى النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له
النبي ﷺ : أربعة شهداء والا فحد في ظهرك يكرر ذلك مراراً فقال له هلال : والله
يا رسول الله ان الله يعلم اني لصادق ولينزلن الله عليك مايرى به ظهري من الجلد
فينما هم كذلك اذ نزلت آية اللعان فدعا هلالا (فشهد أربع شهادات بالله انه لمن
الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ثم دعت المرأة فشهدت
أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، فلما كان في الرابعة أو الخامسة قال رسول الله
ﷺ وقفوها فانها موجبة فلكات حتى ما شككنا أنها متعترف ثم قالت لا أفصح
قومي سائر اليوم فمضت على اليمين فقال رسول الله ﷺ : انظروها فان جاءت به
ايض (٣) سبطا قضي (٤) العينين فهو ل halal بن أمية وان جاءت به آدم (٥)
جعدا (٦) ربا (٧) حمش (٨) الساقين فهو لشريك بن سحماء فجاءت به آدم جعدا
ربعا حمش الساقين فقال رسول الله ﷺ لولا ما سبق من كتاب الله لكان لي ولها
شأن ، وليس في الآية ما يريده مالك وغيره في اليمين من قول الذي لا إله إلا هو ولا غير
ذلك ولا فرق بين هذه الزيادة وبين أن يزيد خالق السموات والارض الذي رفع
سمكها فسواها وأغطش ايلها وأخرج ضحاها وما أشبه ذلك من الثناء على الله عز وجل
الذي من قاله أجر ومن تركه في يمينه لم يخرج ، وانما يقضى على الناس بما أمر به الله
لا بما لا يلزم في ذلك الوقت وان كان اجرا ، وقوله عز وجل : (ويدراً عنها العذاب
أن تشهد أربع شهادات بالله) فان فيه اشارة الى عذاب معلوم لانه بألف التعريف ولا مه
ولا نعلم عذاباً في الزنا الا الحد ، وأما السجن كما قال أبو حنيفة وأصحابه فلا ، ومن

(١) وفي النسخة رقم ١٦ عمرو بن يزيد ٢ وفي النسخة رقم ١٤ السحماء ٣ سبط بكسر السين وسكون
الباء ممتد الاعضاء نام الخلق ٢ قضى العينين فاسدهما ٤ آدم شديد السمرة ٥ الجعد في صفات الرجال
يكون مدحا وذما فالمدح معناه شديد الاسر والخلق أوجد الشعر ضد السبط والذم معناه القصير المتردد
الخلق وقد يطلق على البخل ايضا ولعله صلى الله عليه وسلم أراد المدح ٦ ربعا متوسط القامة ٧ حمش
الساقين دقيقتها

طريق احمد بن شعيب انا على بن ميمون الرقي عن سفیان عن غاصم بن كليب عن ابيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ حين أمر المتلاعنين باللعان أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: إنها موجبة، ولا معنى لزيادة من زاد في يمين المتلاعنين أن يقول: هو اثنى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وأن تقول هي: إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا لان الله تعالى كفانا بما أمرنا به في القرآن عن تكلف هذه الزيادة (وما كان ربك نسياً) وكل رأى زادنا شيئاً في الدين لم يأت به أمر الله تعالى فتحن نرغب عن ذلك الرأى ونقذفه في الحش (١) لأنه شرع في الدين لم يأذن به الله عز وجل، فان قالوا ربما نوى انه لمن الصادقين في شهادته بالتوحيد وتوت هي انه لمن الكاذبين في قصة أخرى: قلنا هبك أنهما نويا ذلك فوالله ما ينتفعان بذلك وان يمينهما بما أمر الله تعالى في مجاهرة أحدهما فيه بالباطل موجب عليه اللعنة وعليها الغضب نويا ما قلتم أو لم يتويا ولا يموه على علام الغيوب بمثل هذا ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن يحيى نأبوب السختياني ان سعيد بن جبير حدثه عن ابن عمر قال: ان رسول الله ﷺ فرق بين أخوى بنى العجلان ومن طريق أبي داود والبخارى قال أبو داود: نا احمد بن حنبل وقال البخارى: نا على بن عبد الله قالاً جميعاً ناسفیان هو ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين «حسابكما على الله أحداً كاذب لا سبيل لك عليهما»

قال أبو محمد: قد رويته عن سفیان قال سفیان حفظته من عمرو بن دينار: فتفريق رسول الله ﷺ يغني عن تفريق كل حاكم بعده، وقوله عليه الصلاة والسلام «لا سبيل لك عليهما» منع من ان يجتمعا أبداً بكل وجه ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر الا بعد تمام التعانها جميعاً فلا يقع التفريق الا حينئذ، وقد روينا أن المصعب بن الزبير لم يوجب التفريق بين المتلاعنين وهو قول عثمان البتي، وقال أبو حنيفة لا يقع التفريق بتام اللعان الا حتى يفرق بينهما الحاكم واذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بانه فكان هذا عجبا وتقول لهم فان أنى الحاكم من التفريق أيقيان على زوجيتهما هيئات حاكم الحكماء قد فرق فتفريق من بعده أو تركه التفريق ونبيب (٢) تيس في الحزن (٣) سواء وقال الشافعي بتام التعان الرجل يقع التفريق وينتفى الولد وهذه ايضاً دعوى بلا برهان، وقال مالك

(١) الحش بفتح الحاء السكونية وموضع قضاء الحاجة (٢) نبيب التيس صوته (٣) الحزن بفتح الحاء

وسكون الزاى ما غلظ من الارض

كما قلنا وهو قول الاوزاعي والليث بـ «أما قولنا ان كانت صغيرة أو مجنونة حد بالقذف ولا لعان في ذلك لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنا أصلاً لأن الزنا معصية لله عز وجل وهاتان لا تقع منهما معصية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاث» قد كر الصغير حتى يبلغ - والمجنون حتى يفيق ، وإذا وجب الحد بنص القرآن واجب على كل من فاسقاطه عن القاذف حين يوقن بكذبه خطأ والحد بنص القرآن واجب على كل من رمى منا بالزنا ، وأما الآخرس فان الله عز وجل يقول : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وليس في وسعه الكلام فلا يجوز أن يكلف ايأه، وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يلزم كل أحد بما أمر الله تعالى به ما استطاع والآخرس يستطيع الافهام بالاشارة فعليه أن يأتي بها، وكذلك من لا يحسن العربية يلتعن بلغته بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه والعجب من زيادات أبي حنيفة برأيه زيادات في غاية السخف على ما في آية اللعان وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالمسح على العمامة واليمين مع الشاهد وغير ذلك بانها زيادة على ما في القرآن فاي ضلال يفوق هذا ، وأما قولنا انه بتهام التعانه والتعانه ينتفى عنه لحاق حملها الا أن يقربه وسواء ذكره أو لم يذكره اذا انتفى عنه قبل ذلك فلما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال «ان النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأته فانتفى عن ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة» ومن طريق مسلم حدثني حرمة ابن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد قال : ان عويمراً العجلاني قد كر حديث اللعان وفيه «فكانت حاملاً فكان الولد الى أمه» ، وأما قولنا : انه لم يلاعنها حتى ولدت لا عن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفى ولدها منه فلان رسول الله ﷺ قال : «الولد لصاحب الفراش» فصح أن كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث نفاه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ : «أوحيث يوقن بلا شك انه ليس هو ولده ولم ينفعه عليه الصلاة والسلام الا وهي حامل باللعان فقط فيبقى ما غدا ذلك على لحاق النسب ولذلك قلنا ان صدقته في أن الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فوجب ان اقرار الأبوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله عز وجل الولد ان كذبه الأم والتعنت هي والزوج فقط فلا ينتفى في غير هذا الموضع، والعجب كله ان المخالفين لنا همنا يقولون ان اتفاقاً جميعاً على ان الحمل من غيره أو على أن الولد من غيره لم يصدقوا لم ينفعه الا بلعان فليت شعري من أين وقع لهم هذا اذا ألغوا تصديقهما

فلم ينفوا نسبه الا بلعان فاذا لا معنى لتصديقهما له فلا يجوز اللعان الا حيث حكم به رسول الله ﷺ وحيث أمر الله تعالى به في القرآن وهو اذا رماها بالزنا فقط وبالله تعالى التوفيق ، واما اذا قذفها وهي في عدتها من طلاق رجعى منه أنه يلاعنها متى رفع الامر للامام ولو أنها عند زوج آخر فلانه قذفها وهي زوجة له والله تعالى يقول : (والذين يرمون أزواجهم) فاما يراعى الرمى بنص القرآن فان كان لزوجة لاعتن ادا اذ لم يحد الله تعالى للعان وقتا لا يتعداه ، وان كان الرمى في عدة من طلاق ثلاث أو وهي غير زوجة له ثم تزوجها فالحمد ولا بد ولا لعان في ذلك لانه لم يرم زوجة له انما رمى زوجة اجنبية فالحمد بنص القرآن فقط ، واما قولنا ولا يضره امسا كه اياها بعد رمية لها أو بعد اقراره بأنها زنت يقينا وعلم بذلك ولا يضره وطؤه لها فلان الله عز وجل لم يذكر ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو شرط فاسد وشرع لم يأذن الله تعالى به .

١٩٤٥ مسألة فان تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد أو ابتاع احدهما امة من الآخر فوطئها وكانت الاول قد وطئها أيضاً ولم يعرف أيهما الاول ولا تاريخ النكاحين أو الملكين فظهر بها حمل فأتت بولد فانه ان تداعيا جميعا فانه يقرع بينهما فيه فأيهما خرجت قرعته ألحق به الولد وقضى عليه لخصمه بحصته من الدية ان كان واحداً فنصف الدية وان كانوا ثلاثة فلهما ثلثا الدية وان كانوا اربعة فثلاثة أرباع الدية وهكذا الحكم فيما زاد سواء كان المتداعيان اجنبيين أو قرييين أو أباً وابناً أو حراً وعبداً فان كان احدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة فان تدافعا جميعا أو لم ينكرا ولا تداعيا فانه يدعى له بالقافة (١) فان شهد منهم واحد عالم عدل فاكثر من واحد بأنه ولد هذا ألحق به نسبه فان الحق واحد أو اكثر باثنين فصاعدا طرح كلاهم وطلب غيرهم ولا يجوز ان يكون ولد واحد ابن رجلين ولا ابن امرأتين وكذلك ان تداعت امرأتان فاكثر ولدا فان كان في يد احدهما فهو لها (٢) وان كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعيا ولا انكرتاه أو تدافعتاه دعى له القافة كما قلنا . برهان ذلك ما روينا من طريق الليث ابن سعد . عن ابن شهاب . عن عروة بن الزبير . عن عائشة أم المؤمنين قالت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على مسرورا تبرق أسارى وجهه فقال : الم ترى ان مجزرا انظر الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : ان بعض هذه الاقدام لمن

(١) القافة الجماعة الذين يعرفون الصب والاثم (٢) وفي النسخة رقم ١٤ فهو ابنها

بعض ، ومن طريق أحمد بن شبيب . أربا اسحاق بن ابراهيم - وهو ابن راهويه -
 ناسفیان - هو ابن عينة - عن الزهري عن عروة . عن عائشة أم المؤمنين قالت : « دخل
 على رسول الله ﷺ مسرورا فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجززا (١) المدلجى دخل
 على وعندى أسامة بن زيد فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤسهما
 وبدت أقدامهما فقال : هذه أقدام بعضها من بعض » * ومن طريق مسلم نا منصور بن
 أبي مزاحم نا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . عن الزهري
 عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « دخل قاتق ورسول الله ﷺ شاهدوا أسامة
 ابن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان فقال : ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي
 ﷺ بذلك وأعجبه ، * ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عثمان الحمصي نا الوليد - هو
 ابن مسلم - عن الاوزاعي . عن يحيى بن أبي كثير . عن أبي قلابة عن أنس بن مالك
 فذكر حديث العرينين وقتلهم الرما ، وأخذهم ابل النبي ﷺ قال أنس فبعث رسول
 الله ﷺ قافة في طلبهم فأتى بهم وذكر الحديث ، فصح ان القيادة علم صحيح يجب
 القضاء به في الانساب والآثار ، رونا من طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن
 الزهري في رجل وقع على امرأة لبعده وهى أمته قال فدعى لهما القافة : فان عروة
 ابن الزبير أخبرنى أن عمر بن الخطاب دعى القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على
 امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فالحقه بأحدهما ، قال الزهري : أخذ عمر
 ابن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر
 عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين قال : اختصم الى أبى موسى الاشعري في ولد (٢)
 ادعاه دهقان . ورجل من العرب فدعا القافة فظروا اليه فقالوا للعربى : أنت أحب
 الينا من هذا العليج ولكن ليس بابنك نخل عنه فانه ابنه * ثنا محمد بن سعيد بن
 نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن
 المثنى نا أبو أحمد الزبيرى ناسفیان الثورى . عن عبد الكريم الجزرى . عن زياد بن أبى
 زياد قال اتفق ابن عباس من ولد له فدعا له (٣) ابن كلدة القاتق فقال له أما انه
 ولده فدعاه ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج نا يحيى بن سعيد
 القطان (٤) وأبو الزناد كلاهما عن سعيد بن المسيب قال : ان كان له ولد فليدع له
 بالقافة ، وبه يقول قتادة . وغيره ، ومالك . والشافعى . وجمهور أصحابنا الا ان مالكا

(١) وفي النسخة رقم ١٦ إلى مجرزه وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ في رجل والأولى في ولد

(٣) وفي النسخة رقم ١٤ فدعاه (٤) وفي النسخة رقم ١٦ الانصارى

قال : لا يحكم بقول القافة الا في ولد أمة لا في ولد حرة وهذا خطأ لان الأثر الذي أوردنا آتاه من قول مجزئ المدلجى في أسامة بن زيد رضى الله عنهما الذى هو عمدة مالك وعمدتنا في الحكم بالقافة انما جاء في ابن حرة لا في ابن أمة ، ولم ير أبو حنيفة ولا أصحابه الحكم بالقافة ، واحتجوا في ذلك بانه حكم بالظن وهم يشرعون الشرائع ويطلقون أحكام الله تعالى وأحكام رسوله ﷺ بالقياس الذى يقرون بانه ظن وقد كذبوا ما حكم القافة بظن بل يعلم صحيح يتعلمه من طلبه وعن به وما كان رسول الله ﷺ ليحكم بالظن ثم مع هذا كله يحكمون بجهل أبى حنيفة إذ يلحق الولد بامرأتين يجعل كل واحدة منهما أمه التى ولدته ويورثه منهما ميراث الابن من الام ويورثهما منه ميراث الام من الولد ويحرم عليه اخواتهما جميعا فهذا هو الرعونة حقوا والجهل الأعمى لا ما سر به رسول الله ﷺ وحكم به الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يخرج عن حكم القافة شيء الا موضع واحد وهو الرجلان فصاعدا يتداعيان الولد فان ههنا ان لم تكن بينة ولا عرف لأيهما كان الفراش والا اقرع بينهما كما ذكرنا لما رويناه من طريق عبد الله أو عن سفيان الثورى . عن صالح بن حى . عن عبد خير الحضرمى عن زيد بن أرقم قال : كان على باليمن فأتى بامرأة وطئها ثلاثة في طهر واحد فسأل اثنين أقران لهذا الولد فلم يقرأ ثم سأل اثنين أقران لهذا الولد فلم يقرأ ثم سأل اثنين حتى فرغ فاقرع بينهم فالزم الولد للذى خرجت له القرعة وجعل عليه ثلثى الدية فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه .

قال أبو محمد : لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكر ما يرى أو يسمع مالا يجوز البتة الا أن يكون سرورابه وهو عليه الصلاة والسلام لايسر الا بالحق ولا يجوز أن يسمع باطلا فيقره وهذا خبر مستقيم السند نقلته كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه البتة فان قيل : انه خبر اضطرب فى اسناده فارسله شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول ورواه أبو اسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم قلنا : هذا العجب فكان ماذا قد وصله سفيان وليس هو دون شعبة عن صالح بن حى وهو ثقة عن عبد خير وهو ثقة عن زيد بن أرقم وان من يتعلل بهذا ثم يرد السنة برواية شيخ من بنى كنانة ان هذا لعظيم المجاهرة وقد كان ينبغى أن يردعه الحياء عن الرضى به لا سيما أبى حنيفة وأصحابه القائلان ان ادعى الولد اثنان وهو فى أيديهما فهو ابنيهما يرثانه ويرثهما ثم اختلفوا فافترضوا فى اختلافهم كما افترضوا فى اتفاقهم فى ولد ادعاه ثلاثة نفر فصاعدا فقال أبو حنيفة : هو ابنهم كلهم ولو كانوا ألفا وقال محمد :

ابن الحسن يكون ابن ثلاثة ولا يكون ابن أكثر، وقال أبو يوسف: لا يكون إلا ابن اثنين فقط لا ابن أكثر فهذا هو الفحش والسخام والضلال لا اتباع ما صح عن رسول الله ﷺ، وهو هو في الحاقهم الولد باثنين برواية ساقطة عن عمر لأنها مرسلة من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولم يحفظ سعيد عن عمر شيئاً إلا نعى النعمان بن مقرن على المنبر مع أن فيها أنه حكم مع القافة بذلك، ومن طريق إبراهيم النخعي عن عمر ولم يدركه أصلاً، ومن طريق ابن سيرين عن عمر أنه توقف فيه ورواية عن علي فيها قالوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف، وفيها أنه (١) للثاني منكاً، والثابت (٢) عن عمر في ذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: إن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة واقتدى في ذلك يبصر القافة وألحقه بأحد الرجلين وعروة قد اعتمر مع عمر، ورواية أخرى من طريق حماد ابن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال هشام: وسمعتة يحدث أبي قال: إن رجلين وقعا بامرأة في الجاهلية فولدت غلاماً فلما كان عمر ادعياه جميعاً فدعا عمر رجلاً من بني كعب فقال: انظر فاستبطن واستظهر فقالوا الذي أكرمك بالخلافة لقد اشترك فيه جميعاً فضربه عمر بالدرّة حتى اضطجع وقال له عمر لقد ذهب بك النظر إلى غير مذهب ثم دعا عمر بالمرأة فسأها فقالت هذا كان يطانى فإذا كان يطانى حماني من الناس حتى إذا استمر بي الحمل خلا بي (٣) فاهرقت دماً كثيراً فجاءني هذا فوطئني فلا أدري من أيهما هو فقال الكعبى: الله أكبر شركاء فيه ورب الكعبة فقال عمر: أما أنا فقد رأيت ما رأيت ثم قال للغلام اختر أيهما شئت قال يحيى بن عبد الرحمن: فلقد رأيت حين سفع أحدهما بيد الغلام ثم ذهب به ورواية من طريق شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت غلاماً (٤) فدعا عمر بالقافة فقالوا قد أخذ الشبه منهما جميعاً فجعله عمر بينهما *

قال أبو محمد: توبة العنبري ضعيف متفق على ضعفه، ثم هذا كله بخلاف قولهم لأنه حكم بالقافة وقول ابن عمر جعله بينهما ليس فيه أنه ألحقه بنسبهما لكن الظاهر من قوله جعله بينهما أي وقفه بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم لا يجوز أن يظن بعمر غير هذا وما نعرف الحاق الولد باثنين عن أحد من المتقدمين إلا عن إبراهيم

«١» وفي النسخة رقم ١٤ للباقي ولعله غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٤ والثالث وهو غلط ٣ وفي النسخة رقم ١٤ خلائي «٤» وفي النسخة رقم ٤ لسقاط لفظ غلام

النخعي ولا حجة في احد دون رسول الله ﷺ والثابت عنه عليه الصلاة والسلام يكذب جواز كون ولد من منى أبوين ، وهو الذى رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة وعبد بن عبد الله بن تميم كل واحد منهما يقول نا أبو معاوية - هو الضرير - وو كيع قالا جميعا : نا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود نا رسول الله ﷺ « ان أحداً يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح » وذكر الحديث فصح يقينا أن ابتداء العدد من حين وقوع النطفة وبلا شك أن الدقيقة التى تقع فيها النطفة في الرحم هي غير الدقيقة التى يقع فيها منى الواطىء الثانى فلو جاز أن يجمع الماءان فيصير منهما ولد واحد لكان العدد مكدوبا فيه لأنه ان عد من حين وقوع النطفة الأولى فهو للأول وحده فلو استضاف اليه الثانى لابدأ العدد من حين حلول المنى الثانى فكان يكون في بعض الأربعين يوماً نقص وزيادة بلا شك وهم أولى بالكذب وأهله من رسول الله ﷺ الصادق ، والعجب أنهم قالوا لم يحكم أبو حنيفة بأن الولد يكون ابن امرأتين محققاً أن كل واحدة منهما ولدت له لكن أوجب لكل واحدة منهما حق الأمومة فقلنا : وهذا جور وظلم وباطل بلا شك أن يوجب لغير أم حكم أم بلانص قرآن ولا سنة ولا قول أحد من خلق الله تعالى قبله إلا رأى الفاسد ونسأل الله العافية ، وأما قولنا ان تداعى في الولد مسلم وكافر ألحق بالمسلم فلقول الله عز وجل : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) والثابت من قول رسول الله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، ورويناه أيضاً على الملة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أو يمجسانه أو يمجسانه ، فلا يجوز أن ينقل عما ولد عليه من الفطرة التى ولد عليها إلا يقين كون القراش لكافراً بلا اشكال وبالله تعالى التوفيق »

١٩٤٦ مسألة : واذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو حر ولوانه قرشى فاعتقت في واجب أو تطوع أو بتمام اداء مكاتبها أو بأى وجه عتقت فانها تخير فان اختارت فراقه فلها ذلك وان اختارت أن تقرر عنده فلها ذلك وقد بطل خيارها وعليها العدة في اختيارها فراقه كعدة الطلاق وليس فى شيء من وجوه الفسخ عدة أصلاً الا في هذا المكان وعدة الوفاة في موت الزوج فقط فان اراد جميعاً أن يتناكحاً لم يجز إلا برضاها وباشهاد وصدائق وولى وله ذلك في عدتها وليس ذلك لغيره حتى تتم عدتها ولا يسقط خيارها اذا اعتقت طول بقائها معه ولا وطؤه لها برضاها أو بغير رضاها ولا

علمها بأن الخيار لها فاذا أوقفت فلا بد لها من أن تختار فراقه أو البقاء معه ولا تترك
تأني في ذلك أصلاً ، برهان ذلك فصل رسول الله ﷺ في تخيير بريرة اذ أعتقها
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وفي سائر ما ذكرنا خلاف . قال قوم انها تخير تحت العبد
ولا تخير تحت الحر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : ان أعتقت تحت حر فلا خيار لها ، وصح عن الحسن ، والزهرى ،
وأبي قلابة وعطاء وصفية بنت أبي عبيد . وعروة بن الزبير وينسب قوم ذلك الى ابن
عباس ولا نعلم هذا عنه ، وهو قول ابن أبي ليلى . والاوزاعي . ومالك . والليث .
والشافعي . وأبي ثور . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع
أصحابهم ، وقالت طائفة كقولنا ياروينا من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أناسفيان
الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة أم
المؤمنين قالت : دان زوج بريرة كان حراً حين أعتقت وخبرت فقالت : ما أحب أن
أكون معه وأنلى كذا وكذا ، ومن طريق احمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا الثقفى - هو
عبد الوهاب بن عبد المجيد نا عبيد الله بن عمر منذستون سنة عن يزيد بن رومان عن عروة بن
الزبير عن بريرة انها قالت كانت في ثلاث سنن . فذكرت الحديث وفيه قال رسول الله
ﷺ لعائشة اشتريها واشترطى لهم الولاء فأنما الولاء لمن أعتق فاعتقتى فكان لى الخيار .
قال أبو محمد : فعتت بريرة ولم يخص تحت عبد من حر ، ومن طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل لها الخيار على
الحر ، وبه يقول هشيم ، ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا يزيد بن زريع نا خالد
الحذاء عن أبي قلابة قال قال عمر بن الخطاب : « اذا أعتقت الأمة فلها الخيار مالم
يطاها زوجها » فعم عمر ولم يخص عبداً من حر ، ومن طريق حماد بن سلمة . عن
حماد بن أنس سليمان . عن ابراهيم النخعي أنه قال في الأمة تعتق تحت زوج : فهي عليه
بالخيار حراً كان أو عبداً ولو أنه هشام بن عبد الملك ، ومن طريق عبد الرزاق
عن سفيان بن عيينة . عن عبد الله بن طاوس . عن أبيه في الأمة تعتق تحت زوج
أنها تخير ولو كانت تحت قرشي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم عن
الشعب قال : « اذا أعتقت تحت حر فلها الخيار » . ومن طريق معمر عن أيوب
السختياني عن ابن سيرين اذا أعتقت عند حر فلها الخيار . ومن طريق عبد الرزاق . عن
ابراهيم بن يزيد . عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : كان زوج بريرة
حرّاً : ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن حسين بن مسلم قال : اذا

اعتقت عند حر فلها الخيار .

قال أبو محمد : واحتج من لم يوجب لها الخيار الاتحت العبد بما روينا من طريق البخاري ناقتية بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان زوج بريرة أسود يقال له مغيث عبدا لبني فلان كائن أنظر إليه وذكري باقي الخبر . نا يوسف بن عبد الله النمرى نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا يوسف بن عدي نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السختياني . وقتادة كلاهما . عن عكرمة . عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبدا حين أعتقت ، ومن طريق أبي داود . نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير . عن هشام بن عروة . عن أبيه . عن عائشة أم المؤمنين في قصة بريرة وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا المغيرة بن سلفة نا وهيب عن عبيد الله بن عمر عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان زوج بريرة عبدا » . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا حماد بن مسعدة نا ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة أم المؤمنين غلام وجارية قالت فاردت أن أعتقهما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ابتد بالغلام قبل الجارية . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الواحد نا مروان نا الليث نا عبيد الله بن أبي جعفر عن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري أنه حدثه أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ حدثوه أن رسول الله ﷺ قال : « أيا مئة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها » . وقالوا من طريق النظر كل عقد نكاح صحيح فلا يجوز فسخه إلا يقين ، وقال أصحاب القياس منهم إنما جعل لها الخيار لفضل الحرية على الرق فاذا ساواها فلا خيار لها هذا كل ما احتجوا به .

قال أبو محمد : وظل هذا لاحجة لهم فيه أما الآثار بأنه كان عبدا فقد اختلف في ذلك عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كما أوردنا وإنما روى هذا الخبر عنها ثلاثة الأسود . وعروة . والقاسم فأما الأسود فلم يختلف عنه عن أم المؤمنين أنه كان حرا ، وأما عروة فروى عنه كما أوردنا أنه كان عبدا وقد روى عنه أيضا خلاف ذلك . نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن يزيد المسلم نا موسى بن معاوية نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ،

قالت: كان زوج بريرة حراً فتعارضت الرواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، وأما القاسم بن محمد فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن اسماعيل بن علي بن يحيى بن أبي بكر أنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة فذكرت أن زوج بريرة كان عبداً ثم قال عبد الرحمن بعد ذلك ما أدري (١) فاضطربت الرواية عن أم المؤمنين وبقيت رواية ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت وقد عارضتها الرواية عن أم المؤمنين أنه كان حراً حين اعتقت فتركنا الكلام في ذلك حتى نتكلم في حديث عبيد الله بن أبي جعفر . وحديث ابن موهب عن القاسم بن محمد أن شاء الله عز وجل .

قال أبو محمد : أما الخبر الذي فيه أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها فانما هو من طريق حسن بن عمرو بن أمية وهو مجهول لا يعرف فسقط التعليق به ، ثم لو صح لما كان فيه حجة أن لا تخير تحت حرانما فيه حكم عتقها تحت العبد فقط وسكت فيه عن عتقها تحت الحر فإن صح في خبر آخر ما يوجب عتقها (٢) تحت الخروج المصير إليه ، وأما حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة أنه كان لها عبد وجارية فأمرها رسول الله ﷺ أن تبدأ في العتق بالغلام قبل الجارية فإنه خبر لا يصح ، رويناه عن العقيلي أنه قال وقد ذكر هذا الخبر فقال : هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف فسقط التعليق به .

قال أبو محمد : ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين فأقحام القول بالدعوى كذب ، ثم لو صح أنهما كانا زوجين فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك ليسقط خيار الزوجة وأقحام هذا في ذلك الخبر كذبة بائنة وهذا عظيم لا يستجزه من يهاب الكذب لاسيما على رسول الله ﷺ فإنه يوجب النار ، وقد يمكن لو صح الخبر أن يكون أمرها أن تبدأ بعتق العبد لقول الله عز وجل : (وللرجال عليهن درجة) ولقوله تعالى حاكياً عن أم مريم : (وليس الذكر كالأنثى) وللخبر الذي رويناه من طريق أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب ابن مرة أو مرة بن كعب حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر

« ١ » وفي النسخة رقم ١٤ ما أدري ما أدري بالتكرار « ٢ » وفي النسخة رقم ١٦ وتخيرها والصواب

عتقها لأن السباق يقتضيه

كلاما وفيه « أيما امرئ اعتق مسلماً وأيما امرأة اعتقت امرأة وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين إلا كانت فكاكة من النار يجزى بكل عظم (١) منها عظام من عظامه » فالأجر في عتق الذكر مضاعف فسقط هذا الخبر جملة ونحن نوقن بلا شك أنه عليه الصلاة والسلام لا يتحيل في إسقاط حق أو جبه ربه تعالى للمعتقة فبطل تعلقهم به ييقن لا إشكال فيه ، وأما قولهم لا يحل فسخ عقد نكاح صحيح إلا ييقن فصدقوا ولولا اليقين ما قلنا به ، وأما قول أصحاب القياس إنما جعل لها الخيار تحت العبد لفضل الحرية على الرق فهذه دعوى كاذبة لا يجدونها أبداً عن رسول الله ﷺ ونحو ذلك من الأقدام على أن تنسب إلى رسول الله ﷺ ثم إلى الله تعالى أنه إنما فعل امر كذا من أجل امر كذا بما لم يخبر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ إلا أن هذا هو الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بلا شك (٢) ونسأل الله العافية .

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تعارض الرواية عن ابن عباس أن زوج بريرة عبداً إذ اعتقت للرواية عن أم المؤمنين « كان زوج بريرة حراً إذ اعتقت » وكلا الروايتين صحيحة لا سيما رواية الأسود عن عائشة أم المؤمنين وتعارض الرواية عن عروة في ذلك وكل ذلك معارض لرواية القاسم فوجدنا كل ذلك متفقاً لا تكاذب فيه وما دام يمكن تأليف روايات الثقات فلا يحل أن ينسب الكذب إلى بعضهم أو الوهم ، فاعلموا أن من قال كان عبداً ومن قال كان حراً يصحح على أنه كان عبداً قبل ثم اعتق فصار حراً إلا أنه لا يخرج هذا في الرواية عن ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت لكنه يرجح على أنه كان يدر به عبداً أو لم يعلم بحريته ، وروى عائشة رضي الله عنها ما كان في دلها من الزيادة أنه كان حراً حين اعتقت وليس في رواية عثمان بن أبي شيبة ولو كان حراً ما خبرها أنه من كلام أم المؤمنين ؛ وقد يمكن أن يكون من قول من دونها فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن ينسب إليها قول بظن ولا يختلف مالكي ولا شافعي ولا حنبلي . ولا ظاهري في أن عدلين لو شهدا بأن هذا نعرفه عبداً مملوكاً وشهد عدلان آخران أننا ندر به حراً فإن الحكم يجب بقول من شهد بالحرية لأنه شهد بفضل علم كان عنده ثم ندع هذا كله فنقول : هبكم أنه لم يرو أحد أنه كان حراً بل لم يختلف (٣) الرواية في أنه كان عبداً حين اعتقت هل جاء قط في شيء من الأخبار الثابتة أن رسول الله ﷺ قال : إنما خيرتها لأنها تحت عبد ولو كان زوجها حراً ما خيرتها هذا أمر لا يجدونه أبداً عن رسول الله ﷺ

(١) في النسخة رقم ١٤٤ عظيمين (٢) وفي النسخة رقم ١٤٤ إسقاطه (٣) وفي النسخة رقم ١٤٤ لم يختلف الرواية

لا في رواية صحيحة ولا سقيمة فاذا لا سبيل الى وجود هذا أبدا فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما أعتقت بريرة خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فهذا لا شك فيه فلا يجوز تعديه ولا زيادة حكم فيه، ولا فرق بين من ادعى أنه عليه الصلاة والسلام إنما خيرها لأنه كان عبدا وبين آخر ادعى أنه لم يخيرها إلا لأنه كان اسود وبين ثالث ادعى أن تخيرها إنما كان لأن اسمه مغيث، وكل هذه ظنون كاذبة لا يحل القول بها ولا الحكم بها وإنما الحق أن المعتقة خيرها رسول الله ﷺ بين فراق زوجها والبقاء معه ولا مزيد فواجب أن تخير كل معتقة ولا مزيد وبالله تعالى التوفيق، وبما اختلف فيه هل ينقطع خيارها بوطء زوجها لها أم لا؟ فروينا من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال في أمر بريرة أن غشيها زوجها فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سليمان بن يسار قال: أعتقت حفصة أم المؤمنين جارية يقال لها زبراء ثم قالت لها اعلى أنه ان وطئك فلا خيار لك، وبه كان يقول سليمان بن يسار، وصح عن قتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمر، وذهب آخرون الى أنها ان وطئها وهي لا تعلم أن لها الخيار لم يسقط بذلك خيارها وان علمت فقد سقط خيارها، رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال اذا جامعها بعد أن تعلم أن لها الخيار فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن ابن عمر قال ان أصابها وقد عرفت فليس لها خيار وان أصابها ولم تعرف فإن لها الخيار اذا علمت وان أصابها ألف مرة حتى يشهد العدول أنها قد علمت أن لها الخيار وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن ابن مسعود أنه قال: ان أعتقت عند عبد ولم تعلم أن لها الخيار أو لم تخير حتى عتق زوجها أو يموت أو تموت توارثا، وهذا شديد الاقطاع وبه يقول سعيد بن المسيب، وقول آخر وآخر في درجة، رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال اذا أعتقت وزوجها معها في مجلس وهي تعلم حتى تقوم فلا خيار لها فان ادعت أنها لم تعلم استحلقت ثم خبرت قال سفيان وبه يقول ناس ان لها الخيار أبدا حتى يقفها الامام فيخيرها بلغنى هذا عنه *

قال أبو محمد: فهذا سفيان الثوري يذكر مثل قولنا عمن معه أو من قبله وقد قال ابن مسعود كما أوردنا أنها قد تبقى معه ولا تختار حتى يموت أو تموت، وقال أبو حنيفة وأصحابه لها الخيار ما لم تعلم فاذا علمت فلا خيار لها إلا ما دامت في المجلس

فوجدناهم يحتجون بالخبر الذى ذكرناه قبل من طريق الحسن بن عمرو بن أمية وقد يناسقونه ، وذكروا أيضا أثرا آخر من طريق أبى داود نا عبد العزيز بن يحيى - هو أبو الاصبع الحراني - حدثني محمد - يعنى ابن سلبه - عن محمد بن اسحاق عن أبى جعفر وابان بن صالح وهشام بن عروة قال أبو جعفر : ان بريرة وقال ابان عن مجاهد أن بريرة وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن بريرة عتقت ثم اتفقوا كلهم أن رسول الله ﷺ خيرها وقال لها انقربك فلا خيار لك .

قال أبو محمد : أبو الاصبع الحراني ضعيف منكر الحديث ، قال أبو محمد : وقد صح أن رسول الله ﷺ جعل لها الخيار فلا يجوز أن يسقطه وطؤه ولا طول مقامه (١) معها اذ لم يصح بذلك نص ولا يبطل حكمه عليه الصلاة والسلام بالآراء ولا حجة في أحد دونه عليه الصلاة والسلام وبالله تعالى التوفيق ، وقال قوم : لا تخير المكاتبه اذا عتقت صح عن ابراهيم النخعي ان أعانها زوجها في كتابتها فلا خيار لها ، وصح عن الحسن لا خيار للمكاتبه اذا عتقت وهو قول عطاء وأبى قلابه . والزهري ، وصح عن ابن سيرين . والشعبي . ورويناه عن جابر بن زيد أن لها الخيار ، وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم وبه تقول : وقال سفيان الثوري ان تزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وأن تزوجها قبل الكتابة أو كانت معها فلها الخيار .

قال أبو محمد : خير رسول الله ﷺ المعتقة ولم يخص مكاتبه من غيرها فلا يجوز أن يخص معتقة من معتقة ، وما اختلفوا فيه هل اختيارها فراق زوجها فسخ أو طلاق ؟ فصح عن قتادة انها واحدة بائنه ، ورويناه عن عمر بن عبد العزيز وهو قول أبى حنيفة ، ومالك وأصحابها ، وعن عطاء انها طلقة واحدة ، وصح انه فسخ لأطلاق عن حماد بن أبى سليمان ، وابراهيم النخعي ، ورويناه عن طاوس وهو قول الشافعي : واحد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبى سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : التسمية في الشريعة ليست إلا لرسول الله ﷺ ولم يسم رسول الله ﷺ قط فراق المعتقة لزوجها طلاقا ولا جعل له من أحكام الطلاق غير العدة وحدها فلا يحل تسميته طلاقا ، قال تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتموها أتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) فصح انه ليس طلاقا ، لكنه فراق أو فسخ أو نقض نكاح وكل اسم يعبر به عن بطلان عصمة النكاح فقط وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : إذ قد بينا انه ليس طلاقا فقد بطل قول من قال لها نصف الصداق لأن الله عز وجل لم يجعل لها نصف الصداق إلا في الطلاق قبل المس ققط ووجدناه عز وجل قال : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) فصح ان الصداق لها فلا يسقطه شيء ولا شيئاً منه إلا حيث أسقط الله (١) عز وجل النصف في الطلاق قبل المس وما عدا ذلك نظم لاشك فيه ، فان قيل ان رسول الله ﷺ قال : « هو لها بما استحللت من فرجها » قلنا : نعم وعقد نكاحها استحلال لفرجها ، ولم يقل عليه الصلاة والسلام انه لها بوطئك لها فوجب أن لها جميع الصداق وكذلك في كل منفسخة النكاح قبل الدخول بلعان أو بأن تصير حرمة برضاع أو بأن يطاها أبوه أو جده أو ابنه بجهالة أو بزنا أو بأن تسلم هي وهو كافر أو بأن يسلم هو وهي غير كناية أو بأن ترتد هي أو هو أو كلاهما ، أو بأن تموت هي أو هو وقد اختلف في اسلامها دونه فأبطل قوم صداقها بذلك وهذا عون للشيطان وصد عن الاسلام وهل صداقها الا كدين لها قبله من سائر ديونها ولا فرق .

قال أبو محمد : ولا متعة لها في شيء من ذلك لأن الله تعالى لم يجعل المتعة إلا في الطلاق فقط (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٩٤٧ مسألة: ومن كانت تحت أمة فملكها أو بعضها قل الجزء الذي ملك منها أو كثر بأى وجه ملك ذلك من ميراث أو ابتياع أو هبة أو اجارة أو غير ذلك فقد انفسخ نكاحه منها أثر الملك بلا فصل وسواء أخرجها عن ملكه أثر ذلك بعق أو غير ذلك أو لم يخرجها ، وكذلك من كانت متزوجة بعبد فملكته أو بعضه بأى وجه ملكت ذلك من وجوه الملك فقد انفسخ نكاحها منه بلا فصل ، وسواء أخرجته عن ملكها أثر ذلك بعق أو غير ذلك أو لم تخرجه فلو ملك الأمة ابن زوجها أو ابوزوجها أو أم زوجها أو عبد زوجها أو ملك العبد ابوا امرأته أو ابنها أو أمها أو عبدها أو ابوها (٢) لم يفسخ النكاح بشيء من ذلك ، وكذلك لو ابتدأ الرجل نكاح أمة أيها التي لم تحل لآيه قط ، أو أمة ابنته التي لم تحل لابنه قط أو أمة أمه أو أمة ابنته أو أمة عبده أو ابتدأت امرأة نكاح عبد أبيها أو عبد ابنها أو عبد أمها أو عبد ابنتها أو عبد عبدها أو عبد أمها لكان كل ذلك حلالا جائزا ، برهان ذلك قول الله عز وجل: (والذين هم لفروجهم

١ وفي النسخة رقم ١٤ (اسقطه الله) وعلى كل العبارة فيها اضطراب فلينظر ٢ وفي النسخة رقم ١٤ أو أمتها

حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يبيح الله تعالى الأزوجة أو ملك يمين و فرق بينهما ، وكل اسمين فرق الله عز وجل بينهما فلا يجوز أن يقال هما شيء واحد إلا بنص يوجب ذلك أو ضرورة توجبها ولا نص هنا ولا ضرورة توجب وقوع اسم الزوجة واسم ملك اليمين على امرأة واحدة لرجل واحد وبهذا الاستدلال حرم على الرجل أن يتزوج امته دون أن يعتقها أو يخرجها عن ملكه وحرم على المرأة أن تتزوج عبدها دون أن تعتقه أو تخرجه عن ملكها وكذلك محال أن يكون بعضها زوجة له وبعضها ملك يمين له لما ذكرنا من الآية فاذ قد صح ما ذكرنا فقد وجب أن الملك ينافى الزوجية فلا يجوز أن يجتمعا فوجب من هذا أنه إذا ملكها أو بعضها فهي ملك يمين له أو بعضها فلا يكون زوجها لها ولا يكون بعضها زوجة له فصح انقاسخ النكاح بلا شك وكذلك قوله تعالى: (وقل للؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (أو ما ملكت أيمانهن) ففرق عز وجل بين الزوج وبين ملك يمين المرأة فوجب أن لا يكون ملك يمينها زوجها أصلاً وبالله تعالى التوفيق * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول في امرأة ورثت زوجها وهو عبد عن بعض ولدها قال: لا تحل له وقال علي بن أبي طالب يؤمر بطلاقها وقد صح عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإبراهيم النخعي أن اعتقته بعد أن ملكته فهما على نكاحهما *

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه لو كان ذلك لكان النكاح صحيحاً ولو طريقة عين ولو صح طريقة عين لصح بعد ذلك وأمة الابن ليست أمة لآبيه ولا لابنه لأن الله تعالى قال: (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلو كانت أمة الولد لآبيه لكانت حراماً على الولد (١) وهكذا قول في أمة العبد وعبد (٢) الأمة لا يكون شيء من ذلك ملكاً للسيد إلا أن ينتزع ذلك من ملك العبد فيصير ملكاً له حينئذ ، فإن احتج محتج بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ دانت ومالك لا يملك ، قلنا : هذا منسوخ بالمواريث وبالآية التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

١٩٤٨ مسألة : ولأعدة في شيء من وجوه الفسخ الذي ذكرنا إلا في الوفاة وفي المعتقة التي تختار فراق زوجها لأمر رسول الله ﷺ لها بالعدة ولم يأمر غيرها بعدة ولا يجوز أمرها بذلك لأنه شرع لم يأذن به الله تعالى ولا يجوز قياس الفسخ

(١) وفي النسخة رقم ١٤ استأطها والصواب إثباتها ٢ وفي النسخة رقم ١٤ وأمة الأمة

على الطلاق لانهما مختلفان لان الطلاق لا يكون إلا بلفظ المطلق واختياره والفسخ يقع بغير لفظ الزوج أحب أم كره فكيف والقياس طه باطل وهو روين من طريق البخاري نا ابراهيم ابن موسى نا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن عباس كانوا اذا هاجرت امرأة من دار الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح ، فهذا ابن عباس يحكى أن هذا فعل الصحابة جملة فلا يجوز خلافه وبذلك جاء النص قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن) الى قوله (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن اذا آتيتوهن أجورهن) فلم يوجب عز وجل عليهن عدة في انقاسخ نكاحهن من ازواجهن الكفار باسلامهن وبالله تعالى التوفيق * (كل كتاب الكاح والحمد لله رب العالمين)

بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب الطلاق

١٩٤٩ مسألة : من الطلاق من اراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه فانطلقها طليقة أو طلقتين في طهر وطئها فيه أو في حيضتها لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته فكانت الا أن يطلقها كذلك ثلاثة أو ثلاثة مجموعة فيلزم فانطلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم كيفما اوقعه ان شاء طليقة واحدة وان شاء طلقتين مجموعتين وان شاء ثلاثا مجموعة ، فان كانت حاملا منه أو من غيره فله أن يطلقها حاملا وهو لازم ولو أثر وطئها اياها (١) فان كان لم يطأها قط فله ان يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضتها ان شاء واحدة وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثا فان كانت لم تحض قط او قد انقطع حيضها طلقها ايضاً كما قلنا في الحامل متى شاء ، وفيما ذكرنا اختلاف في ثلاثة مواضع ، احدها هل ينفذ الطلاق الذي هو بدعة مخالف لأمرا الله عز وجل أم لا ينفذ ، والثاني هل طلاق الثلاث بدعة أم لا ؟ ، والثالث صفة طلاق السنة * برهان ما قلنا قول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) فأباح عز وجل طلاق التي لم تمس بالوطء ولم يحد في طلاقها وقتا ولا عددا فوجب من ذلك أن هذا حكما وان دخل بها وطلال مكثها معه ولا أشفرها (٢) فحملت من ذلك لانه لم يمسه ولا تكون بذلك محصنة لان الله تعالى لم يستثن

(١) وفي النسخة رقم ١٤ اسقاط لفظ اياها ٢ في نسخة ولو أشفرها أي جامعها بين شفرتها

شيئا من ذلك (وما كان ربك نسيا) والمفرق بين هذه الأحكام متناقض شارح
من الدين مالم يأذبه الله عز وجل ، فان قيل فمن أين حكتم بذلك في الكتابيات اذا
طلقهن المؤمنون وأتم تبطلون القياس ؟ قلنا لقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل
الله) وبقوله تعالى : (وقالوهم حتى لاتكون فنة ويكون الدين كله لله) وأخص من
هذا كله بجواب هذا السؤال قوله تعالى : (لاجناح عليكم ان تطلقتم النساء مالم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة) الآية فعم عز وجل جميع النساء ولم يخص مؤمنة من
كافرة ، فهذا قوله عز وجل في غير الموطوءة واما في الموطوءة فقول الله عز وجل :
(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لاتدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) والعدة
لاتكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلينا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة
واخبرنا ان تلك حدود الله وان من تعداها ظالم لنفسه فصيح ان من ظلم وتعدى حدود
الله عز وجل فعليه باطل مردود لقول النبي ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد » فصيح أن الطلاق المذكور لا يكون إلا للعدة كما أمر الله عز وجل فنظرنا
بيان مراد الله عز وجل بقوله : (فطلقوهن لعدتهن) فوجدنا ما روينا من طريق
مسلم نا محمد بن عبدالله بن نمير نا ابي ناعيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال :
« طلقت امرأتى على عهد رسول الله ﷺ وهى حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ
فقال : مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطلقها
قبل أن يجامعها أو يمسكها فانها العدة التى أمر الله ان تطلق لها النساء ، فكان هذايانا
لا يحل خلافه ، وقد روى هذا الخبر بنقصان عما أوردناه ، منها ما روينا من طريق شعبة
عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهى
حائض فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ : « مره فليراجعها فاذا
طهرت فان شاء طلقها » »

قال ابو محمد : وروينا الاخذ بهذا عن عطاء قال على وزيادة العدل لا يحل ترك
الاخذ بها وهو خبر واحد عن قصة واحدة في مقام واحد ، واما طلاق الحامل
فكما روينا من طريق مسلم نا ابوبكر بن ابي شيبة نا وكيع عن سفيان الثورى عن
محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابن عمر انه طلق
امراته وهى حائض فقال رسول الله ﷺ : « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو

حاملًا . وأما التي لم تحض أو قد انقطع حيضها فإن الله عز وجل أجل لنا بإباحة الطلاق وبين لنا طلاق الحامل وطلاق التي تحيض ولم يحد لنا تعالى في التي لم تحض ولا في التي انقطع حيضها حدا فوجب أنه تعالى أباح طلاقها متى شاء الزوج إذ لو كان له عز وجل في وقت طلاقها شرع لينه علينا ، ثم اختلف الناس في الطلاق في الحيض إن طلق الرجل كذلك أو في طهر وطئها فيه هل يلزم ذلك الطلاق أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ادعى بعض القائلين بهذا أنه إجماع قال أبو محمد : وقد كذب مدعى ذلك لأن الخلاف في ذلك موجود وحتى لو لم يبلغنا لكان القاطع على جميع أهل الإسلام بما لا يقين عنده به ولا بلغه عن جميعهم كما ذابا على جميعهم ، روينا من طريق عبد الرزاق عز وهب بن نافع أن عكرمة أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ووجهان حرام فأما الحلال فأن يطلقها من غير جماع أو حاملا مستينا حملا ، وأما الحرام فأن يطلقها حائضا أو حين يجمعا لا يدرى أيشتمل الرحم على الولد أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ومن المحال أن يخبر ابن عباس عما هو جائز بأنه (١) حرام . ومن طريق ابن وهب أخبرني جرير بن حازم . عن الأعمش أن ابن مسعود قال : من طلق كما أمر الله تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لا نطبق خلافه : نا يونس بن عبيد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد لذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقا ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا عن غير جماع وإذا استبان حملها . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن يحيى عن قتادة عن خلاس بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بها .

قال أبو محمد : والعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه كلفة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر وروايتين ساقطتين عن عثمان بن زيد بن ثابت ، أحدهما ، ويناها من

(١) وفي النسخة رقم ١٤ أن يجيز ابن عباس ما يخبر بأنه حرام والمعنى فيهما واحد

طريق ابن وهب عن ابن سميان عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان كان يقضى في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تعتد بحيضتها تلك وتعتد بعدها ثلاثة قروء ، والآخرى من طريق عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى ابن علقمة عن رجل سمى عن زيد بن ثابت أنه قال فيمن طلق امرأته وهي حائض: يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة .

قال أبو محمد : بل نحن اسعد بدعوى الاجماع ههنا لو استجزنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك ، وذلك انه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة وفي جملتهم جميع المخالفين لنا في ذلك في أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه بدعة نهى عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام فاذ لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجويز البدعة التي يقرون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة مجيز البدعة مخالفا لاجماع القائلين بأنها بدعة ؟

قال أبو محمد : واحتجوا من الآثار بما روينا من طريق ابن وهب نا ابن أبي ذئب أن نافعا أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : مرة فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء وهي واحدة . ومن طريق مسلم حدثني اسحق بن راهويه أنا يزيد بن عبد ربه نا محمد بن حرب حدثني الزبيرى عن الزهرى عن سالم عن أبيه فذكر طلاقه لامرأته وهي حائض وقال في آخره فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، وبما في بعض تلك الآثار من قول ابن عمر . ما يمنعني أن أعتد بها وفي بعضها فمه أرأيت ان عجز واستحسق ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا الى نافع وهو يترجل (١) في دار الدوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع عطاء هل حسبت تطليقة عبدالله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله ﷺ قال نعم . وذكر بعضهم رواية من طريق عبد الباقي بن قانع . عن أبي يحيى الساجي نا اسماعيل بن أمية الذراع . نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب . عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من طلق في بدعة الزمان بدعته » .

قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه . أما حديث أنس المذكور فموضوع بلا شك لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات انما هو من طريق اسماعيل بن أمية

الذراع فان كان القرشي الصغير البصري وهو بلا شك فهو ضعيف متروك . وان كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو ، ومن طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل كذبة المنفرد بكل طامة وليس بحجة لانه تغير بآخرة ثم لو صح ولم يصح قط لكان لا حجة فيه لانه كان معنى قوله الزمناه بدعته أى اثمها لما قال عز وجل : (وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه) وليس فيه أنه يحكم عليه بامضاء حكم بدعته وتجويزها فى الدين وهذا هو الظاهر كما يقولون هم فيمن باع يبعأ لا يحل أو نكح نكاحا يدعه وفى سائر الأحكام ولا فرق ، وأما خبر نافع فموقوف عليه ليس فيه أنه سمعه من ابن عمر فبطل الاحتجاج به ، وأما ما روى عن ابن عمر فبه رأيت ان عجز واستحقيق فلا يبان فى هذا اللفظ بان تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع لا تؤخذ بلفظ لا يبان فيه بل قد يحتمل أن يكون اراد الزجر عن السؤال عن هذا والاخبار بانه عجز واستحقيق فى ذلك والاظهر فيما هذه صفته أن لا يعتد به وأنه سقطة (١) من فعل فاعله لانه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ يستحق الحاكم به ويعجز بل كل حكم فى الدين فالمنفذ له مستغفل كيس والحمد لله رب العالمين ، وأما ما روى من قوله ما يمنعني أن أعتد بها وقوله وحسبت لها التولية التى طلقها فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها تولية ولا انه عليه الصلاة والسلام هو الذى قال له اعتد بها طلقة اما هو اخبار عن نفسه ، ولا حجة فى فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حديث ابن أبي ذئب الذى فى آخره وهى واحدة فهذه لفظة أتى بها ابن أبي ذئب وحده ولا تقطع على أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون ، ثم لو صح يقينا أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان معناه وهى واحدة أخطأ فيها ابن عمر او وهى قضية واحدة لازمة لكل مطلق ، والظاهر أنه من قول من دون النبي ﷺ مخبر ابان ابن عمر كان طلقها طلقة واحدة وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة من طريق عبيد الله بن عمر . عن نافع . عن ابن عمر فيمن طلق امرأته حائضا انه لا يعتد بذلك ويكفى من هذا كله المسند البين البات الذى روينا من طريق أبي داود السجستاني قال نا أحمد بن صالح ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير وأنا أسمع كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر : طلق عمر امرأته وهى حائض على عهد

رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئا ؟ وقال : اذا طهرت فليطلق اذا شاء أو نيسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) .

قال أبو محمد : وهذا مما قرئ ثم رفعت لفظة في قبل وأنزل الله تعالى (لعدتهن) وهكذا روينا من طريق الديري . عن عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع ابن عمر وسأله عبد الرحمن بن أيمن قد كره نصا وهذا اسناد في غاية الصحة لا يحتمل التوجيهات والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم أمر رسول الله ﷺ بمراجعتها دليل على انها طلقة يعتد بها قلنا : ليس ذلك دليلا على ما زعمتم لان ابن عمر بلا شك اذا طلقها حائضا فقد اجتنبها فانما أمره عليه الصلاة والسلام برفض فراقه لها وأن يراجعها كما كانت قبل بلا شك ، وقال بعضهم : الورع الزامه تلك الطلقة اذا قد يطلقها بعد ذلك طلقتين فبقى عنده ولعلها مطلقه ثلاثا قلنا : بل هذا ضد الورع اذا تبيحون فرجها لاجنبى بلا ياز ، وانما الورع أن لا تحرم على المسلم امرأته التي نحن على يقين من أن الله عز وجل أباحها له وحرمها على من سواه الا يقين ، وأما بالظنون والمحتملات فلا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : والعجب كله أنهم ان وجدوا في الطلاق في الحيض ما يشغبون به بما ذكرنا فأى شيء وجدوا في طلاقه اياها في طهر وطئها فيه ، فان قالوا : قسناه على الطلاق في الحيض قلنا : هذا باطل من القياس ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس الشيء على ضده طهر على حيض فكيف والقياس كله باطل ، فان قالوا انكم تلزمونه الطلاق في الحيض وفي طهر مسها فيه اذا كان طلاقا ثالثا أو ثلاثة مجموعة وفي غير المدخول بها بكل حال قلنا : نعم لأن قول الله عز وجل (فطلقوهن لعدتهن) لا اشكال في انه تعالى انما أمر بذلك في المدخول بها فيما كان من الطلاق دون الثلاث ، وفي هذين الوجهين أفتى رسول الله ﷺ ابن عمر ولم يامر قط عز وجل بذلك في غير مدخول بها ولا فيمن طلق ثالثة أو ثلاثة مجموعة وليس في غير المدخول بها عدة طلاق فيلزم أن يطلق لها كما بينا بنص القرآن وقوله تعالى : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وليس هذا في طلاق الثلاث . ومن طريق عبد الرزاق . نا معمر . عن أيوب السخيتاني . عن نافع . عن ابن عمر « انه طلق امرأته واحدة وهي حائض » وذكر الحديث .

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربيع نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر «أنه طلق امراته وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمسكها حتى تطهر من حيضتها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء، قال ابن عمر: أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرك بذلك وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك »

قال أبو محمد : قد يمكن أن ابن عمر أراد بالمعصية من طلقها كذلك دون الثلاث، وأما الاختلاف في طلاق الثلاث بمجموعة أهو بدعة أم لا؟ فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم لا يقع البتة لأن البدعة مردودة، وقالت طائفة منهم : بل يرد إلى حكم الواحد المأمور بان يكون حكم الطلاق كذلك، وقالت طائفة : بل تقع كما هو ويؤدب المطلق كذلك، وقالت طائفة : ليست بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها واحتج من قال أنها تبطل بقول الله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) الآيات وبقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم ولا يحل لهن) إلى قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) قالوا : فلا يكون طلاقا إلا ما كان بهذه الصفة، قالوا ومعنى قول الله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) أي مرة بعد مرة كما تقول سير به فرسخان، وذكرنا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن داود أنا ابن وهب أنا مخرمة - هو ابن بكير بن الأشج - عن أبيه قال سمعت محمود بن لبيد قال : «أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله » قال أحمد بن شعيب : لا أعلم أحدا رواه غير مخرمة »

قال أبو محمد : أما قولهم البدعة مردودة فصدقوا ولو كانت بدعة لوجب أن ترد وتبطل، وأما الآيات فأنما نزلت فيمن طلق واحدة أو اثنتين فقط ثم نسألهن عن طلق مرة ثم راجع ثم مرة ثم راجع ثم ثالثة أي بدعة أتى فمن قولهم لا بل بسنة فنسألهن أن يحكمون له بما في الآيات المذكورات فمن قولهم لا بلا خلاف فصح أن المقصود في الآيات المذكورات من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثا، وأما قولهم معنى قوله : (الطلاق مرتان) أن معناه مرة بعد

مرة خطأ بل هذه الآية كقوله تعالى : (تَوْتَاهَا جَرَاهَا مَرَّتَيْنِ) أى مضاعفاً معاً وهذه الآية أيضاً تعليم لما دون الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم لأنهم لا يختلفون يعنى المخالفين لنا فى أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تنقضى عدتها فى قول طائفة منهم وفى قول آخرين منهم أن يطلقها فى كل طهر طلقة وليس شيء من هذا فى هذه الآية وهم لا يرون من طلق طلقتين متتابعتين فى كلام متصل طلاق سنة فبطل تعلقهم بقوله تعالى : (الطلاق مرتان) ، وأما خبر محمود بن ليث فمرسل ولا حجة فى مرسل وعمره لم يسمع من أبيه شيئاً ، وأما قول من قال أن الثلاث تجعل واحدة فإنهم احتجوا بما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا فى أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم ، وروينا من طريق الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرنا من إمامة عمر قال نعم . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن سيف الحرانى نا أبو عاصم هو النليل عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر ترد إلى الواحدة قال نعم ، وروينا أيضاً من طريق مسلم عن إسحاق بن راهويه نا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتى نا عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ، وبما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى بعض بنى أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته أم ركانة فذكر الحديث وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال أنى طلقته ثلاثاً يا رسول الله قال قد علمت أرجعها وتلى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) *

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئاً احتجوا به غير هذا وهذا لا يصح لأنه عن غير مسمى من بنى أبي رافع ولا حجة فى مجهول وما نعلم فى بنى أبي رافع من يحتج به إلا عبيد الله وحده وسائرهم مجهولون ، وأما حديث طاوس عن ابن عباس الذى فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد إلى الواحدة وتجعل واحدة فليس شيء منه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذى جعلها واحدة أو ردها إلى الواحدة ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره

ولا حجة الا فيما صح انه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو عليه فلم ينكره وانما يلزم هذا الخبر من قال في قول أبي سعيد الخدري : كنا نخرج في زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من كذا وأما نحن فلا والحمد لله رب العالمين . وأما من قال : إنها معصية وأنها تقع فانهم موهوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله ابن الوليد الوصافي العجلي عن إبراهيم - هو ابن عبيد الله بن عباد بن الصامت - عن داود عن عباد بن الصامت قال : « طلق جدي امرأة له ألف تطلقه فانطلق ابني الى رسول الله ﷺ قد كر ذلك له فقال له النبي ﷺ : أما اتقى الله جدك أما ثلاث فله وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم . ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له » : ورواه بعض الناس عن صدقة بن أبي عمران عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : « طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ان أبانا طلق أمنا القاهل له من مخرج ؟ فقال ان أباً لم يتق الله فيجعل له مخرجاً بانت منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون أثم في عنقه » : وخبر روى من طريق محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن شعيب بن رزيق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال : نا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخرين عند القرأين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك قد أخطأت السنة ، وذكرا الخبر وفيه . فقلت يا رسول الله لو كنت طلقته ثلاثاً أكان لي أن أراجعها ؟ قال : لا كانت تبين وتكون معصية والخبر الذي ذكرناه آتياً من طريق اسماعيل ابن أمية الذراع عن حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس عن رسول الله ﷺ من طلق في بدعة الزمناه بدعته . وذكروا عن دون رسول الله ﷺ ما ذكرناه أنها من قول عمر في حديث طاوس ان الناس قد استعجلوا أمراً كانت لهم فيه إناة فلو أمضيناه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن أبي عبد الله اخبرني عبيد الله ابن العيزار أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان عمر اذا ظفر بمن طلق ثلاثاً أوجع رأسه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من طلق امرأته ثلاثاً طلق وعصى ربه ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : كان ابن عباس اذا سئل عن طلق امرأته ثلاثاً قال لو اتقيت الله لحمل لك مخرجاً .

قال أبو محمد : لانعلم لهم شيئاً يشغبون به الا هذا ، وظله لا حجة لهم فيه ، أما حديث عباد بن الصامت ففي غاية السقوط لانه امام من طريق يحيى بن العلاء وليس بالقوى

عن عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو هالك عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت وهو مجهول لا يعرف ثم هو منكر جداً لانه لم يوجد قط في شيء من الآثار ان والدة عباد رضى الله عنه أدرك الاسلام فكيف جده وهو محال بلا شك: ثم الفاظه متناقضة في بعضها أما ثلاث فلك وهذا اباحة للثلاث وبعضها بخلاف ذلك ، وأما حديث ابن عمر ففى غاية السقوط لانه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف وقد ذكرنا ضعف اسماعيل بن أمية النراع وجهاته فبطل ما شئوا به، ولم يبق بأيديهم شيء والحمد لله رب العالمين . وأما ما ذكرنا عن الصحابة رضى الله عنهم فالرواية عن عمر نرى الناس قد استعجلوا شيئاً كانت لهم فيه اناة فلا دليل فيه على ان طلاق الثلاث معصية اصلاً وهو صحيح عن ابن عمر ولا حجة في احد دون رسول الله ﷺ . قال ابو محمد : ولا اضعف من قول من يقرانه ينفذ البدعة ويحكم بما لا يجوز بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ .

قال ابو محمد : ثم وجدنا من حجة من قال ان الطلاق الثلاث بمجموعة سنة لا بدعة قول الله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فهذا يقع على الثلاث بمجموعة ومفرقة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص وكذلك قوله تعالى : (اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) عموم لا باحة الثلاث والاثنين والواحدة، وقوله تعالى : (وللمطلقات متاع بالمعروف) فلم يخص تعالى مطلقة واحدة من مطلقة اثنتين ومن مطلقة ثلاثاً ، ووجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره عن حديث النعان عويمر العجلاني مع امرأته وفي آخره انه قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلاثاً قبل ان يأمره رسول الله ﷺ ثم قال : وانامع الناس عند رسول الله ﷺ .

قال ابو محمد : لو كانت طلاق الثلاث بمجموعة معصية لله تعالى لما سكت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك فصيح يقينا انها سنة مباحة ، وقال بعض أصحابنا : لا يخلو من أن يكون طلقها وهي امرأته او طلقها وقد حرمت عليه ووجب التفريق بينهما فان كان طلقها وهي امرأته فليس هذا قولكم لان قولكم انها بتمام اللعان تبين عنه الى الابد وان كان طلقها اجنبية فانما نحن فيمن طلق امرأته لا فيمن طلق اجنبية . قلنا : انما طلقها وهو يقدر انها امرأته هذا ما لا يشك فيه احد فلو كان ذلك معصية لسبقكم رسول الله ﷺ الى هذا الاعتراض فانما حججتنا كلها في ترك رسول الله ﷺ الانكار على من طلق ثلاثاً

مجموعة امرأة يظنها امرأته ولا يشك انها في عصمته فقط، فان قالوا : ليس كل مسكوت عن ذكره في الاخبار يكون ترك ذكره حجة . فقلنا : نعم هو حجة لازمة الا أن يوجد بيان في خبر آخر لم يذكر في هذا الخبر فيثبت لا يكون السكوت عنه في خبر آخر حجة . ومن طريق البخاري نا محمد بن بشار نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر نا القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق (١) فستل رسول الله ﷺ أتحمّل للأول؟ قال : لا حتى يذوق عسيتها كما ذاق الأول فلم ينكر عليه الصلاة والسلام هذا السؤال ولو كان لا يجوز لاخير بذلك هو خبر فاطمة بنت قيس المشهور ، وروناه من طريق يحيى بن أبي كثير اخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن ان فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها ابن حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا : ان ابن حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس لها نفقة وعليها العدة وذكر باقي الخبر . ومن طريق مسلم نا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن أبي بكر ابن أبي الجهم قال : سمعت فاطمة بنت قيس قد كرت حديث طلاقها قالت : « وانيت رسول الله ﷺ فقال لم يطلقك ؟ قلت ثلاثا فقال : صدق ليس لك نفقة » وذكر باقي الخبر . ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا حفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : « قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا وانا أخاف أن يقتحم علي قال : فأمرها فتحولت » ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا قال : « ليس لها سكنى ولا نفقة » فهذا نقل تواتر عن فاطمة بأن رسول الله ﷺ اخبرها هي ونفر سواها بأن زوجها طلقها ثلاثا وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم في المطلقة ثلاثا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبر بأنه ليس بسنة ، وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه ، فان قيل : ان الزهري روى عن أبي سلمة هذا الخبر فقال فيه انها ذكرت انه طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها ارسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها قد ذكر الخبر وفيه فأرسل مروان اليها قبيصة بن ذؤيب فحدثته وذكر باقي الخبر ، قلنا : نعم هكذا رواه الزهري فاما روايته من طريق عبيد الله بن عبد الله فمنقطعة لم يذكر عبيد الله ذلك

عنها ولا عن قيصة عنها إنما قال: إن فاطمة طلقها زوجها وإن مروان بعث إليها قيصة فحدثته ، وأما خبره عن أبي سلبية فتصل إلا أن كلا الخبرين ليس فيهما أن رسول الله ﷺ أخبرته هي ولا غيرها بذلك إنما المسند الصحيح الذي فيه أنه عليه الصلاة والسلام سأل عن كنية طلاقها وإنما أخبرته فهي التي قدمنا أولاً ، وعلى ذلك الإجمال جاء حكمه عليه الصلاة والسلام ، وكذلك كل لفظ روى به خبر فاطمة من أبت طلاقاً وطلقها البتة وطلقها طلاقاً باتاً وطلاقاً باتناً فليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ وقف عليه أصلاً فسقط كل ذلك وثبت حكمه عليه الصلاة والسلام على ما صح أنه أخبر به من أنه طلقها ثلاثاً قط : (وأما الصحابة رضي الله عنهم) فإن الثابت عن عمر الذي لا يثبت عنه غيره ما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عرسلية بن كهيل نا زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب برجل طلق امرأته ألفاً فقال له عمر : أطلقت امرأتك ؟ فقال إنما كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال : إنما يكفيك من ذلك ثلاث فأنما ضربه عمر على الزيادة على الثلاث وأحسن عمر في ذلك وأعليه أن الثلاث تكفي ولم ينكرها ، ومن طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال : أني طلقت امرأتى ألفاً فقال له علي : بانت منك ثلاث واقسم سائرهن بين نسائك فلم ينكر الثلاث ، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يحيى قال جاء رجل إلى عثمان بن عفان فقال : طلقت امرأتى ألفاً فقال بانت منك ثلاث فلم ينكر الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : طلقت امرأتى ألفاً فقال له ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزرا اتخذت آيات الله هزوا فلم ينكر الثلاث وأنكر ما زاد ، والذي جاء عنه من قوله لمن طلق ثلاثاً ثم ندم لو اتقيت الله لجعل لك مخرجاً وهو على ظاهره نعم أن اتقى الله جعل له مخرجاً وليس فيه أن طلاقه الثلاث معصية ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن الأعمش . عن إبراهيم . عن علقمة قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : أني طلقت امرأتى تسعاً وتسعين فقال له ابن مسعود : ثلاث تدينها وسائرهن عدوان ، وهذا خبران في غاية الصحة لم ينكر ابن مسعود . وابن عباس الثلاث مجموعة أصلاً وإنما أنكر الزيادة على الثلاث ، ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص . عن عبد الله بن مسعود قال : طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع ، وهذا في غاية الصحة عن ابن مسعود فلم يخص طلاقاً من طلاقين من ثلاث

فان قيل : قد روى الأعمش . عن أبي اسحق . عن أبي الاحوص . عن ابن مسعود وفيه
 فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، قلنا نعم : هذا
 أيضا سنة وليس فيه أن ما عدا ذلك حرام وبدعة ، فان قيل : قد رويتم من طريق حماد بن
 زيدنا يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين قال : قال علي بن أبي طالب : لو أن الناس أخذوا
 بأمر الله تعالى في الطلاق ما يبيح رجل نفسه في امرأة أبدا يدا فطلقها تطليقة ثم يتربص ما
 بينها وبين أن تنقض عدها فمضى ما شاء راجعها قلنا : هذا منقطع عنه لان ابن سيرين لم يسمع
 من علي كلمة ، ثم ليس فيه أيضا أن ما عدا ذلك معصية ولا بدعة لا يعلم عن الصحابة رضي
 الله عنهم غير ما ذكرنا ، وأما التابعون فروينا من طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد
 عن الشعبي قال : قال رجل لشریح القاضي : طلقت امرأة مائة فقال بانت منك بثلاث
 وسبع وتسعون اسراف ومعصية فلم ينكر شریح الثلاث وانما جعل الاسراف والمعصية
 مازاد على الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن قتادة . عن سعيد بن المسيب
 قال : طلاق العدة أن يطلقها اذا طهرت من الحيضة بغير جماع *

قال أبو محمد : فلم يخص واحدة من ثلاث من اثنتين لا يعلم عن أحد من التابعين أن
 الثلاث معصية صرح بذلك الا الحسن . والقول بان الثلاث سنة هو قول الشافعي
 وأبي ذر وأصحابهما *

واما صفة طلاق السنة

فقد ذكرنا قول ابن مسعود اتفاقا في ذلك من طريق الأعمش . عن أبي اسحاق وآخر من
 طريق علي بن أبي طالب وهو أن ابن مسعود قال : يطلقها في طهر لم يمسه فيه ثم يدعها حتى
 تحيض فاذا طهرت طلقها أخرى ثم يدعها حتى تحيض فاذا طهرت طلقها ثالثة ، وقال علي : له
 ان يطلقها ثم يدعها حتى تتم عدتها أو يراجعها في العدة ان شا ، ومثل قول ابن مسعود الذي
 ذكرنا قول رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ومثله عن معمر عن الزهري
 وعن قتادة عن ابن المسيب ومثله من طريق عبد الرزاق عن أنى حنيفة عن حماد بن أنى سليمان
 عن ابراهيم النخعي وزاد فان كانت يثست من الحيض فليطلقها عند كل هلال تطليقة وهو
 قول الشعبي . ومن كره أن يطلقها أكثر من واحدة . الليث . والاوزاعي . ومالك .
 وابو حنيفة . وعبد العزيز بن الماجشون . والحسن بن حي . وابو سليمان واصحابهم ، واما
 قولنا في طلاق الحامل والتي لم يطأها والتي لم تحض والتي يثست من الحيض فان النصوص
 التي ذكرنا قبل وانما جاءت في الواقي عدتهن الاطهار ، واما الحامل فليس لها اقراء تراعى :
 وقد قال رسول الله ﷺ يا اوردناه قبل في صدر كلامنا في الطلاق : ثم ليطلقها طاهرا

أوحاملا فين عليه الصلاة والسلام في الطاهر ان لا يطأها في ذلك الطهر قبل ان يطلقها
واجمل طلاق الحامل (١) (وما كان ركن نسيا) وأما التي لم يطأها فلا عدة له عليها بنص القرآن
فليست من اللاتي قال الله تعالى فيهن (فطلقوهن لعدتهن) فله أن يطلقها كما أباح الله تعالى
متى شاء قال تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن) وأما التي لم تحض
قط أو التي انقطع حيضها فقد قال من ذكرنا انه يطلقها عند استهلال الهلال وهذا شيء
لا توجه له لانه لم يأت بإيجابه قرآن ولا سنة ، فان قيل : ألم يقل الله عز وجل : (واللاتي
يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) قلنا نعم
وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الشهر تسعة وعشرون يوما» فمن حيث ابتداء
بالعدة فاذا أتم تسعة وعشرين يوما فهو شهر برهان ذلك قول الله عز وجل (يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) فأوجب عز وجل ما قلنا وهو أن يبدأ بعدد الشهور من
أى يوم أولية شاء العاد أو من حيث يجب العدة بالوفاة أو بالشهور وباللغة التوفيق .
١٩٥٠ مسألة : ومن قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى
سواء قال ذلك ونواه في موطوءة أو في غير موطوءة ، برهان ذلك أننا قد ذكرنا ان
طلاق الثلاث مجموعة سنة وان اسم الطلاق يقع عليها وعلى الثنتين وعلى الواحدة
فاذ ذلك كذلك فهو مانوى من عدد الطلاق لقول النبي ﷺ : «انما الأعمال بالنيات
وانما لكل امرئ ما نوى» فان لم ينو عددا من الطلاق فهي واحدة لانها أقل الطلاق
فهي اليقين الذي لا شك فيه أنه يلزمه ولا يجوز أن يلزم زيادة بلا يقين وهو قول مالك .
والليث . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وسفيان . والاوزاعي : يلزمه
واحدة لا أكثر وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥١ مسألة : فلو قال لموطوءة أنت طالق أنت طالق أنت طالق فان نوى التكرير
لكلمته الأولى واعلامها فهي واحدة ، وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئا فان نوى بذلك ان
كل طلاقة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثا وهي اثنتان ان كررها مرتين بلا شك فلو قال
لغير موطوءة منه أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي واحدة فقط لأن تكراره للطلاق
وقع وهي في غير عدة منه إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي أجنبية بعدو طلاق
الأجنبية باطل ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا وقالت طائفة : ان كان وصل
كلامه ولم يقطع بعضه عن بعض فهي ثلاث لازمة وان كان فرق بين كلامه بسكتة فهي طلاقة
واحدة فقط ، وقالت طائفة : إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها لوازم سواء فرق بين كل

طلاقين بسكتة أولم يفرقوا إن كان ذلك في مجالس شتى لم يلزم من الطلاق إلا ما كان في المجلس الأول فقط ، فمن رويناه عن مثل قولنا من طريق سعيد بن منصور ناعتاب بن بشير عن خصيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثا ولم يكن دخل بها قال هي ثلاث فإن طلقها واحدة ثم ثنى ثم ثلث لم يقع عليها لأنها قد بانت بالأولى ، وصح هذا عن خلاص ، وإبراهيم النخعي في أحد أقواله . وطاوس . والشعبي . وعكرمة . وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وحمام بن أبي سليمان ، ورويناه عن مسروق ، ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف بن طريف ، قال : سألت الحكم بن عتيبة عن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق؟ يعني ولم يكن دخل بها قال تبين بالتطبيق الأولى والثتان التي أتبع ليستأبشي . فقلت له : عن تحفظه قال عن علي بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود . وزيد بن ثابت ، ورويناه أيضا عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري : والحسن بن حي . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم ، والقول الثاني رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق بانت بالأولى ولم تكن الاخرى شيئا . ومثله سواء سواء عن عبد الله بن مغفل المزني وهو قول مالك . والاوزاعي . والليث ، والقول الثالث رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الصمد قال قال منصور حدثت عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول : إذا قال للتي لم يدخل بها في مجلس واحد أنت طالق أنت طالق أنت طالق فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قام من مجلسه ذلك بعد أن طلق طلقه واحدة ثم طلق بعد ذلك فليس بشيء . وقد جاءت روايات لا يان فيها منها ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء ابن أبي رباح . وجابر بن زيد قال جميعا : إذا طلقت البكر ثلاثا فهي واحدة ؛ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن المعتز - أن آخر قول الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها أنه إن شاء خطبها ، ومن طريق مالك . عن يحيى بن سعيد الأنصاري . عن النعمان بن أبي عياش : عن عطاء بن يسار أنه سئل عن طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه؟ قال : طلاق البكر واحدة .

قال أبو محمد : لم يخصصوا مفرقة من مجموعة والله أعلم بمرادهم ، ومنها أيضا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن

عبد الرحمن بن ثوبان قال : طلق رجل من مزينة امرأته ثلاثا قبل الدخول فسأل ابن عباس وعنده أبو هريرة ؟ فقال أبو هريرة : واحدة تبينها وثلاث تحرمها فصوبها ابن عباس وهذا لا يصح لأن عمر بن راشد ضعيف . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن النعمان بن أبي عياش أن عبد الله قال فيمن طلق امرأته البكر واحدة تبينها وثلاث تحرمها ونحوه عن أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب فلم يبينوا مفرقة أم بمجموعة .

قال أبو محمد : أما من فرق بين قوله ذلك في مجلس وبين قوله ذلك في مجلسين فدعوى بلا برهان ، وكذلك من فرق بين قوله ذلك متصلا . وبين تفرقه بين ذلك بالسكوت هو أيضا قول لا دليل على صحته فهو ساقط فصح قولنا لأنه بتام قوله لها أنت طالق بانت وحل لها زوج غيره ولو مات لم ترثه ولو مات لم يرثها وليس في عدة منه فطلاقه لها لغو ساقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٢ مسألة : فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فان كان نوى في قوله أنت طالق أنها ثلاث فهي ثلاث فان لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال ثلاثا لم تكن طلاقا الا واحدة لان بتام قوله أنت طالق بانت منه فصار قوله ثلاثا لغوا لا معنى له وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٣ مسألة : وطلاق النفساء كالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم الا أن يكون ثلاثا بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان ، برهان ذلك أنه ليس الا حيض أو طهر وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الطلاق في الحيض وأمر بالطلاق في طهر لم يجامعها فيه أو حاملا ، ولا خلاف في أن دم النفاس ليس طهرا ولا هو حمل فلم يبق الا الحيض فهو حيض ولم يصح قط نص بان النفاس ليس حيضا بل لا خلاف في أن له حكم الحيض من ترك الصلاة والصوم والوطء وقد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود يعرف فصيح ان كل دم أسود ظهر من فرج المرأة فهو حيض ما لم يتجاوز أمد الحيض وما لم يكن في حمل ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا م سلة وعائشة أمي المؤمنين رضي الله عنهما . اذ حاضت كل واحدة منهما أنفست قالت نعم فسمى رسول الله ﷺ الحيض نفاسا ، ومن قال بقولنا طائفة من السلف كما روينا من طريق وكيع عن جرير بن حازم . وسفيان الثوري قال جرير عن قيس بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ، وقال سفيان : عن ابن جرير عن عطاء قال زيد . وعطاء اذا طلق الرجل امرأته وهي نفساء لم تعد بدم نفاسها في عدتها ، وقال غيرهما : غير هذا

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة قال : قال مطر الوراق عن الحسن في التي تطلق وهي حائض ثلاثا قال : تعتد به قرءا من اقراءها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : يكره أن يطلق امرأته حائضا كما يكره أن يطلقها نفساء .

قال أبو محمد : ولو أن امرءا طلق امرأته في طهر لم يمسه فيه طلاقا رجعا فحملت من زنا ، أو من إكراه أو من شبهة بجهالة فانها تنتقل الى عدة الحامل فتتقضى عدتها بوضع حملها لأنها زوجته بعد ترثه ويرثها ويلحقها إيلأؤه وظهاره ، ويلاعنها ان قذفها فهي مطلقة من ذوات الاحمال ، وقد قال تعالى : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، وكذلك تنتقل الى عدة الحامل الوفاة ان مات ، وسواء حملت في الطهر الاول أو الثاني أو الثالث ، فان كان الطلاق ثلاثا أو آخر ثلاث أو معتقة تخيرت فراقه لم تنتقل الى عدة الوفاة ، ولا الى عدة . لكن ان حملت في الطهر الاول عدت جميع حملها قرءا ثم عدت نفاسها حيضا ، ثم تأتي بقرآن بعده ، ولا فرق بين اعتدادها به قرءا ولو لم يبق منه الا طريقة عين وبين اعتدادها به ولو لم يمض منه إلا طريقة عين ، لأن بعض الطهر طهر ، فان حملت في الطهر الثاني عدت مدة حملها قرءا ثانيا ، ثم تقاسها حيضا ثم عليها أن تأتي بقرء ثالث فان حملت في الطهر الثالث عدت مدة حملها قرءا فاذا وضعت حملها بأول دم يظهر منها تمت عدتها ، وحلت للازواج لأنها قد لزمها الاعتداد بالاقراء بنص القرآن فلا يسقط عنها ، فلو كانت بمن لا تحيض فكان طلاقها باثنا كما ذكرنا ، أو كانت معتقة فاخترت فراقه فانها تتبادى على عدة الشهور وتحل للازواج بتامها ، ولا معنى للحمل حيثئذ ، وكذلك لو حملت بعد موته فانها تتبادى على عدتها أربعة أشهر وعشر ليال . ثم تحل للازواج بتامها ، ولا يراعى الحمل وانما نغنى بقولنا تحل للازواج أنها يحل لها الزواج ، وأما الوطء فلا ألبته حتى تضع حملها ثم تطهر مزم نفاسها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٤ مسألة : ومن طلق امرأته ثلاثا كما ذكرنا لم يحل له زواجها الا

بعد زوج يطأها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دير ولا وطئها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها باغاء أو بسكر أو بجنون ولا وهو كذلك فان بقي من حسه أو من حسها في هذه الاحوال أو في النوم ما تدرك به اللذة أحلها ذلك اذا مات ذلك الزوج أو طلقها أو انفسخ نكاحها منه بعد صحته . وكذلك ان كان النكاح صحيحا ثم وطئها في حال لا يحل فيه الوطء من

صوم فرض منه أو منها أو إحرام كذلك أو اعتكاف كذلك ، أو وهي حائض فكل ذلك لا يحلها ، ويحلها العبد يتزوجها والذي أن كانت هي ذمية ، ولا يحلها أن كانت أمة وطء سيدها لها ، برهان ذلك قول الله عز وجل : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيا حدود الله) ففي هذه الآية عموم كل زوج ولا يكون زوجا الا من كان زواجه صحيحا . وأما من تزوج بخلاف ما أمره الله عز وجل فليس زوجا ولا عقده زواجا وفيها تحليل رجعت لها بعد طلاق الزوج . وبقي أمر الوطء وأمر موت الزوج الثاني وانفساخ نكاحه فوجدنا ما روينا من طريق أبي داود السجستاني ناسدنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته تعنى ثلاثا فتزوجت غيره فطلقها قبل أن يواقعها أتحل لزوجها الأول؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ لا تحل للاول حتى تذوق عسيلة الآخر ويذوق عسيلتها ، ففي هذا الخبر زيادة عموم حلها له بالوطء لا بغيره فدخل في ذلك موته وانفساخ نكاحه بعد صحته ودخل في عموم ذوق العسيلة كل ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق . وانما قلنا إن وطء السيد لا يحلها لزوجها المطلق لها لأنه ليس زوجا وانما أحلها له تعالى بعد أن تنكح زوجا غيره ، وفي كثير مما ذكرنا خلاف من ذلك عن سعيد بن المسيب قال : كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب في المطلقة ثلاثا ثم تتزوج قال سعيد : أما الناس فيقولون حتى يجامعها وأما أنا فاني أقول : اذا تزوجها بتزويج صحيح لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الأول .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : كان ينبغي لمن يقول في رده حديث المسح على العمامة وحديث الخمس رضعات إن هذا زائد على القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه الا ما جاء مجيء تواتر أن يقول بقول سعيد ههنا لأن خبر عائشة في ذوق العسيلة زائد على ما في القرآن لم يأت إلا من طريق عائشة رضي الله عنها التي من قبلها جاء خبر الخمس رضعات . ولا فرق ، ومن طريق ابن عباس وروى غير صحيح من طريق أنس وابن عمر . وكذلك ينبغي لمن قال برد السنة الثابتة في أن لا يتم بيع الا بأن يفترقا عن موضعهما فإنه مما تكثر به البلوى أن يقول بقول سعيد ، ويقول هذا مما تكثر به البلوى فلو صح ما خفي عن سعيد وجاء عن الحسن أنها لا تحل لزوجها الاول وان وطئها الثاني الا حتى ينزل فيها . ولقد ينبغي للمالكين القائلين إن التحريم يدخل بأرق الاسباب . ولا يدخل

التحليل إلا باغظ الأسباب أن يقول بقول الحسن هذا ولكن تناقضهم أكثر من ذلك . واختلفوا في المسلم يطلق الكتائية ثلاثاً فتزوج كتائياً ويطأها ثم يموت . فقال الحسن البصري . والزهرى . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم أنها قد حلت للأول ، وقال ربيعة ومالك : لا يحلها وما نعلم لهم شغباً إلا قولهم ليس له طلاق قلنا : فكان ماذا أى شئ . في ذلك مما يمنع من إحلالها إن مات أو انفسخ نكاحه منها ثم نسأهم إن تزوجها ووطئها ثم أسلم ولم يطأها بعد إسلامه ثم طلقها أيحلها له أم لا فإن قالوا لا يحلها له بطل تعليلهم بأنه لا طلاق له إذ قد صح طلاقه وإن قالوا بل يحلها نقضوا قولهم في أن وطء الزوج الكتائى لا يحلها ، وأما اختلافهم في النكاح الفاسد فجمهور الناس على هذا إلا شيئاً روى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها ، وهذا خطأ لأنه ليس زوجها ولو كان زوجاً ماحل أن يفرق بينهما بلا معنى إلا فساد عقده فقط . وأما الاختلاف في هل يحلها وطء سيدها إن كانت أمة . فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخاله عن مروان الأصفر عن أنى رافع ، قال دخلنا على عثمان أمير المؤمنين فسلناه عن رجل كانت تحته أمة فطلقها فبانت منه فخلف عليها سيدها ثم خلا عنها وعنده زيد ابن ثابت . ورجل آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالا جميعاً لا بأس به ، ومن طريق حماد بن سلية عن قتادة عن الحسن أن زيد بن ثابت . والزيير بن العوام كانا لا يريان بأساً بالأمة يطلقها زوجها فيتسراها سيدها ثم يتزوجها زوجها قالاً جميعاً إذا لم يرد السيد بذلك إحلالها فليس به بأس . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحمراني . عن الحسن البصري . عن زيد بن ثابت قال السيد زوج ، ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن عطاء . عن ابن عباس في العبد يت الأمة أنه يحلها أن يطأها سيدها . قال عطاء : من كانت زوجته أمة فبتها ثم ابتاعها قبل أن تنكح غيره فحلل له وطؤها فإن وطئها ثم أعتقها فله أن يتزوجها فإن أعتقها قبل أن يطأها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا تقسيم لا برهان على صحته ، وروينا خلاف هذا عن غيرهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخاله هو الحذاء . عن الحكم بن عتيبة . عن علي بن أبي طالب قال : حتى تحل له من حيث حرمت عليه يعني الأمة تطلق فيطأها سيدها دون أن تتزوج زوجها آخر : وبه إلى خاله الحذاء عن أبي معشر . عن إبراهيم النخعي . عن عبيدة السلماني . عن ابن مسعود قال لا تحل له إلا من حيث حرمت عليه رصح عن مسروق أنه رجع إلى هذا

القول بعد أن أفتى بقول زيد ، وأما هل تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن كانت زوجته وطلقها ثلاثا فقد ذكرنا آنفا عن عطاء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل بت أمة ثم ابتاعها ولم تنكح بعده أحدا أتحل له قال نعم كان ابن عباس يقوله ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن اسماعيل بن أمية . عن ابن قسيط أن كثيرا مولى الصلت طلقها تطليقتين ثم اشتراها فأعتقها فقال زيد بن ثابت لو كنت وطئتها بالملك حلت لك ولكن لا تحل لك حتى تنكح زوجا غيرك * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن مثل قول زيد وعطاء سواء . سواء : وصح عن غيرهم خلاف ذلك ، رويانا أنه لا تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن طلقها ثلاثا عن عثمان وزيد بن ثابت : وصح عن جابر بن عبد الله . وعن علي بن أبي طالب أنه كره ذلك وصح عن مسروق . والنخعي . وعبيدة السلماني : والشعبي . وابن المسيب وسليمان بن يسار *

قال أبو محمد : ولا يحل للسيد أن يرى من عورتها شيئا إلا ما يرى من حرمة ولا أن يلدن بها القول الله عز وجل (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فعم تعالى ولم يخص بخلاف الكتابية والحائض والصائمة فرضا والمحرم لأن هؤلاء إنما حرم نكاحهن فقط وهو الوطء وبالله تعالى التوفيق *

١٩٥٥ مسألة فلو رغب المطلق ثلاثا إلى من يتزوجها ويطأها ليحلها له فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياها فإذا تزوجها فهو بالخيار أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها فإن طلقها حلت للاول فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلها إذا وطئها فهو عقد فاسد . فمسخ أبدا ولا تحل له به ولا فرق بين هذا وبين ما ذكرنا قبل في كل نكاح فاسد *

قال أبو محمد : وقال بعض القائلين : لا تكون حلالة إلا بنكاح رغبة لا ينوي به تحليها للذي طلقها واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا عمر وابن منصور نا أبو نعيم . هو الفضل بن دكين . عن سفیان الثوري عن أبي قيس . هو عبد الرحمن ابن ثروان . عن هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال ولعن رسول الله ﷺ الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة وآكل الربا ومؤكله والمحل والمحلل له وهذا خبر لا يصح في هذا الباب سواء ثم آثار بمعناه إلا أنها هالكة إما من طريق الحارث الأعور الكذاب أو من طريق اسحاق الفروى ولا خير فيه *

قال أبو محمد : اختلف الناس في المحلل الآثم الملعون والمحلل له الآثم الملعون من هما : فروينا من طريق وكيع . عن سفيان الثوري . عن المسيب بن رافع . عن قبيصة (١) بن جابر قال قال عمر بن الخطاب : لا أوتي بمحل ولا بمحلل الا رجته ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد (٢) بن عياض بن جعدة أنه سمع نافعاً يقول : ان رجلاً سأل ابن عمر عن التحليل فقال له ابن عمر : عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئاً من ذلك لرجم فيه .

قال أبو محمد : يزيد بن عياض بن جعدة كذاب مذكور بوضع الحديث ، وعن عبد الرزاق . عن سفيان الثوري . عن عبد الله بن شريك العامري قال سمعت ابن عمر يسأل عن طلق امرأته ثم ندم فاراد أن يتزوجها رجل يحللها له؟ فقال له ابن عمر كلاهما زان ولو مكثا عشرين سنة ، ومن طريق وكيع . عن أبي غسان المديني عن عمر بن نافع . عن أبيه أن رجلاً سأل ابن عمر عن طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها هذا السائل عن غير مؤامرة منه أتحمّل لمطلقها قال ابن عمر : لا إلا بنكاح رغبة كنا نعهده سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ ، ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد . عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق (٣) التجيبي يقول : إن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ثم ندما وكان له جار فاراد أن يحلل بينهما بغير علمهما فسألت عن ذلك عثمان فقال له عثمان لا إلا بنكاح رغبة غير مدالسة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : آكل الربا ومؤكّله وشاهداه وكاتبه إذا علموا به والواصلة والمستوصلة ولاوى الصدقة والمعتدى والمترد أعرابياً بعد هجرته والمحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن أبي رافع قال : سئل عثمان وعلي وزيد بن ثابت عن الأمة هل يحلها سيدها لزوجها إذا كان لا يريد التحليل يعني إذا بت طلاقاً فقال عثمان وزيد نعم . فقام علي غضبان وكره قولهما ، وعن علي لعن المحلل والمحلل له . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلاً سأله عن طلق امرأته كيف ترى في رجل يحللها له فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه . وصح عن قتادة . والحسن . والنخعي قالوا ان نوى واحد من الناكح أو المنكح (٤) أو المرأة التحليل فلا يصلح فإن طلقها فلا تحل للذي طلقها . ويفرق بينهما إذا كان نكاحه

(١) وفي النسخة رقم ١٤ عن جابر ولعله غلط (٢) وفي النسخة رقم ٦ يزيد (٣) وفي النسخة

رقم ١٦ مروان (٤) هكذا في النسخ ولعله المنكح له

على وجه التحليل . وروى عن الحسن انه سئل عن ذلك ؟ فقال : اتق الله ولا تكن مسمار نار في حدود الله . وانه قال : كان المسلمون يقولون : هو التيس المستعار . وعن سعيد بن جبير المحلى ملعون . وروى أيضا عن سعيد بن المسيب وطاوس . وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أيضا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا مغيرة ويونس بن عبيد قال مغيرة : عن ابراهيم وقال يونس عن الحسن ثم ذكره نصا كما أوردناه . وقال سفيان الثوري ان تزوجها ليحلها للذي طلقها فاعجبته . قال سفيان يحدد نكاحا ، وقال مالك ان نوى الزوج اثناني ان يتزوجها ليحلها للاول فهو نكاح فاسد مفسوخ ولها عليه المهر الذي سمي لها . ولا تحل بوطنه للاول . وذهب آخرون الى اجازة ذلك . كما روينا من طريق عبد الرزاق عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال : أرسلت امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يرى باسا بالتحليل اذا لم يعلم أحد الزوجين به ، وقال الأيثم بن سعد : ان تزوجها ثم فارقتها لترجع الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك . وانما كان ذلك منه احتسابا فلا بأس بان ترجع الى الاول فان بين اثنائي ذلك للاول بعد دخوله بها لم يضره ذلك . وهو قول سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر . وصح عن عطاء فيمن نكح امرأة عامدا محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا بأس بذلك . وروينا عن الشعبي لا بأس بالتحليل اذا لم يأمر به الزوج وبه يقول الشافعي وأبو ثور قالا جميعا : المحلل الذي يفسد نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس العقد النكاح انه انما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها . فاما من لم يشترط ذلك عليه في عقد النكاح فهو عقد صحيح لا داخلة فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط . نوى ذلك في نفسه أو لم ينوه . قال أبو ثور وهو ماجور . وأما أبو حنيفة وأصحابه فروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل قول الشافعي سواء سواء . وروى أيضا عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه اذا نوى الثاني تحليها الاول لم تحل له بذلك ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وروى عن زفر بن الهذيل وأبي حنيفة انه وان اشترط عليه في نفس العقد أنه انما يتزوجها ليحلها للاول ؛ فانه نكاح صحيح ويحصنان به ويبطل الشرط وله أن يمسكها فان طلقها حلت للاول . وروى ذلك عن زفر عن أبي حنيفة والحسن ابن زياده .

قال أبو محمد : أما احتجاج المالكيين بمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فهو ظهري عليهم لا لهم . أما عمر فلم يأت عنه بيان من هو المحلل الملعون الذي يستحق الرجم فليسوا أولى به من غيرهم ثم قد خالفوا عمر في ذلك فلا يرون فيه الرجم . ثم قد أوردنا عن عمر اجازة طلاق المحلل فبطل تعلقهم به . وكذلك الرواية عن علي وابن مسعود ليس فيها عنهما : أى المحللين هو الملعون ونحن نقول ان الملعون هو الذي يعقد نكاحه معلنا بذلك فقط ، وأما عثمان وزيد فهم مخالفون لهما في تلك الفتيا بعينها في أن وطء السيد بملك اليمين يحللها للذي بنتها ومن الباطل أن يحتج بقولهم في موضع ولا يحتج به في آخر ، هذا تلاعب بالدين . وأما ابن عمر فقد خالفوه في أنه زنا ، وأما ابن عباس فليس عنه بيان أن النكاح فاسد ولا أنها لا تحل به ولم قضية خالفوا فيها ابن عباس مع أنه لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الخبر عن رسول الله ﷺ بأنه لعن المحلل والمحلل له فتعم كل ما قاله عليه الصلاة والسلام فهو حق إلا أننا جميع خصومنا لا نختلف في أن هذا اللفظ منه عليه الصلاة والسلام ليس عموماً لكل محل ولكل محل له ولو كان ذلك وأعوذ بالله وقد أعادنا الله تعالى من ذلك لعن كل واحد وكل موهوب له وكل بائع وكل مبتاع له وكل ناكح وكل منكح لأن هؤلاء كلهم محلون لشيء كان حراماً ومحلل لهم أشياء كانت حراماً عليهم ؛ هذا ما لا شك فيه فصح يقينا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أراد بعض المحلن وبعض المحلل لهم فإذا هذا كالشمس وضوحاً و يقينا لا يمكن سواه فلا يحل لمسلم أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد أمر كذا إلا يبين من نص وأرد لا شك فيه والافهم كاذب على رسول الله ﷺ ومقول له ما لم يقله ومخبر عنه بالباطل فاذ هذا ظهري يقين فالمحل الملعون والمحلل له كذلك إنما هما بلا شك من أحل حراماً لغيره بلا نص ؛ ثم نظرنا هل يدخل في ذلك من تزوج وفي نيته أن يحلها لمطلقها ثلاثاً أم لا يدخل : فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثاً فإنه بوطنه لها محل والمطلق محلل له نوى ذلك أولم ينوه فبطل أن يكون داخلاً في هذا الوعيد لأنه حتى ان اشترط ذلك عليه قبل العقد فهو لغو من القول ولم ينعقد النكاح إلا صحيحاً برياً من كل شرط بل كما أمر الله عز وجل : وأما بنيت ذلك فقد قلنا فيها الآن ما كفى ، والعجب ان المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة وفي نيته أن لا يمسه إلا شهراً ثم يطلقها إلا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح فإنه نكاح صحيح لا داخلة فيه وهو بخير ان شاء طلقها وان شاء أمسكها وأنه لو ذكر ذلك في نفس العقد كان عقداً فاسداً مفسوخاً فافرق بين ما أجازوه وبين ما منعوا منه وليس هذا قياساً لأحدنا كحين على صاحبه لكنه باب واحد يبين حكمه قول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناده عنى لأمي عما حدثت به

أنفسها ما لم يخرج ذلك بقول أو عمل لا سيما وقد جاء في ذلك الخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله التي طلقها رفاة القرظي وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير أتريدان ترجعي إلى رفاة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته أو كما قال عليه الصلاة والسلام فلم يجعل عليه الصلاة والسلام إرادتها الرجوع إلى الذي طلقها ثلثا مانعا من رجوعها إذا وطئها الثاني فصيح بذلك قولنا وبقي قولهم وتأويلهم عاريا من كل برهان ودعوى لاجبة على صحتها: وصح أن المحلل الملعون هو الذي يتزوجها ببيان أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ويعقدان النكاح على هذا فذا حرام مفسوخ أبدا لأنهما تشارطا شرطا يلتزمانه ليس في كتاب الله تعالى إباحة التزامه وقد قال عليه الصلاة والسلام «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وصح أن كل عقد نكاح أو غيره عقد على أن لا صحة له إلا بصحة ما لا صحة له فهو باطل لا صحة له وبالله تعالى تآيد: فان ذكروا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن اصبغ نا اسماعيل بن اسحاق نا اسحاق بن محمد الفروي نا ابراهيم بن اسماعيل الفروي عن داود حدثني عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل فقال «لأنكاح الانكاح رغبة لا نكاح الانكاح رغبة لا نكاح دلسة ولا مستهزى» بكتاب الله تعالى ثم تذوق العسيلة» فهذا حديث موضوع لأن اسحاق بن محمد الفروي ضعيف جدا متروك الحديث. ثم عن ابراهيم بن اسماعيل وهو بلا شك إمام بن مجمع وأما ابن أبي حبيبة وكلاهما انصاري مدني ضعيف لا يحتاج بهما: ثم لو صح لم يكن فيه علينا حجة لأنهم لا يأتوننا بأي المحللين أراد عليه السلام وقد يناقيل أنه عليه الصلاة والسلام لم يرد كل محل وإنما في هذا الخبر أنه لا نكاح إلا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما أمر الله عز وجل (حتى تنكح زوجا غيره) وهو زوج غيره بلا شك وكما بين عليه الصلاة والسلام حتى يذوق كل واحد منهما عسيلة الآخر فهو إذا وطئها قد ذاق كل واحد عسيلة الآخر وفيه لأنكاح داسة وليس هذا نكاح دلسة. إنما الدلسة أن يدلس له بغير التي تزوج أو الذي يتزوج لا رغبة في نكاح لكن ليضربها في نفسها أو ماله أو يبيحون نكاح من لا تنكح إلا ماله أو لحسبها أو لوجاهة أيها أو أخيها لا رغبة فيها وهذا تناقض منهم وفيه ولا مستهزى» بكتاب الله عز وجل وهذا أن ليس منهم أحد مستهزئا بكتاب الله عز وجل بل كل واحد منهم طائع لكتاب الله عز وجل عاملون به ممتنعون من خلافه إذ قصدوا ما لا يحل له مراجعتها إلا بما أمر الله تعالى به إنما المستهزى» بكتاب الله عز وجل من يخالف ما فيه أو لو تزوجها قبل زوج فصح أن هذا الخبر على سقوطه عليهم لا لهم، وخبر آخر روينا به من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمران ابن شهاب أخبرهما عن عروة بن

الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته بخبر امرأة رفاعة القرظي اذ طلقها ثلاثا وذكرها للنبي ﷺ أنه ليس معه الا مثل هدية من ثوبها وقوله عليه الصلاة والسلام تريدن أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك، ثم روي نافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أنت امرأة الى النبي ﷺ فقعدت ثم جاءت به ففأخبرته أنه قد هسها فنهها ان ترجع الى زوجها الاول وقال اللهم ان كان (١) إنما بها أن يحلها لرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى ثم أتت أبا بكر وعمر في خلافتها فنهها .

قال أبو محمد : فلهذه حجة قاطعة لنا عليهم لان فيه أن رسول الله ﷺ لم يبطل نكاحها لعبد الرحمن مع تقديره أنه إنما يريد احلالها لرفاعة لكن لما أنكرت أن عبد الرحمن وطئها . ثم لما علمت أنها لا تحل له الا بعد ان يطأها عبد الرحمن رجعت عن ذلك الانكار وأقرت بأنه وطئها ، وقوله عليه الصلاة والسلام ان كان إنما بها أن يحلها لرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى إنما هو بلا شك انه لا يتم لرفاعة نكاحها مرة أخرى : والمال يكون لا يختلفون اذا لم تكن نية الزوج الثاني احلالها للاول وكانت هي لم تنوط بزواجها اياه الا لتحليلها للاول فانها تحل بذلك العقد وبالوطء فيه وهذا خلاف لهذا الخبر ييقن وانما في هذا الخبر انها لا تصدق اذا أنكرت مس الثاني لها ثم علمت أنها لا تحل له الا بوطئه اياها فأقرت بأنه وطئها وبهذا نقول انها لا تصدق الا حتى يجتمع اقرارها واقرار الزوج بالوطء أو تقوم بوطئه لها بينة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ولو أخذ لذلك أجره فهي أجره حرام فرض ردها قال أبو محمد : وما نعلم لمن خالف قولنا حجة أصلا لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا سيما قول مالك الذي خص نية الزوج الثاني دون نيتها ودون نية المطلق .

١٩٥٦ مسألة لا يقع طلاق الا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ: إما الطلاق وإما السراح وإما الفراق مثل أن يقول أنت طالق أو يقول مطلقة أو قد طلقتك أو أنت طالقة أو أنت الطلاق أو أنت مسرحة أو قد سرحتك أو أنت السراح أو أنت مفارقة أو قد فارقتك أو أنت الفراق هذا كله اذا نوى به الطلاق فان قال في شيء من ذلك كله لم انو الطلاق صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه وصدق في سائر ذلك في القضاء ايضا .

(١) هكذا في النسخ والمعنى إنما نزل بها ووطئها

بيدك : فأما امرك بيدك فقد ذكرناه قبل فلا بد من ذكر الآثار التي جاءت في سائر هذه الألفاظ وبيان حكمها ان شاء الله عز وجل وههنا ايضا الفاظ لم يأت في شيء منها أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولكن جاءت فيها فتاوى مختلفة عن نفر من التابعين فنذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك ما يسر الله تعالى لنا ذكره ، وأما الألفاظ التي لم يأت فيها أثر لا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين رحمهم الله وإنما جاءت فيها فتاوى عن فقهاء الامصار بأرائهم فلا معنى للاشتغال بها لانه لا يستحل تفريق نكاح مسلم وإباحة فرج مسلمة لغير من أباحه الله تعالى له الا مقلد ضال بتقليده مستهلك هالك ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٥٨ مسألة : في الألفاظ التي جاءت فيها عز رسول الله ﷺ وهي ألحقى بأهلك . واعتدى . والبائن . فأما ألحقى بأهلك فكما روينا من طريق البخارى ثنا الحميدى ثنا سفيان الثورى قال : حدثنى الزهرى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لها لقد عدت بعظيم ألحقى بأهلك » .

قال أبو محمد : وليس في هذا الخبر حجة لمن ادعى ان ألحقى بأهلك لفظ يقع به الطلاق لما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم هو الفضل بن دكين نا عبد الرحمن بن الغسيل . عن حمزة بن أبى أسيد . عن ابيه أنه كان مع رسول الله ﷺ وقد أوتى بالجنونية فأنزلت في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل ومعهما دابتها فدخل عليه الصلاة والسلام عليه فقال لها هي لى نفسك قالت وهل تهب الملكة نفسها لسوقة فاهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ ثم خرج فقال يا أبا أسيد اكسها رازقتين (١) وألحقها بأهلها : ومن طريق مسلم حدثنى محمد بن سهل نا ابن أبى مريم . هو سعيد نا محمد . هو ابن مطرف أبو غسان . أخبرنى أبو حازم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله ﷺ امرأة من العرب فامر أبا أسيد أن يرسل اليها فإرسل اليها فقدمت فنزلت في أجم (٢) بنى ساعدة فدخل رسول الله ﷺ فلما كلها قالت أعوذ بالله منك قال قد أعذتك منى فقالوا لها أتدريين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله ﷺ جاءك ليخطبك قالت أنا كنت أشقى من ذلك . فهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد

(١) تثنية رارقية وهي ثياب كتان يبيض (٢) أجم بضمين جمعها آجام وهي الحصون

فلاح انه عليه الصلاة والسلام لم يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها فبطل
تعلقهم بقوله عليه الصلاة والسلام الحقى باهلك، ثم لوصح أنه عليه الصلاة والسلام
كان قد تزوجها فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام ذكر أنه انما طلقها بقوله الحقى باهلك .
ولا تحل النكاحات الصالح الا ييقين . وقد رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا
سليمان بن داود نا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال قال ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن
ابن كعب بن مالك أن عبد الرحمن بن كعب قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديث
تخلفه عن تبوك قد ذكر فيه أن رسول الله ﷺ أرسل اليه يأمره أن يعتزل امرأته
قال فقلت لرسوله أطلقها أم ماذا أفعل قال لا بل اعتزلها فلا تقربها قال كعب فقلت
لامرأى، الحقى باهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله في هذا الأمر فهذا كعب لم ير
الحقى باهلك من ألقاظ الطلاق ولا يعرف له مخالف في ذلك من الصحابة رضي الله
عنهم، وروينا عن قتادة أيضا أنه ليس ذلك شيء : وجاءت عن التابعين في ذلك
آثار، وروينا عن الشعبي . والحسن : ان من قال لامرأته . الحقى باهلك فهو على ما
نوى وهو قول مالك . والشافعي . وصح عن الحسن : ان نوى طلاقا فهي واحدة
رجعية ، والا فليس بشيء . ورويناه عن الشعبي ايضا : وروى عن عكرمة انها
طلقة واحدة رجعية فقط : وعن الزهري انها طلقة واحدة . وقال أبو حنيفة واصحابه
ان نوى واحدة او اثنتين فهي طلقة واحدة بائنة ولا بد وان نوى ثلاثا فهي ثلاث
وان لم ينو طلاقا فليس طلاقا . قال زفر : وان نوى اثنتين فهي اثنتان . واما
البائن ففيه الخبر الثابت من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الله بن الحكم نا
محمد بن جعفر ناشبة عن أبي بكر بن أبي الجهم قال دخلت على فاطمة بنت قيس فذكرت
الحديث وفي آخره وكان زوجها طلقها طلاقا بائنا *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه لانه ليس من لفظها انما هو من لفظ من
دونها ، وليس فيه ان رسول الله ﷺ سمع هذه اللفظة فجعلها طلاقا ، ولا حجة فيمن
دونه عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكرنا في باب طلاق الثلاث بمجموعة كيف كان طلاق
فاطمة بنت قيس واختلف عن السلف في ذلك فصح عن علي مارويناه عن شعبة ناعطاء
ابن السائب حدثني أبو البحتري عن علي بن أبي طالب انه قال في البائنة هي ثلاث ، ومن
طريق قتادة عن الحسن عن زيد بن ثابت انه قال في البائنة هي ثلاث . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر عن الحسن والزهري أنهما كانا يجعلان البائنة بمنزلة الثلاث ، وهو قول ابن أبي ليلى
والاوزاعي ، وأبو عبيد ، وروينا غير هذا كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان

الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في الباتنة: هي طلقة واحدة وهو أحق بها، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال في الباتنة هي طلقة واحدة ويدين، قال ابن جريج فقلت له فإن نوى بها ثلاثا قال هي واحدة ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس — هو ابن عباد — عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الباتنة هي واحدة وهو أحق بها، وهو قول أبي ثور إلا أنه قال لا ينوي، وسواء نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة وهو قول اسحاق بن راهويه. وابي سليمان إلا أنهما قالوا ان قال لم أنو طلاقا لم يكن طلاقا؛ وقول ثالث رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال في الباتنة هي واحدة باتنة. وقول رابع له نيته فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث، وان نوى اثنتين فهي اثنتان، وان نوى واحدة فواحدة، وان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وهو قول الشافعي، وقول خامس وهو أنه في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها واحدة فقط وروى عن ربيعة وهو قول الليث بن سعد، وقول سادس أنها في المدخول بها ثلاث، ولا بد وفي غير المدخول بها ما نوى من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وهو قول مالك وأصحابه، ولا نعلم هذا القول عن أحد من قبله، وقول سابع أنه ان قال لها ذلك في غضب أو في غير غضب ما لم يكن في ذكر طلاق فإنه ينوي، فإن قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا، وان قال نويت طلاقا بلا عدد، أو قال نويت واحدة رجعية أو قال نويت واحدة باتنة، أو قال نويت اثنتين رجعتين أو باتنتين فهي في كل ذلك طلقة واحدة باتنة ولا بد، فلو كان ذلك في ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا أنه لا يصدق في قوله لم أنو طلاقا فقط، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وقول ثامن وهو قول سفيان الثوري مثل قول أبي حنيفة سواء سواء في كل ما ذكرنا إلا أنه لم يفرق بين ذكر طلاق وغير ذكره ولا بين غضب وغيره. وقول تاسع وهو قول زفر بن الهذيل مثل قول أبي حنيفة، إلا أنه قال: ان نوى اثنتين فهي اثنتان باثنتان ولا بد. وأما البات والبتة فروينا من طريق مسلم ناعبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي ناشبة ثنا أبو بكر — هو ابن أبي الجهم — أنه دخل على فاطمة بنت قيس فحدثته أن زوجها طلقها طلاقا باتا، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا محمد بن عمرو نا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت كنت عند رجل من بني مخزوم فطلقني البتة وذكرت الحديث، ومن طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة فأرسل اليها وكيله بشعير فسخطت (١) فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت

ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة ، وذكرت الحديث ، ومن طريق مسلم ناعمر و الناقد ناسفان عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت امرأة رفاعه الى النبي ﷺ فقالت : كنت عند رفاعه فطلقتني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدبة الثوب فقال عليه الصلاة والسلام : أتريدين أن ترجعى إلى رفاعه لاحتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ومن طريق احمد بن شعيب أنا عمرو بن علي أنا يزيد بن زريع نا معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن امرأة رفاعه قالت : يا رسول الله انى كنت تحت رفاعه فطلقتني البتة وذكرت الحديث كما أوردناه آفا حرفا حرفا ، ومن طريق ابى داود نا أبو ثور ابراهيم بن خالد الفقيه نا محمد بن ادريس الشافعى حدثنى عم محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير بن عبد يزيد عن ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سبيعة البتة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك وقال : والله ما أردت بذلك الا واحدة فقال له عليه الصلاة والسلام : والله ما أردت الا واحدة قال : ركاة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه رسول الله ﷺ ومن طريق ابى داود نا سليمان بن داود العتقى نا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيدهو الهاشمى عن جده انه اطلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ فقال : ما أردت ؟ قال واحدة قال آله قال الله قال عليه الصلاة والسلام هو على ما أردت وأما من دونه عليه الصلاة والسلام فمن طريق شعبة نا عطاء بن السائب نا خبرنى أبو البختري (١) عن علي بن ابى طالب انه قال فى البتة هى ثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال فى البتة هى ثلاث : ومن طريق ابن وهب نا خبرنا مسلمة ابن علي عن محمد بن الوليد الزيدى (٢) عن الزهرى قال : من بت امرأته لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره . قال الزيدى وقال الخلاء مثل ذلك هذا منقطع ورويناها ايضا منقطعنا عن عمر ابن الخطاب وعن ابن عباس والقاسم بن محمد بن يعة ومكحول والحسن ولا يصح شىء من ذلك الا عن علي وابن عمر ، وصح عن الزهرى وقتادة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن سعيد بن المسيب . وهو قول ابن ابى ليلي . والأوزاعى . وأبى عبيد . وقول ثانى رويناها من طريق شعبة عن ابى اسحاق الشيبانى عن عبد الله بن شداد بن الهادى عن عمر ابن الخطاب قال : البتة واحدة وهو احق بها ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرنى عمرو بن دينار نا خبرنى محمد بن عباد بن جعفر المخزومى ان المطلب بن حنطب جاء الى عمر بن الخطاب فقال له : انى قلت لامرأتى أنت طالق البتة فلا عمر :

(١) وفى النسخة رقم ١٦ البختري (٢) وفى نسخة رقم ١٦ الزهرى والاوى الزيدى

(يا أيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن) ثم تلا : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم) الواحدة ثبت ارجع الى أهلك، وصح هذا عن ابان بن عثمان .
ومسعود بن جبير، وأبي ثور، وأبي سليمان إلا ان أبا سليمان قال : ان لم ينو طلاقاً فليس طلاقاً فان نوى ثلاثاً أو اثنتين فهي واحدة رجعية ، وقول ثالث إنه ينوى فيكون مانوى ، صح ذلك عن شريح وهو قول الشافعي وأصحابه ، وقول رابع صح عن ابراهيم النخعي ان البتة ان نواها طلقة فهي واحدة بائنة ، وان نواها ثلاثاً فهي ثلاث ، وقول خامس وهو انه ان قال ذلك لم دخول بها ، فهي ثلاث ولا بد ، وان قالها لغير مدخول بها فهو على مانوى ان واحدة فواحدة وان اثنتين فاثنتان وان ثلاثاً فثلاث وان لم ينو عدداً فهي ثلاث ، وهو قول مالك ولا يعرف هذا عن احد من السلف قبله نعى هذا الفرق ، وقول سادس انه ان قال ذلك في ذكر طلاق فان نوى واحدة أو اثنتين أو لم ينو عدداً فهي واحدة بائنة ، فان قال لم انو طلاقاً لم يصدق فان قال لها ذلك في غير ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا أنه ان قال : لم أنو طلاقاً صدق . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه الا زفر بن الهذيل فانه واقفهم في كل ذلك إلا انه قال ان نوى اثنتين فهي اثنتان باثنتان .

قال أبو محمد : وقد قلنا ونقول لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لاسيما في أقوال مختلفة لا برهان على صحة شيء منها فلم يبق الا الآثار عن النبي ﷺ : فأما التي من طريق فاطمة فقد يناقيل أنه قد صح أن طلاق زوجها لها كان ثلاثاً هكذا أو آخر ثلاث فوجب ضرورة أن قول من قال في خبرها البتة أو بت طلاقها أو بائناً أنه انما نعى من عند نفسه آخر ثلاث طلاقات فبطل التعاقبها : وأما حديث امرأة رفاعه فكذلك أيضاً لما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رفاعه القرظي طلق امرأته فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان رفاعه طلقها آخر ثلاث تطليقات وذكر الخبر ففسر عبد الرزاق عن معمر ما أجمله غيره : وصح ان طلاقه لها كان آخر ثلاث تطليقات : ثم نظرنا في خبر رفاعه فوجدناه من طريق عبد الله ابن علي بن يزيد عن نافع . عن عجير وكلاهما مجهول : ولو صح لقلنا به مبادرين اليه : ثم نظرنا في حديث الزبير بن سعيده فوجدناه ضعيفاً والزبير هذا متروك الحديث فبطل التعاقب بكل أثر في هذه المسألة ولا يحل تحريم فرج علي من أباحه الله عز وجل له وأباحته لمن حرمه الله عليه بغير قرآن ولا سنة لاسيما قول مالك وأبي حنيفة لا يعرف أحد قال بهما قبلهما (وأما اعتدى) فان بعض من لا يبالي بنصر ضلاله بأن يورد الكذب المعترى على

رسول الله ﷺ قد ادعى ان رسول الله ﷺ قال لسودة أم المؤمنين اعتدى فكان طلاقا
ثم راجعها

قال أبو محمد : وهذا كذب موضوع ماصح قط ان رسول الله ﷺ طلق امرأة من
نسائه الاحفصة فقط ثم راجعها . وأما سودة فلا . انما جاء فيها انها وهبت يومها وليلتها لما
أسنت لعائشة رضي الله عنها : وجاء انه عليه الصلاة والسلام اراد فراقها فلما رغبت اليه عليه
الصلاة والسلام في امساكها وتجعل يومها وليلتها عائشة لم يفارقها فبقي من دونه عليه الصلاة
والسلام فذكر عن ابن مسعود انها طلقة : وصح هذا أيضا عن ابراهيم . ومكحول .
والأوزاعي . وصح عن عطاء انه طلاق : وصح عن قتادة انها طلقة واحدة فان كررها ثلاث
مرات فهي ثلاث تطليقات إلا ان يقول أردت افهامها فهو كما قال وروى عن الشعبي هي واحدة
نوى ثلاثا أو أقل : وعن الحسن ان قال أنت طالق اعتدى فهي اثنتان إلا ان ينوى واحدة
وكان قتادة يجعلها اثنتين : وقال أبو حنيفة : ان نوى بقوله اعتدى طلاقا فهو طلاق وان قال لم
أنو طلاقا فان كان في غير غضب وفي غير ذكرك طلاق صدق وان كان في ذكرك طلاق أو في غضب
لم يصدق ولزمته طلقة واحدة رجعية سواء قال لم أنو طلاقا أو قال نويت طلاقا بلا عدد أو قال
نويت طلقة رجعية أو قال نويت بائة أو قال نويت طلقتين رجعتين أو قال نويت طلقتين
بائنتين أو قال نويت ثلاثا قالوا فان قال لها اعتدى اعتدى فان قال نويت طلقة واحدة
أو قال لم أنو شيئا فهي ثلاث ولا بد : وان قال نويت بالأولى طلاقا ونويت بالاثنتين الحيض
صدق قالوا فان قال : اعتدى ثلاثا سئل عن نيته فان قال نويت واحدة تعد لها ثلاث حيض صدق
قال أبو محمد : هذه شرائع لا تقبل من أحدا الا من رسول الله ﷺ عن الله تعالى الذي
لا يسأل عما يفعل وأما من دونه فهي ضلالات ووساوس وتلاعب ونعوذ بالله من
الخذلان مع ان هذه النقاسيم الفاسدة لم تحفظ عن أحد سلف قبل أبي حنيفة : وقال مالك ان
قال لامرأته اعتدى فانه ينوى فان قال لم أنو طلاقا لم يصدق ولزمته طلقة رجعية : وكذلك
ان نوى طلاقا بغير عدد : فان قال نويت اثنتين فهي اثنتان وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وهذا
أيضا تقسيم لا يعرف عن أحد قبله فاذ ليس في هذا أثر عن رسول الله ﷺ فلا يحل ابطال
نكاح صحيح وتحريم فرج واحلاله بأراء فاسدة بغير نص وبالله تعالى التوفيق . وأما الالفاظ
التي فيها آثار عن الصحابة رضي الله عنهم لا عن النبي ﷺ فهي الخلية وقد خلوت مني والبرية
وقد بارأتك وأنت مبرأة وحبك علي غاربك والخرج والتخير والتملك وقد وهبتك
فاما التحريم والتخير والتملك وقد وهبتك فقد ذكرناها وتذكر البواقي ها هنا ان
شاء الله تعالى (فمن ذلك الخلية) روينا من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل . عن أبيه . عن محمد

ابن جعفر عن شعبة . عن عطاء بن السائب . عن أبي البختري . عن علي بن أبي طالب قال في الخلية انها ثلاث : ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال في الخلية انها ثلاث وهذا قول (١) ابن أبي ليلى . وأبى عبيد وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق . عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي . ان عمر بن الخطاب قال في الخلية هي واحدة وهو أحق بها وصح عن الزهري وقتادة انهما قال لا جميعا في الخلية وخلوت عنى (٢) هي واحدة رجعية ، وصح عن الحسن أيضا . وعن عطاء ، وهو قول أبى ثور ، وقول ثالث كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن مروان الأصغر قال قال رجل لامرأته ان خرجت فأنت خلية فخرجت ففرق معاوية بن أبي سفيان بينهما فهذا تفريق فقط ولم يذكر انه طلاق ، وقول رابع كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الاعلم عن الحسن قال في الخلية قال هي واحدة بائة ، وقول خامس صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون الخلية ان نوى واحدة فهي واحدة بائة ، وان نوى ثلاثا فهي ثلاث ، ومن طريق وكيع عن الحسن بن حر عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال في الخلية ان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وصح عن شريح انه قال يدين فان نوى واحدة فهي واحدة بائة ، وصح عن عطاء انه قال نت خلية أو خلوت منى سواء هي سنة لا يدين وهي طلاق ، وصح عن عمرو بن دينار انما هي واحدة ويدين نوى طلاقا أو لم يدين وعن مروان وعمر بن عبد العزيز انه ينوى ويلزمه مانوى وهو قول الشافعي واسحاق ابن راهويه ، وقول سادس روى عن ربيعة في الخلية انها ثلاث في المدخول بها وفي غير المدخول بها واحدة ، وقول سابع قاله مالك وهو ان الخلية في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى اثنتين فهي اثنتان وان نوى واحدة فواحدة ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ، وقول ثامن قاله أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ان نوى بالخلية ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بائة فقط قال أبو حنيفة : وأصحابه فان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذكر طلاق لم يصدق ولزمته واحدة بائة وان كان في غير ذكر طلاق صدق سواء كان في غير غضب أو في غضب .

قال ابو محمد : ان من الشنع تفرقة بين الغضب وغير الغضب وتسويته مرة بينهما وهذا كله لا يعرف عن أحد قبله ، وقد قلنا : ان تحريم الفروج المحللة وتحليل الفروج المحرمة لا يحل لأحد بغير نص قرآن او سنة عن رسول الله ﷺ واما البرية وانت مبرأة منى وقد بارأتك وقد برئت منى : فروينا من طريق عبد الله بن احمد

(١) وفي النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) في النسخة رقم ١٤ منى

ابن حنبل عن ابيه عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق قتادة عن الحسن بن زيد بن ثابت قال البرية ثلاث، وصح عن قتادة . والزهرى ان البرية ثلاث، وصح عن الحسن ايضا ففرق الزهرى وقتادة بين الخلية وبين البرية كما ذكرنا، وهو قول ابن وهب صاحب مالك، وقول ثانى كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب قال في البرية هي واحدة وهو أحق بها وروينا عن ابن عباس ان البرية واحدة وهو قول ابى ثور وابى سليمان واصحابنا . وبعض أصحاب مالك، وقول ثالث صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون في البرية هي واحدة بائة، وقول رابع كما روينا صحيحا عن ابراهيم النخعي قال كان أصحابنا يقولون في البرية ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائة، وصح عن ابراهيم ايضا وان نوى اثنتين فاثنتان وهو قول الشعبي . وعطاء . وعمر بن دينار والشافعى . وقول خامس قاله ربيعة في المدخول بها ثلاث ولا بدو في غير المدخول بها واحدة، وقول سادس قاله مالك في البرية في المدخول بها ثلاث ولا بدو في غير المدخول بها واحدة الا ان ينوى اكثر فيكون ما نوى، وقول سابع قاله ابو حنيفة واصحابه : الازفر . وسفيان الثوري ان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة رجعية أو بائة او اثنتين رجعيتين أو بائنتين فهي واحدة بائة لا أكثر، قال ابو حنيفة : واصحابه ان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذكر طلاق لم يصدق فان كان في غير ذكر طلاق فهو مصدق سواء كان ذلك في ذكر غضب أو في غير ذكر غضب، وقال زفر كذلك الا أنه قال وان نوى اثنتين فهي اثنتان بائتان .

قال ابو محمد : لا نعلم قول مالك وأبي حنيفة عن أحد قبلهما ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وسواء عندهم البرية وقد بارأتك وأنت مبرأة الا رواية عن ابن القاسم صاحب مالك فانه قال من قال قد بارأتك فهي واحدة بائة في المدخول بها .

قال ابو محمد : لا يحل تحريم فرج محال بحكم الله عز وجل وتحليل فرج محرم بحكمه تعالى بغير نص وبالله تعالى التوفيق، واما الحرج فصح عن علي انه قال اذا قال أنت طالق طلاق الحرج فهي ثلاث، وصح عن الحسن ايضا وعن الزهرى في أحد قوله : وقول ثان عن عمر بن الخطاب هي واحدة وهو أحد قولى الزهرى، وقول ثالث قال سفيان الثوري له نيته وهو قول اسحاق بن راهويه .

قال أبو محمد : قد قلنا إنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حبلك على غاربك فروينا عن مالك أن عمر كتب أن يجلب إلى مكة رجلا من العراق قال لامرأته: حبلك على غاربك فأحلفه عند الكعبة ماذا أراد فقال أردت الفراق فقال له عمر: فهو ما أردت فجمع هذا الحكم ثلاثة أوجه ، أحدها التحليف ، والثاني الاستجلاب فيه من العراق إلى مكة ، والثالث أنه على مانوى وروينا عن علي أنه على مانوى ، وقول ثان قاله مالك حبلك على غاربك في المدخول بها ثلاث وفي غير المدخول بها واحدة ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وأما الالفاظ التي لم تأت منها لفظه عن صاحب من الصحابة رضي الله عنهم وإنما جاء فيها أقوال عن ثور من التابعين فنذكر منها ما يسر الله تعالى لذكره أن شاء الله عز وجل فمنها قد أعتقتك فروينا عن عطاء أن نوى الطلاق فهو طلاق والا فليس شيئا ، وصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت عتيقة قال: هي واحدة وقال قتادة : أن قال لها أنت حرة فله مانوى . وأما قد أذنت لك فتزوجي فصح عن إبراهيم أنه ليس بشيء ، وصح عنه أيضا أن لم ينو طلاقا فليس بشيء . وعن الشعبي أقل من هذا يكون طلاقا ، وصح عن قتادة أنها طلقة : وروى عن الحسن هي طلقة رجعية . وأما أخرجني عن بيتي ما يجلسك لست لي بامرأة فصح عن الحسن أنه قال من كررها ثلاثا فهي واحدة وينوى ، وأما لا حاجة لي بك فصح عن إبراهيم أنه قال له نيته ، وعن الحسن أن نوى الطلاق فهي طلقة وعن مكحول ليس بشيء ، ومن طريق وبيع عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة . وحماة بن أبي سليمان عن قال لامرأته اذهبي حيث شئت لا حاجة لي بك فقالا جميعا : أن نوى طلاقا فهي واحدة رجعية . وأما استبرئي وأخرجني واذهي فصح عن الحسن في جميعها أن نوى الطلاق فهي طلقة ، وصح أيضا عن الحسن فيمن قال لامرأته اذهبي فلا حاجة لي بك أنها ثلاث . وأما قد خليت سيدك لاسيل عليك فروينا عن إبراهيم والشعبي ولم يصح عنهما هي طلقة بائة . وصح عن الحكم بن عتيبة له نيته ، وصح عن الحسن في لاسيل عليك أن نوى طلاقا فهي واحدة رجعية والا فليس بشيء . وروينا أيضا عن الشعبي : وأما من قال : لست لي بامرأة فروينا عن إبراهيم أنه قال ما أراه أن كرر ذلك ثلاثا أراد الا الطلاق ، وصح عن قتادة أن أراد بذلك طلاقا فهو طلاق وتوقف فيها سعيد بن المسيب . وأما أفلجى (١) فروينا عن طاوس أن نوى طلاقا فهو طلاق . وأما شأنكم بها فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال رأى الناس أنها طلقة ، وعن مسروق . وطاوس

(١) اظفرى وفوزى يقال فلج فلوجا من باب تعداى ظفر وماز بما طلب

وابراهيم ما أريد به الطلاق فهو طلاق.

قال أبو محمد : لاجبة في أحد دون رسول الله ﷺ . فان قالوا : الورع له أن يفارقها . قلنا انما الورع لكل مفت في الأرض أن لا يحتاط لغيره بما يهلك به نفسه وأن لا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها وإباحته لغيره بغير حكم من الله تعالى ورسوله ﷺ ، وقد قال تعالى : (فيتعلون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن طاوس عن ابن عباس أنه كان لا يرى الفداء طلاقاً حتى يطلق قال ابن عباس : ألا ترى أنه جل وعز ذكر الطلاق من قبله ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقاً ثم قال في الثالثة (فان طلقها فلا تحل له من بعد) فهذا ابن عباس بأصح إسناد عنه لا يرى طلاقاً إلا بلفظ الطلاق أو ما ساء الله عز وجل طلاقاً وهذا هو قولنا وقد ذكرنا خلاف أبي حنيفة ومالك لكل من روى عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم وما قالاهما لم يقله أحدهما بغير نص في ذلك أصلاً .

١٩٥٩ مسألة : ولا تجوز الوكالة في الطلاق لأن الله عز وجل يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازة القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره إلا حيث أجازة القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ولم يأت في طلاق أحد عن أحد بتوكيله إياه قرآن ولا سنة فهو باطل ، والمخالفون لنا أصحاب قياس يزعمهم وبالضرورة يدري كل أحد أن الطلاق كلام والظهار كلام واللعان كلام والأبلاء كلام ، ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يظاهر أحد عن أحد ، ولا أن يلاع أحد عن أحد ولا أن يولى أحد عن أحد لا بوكالة ولا بنيرها فهلا قاسوا الطلاق على ذلك ؟ ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق ناته خاطب به الأزواج لا غيرهم فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها لانه كان يكون تعدياً لحدود الله عز وجل ، وقد قال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم فلا خيار لاحد في خلاف ما جاء به النص وما نعم اجازة التوكيل في الطلاق عن أحد من المتقدمين الا عن ابراهيم والحسن .

١٩٦٠ مسألة : ومن كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئاً ، وقد اختلف الناس في هذا ، فروينا عن النخعي والشعبي والزهرى اذا كتب الطلاق بيده فهو طلاق

لازمو به يقول الاوزاعي ، والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . وروينا عن سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس ومنصور . عن الحسن . في رجل كتب بطلاق امرأته ثم محاه فقال ليس بشيء الا أن يمضيه أو يتكلم به . وروينا عن الشعبي مثله . وصح أيضا عن قتادة ، وقال أبو حنيفة : ان كتب طلاق امرأته في الارض لم يلزمه طلاق وان كتبه في كتاب ثم قال لم أنو به طلاقا صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء وقال مالك : ان كتب طلاق امرأته فان نوى بذلك الطلاق فهو طلاق وان لم ينو به طلاقا فليس بطلاق وهو قول الليث . والشافعي .

قال أبو محمد : قال الله تعالى (الطلاق مرتان) وقال تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب انما يقع ذلك على اللفظ به فصح ان الكتاب ليس طلاقا حتى يلفظه اذ لم يوجب ذلك نص وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦١ مسألة ويطلق من لا يحسن العربية بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الابكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعا انهما أرادا الطلاق ، برهان ذلك قول الله عز وجل (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ (اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) فصح ان ما ليس في وسع المرء ولا يستطيعه فقد سقط عنه وانه يؤدي عما أمر به ما استطاع فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٢ مسألة : ومن طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته لما كانت ينوارثان ان مات احدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها فاذا بلغها الخبر من تصدقه أو بشهادة تقبل في الحكم فيستذيلرهما الطلاق ان كانت حاملا أو طاهرا في طهر لم يمسا فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فهذه صفة طلاق المدخول بها . وقال تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لنضيقتوا

عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) فهذه صفة طلاق غير المدخول بها ويدخل فيه طلاق الثلاث المجموعة وآخر الثلاث وبالضرورة يوقن كل ذى حس سليم أن من طلقها فلم يبلغها الطلاق فقد ضارها ومضارها حرام ففعله مردود باطل والمعصية لا تنوب عن الطاعة وبالضرورة يوقن كل أحد أن من فعل ذلك فلم يسرحها سراحا جميلا . ومن لم يطلق للعدة ولم يحص العدة فلم يطلق بأمره الله تعالى ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلا (فان ذكركم) ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب قال أنا عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي بكر - هو ابن أبي الجهم - قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ارسل الى زوجي بطلاق فشددت على ثيابي ثم أتيت النبي ﷺ فقال لم طلقك قلت ثلاثا وذكر الحديث قلنا : نعم وهـ - هذا قولنا ولم نقل قط انه لا يلزمها الطلاق اذا بلغها وسنذكر ان شاء الله تعالى في باب العدد من قال من السلف ان من طلقها زوجها وهو غائب فاتها لا تلزمها العدة الا من حين يبلغها الخبر، وهذا يدل على انها لم يلزمها الطلاق إلا من حين لزمها العدة لا قبل ذلك اذ لا يجوز في دين الاسلام أن يحال بزمان بين الطلاق وبين أول عدتها ولا يجوز أن تكون امرأة ذات زوج موطوءة منه خارجة عن الزوجية بطلاقه وفي غير عدة هذا خلاف القرآن والسنة فكيف وقد جاء خبر فاطمة بخلاف ما ذكر أبو بكر بن أبي الجهم كما رويناه من طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا حسين بن محمد نا شيان - هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن وذكرت الخبر فان قيل : فأنتم لا تجيزون الطلاق الى أجل ولا الطلاق بصفة وتحتجون بأن كل طلاق لا يقع حين يقع فمن المحال ان يقع حين لم يقع فكيف أجزتم طلاق الغائب . قلنا : لأن الله عز وجل علمنا الطلاق في كل صنف من المطلقات وفي المطلقة الصغيرة التي لم تخاطب والمجنونة وهما لا يلزم خطابهما بالطلاق وقد يطلق المطلق عند باب الدار ويبعث اليها الخبر وعلى أذرعها واذا جاز ذلك فلا فرق بين الطلاق في البعد ولو أقصى المعمور وبين الطلاق خلف حائط وليس ذلك طلاقا الى أجل انما هو كله طلاق لازم اذا بلغها أو بلغ أهلها ان كانت ممن لا تخاطب فيقع بذلك حل النكاح كما يقع بالفسخ ولا فرق والله تعالى التوفيق *
١٩٦٣ مسألة : ومن طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق * برهان ذلك الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « عفى لأمي عما حدثت به أنفسها ما لم تخرجه بقول أو عمل »

أو كما قال عليه الصلاة والسلام فصح ان حديث النفس ساقط ما لم ينطق به وكذلك العتق في النفس والمراجعة في النفس والهبة والصدقة في النفس والاسلام في النفس كل ذلك ليس بشيء : والسلف في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها كما قلنا روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء . وبه الى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ليس طلاقه ولا عتاقه في نفسه شيئا قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار ان رجلا طلق امرأته في نفسه فأتزعت منه فقال جابر بن زيد لقد ظلم : وروينا ذلك أيضا عن الشعبي . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالوا جميعاً : من طلق في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء . وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم . وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر قال سئل عنها ابن سيرين فقال أليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئا فهذا توقف ، وقول ثالث انه طلاق روي عن الزهري ورواه أشهب عن مالك .

قال أبو محمد : الفرض والورع أن لا يحكم حاكم ولا يفتي مفت بفراق زوجة عقد نكاحها بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد ﷺ بغير قرآن أو سنة ثابتة ، واحتج من ذهب الى هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى) .

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفرد فيه النية عن العمل ولا العمل عن النية بل جمعهما جميعاً ولم يوجب حكماً بأحدهما دون الآخر ، وهكذا نقول : ان من نوى الطلاق ولم يلفظ به أو لفظ به ولم ينو فليس طلاقاً الا حتى يلفظ به وينويه الا ان يخص نص شيئا من الأحكام بالزامه بنية دون عمل أو بعمل دون نية فنقف عنده وبالله تعالى التوفيق ، واحتجوا أيضا بأن قالوا انكم تقولون من اعتقد الكفر بقلبه فهو كافر وان لم يلفظ به وتقولون ان المصر على المعاصي عاص آثم معاقب بذلك ، وتقولون ان من قذف محصنة في نفسه فهو آثم ، ومن اعتقد عداوة مؤمن ظاهراً فهو عاص لله عز وجل وان لم يظهر ذلك بقول أو فعل ومن أعجب بعلمه أو رآه فهو هالك ، قلنا أما اعتقاد الكفر فان القرآن قد جاء بذلك نصاً قال تعالى : (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم) فخرج هؤلاء بنصوص القرآن والسنة عما عفى عنه وأيضاً

فإن العفو عن حديث النفس إنما هو عن أمة محمد ﷺ فضيلة لهم بنص الخبر ، ومن أسر الكفر فليس من أمته عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن هذه الفضيلة ، وأما المصر على المعاصي فليس كما ظنتم صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه » فصح أن المصر الآثم باصراره هو الذي عمل السيئة ثم أصر عليها ، فهذا جمع نية السوء والعمل السوء معا ، وأما من قذف محصنة في نفسه فقد نهاها الله عز وجل عن الظن السوء وهذا ظن سوء فخرج عما عفى عنه بالصبر ولا يحل أن يقاس عليه غيره فيخالف النص الثابت في عفو الله عز وجل عن ذلك ، وأما من اعتقد عداوة مسلم فإن لم يضربه بعمل ولا بكلام فإنما هو بغضة والبغضة التي لا يقدر المرء على صرفها عن نفسه لا يؤاخذ بها فإن تعدد ذلك فهو عاص لأنه مأمور بموالاة المسلم ومحبة فتعدى ما أمره الله تعالى به فلذلك أثم وهكذا الرياء والعجب قد صح النهي عنهما ، ولم يأت نص قط بالزام طلاق أو عتاق أو رجعة أو هبة أو صدقة بالنفس لم يلفظ بشيء من ذلك فوجب أنه كله لغو وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٤ مسألة : ومن طلق وهو غير قاصد إلى الطلاق لكن أخطأ لسانه فإن قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق وإن لم تقم عليه بينة لكن أتى مستفتيا لم يلزمه الطلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » فصح أن لا عمل الابنية ولا نية إلا بعمل ، وأما إذا قامت بذلك بينة فانه حق قد ثبت وهو في قوله لم أنو الطلاق مدع بطلان ذلك الحق الثابت فدعواه باطل ، روينا من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خيشمة ابن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سمى فسمها الطيبة قالت ما قلت شيئا قال فها ما اسميك به قالت سمى خلية طالق قال قالت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب فقالت ان زوجي طلقني فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها : خذ يدها وأوجع رأسها .

قال أبو محمد : أما مثل هذا فحتى لو قامت به بينة لم يكن طلاقا ، وروى قولنا عن إياس بن معاوية ، وقال مالك إذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء ثم بدا له فترك اليمين فليست طالقا لأنه لم يرد أن يطلقها ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال الشافعي ما غلب المرء على لسانه بغير اختيار منه لذلك فهو كقول لا يلزمه به طلاق ولا غيره ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : من أراد أن يقول شيئا لامرأته فسبقه

لسانه فقال : انت طالق لزمه الطلاق في القضاء وفي الفتيا وبينه وبين الله عز وجل ، وكذلك لو أراد أن يقول : أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار فقال : أنت طالق ثلاثا ثم بداله عن اليمين أو قطع به عن ذلك قاطع فلم يلفظ بما أراد أن يقول فهي طالق في الفتيا والقضاء وبينه وبين الله عز وجل سواء دخلت الدار أولم تدخل ، قال أبو حنيفة : فلو أراد أن يقول انت حرة ان دخلت الدار فقال أنت حرة ثم بداله عن اليمين أو قطعه عنه قاطع فهي حرة في الفتيا وفي القضاء وبينه وبين الله عز وجل دخلت الدار أولم تدخل فلو أراد أن يقول لها كلاما فخطأ فسبقه لسانه فقال انت حرة قال أبو حنيفة : لا تكون بذلك حرة ولا يلزمه العتق بخلاف الطلاق وبخلاف المسألة في العتق التي ذكرنا آقا ، وقال أصحابه كل ذلك سواء .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد والمناقضة ، وأما قول مالك فنناقض لقوله في التحريم وفي حبلك على غاربك وسائر ما رأى التحريم يدخل فيه بآرق الأسباب وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٥ مسألة : ولا يلزم المشرک طلاقه وأما نكاحه وبيعه وابتیاعه وهبته وصدقته وعتقه ومؤاجرته لحائز كل ذلك ، برهان ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وقول الله عز وجل : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح بهذين النصين أن كل من عمل بخلاف ما أمر الله عز وجل به أو رسله ﷺ فهو باطل لا يعتد به ، ولا شك في أن الكافر مأمور بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ملزم ذلك متوعد على تركه بالخلود بين أطباق النيران فكل كلام قاله وترك الشهادة المذكورة فقد وضع ذلك الكلام غير موضعه فهو غير معتد . فان قيل فمن أين أجزتم سائر عقوده التي ذكرتم . قلنا أما النكاح فلان رسول الله ﷺ أجاز نكاح أهل الشرك وأبقاهم بعد اسلامهم عليه وأما بيعه وابتیاعه فلان رسول الله ﷺ كان يعامل تجار الكفار ، ومات عليه الصلاة والسلام ودرعه مرهونة عند يهودي في اصواع شعير ، وأما مؤاجرته فلان رسول الله ﷺ استأجر ابن ارقط ليدل به الى المدينة وهو كافر وعامل يهود خبير على عمل أرضها وشجرها بنصف ما يخرج الله عز وجل من ذلك ، وأما هبته وصدقته وعتقه فلقول حكيم بن حزام ديار رسول الله ﷺ كنت اتحنث بها في الجاهلية من عتاقة وصلة رحم وصدقة فقال له رسول الله ﷺ أسلمت على ما سلفت من خير « فسمى عليه الصلاة والسلام كل ذلك خيرا واخبر انه معتدله به فيبقى الطلاق لم يأت في امضائه نص ثبت على أصله

المتقدم . فان قيل فقد قال الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله اليك) قلنا نعم ، وهذا الذى حكمنا به بينهم هو بما انزل الله تعالى كما ذكرنا ، وقد اختلف الناس فى هذا فرويناه من طريق قتادة ان رجلا طلق امرأته طلقين فى الجاهلية وطلقة فى الاسلام فسأل عمر فقال له عمر لا آمرك ولا انهاك . فقال له عبد الرحمن بن عوف لكتنى آمرك ليس طلاقك فى الشرك بشيء . وهذا كان يفتى قتادة وصح عن الحسن وربيعة وهو قول مالك وابى سليمان واصحابهما ، وصح عن عطاء . وعمر بن دينار . وفراس الحمداني . والزهرى . والنخعى . وحماد بن ابى سليمان إجازة طلاق المشرک وهو قول الأوزاعى . وأبى حنيفة . والشافعى واصحابهما ، فان قيل : فقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء فى الجاهلية ثم جاء الاسلام فارجعن الى أزواجهن .

قال أبو محمد : هذا لاحجة فيه لوجوه ، أولها انه مرسل ، وأين عمرو بن دينار من الجاهلية وثانيها انه ليس فيه ان رسول الله ﷺ منع من ذلك ، وثالثها انالم نمنع نحن من أن يكون قوم رأوا ان ذلك نافذ ولا حجة فى ذلك الا أن يعلمه عليه الصلاة والسلام فيقره .

١٩٦٦ مسألة وطلاق المكره غير لازم له . وقد اختلف الناس فى هذا فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن سليمان الشيباني عن علي بن حنظلة عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب ليس الرجل بأمين على نفسه اذا أخفته أو ضربته أو أوثقته ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الملك بن قدامة الجمحى حدثنى أبى ازرجلا تدلى بحبل ليشتر عسلا فأتت امرأته فقالت له لا قطعن الحبل أولتطلقنى فناشدها الله تعالى فأبت فطلقها فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فان هذا ليس بطلاق ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن ان علي بن أبى طالب كان لا يجوز طلاق المكره ، ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ثابت الأعرج قال سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشيء . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا عبيد الله بن طلحة الخزاعى نا أبو يزيد المدنى عن ابن عباس قال ليس لمكره ولا لمضطر طلاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن ابن عباس انه كان لا يرى طلاق المكره شيئا

وصح عن الحسن البصري طلاق المكره لا يجوز وهو أحد قولي عمر بن عبدالعزيز، وصح أيضا عن عطاء . وطاوس و أبي الشعثاء جابر بن زيد . وعن الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال الطلاق . اعنى به الطلاق وهو قول مالك . والأوزاعي . والحسن بن حي . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم وأحد قولي الشافعي . وروى خلاف ذلك عن عمر كما روينا عن سعيد بن منصور نا فرج بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل الماعري ان امرأة سلت سيفا فوضعتة على بطن زوجها وقالت والله لا تقذرك أو لتطلقني فطلقها ثلاثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فامضى طلاقها : وعن ابن عمر روينا عنه انه سأل رجل فقال له انه وطئ . فلان على رجل حتى أطلق امرأتى فطلقها فكره له الرجوع اليها ، وهذا يخرج على انه لم ير ذلك اكراما ، وروى أيضا عن عمر بن عبدالعزيز وروينا عن علي بن أبي طالب كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه وقد روينا عنه قبل ابطال طلاق المكره ، وروى أيضا عن ابراهيم وصح عن أبي قلابة . والزهرى . وقتادة . وسعيد بن جبير وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه ، وقول ثالث وهو ان طلاق المكره ان اكرهه اللصوص لم يلزمه وان اكرهه السلطان لزمه روينا عن الشعبي ، وقول رابع روينا عن ابراهيم انه قال ان اكره ظلما على الطلاق فورك الى شئ . آخر لم يلزمه فان لم يورك لزمه ولا يتنفع الظالم بالتوريك وهو أحد قولي سفيان .

قال أبو محمد : احتج من أجاز به بخبر روينا عن طريق بقية عن الغازي بن جبلة عن صفوان بن عمرو الأصم الطائي عن رجل من اصحاب رسول الله ﷺ « أن رجلا جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني أو لا ذبحنك فناشدها الله تعالى فابت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لا قبلولة في الطلاق ، ومن طريق سعيد بن منصور حدثني الوليد بن مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلائي انه سمع صفوان يقول ان رجلا جلست امرأته على صدره فوضعت السكين على قواده وهي تقول لتطلقني أو لاقتلنك فطلقها ثم أتى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام لا قبلولة في الطلاق ، وهذا خبر في غاية السقوط ، صفوان منكر الحديث ، وبقية ضعيف ، والغازي بن جبلة معوز . وذكروا خبرا آخر من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » وهذا شر من الأول لأن عطاء بن عجلان مذكور بالكذب : والعجب ان المحتجين به أول المخالفين له لأصل فاسد لهم ، اما أصلهم فانهم يقولون

في الاخبار الثابتة اذا خالف شيئا منها راويه فهو دليل على سقوطه وهذا خبر انما ذكر من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ابطال طلاق المكره كما ذكرنا آنفا ، واما خلافهم له فانهم لا يجيزون طلاق الصبي الذي لم يبلغ وعموم هذا الخبر الملعون يقتضى جوازه كما يقتضى عندهم جواز طلاق المكره : فان ادعوا في ابطال طلاق الصبي الاجماع على عادتهم في استسهال الكذب في دعوى الاجماع بين كذبهم ماروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عمن سمع على بن أبي طالب انه كان يقول : « اكنموا الصبيان النكاح » ومن طريق الحجاج بن المهال نا هشيم أنا المغيرة عن ابراهيم انه كان لا يهاب شيئا من أمر الغلام الا الطلاق ، ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في طلاق الصبي قال : اذا صام رمضان وأحصى الصلاة جاز طلاقه ، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يكتمون الصبيان النكاح اذا زوجهم مخافة الطلاق ، فان قيل ففى هذا الخبر وكان اذا وقع لم يره شيئا قلنا : نعم هذه حكاية عن ابراهيم لا عن أصحابه الذين حكى عنهم كتمان الصبيان زواجهم مخافة الطلاق . واحتجوا ايضا بآثار فيها ثلاث جدهن جدوهن جد . النكاح . والطلاق . والرجعة ، وهى أخبار موضوعة لانها انما فيها حكم الهائل والجاد لا ذكر للمكره فيها ، وبعد فانما رويناها من طريق عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو منكر الحديث مجهول لأن قوما قالوا عن عبد الرحمن بن حبيب وقوما قالوا حبيب بن عبد الرحمن وهو مع ذلك متفق على ضعف روايته ، أو من طريق وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق عن أبي بردة « ان رسول الله ﷺ قال ما بالرجال يلعبون بحدود الله يقول احدهم قد طلقت ثم راجعت » وهذا مرسل ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا جواز طلاق مكره . أو عن الحسن ان رسول الله ﷺ قال : « من طلق لاعبا أو أنكح لاعبا أو نكح لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز » ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا لطلاق مكره أثر ، ومن طريق فيها ابراهيم بن محمد بن أبي ليلى وهو مذكور بالكذب ثم ليس فيه الا من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا وليس فيه للمكره ذكر ، أو من طريق ابن جريج ان رسول الله ﷺ وهذا فاحش الاقطاع ثم ليس للمكره ذكر وانما فيه من نكح لاعبا أو طلق لاعبا ، وان قالوا هو طلاق : قلنا كلا ليس طلاقا انما الطلاق ما نطق به المطلق مختارا بلسانه قاصدا بقلبه لما أمر الله تعالى وأتم تسمون نكاح المتعة ونكاح عشر نكاحا فأجزوه لذلك فاد قد بطل كل ما هووا به فعلينا ايراد البرهان بحول الله

وقوته على بطلان طلاق المكره : فمن ذلك قول رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فصح ان كل عمل بلا نية فهو باطل لا يعتد به وطلاق المكره عمل بلا نية فهو باطل وانما هو حالك لما أمر ان يقوله فقط ولا طلاق على حاك كلاما لم يعتد به وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »، وروناه من طريق الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أنس عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن أعظم تناقضهم انهم يحيزون طلاق المكره ونكاحه وانكاحه ورجعته وعتقه ولا يحيزون بيعه ولا ابتياعه ولا هبته ولا اقراره . وهذا اتلاعب بالدين ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٦٧ مسألة ومن قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا، وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة يلزمه كل ذلك ، وقالت طائفة ان عين قبيلة أو بلدة أو امرأة أو مدة قرية يعيش اليها يلزمه فان عم لم يلزمه ، وقالت طائفة يكره له أن يتزوجها فان تزوجها لم تمنعه ، ولم تفسخه ، فمن روى عنه قولنا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : « لا طلاق إلا من بعد نكاح وان سماها فليس بطلاق » ، ومن طريق أبي عبيد ناهشيم نا المبارك بن فضالة عن الحسن عن علي بن أبي طالب انه سئل عن رجل قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس طلاق الا من بعد ملك ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول قال ابن عباس : « لا طلاق إلا من بعد نكاح » قال عطاء : فان حلف بطلاق مالم ينكح فلا شيء ، قال ابن جريج : بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول : ان طلق مالم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس : اخطأ في هذا . ان الله عز وجل يقول : (اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتنهم ، ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر . وعطاء بن أبي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه « لا طلاق قبل نكاح » ، وصح عن طاوس . وسعيد بن المسيب . وعطاء . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وعروة بن الزبير . وقتادة . والحسن . ووهب بن منبه . وعلي بن الحسين . والقاسم بن عبد الرحمن . وشريح القاضي ، وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين . وعكرمة ، وهو قول سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي واصحابه . واحمد واصحابه واسحاق بن راهويه وأبي سليمان واصحابه وجمهور اصحاب الحديث . وأما من كره ذلك ولم يفسخه

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فكرهه ، وهو قول الأوزاعي ، وروى عنه أنه قال : ان تزوجها لم أمره بفراقها ، وان كان لم يتزوجها لم أمره أن يتزوجها . وهو قول سفيان الثوري ف قيل له أحرام هو ؟ فقال ومن يقول انه حرام من رخص فيه أكثر من شدد فيه . وبه يقول أبو عبيد . والقول الثالث في الفرق بين التخصيص والعموم روينا من طريق مالك عن سعيد ابن عمرو بن سليم عن القاسم بن محمد أن رجلا قال : ان تزوجت فلانة فهي على كظهر أمي فتزوجها فقال له عمر بن الخطاب لا تقربها حتى تكفره .

قال أبو محمد : ليس هذا موافقا لهم لأنه قد روى عن عمر أنه وان عم فهو لازم نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل . بلغني عن ابن مسعود أنه قال : من قال : كل امرأة أنكحها فهي طالق ان لم يسم قيسلة أو قرية أو امرأة بعينها فليس بشيء وقد ذكرناه قبل عن ابن مسعود مجملا ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن محمد بن قيس هو المرهي قال : سألت إبراهيم النخعي عن رجل قال في امرأة ان تزوجتها فهي طالق فذكر إبراهيم عن علقمة أو عن الأسود ان ابن مسعود قال : هي كما قال : ثم سألت الشعبي وذكر له قول إبراهيم النخعي فقال صدق ، ومن طريق أبي عبيد عن هشيم أنا مغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال : ليس بشيء هذا رجل حرم المحصنات على نفسه فليزوج قال : فان سماها أو نسبها أو سمى مصر أو وقت وقتان فهي كما قال . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء فان وقت لزمه ، ومن طريق أبي عبيد نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال : من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فهي كما قال : وهو قول الحكم بن عتيبة . وربيعة . والحسن بن حي . والليث بن سعد . ومالك وأصحابه ، والقول الرابع انه يلزمه وان عم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن أبي محمد عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن رجلا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فقال له عمر بن الخطاب هو كما قلت ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة اشتريها فهي حرة قال الزهري هو كما قال : ومن طريق أبي عبيد نا يحيى بن سعيد القطان وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق قبل النكاح كما قال ، ومن

طريق أبي عبيد ناهروان عن شجاع عن خصيف قال: سألت مجاهدا عن قول من قال: طلق قبل أن (١) يملك فعابه مجاهد وقال ماله (٢) طلاق إلا بعد ما ملك وهو قول عثمان البتي وأبي حنيفة.

قال أبو محمد: فنظرنا فيما احتج به من اجازة بكل حال فوجدنا قائلهم قال: لا تخالفونا فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا بنت منى انه ليس شيئا فصح ان الطلاق معلق بالوقت الذي أضيف اليه.

قال أبو محمد: هذا فاسد لأنه لم يخرج الطلاق كما أمر بل لم يوقعه حين نطق به وأوقعه حيث لا يقع فهو باطل فقط، وقالوا قسناه على النذر. قلنا: القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه باطلا لأن النذر جاء فيه النص ولم يأت في تقديم الطلاق قبل النكاح نص. والنذر شيء يتقرب به إلى الله عز وجل وليس الطلاق عما يتقرب به إلى الله عز وجل ولا بما ندب الله تعالى عباده إليه وحضهم عليه وهم لا يخالفوننا في أن من قال على نذر لله تعالى أن أطلق زوجتي أنه لا يلزمه طلاقها، وهذا يبطل عليهم تمويههم في ذلك بقوله تعالى: (أو فوا بالعقود) لأن الطلاق عقد لا يلزم الوفاء به لمن عقده على نفسه. بمعنى عقد ان يطلق إلا أنه لم يطلق فليس الطلاق من العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها قبل أن توقع وقالوا قسناه على الوصية.

قال أبو محمد: وهذا من أرذل قياساتهم وأظهرها فسادا إلا ان الوصية نافذة بعد الموت ولو طلق الحي بعد موته لم يحز والوصية قربة إلى الله عز وجل بل هي فرض والطلاق ليس فرضا ولا مندوبا إليه وما وجدنا لهم شغبا غير هذا، وهو قول لم يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لأن الرواية عن عمر موضوع فيها ياسين وهو مالك وأبو محمد مجهول ثم هو منقطع بين أبي سله وعمر. ثم نظرنا في قول من الزمه ان خص ولم يلزمه إن عم فوجدناه فرقا فاسدا ومناقضة ظاهرة، ولم نجد لهم حجة أكثر من قولهم اذا عم فقد ضيق على نفسه. فقلنا ماضيق بل له في الشراء فسحة ثم هبك انه قد ضيق فاين وجدتم أن الضيق في مثل هذا يبيح الحرام، وأيضا فقد يخاف في امتناعه من نكاح التي خص طلاقها ان تزوجها أكثر مما يخاف او عم لكلمه بها فوضح فساد هذا القول لتعريبه عن البرهان جملة، ووجدنا أيضا لا يصح عن أحد من الصحابة لأنه اما منقطع. واما من طريق محمد بن قيس المراهبي وليس بالمشهور، ثم رجعنا إلى قولنا فوجدنا الله تعالى يقول: «اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن»، وقال تعالى: (يا أيها

الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) فلم يجعل الله تعالى الطلاق إلا بعد عقد النكاح ، ومن الباطل أن لا يقع الطلاق حين إيقاعه ، ثم يقع حين لم يوقعه إلا برهان واضح . ووجدناه انما طلق اجنية وطلاق الاجنية باطل ، والعجب ان المخالفين لنا أصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون فيمن قال لامرأته ان طلقتك فانت مرتجة منى فطلقها انها لا تكون مرتجة حتى يبتدىء النطق بارتجاعها ووجدناهم لا يختلفون فيمن قال اذا قدم ابى فزوجينى من نفسك فقد قبلت نكاحك فقالت هى وهى مالكة أمر نفسها وأنا اذا جاء أبوك فقد تزوجتك ورضيت بك زوجا فقدم أبوه فانه ليس بينهما بذلك نكاح أصلا ولا يختلفون فيمن قال لآخر اذا كسبت مالا فانت وكيل فى الصدقة به فكسب مالا فانه لا يكون الآخر وكيل فى الصدقة به إلا حتى يبتدىء اللفظ بتوكيله فلاندرى من أين وقع لهم جواز تقديم الطلاق والظهار قبل النكاح وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكذلك لا يختلفون فيمن قال لآخر زوجنى ابنتك انت ولدت لك من فلانة فقال الآخر: نعم قد زوجتك ابنتى ان ولدتها لى فلانة فولدت له فلانة ابنة فانها لا تكون له بذلك زوجة ، وقد جاء انفاذ هذا النكاح عن ابن مسعود والحسن ، رويناه من طريق حماد ابن سلمة أخبرنى يحيى بن سعيد التيمى عن الشعبي عن ابن مسعود بذلك وقضى لها بصداق احدى نساها ولا يعرف لابن مسعود فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يختلفون فيمن قال لآخر: اذا وكلتى بطلاق امرأتك فلانة فقد طلقتهما ثلاثا ثم وكله الزوج بطلاقها انها لا تكون بذلك طالقا ولا يختلفون فيمن قال ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوجها فطلقها لثرت تمام العقد ثلاثا ثم أتت بولد تمام ستة أشهر من حين ذلك فانه لاحق به ، وهذه كلها مناقضات فاسدة وبالله تعالى التوفيق *

١٩٦٨ مسألة : وطلاق السكران غير لازم ، وكذلك من فقد عقله بغير الخمر؛ وحد السكر هو أن يخلط فى كلامه فيأتى بما لا يعقل وبما لا يأتى به إذا لم يكن سكران وان أتى بما يعقل فى خلال ذلك لأن المجنون قد يأتى بما يعقل ويتحفظ من السلطان ومن سائر المخاوف ، وأما من ثقل لسانه وتخلل مخرج كلامه وتخللت مشيته وعربد فقط إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل فليس هو سكران ، برهان ذلك قول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فبين الله تعالى ان السكران لا يعلم ما يقول : فمن لم يعلم ما يقول فهو سكران ، ومن علم ما يقول فليس بسكران . ومن خلط فأتى بما يعقل ومالا يعقل فهو سكران لانه لا يعلم

مايقول، ومن أخبر الله تعالى انه لا يدرى مايقول فلا يحل أن يلزم شيئا من الأحكام لاطلاقا ولا غيره لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوى الألباب، وقد اختلف الناس في هذا فمن روى عنه خلاف ماقلنا كما رويناه من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن خراش بن مالك الجهضمي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه ان رجلا من أهل عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب الى عمر بذلك فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي ليلى أن رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما، ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم - وهو سعيد - عن ناجية بن أبي بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان معاوية أجاز طلاق السكران، ورويناه عن ابن عباس من طرق لم تصح لان في إحدى طريقيه الحجاج بن أرطاة وفي الأخرى ابراهيم بن أبي يحيى، وصح عن النخعي. وابن سيرين. والحسن. وميمون بن مهران. وحيد بن عبد الرحمن. وعطاء وقتادة. والزهرى. الا أنه فرق بين أحكامه. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال يجوز طلاق السكران وعتقه ولا يجوز نكاحه ولا شراؤه ولا بيعه: ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب يجوز طلاق السكران ولا تجوز هبته ولا صدقته، وصحت اجازة طلاق السكران عن الشعبي. ومجاهد. وسعيد بن المسيب. وجابر بن زيد. وعمر بن عبد العزيز. ورويناه عن عطاء بن أبي رباح. وسليمان بن يسار. وهو قول ابن شبرمة وتوقف في نكاحه وأجاز ابن أبي ليلى كلا الأمرين. ومن أجاز طلاقه سفیان الثوري. والحسن ابن حى. والشافعى في أحد قولي، وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه وجميع أفعاله جائزة الا الردة فقط فلا يحكم له في شيء من أموره بحكم المرتد، وروى عنه ابن وهب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه: وقال مطرف بن عبد الله صاحب مالك لا يلزم السكران شيء ولا يؤخذ بشيء الا بأربعة أشياء لا خامس لها هكذا قال ثم سماها فقال الطلاق. والعق. والقتل. والقذف فدل ذلك على انه لا يحد للزنا ولا للسرقة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز طلاقه وجميع أفعاله الا الردة، وقال محمد بن الحسن ولا اسلامه ان كان كافرا. ولا اقراره بالحدود، وقال أبو يوسف: كل ذلك له لازم واما من روى عنه مثل قولنا فكا رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه عثمان قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق، وقد رويناه

رجوع الزهرى. وعمر بن عبد العزيز الى هذا ، ومن طريق وكيع عن رباح بن أبى معروف عن عطاء بن أبى رباح قال طلاق السكران لا يجوز ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه لا يجوز طلاق السكران ، وصح عن القاسم بن محمد أنه لا يجوز طلاقه وأنه لا يقطع أن سرق إلا أن يكون معروفا بالسرقه . ومن طريق أبى عبيد ناهشيم النابحى بن سعيد الانصارى أن عمر بن عبد العزيز أتى بسكران طلق امرأته ، فاستحلفه بالذى لا إله إلا هو لقد طلقها ، وهو لا يعقل فخلف فرد اليه امرأته وضربه الحد ، قال يحيى بن سعيد : وبهذا يقول القاسم بن محمد بن أبى بكر وصح عن يحيى بن سعيد الانصارى وحيد بن عبد الرحمن ، ورويناه عن ربيعة وهو قول عبيد الله بن الحسن ، والليث بن سعد . وأحد قولى الشافعى وقول اسحاق بن راهويه . وأبى ثور . والمزنى . وأبى سليمان وجميع أصحابهم (١) وبه يقول أبو جعفر الطحاوى . وأبو الحسن الكرخى من شيوخ الحنفيين ، وقال عثمان البتى لا يلزمه عقد ولا بيع ولا أحد الا حد الخمر فقط ، وإن زنا وقذف وسرق ، وقال الليث : لا يلزمه طلاق ولا بيع ولا نكاح ولا عتق ولا شيء بقوله ، وأما ما عمل يده من قتل أو سرقه أو زنا فإنه يقام عليه كل ذلك فنظرنا فيما يحتج به من خالف قولنا فوجدناهم يقولون : هو أدخل على نفسه ذهاب عقله بمعصيته لله عز وجل فقلنا فكان ماذا ؟ ومن أين وجب إذا أدخل ذلك على نفسه أن يؤخذ بما يجنى فى ذهاب عقله ؟ وهذا مالا يوجد فى قرآن ولا سنة ، ولا خلاف بينكم فيمن تردى ليقتل نفسه عاصيا لله عز وجل فسلبت نفسه إلا أنه سقط على رأسه ففسد عقله ، وفيمن حارب وأفسد الطريق فضرب فى رأسه ففسد عقله أنه لا يلزمه شيء . مما يلزم الاصحاء . وهو الذى أدخل على نفسه الجنون بأعظم المعاصى ثم لا يختلفون فيمن أمسكه قوم عيارون فضبطت يده ورجلاه وفتح فيه بكلوب وصب فيه الخمر حتى سكر أنه و أخذ بطلاقه وهو لم يدخل على نفسه شيئا ولا عصى ، فظهر فساد اعتراضهم وهو بالآخبار التى فيها ثلاث هزلن جد وليس فيها على سقوطها للسكران ذكر ولا دليل عليه ، واحتجوا بالخبر الموضوع لا قبولة فى الطلاق ، ولو صح هذا لكان ذلك فى طلاق من طلاقه طلاق ممن يعقل كما يقولون فى طلاق الصبي والمجنون ، وبالخبر الكاذب كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه .

قال أبو محمد : قد بينا سقوطه آنفا فى باب طلاق المسكره ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانهم لا يجوزون طلاق من لم يبلغ وليس بمعتوه ، وأما السكران الذى لا يدري ما يتكلم

به فهو معتوه بلا شك لان المعتوه في اللغة هو الذي لا عقل له، ومن لا يدري ما يتكلم به فلا عقل له فهو معتوه بأى وجه كان، وقالوا قد روى عن علي وعبد الرحمن بحضرة الصحابة اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى واذا افترى جلد ثمانين.

قال أبو محمد: وهذا خبر مكذوب قد نزه الله تعالى عليا وعبد الرحمن عنه لانه لا يصح اسناده ثم عظيم ما فيه من المناقضة لان فيه ايجاب الحد على من هذى، والهاذى لاحد عليه، وهلاقتهم اذا هذى كفر، واذا كفر قتل؟ وقالوا بنفس السكر يجب عليه الحد فالطلاق كذلك، قلنا كذبتهم ماوجب قط بالسكر حد لكن بقصده الى شرب مايسكر كثيره فقط سواء سكر أو لم يسكر * برهان ذلك أن من سكر ممن اكره على شربها لاحد عليه، وقالوا: هو مخاطب بالصلاة فطلاقه لازم له. قلنا كذبتهم بل نص القرآن بين انه غير مخاطب بالصلاة بل هو منهي عنها حتي يدري مايقول، وقالوا: لو كان ذلك لكان من شاء قتل عدوه سكر فقتله، ومن يدري انه سكر ان قتلنا فقولوا اذا باقامة الحدود على المجانين لانه لو سقط عنهم الحد لكان من شاء قتل عدوه تحامق، ومن يدري انه أحق، لكن تقول لا يخفى السكران من المتساكرو ولا الاحق من المتحامق، ومما يوضح صحة قولنا يقينا الخبر الثابت الذي روينا من طريق البخاري ناعبدان. واحمد بن صالح قال عبدان ناعبد الله بن المبارك، وقال احمد: نا عنبسة كلاهما أخبره يونس بن يزيد عن الزهرى أخبرني علي بن الحسين أن الحسين بن علي أخبره ان عليا قال في حديث طويل قال فطلق رسول الله ﷺ يولم حمزة فيما فعل يعني اذ عقر شارفي علي وهو يشرب مع قوم من الانصار، قال علي: فاذا حمزة ثمل حمزة عينا فقل له حمزة: هل أنتم الا عبيد لاني؟ فعرف رسول الله ﷺ أنه ثمل فنكص عليه الصلاة والسلام على عقبيه الفهقرى فخرج وخرجنا معه، فهذا حمزة رضى الله عنه يقول وهو سكران ما لوقاله غير سكران لكفر، وقد أعاده الله من ذلك فصيح ان السكران غير مأخذ بما يفعل جملة وأما من فرق فلم يلزمه الردة والزمه غير ذلك فمتناقض القول، باطل الحكم ييقن لا اشكال فيه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٩ مسألة: واليمين بالطلاق لا يلزم، وسواء بر أو حنت لا يقع به طلاق ولا طلاق الا كما أمر الله عز وجل ولا يمين الا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، برهان ذلك قول الله عز وجل: (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وجميع المخالفين لنا ههنا لا يختلفون في ان اليمين بالطلاق والعناق والمشى الى مكة وصدة المال فانه لا كفارة عندهم في حنته في شيء منه الا بالوفاء بالفعل، أو الوفاء باليمين، فنصح

بذلك يقينا انه ليس شيء من ذلك يمينا اذ لا يمين الا ما سماه الله تعالى يمينا ، وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه من طريق ابي عبيد نا اسماعيل بن جعفر ناعبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » فارتفع الاشكال في أن كل حلف بغير الله عز وجل فانه معصية وليس يمينا ، وهذا مكان اختلاف فيه ، فصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت طالق ان لم أضرب غلامى فأبق الغلام قال : هي امرأته ينكحها ويتوارثان حتى يفعل ما قال . فان مات الغلام قبل أن يفعل ما قال فقد ذهبت منه امرأته ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب في رجل طلق امرأته ان لم يفعل كذا؟ قال : لا يقرب امرأته حتى يفعل ما قال . فان مات قبل أن يفعل فلا ميراث بينهما ، وصح خلاف هذا عن طائفة من السلف كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك قال ان لم يتزوج عليها حتى تموت أو يموت توارثا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن غيلان بن جامع عن الحكم بن عتيبة قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا ثم مات أحدهما قبل أن يفعل فانهما يتوارثان . قال سفيان الثوري إنما وقع الخنث بعد الموت ❦

قال أبو محمد : هذا عجب : ميت يخنث بعد موته وقد تفصينا هذا في كتاب الايمان من كتابنا هذا ❦ وعن روى عنه مثل قولنا كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلا تزوج امرأة وأراد سفرا فأخذه أهل امرأته فجعلها طالقا ولم يبعث بنفقتها الى شهر فجاء الاجل ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصه موه الى علي فقال علي اضطهدتموه حتى جعلها طالقا فردها عليه ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه خوصم اليه في رجل طلق امرأته إن أحدث في الاسلام حدثا فاكترى بغلا الى حمام أعين فتعدى به الى اصبهان فباعه واشترى به خمرا فقال شريح : ان شتم شهدتم عليه أنه طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثا ❦

قال أبو محمد : لا متعلق لهم بما روى من قول علي رضي الله عنه اضطهدتموه لأنه لم يكن هنالك اكراه انما طالبوه بحق نفقتها فقط فانما أنكر علي اليمين بالطلاق فقط ولم ير الطلاق يقع بذلك ، وكذلك لا متعلق لهم بما في خبر شريح من قول أحد من رواه فلم يره حدثا فانما هو ظن من محمد بن سيرين أو من هشام بن حسان وهو ظن خطأ أو ما نعلم في الاسلام أكثر ممن تعدى من حمام أعين وهو على أميال يسيرة

دون العشرة من الكوفة الى اصبهان وهي أيام كثيرة من الكوفة ثم باع بغل مسلم ظلما واشترى بالثمن خمرًا ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئًا ، قلت أكان يراه يمينًا؟ قال لا أدري ، فهو لاء علي بن أبي طالب وشريح . وطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف به فحنت ولا يعرف لعل في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم .

قال ابو محمد : والطلاق بالصفة (١) عندنا ما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا يكون طلاقًا الا كما أمر الله تعالى به وعليه وهو القصد الى الطلاق ، واما ما عدى ذلك فباطل وتعد لحدود الله عز وجل ، وقد ذكرنا قول عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا اذ لم يضرب زيدا فمات زيد أو مات هو أنه لا طلاق عليه أصلا وأنه يرث امرأته ان ماتت وترثه ان مات وهو قول أبي ثور ، وقال سفيان الطلاق يقع بعد الموت وهذا خطأ ظاهر : وقال الشافعي : الطلاق يقع عليه والحنت في آخر أوقات الحياة وهذه دعوى بلا برهان ، وقال مالك : يوقف عن امرأته وهو على حنت حتى يبر وهذا كلام فاسد لأنه ان كان على حنت فهو حانت فيلزمه أن تطلق عليه امرأته او ان تلزمه الكفارة باليمين بالله والا فليس حانتا واذا لم يكن حانتا فهو على بر لا بد من أحدهما ولا سبيل الى حال ثالثة للحالف أصلا فصح ان قوله هو على حنت كلام لا يعقل وبالله تعالى التوفيق . وليت شعري لأي شيء يوقف عن امرأته ولا تخلو من احد وجهين إما ان تكون حلالا له فلا يحل توقفه عن الحلال أو تكون حراما فلا تحرم عليه الا بالحنت فايطلقها عليه ثم نقول لهم من أين أجزم الطلاق بصفة ولم تجز والنكاح بصفة والرجعة بصفة كمن قال اذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة أو قال فقد تزوجتك وقالت هي مثل ذلك وقال الولي مثل ذلك ولا سبيل الى فرق وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٠ مسألة من قال : اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر : برهان ذلك انه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك وقد علنا الله الطلاق على المدخول بها وفي غير المدخول بها وليس هذا فيما علمنا (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وأيضا فان كان كل طلاق لا يقع حين ايقاعه فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة من طالق الى أجل لم يقع [بذلك] (٢) الطلاق الا الى ذلك الاجل كما روينا

(١) والنسخة رقم ١٦ «والطلاق بالصفة» (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

من طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن الجراح بن المنهال (١) قال الحكم - هو ابن عتبة -
 ان ابن عباس كان يقول : من قال لامرأته أنت طالق الى رأس السنة انه يطاها ما بينه وبين
 رأس السنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن قال لامرأته أنت طالق
 اذا ولدت فله ان يصيبها مالم تلد ولا يطلق حتى يأتي الاجل (٢) وكذلك من قال أنت
 طالق الى سنة . ومن طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء قال هي طالق الى الاجل الذي سمي وتحل له ما دون ذلك .
 ومن طريق أبي عبيد نازيد هشيم أنا مغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن وقت في الطلاق وقتاً ،
 قال : اذا جاء ذلك الوقت وقع ، ورويناه أيضاً عن الشعبي . ومن طريق سعيد بن
 منصور نا أبو معاوية عن عبيدة عن الشعبي مثل قول ابراهيم ، وروى أيضاً عن
 عبد الله بن محمد بن الحنفية ، وروينا عن سفيان الثوري قال : من قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فانها اذا دخلت في الدم طلقت عليه قال : فان قال لها متى حضت
 حيضة فأنت طالق فلا تطلق حتى تغتسل من آخر حيضتها لانه يراجعها حتى تغتسل وبأن .
 لا يقع الطلاق المؤجل الا الى أجله يقول أبو عبيد . واسحاق بن راهويه والشافعي
 واحد . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقول آخر وهو ان الطلاق يقع في ذلك ساعة يلفظ به ،
 روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن
 سعيد بن المسيب فيمن طلق امرأته الى أجل قال : يقع الطلاق ساعتها ولا يقربها .
 ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور . ويونس عن الحسن انه كان لا يؤجل
 في الطلاق وروينا عن الزهري من طلق الى سنة فهي طالق حيثئذ . ومن طريق أبي
 عبيد عن هشيم عن يحيى بن سعيد الانصاري انه كان لا يؤجل في الطلاق اجلاً ، وروى
 عن ربيعة وهو قول الليث وأحد قولي أبي حنيفة وهو قول زفر ، وقول ثالث كما روينا
 من طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن انه قال اذا قال أنت طالق اذا
 كان كذا لأم لا يدري أيكون أم لا فليس بطلاق حتى يكون ذلك ويطاها فان ماتا قبل
 ذلك توارثا (٣) فان قال أنت طالق الى سنة فهي طالق حين يقول ذلك وهو قول مالك ،
 وقول رابع روى عن ابن أبي ليلى فيمن قال لامرأته أنت طالق الى رأس الهلال قال اتخوف
 ان يكون قد طلقها فوجدنا من حجة من قال بأنه وقع (٤) عليه الطلاق الآن ان قالوا
 هذا الطلاق الى أجل فهو باطل كالتكاح الى أجل فقلنا لهم فلم قلتما ان قال ان دخلت

(١) في النسخة رقم ١٦ « الحجاج بن المنهال » وهو غلط

(٢) في النسخة رقم ١٤ « في الاجل »

(٣) في النسخة رقم ١٤ قبل ما أجل توارثا (٤) في النسخة رقم ١٤ في حجة من أوقف الخ

الدار فانت طالق انها لا تطلق إلا بدخول الدار فانه طلاق الى أجل فلو قعتموه حين لفظ به ، وبهذا نعارضهم في قولهم ان ظاهر أمره انه ندم اذ قال أنت طالق فاتبع ذلك بالأجل فيلزمهم ذلك فيمن قال أنت طالق ان دخلت الدار وهو قول صح عن شريح فالزومه الطلاق دخلت الدار أو لم تدخله ؛ وقالوا اذا قال أنت طالق فالطلاق مباح فان اتبعه أجلا فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قلنا : بل ما طلاقه الا فاسد لا مباح اذ علقه بوقت ولا يجوز الزامه ببعض ما التزم دون سائر فظهر فساد هذا القول ويكفي من هذا انه تحريم فرج بالظن على من أباحه الله تعالى له باليقين ونعوذ بالله من هذا ، ولم نجد لمن فرق بين الأجل الآتي والأبد وبين الأجل الذي لا يأتي حجة أصلا غير دعواه لاسيما وهم يفسدون النكاح اذا أجل الصداق الى أجل قد يكون وقد لا يكون بعكس قولهم في الطلاق وكلا الأمرين أجل ولا فرق ، وأيضا فقد يأتي الأجل الذي قالوا فيه : انه يحى وهو ميت أو وهى ميتة أو كلاهما أو قد طلقها ثلاثا فظهر فساد هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق . وهم يشنعون خلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وقد خالفوا هنا ابن عباس ، وأيضا فانهم يوقعون عليه طلاقا لم يلتزمه قط وهذا باطل ثم لو عكس عليهم قولهم فقيل بل تطلق عليه اذا أجل أجلا قد يكون وقد لا يكون ساعة لفظه بالطلاق ولا تطلق عليه اذا أجل أجلا يأتي ولا بد لما كان بينهم فرق أصلا وبالله تعالى التوفيق . ثم نظرنا فيما يحتاج به من أجاز ذلك وجعل الطلاق يقع اذا جاء الأجل لا قبل ذلك بان قال : قال الله تعالى : (أوفوا بالعقود) قلنا : انما هذا في كل عقد امر الله تعالى بالوفاء به او ندب اليه لافي كل عقد جملة ولا في معصية ، ومن المعاصي ان يطلق بخلاف ما أمر الله تعالى به فلا يحل الوفاء به وقالوا « المسلمون عند شروطهم » وهذا كالذى قبله لأن رسول الله ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » والطلاق الى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وقالوا : قيس ذلك على المدائنة الى أجل والعقود الى أجل قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن المدائنة والعقود قد جاء في جوازهما الى أجل النص ولم يأت ذلك في الطلاق ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لأنكم تجمعون على ان النكاح الى أجل لا يجوز وان ذلك النكاح باطل فهلا قسمتم الطلاق الى أجل على ذلك وقالوا : قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل لأن من أوقعه حين نطق به فقد أجازوه قالوا يجب المصير الى ما اتفقوا عليه قلنا : هذا باطل وما أجمعوا قط على ذلك لأن من أوقع الطلاق حين لفظ به المطلق لم يجوز قط

ان يؤخر ايقاعه الى أجل (١) والذين أوقموه عند الأجل لم يجيزوا ايقاعه حين نطق به وقالوا : هذا قول صاحب (٢) لا يعرف له من الصحابة مخالف قتلنا : هذا من رواية أبي العطوف الجراح بن المنهال الجزرى وهو كذاب مشهور بوضع الحديث فبطل هذا القول ايضا والحمد لله رب العالمين .

١٩٧١ مسألة : ومن جعل الى امرأته ان تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا طلقت نفسها ولم تطلق لما ذكرنا قبل من ان الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال لا للنساء .

١٩٧٢ مسألة : ولا يكون طلاقا بائنا (٣) ابدا الا فى موضعين لا ثالث لهما ، احدهما طلاق غير الموطوء لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) والثانى طلاق الثلاث بمجموعة او مفرقة لقوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واما ما عدا هذين فلا أصلا لقوله تعالى : (ويوتهن احق بردهن فى ذلك) ولقوله تعالى : (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) فجعل الى الزوج فى العدة أن يراجعها أو يترك ، ومن قال بذلك الشافعى وابو سليمان ، وأصحابهما ، الا ان الشافعى رأى الخلع طلاقا بائنا ، وليس عندنا كذلك وستحكم فيه فى باب ان شاء الله تعالى ، فمن قال لامرأته انت طالق طلقة لا رجعة لى فيها عليك بل تملكين بها نفسك ، فان الناس اختلفوا فى ذلك ، فقال ابو حنيفة والشافعى وأصحابهما ، وابن وهب صاحب مالك : هى طلقة يملك فيها زوجها رجعتها ، وقوله بخلاف ذلك لغو ، وقالت طائفة هى ثلاث ، وهو قول ابن الماجشون صاحب مالك ، وقالت طائفة هى لما قال . وهو قول ابن القاسم صاحب مالك ، والذي نقول به انه كلام فاسد لا يقع به طلاق أصلا لانهم يطلق كما أمره الله عز وجل . ولا طلاق الا لما أمر الله تعالى ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » والطلاق الرجعى هو الذى يكون فيه الزوج بخيرا مادامت فى العدة بين تركها لا يراجعها حتى تنقضى عدتها فتملك امرها فلا يراجعها الا بولى ورضاها وصداق وبين ان يشهد على ارتجاعها فقط فتكون زوجته أحبت أم كرهت بلاولى ولا صداق لكن باشهاد فقط . ولو مات احدهما قبل تمام العدة وقبل المراجعة ورثه الباقي

(١) فى النسخة رقم ١٦ « الى الاجل » (٢) فى النسخة رقم ١٦ وهو قول صاحب

(٣) فى النسخة رقم ١٤ (ولا تكون طالقا بائنا)

منهما . وهذا لا خلاف فيه من أحد من الأئمة ، والبائن هو الذي لا رجعة له عليها الا أن تشاء هي في غير الثلاث بولي وصدّاق ورضاها وتفقّها عليه في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة ويلحقها طلاقه .

١٩٧٣ مسألة : و من قال أنت طالق ان شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء ولا يقع بشيء من ذلك طلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله) ، وقال تعالى : (وما تشاءون الا أن يشاء الله) ونحن نعلم ان الله تعالى لو أراد امضاء هذا الطلاق ليسره لا خراج به بغير استثناء فصح انه تعالى لم يرد وقوعه اذ يسره لتعليقه بمشيئته عز وجل ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا كما روينا من طريق أبي عبيد ناصب بن معاذ عن ورقاء بن عمر عن ابن طاوس عن أبيه فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله قال له ثنياء . ومن طريق وكيع عن الأعمش عن إبراهيم النخعي فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله قال لا يحنث . ومن طريق وكيع عن أبيه عن الليث قال : اجتمع عطاء . ومجاهد . وطاوس . والزهرى على ان الاستثناء في كل شيء جائز . ومن طريق وكيع عن حكيم أنى داود عن الشعبي فيمن قال أنت حر ان شاء الله تعالى قال لا يحنث . ومن طريق الحكم بن عتيبة فيمن قال أنت طالق ان شاء الله له ثنياء ، وعن أبي مجلز مثل ذلك وهو قول عطاء . وحماة بن أبي سليمان . وسعيد بن المسيب . ومن طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : اذا قال ان لم أفعل كذا فامرأتى طالق ان شاء الله لحنث لم تطلق امرأته وبه كان يأخذ أبو حنيفة وعبد الرزاق قال والناس عليه ، وقال سفيان الثوري من قال امرأتى طالق أن كليت فلانا شهرا إلا أن يبدو لي انه ان وصل الكلام فله استنائه فان قطعه وسكت ثم استثنى فلا استثناء له ، وقال الأوزاعي في أحد قوله ان قال ان فعلت كذا فانت طالق ان شاء الله فلا استثناء جائز ولا يقع الطلاق ؛ وكذلك العتاق ، وبه يقول الشافعي . وأصحابه وأبو ثور وعثمان البتي واسحاق وأبو سليمان وأصحابنا ، وقال آخرون : لا يسقط الطلاق بالاستثناء ، كما روينا من طريق أبي عبيد ناصع بن عفير حدثني الفضل بن المختار عن أبي حمزة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فهي طالق ، وقد صح هذا عن سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والزهرى وقتادة ومكحول وهو أحد قولي الأوزاعي ومالك . والليث . وأحد قولي ابن أبي ليلى ، وروى عن ابن أبي ليلى ان طلق واستثنى فالطلاق واقع وان أخرجه مخرج اليمين فله استنائه ، وقال

مالك فان قال : انت طالق ان شاء زيد أو قال الا أن لا يشاء زيد أو الا ان يشاء زيد فانها لا تطلق الا أن يشاء زيد ، واحتجوا في ذلك بأن مشيئة زيد تعرف ومشيئة الله تعالى لا تعرف .

قال أبو محمد : وهذا باطل بل مشيئة زيد لا يعرفها أبدا احد غيره وغير الله تعالى لأنه قد يكذب ، وأما مشيئة الله تعالى فعروقة بلا شك لان كل ما نفذ فقد شاء الله تعالى كونه ومالم ينفذ فلا شك أن الله تعالى لم يشأ كونه ، وهذا مما خالف فيه الخفيفون تشنيعهم بمخالفة صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف .

١٩٧٤ مسألة ومن طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو مخبرا فهو طلاق واحد لا يلزمه أكثر من ذلك ، وهذا مالا خلاف فيه لأنه لم ينو بذلك طلاق آخر .

١٩٧٥ مسألة : ومن أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعته إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معندين ففرض عليها أن تهرب عنه ان لم تكن لها بينة فإن أكرهها فلها قتله دفاعا عن نفسها والا فهو زنا منها ان أمكنته من نفسها وهو أجني كعابر السيل فحكمه في كل شيء حكم الاجنبي .

١٩٧٦ مسألة : وطلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المريض أو لم يموت منه فإن كان طلاق المريض ثلاثا أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها فمات أو مات قبل تمام العدة أو بعدها أو كان طلاقا رجعيًا فلم يرتجعها حتى مات أو مات بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كما ولا يرثها أصلا وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فقول اول فيه أنه ليس طلاقا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن ايوب ابن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا نافع مولى ابن عمر قال : ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه فكلمه عثمان ليراجعها فلكا عليه عبيد الرحمن فقال عثمان : قد اعرف انما طلائها كراهية أن ترث مع أم كلثوم واني والله لأقسم لها ميراثها ، وان كانت أم كلثوم اختي قال نافع : وكان آخر طلاقها تطليقه في مرضه ، فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعته بعد أن طلقها آخر طلائها في مرضه ؛ فصح أنه لم يكن يراه طلاقا ، فكل ما روى عن عثمان بعد هذا فهو مردود الى هذا ، وجاء عن عثمان أيضا ان عبد الرحمن بن مكل طلق

بعض نسائه بعد ان اصابه فالج ثم مات بعد سنتين فورثها منه عثمان ، وصح عنه انه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف الكلبي وقد طلقها وهو مريض آخر ثلاث تطليقات ثم مات بعد ان اتمت عنتها فقيل لعثمان لم تورثها من عبد الرحمن ، وقد علمت انه لم يطلقها ضرارا ولا فرارا من كتاب الله عز وجل فقال عثمان : اردت ان تكون سنة يهاب الناس الفرار من كتاب الله عز وجل ، وقول آخر ترثه ويرثها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمع الحسن يقول : يتوارثان ان مات من مرضه ذلك ، وقول ثالث ترثه وان صح ثم مات من مرض آخر . روينا من طريق ابي عبيد ناعبد الله بن صالح نالليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن الزهري انه سئل عن من طلق امرأته وهو مريض فبها فصح أياما وهي في العدة ثم مرض ثم مات من وجع آخر أو عادله وجعه قال الزهري : نرى حين طلقها وهو مريض انها في قضاء عثمان ترثه ، وبهذا يقول سفیان الثوري والاوزاعي . وزفر بن الهذيل وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ظهروا يقول : اذا طلقها وهو مريض ، ثم صح ثم مات قبل انقضاء عدتها فانها ترثه ، وقال الأوزاعي : ان ملكها نفسها وهو مريض فطلقت نفسها لم ترثه وان طلقها وهو مريض باذنها ورثته ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نااسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة انه سأل أباه عروة عن من طلق امرأته البتة وهو مريض فقال عروة : لا يتوارثان إلا أن يكون بها حبل أو يطلق مضارة فيموت وهي في العدة منه . وقول خامس ان طلق ثلاثا وهو مريض ولم يصح حتى مات فانها ترثه مالم تنقض عدتها منه فان مات بعد أن انقضت عدتها لم ترثه ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ما يزيد بن هارون نا سعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة انها قالت في المطلقة ثلاثا وهو مريض ترثه مادامت في العدة .

قال أبو محمد : لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ان حسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته . ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبيدة بن مغيث عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا ورثته ما كانت في العدة وبه يقول ابراهيم . ومن طريق ابي بكر بن ابي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه انها ترثه مادامت في العدة ولا يرثها وبه يقول ابراهيم .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا مغيرة عن ابراهيم فيمن طلق امرأته وهو مريض ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، قال هشيم : وبهذا قول * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم عن ابن عمر قال : اذا طلق امرأته ثلاثا ، وهو مريض ورثت في العدة * **قال أبو محمد** : هكذا في كتابي عن محمد بن سعيد بن عمر ولا أراه الا وهما وانه انما هو عمر والله أعلم : كذلك روينا عن طريق سفيان . وشعبة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث . عن داود . والاشعث . عن الشعبي . وشريح قالا اذا طلق ثلاثا في مرضه ورثته مادامت في العدة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها أو ملكها أو خالعها وهو مريض : أو حلف بطلاقها ثلاثا وهو صحيح فخنثه وهو مريض فمات لم ترثه . فلو بارز رجلا في القتال أو قدم ليقول فطلقها ثلاثا ورثته فلو طلقها وهو مريض ولم يكن دخل بها لم ترثه فلو أكرها أبوه فوطئها في مرض ابنه فمات لم ترثه (١) * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال عثمان : لئن مت لا ورثها منك قال : قد علمت ذلك فمات في عدتها فورثها عثمان في عدتها * ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير : طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصبع الكلبي فمات ثم مات فورثها عثمان في عدتها ثم ذكر ابن الزبير قوله نفسه * نا علي بن عباد الانصاري نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا بن مفرج نا احمد بن عبد الرحيم الاسدي نا عمرو بن ثوبان نا محمد بن يوسف القريابي نا سفيان الثوري عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : من طلق وهو مريض طلاقا باتنا فانها ترثه مادامت في العدة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا طلقها مريضا فبتهافاقتضت العدة فلا ميراث بينهما وصح عن شريح فيمن طلق مريضا فمات فانها ترثه ما كانت في العدة فبلغ ذلك سعيد بن المسيب فلم ينكره وهو قول الشعبي . والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان ، وروى عن ربيعة . وطاوس . والليث ابن سعد . وسفيان الثوري والأوزاعي . وابن شبرمة . وأبي حنيفة . وأصحابه وروى سادس من روى عنه ان المطلقة في المرض ترث هكذا جملة لم يبين في العدة فقط أم بعدها فكما روينا من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان علي بن أبي طالب قال : المطلقة في المرض ترث * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله عن عثمان بن

(١) قوله - وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها - الى هنا مؤخر في النسخة رقم ١٤

أبي الأسود عن عطاء قال : لو مرض سنة لورثتها منه ، والاصح عن عطاء انها ترثه في العدة ولا ترثه بعدها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : كانوا يقولون : لا يختلفون فيمن فر من كتاب الله رداليه يعني فيمن طلق امرأته وهو مريض . وقول سابع من قال : ترثه بعد العدة مالم تزوج فكما نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن شيخ من قريش عن أبي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه قال لا ازال أورثها منه حتى يبرأ أو تزوج أو تمكث سنة أو قال ولو مكثت سنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء الرجل يطلق امرأته مريضا ثم يموت من وجعه ذلك قال عطاء : ترثه وان انقضت عدتها منه اذا مات في مرضه ذلك مالم تسكح . ومن طريق أبي عبيد نا يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال ترثه وان كان الى سنتين مالم تزوج وقال أبو عبيد : وسمعت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى انه قال في المطلقة في المرض ترثه مالم تزوج وهو قول شريك القاضي . واحمد بن حنبل . واسحاق . وأبي عبيد . وقول ثامن وهو لمن قال انها لا ترثه إلا مادامت في العدة وانها تنتقل الى عدة الوفاة وقاله أيضا بعض من ورثها بعد العدة ثارونا من طريق أبي عبيد نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن الشعبي : قال باب من الطلاق جسم اذا ورثت المرأة اعتدت ترثه مالم تسكح قبل موته فاذا ورثته اعتدت أربعة أشهر وعشرا . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فمات ورثته واستأنفت العدة أربعة أشهر وعشرا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري انه قال اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فانها تكون على أقصى العدين ان كانت أربعة أشهر وعشرا أكثر من حيضتها أخذت بالأربعة الأشهر والعشر وان كان الحيض أكثر أخذت بالحيض .

قال أبو محمد : وهذا هو قول أبي حنيفة . ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف تنمادي على الحيض فقط ولا تنتقل الى عدة الوفاة ، وقول تاسع وهو قول من قال ترثه في العدة وبعد العدة ولم يخص ان لم تزوج ولا قال وان تزوجت فكما روينا من طريق ابن وهب أخبرني موسى بن يزيد عن الزهري حدثني طلحة بن عبد الله بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر ثم ورثها عثمان منه بعدما حلت

وهكذا روينا من طريق سعيد بن منصور نا عباد بن عباد المهلبى ناهشام بن عروة عن أبيه ، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أباه طلق امرأته في مرضه فمات بعدما حلت فورثها عثمان وهو اختلف عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه فروى عنه أبو عوانة انه كان ذلك في العدة : وروى عنه هشيم كان ذلك بعد العدة ، وعمر ضعيف ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض بن جعدبة عن عبد الكريم بن الحارث عن مجاهد انه قال اذا طلق المريض امرأته قبل ان يدخل بها فلها ميراثها منه ونصف الصداق ، ومن طريق ابن وهب أخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال يقال : اذا طلق امرأته وهو وجع وقد فرض لها ولم يمسه فلها نصف صداقها وترثه ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا مهمل بن يوسف عن حميد عن بكر عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه فمات وقد انقضت عدتها فانها ترثه . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد . ومنصور كلاهما عن الحسن فيمن طلق امرأته وهو مريض قبل ان يدخل بها ؟ قال : لها الصداق كله والميراث وعليها العدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتي . وحميد . وأصحاب الحسن قالوا : ترثه بعد انقضاء العدة ؛ وقول عاشر رويناه من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان ربيعة قال في المطلقة ثلاثا في المرض ترثه وان نكحت بعده عشرة أزواج ، وبهذا يقول مالك ومن قلده ، وروى أيضا عن الليث بن سعد ، وقال مالك : ان طلقها مريضا قبل الدخول بها فلها الميراث ولها نصف الصداق ولا عدة عليها وقال : ان خيرها وهو مريض فاختارت نفسها فطلقت ثلاثا أو اختلعت منه وهو مريض ثم مات من مرضه فانها ترثه قال : وكذلك لو حلف بطلاقها ثلاثا ان دخلت دار فلان وهو صحيح فمرض (١) فتعدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا أو مات من مرضه فانها ترثه ، قال وكذلك من قال وهو صحيح : إذا قدم أبي فأنت طالق ثلاثا فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثا ثم مات هو فانها ترثه ، قال : ومن قاتل في الزحف أو حبس للقتل فطلق امرأته ثلاثا فانها ترثه قال : والمحصور ان طلق ثلاثا لم ترثه قال : فلو ارتد وهو مريض لم ترثه ، وقول حادى عشر نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : طلق غيلان بن سلمة الثقفى نساءه وقسم ماله بين بنيه وذلك في خلافة عمر فبلغه ذلك فقال له عمر : طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال له عمر : والله لأرى

الشیطان فیما یسترق من السمع سمع بموتک فألقاه فی نفسک فلعلک أن لا تمکث إلا قليلا وایم الله لئن لم تراجع نساءک وترجع فی مالک لا ورثن منک اذا مت ثم لآمرن بقبرک فلیرجمن کأیرجم قبر أبی رغال قال : فراجع نساءه وماله ، قال نافع : فما لبث الا سبعا حتی مات * وأما المحصور فروینا من طریق ابن أبی شیبة قال نا عباد بن العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنین بنت عتبة بن حصن كانت تحت عثمان فلما حوصر طلقها وكان قد أرسل إليها یشترى منها ثمنها فأبت فلما قتل أتت علی بن أبی طالب فذكرت ذلك له فقال علی ترکها حتی اذا أشرف علی الموت طلقها فورثها * وقول ثانی عشر وهو من لم یورث المبتوتة فی المرض رويننا من طریق عبدالرزاق عن ابن جریج أخبرنی ابن أبی ملیكة انه سأل عبدالله بن الزبیر عن المبتوتة یعنی فی المرض قال فقال لی ابن الزبیر طلق عبدالرحمن بن عوف بنت الاصبغ الکلیة ثلاثا (١) ثم مات وهي فی عدتها فورثها عثمان ، قال ابن الزبیر : فاما أنا فلا أرى أن ترث المبتوتة * ومن طریق أبی عید نایحی بن سعید القطان نا ابن جریج عن ابن أبی ملیكة قال : سألت عبدالله ابن الزبیر عن من طلق امرأته ثلاثا وهو مریض ؟ فقال ابن الزبیر : أما عثمان فورث ابنة الاصبغ الکلیة وأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور والحجاج بن المنهال قالا جميعا : نا أبو عوانة نا عمر بن أبی سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه فذكر حدیث أبيه وان امرأته تماضر بنت الاصبغ بن زیاد بن الحصین أرسلت الیه تسأله الطلاق فقال اذا طهرت یعنی من حیضها فلتؤذنی فطهرت فأرسلت الیه وهو مریض فغضب وقال : هي طالق البتة لا رجعة لها فلم یلبث إلا یسیرا حتی مات فقال عبدالله بن عوف : لا أورث تماضر شیئا هذا لفظ الحجاج ، وقال سعید بن منصور فی روايته فقال عبد الرحمن : لا أورث تماضر شیئا ثم اتفقا فارتفعوا الی عثمان فورثها وكان ذلك فی العدة * ومن طریق أبی عید نا أبو احمد الزیری عن سفیان الثوری عن لیث عن طاوس عن ابن عباس فی الذی یطلق امرأته ثلاثا فی مرضه قبل أن یدخل بها قال : لیس لها میراث ولها نصف الصداق * ومن طریق قتادة ان علی ابن أبی طالب قال : لا ترث المبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور نا جریر بن عبد الحمید عن المغيرة بن مقسم عن الحارث العکلی قال : من طلق امرأته طلقین فی صحته فطلقها الثالثة للعدة فی مرضه لم ترثه لانه لم تعتدوبأن لا ترث المطلقة المبتوتة فی المرض

يقول الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما .

قال أبو محمد : احتج من رأى توريث المبتوتة في المرض بأن قالوا : فربذلك
عما أوجب الله تعالى لها في كتابه في الميراث فوجب أن يقضى عليه (١) وعلى من
لا يهتم بذلك لئلا يكون ذريعة الى منع الحقوق .

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى تأيد ما فرقت عن كتاب الله تعالى . بل أخذ
بكتاب الله واتبعه ، لأن الله تعالى أباح الطلاق وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطء
جميع حقوق الزوجية من النفقة وإباحة الوطء والتوارث فأين ههنا الفرار من كتاب
الله تعالى ؟ إنما كان يفر عن كتاب الله تعالى لو قال : لا ترث مني شيئا دون أن يطلقها بل
الفرار من كتاب الله تعالى هو توريث من ليست زوجة ولا أما ولا جدة ولا ابنة ولا ابنة
ابن ولا اختا ولا معتقة ، ولكن اجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثا ، وكيف يجوز
أن تورث بالزوجية من ان وطئها رجم او من قد حل لها زواج غيره او من هي زوجة
لغيره ، هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقا بلا شك ، وأيضا فان كانت ترثه
بالزوجية فواجب أن يرثها بالزوجية كما يقول الحسن : اذ من الباطل المحال الممتنع أن تكون
هي امرأته ، ولا يكون هو زوجها فان قالوا ليست امرأته قلنا : فلم ورثوها ميراث
زوجة ، وهذا عجب جدا ، وهذا أكل المال بالباطل بلا شك . ومن العجب قولهم
فر بميراثها ، وأى ميراث لها من صحيح لعلها هي تموت قبله ، ورب صحيح يموت قبل
ذلك المريض ، وقد يبرأ من مرضه ، فما وجب لها قط اذ طلقها ميراث يفر به عنها
سم من العجب توريث الخفيفين المبتوتة بمن حبس للقتل أو بارز في حرب وليس مريضا
ومنعهم الميراث التي أكرهها أبو زوجها على أن وطئها في مرض زوجها وليس زوجها
في ذلك عمل أصلا ولا طلقها مختارا قط ، وتوريث المالكين المختلة والمختارة نفسها
والقاصدة الى تحنيته في مرضه في يمينه ، وهو صحيح بالطلاق ، وهو ذار لمفارقتها وهي
مسارعة اليه مكرهة له على ذلك ، وما في العجب أكثر من منعهم المتزوجة في المرض
من الميراث الذي أوجب الله تعالى لها يقينا بالزوجية الصحيحة وتوريثهم المطلقة ثلاثا
في المرض فورثوا بالزوجية من ليست بزوجة ومنعوا ميراث الزوجة من هي زوجته
وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن وهب اخبرني مالك وعمر بن الحارث .
والليث بن سعد . ومخرمة بن بكير ، ويونس بن يزيد ، قال مالك والليث وعمر وكلهم
عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان ، وقال مخرمة عن أبيه عن سليمان

ابن يسار، وقال يونس واللفظه : أنا الزهرى أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ كانت تحته هند بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وامرأة من الأنصار فطلق الأنصارية وهي ترضع ابنه وهو صحيح فمكثت سبعة أشهر أو قريبا من ثمانية أشهر لا تحيض ثم مرض حبان فقيل له : إنها تتركك ان مت قال : احملوني الى أمير المؤمنين عثمان فحمل اليه فذكر له شأن امراته وعنده علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان : ماتريان ؟ قالا جميعا : نرى انها ترثه ان مات وورثها ان ماتت فانها ليست من القواعد الثلاثي يتسن من الحيض ؛ وليست من الثلاثي لم يحضن فهي عنده على حيضها ما كانت من قليل أو كثير وانه لم يمنعها من أن تحيض الا الرضاع فرجع حبان فاتزع ابنه منها فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت أخرى في الهلال ثم توفي حبان على رأس السنة أو قريبا منها فشارك عثمان بين المرأتين في الميراث وأمر الأنصارية أن تمتد عدة الوفاة ، وقال للهاشمية هذا رأى ابن عمك هو أشار علينا به يعنى علي بن أبي طالب قال ابن وهب : انا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن شهاب قال : ان عثمان قضى أن تختلج منها ولدها حتى تحيض اقراءها ، قال ابن وهب اخبرني خالد بن حميد المهرى عن أخيره عن ابن شهاب ان عثمان أرسل الى زيد بن ثابت يشاوره في امر حبان بن منقذ فقال زيد اختلج ابنه منها ترجع الحيضة ففعل عثمان وذكر الخبر وبه يقول مالك .

قال أبو محمد : هذا حقا هو الفرار من كتاب الله عز وجل أن تمنع رضاع ولدها ليتعجل حيضها فتتم عدتها وتبطل ميراثها وانما كان الوجه اذ هو عندهم فار من كتاب الله أن يطلوا الطلاق الذي به اراد منعها الميراث كما فعل المالكيون في نكاح المريض ، وأما تجويزهم الطلاق وابقاؤهم الميراث فمناقضة ظاهرة الخطأ ، وقد آوردنا قبل عن عثمان انه لم يحز ذلك الطلاق اذ أمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها ثلاثا ، ويقال لهم أترون عبد الرحمن بن عوف فر من كتاب الله تعالى حاشي له من ذلك ، فمن قولهم انما فعل ذلك بمن لا يظن به الفرار لقطع الزريعة فقلنا فهلا قلتم بقول أبي حنيفة في ان من اكرها ابوزوجها على الوطء انها ترث لانه قد يمكن أن يدس الزوج أباه لذلك ليمنعها الميراث فرب فاسق يستسهل هذا في حريمته فيكون قطعاً للذريعة ، وهلا ان كنتم مالكيين قلتم بذلك في المرتد في مرضه اذ قلتم : لا تنهمه انه ارتد فرارا من ميراثها فكم من الناس فر الى ارض الحرب وارتد لغضب غضبه وليغبط جاره باذاه له وهذا كله تناقض لا خفاء به فكيف من ارتد لثلاث ترثه ثم راجع

الاسلام . وهلا ورثوها منه . وان مات قبله فلا فوق بين تورثها وهى ميتة وبين تورثها بالزوجية وهى اجنسية زوجة لغيره لو وطئها هو لرجم ورجعت : فان قالوا : لم يأت بهذا أثر قلنا : ولا جاء فى الميراث ان فحلا قسم هذا على المطلقة كما قسم ذلك على المطلق ، ولا ورثتموها من المرتد فقد قال بتورث مال المرتد لورثته من المسلمين طائفة من السلف ولا ندرى ما قولهم فى مريض تحت مملوكه فأعتقت فى مرضه فأختارت فراقه ، وفى مملوك تحت حرة فطلقها بتاتا وهو مريض ثم أعتق هو وفى مسلم تحت كناية فطلقها فى مرضه ثلاثا ثم اعتدت وأسلمت فى عدتها او بعد عدتها . او بعد ان تزوجت . وأيضا فان الفرار بالميراث عنها يدخل فى طلاق الصحيح كما يدخل فى طلاق المريض ، وقديموت الصحيح قبل المريض فليورثوها من طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم مات بغتة او من مرض أصابه ، وأيضا فلا يختلفون فيما بين (١) قائل . او جرح فانتثرت حشوته فتحمل فوطئ جارية له فحملت وهى يهتف بأنه إنما وطئها لتحمل فيحرم عصبة الميراث أنها ان حمات وولدت حرمت العصبة (٢) الميراث ، فان قالوا وقد لا تحمل قلنا : وهو قد يفيق وهى قد تموت قبله وهلا وضعوا الظن فى الفرار من كتاب الله تعالى حيث هو أليق به فيقولوا اذا طلقها ثلاثا وهو مريض فانما فر عن كتاب الله تعالى فيما أوجب لها من النفقة والكسوة الواجب لها حل ذلك فليزونه الكسوة والنفقة أبدا فلم يفعلوا وأعمالوا ظنهم فى أنه فر عنها بميراث لم يجب لها قط ولا يختلفون فى أن من أقر فى مرضه الذى مات فيه بولد أنه يلحقه ويرث ويمنع عصبة الميراث ويحط الزوجة من ربع الى ثمن فهلا قالوا إنما فعل ذلك ليحطها من الميراث . وأما الخفيفون فانهم أمضوا فراره عن كتاب الله عز وجل اذ قطعوا ميراثها بعد العدة فجعلوه ينتفع بفراره عن كتاب الله تعالى فى موضع ، ولا ينتفع به فى موضع آخر فهذا التخليط والخبط وانقطاع العدة متولد من الطلاق الذى هو فعله ، ويقال لهم : قد أجزتم نكاح المريض وهو اضرار باهل الميراث فى ادخال من شركهم فيه . فهلا اذ أجزتم طلاق المريض أمضيتكم حكمه فى قطع الميراث ، ويقال للمالكين : من أين ورثتم المخرجة لزوجها فى مرضه وهو لم يفر قط بميراثها ولا طلقها فى مرضه وكيف يجوز أن يقاس غير فار على فار ، وأعجب شيء قول المالكين فى التى يطلقها زوجها وهو مريض ولم يدخل بها أنها ترثه ، وليس لها الا نصف الصداق فهلا قالوا : أنه فر بنصف صداقها فيقضوا لها بجميعه كما قال الحسن

وهلا قالوا فيمن قال لامرأته ان دخلت دار زيد فانت طالق ثلاثا، وهو صحيح فاعتلت هي فأمرت من حملها فدخلت دار زيد وقالت: انما أفعل هذا لثلاثي فلهذه فارة بميراثها فهلا ورثوه منها بعلة الفرار ولكنهم لا يتمسكون بنص ولا بقياس ولا بعلة، وعجب آخر وهو أنهم قالوا: ان صح لم ترثه فجعلوه يتنفع بقراره من كتاب الله عز وجل ان صح، وهذا تلاعب ولم يأت قط عن أحد من الصحابة انه ان صح لم ترثه الا عن أبي وحده وقد خالفه المالكيون في قوله الا أن تزوج وخالفه الحنفيون في توريثها منه بعد العدة والقوم متلاعبون بلا شك، وقال بعضهم: لما كان المرض يحدث لصاحبه أحكاما لم تكن له في الصحة فيمنع من أكثر من ثلث ماله في الصدقة والعق والهبة كان الطلاق كذلك فقلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وما وجب قط منع المريض من جميع ماله بل هو كالصحيح سواء سواء، وحتى لو كان ما قلتم فمن اين وجب أن يكون الطلاق مقيسا على ذلك وما نعلم دليلا على ذلك لا من نص ولا من اجماع ولا من قول متقدم ولا من معقول الا دعوى كاذبة فيبطل هذا أيضا يقين ولا يعجز أحد عن أن يدعى ما شاء، وقد تكلمنا على هذا في كتاب الهبات من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته، وقالوا: هذا قول جمهور الصحابة رضى الله عنهم فقلنا كذب من قال هذا أشنع كذب انما جاءت في ذلك روايات مختلفة متناقضة عن خمسة من الصحابة فقط: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة أم المؤمنين، وأبي بن كعب، أما الرواية عن علي فساقطة مفضوحة ولم تصح قط لأنها عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي ثم ليس عنه الا المطلقة في المرض ترث ونحن نقول أنها ترث مالم تكن مبتوتة وليس فيه أنها ترث في العدة دون ما بعد العدة ولا أنها ترث الا أن يصح فهي رواية على سقوطها غير موافقة لنحكم الحنفيين والمالكيين فكيف وقد أوردنا عن علي مثلها لا ترث مبتوتة وأوردنا عنه انه ورث المرأة التي طلقها عثمان وهو محصور وهم كلهم لا يقولون بهذا، والرواية عن عائشة أم المؤمنين لا تصح لان سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة شيئا قط فلا ندري عن أخذه وهو مخالف لقول المالكيين فهو عليهم لاهم فسقطت هذه الرواية والرواية عن أبي ساقطة لا تصح لانها من طريق شيخ من قریش لا يدري من هو، ثم هي مخالفة للحنفيين والمالكيين جميعا لأن فيها الا أن تزوج فبطل تعلقهم بما هم أول مخالفين له والرواية عن عمر منقطعة لانها عن ابراهيم عن عمر، وفي بعض روايات عن ابن عمر وهو وهم وكلاهما غير متصلة لان ابراهيم لم يسمع قط من عمر ولا من ابن عمر كلمة وانما تصح من الطريق التي أوردنا عن

ابراهيم عن شريح مع أن كل ماروى في ذلك عن عمر مخالف للبالكين لانها كلها لا تراث الا في العدة فليس للحنيفيين غير هذه الرواية وحدها وكم قصة خالفوا فيها الطائفة من الصحابة لا يعرف لهم فيها مخالف كقول عمر في امرأة المفقود وغير ذلك نعم وفي هذه الرواية نفسها لان فيها كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر ابن الخطاب ان جروح الرجال والنساء سواء الا الموضحة [والسن فيما جاء] (١) فعلى النصف ، واذا طلق امرأته ثلاثا ورثته مادامت في العدة ، ومن الباطل أن يكون بعض كتاب عمر حجة وبعضه ليس بحجة لانهم ظهروا لا يقولون بهذا ، وقد أوردنا عن عمر بأصح طريق أنه قال : لغيلان بن سلمة وقد طلق نساءه وهو صحيح لئن مات لأورثتهن منك وهم لا يقولون بهذا فكيف وقد صح خلاف عمر في هذا عن ابن الزبير . وعبدالله بن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف وله صحبة ، وروى عن علي مثل قولنا ، وعن عبد الرحمن بن عوف ، وأما الرواية عن عثمان فقد ذكرنا انه لم يره طلاقا وانه أمره بمراجعتها ، وهذا خلاف الطائفتين معا ، ثم اضطربت رواية الثقات عنه فروى عنه عبدالله بن الزبير . وحماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عروة بن الزبير أنه لم يورثها الا في العدة ، وكذلك روى ابو عوانة عن عمر بن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سلمة ، وروى عروة بن الزبير . ومحمد بن عمرو بن علقمة عن ابي سلمة . وطلحة بن عبدالله بن عوف . وهشيم عن عمر بن ابي سلمة عن ابي سلمة . وابن المسيب أنه ورثها منه بعد العدة ، فأحدى الروايتين مخالفة للحنيفيين ، ولا شك في ان احدهما وهم لا ندري أيتهما هي ، ولا يجوز الحكم بقضية قد صح الوهم فيها فلا يدري كيف وقعت ، وقد روينا عن عثمان أن زيدا (٢) طلق امرأته وبه قالج فعاش سنتين ثم مات فورثها منه ، وهم لا يختلئون في أن المفلوج لا يرثه بذلك المرض من طلقها فيه فسقط تعلقهم بعثمان ، والعجب ان الحنيفيين يقولون انها ان سأله الطلاق في مرضه فطلقها انها لا تراثه ، والثابت عن عبد الرحمن انه لم يطلقها الا بعد ان سأله الطلاق حتى غضب فخالفوا عثمان في ذلك ، فلم يبق لهم من الصحابة رضى الله عنهم متعلق ، فان قيل : قد رويتم عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته ، قلنا : هذه رواية لاحجة فيها أول ذلك انها منكرة لان فيها أن الحسين طلق امرأته وهو مريض فورثته ، والحسين رضى الله عنه لم يمت حتف اقله ، انما مات مقتولا فصح انه قد كان صح من ذلك المرض فهذا مخالف

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ «ان رجلا» بدل زيدا

للطائفتين ، ثم هي منقطعة لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك الحسين ولا الحسن
ثم ليس فيه من هو المورث لها ولا ان الحسين أخبر أنها ترثه وقال بعضهم قدروا
أن عثمان قال لعبد الرحمن لئن مت لا ورثتها منك فقال عبد الرحمن : لقد علمت ،
قالوا فدل ذلك على موافقته لعثمان في ذلك فقلنا : كلما دل ذلك قط على موافقته
لعثمان في ذلك بل انما فيه بما لا يحتمل سواء قد علمت ما أعلنى به انه من رأيك فبطل
كل ما شغبوا به عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك والحمد لله رب العالمين *
واعترض بعضهم على الرواية الثابتة عن ابن الزبير انه لا ترث مبتوتة بما حدثناه
سعيد بن عبد البر البلسنى قال : ناعبد الله بن أبي زيد المالكي نا ابن عثمان ناعبد بن
احمد بن الجهم ناعبد بن شاذان ناعبد بن منصور ناعبد بن هشيم عن الحجاج بن ارطاة عن
ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير قال : طلق ابن عوف امرأته السكيتية وهو
مريض ثلاثا فمات ابن عوف فورثها منه عثمان قال ابن الزبير : لولا أن عثمان ورثها لم أر
لمطلقة يرثها *

قال ابو محمد : الحجاج بن ارطاة هالك ساقط ولا يعترض بروايته على رواية الامام
المشهور ابن جريج عن ابن ابي مايكة الاجاهل أو مجاهر بالباطل مجادل به ليدحض
به الحق ، وهيات له من ذلك ، وما يزيد من فعل هذا على أن يمدى عن عواره وجهه
أو قلة ورعه ونعوذ بالله من الضلال ، فبطل (١) كل ما هو اياه في هذه المسألة ، وصح
انها خطأ محض ، وصح ان المبتوتة في المرض أو المطلقة فيه ولم يطاها لاميراث لها
أصلا ، وكذلك المطلقة طلاقا رجعيا في المرض اذا لم يراجعها حتى مات فلا ميراث
لها ، وحتى لو أقر علانية انه انما فعل (٢) ذلك لا ترثه ، ولا خرج عليه في ذلك لأنه
فعل ما أيسر له من الطلاق الذي قطع الله تعالى الموارثة بينهما وقطع به حكم الزوجية
بينهما ، وكذلك ان طلق وهو موقوف للقتل في حق أو باطل أو للرجم في زنا ، ولا
فرق لأنه لم يأت نص قط بين طلاق هؤلاء وبين غيرهم بفرق ، ولا يجوز أن يرث
بالزوجية الا زوجة أو زوج ترثه حيث يرثها ولا فرق ، ولا يرث بالبنوة الا ابن او ابنة ،
ولا يرث بالابوة الا أب ، ولا يرث بالامومة الا أم ولا فرق بين شئ من ذلك ، والمفرق
بين ذلك مؤكل مالا بالباطل ومن صح عنه انه قضى بذلك من الصحابة رضى الله عنهم
فأجور بكل حال من خطأ أو صواب وانما الشأن فيمن قلد بعض ما اجتهدوا فيه ،
وخالفهم في بعضه تحكما في الدين بالهوى والباطل وبالله تعالى التوفيق *

١٩٧٧ مسألة : وطلاق العبد بيده لا يبد سيدة ، وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرة ، وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة كل ذلك سواء لا تحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطليقات مجموعة أو مفرقة لا بأقل أصلا . برهان ذلك قول الله عز وجل : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وقال تعالى : (اذ انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ، وقال تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) فسوى تعالى بين طلاق كل نا كح من حر أو عبد أو عربي أو عجمي أو مريض أو صحيح وما كان بك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل انه تعالى لو أراد أن يفرق بين شيء من ذلك لما أهمله ولا أغفله ولا غشنا (١) بكتابه ولينه لنا على لسان رسوله ﷺ فاذ لم يفعل ذلك فوالله ما أراد الله قط فرقا بين شيء من ذلك ، وبآيات التي ذكرنا صح ان الطلاق بيد النا كح لا يبد سواء فدخل في ذلك الحر والعبد دخولا مستويا بلا شك ، وقد وافقنا المالكيون والحنيفيون والشافعيون على هذا ، ووافقنا الحنفيون على ان الحرة لا تحرم على زوجها العبد إلا بثلاث تطليقات ، ووافقنا الشافعيون والمالكيون على ان الأمة لا تحرم على زوجها الحر إلا بثلاث تطليقات وخالفونا (٢) في الأمة تحت العبد ، وقول الله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) بعد قوله تعالى : (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) قاض لقولنا بالصواب ، وشاهد بانه الحق قطعا لانه تعالى لم يخص بذلك حرا من عبد ، وفيما ذكرنا خلاف نذكر منه ان شاء الله تعالى ما يسر بفضله لذكره ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كان يقول : طلاق العبد بيده سيده ان طاق جاز ، وان فرق نهى واحدة اذا كانا له جميعا ، فان كان العبد له والأمة لغيره طاق السيد أيضا ان شاء . وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري . عن عبد الكريم الجزري . عن عطاء . عن ابن عباس قال : ليس طلاق العبد ولا فرقته بشيء .

قال أبو محمد : ههنا عم الحرة والأمة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج انا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد : سيدهما يجمع بينهما ويفرق . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء

أنه قال : لا طلاق لعبد إلا باذن سيده ، فان طلق اثنان لم يحجز سيده ان شاء . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا باذن سيده ، فهذا قول ، وقول ثان كإروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة قال : سألت عروة يعني أباه عن رجل انكح عبده أمته هل يصلح له أن ينتزعها منه بغير طيب نفس العبد؟ قال : لا ولكن اذا ابتاعه وقد أنكحه ، وقول ثالث كإروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعطاء : انتزع أمي من عبد قوم آخرين ، وقد أنكحتها إياه قال نعم وارضه قلت أي الا صداقه كله قال : هو له كله فان ابى فانتزعها ان شئت ومن حر أنكحتها إياه ثم رجع عطاء فقال : لا تنتزعها من الحر ، وأن أعطيته الصداق ولا تستخدمها ولا تبعها . وقول رابع من طريق منقطعة عن عمر بن الخطاب اذا نكح العبد بغير اذن مواليه فتكاحه حرام ، فان نكح باذن مواليه فالطلاق يرد من يستحل الفرج . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ان اذن السيد لعبده أن يتزوج فانه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد [وإن أبى] (١) أن يأخذ أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبدًا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبها فقال ابن عباس لا طلاق لك فارتجعها (٢) فابى قال عبد الرزاق : نا معمر عن سماك بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر فقال له : لا ترجع اليها ، وان ضرب رأسك ، وصح عن سعيد بن جبير الطلاق بيد العبد ، وصح عن سعيد بن المسيب اذا انكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما ، وصح عن شريح . والحسن . وإبراهيم . ان الطلاق بيد العبد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم . وأما بكم تحرم الأمة تحت العبد من عدد الطلاق أو الحرية وبكم تحرم الأمة والحرية تحت الحرية فروينا من طريق اسحاق بن أحمد نا العقبلي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابى نا محمد بن جعفر غدير نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب أنه قال : السنة بالنساء يمى الطلاق والعدة قال : همام لا أشك فيه ولا أمترى .

قال أبو محمد : وهو قول قتادة ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن ابن زياد . عن شعبة . عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود

(١) في النسخة رقم ١٤ (العبد لما أن يأخذ الخمر) (٢) في النسخة رقم ١٤ فارجه

قال : السنة بالنساء الطلاق والعدة * ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن يحيى ، وغير واحد عن عيسى ، عن الشعبي . عن اثني عشر من أصحاب النبي ﷺ قالوا : الطلاق [بالرجال (١)] والعدة بالمرأة * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان وداود وقتادة . قال حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم وقال داود عن الشعبي وقال قتادة ، عن الحسن قالوا كلهم : العبد يطلق الحرة ثلاثا وتعتد ثلاث حيض والحرة يطلق الامة تطليقتين وتعتد حيضتين * ومن طريق الحجاج بن المهيال . نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين والحسن قال جميعا : الطلاق والعدة بالنساء * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يطلق المملوك الحرة ثلاثا ويطلق الحر المملوكة تطليقتين * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا ابن عليه . عن أيوب السخيتاني . عن نافع قال تبين الامة من الحر والعبد بتطليقتين قال أيوب : وثبت عند ابن عباس الطلاق والعدة بالنساء * ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سيف . عن مجاهد قال : اذا كانت الحرة تحت العبد فطلاقها ثلاث وعدتها ثلاث حيض ، واذا كانت الامة تحت الحر فطلاقها اثنتان وعدتها حيضتان * ومن طريق الحجاج بن المهيال : نا شعبة عن الحكم بن عتيبة : والاعمش قال الحكم عن ابراهيم أنه سأل عبيدة السلماني عن كان تحته أمة فطلقها ثنتين ثم اشتراها أن يأتيا فأبى ، وقال الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق فيمن كانت تحته أمة فطلقها ثنتين ثم اشتراها فكره أن يأتيا وبه يقول سفيان الثوري . والحسن ابن حي . وأبو حنيفة . وأصحابه : فهم على وصح عنه . وابن مسعود وابن عباس واثني عشر من الصحابة رضی الله عنهم ولا يصح عن أحد منهم لأنه اما منتطح ، وأما عن أشعث بن سوار وعيسى الخياط وكلاهما ضعيف وهو صحيح عن قتادة : والنخعي والشعبي . ومسروق . وعبيدة . والحسن : وابن سيرين . ونافع مولى ابن عمر . ومجاهد ، وقالت طائفة : بخلاف ذلك : نا رويانا من طريق ابن وهب . عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول ان كان الرجل حرا وامراته أمة ثلاث تطليقات واعتدت حيضتين وان كان عبدا وامراته حرة طاق تطليقتين واعتدت ثلاث حيض * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن أيوب السخيتاني نا رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عائشة أم المؤمنين ان غلاما طلق امراته وهي حرة تطليقتين فسأل عائشة فقالت : لا تقر بها * ومن طريق

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عثمان بن عفان في مكاتب طلق امرأته وهي حرة تطليقتين أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره * ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين مثل قول عثمان وزيد * ومن طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، ومن طريق ابن أبي شيبة ناعلي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إذا كانت الحرة تحت العبد فقد بانت [منه] بتطليقتين وعدتها ثلاث حيض وإذا كانت الامة تحت الحر فقد بانت منه بثلاث وعدتها حيضتان * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الشعبي عن مكحول قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله . وأبي سلمة بن عبد الرحمن . وعمر بن عبد العزيز . ويحيى بن سعيد . ويزيد ابن قسيط . وعبد الرحمن بن عبد الله بن الهدير . وربيعة . وإبي الزناد . وسليمان بن يسار . ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . وعمر بن شعيب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وهو قول مالك : والشافعي فهم زيد بن ثابت . وعثمان . وابن عباس : وابن عمر ولا يصح عن غيرهم : وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسائر ذلك منقطع ، وقالت طائفة : الحكم للرق خاصة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحر يطلق الامة تطليقتين وتعتد حيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعتد ثلاث حيض وبه يقول عثمان البتي ، وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد ابن عبد الله نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس ان عبدا له طلق امرأته طلقتين فأمره ابن عباس ان يراجعها فابي فقال له ابن عباس : هي لك فاستحلها بملك اليمين ، وبه يأخذ أبو سليمان وجميع أصحابنا . قال أبو محمد . شغبت الطائفة الاولى بما روينا من طريق أبي داود . نا محمد ابن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج . عن مظاهر بن اسلم . عن القاسم بن محمد عن

عائشة أم المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طلاق الامة تطليقتان وقرؤها حيضتان » قال أبو عاصم : حدثني به مظاهر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ الا انه قال « وعدتها حيضتان » نا حمام نا يحيى بن مالك بن عائد نا ابن ابي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلمي نا عبد الله ابن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان » وقالوا لما اتفقنا مع المالكيين والشافعيين على ان عدة الامة نصف عدة الحرة وكان الطلاق هو الموجب للعدة وجب ان يكون طلاقها نصف طلاق الحرة قالوا : ولما كان حد العبد والامة الزانين نصف حد الحر والحرة سواء زنيا بحر أو بجمرة أو بعبد أو أمة ، ولما كان حد الامة القاذقة للحر والعبد وللامة والحرة نصف حد الحرة وجب أن يكون الطلاق لها كذلك ما نعلم لهم حجة غير هذا .

قال أبو محمد : الاثران ساقطان لان أحدهما من طريق مظاهر بن اسلم وهو ضعيف ، وفي الثاني عمر بن شبيب المسلمي وعطية وهما ضعيفان ضعف مظاهرا أبو عاصم الذي روى عنه والبخاري وضعف عطية سفيان الثوري . واحمد بن حنبل ، وضعف عمر بن شبيب ابن معين والساجي فسقط التعلق بهما . وأما قياسهم الطلاق على القذف والزنا والعدة فهلا قاسوه على ما اتفق عليه جميع أهل الاسلام من ان عدة الامة بوضع الحمل كعدة الحرة ومن ان حد العبد والامة في القطع في السرقة وفي الخرابة كل ذلك سواء كالحر والحرة لاسيما والخنفيون يقولون : ان اجل العبد العنين من زوجه الامة والحرة كأجل الحر وصيام العبد في الظهار كصيام الحر وفي كفارة اليمين كذلك فبطل هذا القول ، ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الثانية فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : كتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين ان غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك . وقالوا لما كان حد العبد نصف حد الحر وجب ان يكون طلاقه نصف طلاق الحر .

قال أبو محمد : أما القياس فعارضه قياس الطائفة الاولى وكل ذلك باطل ودعوى بلا حجة ويقال لهم : هلا قسم طلاق العبد على مساراته للحر في حد السرقة والخرابة وعلى ما أباح له مالك من زواج أربع كالحرة وعلى ما جعل الشافعي أجله في الإيلاء كأجل الحر وعلى صيامه في الكفارات لاسيما وكلهم متاقتض اذا احتجوا بزعمهم

لكون طلاق العبد أو الامة نصف طلاق الحر والحره ، وقد أبطلوا في ذلك لأن طلاق العبد عند احدى الطائفتين طلقتان وطلاق الامة عند الطائفة الاخرى ثلاثا طلاق الحر والحره وما وجدنا حدا يكون للعبد ثلثي حد الحر ؛ فان قالوا : لم يقدر على طلقة ونصف قلنا فاسقطوا ما عجزتم عنه وحرموها بطلقة ، وأما الخبر ففي غاية الفساد لأن ابن سميان مذکور بالكذب . وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول مع ان هذا الاثر الساقط يعارض ذينك الاثرين الساقطين فهي متدافعة متكاذبة لا يحل القول بشيء منها ، وتالله لو صح شيء منها لما سبقونا اليه ولا الى القول به ولكن القول بالبطل لا يحل كما لا تحل مخالفة الحق وبالله تعالى التوفيق . وأما من غلب عليه الرق فمانع لهم حجة الا ان جمعوا قياس الطائفتين فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من غلب الحرية وهل هي الادعوى كدعوى ؟ فان قيل ان ابن عباس انما أمر غلامه ان يراجع زوجته الامة بعد ان طلقها طلقتين لأنه لا يرى طلاق العبد شيئا قلنا قد أعاد الله ابن عباس من التدليس بل روى عنه عطاء لا طلاق للعبد ، وقد روى عنه أبو معبد ان طلاقه جائز وكلاهما ثقة مأمون فاذا لانص في الفرق بين طلاق العبد وطلاق الحر ولا بين طلاق الامة وطلاق الحره فلا يحل تخصيص القرآن في ان الطلاق لا يحرم الا بثلاث في حر أو عبد أو حره أو أمة بالدعوى بلا برهان وبالله تعالى تأيد .

(الخلع)

١٩٧٨ مسألة الخلع وهو الاقتداء اذا كرهت المرأة زوجها خافت أن لا توفيه حقه أو خافت أن يبغضها فلا يوفيهما حقا فلها أن تفتدي منه ويطلقها ان رضى هو والالم يجبر هو ولا اجبرت هي انما يجوز بتراضيهما ، ولا يحل الاقتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين ، أو باجتماعهما ، فان وقع بغيرهما فهو باطل ويرد عليها ما أخذ منها وهي امرأته كما كانت ، ويطل طلاقا ، ويمنع من طلبها فقط ولها أن تفتدي بجميع ما تملك وهو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثا أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة فان راجعها في العدة جاز ذلك أحبت أم كرهت ، ويرد ما أخذ منها اليها ويجوز الفداء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بما لم يجز لكونه مجهول لكن بمعروف محدود مرئي معلوم أو موصوف .

قال أبو محمد : واختلف الناس في الخلع فلم تجزه طائفة ، واختلف الذين أجازوه فقالت طائفة : لا يجوز إلا باذن السلطان ، وقالت طائفة : هو طلاق ، وقالت طائفة : ليس طلاقا ثم اختلف القائلون انه طلاق فقالت طائفة : هو رجعي كما قلنا ، وقالت طائفة : هو بائن ، وقالت طائفة : لا يجوز إلا بما أصدقها لا بأكثر ، وقالت

طائفة منهم : فان أخذ ا كثر أحبنا له أن يتصدق به ، وقالت طائفة : يجوز بكل ما تملك وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوزه واعراضه أو أن لا تقيم معه حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : يجوز بتراضيهما . وان لم يكن هنالك خوف نشوز أو خوف أن لا تقام حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بان يجد على بطنها رجلا وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بان تقول لا أطيع لك أمراً ولا أغتسل لك من جنابة ، واختلفوا في الخلع العاسد فقالت طائفة : ينفذ ويتم ، وقالت طائفة يرد ويفسخ فأما من قال : لا يجوز الخلع فكما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناعقة بن ابى الصهباء قال سألت بكر بن عبد الله المزنى عن الخلع قال : لا يحل له ان يأخذ منها قلت فقول الله عز وجل في كتابه : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) قال : نسخت هذه وذكر ان الناسخ لها قوله تعالى : (وان اردتم استبدال زوج مكان زوج : وآتيتم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا) تأخذونه بهتاناً واثماً مبيناً وكيف تأخذونه ، وقد افضى بعضكم إلى بعض وأخذنا منكم ميثاقاً غليظاً) .

قال أبو محمد : واحتج من ذهب الى هذا بما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن اسحاق بن السليم نا ابن الاعرابي نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عفان بن مسلم نا حماد نا أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي اسماء الرضى عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من خير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » . وبما روينا من طريق احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا الخزومي - هو المغيرة ابن سلمة - نا وهيب عن أيوب السخيتاني عن الحسن البصرى عن ابى هريرة عن النبي ﷺ انه قال : « المتبرعات (١) والمتحللات هن المناقات » قال الحسن : لم أسمع من ابى هريرة .

قال أبو محمد : فسقط بقول الحسن أن نحتج بذلك الخبر . وأما الخبر الاول فلا حجة فيه في المنع من الخلع لأنه انما فيه الوعيد على السائلة الطلاق من غير بأس وهكذا تقول وليس في البأس أعظم من أن يخاف ألا يقيم حدود الله في الزوجة ، وأما الآيتان فليستنا بمتعارضتين انما في التي نزع بها بكر تحريم أخذ شيء من صداقها اثماً مبيناً وبهتاناً . وهذا لا شك فيه . وليس فيهما نهى عن الخلع أصلاً . وقال تعالى : (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً) وفي الآية الاخرى حكم الخلع بطيب النفس منها (٢) فليس اثماً ولا عدواناً . وما كان هكذا فلا يحل [القول به ولا] (٣) أن يقال فيه ناسخ أو

(١) في النسخة رقم ١٤ « المتبرعات » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بطيب نفسها » (٣) الزيادة من النسخة

منسوخ الا بنص بل الفرض الاخذ بكلا الآيتين لا ترك احدهما للاخرى ونحن قادرون على العمل بهما بأن نستثنى احدهما من الاخرى *

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما أو الصلح خير) . وقال تعالى : (فان خفتم الايقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) فهاتان الآيتان قاضيتان على كل ما في الخلع . وأما من منع منه بغير اذن السلطان فروينا من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم الدستري وريبع - هو ابن صبيح - كلاهما عن الحسن البصري قال : لا يكون خلع الا عند السلطان * ومن طريق الحجاج بن المهال ناحماد بن زيد نا يحيى - هو ابن عتيق - أنه سمع محمد بن سيرين يقول ثأنا يقولون لا يجوز الخلع الا عند السلطان ، ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبيرة قال : لا يكون الخلع الا حتى يعظها فان اتعظت والا ضربها فان اتعظت والا ارتفع الى السلطان فيبعث حكاما أهلها وحكاما من أهلها يرفع كل واحد منهما الى السلطان ما يسمع من صاحبه فان رأى أن يفرق فرق . وان رأى أن يجمع جمع *

قال ابو محمد : وهذا كله لاحجة على تصحيحه قال تعالى : (قل ها توابر ها نكم ان كنتم صادقين) * وأما من قال الخلع ليس طلاقا فاحتج بما (١) نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر ابن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى ابن بكير نا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر انه سمع ربيع ابنة معوذ بن عفرأ وهي تخبر عبد الله بن عمر انها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاء عمها الى عثمان فقال : ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل ، فقال عثمان : لننتقل ولا ميراث بينهما لها ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر : فعثمان أخبرنا واعلنا ، فهذا عثمان والربيع ولها صحبة وعمها وهو من كبار الصحابة وابن عمر كلهم لا يرى في الفسخ عدة *

ومن طريق احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد هو القطان عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس انه سأله ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه اينكحها ؟ قال ابن عباس : نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال : كان أبي لا يرى الفداء طلاقا ويجيزه بينهما ، وقال ابن جريج

أخبرني عمرو بن دينار انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : ما أجازته المرء فليس بطلاق * وروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : رأيت أبي كاتته يذهب الى قول ابن عباس ان الخلع ليس طلاقا وهو قول اسحاق بن راهويه . وأبي ثور . وأبي سليمان وأصحابه * وأما من قال : انها تطليقة فكما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن جهمان ابن أم بكرة الاسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد فاختلعت منه فندما فارتفعا الى عثمان بن عفان فأجاز ذلك وقال : هي واحدة الا ان تكون سميت شيئا فهو على ما سميت * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون طلقة بآنة الا في فدية أو ايلاء ، وروينا من طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب وبهذا يقول الحسن . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وشريح . والشعبي . وقبيصة بن ذؤيب . ومجاهد . وأبوسلمة بن عبد الرحمن . وابراهيم النخعي . والزهري . ومكحول . وابن أبي نجيح . وعروة بن الزبير . والاوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي *

قال أبو محمد : أما احتجاج من احتج بان الله تعالى ذكر الطلاق ثم الخلع ثم الطلاق فنعلم هو في القرآن كذلك الا أنه ليس في القرآن انه ليس طلاقا ولا انه طلاق فوجب الرجوع الى بيان رسول الله ﷺ فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الانصارية فذكرت اختلاعا من زوجها ثابت بن قيس بن الشماس وان رسول الله ﷺ قال لثابت : خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها * ومن طريق احمد بن شعيب نا محمد بن يحيى المروزي حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان نا أبي نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير أخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته فذكرت اختلاع امرأة ثابت بن قيس منه وان اخاه شكاه الى رسول الله ﷺ فارسل رسول الله ﷺ الى ثابت فقال له خذ الذي لها وخل سبيلها قال : نعم فأمرها رسول الله ﷺ ان تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس قال : اختلعت امرأة ثابت بن قيس من زوجها فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ، قالوا : فهذا يبين ان الخلع ليس طلاقا لكنه فسخ ،

قال أبو محمد : أما حديث عبد الرزاق الذي ذكرنا آتفا فساقط لانه مرسل وفيه

عمرو بن مسلم وليس بشيء. وأما خبر الريع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة لكن رويناه من طريق البخاري نازهر بن جميل نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد هو الخدام عن عكرمة عن ابن عباس « ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ : اتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم قال رسول الله ﷺ : اقبل الحديث وطلقها تطليقة » فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين [والزيادة] (١) لا يجوز تركها، واذ هو طلاق فقد ذكر الله عز وجل عدة الطلاق فهو زائد على ما في حديث الريع والزيادة لا يجوز تركها وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد : الا ان الخفيفين والمالكيين : لا يجوز لهم الاحتجاج بهذا الخبر على اصولهم الفاسدة لان من قولهم اذا خالف صاحب ما روى عن النبي ﷺ دل على نسخه او ضعفه كما فعلوا في رواية عائشة . وابن عباس ومن مات وعليه صيام صام عنه وليه، وهذا الخبر لم يأت الا من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ما ذكرنا آتاه من ان الخلع ليس طلاقا وأما نحن فلا نلتفت الى شيء من هذا انما هو ما صح عن رسول الله ﷺ قلنا به والحمد لله رب العالمين .

(وأما هل الخلع طلاق بائن أو رجعي فقالت طائفة : هي طلاق بائن كما ذكرنا عن ابن مسعود آتاه، وروينا من طريق وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال : كان عمر ان بن الحصين. وابن مسعود يقولان في التي تفتدى من زوجها بما لها يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة وخالف ذلك غيرهما ثم رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن طلق بعد الفداء لا يحسب شيئا من اجل انه طلق امرأة لا يملك منها شيئا اتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل اختلع من امرأته ثم طلقها بعد الخلع فانه لا يحسب شيئا قالا جميعا : اطلق امرأته انما طلق من لا يملك قال ابن جريج : وزعم ابن طاووس عن ابيه انه كان يقول ان طلقها بعد الفداء جاز ، وقال أبو حنيفة : هو طلاق بائن ويلحقها طلاقا، ما دامت في العدة ، وقال مالك والشافعي هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه في العدة . وأما من قال : ان الخلع طلاق رجعي فكما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يراجعها فليردد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها، قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يراجعها الا بخطبة .

قال ابو محمد : قد بين الله تعالى حكم الطلاق وان بعولتهن أحق بردهن وقال : (فامسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) فلا يجوز خلاف ذلك ، وما وجدنا قط في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقا بائنا لا رجعة فيه الا الثلاث بمجموعة أو مفرقة أو التي لم يطأها ولا مزيد واما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها * وأما رده ما أخذ منها فانما أخذه لثلاث تكون في عصمته فإذا لم يتم لها مرادها فالها الذي لم تعطه الا لذلك مردود عليها الا أن يبين عليها انها طلقة له الرجعة فيها فترضى فلا يرد عليها شيئا ، وبالله تعالى التوفيق * واما ما يجوز فيه الفداء فقالت طائفة : لا يجوز الفداء الا بما اصدقها لا بأكثر فكاروينا من طريق عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن ليث بن ابي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن ابي طالب قال : لا يأخذ منها فوق ما أعطاه ، وهذا لا يصح عن علي لانه منقطع وفيه ليث * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمار بن جريح قال لا نا ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول : لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه قال ابن جريح : وقال لي عطاء أن أخذ زيادة على صداقها فالزيادة مردودة اليها ، وقال معمر عن الزهري : لا يحل له أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابو بكر - هو المقدمي - نا عمر بن أيوب عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : من أخذ منها أكثر مما أعطاه فلم يسرح باحسان ، وقال الاوزاعي : كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها الا ما ساق اليها ، وقالت طائفة : بكرهه ذلك كما روينا من طريق وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران الهمداني عن أبيه ان علي بن أبي طالب كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه * ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة - وحماد بن أبي سليمان أنهما كرها أن يأخذ في فداء امرأته منها أكثر مما ساق اليها * * ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن عامر الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه ، وقالت طائفة : يكره أن يأخذ منها كل ما أعطاه * كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : لا أحب أن يأخذ منها كل ما أعطاه حتى يدع لها ما يغنيها (١) وقالت طائفة : يأخذ منها كل ما معها فما دون ذلك اذا تراضيا به ، كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا أيوب السخيتي نا عن كثير بن ابي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة إن امرأة نشرت على زوجها فرفعها الى عمر بن الخطاب فذكر القصة وأن عمر قال لزوجها اخلعها ولو من قرطها ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابي طالب أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته انها اختلعت من

زوجها بكل شيء تملكه فخاصمه في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازه وأمره أن يأخذ عقاص رأسها ففادونه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ابن ابن عمر جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى من ثوبتها ، وصح عن عكرمة . و ابراهيم . ومجاهد ، وهو قول مالك . والشافعي . وإبي سليمان وأصحابهم ، وقال ابو حنيفة : لا يأخذ منها أكثر مما أعطاهما فان فعل فليصدق بالزيادة .

قال ابو محمد : احتجت الطائفة الاولى بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عطاء دانت امرأة رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله اني أبغض زوجي وأحب فراقه قال فتردين اليه حديثه التي اصدقك ؟ قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله ﷺ : أما زيادة من مالك فلا ولكن الحديثة قالت : نعم ، فقضى عليه الصلاة والسلام بذلك على الزوج ، وروى أيضا عن ابن جريج عن ابي الزبير .

قال ابو محمد : وهذا مرسل ، واقد كان يلزم المالكيين القائلين بأن المرسل كالمسند أن يقولوا به ولا حجة عندنا في مرسل فسقط القول المذكور ، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدنا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا مؤمل بن اسماعيل عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان يكره أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما ، وهذا مرسل فسقط الاحتجاج به ، ولم نجد لقول ابن المسيب متعلقا أصلا ، وأما قول ابي حنيفة فقي غاية الفساد لأنه لا يخلو أخذه الزيادة على ما أعطاهما في صداقها من أن يكون حراما أو مباحا فان كان حراما فواجب رده اليها كما قال عطاء ، وان كان مباحا فلم امره بالصدقة بالزيادة دون سائر ماله ، وهذا ظاهر الخطأ ، والعجب أنهم يردون كلام رسول الله ﷺ الثابت بدعواهم انه زاد على ما في القرآن بالمسح على العمامة والاستنشاق وغير ذلك ثم يأخذون بكلام ساقط متناقض مخالف لما في القرآن ليس معهم فيه إلا رأى ابي حنيفة فقط فوجب الأخذ بعموم قوله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ومن العجب تمويه بعضهم بقوله تعالى : (وآتيتهم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا) وقوله تعالى : (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيموا حدود الله) .

قال ابو محمد : نعم لا يحل له أن يأخذ مما آتاها شيئا إلا أن تطيب نفسها به ثم حكم آخر : (ان خافا أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) عموم لا يحل تخصيصه بالدعوى الكاذبة ، وقال بعضهم : من أخذ أكثر مما أعطى فلم يسرح باحسان قلنا لا فرق بين أخذه كل ما أعطاهما أو بعض ما أعطاهما أو أكثر مما أعطاهما بغير حق

فيئند يكون غير مسرح باحسان أن يأخذ كل ذلك حيث أباح الله تعالى له أخذه فهو مسرح باحسان، ولو أباح الله له قتلها لكان محسناً في ذلك، فإن قيل أتم تمنعون من أن يتصدق بجميع ماله أو بما لا يبقى لنفسه غنى بعده، ومن أن يصدق الرجل بماله كله وتيحون لها أن تعطي ما لها كله قلنا: إنما تتبع في ذلك أمر الله تعالى فجاء النهي عن الصدقة إلا بما أبقي غنى وبأن لا يصدقها أزاره إذ لا غنى به عنه وجاء النص بأن لا جناح عليهما فيما اقتدت به فوقفنا عند كل ذلك ولم نعترض على أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ بالرأى وبالله تعالى التوفيق. (وأما الحال التي يجوز فيها الفداء) فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني قال: كان أبو قلابة يرى أن المرأة إذا فجرت فاطلع زوجها على ذلك فليضربها حتى تفتدى *

قال أبو محمد: وهذا لا معنى له إذا رأى ذلك وهي محصنة حل له قتلها * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسدنا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: إن أبا قلابة * ومحمد بن سيرين نا نا يقولان: لا يحل الخلع حتى يحد على بطنها رجلا قال الله تعالى: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) *

قال أبو محمد: هذا في الإخراج من البيوت في العدة لا في الخلع * ومن طريق حماد بن سلمة أنا حميد أن بكراً بن عبد الله المزني سأله الحسن عن رأى امرأته يقبلها رجل غيره قال: قد حل له أن يخلعها، رويناه عن علي ولا يصح بطيب الخلع للرجل إذا قالت: والله لا أبر لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنابة، ولا أكرم لك نفساً، فيها إسرائيل وهو ضعيف عن جابر وهو كذاب، وعنه أيضاً من طريق فيها إبراهيم ابن أبي يحيى يحل خلع المرأة ثلاثاً إذا أفسدت عليك ذات يدك أو دعوتها لتسكن إليها فأبت أو خرجت بغير إذنك * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني مروان الأصغر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لا يصح الخلع حتى تقول المرأة: والله لا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنابة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن عطاء ومجاهد قال أحدهما: لا يصح الخلع حتى لا تغتسل له من جنابة، ولا تطيع له أمراً ولا تبر له قسماً، وقال الآخر لو فعلت هذا كفرت ولكن حتى تقول لا أبر لك قسماً ولا أغتسل لك من جنابة ولا أطيع لك أمراً * ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال: الخلع إذا قالت والله لا أغتسل لك من جنابة، وكل هذا لا برهان على صحته * ومن طريق وكيع عن اسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي إذا كرهت المرأة زوجها فليأخذ منها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لا يحل له أخذ شيء من الفدية حتى يكون النشوز من قبلها أن

تظهر له البغضاء رتسى عشرته وتعصى أمره ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطاه .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن ابيه في الخلع قال : قال
الله عز وجل : (ان خافا أن لا يقيما حدود الله) ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل له حتى
تقول لا أغتسل لك من جنابة لكن ان يخافا أن لا يقيما حدود الله تعالى فيما افترض لكل
واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة .

قال ابو محمد : هذا هو الحق لقوله تعالى الذي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال
الشافعي : الخلع جائز بتراضيهما وان لم يخف منهما نشوزا ولا اعراضا ولا خفا أن
لا يقيما حدود الله تعالى وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، وأما الخلع الفاسد فقد أجازته
قوم وما أعلم لهم حجة وكيف يجوز عمل فاسد ، والله تعالى يقول : (ان الله لا يصلح عمل
المفسدين) وقال ابو حنيفة : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا وهو مضار بها فان فعل لزمه
الطلاق وجازله ما أخذ .

قال ابو محمد : في هذا القول عجب لئن كان لا يحل له أن يأخذه فما يحل له اذا أخذه ولئن
كان يحل له اذا أخذه انه ليحل له أن يأخذه وما عدا هذا فوساوس . وقال الزهري
وما لك لا يحل له ان يأخذ منها شيئا وهو مضار لها فان فعل لزمه الطلاق ويرد ما أخذ
وهذه أيضا مناقضة لأنه ان لزمه الطلاق وجب له تملك ما أخذه عوضا عن الطلاق وان
لم يجب له تملك ما أخذه عوضا من الطلاق لم يلزمه الطلاق لأنه لم يطلق طلاقا مطلقا بل طلاقا
بعوض لولاه لم يطلق ، وقال قتادة : ان أخذه منها وهو مضار لها يرد ما أخذ وله ان
يرجع اليها مادامت في العدة ولا يرجع اليها بعد انقضاء العدة الا برضاها وهذا خطأ لأنه
ان كان الطلاق له لازما فالذي أخذه له ملك الا ان كان يقول ان طلاق الخلع طلاق رجعي فقد
قلنا اذالم يصح العوض الذي لم يعقد الطلاق الا عليه لم يصح الطلاق الذي لا وقوع له بصحة
ملك المطلق لما أخذ عوضا من الطلاق ، وقول عطاء انه ان اقتدت منه وكانت له
مطالبة فانها ترجع اليه وما لها الا ان تكون الثالثة فذهب ، روي اذلك من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عنه فهو أيضا خطأ لما ذكرنا في بطلان قول قتادة وما لك
وقول طاوس هو الحق رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس
عن ابيه قال : ان أخذ فداءها - ولا يحل له أخذه - رجعت اليها ما لها ورجعت اليه ولم
تذهب بنفسها وما لها وهذا الذي لا يجوز غيره لما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٩ مَسْأَلَةٌ ومن خالغ على مجهول فهو باطل لأنه لا يدري هو ما يجب

له عندها ولا تدري هي فهو عقد فاسد وكل طلاق لم يصح الا بصحة مالا صحة له فهو

غير صحيح، وإذا كان غير صحيح فلم يطلق أصلاً، والعجب أنه احتجوا بهم في خلاف هذا بقول الله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به)، قالوا: هذا عموم فقلنا: نعم عموم لما يحل عقده وملكه للاحرام ولو كان ذلك لجاز ان يقتدى من زوجته بأن يزني بها متى أراد وبزق خمر ويصح له ملكه وبأن لا يصلي وما شبه ذلك.

١٩٨٠ مسألة والخلع على عمل محدود جائز لدخوله تحت قوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) هذا إذا كان ذلك العمل مباحاً تجوز المعاوضة فيه بالاجارة وغيرها وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨١ مسألة ومن خال امرأته خلعا صحيحا لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في العدة إلا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقى عليه من صداقها قل أو كثر، وللخالفين هنا أقوال طريفة قال أبو حنيفة إن طلقها على مال يأخذه منها فانه لا يبرأ من شيء من حقوقها قبله سواء كانت من قبل النكاح أو من قبل غيره قال: فان بارأها على مال يأخذه منها فانه يسقط بذلك عنه جميع حقوقها التي لها عليه من قبل النكاح خاصة كالصداق والمتعة فان كانت قد قبضت المهر فهو لها ولا يرجع عليها شيء، سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها قال: ولا يبرأ من نفقتها واسكانها في العدة فان أبرأته في عقد الخلع من النفقة والسكنى مدة عدتها برىء من النفقة ولم يبرأ من السكنى. قال أبو محمد: أراد هذا التقسيم يغنى من الرد عليه ونسأل الله العافية، وقال مالك إن اقتدت منه قبل الدخول بعشرة دنانير لم يكن لها أن تبيعه بنصف المهر فلو سأله أن يطلقها على شيء من صداقها رجعت عليه بنصف ما بقى، وهذا كلام يغنى ذكره عن تكلف الرد عليه لأنه ظلم صراح واسقاط حق لم تسقطه والعجب من اسقاطهم ألف دينار لها قبله من صداقها من أجل أنها اقتدت منه بدینار ولا يسقطون عنه بذلك درهما استقرضته منه، وهذه تخالط ناهيك بها، وبالله تعالى نستعين.

١٩٨٢ مسألة ولا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ولا غيره لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) فخالعة الأب أو الوصى أو السلطان عن صغيرة أو كبيرة كسب على غيره وهذا لا يجوز، واستحلال الزوج ما لها بغير رضى منها أكل مال بالباطل فهو حرام وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٣ مسألة ولا يجوز الخلع على أن تبريه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وظل ذلك باطل لأنه غير معلوم القدر وقد يزيد السعر وقد ينقص ولأنه لم يجب لها بعد فخالعها بما لا تملك باطل وظلم، ومن عجائب الدنيا اجازة أبي حنيفة أن

تخالعه على خمر أو خنزير وهما مسلمان ومنع مالك من النكاح بشمرة ظاهرة قبل ان
تضج وبزرع لم يسبل وهو يجيز الخلع على ما يشر نخلها وان لم يكن فيها ثمرة ولا
يرى لها غير ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل .

المتعة

١٩٨٤ - مسألة - المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر
ثلاث وطئها أو لم يطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئا ان يمنعها ، وكذلك
المقتدية أيضا ويجبره الحاكم على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من انفسخ نكاحه
منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته اياها في العدة ولا موته ولا
موتها والمتعة لها أولورثتها من رأس ماله يضرب بها مع الغرماء وان تعاسر في المتعة
قضى على المוסر لها سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله خادم
يستقل بالخدمة وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه ثلاثون درهما بالعراق
وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، وقد ذكرناه في كتاب الزكاة ، ويقضى على المقل
ولو بمد أو بدرهم على حسب طاقته . برهان ذلك قول الله تعالى : (وللبطقات متاع
بالمعروف حقا على المتقين) وقوله تعالى : (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر
قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) فعم هو وجل كل مطلقة ولم يخص ،
وأوجبه حقا لها على كل متق يخاف الله تعالى ، وقد اختلف الناس في وجوبها فروى
عن طائفة انها ليست واجبة رويانا ذلك من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه
عن فقهاء المدينة السبعة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف وهو قول ابن أبي ليلى . وعبد العزيز
ابن أبي سلمة الماجشون . ومالك ، ومن عجائب الدنيا احتجاج من قلده لقولهم هذا
بان الله تعالى انما أوجبها على المتقين والمحسنين لا على غيرهم فقلنا لهم : فبيكم صادقين
في ذلك أتوجبونها أتم على من أوجبها الله تعالى عليه من المتقين والمحسنين أم لا فان قالوا
لا أقروا بخلافهم لقول الله تعالى وأبطلوا احتجاجهم المذكور ، وان قالوا نعم تركوا
مذهبهم ، وقالت طائفة : هي فرض على المتقين والمحسنين واحتجوا بظاهر كلام الله
تعالى في رويانا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال :
شهدت شريحا وأتوه في متاع فقال لا تاب ان تكون من المتقين قال : انى محتاج قال
لا تاب ان تكون من المحسنين قال أيوب قلت لسعيد بن جبير : لكل مطلقة متاع؟ قال :

نعم ان كان من المتقين ان كان من المحسنين ، قال أيوب : وسأل عكرمة رجل فقال :
انى طلقت امرأتى فهل على متعة قال ان كنت من المتقين فنعم .

قال ابو محمد : كل مسلم هو على أديم الارض فهو بقوله لا إله إلا الله محمد رسول
الله من جملة المتقين بقوله ذلك ، وإيمانه ومن جملة المحسنين ؛ والله تعالى أن يخلده في النار ان لم
يسلم فكل مسلم في العالم فهو محسن متق من المحسنين المتقين ولو لم يقع اسم محسن ومتق إلا
على من يحسن ويتقى في كل أفعاله لم يكن في الارض محسن ولا متق بعد رسول الله ﷺ إذ
لا بد لكل من دونه من تقصير واساءة لم يكن فيها من المحسنين ولا من المتقين فكان على
هذا يكون كلام الله تعالى حقا على المحسنين حقا على المتقين فارغوا ولغوا وباطلا ، وهذا لا يحل
لأحد أن يعتقده ، ولا فرق بين قوله تعالى من المحسنين ومن المتقين ، وبين قوله تعالى من
المسلمين ومن المؤمنين ، والمعنى في كل ذلك واحد ، ولا فرق .

فان ذكروا ما روينا من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب نسخت
هذه الآية : (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة) التي بعدها
(وللطلقات متاع بالمعروف) قلنا : لا يصدق أحد على ابطال حكم آية منزلة إلا بخبر
ثابت عن رسول الله ﷺ فكيف وليس في الآية التي ذكر شئ يخالف التي زعم أنها نسختها
فكلناهما حق ، وقالت طائفة لا تجب المتعة إلا التي طلقت قبل أن توطأ ، وإن لم يسم لها
صداق فهذه تجب لها المتعة فرضا كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق باعل بن عبد الله
ابن المديني ناسفان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : اذا فوض
الى الرجل فطلق قبل أن يمس فليس لها إلا المتاع .

قال ابو محمد : ليس في هذا دليل على انه لم يكن يرى لغيرها المتعة إلا أن هذا
القول قول سفيان الثوري والحسن بن حي . والأوزاعي . وأبي حنيفة . وأصحابه إلا أن
الأوزاعي قال : لا متعة على عبد إلا أن أبا حنيفة قال : من تزوج ولم يذكر مهورا ثم فرض لها
مهر ابرضاها وبرضاها وقد فرض لها القاضى مهر المثل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان ذلك
المهر يبطل ولا يجب لها إلا المتعة .

قال ابو محمد : وهذا فاسد جدا ، وقول بلا برهان اسقاط فرض أمر به الله
تعالى بعد التزامه أو الزامه بغير حق ، واحتج هؤلاء بقول الله تعالى : (لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن) .

قال على : لو لم يكن إلا هذه الآية لكان قولهم هذا حقا ، لكن قول الله تعالى :
(وللطلقات متاع بالمعروف) جامع لكل مطلقه مفروض لها أو غير مفروض لها

مدخول بها أو غير مدخول بها ، ولم يقل عز وجل في أول الآية التي نزعوا بها انه لامتنعة لغيرها فظهر بطلان قولهم والحمد لله رب العالمين * وقالت طائفة : لكل مطلقة متعة إلا التي طلقت قبل أن تمس وقد فرض لها بحسبها نصف ما فرض لها بما رويناه من طريق حماد بن سلمة أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لكل مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها * ومن طريق ابن وهب نا الليث * ومالك قال جميعا : نافع أن ابن عمر كان يقول : لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فريضة لحسبها فريضتها وإن لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة وهو قول شريح وبجاهد ، وصح عن إبراهيم ، ورويناه عن القاسم بن محمد وعبد الله ابن أبي سلمة *

قال أبو محمد : ويطل هذا القول أن الله تعالى اذ ذكر ان لها نصف ما فرض لها لم يقل ولا متعة لها ، وقد أوجب لها المتعة بقوله الصادق : (وللمطلقات متاع بالمعروف) وهذه مطلقة فلها المتعة فرضاً مع نصف ما فرض لها ، وقول غريب رويناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : إنما يؤمر بالمتاع من لاردة عليه ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شيء ، وهذا قول لا برهان على صحته فهو ساقط ، وطائفة قالت كقولنا كما روينا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن موسى بن أيوب الغافقي عن إياس ابن عامر انه سمع علي بن أبي طالب يقول : لكل مطلقة متعة * ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال : لكل مطلقة متعة * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن المملوك والخيرة ؟ فقال ابن شهاب : كل مطلقة في الأرض لها متاع * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال للمختلعة المتعة التي جمعت والتي لم تجمع سواء * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير قال : لكل مطلقة متعة وتلا : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المنقسين) * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي قلابة قال : لكل مطلقة متعة * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء قال : لكل امرأة افلست نفسها من زوجها فلها المتعة * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : للمختلعة المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن قال : لكل مطلقة متاع * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : للمملوكة واليهودية ، والنصرانية المتعة اذا طلقت *

قال أبو محمد : من عجائب أصحاب القياس أن الله عز وجل أوجب العدة على كل

متوفى عنها زوجها من الزوجات وعلى كل مطلقة موطوءة منهن وعلى المعتقة المختارة فراق زوجها ، وأوجب المتعة للمطلقات جملة فحاسبوا بآرائهم كل من ليست له زوجة لكن وطئت بعقد مفسوخ فاسد لا يوجب ميراثا على الزوجة الصحيحة الزواج في إيجاب العدة عليهما وأسقطوا كثيرا من المطلقات عن إيجاب المتعة لمن فهل سمع بأعجب من فساد هذا العمل ، ونسأل الله العافية .

(وأما مقدار المتعة) فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ان ابن عمر قال : ادنى ما أراه يجرى في المتعة ثلاثون درهما . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس قال : أعلى المتعة الخادم ، ودون ذلك النفقة والكسوة . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن في المتعة للمطلقة : قال ليس فيها شيء مؤقت يمتعها على قدر الميسرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أعلم للمتعة وقتا قال الله تعالى : (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) ، وقال ابو حنيفة : أعلى ما يجبر عليه من المتعة عشرة دراهم وادنى ذلك خمسة دراهم ، وهذا قول لا دليل عليه وهبك انه قاس العشرة دراهم على ما تقطع فيه اليد فعلى أى شيء قاس الخمسة دراهم . قال ابو محمد : لو أن الله تعالى وكل المتعة الى المتع لوقفنا عند أمره عز وجل والزمان ذلك كما يفعل في إتياء المكاتب من مال المكاتب (١) لكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والاقتار فلزمنا فرضا ان نجعل متعة الموسر غير متعة المقتر ولا بد ولم نجد في ذلك عن رسول الله ﷺ حدا وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطبين بذلك فوجب بهذا الرجوع الى ما صح عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك لما فعلنا في جزاء الصيد فما كان هو المعروف عندهم في المتعة فهو الذي أراد الله عز وجل بلا شك اذ لا بد لما أمر الله تعالى به من بيان فقد كان فيهم رضي الله عنهم الموسر المتناهي كعبد الرحمن ابن عوف وغيره وكان ابن عباس . وابن عمر موسرين دون عبد الرحمن ، وبما بين وجوب الرجوع الى ما رآه الصحابة رضي الله عنهم انه متعة بالمعروف كما قلنا في النفقة والكسوة اذ قال الله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) وقد وافقنا المخالفون على هذا وكلا النصين واجب اتباعهما (٢) محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرح نا عبد الله بن جعفر بن الورد

(١) في النسخة رقم ١٦ « يفعل في أمة للمكاتب لكنه » الخ

(٢) في النسخة رقم ١٦ « بما آتاه »

نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس نفسها قالت: طلقني أبو عمرو بن حفص البتة ثم خرج الى اليمن ووكّل بها عياش بن أبي ربيعة فارسل اليها عياش بعض النفقة فسخطها فقال لها عياش: مالك علينا نفقة ولا سكني هذا رسول الله ﷺ فسلية فسألت رسول الله ﷺ عما قال؟ قال لها رسول الله ﷺ: ليس لك نفقة ولا مسكن ولكن متاع بالمعروف واخرجني عنهم و ذكرت باقي الخبر، فهذا غاية البيان ان المتعة مردودة الى ما كان معروفا عندهم يومئذ فقد ذكرنا قول ابن عمر. وابن عباس، وروينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن زياد نا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن بن عوف يحدث عن أمه هي أم كلثوم بنت عقبة من المهاجرات الفواضل لها صحبة انها قالت كآني انظر الى جارية سوداء حمها عبد الرحمن بن عوف امرأته أم أبي سلمة حين طلقها في مرضه قال سعيد بن منصور: نا هشيم نا مغيرة عن ابراهيم قال: العرب تسمى المتعة التحميم، فقد اتفق ابن عباس. وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لها في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم على ان متعة الموسر المتساهى خادم سوداء فان زاد على ذلك فهو محسن كما فعل الحسن بن علي وغيره فان كانت غير مطيقة للخدمة فليست خادما فعلى هذا المقدار يجبر الموسر اذا أبى أكثر من ذلك، وأما المتوسط فيجبر على ثلاثين درهما أو قيمتها اذ لم يأت عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم أقل من ذلك كما روينا أنفعا عن ابن عباس. وابن عمر اذ رأيا ذلك هو المعروف، وأما المقتر فأقلهم من لا يجد قوت يومه أو لا يجد زيادة على ذلك فهذا لا يكلف حيثئذ شيئا لكنها دين عليه فاذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنتفع به ولو في أكلة يوم كما أمر الله عز وجل اذ يقول: (وعلى المقتر قدره) وبالله تعالى التوفيق •

١٩٨٥ مسألة: ومن الرجعة من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجها وطئها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجا آخر يطأها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طلقين فان كان انما طلقها طلبة واحدة فانه تبقى له فيها طلقتهى الثالثة، وقالت طائفة: ان الذى تزوجها بعد طلاق الاول قد هدم طلاقه كما يهدم الثلاث فانه يهدم مادونها،

فمن روى عنه القول الاول كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب ان أبا هريرة قال فيمن طلق امرأته طلاقاً فاعتدت ثم تزوجت ثم طلقها الثانى فتزوجها الاول فطلقها طلقين انها قد حرمت عليه وواقعه على ذلك على . وأبى بن كعب وهو من طريق عبد الرزاق عن مالك . وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب . وحيد ابن عبد الرحمن . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وسليمان بن يسار كلهم قال سمعت أبا هريرة يقول : سمعت عمر يقول : أيما امرأة طلقها زوجها طلاقاً أو طلقين ثم تزوجت غيره فمات أو طلقها ثم تزوجها الاول فانها عنده على ما بقى من طلاقها . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران بن الحصين مثله ، ووضح أيضاً عن ابن عمر في أحد قوليه عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه ، وروى أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقر من الصحابة رضى الله عنهم وهو قول الحسن : وابن أبى ليلي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . ومحمد بن الحسن . ومالك . والشافعي . وأبى سليمان وأصحابهم ، وروينا القول الثانى من طرق منها ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وعن ابن عمر في أحد قوليه من طريق عبد الرزاق ووكيع قال وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ثم اتفقا عن ابن عمر قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وروينا أيضاً عن ابن مسعود وهو قول عطاء . وشريح . وإبراهيم . وأصحاب ابن مسعود . وعبيدة السلماني . وأبى حنيفة : وزفر . وأبى يوسف فظننا فيما احتج به أهل هذه المقالة فلم نجد لهم أكثر من أن قالوا : اتنا لم نختلف ان نكاح زوج آخر يهدم الثلاث ولا شك في انه اذا هدمها فانه قد هدم الواحدة من جملتها والاثنين من جملتها ، ومن المحال أن يهدمها مجموعة ولا يهدمها متفرقة .

قال أبو محمد : فقلنا : لم يهدم قط طلاقاً انما هدم التحريم الواقع بتام الثلاث مفرقة أو مجموعة فقط ولا تحرم بالطلاقين ولا بالواحدة يهدمه وقتلناهم : أتم قد حملت العاقلة نصف عشر الدية فأكثر ولم تحملوها أقل من نصف العشر ، ولا شك انها اذا حملت نصف العشر فقد حملت في حملته أقل منه فقالوا : انما حملناها ما ثقل قتلنا : ومن لكم بان نصف العشر فصاعداً هو الثقل دون أن يكون الثلث هو الثقل أو الكل ، وأيضا قرب جان يعظم عايه ويقل ربع عشر الدية لقلة ماله وآخر تنخف عليه الدية

لها لكثرة ماله ثم السؤال باق عليكم اذ حملتموها ما ثقل فالاولى أن تحملوها ما خف وكل هذا لا معنى له انما الحجة في ذلك قول الله تعالى : (فان طلقها) يعنى في الثالثة (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلا يجوز تعدى حدود الله تعالى والقياس كله باطل، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٦ مسألة وقد قلنا : ان المطلقة طلاقا رجعيا فهي زوجة للذى طلقها (١) مالم

تنقض عدتها يتوارثان ويلحقها طلاقه وايلأؤه وظهاره ولعانه (٢) ان قذفها وعليه ثقتها وكسوتها واسكانها فاذهى زوجته فخلال له أن ينظر منها الى ما كان ينظر اليه منها قبل أن يطلقها وان يطأها اذ لم يأت نص بمنعه من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بعلاها اذ يقول عز وجل : (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) .

قال أبو محمد : فان وطئها لم يكن بذلك مراجعا لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهدو عليها بذلك قيل تمام عدتها فان راجع ولم يشهد فليس مراجعا لقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والاشهاد فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل أو راجع ولم يشهد ذوى عدل متعديا لحدود الله تعالى، وقال رسول الله ﷺ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد، فان قيل قد قال الله عز وجل : (واشهدوا اذا بايعتم) وقال تعالى في الدين المؤجل (واشتشهدوا شهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلا فرجل وامرأتان) فلم اجزتم البيع المؤجل وغيره اذ لم يشهد عليه وقال تعالى : (فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم) فلم اجزتم الدفع الى اليتيم ماله اذا بلغ مميزا دون اشهاد قلنا لم نجز دعواه للدفع الا حتى يأتي بالبينة وقضينا باليمين على اليتيم ان لم يأت المولى بالبينة على انه قد دفع اليه ماله ولكن جعلناه عاصيا لله تعالى ان حلف حاشا فقط كما جعلنا المرأة التي لم يقم للزوج بيعة بطلاقها ولا برجعتها عاصية لله عز وجل ان حلفت حاشا عالمة بانه قد طلقها أو راجعها واما أجازتنا البيع المؤجل وغيره وان لم يشهدا عليه فلقول رسول الله ﷺ : « انهما بالخيار مالم يتفرقا فاذا تفرقا أو خير احدهما الآخر فاختر البيع فقد تم البيع » أو كما قال عليه الصلاة والسلام مما قد ذكرناه في كتاب البيوع من ديواننا هذا وغيره بنصه واستاده والحمد لله رب العالمين، وهو في كل ذلك عاص لله عز وجل ان لم يشهد في البيع المؤجل

(١) في النسخة رقم ١٤ زوجة الذى طلقها (٢) في النسخة رقم ١٦ « ويلاعنها »

وغيره وفي دفع المال لليتيم (١) اذا بلغ ميذا وفي طلاقه وفي رجعة اذا لم يفعل كما أمره الله عز وجل * وقد اختلف الناس في الوطء في العدة أيكون رجعة أم لا نعم وفيما دون الوطء فروينا عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطء رجعة وصح هذا أيضا عن ابراهيم النخعي وطاوس والحسن. والزهري وعطاء وروينا عن الشعبي وروى عن ابن سيرين وهو قول الأوزاعي وابن أبي ليلى وقال مالك. واسحاق بن داهويه ان نوى بالجماع الرجعة فهي رجعة وان لم ينو به الرجعة فليس رجعة قالا جميعا : وأما ما دون النكاح فليس رجعة وان نوى به الرجعة *

قال أبو محمد : هذا تقسيم لاحجة على صحة أصلا ، وقال الحسن بن حي وسفيان الثوري . وأبو حنيفة : الجماع رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو وكذلك اللمس ، قال سفيان وأبو حنيفة اذا كان لشهوة والأفلا قال أبو حنيفة : والنظر الى الفرج بشهوة رجعة قال فلو قبلته لشهوة أو لمسته لشهوة واقرب هو بذلك فهي رجعة فلو جن قبلها لشهوة فهي رجعة فلو جامعته مكرها فهي رجعة ولا يكون ما دون الجماع باكره رجعة * قال أبو محمد : هذه الأقوال في غاية الفساد لأنها شرع في الدين بغير قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس له وجه ولا رأى له في السداد حظ ولا سبقه اليها أحد نعلمه ، وقال جابر بن زيد . وأبو قلابة . والليث بن سعد . والشافعي الوطء فما دونه لا يكون رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو ولا رجعة الا بالكلام *

قال أبو محمد . لم يأت بان الجماع رجعة قرآن ولا سنة ولا خلاف في ان الرجعة بالكلام رجعة فلا يكون رجعة الا بما صح أنه رجعة وقال تعالى (فامسكوهن بمعروف) والمعروف ما عرف به ما في نفس الممسك الرادولا يعرف ذلك الا بالكلام وبالله تعالى التوفيق وقد قال قوم ان معنى قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) انما معناه مقارنة بلوغ الأجل *

قال أبو محمد : وهذا خطأ وباطل بلا شك لأنه اخبار عن الله تعالى بأنه أراد ما لم يخبرنا عز وجل بأنه أراد ولا أخبرنا به رسول الله ﷺ وقد قال تعالى (وان تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وأيضا فلو كان ما قالوا كان لا إمساك له إلا قرب بلوغ أقصى العدة (١) وهذا ما لا يقولونه لاهم ولا غيرهم قال أبو محمد : معناه بلا شك فاذا بلغن أجل عدتهن * برهان ذلك ان من أول

العدة الى آخرها وقت لرده إياها ولا مسا كه لها ولا قول أصح من قول صححه الاجماع المتيقن من المخالف والموافق *

قال أبو محمد : وأما قولنا : انه ان راجع ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها غائبا كان أو حاضرا وقد طلقها وأعلمها واشهد فقد بانت منه ولا رجعة له عليها إلا برضاها بابتداء نكاح بولي واشهاد وصداق مبتداء سواء تزوجت أو لم تزوج دخل بها الزوج الثاني أو لم يدخل فإن أتاها الخبر وهي بعد في العدة فهي رجعة صحيحة . برهان ذلك قول الله تعالى (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون الا أنفسهم) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) وهذا عين المضارة وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فضرته مردودة باطل ، وأيضا فإن الله تعالى سمي الرجعة امسا كما بمعروف قال تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فالرجعة هي الامساك ولا تكون بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف والمعروف هو اعلامها واعلام أهلها ان كانت صغيرة أو مجنونة فإن لم يعلمها لم يمسك بمعروف ولكن بمنكر اذ منعها حق الزوجية من النفقة والكسوة والاسكان والقسمة فهو امساك فاسد باطل مالم يشهد باعلامها فيشذيكون بمعروف وكذلك قال الله عز وجل : (ويعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) *

قال أبو محمد : إنما يكون البعل أحق بردها (١) إن أراد إصلاحا بنص القرآن ومن كتبها الرد أو رد بحيث لا يبلغها لم يرد إصلاحا بلا شك بل أراد الفساد فليس ردا ولا رجعة أصلا . وقد اختلف الناس في هذا على خمسة أقوال فالقول الأول لما روينا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب قال في امرأة طلقها زوجها فاعلمها ثم راجعها ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها فقد بانت منه ، ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب إذا طلق امرأة فاعلمها طلاقها ثم راجعها فكتمها الرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عمرو بن دينار أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد قال : تماريت أنا ورجل من القراء الأولين في المرأة يطلقها الرجل ثم يرتجمها فيكتها رجعها فقلت : أنا ليس له شيء فسألنا شريحا القاضي فقال ليس له إلا فسوة الضبع . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال : سأل رجل عمران بن

الحسين فقال : انه طاق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال له عمران : طلقت بغير عدة وراجعت في غير سنة فاشهد على ما صنعت * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرني عبيدة عن الحسن بن رواح قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل طلق سراً وراجع سراً فقال : طلقت في غير عدة وارتجعت في عما اشهد على ما صنعت * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ناهشيم عن الحسن قال اذا طلق امرأته ثم راجعها في غيب أو مشهود لم يعلها بالرجعة حتى اقضت العدة فلا سبيل له عليها ، فهذا قول وقول ثا زروينا من طريق ابن وهب عن مالك قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال في الذي يطلق امرأته وهو غائب ثم يراجعها ولا يبلغها امرأته وقد بلغها طلاقها انها ان تزوجت ولم يدخل بها زوجها الآخر أو دخل فلا سبيل الى زوجها الأول اليها ، وقال مالك : وهذا احب ما سمعت الى فيها وفي المفقوده ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتسبها رجعتها حتى تحل فتكسح زوجها غيره فانه ليس له من امرها شيء ، ولكنها من زوجها الآخر ، قال ابن وهب : وأخبرني مخرمة ابن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ونافع مثله وصح أيضا من طريق ابن سمان عن الزهري مثل ذلك اذا كانا في بلد واحد ، وقول ثالث من طريق ابن وهب قال مالك : الامر الذي لا اختلاف فيه انه اذا دخل بها زوجها الآخر قبل ان يدركها الأول فلا سبيل له اليها وذلك الامر عندنا في هذا وفي المفقود يعني في الذي طلقها واعلها ثم راجعها واشهد ولم يبلغها قال ابن القاسم : ثم رجع مالك عن ذلك وقال زوجها الأول أحق بها قال ابن القاسم أما أنا فأرى انها ان دخل بها زوجها فلا سبيل له اليها فان لم يدخل بها فهي للأول *

قال أبو محمد : انما أوردنا هذا لنرى المشغبين (١) بقول مالك : الامر عندنا والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا حجة واجماع لا يحل خلافه ، وهذا مالك قد رجع عن قول ذكر انه الامر عندهم والامر الذي لا اختلاف فيه فحسبهم وحسبكم . وروينا من طرق عن عمر كلها منقطعة لأنها عن ابراهيم عن عمر أو عن الحسن بن مسلم عن عمر أو عن سعيد بن المسيب عن عمر أو عن أبي الزناد ان عمر قال فيمن طلق امرأته ثم سافر وأشهد على رجعتها قبل اقضاء العدة ولا علم لها بذلك حتى تزوجت انه ان ادركها قبل ان يدخل بها فهي امرأته وان لم يدركها حتى دخل بها الثاني فهي امرأة الثاني حكم بذلك في أبي كنف وهو قول الليث . والأوزاعي ، وقول رابع رويناه من طريق

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن طلق ثم ارتجعها واشهد فلم تأتيا الرجعة حتى تزوجت قال ان اصبحت فلا شيء للاول فيما بلغنا يقال ذلك فان نكحت ولم تصب فالاول احق بها وبه يقول عبد الكريم ، وقول خامس رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : قال علي بن أبي طالب اذا طلق الرجل امرأته ثم راجعها ولم يعلمها فهي امرأته اذا اشهد ، ومن طريق سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب انه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب فكتب اليها برجعتها فضع الكتاب حتى انقضت عدتها فان زوجها الاول احق بها دخل بها الآخر او لم يدخل ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان وقنادة عن علي بن أبي طالب ، ومن طريق ابراهيم بن علي في أبي كنف مثله وهو قول الحكم بن عتيبة ثم وجدناه متصلا عن علي كنانا محمد بن سعيد بن نبات ناعياش بن اصبح نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الاعلى ناسعيد هو ابن ابي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان رجلا طلق امرأته واعلمها وارجعها واشهد شاهدين وقال : اكتبنا على فكتما حتى انقضت عدتها فارتفعوا الى علي بن أبي طالب فأجاز الطلاق وجلد الشاهدين واتهمهما .

قال أبو محمد : ثم نظرا في هذه الرواية فوجدناها لاحجة فيها لمن ذهب الى هذا القول لانه ليس فيها الا اجازة الطلاق لا اجازة الرجعة .

قال أبو محمد : ليس الا هذا القول أو الذي تخيرناه وما عداهما خطأ لا اشكال فيه لان زواجها أو دخوله بها أو وطؤه لها لا يفسخ شيء من ذلك نكاحا صحيحا وبالله تعالى التوفيق . وانما هو صحة الرجعة أو فسادها ، ويقول علي الذي ذكرنا يقول سفيان الثوري ، وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

١٩٨٧ - مسألة - ونجمع هنا ما علمنا ذكرناه مفرقا وهو انه لا يكون طلاق لائلا في المطلق الرجعة مادامت في المدة الا طلاق الثلاث مجموعة أو مفرقة وطلاق التي لم يطأها المطلق سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا انه فيما دون الثلاث ان رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي واشهاد وصدق وهذا حكم الفسخ كله ، وأما طلاق الموطوءة واحدة أو اثنتين فلا مطلق مراجعتها أحبت أم كرهت بلا صداق ولا ولي ولكن باشهاد فقط وهذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق .

العدد

١٩٨٨ - مسألة - العدد ثلاث أما من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر وأما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها وأما المعتقة إذا اختارت نفسها وفراق زوجها فان هذه خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدتها عدة المطلقة سواء سواء، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق . برهان ذلك ان عدة الطلاق والوفاة مذكورة في القرآن وكذلك سقوط المسقرطة العدة عن التي طلقت ولم يطأها المطلق في ذلك النكاح ، وأما المعتقة تختار فسخ نكاحها فكما روينا من طريق أبي داود باعثمان بن أبي شيبة نا عفان بن مسلم نا همام بن يحيى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان زوج بريرة كان عبداً اسود اسمه مغيث فخيرها يعني رسول الله ﷺ وأمرها أن تعتد .

قال أبو محمد : فلو كانت عدة غير المذكورة في القرآن لينها رسول الله ﷺ بلا شك وإنما قلنا : انها عدة الطلاق لأنها عدة من حى لا من ميت فصح إذا مرها عليه الصلاة والسلام بان تعتد من فراقها له وهو حى انها العدة من مفارقة الحى بلا شك ، وأما سائر وجوه الفسخ سواء كانت من نكاح صحيح أو من عقد فاسد فلا عدة في شيء من ذلك لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا حجة فيما سواهما ولا يكون طلاق الا في نكاح صحيح وكذلك لا عدة من وفاة من ليس عقد زواجه صحيحاً لأن الله تعالى لم يوجب عدة طلاق له أو وفاة الا من زوج ومن عقده فاسد ليس زوجاً فلا طلاق له واذا لا طلاق له فلا عدة من فراقه واذا ليس زوجاً فلا عدة من وفاته (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فان قالوا : قسنا كل فسخ على المعتقة تختار فراق زوجها قلنا : القياس لله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن جميع وجوه الفسخ لا خيار فيه للنفس فسخ نكاحها الا المعتقة فقد أجمعوا بلا خلاف على مفارقة حكمها لحكم سائر المنفسخ نكاحهن والعدة الواجبة إنما هي حكم أمر الله تعالى به ليس شيء منها الاستبراء الرحم . برهان ذلك ان المخالفين لنا في هذا لا يخالفوننا في ان العدة على الصغيرة الموطوءة التي لا تحمل والعجوز الكبيرة التي لا تحمل في الطلاق والوفاة ولو خالفونا في الطلاق في الصغيرة لكان قول الله تعالى (واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن) حاكماً بصحة قولنا وبطلان قولهم ، ومعنى قوله تعالى (ان اربتم) إنما هو ان اربتم كيف يكون حكمها

لا يجوز غير ذلك لأن اللائي يتسن من الحيض لا يشك أحد في أنه لا يرتاب فيها بحمل، وكذلك لا يختلفون في أن الحصى الذي بقي له من الذكر ما يوجب فأن على امرأته العدة وهو بلا شك لا يكون له ولد ابداً، وكذلك لا يختلفون في أن من وطئ امرأته مرة ثم غاب عنها عشرات سنين ثم طلقها ان العدة عليها، ولا شك في أنها لا حمل بها ولو كانت العدة خوف الحمل لأجزأت حيضة واحدة وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٩ مسألة وعدة المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه . ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل ثم الحيضة التي تلي . ثم طهر ثالث كامل فإذا رأت أثره أول شيء من الحيض فقد تمت عدتها ولها أن تنكح حيث شاءت ، واختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة كما قلنا : وقالت طائفة الاقراء الحيض مع اتفاق الجميع على الطاعة لقوله عز وجل : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لا يحل لهن أن يكتمن) *

قال أبو محمد : القروء جمع قراء والقراء لغة العرب التي بها نزل القرآن يقع على الطهر ويقع على الحيض، ويقع على الطهر والحيض . نأبذلك أبو سعيد الجعفي نأحمد بن علي المقرئ نأبوجعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس الحوي نأبوجعفر الطحاوي نأحمد بن محمد بن حسان نأعبد الملك بن هشام نأبوزيد الأنصاري قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره لنا أوردنا ، وقال الأعشى :

أفي كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها غريم عزائمكا
مورثة مالا وفي الأصل رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائككا
فأراد الاطهار ، وقال آخر :

يارب دي ضغن على قارض له قروء كقروء الحسائض
فأراد الحيض وعن روى عنه مثل قولنا جماعة كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال : إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وبه الى الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين مثل قول زيد نأنا قال الزهري وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وبه يأخذ الزهري . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مثل قول زيد المذكور نأنا ، وهو قول ابان بن عثمان . والقاسم بن محمد بن أبي بكر وبه يقول مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأبو سليمان ، وأصحابهم ، وقال بعض هؤلاء : إذا رأت أول الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ، ولا يجوز لها أن تتزوج حتي ترى الطهر من تلك

الحیضة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن
 ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها
 لا تزوج حتى تطهر . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد ذهبت منه . قال يحيى فقلت له أتزوج
 في الحيضة الثالثة ؟ قال : لا . روى هذا القول عن اسحاق بن راهويه . وتوقفت في ذلك
 طائفة كما روينا عن الحجاج بن المنهال ناحماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن نافع عن
 سليمان بن يسار قال : طلق رجل امرأته طلقاً أو طلقين فلما دخلت في الحيضة الثالثة
 ماتت فطلبت ميراثه فأتى معاوية بن أبي سفيان في ذلك فارسل في ذلك الى رهط من أصحاب
 رسول الله ﷺ منهم فضالة بن عبيد فلم يجد عندهم بذلك علماً . واضطرب في ذلك أحمد بن
 حنبل فمرة قال : الاقراء الاطهار ، ومرة قال : الاقراء الحيض ومرة توقف في ذلك ،
 واختلف القائلون بأنها الحيض فقالت طائفة له الرجعة ما كانت في الحيضة الثالثة فاذا
 رأت الطهر منها فلا رجعة له عليها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
 أخبرني عمرو بن مسلم عن طاوس قال : يراجعها ما كانت في الدم وهو قول سعيد بن جبير ،
 وروينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن
 جبير قال : هو أحق بها ما كانت في الدم وهو قول ابن شبرمة . والاوزاعي ، وروينا عن
 بعض الصحابة ما يدل على ذلك . كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : عدة
 الأمة حيضتان وعدة الحرة ثلاث حيض . ومن طريق الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن
 زيد بن ثابت مثل ذلك سواء ، وقالت طائفة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر
 عن زيد بن ربيع عن معبد الجهني قال : اذا غسلت فرجها من الحيضة الثالثة فقد بان
 منه ، وقالت طائفة إن له أن يراجعها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة كما روينا من طريق
 الحجاج بن المنهال ناابوعروة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
 انه كان عند عمر بن الخطاب فاته امرأة مع رجل فقالت : طلقني ثم تركني حتى اذا كنت
 في آخر ثلاث حيض وانقطع عني الدم وضعت غسلي ونزعت ثيابي ففرع الباب وقال : قد
 رجعتك فقال عمر لابن مسعود : ما تقول فيها ؟ فقال أراه أحق بها مادون أن
 تحل لها الصلاة فقال له عمر : نعم ما رأيت وأنا أرى ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب قال لزوجها الرجعة عليها
 حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلاة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد
 عن الحسن أن رجلاً طلق امرأته طلقاً فلما أرادت أن تغتسل من الحيضة الثالثة راجعها

فاختصما الى ابي موسى الاشعري فاستحلفها بالله الذي لا اله الا هو لقدحات لها الصلاة فابت أن تحلف فردها اليه وصح مثله أيضا عن ابن مسعود، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن ربيع عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : أرسل عثمان الى ابي بن كعب في ذلك فقال ابي بن كعب: أرى انه أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة وتحل لها الصلاة قال فما علم عثمان الا أخذ بذلك. ومن طريق وكيع عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل . وابي الدرداء مثله، ومن طريق وكيع عن عيسى الحنات عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ الخير فالخير منهم ابو بكر وعمر. وابن عباس انه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن ابي كثير أن عبادة بن الصامت قال : لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلوات (١) وصح هذا عن عطاء بن ابي رباح وعبد الكريم الجزري وسعيد بن المسيب. والحسن بن حي وسوى في ذلك بين المسئلة والذمية، وقال شريك ابن عبد الله القاضي: ان فرطت في الغسل عشرين سنة فله الرجعة عليها

قال أبو محمد : هذا ظاهر ما روينا عن الصحابة آتفا نغني القائلين هو أحق بها ما لم تغتسل وتحل لها الصلوات . وقالت طائفة كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال إلا أن ترى الطهر ثم تؤخر اغتسالها حتى تفوتها تلك الصلاة فان فعلت فقد بانت حيثنذ، وبه يقول سفيان الثوري وأبو حنيفة، وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان كانت حيضتها عشرة أيام فتبناها تنقضي عدتها ولا تحل للزواج اغتسلت أو لم تغتسل رأت الطهر أو لم تره قالوا : وأما الذمية فبانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تنقضي عدتها وتحل للزواج كانت عدتها عشرة أو أقل من عشرة اغتسلت أو لم تغتسل قالوا : وأما المسئلة (٢) التي حيضها أقل من عشرة أيام فله الرجعة عليها ما لم تغتسل كلها ولو لم يبق لها من الغسل إلا عضو واحد كامل قالوا : وكان القياس انه ان بقي لها عضو كامل لم تغسل أن لا يكون له عليها رجعة قالوا : ولكن ندع القياس ونستحسن أن يكون له عليها الرجعة فان لم يبق (٣) لها أن تغسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها وقد حل لها الزواج ، ولا يحرى حنيفة قول آخر وهو انه ان بقي عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم (٤) البغلي [فله الرجعة عليها فان بقي عليها منه قدر الدرهم البغلي] (٥) فلا رجعة له عليها ولا يحل لها الزواج حتى تغسل تلك اللعة قال : فلو رأت الطهر من الحيضة

(١) في النسخة رقم ١٤ « وتحل لها الصلاة (٢) في النسخة رقم ١٦ المسئلة (٣) في النسخة رقم ١٤ فلو لم

يبقى (٤) في النسخة رقم ١٤ ان بقي عليها ما قدر الدرهم الم (٥) الزيادة من النسخة رقم ١٦

الثالثة وهي مسافرة لاماء معها فتيممت فله عليها الرجعة ما لم تصل قال : فلو وجدت ماء قد شرب منه حمار ولم تجد غيره فاغتسلت به أو تيممت فلا رجعة له عليها ولا يحل مع ذلك لها الزواج .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد وهو قول لا يعرف عن أحد قبله . وكذلك تحديد من حداقطاع العدة بأن يمضى لها وقت صلاتها فلا تغتسل لانه قول لا دليل على صحته أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة [ولا سقيمة] (١) ولا قول صاحب ، وكذلك قول من قال حتى تغسل فرجها من الحيضة الثالثة فسقطت هذه الأقوال كلها ولم يبق إلا قول من قال هو أحق بها ما لم تغتسل وتحل لها الصلاة ، وقول من قال : ان بطهرها من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قولنا فوجدنا حجة من قال : هو أحق بها ما لم تحل لها الصلوات يحتاجون بأنه صرح عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وروى عن أبي بكر الصديق ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبي الدرداء ، وابن عباس ، وعبادة بن الصامت وغيرهم . وإن لم يصح عنهم قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى .

قال أبو محمد : وما نعلم لهم شغباً غير هذا وهو باطل لانه لا يحل أن يضاف الى رسول الله ﷺ بالظن الذى أخبر عليه الصلاة والسلام انه أكذب الحديث ما لم يأت عنه عليه الصلاة والسلام لا سيما والثابت عن عمرو بن مسعود ما ذكرنا قبل من أنه رأى رأياه لا عن اثر عندهما انهما قالاه . ومع ذلك فلا يفرح الخفيفون بهذا الشغب فهم أول مخالف للصحابة فى هذا المكان لان الثابت عن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم ان له الرجعة ما لم تحل لها الصلاة وهم يقطعون عنه الرجعة قبل أن تحل لها الصلاة إذا بقى لها شيء من أعضاء جسدها ولو قدر الدرهم .

قال أبو محمد : وقد خالف من ذكرنا هذا من رأى من الصحابة أن يدخلوها فى الحيضة الثالثة تتم عدتها فبطل هذا القول أيضاً بلا شك إذ لا دليل على صحته من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة لم يبق إلا قول من قال [ان] (٢) ما نقطاع الدم من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قول من قال : الاقراء الحيض فوجدنا من حجتهم انه لو كان القرء الطهر لكنت العدة قرأين وشيثان من قرء والله تعالى أوجب ثلاثة قرء . فصح انها الحيض التى تستوفى ثلاث منها كاملة .

قال أبو محمد : وليس كذلك بل بعض القرء قرء بلا شك وبعض الحيض حيض .

قال أبو محمد: وذكرنا ما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: طلاق الامة طلقتان وعدتها حيضتان. ونا حمام نا يحيى بن مالك بن عائد نا أبو الحسن ابن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان».

قال أبو محمد: هذان خبران ساقطان لا يجوز الاحتجاج بهما لان مظاهر ابن أسلم ضعيف. وكذلك عمر بن شبيب. وعطية ضعيفان لا يحتج بهما ولو صح احدهما أو كلاهما لما خالفناه.

قال أبو محمد: فان ذكر ذا كر الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ انه قال: «للمستحاضة اذا اتاك قروك فلا تصلي وإذا مر القرم تطهري ثم صلي من القرم الى القرم» والخبر الثابت عنه عليه السلام انه أمرها أن تترك الصلاة قدر اقراءها وحيضتها قلنا: لم نذكر أن الحيض يسمى قرءا لما انكم لا تنكرون أن الطهر يسمى قرءا وانما اختلفنا في أي ذلك هو المراد من قوله تعالى: (ثلاثة قروء) وقالوا انما أمر الله تعالى بطلاق النساء لاستقبال العدة قالوا فلو كان القرم هو الطهر لكان مطلقا في العدة فقلنا: هذا خطأ من حكمكم وبنائكم على مقدمة صحيحة. ونعم ان الطلاق انما أمر الله تعالى بالطلاق في استقبال العدة فلو كانت العدة التي هي الاقراء الحيض لكان بين الطلاق وبين أول العدة مدة ليست فيها معتدة وهذا باطل.

قال أبو محمد: فسقط كل ما احتجوا به وبقي قولنا فوجدنا حجة من قال به ما روينا من طريق البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء» فإشار رسول الله ﷺ الى الطهر وأخبر انه العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء فصح ان القرم هو الطهر وايضا فان العدة واجبة فرضا أثر الطلاق بلا مهلة فصح انها الطهر المتصل بالطلاق لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق ولو كان القرم هو الحيض لوجب عندهم على أصلهم فيمن طلق حائضا أن تعد بتلك الحيضة قرءا. وقد قال بذلك الحسن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر

الوراق عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا وهي حائض انها تعتد بها من اقرائها ، وقال ابن ابي عروبة وحدثني قتادة . وأبو معشر قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أبو معشر عن ابراهيم قالا جميعا لا تعتد بها .

قال أبو محمد : وأى أقوالين كان مراد الله تعالى فالأقراء الاطهار أم الحيض فان قولنا يقتضيها (١) جميعا لأن الطلاق يقع في الطهر فهو قرء ثم الطهر الثاني ثم الثالث وبين الطهر الاول والثاني حيض ثم بين الثاني والثالث حيض ثم دفعة حيض آخر اثلاث (٢) وقد قلنا ان بعض الحيض حيض وبعض الطهر طهر وبعد القرء قرء ففى ثلاثة أقراء بكل حال ويقول الحسن نقول ان طلقها ثلاثا وهي حائض فانها تعتد بتلك الحيضة ثم بالطهر الذى يليها ثم بالحيضة الثانية ثم بالطهر الثانى ثم بالحيضة الثالثة فاذا رأت الطهر منها فهو طهر ثالث حلت به للازواج وهكذا القول فى عدة الامة التى اتفق فتختار فراق زوجها ان كانت حين ذلك حائضا ولا فرق وكذلك نقول فى المطلقة ثلاثا فى طهر دسها فيه وفى المعتقة تختار فراق زوجها انهما يعتدان بذلك الطهر قرءا ، وقد صح عن الزهرى انها لا تعتد به لكن بثلاثة أقراء مستأنفة .

١٩٩٠ مسألة . فان اتبعها فى عدتها قبل انقضائها طلاقا باتنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلقة ثلثة فعليها أن تبتدى العدة من أولها فان طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدى العدة أيضا ولا بدو كذلك لو راجعها فى عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فانها تبتدى العدة (٣) ولا بد وروينا مثل قولنا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر وغيره عن قتادة ان جابر بن عبد الله وخلاس بن عمرو قالا جميعا فى المطلقة فى العدة تعد من الطلاق الآخر ثلاث حيض ، وروينا عن ابن مسعود انها تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب . والحسن . وأبى قلابة وبه قال الزهرى . وفتادة . قال أبو محمد : وبه يقول أبو حنيفة ومالك . والشافعى الا ان أبا حنيفة . ومالك . وأحد قولى الشافعى فى التى يراجعها فى العدة ثم يطلقها قبل أن يطأها انها تستأنف العدة ، وقال الشافعى : مرة تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول عطاء . قال أبو محمد : ما نزل لهم حجة من قرآن ولا من سنة أصلا ولا متعلق لهذه الطوائف فيما جاء عن ابن مسعود فى ذلك لانه خبر حدثناه عبد الله بن ربيع

(١) فى النسخة رقم ١٤ ينضمها (٢) فى النسخة رقم ١٤ أثر البات

(٣) فى النسخة رقم ١٤ فى العدة

قال نا محمد بن معاوية القرشي نا احمد بن شبيب اما محمد بن يحيى بن أيوب المروزي نا حفص - هو ابن غياث - نا الاعمش عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة يطلقها تطليقة وهي طاهرة في غير جماع فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعتد بعد ذلك بحيضة قال الاعمش فسألت ابراهيم النخعي فقال مثل ذلك *

قال أبو محمد : كل هؤلاء الطوائف مخالفون لما صح عن ابن مسعود ههنا انه السنة لانهم كلهم يكرهون أن يتبعها طلاقا في العدة والمالك يكره (١) والشافعيون لا يرون الحيض عدة ، ولا عجب أعجب ممن يحتج بقول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة يا ابن أخي ولا يحتج بقول ابن مسعود ههنا انه السنة *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا فيما عدانص قرآن وسنة ثبت (٢) حكمها عن رسول الله ﷺ وحجتنا لقولنا ههنا هو ان الله عز وجل انما أسقط العدة عن المطلقة غير المسوسة فقط وأوجبها على المطلقة المسوسة وأمر الله تعالى من طلق ان يطلق للعدة وجعل العدة على التي تحيض ثلاثة قروء وعلى التي لا تحيض لصغر أو كبر ثلاثة أشهر وحكم تعالى انها امرأته مالم تنقض عدتها منه يتوارثان ويلحقها طلاقه فهو اذا طلقها ثانية مطلق امرأته الموطوءة منه في ذلك النكاح بلا شك فعليها أن تبدى العدة من أثره بلا فصل ، ومن الباطل ان يتقدم شيء من العدة قبل الطلاق كما من الباطل طلاق (٣) موطوءة بلا عدة أو طلاق موطوءة يكون قروءا واحدا أو قرأين ولا بد للخالفين ههنا من أحد هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها باطل ييقن، وكذلك من المحال ان تبني المرتجعة على عدة قد بطلت بالرجعة اذ من الباطل (٣) ان تكون مرتجعة وهي بعد الارتجاع في العدة وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩١ مسألة : فان كانت المطلقة حاملا من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فعدتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت ما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقة وهي حامل تتخير فراق زوجها ولا فرق، وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنا أو من اكره فان عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في بطنها ولو وضعت أثر موت زوجها ولها أن تزوج ان شاءت ، وكذلك لو أسقطته ولا

(١) في النسخة رقم ١٤ فاما المالك يكره (٢) والنسخة رقم ١٤ أن نص حكم ثبت (٣) في النسخة رقم ١٤ ان طلاق (٤) في النسخة رقم ١٤ ومن الباطل

فرق • برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال اجابن ان يضعن حملهن) فلم يخص عز وجل كون الحمل منه أو من غيره ، وسواء وطئها الزوج أو لم يطأها لأن الله تعالى قال ما ذكرنا وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نسكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) •

قال أبو محمد : فاحتمل أن يستثنى هذه من الاولى فيكون المراد وأولات الاحمال أجابن ان يضعن حملهن الا اللواتي لم تمسوهن وهن حوامل منكم من تشفير أو من غيركم ، واحتمل أن تستثنى الاولى من هذه فيكون المراد ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها الا ان يكن حوامل منكم أو من غيركم فواجب أن تنظر أي الاستثنائي أو أي الاستثنائيين هو الحق اذ قد ضمن عز وجل بيان ذلك فيما انزل إلينا من شرائعه فوجدنا خبر عبد الله بن عمر في طلاق امرأته وقد ذكرناه في اول مسألة من الطلاق في كتابنا هذا بإسناده فوجدنا فيه أنه عليه السلام قال : مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا منه وفيه أيضا اذا طهرت فليطلق أو ليسك وقرأ رسول الله ﷺ (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن) • قال أبو محمد : نصح ان طلاق الحامل جائز عموما اذ هذا منه عليه الصلاة والسلام تعلم لكل • طلق الى يوم القيامة سواء كان الحمل منه أو من غيره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يخص حاملا من حامل من غيره وان تلك الحال هو قبل عدتها فوجبت العدة عليها بما ذكرنا ولم يجز أن يسقط هذا الحكم الا يقين ولا يقين في سقوطه الا في المطلقة التي لم يطأها وليست حاملا فقط واذا صح ان عليها العدة فقد وجب ضرورة ان له الرجعة عليها مادامت في العدة من طلاقه وعليه النفقة ويتوارثان ويلحقها إيلأؤه وظهاره وبلاءها انموله تعالى : (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك نقول : انه ان طلقها وعدتها بالاقراء أو بالشهور ثم حملت قبل تمام العدة منه أو من غيره بزنا أو باكره فانها تنتقل عدتها الى وضع ذلك الحمل فاذا وضعت فقد تمت عدتها وكذلك لو مات فحملت في عدتها من وفاته من زنا أو باكره فان عدتها تنتقل الى عدة الحامل بوضع الحمل لأن كل ذلك داخل في عموم قوله تعالى : (وأولات الاحمال اجابن ان يضعن حملهن) وقد غلب رسول الله ﷺ وضع الحمل في الوفاة على الأربعة الأشهر وعشر كما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا حسين ابن منصور بن جعفر النيسابوري أنا جعفر بن عون نا يحيى بن سعيد هو الانصاري

أخبرني سليمان بن يسار أخبرني أبو سلية بن عبد الرحمن بن عوف قال : بعثنا كريبا - هو مولى ابن عباس - الى أم سلية أم المؤمنين فجاءنا من عندها أن سبيعة وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فامرها رسول الله ﷺ أن تتزوج، وأما قولنا آخر ولد في بطنها فلقول الله عز وجل (أجلهن أن يضعن حملهن) فمتى ما بقى من حملها شيء في بطنها لم تضع حملها .

قال أبو محمد : ولمحمد بن الحسن قول ههنا نذكره ليحمد الله تعالى سامعه على السلامة، وهو أنه قال : إذا خرج من بطن المرأة من الولد النصف فقد تمت عدتها لا يعد في ذلك النصف نخذاه ولا ساقاه ولا رجلاه ولا رأسه، وقال أبو يوسف : من قال لامته وهي تلد : أنت حرة فإن كانت حين قوله ذلك قد خرج نصفه الذي فيه رأسه فهي حرة والولد حر وإن كانت قد خرج نصف بدنه سوى رأسه فالولد مملوك وهي حرة روى عنهما ذلك جميعاً هشام بن عبيد الله الراوى في سماعه منهما .

قال أبو محمد : فليعجب سامع هذا من هذا الاختلاط أترأه البائس كان من الغرارة بحيث لا يدري أنه متى خرج رأس المولود ومنكباه فانه في أسرع من كسر الطرف يسقط ظه فمتى يتفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته حتى يعلم أخرج نصفه أم أقل أم أكثر وأنه متى خرج رأسه ومنكباه فانه لا يمكن البتة ان يتم قوله أنت حرة حتى يقع جميعه، أترأه خفى عليه انها المسكينة في ذلك الوقت أشغل من ذات النجيين ان العجب ليكثر من نسبة من هذا مقدار عليه الى شيء من العلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فان بقى من المشيمة ولو شيء فهي في العدة بعد لانها من حملها المتولد مع الولد سواء سواء .

١٩٩٢ - مسألة - فان مات في بطنها فلا تنقض عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه الا اصبع أو بعضها لانها مالم تضع جميعه فلم تضع حملها وبالله تعالى التوفيق .

١٩٩٣ - مسألة - فان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقة ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو الى أهلها ان كانت صغيرة لقول الله تعالى : (واللاتي يذسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) وهذا قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان : وأصحابهم يعني لزوم ذلك للصغيرة والكبيرة ، وقال مالك : لعدة على الصغيرة جداً .

قال أبو محمد : ولا نعلم أحدا قال بهذا قبله وهو قول فاسد لوجوه، أحدها انه

تخصيص القرآن مخالف لحكمه ، وثانيها انه أوجب عليها عدة الوفاة ولو انها في المهد واسقط عنها عدة الطلاق وهي موطوءة مطلقة وهذا تناقض ظاهر الفساد ، وثالثها انه لم يجد منتهى الصغر الذي أسقط فيه عنها عدة الطلاق من مبدأ وقت الزمها فيه العدة وهذا تليس لا خفاء بفساده ومزج للفرض بما ليس فرضا ويكفى من هذا كله انه قول لا دليل على صحته لا من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا رواية فاسدة ولا قياس ولا رأى له وجه ولا قول سلف وما كان هكذا فهو ساقط يقين *

١٩٩٤ مسألة فان طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فاذا ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعتد سبعا وثمانين ليلة بمثل من الأيام كلى إلى مثل الوقت الذي لزمها فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة لانه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلا لا مائل ولا ما كثر، فاذا آتت ما ذكرنا حلت لقول رسول الله ﷺ: «الشهر تسع وعشرون» وقد ذكرناه في كتاب الصيام باسناده ، فان قيل : انه قد لزمها عدة يقين فلا تخرج منها إلا يقين قلنا : هذا وضع فاسد لكن قد لزمها عدة بوحي الله عز وجل إلى رسول الله ﷺ يقين من قبل الوحي الذي ذكرنا لا يقين مطلق من ظن كاذب أو قول قائل فلا تخرج من ذلك إلا ببيان رسول الله ﷺ الذي هو اليقين حقا ، وقد بين عليه الصلاة والسلام ان الشهر تسع وعشرون فلا يحل أن يراد على ذلك شيء بوسوسة لا أصل لها. (وما كان ربك نسيا) *

١٩٩٥ مسألة وقد قلنا : ان أسقطت الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها أو المعتقة المتخيرة فراق زوجها حلت ، وحد ذلك أن تسقطه علقه فصاعدا ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء ولا تنقض بذلك عدة برها ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابو بكر بن ابي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نمير قالا جميعا : نا ابو معاوية ووكيع قالا جميعا : نا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « ان أحدم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه ، وذكر باقى الخبر » ومن طريق مسلم نا ابو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن ابي الزبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه انه سمع حذيفة بن اسيد الغفاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مر بالطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يا رب أذكر أم أنسى ، وذكر باقى الخبر »

قال أبو محمد : معناه خلق الجملة التي تنقسم بعد ذلك سمعا وبصرا وجلدا ولحما وعظاما فصح ان أول خلق المولود كونه علقه لا كونه نطفة وهي الماء .

١٩٩٦ مسألة فان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة سواء اثر طلاقها أو في آخر الشهر (١) فباين ذلك تمادت على العدة بالشهور فاذا أتمتها حلت ولم تلتفت الى الحيض، وكذلك لو حملت منه أو من غيره اثر طلاقها أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر [فلو مات هو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر] (٢) ابتدأت عدة الوفاة تامة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن) فانما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر اثر وجوب العدة عليها من الطلاق فلا يبطل ما أوجب الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص ؛ فان قيل قاله تعالى قد أوجب الاقراء بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى أيضا : (واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذه زوجة مطلقة قلنا : انما أوجب الله تعالى ما ذكرتم على ذوات الاقراء وعلى ذوات الحمل وهذه اذ لزمتها عدة هذا الطلاق انما كانت يئسن من اللأني يئسن أو من اللأني لم يحضن ولم تكن أصلا من ذوات الاقراء ولا من ذوات الحمل ، ومن الباطل المتيقن والمحال الممتنع أن يلزم الله تعالى العدة بالاقراء من لا قرء لها حين وجوب العدة عليها أو يلزم العدة بالحمل من ليست ذات حمل حين وجوب العدة عليها كما ان من الباطل أن يحول بين وقت وجوب العدة من الطلاق أو الموت وبين العدة وقت ليس من العدة لقوله عليه الصلاة والسلام : « فطلقوهن لقبل عدتهن » وقد ذكرناه قبل هذا باسناده إلا أن يأتي بذلك نص جلي فيوقف عنده ، وأيضا فان القرء انما هو ما بين الحيضتين من الطهر فالها قبل أن تحيض وبعد اليأس من المحيض ليس قرءا فبطل أن تعتد بالاقراء من لم تطلق في استقبال قرء هي فيه وهي وان كان ولدها منه لاحقا به لانها زوجته بعد فقد قلنا : ان وطأه لها ليس رجعة ولا طلاقا فتبتدىء العدة منه ، وقد ادعى قوم الاجماع ههنا ، وهذا باطل لانهم لا يقدرون على إيراد كلمة في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم انما جاءت في ذلك آثار عن ثمانية من التابعين فقط وهم عطاء . ومجاهد . وسعيد بن المسيب . والزهرى . والحسن . وقتادة . والنخعي . والشعبي ، ومثل هذا لا يعده اجماعا إلا من استجاز الكذب على الأمة .

قال أبو محمد : ثم استدركنا النظر في قول الله تعالى: (١) (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله تعالى: (واللاتي يتسنن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فوجدنا المعتدة اذا حاضت في العدة فليست من اللاتي يتسنن من الحيض ولا من اللاتي لم يحضن بلا شك بل هي من اللاتي حضن فوجب ضرورة ان عدتها ثلاثة قروء ، ومن الباطل أن تكون من اللاتي لم يحضن وتكون عدتها الشهور فصح أن حكم الاعتداد بالشهور قد بطل وان كان بعض العدة ، وصح انها تنتقل الى الاقراء ، أو الى وضع الحمل إن حملت ؛ وأما انتقالها الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا فقط وإلا فلا فلأنها زوجة ترثه ويرثها فهي متوفى عنها فيأزمها بالوفاة عدة الوفاة ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٩٧ مسألة : وأما المستحاضة التي لا يتميز دمه ولا تعرف أيام حيضتها فان كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها فعدتها ثلاثة أشهر لأنها لم يصح منها حيض قط فهي من اللاتي لم يحضن . فان كانت ممن كان لها حيض معروف فنسبته أو نسبت مقدار ووقته فعليها أن تربص مقدارا توقن فيه انها قد آتمت ثلاثة أطهار وحيضتين وصارت في الثالثة ولا بد ، فاذا مضى المقدار المذكور فقد حلت لأنها من ذوات الاقراء بلا شك فعليها آتمام ثلاثة قروء وأما اذا تميز دمه فأمرها بين إذا رأت الدم الاسود فم حيض ، واذا رأت الاحمر أو الصفرة فهو طهر ، وكذلك التي لا يتميز دمه إلا أنها تعرف أيامها فانها تعتد اذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضا وبأيامها التي كانت تطهر فيها طهرا ، وقد ذكرنا برهان ذلك في كتاب الحيض في الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وهي أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا ، وأما المستريية فان كانت عدتها بالاقرء أو بالشهور فأتمتها إلا أنها تقدر أنها حامل وليست وثقة بذلك ولا بأنها ليست حاملا ، فهذه امرأة لم توقن انها من ذوات الاقراء قطعا ولا توقن انها من ذوات الشهور حتما ولا توقن انها من ذوات الاحمال (٢) بتلا هذه صفتها بلا شك نعلم ذلك حسا ومشاهدة فاذا هي كذلك فلا رها من التربص حتى توقن انها حامل فتكون عدتها وضع حملها أو توقن انها ليست حاملا فتزوج ان شاءت اذا أيقنت انها لا حمل بها لأنها قد تمت عدتها المتصلة بما أوجبها الله تعالى من الطلاق ، اما الاقراء واما الشهور ، وبالله تعالى التوفيق . وأقصى ما يكون التربص من آخر وطء وطئها زوجها خمسة أشهر فلا سبيل إلى أن تتجاوزها

(١) في النسخة رقم ١٤ ثم استدركنا فوجدنا الله تعالى قال الخ (٢) في النسخة رقم ١٤ من أولات الحمل

الإلاهي موقنة بالحمل أو بطلانه لأن رسول الله ﷺ أخبر بأنه بعد أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وإذا نفخ فيه الروح فهو حي وإذا كان حيا فلا بدله ضرورة من حركة، وأما المختلفة الاقراء فلا بد لها من تمام اقراءها بالغة ما بلغت لاحد لذلك لأن الله تعالى أوجب عليها أن تتربص ثلاثة قروء ولم يجعل الله تعالى لذلك حدا محدودا (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن حاضت حيضة ثم لم تحض أو حاضت حيضتين ثم لم تحض أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد ان كانت قد حاضت في عصمة زوجها أو قبلها فلا بد لها من التربص أبدا حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل أو حتى يصرن في حد اليأس من المحيض فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر ولا بد لأن الله تعالى لم يجعل العدة ثلاثة أشهر إلا على اللواتي لم يحضن وعلى البائسات من المحيض، وهذه ليست واحدة منهما فإذا صارت من البائسات حيث دخلت في أمر الله تعالى لها بالعدة بثلاثة أشهر، هذا نص كلام الله عز وجل وحكمه والحمد لله رب العالمين.

وفما ذكرنا اختلاف رويننا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع فحدثت سبعة أشهر لا تحيض يمنعها الرضاع الحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر فقالوا له: انها تركت ان مت فامر أن يحمل الى عثمان فحمل اليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب. وزيد بن ثابت فسألها عثمان فقالا جميعا: نرى أن ترثه ان مات وأنه يرثها ان مات فانه ليست من القواعد اللاتي يثن من المحيض ولا من الابكار اللاتي لم يحضن. نايونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا احمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الجمراني عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب. وعبد الله ابن مسعود قالا جميعا في الشابة تطلق فلا تحيض: انها تنتظر حتى تياس من المحيض، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري. ومعمر كلاهما عن منصور بن المعتمر. وحماد بن أبي سليمان كلاهما عن ابراهيم النخعي عن علقمة انه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم ارتفعت حيضتها ستة عشر شهرا ثم مات فقال له عبد الله بن مسعود: حبس الله عليك ميراثها وورثه منها هذا في غاية الصحة عن ابن مسعود وقد رويننا هذا بعينه عن ابن عباس. وابن عمر إلا أنه من طريق ابن وهب عن ابن سمعان. ومن طريق محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المتني نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي قال: سألت منصور بن المعتمر عن طلق امرأته فحاضت حيضة ثم يئست من المحيض قال: تستأنف العدة حيثئذ بثلاثة أشهر قال: وسألت عن امرأة شابة طلقت فلم

تحض من مرض أو ارتفع حيضها قال: تعتد بالحيض ما كان وسألته عن جارية حاضت
حيضة وطلقت فلم تحض سنتين قال عدتها الحيض ما كان ومن طريق ابن وهب أنا عتبة
ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عن مطلقه لا تحيض في السنة
إلا مرة قال: أقرأوها ما كانت ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري مثل ذلك
ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن أبي الزناد قال: ينبغي لها أن تعتد ثلاث حيض ولو
كانت في عشر سنين إذا كانت تحيض ولها شباب ومن طريق وكيع عن الربيع بن
صديق، وي زيد بن إبراهيم - هو التستري - عن الحسن البصري قال: تعتد بالحيض وإن كانت
لا تحيض في السنة إلا مرة ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء تعتد أقرأها
ما كانت تقاربت أو تباعدت، قال ابن جريج وهو قول عبد الكريم قال عطاء فإن وجدت في
بطنها كالحشة لا تدري أفي بطنها ولد أم لا فلا تعجل بنكاح حتى تستبين أنه ليس في بطنها
ولده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: إذا كانت تحيض فعدتها على
حيضتها تقاربت أو تباعدت، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار
عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول تعتد أقرأها ما كانت ومن طريق عبد الرزاق
عن سفیان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي في المرأة تحيض حيضا مختلفا أن عدتها
الحيض وإن لم تحض في كل سنة إلا مرة ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبيدة
عن إبراهيم قال: إذا كانت تحيض فعدتها بالحيض وإن حاضت في كل سنة مرة، ومن طريق
سعيد بن منصور ناسفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار في التي لا تحيض في السنة إلا مرة قال
أقرأها ما كانت وهو قول أبي حنيفة وسفیان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهم.
وأبي عبيد، وقاله الليث في المختلة الأقرأء.

قال أبو محمد: فكل هؤلاء يقولون مثل قولنا وههنا قول ثان كما روينا من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب أيا
امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعت حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر
فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت، وصح
مثل هذا عن الحسن البصري، وسعيد بن المسيب ومن طريق مالك عن ابن شهاب
- هو الزهري - عن سعيد بن المسيب مثل قول عمر في المستحاضة تعتد سنة ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كانت في الأشهر
مرة يعني الحيض فعدتها سنة، وقول ثالث لما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر
عن رجل عن عكرمة أنه سئل عن التي تحيض فيكثر دمها حتى لا تدري كيف حيضتها

قال تعد ثلاثة أشهر وهي الرية التي قال الله عز وجل : (ان ارتبتم) قضى بذلك ابن عباس . وزيد بن ثابت هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار عن طاوس قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا اجزا عنها ان تعد ثلاثة أشهر هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عكرمة قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا فاما رية عدتها ثلاثة أشهر قال قتادة : تعد المستحاضة ثلاثة أشهر هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر ابن زيد قال اذا كانت تحيض في كل سنة مرة يكفيها ثلاثة أشهر هـ

قال أبو محمد : اختلف ابن جريج . وسفيان بن عيينة على عمرو بن دينار في هذا كما أوردنا قد ذكر سفيان عن جابر بن زيد ثلاثة أشهر وعن طاوس اقراؤها ما كانت ، وذكر ابن جريج عن جابر بن زيد اقراؤها ما كانت وعن طاوس ثلاثة أشهر هـ وأما المتأخرون فان الليث بن سعد قال : عدة المستحاضة في الطلاق والوفاة سنة ، وقال الأوزاعي : ان ارتفع حيض المطلقة ثلاثة أشهر اعتدت سنة ، وقال احمد . واسحاق : عدة المستحاضة الاقراء ان عرفت أوقاتها والافسنة ، وقال مالك : ان لم تحض المطلقة تسعة أشهر متصلة استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان أتمتها ولم تحض فقد تمت العدة وحلت للأزواج وان حاضت قبل تمامها عدت كل ذلك قرءاً واحداً ثم تنتظر الحيض فان لم تحض تسعة أشهر استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان لم تحض حتى تتمها تمت عدتها وان حاضت فيها عدت كل ذلك قرءاً ثانياً ثم تنتظر تسعة أشهر فان لم تحض اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت فيها أو أتمتها دون أن ترى حيضا فقد تمت عدتها قال أبو محمد : كل هذه الاقوال لاحجة لتصحيحها من قرآن ولا من سنة ولا رواية ضعيفة ولا قياس ولا رأى يصح ولا رواية تصح عن صاحب انما جاء في ذلك الرواية التي ذكرنا عن عمر مع انها لا تصح لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن وقد روينا عن عمر خلاف ذلك كما أوردنا أنها فما الذي جعل احدي الروايين عنه أولى من الأخرى ، وقال مالك انما تبدى بتربص التسعة الأشهر من حين ارتفعت حيضتها لا من حين طلقها زوجها الا التي رفعتها حيضتها إثر طلاقها فهذه تعد التسعة الأشهر من حين طلقت قال : والمستحاضة كذلك عدتها سنة الحرة والامة سواء ، وكذلك التي ارتفع حيضها من مرض الامة والحرة سواء قال واما التي ارتفع حيضها من أجل الرضاع فانها بخلاف ذلك ولا تتم عدتها الا بتمام ثلاثة اقراء كائنة ما كانت ، قال واما المرتابة فانها تقيم حتى تذهب

الرية أو يصح الحمل قال : وأقصى تربصها تسعة أشهر *
قال أبو محمد : هذه تقاسيم لا تحفظ عن أحد قبله ، فإن شغبوا بالرواية التي هي
عن علي بن يزيد بحضرة عثمان قلنا : لم يقولوا أن ذلك من أجل الرضاع إنما بينوا
أنها ليست من اللأني لم يحضن ولا من اللأني لم يئسن (١) من الحيض فلا يحل أن
يقولوا ما لم يقولوا وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩٨ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا تقارب الاقراء أو تباعدها لاحد في ذلك
الا انه لا تصدق المراد في ذلك اذا أنكر الزوج قولها الا بأربع عدول من النساء
عالمات يشهدن انها حاضت حيضا اسود ثم طهرت منه هكذا ثلاثة اقراء أو بشهادة
امرأتين كذلك مع يمينها لان الله عز وجل لم يحد في ذلك حدا ولا رسوله ﷺ
(وما نذكر بك نسيا) * ومن الباطل المتيقن ان يكون تعالى اراد أن يكون للاقراء
مقدار لا يكون أقل منه ثم يسكت عن ذلك ليسكلفنا علم الغيب الذي حجه عنا أو
يكلنا الى الظنون الكاذبة والاقوال الفاسدة التي لا يشك في بطلانها واما ان
لا تصدق في ذلك اذا أنكر الزوج فلان رسول الله ﷺ حكم بالبينة على من ادعى
وهي مدعية بطلان حق ثابت لزوجها في رجعتها أحبت أم كرهت فلا تصدق الا
بينة عدل * روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : جاءت
امراة الى علي بن أبي طالب قد طلقها زوجها فادعت أنها حاضت ثلاث حيض في
شهر فقال علي لشريح قل فيها فقال شريح ان جاءت بينة ممن يرضى دينه وأمانته من
بطانة أهلها انها حاضت في شهر ثلاثا طهرت عند كل قرء وصلت فهي صادقة والا
فهي كاذبة ، فقال علي : قالون - يعني أصبت بالرومية - * ومن طريق حماد بن سلمة عن
قزادة قال ان امراة طلقت فحاضت في نحو من أربعين ليلة ثلاث حيض فاختصموا الى شريح
فرفعهم الى علي بن أبي طالب فقال علي : ان شهد أربعة من نساؤها ان حيضها كان
هكذا أبانت منه والا فلتعد ثلاث حيض في ثلاثة أشهر * ومن طريق الحجاج بن
المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي في امراة حاضت في شهر أو أربعين
ليلة ثلاث حيض قال : اذا شهدت لها العدول من النساء انها قد رأت ما يحرم عليها
الصلاة من طموث النساء الذي هو الطموث المعروف فقد خلا أجلها (٢) *

قال أبو محمد : هذا كله قولنا وقد رويت رواية تذكرها ان شاء الله تعالى

(١) في النسخة رقم ١٦ ولا من اللأني يئسن (٢) في النسخة رقم ١٦ قد حل أجلها

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري . وسفيان بن عيينة قال سفيان الثوري :
عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق وعن أبي بن كعب، وقال ابن عيينة : عن
عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال جميعا من الأمانة ان المرأة أوتمنت على فرجها
ومن طريق وكيع عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سليمان بن يسار انه ذكر
عنده النساء فقال : لم تؤمر بفتحهن *

قال أبو محمد : صدق أبي رضي الله عنه . وعبيد بن عمير في ان المرأة أوتمنت
على فرجها وكذلك الرجل أيضا كل أحدمو كل في دينه الذي يغيب عن الناس به الى
أمانته وليس في هذا ما يوجب تصديقها على ابطال حق زوجها في الرجعة لقول الله
تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكذلك قول سليمان بن يسار لم تؤمر بفتح
النساء قول صحيح ما نازعه في ذلك أحد ، وتكليفها البينة على انها حاضت كتكليف
البينة على عيوب النساء الباطنة ولا فرق *

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء فروى عن أبي حنيفة لا تصدق في انقضاء
العدة في أقل من ستين يوما ولا تصدق النساء في أقل من خمسة وثمانين يوما ، وقال
أبو يوسف : ومحمد بن الحسن . وسفيان في أحد قولي . ومالك في موجب أقواله
لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من تسعة وثلاثين يوما *

قال أبو محمد : هذا أفتى على أصولهم لانه يجعلها مطلقة في آخر طهرها ثم
ثلاث حيض كل حيضة من ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عندهم وطهران كل طهر
خمسة عشر يوما وهو أقل الطهر عندهم ، واختلفوا في النساء فقال أبو يوسف :
لا أصدقها في أقل من خمسة وستين يوما ، وقال محمد بن الحسن : لا أصدقها في أقل
من أربعة وخمسين يوما وساعة ، وقال الحسن بن حي : لا أصدق المعتدة بالاقراء
في أقل من خمسة وأربعين يوما ، وقال الاوزاعي : لا أصدقها في أقل من أربعين يوما
وقال أبو عبيد : ان لم تأت ببينة لم تصدق في أقل من ثلاثة أشهر ، وعلى أحد أقوال
الشافعي لا تصدق في أقل من اثنين وثلاثين يوما وبعض يوم لأن أقل الحيض عنده
في هذا القول يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوما *

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا) فيصح ان هذه الاختلافات ليست من عند الله عز وجل لاشك في ذلك واذ
ليست من عند الله فليست بشيء وانما أتوا في ذلك لتحديد أقل الحيض وأقل الطهر
ومن الباطل تحديد شيء لم يحده الله عز وجل فهو شرع لم يأذن به الله تعالى ، فان قالوا

قد جاء عن النبي ﷺ « تحيض في علم الله ستا أو سبعا » قلنا : لا يصح ولو صح لكان عليكم لآلکم لانکم لا تقولون بهذا التحديد في أقل الحيض ولا في أكثره ، فان قالوا : صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « انظرى عدد الايام والليالى التى كنت تحيضين » قلنا : لا شك في أنه عليه الصلاة والسلام انما أمر بذلك ، من كانت تحيض أياما وليالى وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قال : « اذا أتاك قرؤك فلا تصلى فاذا مر القرء فتطهرى ثم صلى من القرء الى القرء » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام لذلك حدا لا يكون أقل منه فصح ان ذلك الخبر لمن لها أيام وليالى معروفة ، فهذا الآخر لمن لم يبلغ الليالى ولا الايام كل خبر على ظاهره دون تكلف تأويل فاسد أو ترك احدهما للآخر وبالله تعالى التوفيق . فان قيل ان الله تعالى جعل ثلاثة أشهر بازاء ثلاثة اقراء قلنا : نعم وليس ذلك بموجب انه لا يكون قرؤ في أقل من شهر ولا في أكثر منه وأتم أول مبطل لهذه الحجة لانكم تجيزون كون قرءين في شهر واحد وتجيزون أن يكون قرء واحد أكثر من ثلاثة أشهر فبطل كل ما شغبوا به ، فان قالوا : لا تظهر البراءة من الرحم في نصف شهر فأقل قلنا ولا في ثلاثة أشهر وكلكم يجعل العدة تتم بالاقرء في أقل من ثلاثة أشهر ، واما مالك فانه قال : الحيض متى ظهر تركت الصلاة والصوم وحرم وطؤها على زوجها فتى رأت الطهر منه صلت وصامت وحلت لزوجها الا ان ذلك لا يكون طهرا تعتد به في العدة .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اذ من المحال ان يكون حيضا وطهرا يحيل حكم الصلاة والصيام وإباحة الوطء وتحريمه ولا يكون حيضا وطهرا يمد قرءا في العدة هذا قول لا خفاء بفساده لانه خلاف للقرآن والسنن ولقول كل من سلف ، وما نعلم لأبي حنيفة ومالك انهما تعلقا في هذه المسألة بقول أحد من السلف فوجب الرجوع الى كلام الله عز وجل وبيان رسوله ﷺ فوجدناه تعالى قال : (ثلاثة قروء) ولم يحد في ذلك بعدد أيام لا يتجاوز (وما كان ربك نسيا) وأمر عليه الصلاة والسلام اذا أقبلت الحيضة ن تدع الصلاة فاذا ادبرت صلت وصامت وحلت لبعائها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « دم الحيض اسود يعرف فاذا أقبل فدعى الصلاة » ولم يحد عليه الصلاة والسلام في ذلك حدا فلا يجوز لأحد التحديد في ذلك الا انه ان أنكر زوجها ذلك لم تصدق الا بينة عدل كما ذكرنا وكذلك ان ادعى الزوج ان عنتها قد تمت وقالت : هي لم تتم فالزوج غير مصدق الا بينة وهي مصدقة مع يمينها لانها مدعى عليها وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد شغب بعضهم في تصديقها في انقضاء عدتها بقول الله تعالى :

(ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر) *
قال أبو محمد : وليس في هذه الآية دليل على وجوب تصديقها ولا ندرى
من أين وقع لهم ان هذه الآية توجب تصديقها ؟ وقد روينا من طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : لا يحل لها ان تقول انا حبل
وليس حبل ولا لست حبل وهى حبل ولا أنا حائض وليس حائضا ولا لست
حائضا وهى حائض وعن عطاء قال : الولد لا تكتمه ولا أدري لعل الحيضة معه
قال أبو محمد : المدعية انها قد أتمت عدتها لم تكتم شيئا خلقه الله تعالى
في رحمها انما ادعت انه تعالى قد خلق حيضها وهى اما فاذبة واما صادقة فلا مدخل لها
فيما في الآية من تحريم كتمان ما خلق الله في رحمها وليس في ان ذلك لا يحل لها
ما يسقط حق الزوج الذى أوجبه الله تعالى له في الرجعة *

قال أبو محمد : ولو ادعت انها حامل وأنكر الزوج ذلك عرض عليها من
القوابل من لا يشك في عدالتهن أربع ولا بد فان شهدن بحملها قضى بما يوجب الحمل
وان شهدن بان لا حمل بها بطلت دعواها فلو شهدن بحملها ثم صح أنهن كاذبن أو
أوهمن قضى عليها برد ما أخذت من الزوج من نفقة وكسوة وبالله تعالى التوفيق *
١٩٩٩ مسألة : وعدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهد،
وكذلك المجنونة وهو قول مالك . والشافعى ، وقال أبو حنيفة : عليها العدة ولا
احداد عليها قال : لاها غير مخاطبة *

قال أبو محمد : ان كان ذلك عنده حجة مسقطه للاحداد فينبغى أن يسقط بذلك
عنها العدة لان الله تعالى يقول : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ، والصغيرة غير مخاطبة وكذلك المجنونة ولا تربص
بنفسها ، وأما نحن فحجتنا في ذلك ما روينا من طريق البخارى ناعبد الله بن يوسف أنا
مالك عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زيب بنت ابى
سلة أنها اخبرته أنها سمعت أم سلة أم المؤمنين تقول : قالت امرأة : يا رسول الله ان
ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينا أفكحها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا لانما
هى أربعة أشهر وعشر ، وذكرت الخبر فلم يخص عليه الصلاة والسلام كبيرة من صغيرة
ولا عاقلة من مجنونة ولا خاطبة بل خاطب غير هاهنا ، فهذا عموم زائد على ما في القرآن ،
فان ابتدأت بالعدة من أول ليلة من الشهر مشت أربعة أهلة وعشر ليال من الهلال الخامس
فاذا طلع الفجر من اليوم العاشر فقد تمت عدتها وحلت للأزواج لانه تعالى قال وعشرا

فهو لفظ تأنيث فهو ليالي ولو أراد الأيام لقال وعشرة ، وإن بدأت بالعدة قبل ذلك أو بعده فعدتها مائة ليلة وست وعشرون ليلة بما بينهما من الأيام فقط لقول رسول الله ﷺ «الشهر تسعة وعشرون» ولا يجوز أن يحال بين أيام شهر واحد بما ليس منه هذا محال بلا شك . والله تعالى التوفيق .

٢٠٠٠ مسألة وفرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عنها لاليل ولا نهارا ، وأما الضماد فباح لها وتجنب أيضا فرضا كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة وغير ذلك إلا العصب وحده وهي ثياب موشاة تعمل باليمن فهو مباح لها ، وتجنب أيضا فرضا الخضاب كله فلا تقربه كله جملة وتجنب الامتشاط حاش التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها ، وتجنب أيضا فرضا الطيب كله فلا تقربه حاشي شيئا من قسط أو اظفار عند طهرها فقط ومباح لها أن تلبس بعد ذلك ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ وصوف البحر الذي هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دق مضر والمروى وغير ذلك ، ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت والزمرد وغير ذلك وتدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والطفل فهي خمسة أشياء تجتنبها فقط .

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن اصبح نا محمد بن اسماعيل نا محمد بن كثير العبدى ناسفيان الثورى عن عبد الله بن ابى بكر . وأيوب بن موسى . ويحيى بن سعيد الأنصارى كلهم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أن ابنة النحام توفى عنها زوجها فأتت أمها النبي ﷺ فقالت : أن ابنتى تشتكى عنها أفاكحلها ؟ قال لا قالت : انى أخشى أن تنفق عنيها قال وإن افقت ، وذكرت الخبر .

قال أبو محمد : زينب لها صحبة وقد ذكرناه قبل هذا عن زينب عن أمها أم المؤمنين رضى الله عنها . ومن طريق أحمد بن شعيب نا حسين بن محمد الزارع البصرى نا خالد بن الحارث نا هشام بن حسان نا حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : قال رسول الله ﷺ : «لا تحمد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فانها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمتشط ولا تمس طيبا إلا عند طهرها حين تطهر نبذة من قسط و اظفار» . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور المكي ناسفيان نا عاصم عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أن رسول

الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ولا تنكح ولا تختضب ولا تلبس ثوبا مصبوغا » فهذه هي الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي جامعة لكل ما ذكرناه ، وههنا آثار لا تصح تنبه عليها إن شاء الله تعالى لثلاث مخطيء بها من لا يعرف وهنها : منها خبر من طريق ابراهيم بن طهمان حدثني بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي » .

قال أبو محمد : في هذا الخبر ذكر الحلي ، ولا يصح لأن ابراهيم بن طهمان ضعيف ولو صح لقنابته ، والاحداد واجب على الذمية لقول الله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين الحكم فواجب أن يحكم عليهم بحكم الاسلام وهو لازم لهم وبتركهم إياه استحقوا الخلود ومن قال انه لا يلزمهم دين الاسلام فقد فارق الاسلام ، ويلزم الاحداد الأمة المتوفى عنها زوجها كالحره . ومن الآثار التي ذكرنا اثر رويناه من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال : سمعت المغيرة بن الضحاك يقول : أخبرني أم حكيم بنت اسيد عن امها ان زوجها توفي عنها فارسلت مولاتها الى أم سلمة أم المؤمنين تسألها عن كل الجلاء فقالت : لا تنكح به إلا لامر لا بد منه يشتد عليك وتمسحينه بالنهار فان النبي ﷺ دخل على حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قلت : يا رسول الله انما هو صبر ليس فيه طيب فقال : انه يشب [كذا] الوجه فلا تجعلينه إلا بالليل وتنزعينه بالنهار ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت بأى شيء امتشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر تغلمين به رأسك « أم حكيم مجهولة وامها أشد إغالا في الجهالة » .

وجاء في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم صح عن ابن عمر لا تنكح ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبا مصبوغا لا بردا ولا تزين بحلي ولا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا تنكح بكحل تريد به الزينة إلا أن تشتكى عينها ، وصح عنه أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس المتوفى عنها زوجها طيبا ولا تختضب ولا تنكح ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب تتجلبب به وهذا قولنا ، وصح عن أم عطية أن لا تلبس في الاحداد الثياب المصبغة إلا العصب وأن لا تمس طيبا إلا أدناه في الظهر القسط والاطفار . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا هشام بن حسان عن ابن سيرين وحفصة عن أم

عطية قالت في المتوفى عنها زوجها أنها لا تمس خضابا ولا تكتحل بكحل زينة ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تمس من الطيب إلا أدنى الطيب نبذة من قسط واظفار عند طهرها .
وقد روينا عن أم سلمة أم المؤمنين لا تكتحل وان فقأت عيناها ، وهذا قولنا ،
وروينا عن ابن عباس أنها تجتنب الطيب والزينة ، وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق
عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي عن الحسن بن م - لم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة
أم المؤمنين المتوفى عنها زوجها لا تلبس من الثياب المصبغة شيئا ولا تكتحل ولا تلبس
خاتما (١) ولا تختضب ولا تطيبه . وعن ابن عباس أو سعيد بن المسيب المتوفى عنها
زوجها لا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تلبس المحلى ولا تختضب .
ومن طريق لا تصح عن عائشة أم المؤمنين لأن فيها ابن لهيعة ، لا تلبس المتوفى عنها مصفرا
ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاءت ثياب العصب (٢) .
أما التابعون فصح عن عطاء أن المتوفى عنها لا تلبس صباغا ولا حليا وتنهى عن الطيب
والزينة ، ولا تكتحل بائمه فاز فيه زينة ولا تحضر (٣) فان فيه زعموا ورسا ، وتكتحل
بالصبر ان شاءت فان كان عليها حلي فضة فلا تنزع ان شاءت وان لم يكن عليها فلا تلبسه
تريده الزينة فان اضطرت الى الائمه أو الطيب فلها أن تتداوى به ، وكان يكره الذهب
لها ولغيرها إلا أن يكون خاتما قال : ولها ان تمشط بالحناء والكتم قال : وليس القسط
والاظفار طيبا ولا تزين هودجها ان ركبت فيه ورأى المروى والهروى زينة ورأى
اللولؤ زينة قال : فان كان عليها خواتم فضة فيها فصوص يواقيت أو غيره فلها أن
تلبسه قال : فان توفي زوج الصغيرة فلا هلبا أن يزنيها ويطيها . وروى عن سعيد بن
المسيب وعمر بن عبد الرحمن . وعروة بن الزبير . وعطاء . ويحيى بن سعيد الأنصاري
وربيعة أنها لا تلبس حليا ولا ثوبا مصبوغا بشيء من الاصباغ . وصح عن عروة بن الزبير
المتوفى عنها زوجها لا تكتحل ولا تختضب ولا تمشط ولا تلبس ثوبا فيه ورس أو
زعفران ولا تلبس الحمر إلا العصب . وصح عن الزهري قال : يكره للمتوفى عنها العصب
والسواد ولا تلبس الثياب المصبغة ولا تلبس حليا ولا طيبا . وصح عن ابراهيم النخعي
المتوفى عنها لا تمس الصفرة ولا الطيب ولا تكتحل بكحل زينة لكن بزور أو صبر
إلا أن ترمد فتكتحل : وصح عن عروة بن الزبير أن امرأة مات زوجها قالت له :
ليس لي الا هذا الخنار وهو مصبوغ يقيم فقال . اصبغيه بسواد .
وأما المتأخرون فان أبا حنيفة وأصحابه قالوا : تمتع من الزينة والطيب والكحل

(١) في النسخة رقم ١٤ حنيا (٢) هو ضرب من برود اليمن (٣) هو بضم الضاء الاولى وثجهاد واء

والثياب المصبوغة بالورس والزعفران والعصفر خاصة ولا تدهن بزيت أصلا سواء مطبيا كان أو غير مطيب وأباحوا لها الحز الأحر. وقال مالك: تجتنب الزينة كلها والحلي الخاتم وغيره ولا تلبس الحز ولا العصب إلا العصب الغليظ خاصة ولا ثوبا مصبوغا إلا بسواد، ولا تكتحل أصلا ولا تقرب شيئا من الطيب ولا دهنًا مطبيا بریحان أو غيره ولا تمتشط بحناء ولا بكتف ولا بشيء يختمر في الرأس لكن بالسدر وما أشبهه وتدهن بالزيت والشيرج، وقال الشافعي: تجتنب الزينة كلها والدهن كله الزيت وغيره في الرأس وغيره ولا تكتحل بما فيه زينة، ولا بأس بالكحل الذي لا زينة فيه فإن اضطرت إلى ما فيه زينة منه جعلته ليلا ومسحته نهارا كالصبر ونحوه وتجتنب كل صباغ فيه زينة وتلبس البياض والمصبوغ بالسواد والخضرة المقاربة للسواد وما ليس بزينة وتجتنب الطيب *

قال أبو محمد: كل هذه الأقوال خطأ لا خفاء به لأنها ليس بشيء منها برهان

يصححه لا قرآن ولا سنة، ولا سيما قول أبي حنيفة في تخصيص ما صبغ بورس أو زعفران أو عصفر خاصة، وقول مالك في اجتناب العصب إلا الغليظ منه، وقول الشافعي في تخصيص الأصباغ فإنها أقوال لا تعرف عن أحد قبلهم ولا معنى (١) لها أصلا، فإن قيل: المعنى في الاحداد اجتناب الزينة قلنا: حاشى الله من ذلك والله لو أراد رسول الله ﷺ ذلك لما عجز عن كلمة واحدة يقولها ولا يطول بذكر الصباغ إلا العصب وبذكر الطيب إلا القسط والاظفار عند الطهر خاصة وبذكر الكحل والامتشاط والاختضاب خاصة وهو عليه الصلاة والسلام قد أوتي جوامع الكلم، ومن الباطل المتيقن أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد الزينة فلم يسمها ولم يرد إلا بعد الصباغ فسماه عموما هذا الباطل الذي لا شك فيه والكذب المقطوع به، وكل قول عرى من البرهان فهو باطل. فإن قالوا: إنما قصد بالاحداد الحزن قلنا: هذا الكذب لو كان ذلك لكان واجبا على النبي ﷺ الذي لا حزن أوجب من الحزن عليه ﷺ ثم على الأبوين ولو أن امرأة أعلنت بأنها لم تسر قط كسرورها بموت زوجها لما كان عليها في ذلك إثم ولا ملامة إذ لم تقصر في حقوق التبعيل (٢) في حياته ولو كان الحزن عليه لكان مباحا لها بعد العدة والحزن عليه بعد العدة ليس محظورا، ولا يجوز لها الاحداد أكثر من المدة المذكورة، وهذا قول آخر لما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد بن الحسن البصري كان يقول: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويمتشطان ويطيبان ويختضبان ويتعلمان ويضعان ماشاءتا، ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن المتوفى عنها لا تحده

قال أبو محمد: واحتج أهل هذه المقالة بما محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر (١) نا شعبة نا الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد بن الهادي أن رسول الله ﷺ قال لا امرأة جعفر ابن أبي طالب: إذا كان ثلاثة أيام فالبسى ماشئت أو إذا كان بعد ثلاثة أيام شعبة شك، ومن طريق حماد بن سلمة نا الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعيد عن عبد الله بن شداد أن أسماء بنت عميس استأذنت النبي ﷺ أن تبكى على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى.

قال أبو محمد: هذا منقطع ولا حجة فيه لأن عبد الله بن شداد لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئا قال على: ولقد كان يلزم الآخذين بالمرسل إذا وافق آراءهم ألفا مائة وردوا به السنن الثابتة كصلاة الامام قاعدا لمرض بالاعحاء، وكإيجاب العهدة أن يأخذوا بهذا. ولا سيما والاحداد روته أم سلمة أم المؤمنين أنه عليه الصلاة والسلام أمر به أثر موت أبي سلمة ولا خلاف في أن موت أبي سلمة كان قبل قتل جعفر رضي الله عنهما بستين ولكنهما لا يبالون بالتناقض. قال على: أن غسل الثوب المصبوغ حتى لا يبقى فيه أثر صباغ فليس مصبوغا فلها لباسه.

٢٠٠١ مسألة: فلو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو أم أو قريب أو قرية كان ذلك مباحا لما روينا من طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف نا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته أنها سمعت أم حبيبة. وزينب بنت جحش أمى المؤمنين يقولان انهما سمعتا رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا».

٢٠٠٢ مسألة: وليس على المطلقة ثلاثا احداد اصلا وهو قول عطاء، ومالك. وأبي سليمان، وقال غيرهم خلاف ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: تحمد الميتة ثلاثا المتوفى عنها فلا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تختضب ولا تلبس المحلى، وقال الزهري الميتة لا تجديث حليا (٢) فان كان عليها حلى لم تنزع. ولا تمس طيبا وتمشط بالخناص والكتف وتبهن بالدهن الذي ينش بالريحان، وكره الزهري الذي فيه الاقاويه (٣) ومن طريق ابن أبي شية نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتي نا قال: كتب على عطاء

(١) والنسخة رقم ١٤ نا غندر (٢) والنسخة رقم ١٤ نا غندر (٣) في النسخة رقم ١٤ نا غندر

الخراساني قال : سألت سعيد بن المسيب . و فقهاء المدينة عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها ؟ فقالوا : تحدازوتتر كان التكحيل والتخضيب والتطيب والزينة * ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : المطلقة لا تكتحل بكحل زينة * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو داود - هو الطيالسي - عن حماد بن سبله عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تختضب * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم في المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تزين وهي عنده أشد من المتوفى عنها * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي انه كان يكره الزينة للتي لا رجعة له عليها من المطلقات ، وبقول ابراهيم النخعي يقول الشافعي ولم يوجب له وأوجب سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . واصحابه . وأبو عبيد . وأبو ثور .

قال أبو محمد : حجة من اوجب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قالوا هي مفارقة لزوجها للمتوفى عنها فيجب ان يكون حكمها واحدا * قال علي : ما نعلم لهم شغبا غير هذا وهو شغب فاسد لان القياس كله باطل ؛ ثم يقال لهم : هلا أوجبتم الاحداد على الملاعنة والمختلعة والمطلقة عند طلاقا بائنا فكل هؤلاء عندكم مفارقات لا زواجن ، وأيضا فقد سمي الله عز وجل المطلقة طلاقا رجعيا مفارقة لزوجها بتمام عدتها اذ يقول تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) ولا خلاف في انه لا احداد عليها لافي العدة ولا بعد العدة ، وقد فرق الله تعالى بين ما جمعوا بينه فجعل عدة المتوفى عنها اربعة أشهر وعشرا وعدة المبتوتة ثلاثة قروء او ثلاثة أشهر فلاح فساد من قاس احدهما على الأخرى وبالله تعالى التوفيق * وهذا مما نقض فيه مالك تعظيمه مخالفة فقهاء المدينة وجمهور المتقدمين *

٣٠٠٢ مسألة فان اغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضي العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عمدا فهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك لان وقت الاحداد قد مضى ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه وفي غير وقته *

قال أبو محمد : ان كانت عدة المتوفى عنها وضع حملها فلا بد لها من الاحداد اربعة أشهر فاقبل ولا نوجه عليها بعد ذلك لان النصوص كلها انما جاءت بأربعة أشهر وعشر فقط ، وقد صح ان رسول الله ﷺ امر سبيعة الاسلية بان تسكن من شاءت اذ وضعت حملها اثر موت زوجها بليال وقد تشوفت للخطاب فلم ينكر ذلك عليها ، فصح انه لا احداد عليها بعد انقضاء حملها قبل الأربعة الأشهر والعشر ولم

نجد نصا بما يجابه عليها ان تمادى المحل أكثر من أربعة أشهر وعشرون وجدنا قول الله به واجب والا فلا والله تعالى التوفيق . ثم استدركنا اذ تدبرنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية انها تجتنب ما ذكر اجتنابه دون ذكر أربعة أشهر وعشر فكان العموم أولى أن تضع حملها .

٢٠٠٤ مسألة : وتعدد المتوفى عنها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة تختار فراق زوجها حيث احببت ولا سكنى لمن لا على المطلق ولا على ورثة الميت ولا على الذي اختارت فراقه ولا نفقة وله ان يخرج من عدته وان يرحل من حيث شئت ، وأما كل مطلقة لاذى طلقها عليها الرجعة مادامت في العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه اذ طلقها ولها عليه النفقة والكسوة فان كان خوف شديدا أو لزمها حذقلها ان تخرج حيثتد والا فلا أصلا لاليل ولا نهارا البتة الا لضرورة لا حيلة فيها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من يوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمرووف أو فارقوهن بمعروف) فهذه صفة الطلاق الرجعي لصفة الطلاق البات ، وأما الطلاق البات فكما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة . نا حمام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أبي نا هشيم نا سيار وحسين - هو ابن عبد الرحمن - والمغيرة - هو ابن مقسم - واسماعيل بن أبي خالد . وداود بن أبي هند كلهم عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها فقالت : طلقها زوجها البتة قالت : فخاصمتها الى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرني ان اعتد في بيت ابن أم مكتوم . ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن أبي حازم نا يعقوب - هو ابن عبد الرحمن - القاري كلاهما عن أبي حازم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس « انه طلقها زوجها قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى » . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم العدوي قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها النبي ﷺ

سكنى ولا ثقة . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم بن ميمون . ومحمد بن رافع
 وهارون بن عبدالله واللعظه قال ان حاتم انا يحيى بن سعيد القطان ، وقال ابن رافع :
 نا عبد الرزاق ، وقال هارون : نا حجاج بن محمد ثم اتفق يحيى . وعبد الرزاق ؛ وحجاج
 كلهم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير المكي « أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : طلقت
 خالتي فارادت أن تجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتى النبي ﷺ فقال لها النبي ﷺ
 بل اذهبي فجدى نخلك فانك عسى أن تصدقي أو تفعل مروقاً » . ومن طريق أبي داود
 السجستاني نا أحمد بن حنبل نا يحيى هو ابن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير
 عن جابر بن عبد الله قال : « طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجد نخلها فنهاها رجل فأتى
 النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : اخرجي فجدى نخلك فعسى أن تصدق منه أو
 تفعل خيراً » .

قال أبو محمد : أما خبر فاطمة فنقول نقل الكافة قاطع للعدر ، وأما خبر جابر ففى
 غاية الصحة ، وقد سمعته منه أبو الزبير ولم يخص لها أن لا تبين ذلك من أن تبين وما
 ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، وما كان ربك نسياً ، ولا يسمع أحد الخروج
 عن هذين الاثرين لبيانهما وصحتهما ، ولم يسمع فى وجوب السكنى للتوفى عنها أثر أصلاً ،
 والمنزل لا يخلو من أن يكون ملكاً للبيت أو ملكاً لغيره ، فأركان ملكاً لغيره وهو مكترى
 أو مباح فقد بطل العقد بموته فلا يخل لأحد سكناه إلا باذن صاحبه وطيب نفسه ، قال رسول
 الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وان كان ملكاً للبيت فقد صار للغرماء أو
 للورثة أو للوصية فلا يخل لها مال الغرماء . والورثة والموصى لهم لما ذكرنا ، وانما لها منه
 مقدار ميراثها ان كانت وارثة فقط ، وهذا برهان قاطع لا تح وما عدا هذا فظلم لا خفاء به ،
 وهذا مكان كثر فيه اختلاف الناس فطائفة قالت بقوانا كما رويناه من طريق عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال : تعدد المبتوتة حيث شاءت قال ابن جريج :
 وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : تعدد المبتوتة حيث شاءت . ومن
 طريق عبد الرزاق قال : انا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان
 فاطمة بنت قيس قالت : قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن) قالت : هذا
 كان لمن كانت له رجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث قال لا عبيد الله بن عبد الله : فطلق
 عبيد الله بن عمرو بن عثمان وهو غلام شاب بنت سعيد بن زيد بن عمرو فى اماره مروان
 وأما بنت قيس فأتقنتها خالتها فاطمة بنت قيس . ومن طريق ابن أبي شيبة نا الثقفى هو
 عبد الوهاب بن عبد المجيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : ان الربيع اختلعت

من زوجها فأتى معوذته هو ابن عفرام - عثمان بن عفان فسأله أنتقل؟ قال: نعم تنتقل. قال أبو محمد: إنما أوردنا هذا لأن المختلة عندهم طلاقها باتن وعليها العدة وأما نحن فهي عندنا مطلقة طلاقاً رجعياً لا تخرج فيه من موضعها الذى طلقها فيه حتى تتم عدتها، فهو لاء من الصحابة رضى الله عنهم، وأما التابعون فروينا من طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن البصرى أنه كان يقول: المطلقة ثلاثاً، والمتوفى عنها لا سكنى لها ولا نفقة وتعتد ان حيث شاءت، ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس. وعطاء قالاً جميعاً: المتبوتة والمتوفى عنها يحجان ويعتمران وينتقلان ويبيتان. ومن طريق عبد الرزاق [عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس] (١) وفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن أنه قال: تحج المتبوتة في عدتها، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أنه قال: في المطلقة ثلاثاً لها أن تنتقل قال الله عز وجل: (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فأى أمر بعد الثلاث إنما [جاء] (٢) ذلك في الواحدة والاثنتين. ناهام أنا عباس ابن اصغ ناهمد بن عبد الملك بن ايمن ناهمد الله بن احمد بن حنبل ناأبي قال الشعبي: المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة، قال احمد وبه أقول.

قال أبو محمد: وبه يقول اسحاق بن راهويه. وأبو سليمان. وجميع أصحابنا. وأما المتوفى عنها فروينا من طريق حماد بن سلمة أنا قيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أم المؤمنين أنها حجت بأختها أم كلثوم أمرأة طلحة بن عبيد الله في عدتها في الفتة، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تفتى المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله بن عبد الله إلى مكة في عمرة، ومن طريق عبد الرزاق ناأبن جريج اخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله عز وجل تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل: تعتد في بيتها فلتعتد حيث شاءت، ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق القاضي ناألى بن عبد الله - هو ابن المديني - ناأسفيا بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) ولم يقل يعتدن في بيوتهن تعتد حيث شاءت قال سفيا: قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا هذا بين أن عطاء سمعه من ابن عباس. ومن طريق عبد الرزاق ناأبن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تعتد المتوفى عنها حيث شاءت، ومن طريق عبد الرزاق ناأسفيا بن الثوري عن

اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي أن علي بن ابي طالب كان يرحل المتوفى عنهن في عدتهن ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يضر المتوفى عنها أن اعتدت ، وقد ذكرناه قبل هذا الباب عن الحسن . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناعلي بن عبدالله هو ابن المديني - ناسفيا بن عينة عن عمرو بن دينار ، عن عطاء وابي الشعساء جابر بن زيد قالا جميعا : المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شاءت . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن ابي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال : سألت عطاء عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أيحجان في عدتهما؟ قال نعم ، وكان الحسن يقول مثل ذلك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا ابو ثابت المدني نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج قال سألتنا سالم بن عبدالله بن عمر عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفى الزوج فقال تعتد حيث توفي عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي عدتها ، قال ابن وهب . وأخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن القاسم بن محمد بهذا ، قال ابن وهب : وأخبرني ابن لهيعة عن حسين بن ابي حكيم أن امرأة من احم لما توفي عنها زوجها بخصاصة سألت عمر بن عبد العزيز أمكت حتى تنقضي عدتي؟ فقال لها : بل الحق بقرارك ودارايك فاعتدي فيها ، وبه يقول ابن وهب انا يحيى بن أيوب عن يحيى ابن سعيد الأنصاري أنه قال في رجل توفي بالاسكندرية ومعه امرأته وله بالفسطاط دار فقال : ان أحبت أن تعتد حيث توفي زوجها فلتعتد وان أحبت أن ترجع إلى دار زوجها وقراره بالفسطاط فلتعتد فيها فلترجع ، وبه يقول ابو سليمان وجميع اصحابنا ، وقول آخر كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في المتبوتة ان كانت غير حبل فلافقة لها وينفق على الحبل من أجل ولده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عطاء وقادة قالا جميعا في المتبوتة : لها النفقة حتى تضع حملها . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه لافقة للمتبوتة إلا أن تكون حاملا . ومن طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن ابي حبيب أن عمر بن عبد العزيز أمر بالنفقة على المتبوتة الحامل حتى تضع حملها ثم يعطيها أجر الرضاع ثم يمتعها . ومن طريق ابن وهب أخبرني ابن سمعان ان ابن قسيط أخبره ان ابن المسيب كان يقول : لافقة للمتبوتة إلا أن تكون حاملا فلها النفقة حتى تضع حملها ويقول : هذا في كتاب الله عز وجل وهي السنة ، وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ . وصح عن ربيعة لافقة لها إلا أن تكون حاملا فان قضى لها بالنفقة لحملها ثم ظهر أنه لا حمل بهاردت ما أخذت من النفقة وبإيجاب النفقة لها ان كانت حاملا وبإيجاب السكنى بكل حال (١) يقول مالك .

والشافعي وأبو عبيد وعبد الرحمن بن مهدي وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى أنه قال في المطلقة والحامل لها السكنى والنفقة، وقول ثالث لها السكنى ولا نفقة لها، أتى قوم في هذا بآثار تذكرها وهو كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال: إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس يعني انتقال المطلقة ثلاثاء ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم بن مسروق قال جاء رجل إلى ابن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثلاثا فابت أن تعتد في بيتها قال: لا تدعيها قال: أبت إلا الخروج قال: فقيدها قال: إن لها أخوة غليظة رقابهم قال استعن عليهم بالسلطان (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لا تنتقل المبتوتة من بيت زوجها حتى يخلو أجلاها ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن أبي حكيم عن نافع عن ابن عمر قال في المبتوتة: إنه لا نفقة لها ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد - هو ابن أبي يحيى - عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال في المبتوتة: لا نفقة لها ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قلت لسعيد بن المسيب: المطلقة ثلاثا أين تعتد؟ قال في بيت زوجها ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في المطلقة في بيت مكترى قال تعتد فيه وعلى زوجها الكراء، وأما المتوفى عنها فكاروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب أن عمرودنسوة من ذى الحليفة حاجات أو معتمرات توفي عنهن أزواجهن، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا حميد الأعرج عن مجاهد قال: كان عمر وعثمان يرجعانهن حواج أو معتمرات من الجحفة، ومن ذى الحليفة، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عديتها فضر بها الطلق فأتوا عثمان فقال: أحملوها إلى بيتها وهي تطلق، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها فكانت تأتيهم بالنهار فتحدث اليهم فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن علي ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان أن عمر رخص للمتوفى عنها أن تأتي أهلها بياض يومها وأن زيد بن ثابت لم يرخص لها إلا في بياض يومها وأوليتها، ومن طريق

عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال: سأل ابن مسعود نساء من همدان نعى اليهن ازواجهن فقلن انا نستوحش فقال ابن مسعود: يجتمعن بالهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل * ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين ان ابى مريض وانا في عدة أفأتيه امرضه؟ قالت نعم ولكن يتي أحد طرفي الليل في بيتك * ومن طريق حماد بن سلمة ارنا هشام بن عروة ان اباہ قال: المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان يتتوى أهلها فتتوى معهم * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا اسماعيل بن ابى خالد عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها أنخرج في عدتها فقال: كان اكثر اصحاب ابن مسعود اشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعنى على بن ابى طالب رضى الله عنه يرحلها * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء * وجابر بن زيد كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا يحيى بن سعيد هو الانصارى ان القاسم بن محمد: وسالم بن عبد الله: وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها لا تخرج حتى تقضى عدتها * ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم انه قال في المتوفى عنها لا بأس بأن تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها * ومن طريق سعيد بن منصور ناجير عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها في بيت بأجرة قال: ان احسن ان يعطى الكراء وتعتد في البيت الذي كانت فيه، انما أوردنا كلام ابراهيم لقوله في صفة الخروج وفي الكراء والا فان قوله ان لها السكنى والنفقة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت يحيى بن سعيد الانصارى يقول في امر المتوفى عنها قال: فنحن على ان نظل يومها اجمع حتى الليل في غير بيتها ان شامت وتقلب * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث ان بكيرا - هو ابن الاشج - حدثه ان ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فارادت الحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب؟ فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت لما كانت بالبيداء صرعت فانكسرت *

قال أبو محمد: من العجب احتجاج أهل الجبل بهذا على انها عقوبة، وتالله (١) لو جرت هذه القصة أو غيرها على ما ظنوا لكان أولى بذلك عسكر مسرف بن عقبة الموقعون بأهل المدينة يوم الحرة المحاربون لمكة (٢) وقد امتحن سعيد بن المسيب رحمه

الله بأشد من محنة هذه المرأة، والحن للسلم أجر وتكفير، وقد يميل الله تعالى الكفار والفساق الى يوم القيامة، وروى عن ربيعة ولم يصح ان المتوفى عنها تنتوى مع أهلها وان كانت في موضع خوف فانها لا تقيم فيه، وصح عن الزهري في الذي يبتدىء فيه موت ان امرأته ترجع الى بيت زوجها اذا لم تكن في مسكن تسكنه، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان امرأة توفى عنها زوجها وهي مريضة فنقلها أهلها ثم سألوا فكلهم يأمرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في نمط وبه يقول مالك. والشافعي. وعبد الرحمن بن مهدي. وأبو عبيد، وقول رابع ان لها السكنى والنفقة كما نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المحلى بن منصور نا يعقوب نا هو أبو يوسف القاضي - وحفص بن غياث قالا عن ابراهيم عن الاسود عن عمر بن الخطاب انه كان يجعل للبطلة ثلاثا السكنى والنفقة زاد حفص مادامت في عدتها، وروينا من طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود يجعلان للبطلة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة وبه الى سفيان عن حماد بن أبي سليمان قال: للبطلة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال: المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبو شيبة نا حميد عن الحسن ابن صالح بن حي عن السدي عن الشعبي في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة وهو قول سفيان الثوري. والحسن بن حي. وأبي حنيفة وأصحابه، وأما المتوفى عنها الحامل فطائفة قالت ان كانت وارثة فمن نصيبها حاملا كانت أو غير حامل فان لم تكن وارثة فمن نصيب ذى بطنها ان كان وارثا فان لم يكونا وارثين فمن مالها نفسها ان كان لها مال والا فهي أحد فقراء المسلمين، فان مات ذو بطنها قبل ان يخرج حيا ردت ما أنفق عليها من نصيبه الى الورثة، وتفسير قولنا: ان لم يكن وارثا ان تكون أسلت بعد موت زوجها وهو كافر فيكون هو مسلما باسلام أمه ولا يرث كافرا مسلما، وهذا قولنا، وقالت طائفة: ان كان المال كثيرا اتفق عليها من نصيبها وان كان قليلا فمن جميع المال، وقالت طائفة: نفقتها من جميع المال، وقالت طائفة: وارثة كانت أو لم تكن نفقتها عليها من مالها ان كان لها مال ومن سؤلها ان كان لا مال لها لا من ميراثها ولا من ميراث ذى بطنها ولا من جميع المال، قال قول الأول

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان اشوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : نفقة المتوفى عنها الحامل من نصيبها ومن طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عباد بن أبي ذكوان أن ابن عباس قال في المتوفى عنها الحامل نفقتها من نصيبها ومن طريق وكيع عن الربيع عن عطاء قال : المتوفى عنها من نصيبها ينفق على الحامل ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم ابن عتيبة في الحامل المتوفى عنها قال : ينفق عليها من نصيبها * ومن طريق حماد بن سلمة أن زيادا الا علم أخبره عن محمد بن سيرين أنه ارسل الى عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة في الحامل المتوفى عنها فقال : نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور فاهشيم ارنا يونس عن الحسن قال : نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في المتوفى عنها وبلغها الخبر وقد انفقت من ماله قال : يحسب ما انفقت من ماله من يوم مات فيجعل من نصيبها ، وبه يقول أبو حنيفة . واحمد . وأبو سليمان وجميع أصحابهم وهو احد قولى الشافعى واحد قولى سفيان * ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن الزهرى قال : قال قبيصة بن ذؤيب في الحامل المتوفى عنها لو أنفقت عليها من غير نصيبها انفقت عليها من مال ذى بطنها ، والقول الثانى نا روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعى قال في الحامل المتوفى عنها كان أصحابنا يقولون : ان كان المال كثيرا أمر ان ينفق عليها من نصيبها وان كان قليلا انفق عليها من جميع المال ، والقول الثالث انقسم القائلون به أقساما فقالت طائفة ان ورثت فمن نصيب ذى بطنها وان لم ترث فن جميع المال ، وقالت طائفة : نفقة الحامل المتوفى عنها من جميع الما ، وقالت طائفة : لها النفقة من رأس المال حاملا كانت او غير حامل ما كانت في العدة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ارنا هشيم ارنا يونس عن الحسن أنه كان يقول في أم الولد اذا مات عنها سيدها وهي حامل ان ولده حيا فنفتها من نصيبه وان كان ميتا فمن جميع المال . قال يونس : كان ابن سيرين يقول : ينفق عليها من جميع المال كان ذلك رأيه حتى ولى تركه ابن اخ له مات وترك ام ولده حاملا فكره ان يعمل فيها برأيه فأرسل الى عبد الملك ابن يعلى قاضى البصرة فقال : لافقة لها ، والقول الثانى كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن المتوفى عنها على من نفقتها؟ فقال : كان ابن عمر يرى نفقتها حاملا كانت أو غير حامل من جميع المال الذى ترك زوجها فأبى الأئمة ذلك وقضوا ان لافقة لها .

قال أبو محمد : التهويل بخلاف الأئمة هنا كلام فارغ لأنه لم يكن في الأئمة

(٣٧٢ - ج ١٠ المحلى)

بعد أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . أحد يعدل ابن عمر ، ولا شك في أن الزهرى لم يكن إلا أربعة المذكورين إنما عني من بعدهم الذين أبوا قول ابن عمر ، فإنا لمحمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن سفيان بن حسين قال سمعت الزهرى يحدث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال في الحامل المتوفى عنها زوجها تفقتها من جميع المال ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي أن علي بن أبي طالب وابن مسعود كانا يقولان : النفقة من جميع المال للحامل ، فإنا لمحمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن الحامل المتوفى عنها ؟ فقال : قد كنا نتفق عليها حتى نتم ما نبتم ، وبه إلى الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان حدثني أم داود الوابشية قالت توفي زوجي وأنا حبل في ثلاثة أشهر فخاصمني أهله إلى شريع فعرض لي خمسة عشر درهما من جميع المال في كل شهر وقال : هذه لك حتى تلدى فإذا ولدت فإن أمسكتك فلك مثلها ، وروينا أيضا من طريق وكيع عن أم داود المدكورة وزاد حتى تعظمي ، ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن شريح قال : يتفق على الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة . وحماد بن أبي سليمان : والمغيرة قال المغيرة عن إبراهيم قالوا لهم في الحامل المتوفى عنها : ينفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن أبي العالية وخلاس بن عمرو قالوا جميعا في المتوفى عنها زوجها وهي حامل أن تفقتها من جميع المال ، ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا سيار عن الشعبي في المتوفى عنها الحامل قال : ينفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن . وعطاء بن أبي رباح قالوا جميعا في المتوفى عنها وهي حامل أن تفقتها من جميع المال وهو قول أيوب السختياني وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبي عبيد . وأحد قولي سفيان . وأحد قولي الشافعي ، وقال مالك : لا ينفق عليها من نصيبها ولا من نصيب ذى بطنها ولا من جميع المال حتى تضع ولا ينتصف الغرماء من ديونهم حتى تضع ، وقال الأوزاعي : إن كانت المتوفى عنها الحامل زوجة فلا نفقة لها على الورثة ، وإن كانت أم ولد فنفتها من جميع المال حتى تضع ، وقال الليث : ينفق على أم الولد الحامل إذا مات سيدها من جميع المال . فإن ولدت جعل ما أنفق عليها من حصة ولدها ، وإن لم تلد قضى عليها برد ما أعطيت . وقال أبو حنيفة : تخرج المتوفى عنها نهارا وترجع إلى منزلها . وأما المطلقة المبتوتة

فلا تخرج لايلا ولا نهارا *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة هنا (١) فظاهر الفساد وتقسيم لادليل على صحته . وكذلك قول الأوزاعي وقول مالك . وأظهرها فسادا قول مالك في منعه الغرماء ولا حظ للورثة إلا فيما بقي للغرماء فإن لم يبق للغرماء شيء فلا شيء للورثة فلا معنى يمنعون حقهم الواجب وكذلك كل من له حق متيقن في الميراث فمنعه بما لا بدله من أن يقع في حصته ظلم متيقن لا يدري من أين وقع لهم . وقد أكرها مساءلتهم عن ذلك فما وجدنا لهم متعلقا إلا أنهم قالوا : لا بد من اثبات الموت وعدة الورثة . ومن تقديم ناظر على المولود قتلناهم . هذا قول فاسد باطل . بل من ذلك ألف بد . أما الديون فلا معنى لاثبات الموت أصلا بل يقضى لهم بحقوقهم حيا كان أو ميتا : وأما الورثة فلا معنى لاثبات عددهم فيما لا شك أنه (٢) يقع لكل واحد منهم . وأما ما يقع له أو لا يقع لكثرة الورثة أو قتلهم . وبولادة ذكر أو أنثى فهذا يوقف ولا بد حتى يتيقن كيف يكون حكمه . وأما من أوجب النفقة من جميع المال للتوفي عنها أو للمبتوتة خطأ لا خفاء به لأن مال الميت ليس له بل قد صار لغيره فلا يجوز أن ينفق على امرأته أو أم ولده من مال الغرماء أو من مال الورثة أو بما أوصى به لغيرهما . وهذا عين الظلم والمبتوتة ليست له زوجة فهي والأجنبية سواء فأخذه بالنفقة عليها لا يجوز . ونذكر أن شاء الله تعالى شغب من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة أو السكنى دون النفقة أو خص الحامل بذلك . ونبين بعون الله تعالى فساد كل ذلك وبه عز وجل تأيد . أما قول من قال لا نفقة لها ولا سكنى إلا أن تكون حاملا فإنهم احتجوا بقول الله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) الآية قالوا وهذا عموم لكل مطلقة حامل * **قال أبو محمد :** هذا لا حجة لهم فيه لأنهم سكتوا عن أول الآية . وهو قوله عز وجل : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقة عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قالتي (٣) أمر الله عز وجل بالنفقة عليها إن كانت حاملا هي التي (٤) أمر بأسكانها ولا فرق فمن أوجب النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل وبطل قوله ولم يبق إلا قولنا . أو قول من أوجب لها السكنى والنفقة إن كانت حاملا . وسنبين وجه الحق في ذلك إن شاء الله تعالى *

(١) في النسخة رقم ١٤ « هذا » بدل هنا (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيما لا يشك أن » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « فأنما » (٤) في النسخة رقم ١٦ « إن التي كانت حاملا »

واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: أرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس يسألها فأخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص المخزومي فذكر الحديث وأنه طلقها آخر ثلاث تطليقات إذ خرج إلى اليمن مع علي بن أبي طالب وإن عياش بن أبي ربيعة. والحارث بن هشام قال: والله ما لها نفقة إلا أن تكون حاملا قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا. واستأذنته في الانتقال فاذن لها *

قال أبو محمد: هذه اللفظة إلا أن تكونى حاملا لم تأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها أحد من روى هذا الخبر عن فاطمة غير قبيصة. وعلة هذا الخبر أنه منقطع لم يسمعه عبيد الله بن عبد الله لا من قبيصة ولا من مروان فلا ندري من سمعه. ولا حجة في منقطع ولو اتصل لسارنا إلى القول به فبطل هذا والحمد لله رب العالمين؛ ثم نظرنا في قول من أوجب (١) للبتوة السكنى دون النفقة فوجدناهم يحتجون بالنص المذكور ولا حجة لهم فيه لمن تأمله لأن الله عز وجل ابتداء قوله الصادق: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) إثر قوله تعالى في بيان العدد (٢) إذ يقول عز وجل: (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ذلك أمر الله أنزله إليكم ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته، ويعظم له أجرا أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) إلى قوله تعالى: (من وجدكم) الآية كما أوردنا ونحن لا نختلف في أن هذه العدة للمبتوة كما هي لغير المبتوة ولا فرق، فوجب ضرورة أن يكون قوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) أراد به تعالى جميع المطلقات من مبتوة ورجعية أو أراد أحد القسمين هذا ما لا شك فيه، فإن قلتم: إنه تعالى أراد كلا القسمين قلنا لكم: فيجب على هذا أن غير المبتوة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا كما قلتم في المبتوة ولا بد لأن النص عندكم فيهما جميعا. وهذا خلاف قولكم فبطل هذا القول، فإن قالوا أراد المبتوات فقط قلنا: هذا خطأ من وجهين؛ أولهما أنه دعوى بلا برهان وتخصيص للقرآن بلا دليل وهذا لا يحل، والوجه الثاني أن السنة عن رسول الله ﷺ قد صحت

في خبر فاطمة بنت قيس بأنه لا نفقة لها ولا سكنى ، ومعاذ الله أن يحكم رسول الله ﷺ بخلاف القرآن إلا أن يكون نسخا أو مضافا إلى مافي القرآن وليس هذا مضافا إلى مافي الآية ، ولا يحل أن يقال هذا نسخ إلا يبين لا بالدعوى فبطل هذا القول . فان قالوا : أراد الله عز وجل الرجعات فمقط قلنا : صدقم وهذا قولنا وبرهاتنا على ذلك خبر فاطمة بنت قيس وأوجبنا النفقة على المطلقة طلاقا رجعا ليست بحامل لأنها زوجته يرثها وترثه بلا خلاف ، وقد جاء النص بان للزوجات النفقة والكسوة بنص قد ذكرناه قبل في ذكرنا حكم النفقات وأخذنا حكم ارضاع المبتوتة والمنسوخة النكاح والتي يلحق ولدها في نكاح فاسد من قوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) الآيات كما هي على ما نذكر بعدهذا في بابها ان شاء الله تعالى ، فهذه براهين ضرورية قاطعة لا يحيد عنها وبالله تعالى التوفيق ، فسقط القول المذكور والحمد لله رب العالمين * (وأما ما تعلقوا به عن الصحابة والتابعين) فانما هم عمر . وابن مسعود وهم مخالفون لها لأن الثابت عنهما ان للمبتوتة النفقة وهم لا يقولون بذلك ، ومن الباطل ان يحتجوا بهما في موضع ولا يرونهما حجة في آخر ، وابن عمر وعائشة أم المؤمنين * ومن التابعين سعيد بن المسيب . ونفر منهم قال بعضهم : لا نفقة لها الا ان تكون حاملا ولم يذكروا السكنى . وذكر بعضهم السكنى دون النفقة ، فاما ابن عمر فقد صح عنه ان نفقة المتوفى عنها من جميع المال وهم يخالفونه ، ومن الباطل ان يكون حجة حيث اشتهروا غير حجة حيث لا يشتهون ؛ وأما أم المؤمنين فقد خالفوها في اخراجها المتوفى عنها زوجها ، ومن الباطل ان تكون حجة في موضع وغير حجة في آخر ولم يأت عنها أيضا انها لا نفقة لها ، والرواية عن علي ساقطة لانها من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب وهي منقطعة أيضا ثم لم يأت عنه لا نفقة لها ، وأما سعيد بن المسيب فانما جاء عنه ايجاب السكنى للمبتوتة ولم يأت عنه ولا عن عائشة ولا عن علي انه لا نفقة لها على الزوج فحصل قولهم عاريا من البرهان من قرآن أو سنة أو قول أحد من الصحابة الا ابن عمر وحده ، وما كان هكذا فلا شك في بطلانه وسقوطه والحمد لله رب العالمين ، فلم يبق إلا قولنا وقول من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة فنظرنا في قولهم فلم نجد لهم شيئا يشغبون به الا الاعتراض في خبر فاطمة بنت قيس وبنوا انهم ان سقط ذلك الخبر كانت الآيات المذكورات محمولات على كل مطلقة مبتوتة أو غير مبتوتة .

قال أبو محمد : فاعترضوا في ذلك الخبر بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن

جريح أخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة أم المؤمنين انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس فعنى انتقال المطلقة ثلاثا * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان يحيى بن سعيد بن العاصي طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن فأرسلت عائشة الى مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - اتق الله واردد المرأة الى بيتها فقال مروان: أو ما بلغك (١) شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة : لا يضرك ان لا تذكر حديث فاطمة * ومن طريق البخاري نا محمد نا غندر نا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت ما لفاطمة الا تتقى الله - فعنى في قولها لا سكنى ولا نفقة - * ومن طريق البخاري نا عمرو بن عباس نا ابن مهيدي نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ان عروة قال لعائشة أم المؤمنين: ألم تسمعي في قول فاطمة فقالت اما انه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا نصر بن علي نا أبي عن هارون بن محمد بن اسحاق قال أحسبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة قالت لفاطمة بنت قيس : انما أخرجك هذا فعنى اللسان *

قال أبو محمد : أما هذا الخبر فسايط لا وجه للاشتغال به لانه مشكوك في اسناده كما أوردنا ثم منقطع أيضا لم يسمع محمد بن ابراهيم عائشة أم المؤمنين قط فلا يرد الثابت عن رسول الله ﷺ بمثل هذا الا مظلم الجمل أو رقيق الدين ونعوذ بالله من كليهما ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : عابت ذلك عائشة أشد العيب وقالت : ان فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ * قال أبو محمد : وهذا باطل لانه من رواية ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه جدا مالك بن أنس ، ومن تأمل هذا الخبر والذي قبله علم أنهما متكاذبان لانها ان كان اخراجها من أجل لسانها كما في ذلك الخبر فقد بطل هذا الذي فيه انها كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ اذ لا شك انها اذا كانت بين قوم تؤذيهم بلسانها فليست في مكان وحش أو اذا كانت في مكان وحش يخاف عليها فيه فلا شك انه ليس هنالك قوم تؤذيهم بلسانها فتخرج لذلك ويأبى الله الا فضيحة الكاذبين (فهذا ما تعلقوا به عن عائشة أم المؤمنين) وذكروا ما نا همام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا مطلب نا أبو صالح - هو عبد الله بن صالح - كاتب

الليث حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قال : كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك - يعني من انتقالها في عدتها - رماها بما في يده .

قال أبو محمد - د : وهذا ساقط لأن راويه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف جداً ثم لو صح لما كان إلا انكار أسامة لذلك كانكار عائشة . وعمر رضي الله عنهما ، وسيأتي الكلام في ابطال الاحتجاج بذلك ان شاء الله تعالى اذا تقصينا كل ما هووا به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . ومن طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن ابراهيم قال : كان عمر بن الخطاب إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله ﷺ أمرها ان تعتد في غير بيت زوجها قال : ما كنا نعتد في ديننا بشهادة امرأة .

قال أبو محمد - د : هذا باطل بلا شك لانه منقطع ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بسنين وما اخذ ابراهيم هذا الا عن لاخير فيه بلا شك ، والعجب كله من قبيح (١) بجاهرة من يحتج بهذا من الحنيفيين . والمالكيين . والشافعيين وهم اول مبطل لما فيه منسوب الى عمر من ان لا نعتد في ديننا بشهادة امرأة وهم لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل الا يستحي من الاحتجاج بهذا عن عمر من يحيز شهادة الغالبة وحدها في الرضاع والولادة وعيوب النساء والمرأة الواحدة الحرة أو الامة في هلال رمضان أترون كل هذا ليس من الدين ومن خالف القرآن جهارا في قول الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه) محرم ذلك برواية امرأة مجهولة لا يدري احد من هي امرأة أبي اسحاق عن أم حبة أم ولد زيد بن أرقم ومن أباح منزلة الورثة من غير حق وخالف السنة الثابتة في ان أموال الناس محرمة الا باذنهم برواية امرأة مجهولة لا تعرف [من هي] (٢) وهي زينب بنت كعب فاجبوا السكنى بروايتها للتوفي عنها ولم يلتفتوا حيث نال عمل عائشة أم المؤمنين أليس هذا عجبا ؟ فان قالوا قد اتصل من بين ابراهيم وعمر في هذا الحديث لما حدثكم احمد بن قاسم قال : نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المعلى بن منصور نا أبو يوسف الفاضل عن الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عمراه قال : لا يجوز في دين المسلمين قول امرأة قلنا : لا زادوهي هذا الاسناد وقد علمتم محل أبي يوسف عند الذين شاهدوه وعرفوه من أمة المسلمين

وعلماء الحديث كابن المبارك وعبد الله بن ادریس وأبی نعیم الفضل بن دكين ووكيع ابن الجراح . ويزيد بن هارون . واحمد بن حنبل وغيرهم ، وقد روى هذا الخبر عن الأعمش الثقة حفص بن غياث بهذا الاسناد فلم يذكر فيه هذه الفضيحة التي انما هي مذهب الخوارج والمعتزلة ، ثم لا عليكم ان كنتم تحتجون بهذا الكلام وتصححونه عن عمر فخذوا به لانكم اول مخالف له وان عصيته وهواطر حتموه وان تجزوا القول به فبأى وجه استحللتم الاحتجاج به ؟ لقد كان ينبغي للحياء والدين وخوف العار والار أن يمنع كل ذلك من مثل هذا ولكن من يضل الله فلا هادى له .

وذكرنا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبي اسحاق قال : كنت مع الاسود بن يزيد فى المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس « ان رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصا فصبه به فقال : ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر : لا ترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري هل حفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) » قال مسلم ونا احمد بن عبدة نا أبو داود نا سليمان بن معاذ عن أبي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبي احمد عن عمار بن زريق وهو من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن علي أخبرني أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبي اسحاق السبيعي قال : كنت فى المسجد الجامع مع الاسود بن يزيد فذكر أن فاطمة بنت قيس أتت عمر فقال عمر : ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة : لا ندري أحفظت أم نسيت . ومن طريق احمد بن شعيب نا أبو بكر بن اسحاق نا أبو الجواب الاحوص بن جواب نا عمار - هو ابن زريق - عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس فذكر الحديث فصبه الاسود وقال : ويحك لم تفتي بمثل هذا ؟ قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ والا لم تترك كتاب الله لقول امرأة (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قلنا : هذا كله صحيح فاما قول عمر ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري احفظت أم نسيت فان هذا يجمع ثلاثة معان أما سنة رسول الله ﷺ فهي يد فاطمة بنت قيس ونحن نشهد بشهادة الله تعالى قطعا انه لم يكن عند عمر فى ذلك سنة عن رسول الله ﷺ غير عموم سكنى المطلقات فقط ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر رضى الله عنه فى ذلك حكم من رسول الله ﷺ ولا يئنه للناس ويأتى به لما فى هذا من عظيم الوعيد فى القرآن وههنا أمر قريب جداً نحن قد صرحنا بأنه لم يكن فى ذلك عند عمر سنة عن رسول الله ﷺ فكنتمها ولم ينصها ويدينها

فليصرحوا بأنه كان عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ لم يخبر بنصها الناس حتى يروا من منا الذي يكذب على رسول الله ﷺ وأينا يضيف إلى عمر ما قد نزهه الله تعالى عنه ولا تقع منهم إلا بالقطع بأنه كان عنده رضى الله عنه عن النبي ﷺ أن المطلقة ثلاثا السكنى والنفقة مدة العدة، وأما كتاب الله تعالى فقد بينه إذ أتى بالآية المذكورة وهي حجة لفاطمة عليه لأن فيها (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فهل يشك أحد في أن هذه الآية في الطلاق الرجعى خاصة ولو ذكر عمر بذلك أرجع كما رجع عن قوله اذ منع من أن يزيد أحد على أربع مائة درهم في صداق امرأة حين ذكرته امرأة بقول الله تعالى : (وآتيتن مائة من قنطارا) فتذكر ورجع وذاكره أبو بكر اذ سل سيفه وقال : لا يقولن : أحدان رسول الله ﷺ مات الا ضربته بالسيف فلما تلى عليه أبو بكر قول الله تعالى : (انك ميت وانهم ميتون) سقط إلى الارض ، وبهذا احتجت فاطمة نصا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله ان فاطمة قالت حين بلغها قول مروان في هذا الخبرينى وبينكم كتاب الله عز وجل قال الله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) الى قوله سبحانه (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قالت فأى أمر يحدث بعد الثلاث وأما قوله لقول امرأة لا تدرى احفظت أم نسيت فان ما أمكن من النسيان على فاطمة فهو ممكن على عمر بلا شك ، وأقرب ذلك تذكر عمار له بامر رسول الله ﷺ لهما جميعا بالتيمم من الجنابة لمن لم يجد الماء فلم يذكر عمر ذلك وثبت على انه لا يصلح حتى يجد الماء ، وقد ذكرناه من طريق البخارى في كتبنا وكما نسي ما ذكرنا آنفا فليس جواز النسيان مانعا من قبول رواية العدل الذى قد افترض الله تعالى قبول روايته ولو كان ذلك لوجب على أصول خصومنا ترك خبر الواحد جملة ورد شهادة كل شاهد في الاسلام لجواز النسيان في هذا ، فمن أضل ممن يحتاج بما هو أول مبطل له عصبية ولجاجا فى الباطل ، وهكذا القول فى قوله لها : ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ فهم أول مخالف لهذا ولولزم هذا فاطمة للزم عمر فى كل ما حدث به عن رسول الله ﷺ وكل أحد من الصحابة ولا فرق ، فمن أضل ممن يموه على المسلمين بأشياء هو يدين الله تعالى بخلافها وبطلانها ونعوذ بالله من الخذلان ❦

فان قيل : فقد رويت من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان انه اخبر ابراهيم النخعى بحديث الشعبى عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم : أن عمر أخبر بقولها فقال : لسنا بتاركى آية من كتاب الله تعالى ، وقول النبى ﷺ لقول امرأة لعلها

أوهمت سمعت النبي ﷺ يقول لها السكنى والنفقة قلنا : هذا مرسل لأن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بستين ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن عمر سمع النبي ﷺ يقول : « للطلقة ثلاثا السكنى والنفقة » وقد يمكن أن يسمعه عليه السلام يقول للطلقة السكنى والنفقة فيحمل ذلك على عمره ، وهذا لا يجوز بل يجب استعمال ذلك مع حديث فاطمة ولا بد فيستثنى الأقل من الاكثر ولا يجوز رد نص ثابت بين الا بنص ثابت بين لا لمشكلات لا تصح وبمجملات (١) لا يان فيها فلم يبق من كل ذلك إلا أن عمر أنكر على فاطمة فقط مع أن هذا الخبر الساقط لا يرضاه المالكيون ولا الشافعيون ، وموهوا أيضا بما رويانا من طريق ابن وهب أخبرني ابن سمعان أن ابن قسيط أخبره أن ابن المسيب كان يقول : إذا طلق الرجل امرأته وهو صحيح سوى ثلاثا فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها للحامل المطلقة النفقة في كتاب الله عز وجل وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ وهي السنة .

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لأن ابن سمعان مذكور بالكذب أسقطه مالك وغيره ، وأما احتجاجة بأن لها النفقة في كتاب الله عز وجل فأنما النفقة في كتاب الله تعالى للطلقة الرجعية وأما قوله على ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ فكل من روي عنه في ذلك شيئا فأنما هم على أن لها النفقة حاملا أو غير حامل أو على أنه لا نفقة لها أصلا إلا ابن عمر وحده ، وأما الرجعية فلا شك أن لها النفقة عند أصحاب رسول الله ﷺ وأما قوله وهي السنة فقد قالها في دية أصابع المرأة فلم يلتفت إلى قوله في ذلك الحنفيون والشافعيون : وقال من هو خير منه ما رويناه من طريق أبي دواد نا محمد بن كثير نا سفيان عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب فقال : إنها من السنة فلم يلتفت إلى قوله ذلك الحنفيون والمالكيون ، فن أضل بمن يدين بتصحیح قول لم يثبت عن سعيد بن المسيب هي السنة ولا يصدق القول الثابت عن ابن عباس هي السنة الا هكذا فليكن الباطل والضلال .

وذكرنا ما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن زهير نا أحمد بن يونس نا زهير نا جعفر بن برقان نا ميمون بن مهران قال : قلت لسعيد بن المسيب فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد : تلك المرأة قتلت الناس إنها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن ام مكتوم .

قال أبو محمد : هذا مرسل لا ندرى من أخبر سعيدا بذلك فهو ساقط ،
وقول رسول الله ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة الذى أوردنا قبل بأصح
اسناد يبطل هذه الظنون الكاذبة كلها ويبين انه ليس ذلك فى فاطمة وحدها بل فى
كل مطلقة ثلاثا .

وذكروا ما دام حماد بن عيسى بن أحمد بن عبد الملك بن إيمان نا مطلب نا
أبو صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث - حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قد ذكر حديث فاطمة ثم قال : فانكر الناس عليهما ما كانت
تحدث من خروجها من قبل ان تحل .

قال أبو محمد : وهذا ساقط لانه من رواية عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا
كما ذكرنا قبل ، ولا ندرى من هؤلاء الناس وانما ندرى ان الحجة تقوم على الناس
برسول الله ﷺ لأن الحجة تقوم على رسول الله ﷺ بالناس وانكار من انكر
ذلك من الناس هو الذى يجب ان يذكر حقا .

وذكروا ما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم نا عبد الرزاق نا معمر
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قد ذكر حديث فاطمة هذا فقال مروان :
لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها .

قال أبو محمد : لو ان مروان تورع هذا الورع حيث شق عصى المسلمين
وخرج على ابن الزبير امير المؤمنين بلا تأويل ولا تمويه فأخذ بالعصمة التى وجد
جميع الناس واهل الاسلام عليها من القول بإمامة ابن الزبير من اقصى اعمال افريقية
الى اقصى خراسان حاشى اهل الأردن لكان أولى به وانجى له فى آخرته ، وقد ذكرنا
اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فيما ادعى فيه العصمة ، واحتجوا بما روينا من طريق
مسلم نا أحمد بن المثنى نا حفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت
قيس قالت : « قلت يا رسول الله : ان زوجي طلقني ثلاثا وانا اخاف ان يقتحم على قال
فأمرها فتحولت » .

قال أبو محمد : هذا لما ترون فتأملوا قوله فأمرها فتحولت ليس من كلام
رسول الله ﷺ ولا من كلام فاطمة لان نعمة قال فأمرها فتحولت فصيح انه من
كلام عروة ، ولا يخلو هذا الخبر من ان يكون لم يسمعه عروة من فاطمة فيكون مرسلا ،
ويوضح ذلك انه ما خبرنا به يونس بن عبد الله بن مغيث قال نا أحمد بن أحمد بن خالد
نا أبي نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام بن

عروة عن أبيه قال : قالت فاطمة بنت قيس : يا رسول الله انى اخاف ان يقتحم على فامرها ان تتحول ، فان كان هذا هو اصل الخبر فهو منقطع ولا حجة في منقطع أو يكون عروة سمعه من فاطمة فلا حجة فيه أيضا لأنه ليس فيه ان رسول الله ﷺ قال انما أمرك بالتحول من أجل خوفك أن يقتحم عليك واذا لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا فلا يحل لمسلم يخاف النار ان يقول انه عليه الصلاة والسلام انما أمرها بالتحول من أجل ذلك لأنه اخبر عنه عليه الصلاة والسلام بما لم يخبر به عن نفسه ، وعلى كل حال فقد صحح من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن . والشعبي . وأبي بكر بن أبي الجهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا سكنى لها ولا نفقة أفترون النفقة سقطت خوف الاقتحام عليها هذا كله خدش في الصفا ، وقوله عليه الصلاة والسلام بل المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة يقتضى عن هذا كله وعن تكلف الظنون الكاذبة وبالله تعالى التوفيق ؛ فلم يبق الا انكار عمر . وعائشة أم المؤمنين عليها فكان ماذا فقد واقها جابر بن عبد الله . وابن عباس . وعياش بن أبي ربيعة . وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم فما الذى جعل رأى عائشة وعمر أولى من رأى من ذكرنا ، فكيف ولا حجة في شيء من ذلك إلا انما الحجة على كل أحد ما صح عن رسول الله ﷺ ونحن نعلن ونهتف ونصرح ان رأى أم المؤمنين . وعمر أمير المؤمنين لا نأخذ به إذا صح عن رسول الله ﷺ خلافة ، ولا يحل الأخذ برأيهما حينئذ ولا ان يقول أحد عندهما في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة كتبها فليصرحوا هم بأن يقولوا : ان رأى عمر . وأم المؤمنين أحق ان يتبع بما صح عن رسول الله ﷺ حتى يروا حالهم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام وليت شعري أين كان عنهم هذا الاقياد لام المؤمنين عائشة اذ لم يلتفتوا قولها بتحريم رضاع الكبير اذ قد نسبوا اليها ما قد برأها الله تعالى (١) عنه من انها توجب حجاب الله تعالى الذى ضرب به على نساء رسول الله ﷺ من لا يحل له ولوجه ، فهذه هي العظيمة التي تقشعر منها جلود المؤمنين ، وفي اباحتها للتوفى عنها ان تعد حيث شاءت ، وأين كانوا من هذه الطاعة لعمر رضى الله عنه اذ خالفوه في المسح على العمامة وجعلوه يفتى بالصلاة بغير وضوء ، وما قد جمعناه عليهم بما قد خالفوهما فيه (٢) في كتاب أوردناه لذلك اذا تأمله المتأمل رآهم كأنهم مغرمون بخلاف صاحب فيما وافق فيه السنة وتقليده في رأى وهم فيه أبدا ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثر كلامه بالباطل وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فصح خبر فاطمة كالشمس لأنها من المهاجرات المبايعات الاول كما روينا من طريق مسلم [نا عبد الوارث بن

(١) والنسخة رقم ١٤ ما قد تزمها الله تعالى وهو يناسب ما سبق (٢) في النسخة رقم ١٦ قد خالفوا فيه

عبد الصمد بن عبد الوارث. وحجاج بن الشاعر كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عبد الوارث بن سعيد التنوري عن الحسن بن زكريا عن أبي بريرة [(١)] عن عامر الشعبي انه سأل فاطمة بنت قيس وهي من المهاجرات الاول و ذكر الحديث .

قال أبو محمد : قد شهد الله عز وجل لكلهم بالصدق قال عز وجل : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) فمن أضل ممن يكذب منهم أحدا ونسأل الله العافية ، والحمد لله رب العالمين . ولم نجد لاحد خلافا (وقالوا) في خبر خالة جابر انما أمرها عليه الصلاة والسلام بالخروج على أن لا تبیت هنالك فكان هذا كذبا مستهلا ، وانخبارا عن رسول الله ﷺ بالافتراء بلا دليل ، ولعمري لو لم يأت اثر لكان الواجب أن لا نفقه لمبتوتة ، ولا سكنى لانها أجنبية ليست له بزوجة فلا حق لها في ماله لا في اسكان ولا في نفقة والعدة شيء ألزمها الله تعالى إياها لا مدخل للزوج (٢) في اسقاطه ولا الزيادة فيه . وبالله تعالى التوفيق . وأما المتوفى عنها فان من أوجب لها السكنى احتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب عن فريضة بنت مالك أن زوجها قتل بالقدم فأتى النبي ﷺ فقالت إن لها أهلا فأمرها أن تنتقل فلما أدبرت دعاها فقال أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن لكعب بن عجرة قال : حدثني عمتي وكانت تحت أبي سعيد الخدري أن فريضة حدثتها أن زوجها خرج في طلب أعلاج حتى اذا كان بطرف القدم وهو جبل أدركهم فقتلوه فأتى رسول الله ﷺ فذكرت له أن زوجها قتل وأنه تركها في مسكن ليس له واستأذنته في الانتقال فاذن لها فانطلقت حتى اذا كانت بباب الحجرة أمر بها فردت فأمرها أن لا تخرج حتى يبلغ الكتاب أجله . ومن طريق مالك عن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري فذكره ، وفيه (٣) قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خديرة (٤) فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لها : أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ للخروج (٣) في النسخة رقم ١٤

« فذكر فيه » (٤) في النسخة رقم ١٦ في بيت خديرة

«استشهد رجال يوم أحد فجاءنساؤهم إلى رسول الله ﷺ فقلن : انا نستوحش يا رسول الله بالليل فنيت عند أحدا ما حتى إذا أصبحنا تبددنا (١) في بيوتنا فقال رسول الله ﷺ : تحدثن عند إحداكن ما بدالك حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها »

قال أبو محمد : أما حديث مجاهد فنقطع لاجحة فيه ، وأما حديث فريضة فيه زينب بنت كعب بن عجرة وهي بجهولة لا تعرف ، ولا روى عنها أحد غير سعد ابن اسحاق وهو غير مشهور بالعدالة على إن الناس أخذوا عنه هذا الحديث لغرابته ولأنه لم يوجد عند أحد سواه فسفيان يقول سمعوا مالك وغيره يقولون سعد والزهرى يقول عن ابن لكعب بن عجرة فبطل الاحتجاج به إذ لا يحل أن يؤخذ عن رسول الله ﷺ إلا ما ليس في أسناده مجهول ولا ضعيف ثم لو صح لكان الحنيفيون والمالكيون مخالفين له لأن مالكا يقول : إن كان المنزل ليس للبيت فإن كان بكراء فهي أولى به وإن كان ليس إلا اسكانا أو كان قدمت فيه مدة الكراء فلصاحب المنزل إخراجها منه ، ولو طلب منها الكراء فغلى عليها لم يلزمها أن تكرهه ولا يلزم الورثة أن يكرهه لها من مال الميت . وقال أبو حنيفة : لا سكنى لها في مال الميت أصلا سواء كان المنزل له أو بكراء فقد خالفوا نص هذا الخبر ، ومن المحال احتجاج قوم بخبرهم أول عامين له (٢) ، وهو هو فيما صح من ذلك عن عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب بما رويناه من طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليمان بن حرب ناسحا بن زيد قال سمعت أيوب السخيتاني ذكر له نقله أم كلثوم بنت علي فقال أيوب إنما قلها من دار الامارة ، وقال حماد : وسمعت جرير ابن حازم يحدث أيوب بحديث عطاء أن عائشة حجت بأختها أم كلثوم في عدتها من طلحة ابن عبيد الله فقال أيوب : إنما قلتها إلى بلادها . وبه إلى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : كانت عائشة تخرج المرأة من بيتها إذا توفى عنها زوجها لا ترى به بأسا وأبي الناس الاخلافها فلا تأخذ بقولها وتدع قول الناس .

قال أبو محمد : لا ندري من هؤلاء الناس والشرط ناس ولا حجة في الناس على الله تعالى ورسوله ﷺ إنما كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الحجة على الناس ، وقد حرم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مال كل أحد على سواه إلا بحق ، ومنزل الميت اما للغرماء وأما للورثة بعد الوصية ليس لامرأته فيه حق إن كانت وارثة الا مقدار حصتها فقط ، وما عدا ذلك فحرام عليها إلا بطيب أنفس الورثة ، وأما كلام

(١) والنسخة رقم ١٦ تبرزنا (٢) والنسخة رقم ١٦ أول عامين له

أيوب فزلة عالم قد حذر منها قديما ، وأما تمويه المحتج به وهو يدري بطلانه قصية، أما قوله نقلها عن دار الامارة فوافضحتاه. وهل ثأن في المدينة قط دار امارة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر. وعمر. وعثمان. وعلى. ومعاوية، وهل سكن كل واحد من هؤلاء الا في دار نفسه لكن لما رأى أيوب رحمه الله دار الامارة بالبصرة ظن انها بالمدينة كذلك وأن عمر ابن الخطاب سكن في دار الامارة بالمدينة فيا للعجب، وكذلك قوله عن عائشة أم المؤمنين انما نقلتها الى بلادها فهذه طامة أخرى هو يسمع حجتها في عدتها ويقول: نقلتها الى بلادها وهي المدينة، وهل يخفى على أحد انه ضد قول أيوب وانها انما نقلتها عن بلادها وهي المدينة وعن الموضع الذي قتل فيه زوجها طلحة رضي الله عنه وهو البصرة الى مكة التي ليست لها بلدا، ولكن من ذا عصم من الخطأ من الناس بعد رسول الله ﷺ الذي تكفل الله تعالى له بالعصمة. وأما تهويلهم بعمر. وعثمان فانما الرواية عنهما في ذلك وعن أم سلمة وزيد منقطعة ونحن نأتيهم عنهم بمثلها سواء سواء قد أوردنا في تلك الرواية نفسها ان زيد بن ثابت أرخص للمتوفى عنها أن تبقى عن منزلها يابض يومها أو ليلتها، وهذا خلاف قولهم، وعن أم سلمة ان تبقى عن منزلها احد طرفي الليل فليت شعري ما الفرق بين الطرف الواحد والطرف الثاني، وأما عمر فروينا من طريق سعيد بن منصور نا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها فكانت في عدتها فأتاها أبوها فسئل لها عمر بن الخطاب فرخص لها أن تبني البيت الليلة والليتين وهذا خلاف قوله، فمرة عمر حجة ومرة ليس بحجة من مثل تلك الرواية نفسها، وقد ذكرنا الرواية الثابتة عن ابن عمر تفقه المتوفى عنها من جميع المال وقول سالم ابنه كنا نتفق عليهن حتى نبتن ما نبتن فتركوا هذا كله وتركوا عمر. وعثمان وأم المؤمنين. وابن مسعود حيث أحبوا وشنعوا بخلافهم وان خالف ما جاء عنهم السنن الثابتة حيث أحبوا والله قسما برا ما اتبع الحاضرون منهم قط عمر ولا عثمان ولا ابن عمر ولا ابن مسعود، ولا عائشة، وما اتبعوا الا أبا حنيفة. ومالك. والشافعي، ثم لا مؤونة عليهم في انكار ما يعرفونه من أنفسهم من ذلك ويعلمه الله تعالى والناس منهم وبالله تعالى نعوذ من مثل هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٢٠٠٥ مسألة والأمة المعتدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها لقول الله تعالى: (ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا) والسر النكاح، والسر أيضا ضد الاعلان وكلاهما ممنوع بنص الآية ولا خلاف في هذا.

٢٠٠٦ مسألة ولا عدة من نكاح فاسد. برهان ذلك انها ليست مطلقة ولا متوفى عنها، ولم يأت بإيجاب عدة عليها قرآن ولا سنة ولا حجة في سواهما *

٢٠٠٧ مَسْأَلَةٌ ولادة على أم ولد ان اعتقت أو مات سيدها ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها لأنهم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ، ولها أن ينكح أمي شاءت لأنه لا عدة عليهما وما كان ربك نسيا ، إلا أنها ان خافت حملات ربعت حتى توقن بأن بها حملا أو أنها لا حمل بها ، وقد اختلف في هذا فقول أول لما نأحما ناعباس بن أصبغ . نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عبد الله بن بكر السهمي نا سعيد - يعني ابن أبي عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي قال : لا تلبسوا علينا سنة نينا ^{عليه السلام} عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشره ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاص قال في المعتقة عن دبر اذا كان سيدها يطؤها وان لم تلد فعندتها اذا مات عنها أربعة أشهر وعشره نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن ثور بن زيد عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاص قال : عدة أم الولد ثلاثة قروء ، وبه الى عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو قال : ان عمر بن عبد العزيز والزهرى قالا جميعا : عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشره ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر فان كانت أمة يطؤها ولم تلد له فمات فتستبرأ بشهرين وخمسين ليال ومن طريق حماد بن سلمة نا خبرنا حميد قال : سألت الحسن البصري عن عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشره وبه الى حميد عن عمارة عن سعيد بن جبير قال : عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشره وبه الى حماد نا خبرنا قيس عن مجاهد في أم الولد اذا توفي عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشرا وبه الى حماد نا داود نا أبو هنيئ نا سعيد بن المسيب قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها عدتها أربعة أشهر وعشره ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حمام بن يحيى قال : مثل قتادة عن عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها فقال : قال سعيد بن المسيب . وخلاس بن عمرو . وأبو عياض : عدتها عدة الحرة أربعة أشهر وعشره ومن طريق حماد بن سلمة نا محمد بن عمرو عن عباد بن نسي ان عبد الملك بن مروان كتب اليه في أم ولد تزوجت قبل أن تمضي لها أربعة أشهر وعشر ان يفرق بينهما ويعزرهما وهو قول محمد بن سيرين . والاوزاعي . واسحاق بن راهويه ، وقول ثان يجعل عدتها في العتق والوفاة ثلاثة قروء ، روي نا من طريق عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم

ابن عتية عن علي بن أبي طالب قال : عدة السرية ثلاث حيض * ومن طريق سعيد ابن منصور نا يزيد بن هارون عن حجاج بن ارطاة عن الشعبي عن علي بن أبي طالب. وابن مشعود قالا جميعا في أم الولد : عدتها اذا مات عنها سيدها ثلاثة قروء * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن اعتق سريّة وهي حلي قال : تعدث ثلاث حيض وهي امرأة حرة وقاله أيضا عمرو بن دينار ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتية قال : الامة يصيها سيدها فلم تلد له فاعتقها فعدتها ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابراهيم النخعي قال : عدة السرية اذا اعتقت أو مات عنها سيدها ثلاث حيض وهو قول سفيان . وأبي حنيفة وأصحابه . والحسن بن حي ، واستحب لها الاحداد ، وقول ثالث كما روينا من طريق حماد بن سلمة ارنا داود ابن أبي هند عن الشعبي ان ابن عمر قال في عدة أم الولد اذا اعتقها سيدها في مرضه ثم توفي فانها تعدث ثلاث حيض فان لم يعتقها فحيضة واحدة ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا داود عن الشعبي عن ابن عمر قال : تعدث حيضة واحدة — يعني أم الولد — قال هشيم : وارنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : عدتها حيضة واحدة قال اسماعيل بن أبي خالد : وهو قول أبي قلابة . وروينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد وذكر ان ابن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم وكن أمهات أولاد فتزوجن بعد حيضة أو حيضتين ففرق بينهم حتى يعتدّن أربعة أشهر وعشرا فقال القاسم : عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها حيضة ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الشافعي : وأبي عبيد وقول خامس عدتها حيضة فان لم تحض فثلاثة أشهر وهو قول مالك *

قال أبو محمد : لقد كان يلزم الخفيفين والمالكيين القائلين : ان المرسل كالمسند أن يقولوا بما روينا عن عمرو بن العاص ، ومن العجب قولهم في قول سعيد ابن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة ان هذا اسناد تقوم به الحجة ولم يقولوا ذلك في قول عمرو بن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا علينا سنة نينا ﷺ فيا ليت شعري من أولى بمعرفة سنة رسول الله ﷺ وأولى ان يصدق عمرو بن العاص صاحب رسول الله ﷺ أو سعيد بن المسيب ، والعجب انهم يدعون العمل بالقياس وهم قد قاسوا العقد الفاسد المفسوخ الذي لا يحل عندهم اقراره على النكاح الثابت الصحيح في ايجاب العدة فيهما ولم يقيسوا ام الولد المتوفى عنها على الزوجة المتوفى عنها ، والعجب

من احتجاج الخفيفين بان الله تعالى لم يجعل عدة الوفاة الا على الزوجة ولم يحتجوا على أنفسهم بان الله تعالى لم يجعل العدة بالاقراء وبالشهور الا على مطلقة ولكنهم قوم لا يقهون *

قال أبو محمد : لو صح خبر عمرو مسندا لسارعنا الى القول به ، وفيه أيضا مطر وهو سيء الحفظ ، وأما قول مالك فما نعلم له سلفا اذ عوض من حيضة واحدة ثلاثة أشهر بلا برهان *

قال أبو محمد : لم يوجب الله تعالى قط عدة إلا على زوجة متوفى عنها أو مطلقة أو مخيرة إذا اعتقت فاختارت فراق زوجها وما كان ربك نسيا ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقياس من ليست زوجة على زوجة باطل بكل حال وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٠٨ مسألة : وعدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرة سواء سواء ولا فرق لأن الله عز وجل علنا العدد في الكتاب فقال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، وقال تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وقال تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يحضن حملهن) *

قال أبو محمد : وقد علم الله عز وجل اذ أباح لالأزواج الاماء انه يكون عليهن العدد المذكورات فما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا ، ونعوذ بالله تعالى من الاستدراك على الله عز وجل والقول عليه بما لم يقل ومن أن نشرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد اختلف في هذا فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي ان عمر بن الخطاب قال : لو استطعت ان اجعل عدة الامة حيضة ونصفا لفعلت فقال له رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهرا ونصفا ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر ابن عبد الله يقول : جعل لها عمر حيضتين - يعني الامة المطلقة - ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال : ينكح العبد اثنتين ويطلق تصليةتين وتعد الامة حيضتين فان لم تحض فشهري . وقال فشرا ونصفا * ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود

قال : يكون عليها نصف العذاب ولا يكون لها نصف الرخصة * ومن طريق حماد ابن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحر يطلق الأمة تطليقتين وتعد حيضتين * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : ينكح العبد اثنتين وعدة الأمة حيضتان ، قال معمر : وهو قول الزهري * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عدة الأمة حيضتان قال معمر : وهو قول الزهري ، ومن طريق عبد الرزاق عن داود ابن قيس قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدة الأمة قال : حيضتان وإن كانت لا تحيض فشهرو نصف * ومن طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن زيد بن أسلم عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أن نافعاً . وابن قسيط . ويحيى بن سعيد . وربيعة . وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عدة الأمة حيضتان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان . وقاتادة . وداود بن أبي هند قال حماد : عن إبراهيم النخعي وقال قتادة عن الحسن وقال داود : عن الشعبي قالوا كلهم : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلمه سنة عن رسول الله ﷺ ولكن قد مضى أمر الناس على هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عدة الأمة صغيرة أو قاعداً قال : قال عمر بن الخطاب : شهرو نصف * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي قلابة أنهما قالاً جميعاً : الأمة إذا طلقت وهي لا تحيض تعدد شهراً ونصفاً * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : عدة الأمة التي طلقت أن شأت شهراً ونصفاً وأن شأت شهرين وأن شأت ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عدة الأمة شهران لكل حيضة شهر ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار قيل له إن ابن جريج يقول عن عطاء في عدة الأمة التي لا تحيض خمس وأربعون ليلة فقال عمرو : أشهد على عطاء أنه قال : عدتها شهران إذا كانت لا تحيض ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والشافعي . وأصحابه : عدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف ، وقالوا كلهم :

عدتها حيضتان الا الشافعي فانه قال : طهران فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية فهو خروجها من العدة * ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عبد الكريم البصري عن مجاهد قال : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد قال : قال الحسن : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن صدقة بن يسار قال : خاصمت الى عمر بن عبد العزيز في أمة لم تحض فجعل عدتها ثلاثة أشهر * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال في الامة حاضت أو لم تحض أو قعدت : ينتظر بها ثلاثة أشهر لانعلم براءتها الا براءة الحرة ههنا ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وابن شهاب ، وبكير بن الأشج وغيرهم ان عدة الامة التي يئست من المحيض والتي لم تبلغ ثلاثة أشهر وهو قول مالك . وأصحابه ، والليث ابن سعد *

قال أبو محمد : وروى عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . وربيعة . ويحيى بن سعيد . وابن قسيط من طرق ساقطة عدة الامة من الوفاة شهران وخمس ليال ، وصح ذلك عن عطاء . وقتادة . والزهرى وهو قول أبي حنيفة . والشافعي : ومالك . وأصحابهم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : ما أرى عدة الامة إلا كعدة الحرة الا ان تكون مضت في ذلك سنة فالسنة أحق ان تتبع ، وذكر عن احمد بن حنبل ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شيء كعدة الحرة وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا *

قال أبو محمد : احتج من رأى ان عدتها حيضتان بما روينا من طريق أبي داود - هو السجستاني - نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة ام المؤمنين عن النبي ﷺ قال : طلاق الامة تطليقتان وقرؤها حيضتان * وبما ناه حمام بن أحمد نا يحيى بن مالك بن عائد نا عبد الله بن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل ابن سمرة نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ انه قال : « طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان » *

قال أبو محمد : ما تعلقوا من الآثار الا بهذا ، وهذا الخبران لا يسوغ للمالكين ولا للشافعيين الاحتجاج بهما لانهما مبطلان لمذهبهما لأن الطلاق عندهما للرجال ، والاقراء الاطهار فان صححوهما لمهما ترك مذهبهما في ذلك وان أبطلوهما

فقد كفونا مؤتتهم في هذين الخبرين * وأما الخفيفون فانهم احتجوا بهما وهما ساقطان لان أحدهما من طريق مظاهر بن أسلم وهو في غاية الضعف والسقوط ، والعجب ان الخفيفين من أصولهم ان الراوى اذا خالف خبرا رواه أو ذكر له فلم يعرفه فانه دليل على سقوط ذلك الخبر احتجوا بذلك في خبر اليمين مع الشاهد وبالخبر الثابت من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، وفي الخبر الثابت أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فتكاحها باطل ، وفي الخبر الثابت في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وفي الخبر الثابت في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، ثم يتعلقون بهذا الخبر الساقط الذى لاخير فيه ، وقد صح عن القاسم بن محمد كما ذكرنا آنفا ان الحكم بأن عدة الامة حيضتان لم يأت به سنة عن رسول الله ﷺ ، ويردون الاخبار بأنها زائدة على ما في القرآن كما فعلوا في الخبر الثابت بالمسح على العمامة ثم يحتجون بهذين الخبرين الساقطين وهما مخالفان لما في القرآن حقا فاعجبوا لعظيم تناقض هؤلاء القوم ، والخبر الثانى من طريق عمر بن شبيب المسمى وعطية وهما متفق على ضعفهما فلا يحل الاخذ بهما ولو صحا لما سبقونا الى القول بهما وقالوا : وهو قول جمهور السلف الصالح من الصحابة والتابعين *

قال أبو محمد : وهذا أيضا لا يمكن المالكين ولا الشافعيين الاحتجاج بهذا لانهم مخالفون لكل من جاء عنه في ذلك قول من الصحابة رضى الله عنهم لان الثابت عن عمر بن الخطاب وابنه . وزيد بن ثابت ، والمأثور عن ابن مسعود أن عدة الامة حيضتان ، وهذا خلاف قول المالكين . والشافعيين . واذا جاز عندهم أن يخطئ الصحابة في مئة الاقراء من الامة فلا تنكر على من قال بذلك في كمية عدتها . وأما الخفيفون فاتهمنا صرح ذلك عن عمر . وابنه . وزيد فقط ، وايضا فان عمر قد بين انه رأى منه ولا حجة في رأى وقد صرح عن عمر . وابنه . وزيد التحذير من رأى ولا حجة في رأى أحد ، وعمر يقول : لو استطعت أن أجعل عدتها حيضة ونصفا لفعلت ، وما ندرى كيف هذا وأى امتناع في أن يقول اذا رأت جمهور الحيضة وفورها قد أخذ في الانحطاط فقد حلت لانه بلا شك قد مضى نصف الحيضة ، وقد قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا فيما خلا من المسائل في كتابنا هذا قبل هذه المسألة ما قالوه بما خالفوا فيه بأرائهم جمهور الصحابة رضى الله عنهم بل كل من روى عنه في ذلك قول بما لا يعرف ان أحدا قاله قبلهم كثيرا جدا كقولهم فيما يحل به وطء الحائض اذا رأت الطهر ، وكقولهم في صفة الاحداد وغير ذلك كثيرا جدا ، وقد قلنا : لا حجة في قول أحد دون القرآن

والثابت عن رسول الله ﷺ واحتجوا بأنه لما كان حد الأمة نصف حد الحرة وجب أن تكون عدتها نصف عدة الحرة.

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه أفسد قياس وأشد بطلانا لما نيينه عليه إن شاء الله تعالى، والعجب فيما روى ولم يصح عن ابن مسعود أنهم يجعلون عليها نصف العذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة ؟ وأن هذا لبعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود رضي الله عنه لانه يقال لقائل هذا القول ومصوبه نحن جعلنا عليها نصف العذاب ولا نحن نجعل لها نصف الرخصة بل الله تعالى جعل عليها نصف العذاب حيث شاء ولم يجعل لها نصف الرخصة وما كان ربك نسيا ، ثم هبك لو جعلنا نحن عليها نصف العذاب وكان ذلك مباحا لنا أن نجعله فمن أين وجب علينا أن نجعل لها نصف الرخصة إن هذا لعجب لا نظيره . وأما فساد هذا القياس فان قياس هذه العدة على حد الزنا فاسد لأنه لا شبه بين الزنا الموجب للحد وبين موت الزوج بطلاقة ؛ والقياس عندهم باطل إلا على شبه بين المقيس والمقيس عليه فصح على أصولهم بطلان هذا القياس فكيف عندهم لا يجيز القياس أصلا ، والحمد لله رب العالمين سم فساد آخر وهو أنهم أوجبوا القياس على نصف الحد في الأمة وهم لا يختلفون في أن حد الأمة في قطع السرقة كحد الحرة فمن أين وجب أن تقاس العدة عندهم على حد الزنا دون أن يقيسوه على حد السرقة ؟ ثم هلا قاسوا عدة الأمة من الطلاق والوفاة بالاقراء والشهور على ما لا يختلفون فيه من أن عدتها من كل ذلك إن كانت حاملا كعدة الحرة فلتنصح القياس يوما فان قياس العدة من الوفاة والطلاق على العدة من الوفاة والطلاق لا شك عندهم عنده أدنى فهم أولى من قياس العدة على حد الزنا فلاح فساد قياسهم في ذلك كظهور الشمس يوم صحو والحمد لله رب العالمين . ثم العجب كله من قياس مالك عدة الأمة من الوفاة على عدتها عنده بالاقراء ثم لم يقس عدة الأمة بالشهور من الطلاق على عدتها بالشهور من الوفاة بل جعل عدة الأمة بالشهور من الطلاق كعدة الحرة ولا فرق ، وهذه مناقضات وأقوال فاسدة لا تخفى على ذي حظ من فهم ، ثم عجب آخر وهو أنهم جعلوا عدة الأمة من الوفاة نصف عدة الحرة من الوفاة شق الأنملة ثم اختلفوا فجعل أبو حنيفة والشافعي عدة الأمة بالشهور من الطلاق نصف عدة الحرة بالشهور من الطلاق وجعل مالك عدة الأمة من الطلاق بالشهور كعدة الحرة من الطلاق بالشهور سواء سواء ، ثم جعلوا ثلاثه م عدة الأمة بالاقراء ثلثي عدة الحرة بالاقراء فهل في التلاعب أكثر من هذا مرة نصف عدة الحرة ومرة مثل عدة الحرة ومرة ثلثي عدة الحرة كل هذا بلا قرآن

ولا سنة ولا قياس يعقل ، وكل هذا قد اختلف فيه السلف وقبل وبعد فعلى أى شئ .
قاسوا قولهم فى عدتهما بالاقرار ثلثى عدة الحرة وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله
كثيرا على توفيقه إيانا للحق وتيسيره للصواب ، ولقد كان يلزمهم إذ قاسوا عدة الأمة
على حدها أن لا يوجبوا عليها إلا نصف الطهارة ونصف الصلاة ونصف الصيام قياسا
على حدها ، والذي يلزمهم أكثر مما ذكرنا والله تعالى التوفيق *

٢٠٠٩ مسألة وتعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها من حين يأتيها
خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط * برهان ذلك قول الله
عز وجل : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ،
وقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى : (فعدتن
ثلاثة أشهر واللآلئ لم يحضن) فلا بد من أن ينقضن إلى العدة من الوفاة والقروء . وعدة
الأشهر بنية لها وتربص منهن وإلا فذلك عليهن باق ، وأما الحامل فإن الله تعالى يقول :
(وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فليس هناء فعل أمرن بقصده والنية له لكن
المطلقة الحامل خرجت من ذلك بما ذكرنا قبل من أنه لا يكون طلاق الغائب طلاقا أصلا
حتى يبلغها فاغنى ذلك عن إطائه وبقيت المتوفى عنها على وضع الحمل أرموت الزوج
وبالله تعالى التوفيق ، وفى هذا خلاف قديم صح عن ابن عمر ، وابن عباس أنها تعتد من
يوم مات أو طلق ، ورويناه عن ابن مسعود من طريق ابن أبي شيبة نا بأبى الأحوص سلام بن
سلم عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن ابن مسعود ، وصح أيضا عن سعيد بن المسيب .
والخمي . والشعبي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وأبى الشعثاء جابر
ابن زيد . والزهرى . وسليمان بن يسار وأبى قلابة . وعمر بن سيار . وعكرمة . ومسروق .
وعبد الرحمن بن يزيد ، وهو قول أبى حنيفة . ومالك . والشافعى . وأصحابهم ، وقال
آخرون غير ذلك كما ناه محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن
عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار بن دار نا ابوداود الطيالسى نا شعبة عن ابان بن ثعلبة
عن الحكم بن عتيبة عن أبى صادق عن ربيعة بن ناجد عن على بن أبى طالب فى المتوفى عنها
قال : عدتها من يوم يأتيها الخبر * ومن طريق وكيع عن أبى الأشهب عن الحسن
البصرى قال : تعتد من يوم يأتيها الخبر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى .
ومعمر قال سفيان عن يونس بن عبيد وقال معمر عن أيوب ثم اتفق يونس وأيوب
كلاهما عن الحسن فى الطلاق والموت تعتد من يوم يأتيها من زوجها الخبر زاد أيوب
فى روايته ولها الزهقة قال معمر : وقاله قتادة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن

خلاس بن عمرو قال : تعتد من يوم يأتيها الخبر ، وقال آخرون : من يوم تقوم البينة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي الشعثاء جابر ابن زيد : وأبي قلابة قالوا كلهم في امرأة جاءها طلاق أو موت قالوا : تعتد من يوم قامت البينة . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر . والثقفى - هو عبد الوهاب ابن عبد المجيد - قال أبو خالد عن داود عن سعيد بن المسيب . والشعبي ، وقال عبد الوهاب عن يزيد عن مكحول قالوا كلهم في الرجل يطلق أو يموت إذا قامت البينة فتعتد من يوم يموت وإن لم تقم لها بينة فم من يوم يأتيها الخبر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : قال حماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : ما أكلت بعد موته وهي لا تدري بموته ، فهو لها ما حبست نفسها عليه ، وصح عن الشعبي أنه يؤخذ منها إلا قدر ميراثها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : لا يتوارثان ولا رجعة له عليها في قول الفريقين جميعا قاله قتادة عن علي . وابن مسعود . قال أبو محمد : لم يدرك قتادة عليا ولا ابن مسعود ولا وجدنا ذلك عن غيره ، والذي نقول به أنهما يتوارثان وله الرجعة عليها ما لم يبلغها طلاقه بالتلاط ولا ترد ما أكلت في الطلاق لأنها زوجته ما لم يبلغها أو يأتيها الخبر ، وأما في الموت فبخلاف ذلك وترد ما أكلت لأنها أكلت مال الورثة أو مال الغرماء ولا حق لها عندهم إنما حقها في مال الزوج فما دام المال ماله فحقها فيه باق وبالله تعالى التوفيق .

٢٠١٠ - مسألة - وإذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد الطلاق أو تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتتهما فكل ذلك سواء وكل ذلك بينهما مع إيمانهما أو يمين الباقي منهما أو ورثة الميت منهما أو إيمان ورثتهما معا وسواء في ذلك السلاح والمحلى ومالا يصلح إلا للرجال أو النساء أو للرجال والنساء إلا ما على ظهر كل واحد منهما فهو له مع يمينه ، وقد اختام السلف في هذا على أقوال ، فقولنا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري أنه قال في تداعي الزوجين البيت بيت المرأة إلا ما عرف للرجل . ومن طريق معمر عن أيوب السختياني عن أبي قلابة في ذلك مثل قول الزهري . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال للمرأة ما أغلق عليه بابها إذا مات زوجها . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ليس للرجل إلا سلاحه وثيابه جلده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أما ما أحدث الرجل من متاع فهو له إذا أقام عليه البينة .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن الحسن في رجل طلق امرأته أو مات عنها . - وقد أحدثت في بيته أشياء - فقال الحسن : لها ما أغلقت عليه بابها السلاح الرجل ومصحفه ، وقالت طائفة : غير هذا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن ابن سيرين قال : ما كان من صدق فهو لها وما كان من غير صدق فهو ميراث ، وقول ثالث كل شيء للرجل إلا ما على المرأة من الثياب أو الدرع والخنار وهو قول ابن أبي ليلى ، وقول رابع كما ناهشيم عن سعيد بن نبات ناهشيم عن عبد الله بن عبد البصير ناهشيم بن أصعب ناهشيم بن عبد السلام الحشني ناهشيم بن المتي ناهشيم بن مخلد - هو أبو عاصم - عن سفيان الثوري عن عبيدة بن معيث عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل إذا مات فادعت المرأة متاع البيت أجمع قال : إن كان من متاع الرجل فهو للرجل وأما ما كان من متاع النساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجل والمرأة فهو للباقي منهما فإن كان فرقة وليس موتا فهو للرجل ، وقول خامس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم بن عبد العزيز قال : سألت ابن شبرمة عن تداعي الزوجين فقال : متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال (١) وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو بينهما ، وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال مثل قول ابن شبرمة وزاد في الحياة والموت . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا من سمع ابن ذكوان المدني وعثمان التميمي يقولان : ما كان للرجال والنساء فهو بينهما ، وهو قول عبيد الله بن الحسن . والحسن بن يحيى وأحد قولي زفر وأوجبوا الإيمان مع ذلك كما ، وقول سادس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن ابن شبرمة . وابن أبي ليلى قالوا جميعا : ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل (٢) وهو قول الحكم وهو قول مالك الفرقة والموت سواء في ذلك عنده ويختلف كل واحد منهما في كل ذلك وهو قول سابع كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرنا من سمع الحكم بن عتيبة وسعيد بن اشوع يقولان ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للمرأة وبهذا يقول هشيم . وقول ثامن كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناهشيم عن حماد أنه سئل عن متاع البيت فقال : ثياب المرأة وثياب الرجل للرجل وما تشاجر فيه ولم يكن لهذا ولا لهذا [بينة] (٣) فهو للذي في يديه ، وقال أبو حنيفة : إن كان أحد الزوجين

(١) في النسخة رقم ١٦ ومتاع الرجل للرجل (٢) في النسخة رقم ١٤ مما يكون للرجل والمرأة

فهو للرجل (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

ملوكا والآخر حرا فالمال كله لمن كان منهما حرا مع يمينه ، وكذلك قال أبو يوسف ،
 ومحمد إلا أن يكون العبد مأخوذا له في التجارة فهو كالحرف في حكمه في ذلك ، ثم اختلفوا فقال
 أبو يوسف : فان كانا حرين أو مكاتبين أو مأذونين لهما في التجارة أو أحدهما حرا
 والآخر مكاتبا أو مأذوبا له في التجارة أو مسلمين أو أحدهما فانه يقضى للبرأة بمثل
 ما تجهز به إلى زوجها فما بقى بعد ذلك فسواء كان مما لا يصلح إلا للرجال أو لا يصلح إلا
 للنساء أو يصلح للرجال والنساء فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفرقة والموت ، وقال
 أبو حنيفة في كل هؤلاء : ما كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه وما كان من
 متاع النساء فهو للمرأة مع يمينها هذا في الفرقة والموت ، وما صلح للرجال والنساء فهو
 للرجل مع يمينه في الفرقة وهو للباقي منهما أيهما كان ؛ ووافقه على كل ذلك محمد بن الحسن
 إلا في الموت فانه جعل ما يصلح للرجال والنساء للرجل أو لورثته مع يمينه أو أيماهم .
 وقول تاسع في قلنا نحن وهو قول سفيان الثوري . والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن مسعود القاضي ، وشريك بن عبد الله القاضي . والشافعي . وأبي سليمان
 وأصحابهما . وأحد قول زفر بن الهذيل . وقول الطحاوي .

قال أبو محمد : احتج من قال بأن ما صلح للرجال فهو للرجل وما صلح للنساء
 فهو للمرأة بما رويناه من طريق سعيد بن منصور ناسو يد بن عبد العزيز الدمشقي نا أبو نوح
 المدني من آل أبي بكر قال نا الحضرمي رجل قد سماه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول
 الله ﷺ : « متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال » .

قال أبو محمد : هذا خبر موضوع مكذوب لا يحل لاحد أن يرويه إلا على بيان
 وضعه ، سويد بن عبد العزيز مذكور بالكذب ؛ وأبو نوح لا يدري أحد من هو ،
 والحضرمي مثل ذلك ثم لو صح لكان غير حجة لهم لأن ظاهره أن لكل أحد متاعه الذي
 بيده لأنه لم يقل فيه ان اختلف الزوجان ولا قال فيه ما صلح للرجال ولا ما صلح للنساء
 وإنما فيه متاع النساء ومتاع الرجال ، والمتاع هو متاع المرأة الذي في ملكه سواء صلح له
 أو لم يصلح له وادالم يخص به اختلاف الزوجين فليس لاحد أن يخص هذا الباب دون
 اختلاف الأخ والأخت فبطل تمويههم بهذا الخبر المكذوب .

قال أبو محمد : ولا يختلف المخالفون لنا من الحنفيين والمالكيين في أخ وأخت
 ساكنين في بيت فنداعيا ما فيه انه بينهما بنصفين مع أيماهما ولم يحكموا في ذلك بما
 حكموا به في الزوجين : وكذلك لم يختلفوا في عطار ودباغ أو بزار ساكنين في بيت في
 أن كل ما في البيت بينهما مع أيماهما ولم يحكموا ان ما كان من عطر فلعطار وما كان من

آلة الدباغ فللدباغ وما كان من آلة البر فللبزاز فظهر تناقضهم وفساد قولهم يتيقن وانه ظن كاذب وقد قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث» * برهان صحة قولنا أن يد الرجل ويد المرأة على ما في البيت الذي يسكنه أو دار سكنهما أى شيء كان فليس أحدهما أولى به فهو لها إذ هو بأيديهما مع إيمانها ولا تنكر ملك المرأة للسلاح ولا ملك الرجل للحلى وبالله تعالى التوفيق *

الاستبراء

٢٠١١ مسألة قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب اللعان من ديواننا هذا حكم الولد يدعيه اثنان فصاعدا إذا لم يعرف أيهم (١) كان معها أو لا سواء من أمة كان أو من حرة (٢) ونذكر هنا ان شاء الله تعالى حكم ذلك إذا كان يعرف أيهما الأول من الأزواج أو السادات في ملك اليمين *

قال أبو محمد : من كانت له جارية يطؤها وهي ممن تحيض فاراد بيعها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض حيضا يتيقنه، وكذلك إن أراد انكاحها أو هبتها أو صداقها فان كانت ممن لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن انه لا حمل بها ثم على الذي انتقل ملكها اليه أن لا يطأها حتى يستبرئها بحيضة ويوقن انها حيضة أو حتى يوقن انه لا حمل بها إلا أن يصح عنده انها قد حاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حيضا متيقنا وانه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لا حمل بها فليس عليه أن يستبرئها حينئذ ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على يدى ثقة ولا أن يمنع منها لان كلا الأمرين شرط ليس في كتاب الله تعالى، وقد قال رسول الله ﷺ: « كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل » ، وقد أباح الله تعالى ملك اليمين فلا يحل منع المالك من أمته ، والعجب أن المالكين الموجبين للوإاضعة متفقون على أنه لا ينتفع بذلك متى ظهر بها حمل ، فأى معنى لعمل لا فائدة فيه ولا تنقطع الرية دون أن يوجهه نص *

قال أبو محمد : ولا يجب في البكر استبراء أصلا فان ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها اليه أو الذي تزوجها حمل بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توفن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه فان تيقن بذلك فسخ البيع والهبة والاصداق والنكاح وردت الى الذي كانت له فان كان تزوجها وهي أمة أمر بأن لا يطأها حتى تضع ولم يفسخ النكاح لما قد ذكرناه في كتاب النكاح من ديواننا هذا ، وجملته أنه لا عدة على أمة من غير زوج فاذا لم تكن في عدة فنكاحها جائز فان لم يوقن ذلك حتى تضع نظر فان كان

وضعها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطئها أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثانى . فالولد للأول بلا شك وان ولدته لا أكثر من تسعة أشهر بطريقة عين من حين وطئها الثانى فالولد للثانى بلا شك ، فان ولدته لا أكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثانى فهو غير لاحق بالأول ولا بالثانى وهو مملوك للثانى ان كانت أمه أمة إلا أنها يعتق عليه ولا بد لما ذكرنا فى كتاب العتق فلو ولدته لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولا أكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثانى فهو للأول ولا بد لان فراشه كان قبل فراش الثانى فلا ينتقل عنه إلا بنص أو يقين من ضرورة مشاهدة ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد لصاحب الفراش » فاذ لا شك فى هذا فلا يجوز أن يطل الفراش الأول الذى هو المتيقن ويصح فراش ثان بظن لكن يقين لا مجال للشك فيه ، فان تيقن بضوالة خلقته انه لسته أشهر أو سبعة أشهر أو ثمانية وكانت هذه المدة قد استوفتها عند الثانى وتيقن بذلك أنه ليس للأول فهو للثانى بلا شك ، ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وقال تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فمن ادعى ان حملا وفصالا يكون فى أكثر من ثلاثين شهرا فقد قال الباطل والمحال ورد كلام الله عز وجل جهارا . وقد قال ابو حنيفة : يكون الحمل عامين ، واحتج له أصحابه بحديث فيه الحارث بن حصيرة وهو هالك ان ابن صياد ولد لستين وهذا كذب وباطل ، وابن حصيرة هذا شيعى يقول برجعة على الدنيا ، (وذكروا) أيضا ماروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الاعمش عن أبى سفيان عن اشياخ لهم عن عمراته رفع اليه امرأة غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهى حبل ففهم عمر برجمها فقال له معاذ بن جبل : يا أمير المؤمنين . ان يك السيل لك عليها فلا سيل لك على ما فى بطنها فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد نبتت ثنياه فعرف زوجها شبهه فقال عمر : عجز النساء أن تكون مثل معاذ لولا معاذ هلك عمر .

قال ابو محمد : وهذا أيضا باطل لانه عن أبى سفيان وهو ضعيف عن اشياخ لهم وهم مجهولون ، ومن طريق سعيد بن منصور ناداود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة أم المؤمنين قالت : ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل هذا المغزل جميلة بنت سعد مجهولة لا يدري من هى فبطل هذا القول والحمد لله رب العالمين ، وقالت طائفة : لا يكون الحمل أكثر من اربع سنين وروينا عن سعيد بن المسيب

من طريق فيها على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وهو قول الشافعي ولا نعلم لهذا القول شبهة تعلقوا بها أصلاً ، وقالت طائفة : يكون الحمل خمس سنين ولا يكون أكثر أصلاً وهو قول عباد بن العوام والليث بن سعد ، وروى عن مالك أيضاً ولا نعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً . وقالت طائفة : يكون الحمل سبع سنين ولا يكون أكثر وهو قول الزهري . ومالك ، واحتج مقلدوه بأن مالكا ولد لثلاثة أعوام وإن نساء بني العجلان ولدن لثلاثين شهراً وإن مولاة لعمر بن عبد العزيز حملت ثلاث سنين وإن هرم بن حيان والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما ستين . وقال مالك : بلغني عن امرأة حملت سبع سنين *

قال أبو محمد : وكل هذه أخبار مكنوبة (١) راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو ، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا . ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الأنصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر بن الخطاب أيام رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حماتها فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعبد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قعدت عن الحيض *

قال أبو محمد : فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر وهو قول محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم . وأبي سليمان . وأصحابنا . قال علي : إلا أن الولد قد يموت في بطن أمه فيتمادي بلا غاية حتى تلقيه متقطعاً في سنين فإن صح هذا فانه حمل صحيح لا تنقض عدتها إلا بوضعه كله (٢) إلا أنه لا يوقف له ميراث ولا يلحق أصلاً لأنه لا سبيل إلى أن يولد حياً ولو سعت عند تيقن ذلك في إسقاطه بدوا لكان مباحاً لأنه ميت بلا شك وبالله تعالى التوفيق *

وأما ولد الزوجة لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها زوجها فهو متيقن بلا لعان ، وكذلك إن ولده لاقل من ستة أشهر إلا أن يكون سقطاً فهو له وتصير الأمة به أم ولده وتنقض به عدة المطلقة والمتوفى عنها ، وأما استبراء الأمة المستقلة الملك فقد اختلف في ذلك أيضاً لما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : قال عطاء : تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب القافة فالحقرا ولدها بأحد ثم قال عمر : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتربص بها

(١) في النسخة رقم ١٤ « كاذبة » (٢) في النسخة رقم ١٦ بوضع كله

حتى تحيض فان كانت لم تحض فليتربص بها خمسا واربعين ليلة * ومن طريق الحجاج
ابن المنهال نا هشيم ارنا الحجاج ومنصور قال الحجاج عن عطاء . وقال منصور عن سعيد
ابن المسيب قالا جميعا : تستبرا الامة التي لم تحض بشهر ونصف * وقول ثان كما روينا
من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر قال سفيان عن فراس عن الشعبي عن
علقمة عن ابن مسعود ، وقال معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قالا جميعا : تستبرا الامة
بحيضة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : كم عدة الامة تباع ؟
قال : حيضة ، وقاله أيضا عمرو بن دينار * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة في الامة تباع وقد حاضت قال : يستبرئها الذي باعها ويستبرئها الذي اشتراها
بحيضة أخرى وقال به الثوري * ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن في
الامة اذا باعها سيدها وهو يطؤها قال : يستبرئها بحيضة قبل ان يبيعها ويستبرئها
المشتري بحيضة أخرى وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقول ثالث كما روينا من
طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا منصور عن الحسن انه سئل عن استبراء الامة
التي لم تحض قال : تستبرا بثلاثة أشهر فأتينا ابن سيرين فسألناه عن ذلك فقال ثلاثة
أشهر قال هشيم : وأرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : تستبرا الامة بثلاثة أشهر *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : اذا كانت
الامة عذراء لم يستبرئها ان شاء قال أيوب : يستبرئها قبل ان يقع عليها * وبه الى
معمر عن قتادة قال في أمة عذراء اشتراها من امرأة قال : لا يستبرئها فان اشتراها
من رجل فليستبرئها ، وقال سفيان الثوري . تستبرئ التي لم تبلغ كما تستبرئ العجوز ،
وقال أبو حنيفة . وأصحها به : لا يطأ الرجل الجارية يشتريها حتى يستبرئها بحيضة فان
كانت لا تحيض فشهرا ولا يحل له ان يتلذذ منها بشيء قبل الاستبراء قالوا : فلو اشتراها
فلم يقبضها حتى حاضت لم يحز له ان يعد تلك الحيضة استبراء بل يستبرئها بحيضة
أخرى ولا بد . قالوا فلو زوجها من رجل لم يكن عليه ان يستبرئها لاهو ولا اذا كح
إلا في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فانه قال : لا يطؤها حتى يستبرئها بحيضة
واختلفوا في التي تحيض تباع فترفع حيضتها لامن حمل يعرف بها قال أبو حنيفة .
وأبو يوسف لا يطؤها حتى تمضي أربعة أشهر . وقال محمد بن الحسن : لا يطؤها حتى
يمضي عليها شهران وخمس ليال ثم رجع فقال : لا يطؤها حتى تمضي لها أربعة أشهر
وعشر ليال . وقال زفر : لا يطؤها حتى يمضي لها ستان وهو قول سفيان الثوري ، وهذه
أقوال في غاية الفساد لأنها بلا برهان .

قال أبو محمد : واحتج من رأى الاستبراء كما ذكرنا بما روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يزيد بن زريع نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن صالح بن رستم الخزاز عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أصابوا سبايا بأوطاس فكان الناس يخرجوا من غشيانهم من أجل أن واجهن من المشركين فانزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن • ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون نا شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري رفعه أنه قال في سبايا أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن طاوس أرسل رسول الله ﷺ مناديًا في بعض غزاه لا يقعن رجل على حامل ولا على حائل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زكريا عن الشعبي أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله ﷺ أن لا يمتعوا على حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة ، لا تعلم ورد في هذا غير ما ذكرناه •

قال أبو محمد : حديث طاوس : والشعبي مرسلان ولا حجة في مرسل ، وخبر أبي الوداك ساقط لأن أبي الوداك وشريكا ضعيفان ثم لو صحت لكانت حجة على من احتج بها لأن فيها المنع من وطء التي ليست حاملا حتى تحيض وهم لا يقولون بهذا بل يحدون حدودا ليست في هذه الآثار ، ومن الكبار مخالفة أثر يحتج به المرء ويصححه وأما خبر أبي علقمة فهو الذي لا يصح في هذا الباب غيره فليس فيه ذكر للاستبراء أصلا لا بنص ولا بدليل فيه إباحة وطء المحصنات إذا ملكنهن فقط فهو عليهم لأهم ، وأما الذي في آخره أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن فلا شك في أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ وأعلى مراتبه أن يكون من كلام أبي سعيد ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم لو صح أنه من كلام رسول الله ﷺ وهو لا يصح أبدا لما كانت لهم فيه حجة لأنه إنما فيه إذا انقضت عدتهن ، والعدة المعروفة في الدين ليست إلا أربعة أشهر وعشرا في الوفاة وثلاثة قروء للتي تحيض من المطلقات أو ثلاثة أشهر للتي لم تحيض أو لا تحيض من المطلقات أو وضع الحمل لمطلقة أو متوفى عنها ولا مزيد ، وهم ههنا جعلوا الاستبراء بحيضة وليس هذا عدة فبطل أن يكون لهم متعلق فيه أصلا ، وأما مالك فإنه رأى الاستبراء بالمواضعة في عليه الرقيق ولم يرها في الوحش ولم يحز اشتراط النقد في ذلك ورأى نفقتها مدة المواضعة على البائع ، ورأى ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع ورأى

المواضعة في البكر ولم ير مع هذا كله ان المواضعة تبرئ من الحمل وهذه أقوال لا تعرف عن أحد قبله وهي مع ذلك في غاية المناقضة والفساد (١) ، وأول ذلك إيجابه مرضا شرط المواضعة وهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل وأبطل شرط فقد التزم وهو حق للبائع مأمور في القرآن بإيفائه إياه اذ يقول الله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وقوله تعالى : (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) وثانيها فرقه بتفريقه في ذلك بين العالية والوخش وهذا عجب جدا أترام يجهلون ان الوخش يحمل كما تحمل العالية ولا فرق ، وثالثها إيجابه النفقة على البائع وهذا أكل مال بالباطل ولا يخلو ان يكون صح بينهما بيع أو لم يصح فان كان صح بينهما بيع فأى شيء يوجب النفقة على البائع على أمة غيره وان كان لم يصح بينهما بيع فلا ي معنى أوجب المواضعة ؛ فان قالوا : ربما ظهر بها حمل فبطل البيع قلنا : هذا لا يؤمن عند لم بعد الحيضة في المواضعة فوجبوا في ذلك تفقثها على البائع والا فقد ظهر فساد قولكم يقينا ، وكذلك لا يؤمن ظهور عيب يوجب الرد ولا فرق ؛ ورابعها إيجابه ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع فيلزمه فيها ما الزمناه في إيجابه النفقة على البائع سواء سواء ، وروينا من طريق حماد بن سلية ارنا على بن يزيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال : وقعت في سهمى جارية يوم جلولاء كأن عنقها ابريق فضة قال ابن عمر : فما ملكت نفسى ان جعلت أقبلا والناس ينظرون فقد أجاز التلذذ قبل الاستبراء وبالله تعالى التوفيق .

٢٠١٢ مسألة ومن استلحق ولد خادم له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة انه وطئها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطئه إياها لم يصدق ولم يلحق به سواء باعها حاملا أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها كل ذلك سواء فلو صح بينة عدل انه وطئها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل ان يبيعها بوطئه لها فان ظهر بها حمل كان مبدؤه قبل بيعه لها بلا شك فسخ البيع بكل حال وردت اليه أم الولد ولحق به ولدها أحب أم كره أقر به أو لم يقر ، وكل أمة لانسان صح انه وطئها بينة أو باقرار منه فانه يلحق به ما ولدت أحب أم كره ولا ينتفع بان يدعى استبراء أو بدعواه العزل ، وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تسكب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا شك في ان الأمة قد صح ملكها أو ملك ولدها أو ملكها ما للشترى فقد منع الله عز وجل من قبول

دعوى البائع في ابطال ملك المشتري بالملك لانه كاسب على غيره ومدعى في مال سواه بلاينة ، وقال مالك : ان باعها حاملا ثم ادعى ان ولدها منه فسخ البيع قال : فلو ادعاه وقد اعتقت لم يفسخ العتق ولا ابتياع المعتق لها .

قال أبو محمد : وهذه مناقضة لاختفاء بها لانه اذا صدق في دعواه ففسخ بها ملك مسلم وصفقته فواجب ان يصدق ويفسخ بها عتق الامة ولا فرق ، ولئن لم يجوز أن يصدق في فسخ العتق فانه لا يجوز ان يصدق في فسخ صفقة مسلم وابطال ملكه وبالله تعالى تأييد . فان قالوا : البيع يفسخ بالعيب قلنا : والعتق يفسخ بالاستحقاق واما إذا صح وطؤه لها إذا كانت في ملكه أو صح حيثنذ اقراره بوطئها . فبرهان قولنا في لحاق الولد به وفسخ العتق والبيع والايلاد فيهما ماروينا من طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمعة الى رسول الله ﷺ في ابن أمة زمعة فقال ابن زمعة : أخي ابن أمة أبي ولد علي فراش أبي فقال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش احتجبي منه يا سودة هو أخوك يا عبد » نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير بن حرب نا أبي نا جرير عن المغيرة ابن مقسم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « الولد لصاحب الفراش » نا حماد بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد التيمرقي نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن محمد بن زياد انه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ انه قال : « الولد لصاحب الفراش » .

قال أبو محمد : قضى رسول الله ﷺ بالولد لصاحب الفراش بعد موته في أمة لم يحفظ اقرار سيدها بذلك الولد ولو أقربه لم يحتج عبد بن زمعة لسوى ذلك وحكم عليه الصلاة والسلام بأن الامة فراش وان الولد لصاحب الفراش ، وانما تكون الامة فراشا إذا صح ان سيدها افترشها بيته بذلك أو بيته باقراره بذلك ، وليس أمره عليه الصلاة والسلام سورة أم المؤمنين بالاحتجاب منه بكادح في ذلك أصلا ولا احتجاب الأخت عن أخيها بمبطل اخوته لها البتة لانه ليس فرضا على المرأة رؤية أخيها لها انما الفرض عليها صلة رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام قط بأن لاتصله . ومن ادعى ذلك فقد كذب وقد قال عليه الصلاة والسلام : هو أخوك يا عبد وهذا يكفى من له عقل ، وقد قال بعض من لا يبالى بما اطلق به لسانه من الكذب في الدين : انما معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « هو لك يا عبد » أي هو

عبدك قلنا : الثابت انه قال : هو أخوك لما أوردنا ، ولو قضى به عبدا لم يلزمها ان تحتجب عنه بنص القرآن فاعجبوا لهذا هؤلاء القوم فوجب ما قلنا نصا والحمد لله رب العالمين . واذا صح ان الحمل منه فوجب فسخ بيع الحر وبيع أم الولد وفسخ عتق من أعتقهما وفسخ إيلاد من أولدها بعد ذلك وبالله تعالى التوفيق . وبهذا جاء الأثر عن السلف ، روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : بلغني ان رجلا منكم يعزلون فإذا حملت الجارية قال : ليس مني والله لا أوتي برجل منكم فعل ذلك إلا ألحقت به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء لا يعزل ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد ان عمر بن الخطاب قال : من كان منكم يظاً جاريته فليحصنها فان احكم لا يقر باصابتها جاريته إلا ألحقت به الولد ، وما تعلم في هذا خلافا لصاحب إلا ما روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كانت له جارية يعزل عنها وانها جاءت به حمل فأنكر ذلك وذكر الحديث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن ذكوان - هو أبو الزناد - عن خارجة بن زيد بن ثابت قال : كان زيد بن ثابت يقع على جارية له وكان يعزلها فلما ولدت اتفئ من ولدها وضربها مائة ثم اعتق الغلام ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمر وأخبرني عمرو بن دينار ان ابن عباس وقع على جارية له وكان يعزلها فاتفئ من ولدها .

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : لا يلحق ولد الأمة بسيدتها سواء كانت أم ولد أو لم تكن إلا بأن يدعيه وإلا فهو متف عنه ، وقال مالك : يلحق به لو طئه إياها الا ان يدعي انها استبرأت ثم لم يظأها .

قال أبو محمد : كل ما روي في هذا الباب عن الصحابة مخالف لقولها ، والعجب كله ان هذين قولان بلا دليل أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجهه والعجب كله ان مالكا لا يرى الاستبراء يمنع من الحمل ثم يراه ههنا ينفي النسب به وهذا أعجب من العجب .

٢٠١٣ - مسئلة - والولد يلحق في الكاح الصحيح . والعقد الفاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده ويأحق في الملك الصحيح وفي المتملكة بعقد فاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده لان رسول الله ﷺ ألحق الناس بمن ولنوا بمن تزوجوا من النساء ومن تملكوا في الجاهلية ، ولا شك في أنه كان فيهم من نكاحه فاسد وملكه فاسد ، ونفى أولاد الزنا جملة بقوله عليه الصلاة والسلام : « وللعاهر الحجر » فصح ما قلنا ، وأما

العالم بفساد عقد النكاح أو عقد المالك فهو عاهر عليه الحد فلا يلحق به الولد والولد يلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ولا يلحق بالرجل ويرث أمه وترثه لأنه عليه الصلاة والسلام ألحق الولد بالمرأة في اللعان ونفاه عن الرجل والمرأة في استلحاق الولد بنفسها كالرجل بل هي أقوى سببا في ذلك لما ذكرنا من أنه يلحق بهما من حلال كان أو من حرام ولأنه لا شك منها إذا صح أنها حملته وبالله تعالى التوفيق .

الحضانة

٢٠١٤ - مسألة - الأم أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا المحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لم تزوج رحل الأب عن ذلك البلد أو لم ير حل والجدة أم فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها نظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما فحيثما كانت الحياطة لهما في كلا الوجهين وجبت هنالك عند الأب أو الأخ أو الاخت أو العممة أو الخالة أو العم أو الخال، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال والدين مغلب على الدنيا فإن استووا في صلاح الحال فالأم والجدة ثم الأب والجد ثم الأخ والاخت ثم الأقرب فالأقرب والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع فإذا بلغا من السن والاستغناء ومبلغ الفهم فلا حضانة لكافرة ولا لفاسقة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فأما الأم فانه في يدها لانه في بطنها ثم في حجرها مدة الرضاع بنص قول الله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) فلا يجوز نقله أو نقله عن موضع جعلهما الله تعالى فيه بغير نص ولم يأت نص صحيح قط بأن الأم ان تزوجت يسقط حقها في الحضانة ولا بأن الأب ان رحل عن ذلك البلد سقط حق الأم في الحضانة ، رويذا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ، وزهير بن حرب قالا جميعا : نا جرير بن حازم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة « قال : قال رسول الله ﷺ من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال أمك قال : ثم من ؟ قال : أمك قال ثم من ؟ قال أمك قال ثم من ؟ قال أبوك » ، ومن طريق مسلم نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا ابن فضيل عن أبيه عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « قال رجل : يا رسول الله من أحق الناس بحسن الصحبة ؟ قال أمك ثم أمك ثم أباك ثم أدناك أدناك » فهذا نص جلي على إيجاب الحضانة لانهما صحبة ، وأما تقديم الدين فلقول الله عز وجل : (تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) وقوله تعالى : (وذروا ظاهر الاثم وباطنه) فمن ترك الصغير والصغيرة حيث يدر بان على سماع الكفر

ويتعمرنان على جحد نبوة رسول الله ﷺ وعلى ترك الصلاة والاكل في رمضان وشرب الخمر والانس البها حتى يسبل عليهما شرائع الكفر أو على محبة من لا خير فيه والانهماك على البلاء فقدعاون على الاثم والعدوان ولم يعاون على البر والتقوى ولم يقم بالقسط ولا ترك ظاهر الاثم وباطنه وهذا حرام ومعصية ، ومن ازالهما عن المكان الذى فيه ما ذكرنا الى حيث يدر بان على الصلاة والصوم وتعلم القرآن وشرائع الاسلام والمعرفة بنبوة رسول الله ﷺ والتفكير عن الخمر والفواحش فقدعاون على البر والتقوى ولم يعاون على الاثم والعدوان وترك ظاهر الاثم وباطنه وأدى الفرض في ذلك *

وأما مدة الرضاع فلان بالى عن ذلك لقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ولان الصغيرين في هذه السن ومن زاد عليها بعام أو عامين لا فهم لهما ولا معرفة بما يشاهدان فلا ضرر عليهما في ذلك ، فان كانت الام مأمونة في دينها والاب كذلك فهي أحق من الاب لقول رسول الله ﷺ الذى ذكرنا ثم الجدة كالام فان لم تكن مأمونة لا الام ولا الجدة في دينها أو تزوجت غير مأمون في دينه وكان الاب مأمونا فالاب أولى ثم الجدة ، فان لم يكن احدهم ذكرنا مأمونا في دينه وكان للصغير أو الصغيرة أخ مأمون في دينه أو أخت مأمونة في دينها فالأخ مأمون أولى وهكذا في الاقارب بعد الاخوة فان كان اثنان من الاخوة أو الاخوات أو الاقارب مأمونين في دينهما مستويين في ذلك ، فان كان أحدهما أحوط للصغير في دنياه فهو أولى فان كان أحدهما أحوط في دينه والآخر أحوط في دنياه فالخصاة لذى الدين لما ذكرنا قبل ولقول الله تعالى : (انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد مثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاما) وتفسير الحياطة في الدنيا أن يكون أحدهم أشد رفاهية في عيشه ومطعمه وملبسه ومرقده وخدمته وبره واکرامه والاهتبال به فهذا فيه احسان الى الصغير والصغيرة فواجب أن يراعى بعد الدين لقوله تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذى القربى) وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن الحارث قال : اختصم خال وعم الى شريح في صبي قضى به للعم فقال الخال : أنا أفق عليه من مالى فدفعه اليه شريح وهذا نص قولنا *

قال أبو محمد : فان استوا الاخوات أو الاخوة في كل ذلك أو الاقارب فان تراضوا في أن يكون الصغير أو الصغيرة عند كل واحد منهم مدة فذلك لهم فان كان في ذلك ضرر على الصغير أو الصغيرة فان كان تقدم كونه عند أحدهم لم يزل عن يده فان

ابوا فالقرعة ، وأما قولنا إن الامة والحره سواء فلان القرآن والسنة لم يأت في أحدهما نص في التفريق بينهما فالحكم فيما لا نص فيه شرع لم يأذن به الله تعالى ، وأما قولنا سواء رحل الاب أو لم يرحل فلأنه لم يأت نص قرآن ولا سنة بسقوط حضنة الام من أجل رحيل الاب فهو شرع باطل ممن قال به وتخصيص للقرآن والسنة التي اوردنا ومخالف لما بالرأى الفاسد وسوء نظر للصغيرين واضرار بهما في تكليف الحل والترحال والازالة عن الام والجدة ، وهذا ظلم لا خفاء به وجور لا شك فيه ، وأما قولنا انه لا يسقط حق الام في الحضنة بزواجها اذا كانت مأمونة وكان الذي تزوجها مأمونا فللنصوص التي ذكرنا ، ولم يخص عليه الصلاة والسلام زواجا من غير زواجا ولما روينا من طريق البخاري نايعقوب بن ابراهيم بن كثير نا ابن علي نا عبد العزيز عن أنس بن مالك قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم فأخذ ابو طلحة يدي فأنطلق بي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أن أنسا غلام كيس فليخدمك قال فخدمته في السفر والحضر » وذكر الخبر ، فهذا أنس في حضنة أمه ولها زوج وهو ابو طلحة بعلم رسول الله ﷺ ، ولا فرق في النظر والحياطة بين الريب زوج الام والريبة زوجة الاب بل في الاغلب الريب أشفق وأقل ضررا من الريبة وانما يراعى في كل ذلك الدين ثم صلاح الدنيا فقط .

واحتج المانعون من ذلك بما روينا من طريق عبد الرزاق انا ابن جريج انا ابو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن ابي سلة بن عبد الرحمن قال : « كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد فخطبها عم ولدها ورجل آخر إلى أيها فانكح الآخر فجاءت الى النبي ﷺ فقالت . أنكحني أبي رجلا لأأريده وترك عم ولدي فيأخذ مني ولدي فدعا رسول الله ﷺ أباهما فقال له : أنت الذي لا تكاح لك اذهبي فانكحي عم ولدك » .

قال أبو محمد : هذا مرسل وفيه مجهول ومثل هذا لا يحتج به وذكروا ما روينا من طريق ابي داود نا محمود بن خالد السلي نا الوليد هو ابن مسلم عن ابي عمرو الاوزاعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، ان امرأة طلقها زوجها وأراد انتزاع ولده منها فقال لها رسول الله ﷺ : أنت احق به مالم تنكحي ، وهذه صحيفة لا يحتج بها ، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالاعراب ، وفي كتاب الايصال ما تركوا فيه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولم يعبوه إلا بأنه صحيفة ، فان قيل : فهلا قلتم : الخالة الجدة لقول الله عز وجل : (ورفع ابو يه على العرش)

وانما كانت خالته واباه ، قلنا لم يأت قط نص عن رسول الله ﷺ انها كانت خالته
وانما هي من اخبار بني اسرائيل وهي ظاهرة الكذب ، ولعلمنا كانت امه من
الرضاعة فهما ابوان على هذا ، فان قيل : فقد رويتم عن ابي داود ناعباد بن موسى
ناسم - اعيل بن جعفر عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن هاني وهيرة عن علي بن ابي
طالب قد ذكر اخذه بنت حمزة من مكة وان جعفر بن ابي طالب قال : ابنة عمي وخالتها
عندي فتضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الام قلنا : لا يصح لان
اسرائيل ضعيف وهاني وهيرة مجهولان فان قيل فقد رويتم من طريق ابي داود
ناحمد بن عيسى ناسفیان عن ابي فروة عن عبدالرحمن بن ابي ليلى عن رسول الله ﷺ
فتضى بنت حمزة لجعفر لان خالتها عنده قلنا هذا مرسل ولا حجة في مرسل ، وابو فروة
هو مسلم بن سالم الجهني وليس بالمعروف ، فان قيل : قد حدثكم يوسف بن عبدالله
النخعي قال نا عبد الله بن محمد يوسف الازدي نا اسحاق بن احمد نا العقيلي نا احمد بن
داود نا عمران الحصني نا يوسف بن خالد السمتي نا ابو هريرة المدني عر مجاهد عن ابي
هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : الخالة ام » قلنا : هذا أسقط من ان يشتغل به لان فيه
يوسف بن خالد السمتي وهو مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب ، وابو هريرة
المدني لا يدري احد من هو ، فان قيل : فقد حدثكم احمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن احمد
ابن مفرج نا محمد بن ايوب الصموت نا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن
المثنى نا ابو عامر العقدي نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله - يعني ابن
الهادي - عن محمد بن ابراهيم عن نافع بن عجير عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه
اختصم هو واخوه جعفر وزيد بن حارثة في حضانة بنت حمزة ، فقال رسول الله ﷺ :
اما الجارية فأتضى بها لجعفر تكون مع خالتها وانما الخالة ام » قلنا : نافع بن عجير
وابوه عجير مجهولان ، ولا حجة في مجهول إلا ان هذا الخبر بكل وجه حجة على
الحنيفيين والمالكين والشافعيين لان خالتها كانت متزوجة بجعفر وهو اجل شاب
في قريش وليس هو ذا محرم من بنت حمزة ونحن لا ننكر قضاءه عليه الصلاة والسلام
بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احوط لها ، فان قيل : فهلا قلتم بتخييره اذا
أعقل لما حدثكم به حمام بن احمد نا عباس بن اصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمن
نا احمد بن زهير بن حرب نا ابي ناسفیان بن عينة عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة
عن ابي ميمونة قال : شهدت ابا هريرة خيرا غلاما بين ابيه وامه فقال : ان رسول الله ﷺ
خير غلاما بين ابيه وامه ، ومن طريق ابي بكر بن ابي شيبة نا وكيع عن علي بن المبارك

عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ميمونة عن ابي هريرة « أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ قد طلقها زوجها فأرادت أن تأخذ ولدها فقال رسول الله ﷺ : استهما عليه ثم قال عليه الصلاة والسلام للسلام تخير أيهما شئت فاختر أمه قلنا : أبو ميمونة هذا مجهول ليس هو والدهلال الذي روى عنه ثم إذا تدبر لم تكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنه لو تخير أباه قضى له به ، وأيضا فنحن لا نكر تخيره إذا كان أحدا لا يورثه ، ولا شك في أن رسول الله ﷺ لا يخير بين خير وشر ولا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لا يخير إلا بين خيرين ، وكذلك نحن على يقين من أنه عليه الصلاة والسلام لا يترك أحدا على اختياره ما هو فساد له في دينه أو في حالته فقد يسوء اختيار الصغير لنفسه ويميل إلى الراحة والاهمال فلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام أن كان خير الصبي فلم ينفذ اختياره إلا وقد اختار الذي يجب أن يختار لا يجوز غير ذلك أصلا . فان قيل : فقد ذكرتم ما حدثكم عبد الله ابن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية القرشي نا أحمد بن شعيب النسائي نا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق نا سفيان هو الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده » أنه لما أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء ابن لها صغير لم يبلغ ثم خيره عليه الصلاة والسلام بينهما فاختر أمه فقال : اللهم اهده فذهب إلى أبيه قلنا : هذا خبر لم يصح قط لان الرواة له اختلفوا فقال عثمان البتي : عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن يزيد بن سلبة ان جده أسلم ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن سلبة عن أبيه عن جده ، وقال عيسى : عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان ، وكل هؤلاء مجهولون ولا يجوز تخير بين كافر ومسلم أصلا ، فهذا ما يذكر من الآثار في هذا الباب .

وأما ما جاء عن السلف فيه فروينا من طريق الزهري وعكرمة أنه قضى بحضانة ابن لعمر بن الخطاب لأم الصبي وقال : هي أحق به مالم تتزوج وكان عمر نازعها فيه وخاصمها إلى أبي بكر وهذان منقطعان . ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن غير واحد من الانصار وغيرهم أن أم عاصم بن عمر تزوجت فقضى أبو بكر بعاصم لأم أمه وقد كان عمر يخاصمها فيه وهذا لا شيء لان ابن لهيعة ساقط فكيف وهو ممن لا يدري . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس أن عمر خاصم امرأته أم ابنه عاصم إلى أبي بكر إذ طلقها وقال : أنا أحق به فقال له أبو بكر : ربحها وحرها وفاضلها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه وقضى أبو بكر لها به . ومن طريق القاسم بن محمد أن أبا بكر قضى لجدة عاصم بن عمر أمه

وقد جاذبها عمر فيه ، وهذا منقطع . فهذا ما يعرف عن أبي بكر رضي الله عنه . وأما عمر رضي الله عنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد ابن عمير قال : خير عمر غلاما بين أیه وامه فاختار أمه فانطلقت به . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن ابن غنم قال : اختصم الى عمر بن الخطاب في غلام فقال : هو مع أمه حتى يعرب عنه لسانه فيختار . ومن طريق حماد بن سلة عن الأغر بن سويد عن عمير بن سعيد ان عمر قضى بالولد للعم دون الأم ثم رده الى الأم ، فهذا ما بلغنا عن عمر رضي الله عنه ، وأما علي رضي الله عنه فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يونس بن عبيد الله الحرمي حدثني عمارة بن ربيعة انه خاصم فيه أمه وعمه الى علي بن أبي طالب قال : تخيرني علي ثلاثا كلهن اختار أمي ومعنا أخ لي صغير فقال علي : هذا اذا بلغ مبلغ هذا خير . وأما ابو هريرة فقد ذكرنا عنه التخيير قبل ، فهذا ما حضرنا فيه عن الصحابة رضي الله عنهم . وروينا عن عمرو ابن عمر إذا بعم أخوين فلا تفرقوا بينهما . وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن شريح قال : الأم ارفق والاب احق وقضى ان الصبي مع أمه اذا كانت الدار واحدة ويكون معهم من النفقة ما يصلحهم . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابلح ان شريحا قضى بالصبي للجدة اذا تزوجت أمه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : الأم احق بالواد مالم تتزوج فاذا تزوجت اخذه أبوه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء مثل عن ولد المكاتب والعبد من الحرية فقال : الأم احق به لأنها حرة . ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد قال : نا يحيى بن سعيد ان المرأة اذا طلقت فهي أولى بالولد الذكر والانثى مالم تتزوج فاذا خرج الوالد الى ارض يسكنها كان أولى بالولد وان كانوا صغارا وان هو خرج غازيا او تاجرا فالأم احق (١) بولدها إلا ان يكون غزا غزوة اقطاع . لانعلم عن تابع غير ما ذكرنا . وما نعلم استثناء الزواج في الأم إلا عن شريح . والزهري . ويحيى بن سعيد الانصاري إلا ان الزهري قضى به وذلك للائب وقضى به شريح للجدة . فان قالوا : لعل الزهري قضى به للائب إذا لم يكن له جدة ولا خالة قلنا . ولعل شريحا إنما قضى به للجدة إذا لم يكن للولد أب وما وجدنا إباحة رحيل الأب بالولد إلا عن يحيى بن سعيد وحده وكلام شريح في ذلك

وليس بالبين أفيكون أكذب من ادعى الاجماع في هذا ونعوذ بالله من الخذلان واستسهال الكذب .

واما المتأخرون فان سفيان الثوري قال: ان تزوجت الام فالحالة احق ، وقال الاوزاعي : اذا تزوجت الام فالجدة للاب احق بالولد فان لم تكن فالعم احق بالولد من جدته أم أمه (١) فان طلقت الام لم ترجع الى الحضانية ، وقال الليث بن سعد : الام احق بالابن حتى يبلغ ثمانين سنة وبالأبنة حتى تبلغ ثم الاب أولى بهما إلا أن تكون الام غير مرضية فتتزوج الابنة منها قبل ذلك ، وقال الحسن بن حي : الام أولى حتى تكعب (٢) الابنة ويضع الغلام (٣) فيخير ان بين ابويهما فأيهما اختار قضى له بذلك ، ثم ان بدا للولد والابنة بعد ذلك فارادا الرجوع الى الآخر فذلك لهما فان تزوجت الام فلا حق لها في الحضانية فان طلقت قبل وقت تحيير الولد والابنة (٤) عادت على حقها في الحضانية قال : فاذا بلغت الابنة وهي مأونة فلها ان تسكن حيث شاءت كذلك الابن اذا بلغ وأونس رشده ، وقال أبو حنيفة : الام احق بالابن والابنة الصغيرين ثم الجدة أم الام ثم ام الاب ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للام ثم اختلف قوله فمرة قال ثم الحالة ثم الاخت للاب ثم العمة وبه يأخذ زفر ، ومرة قال ثم الاخت للاب ثم الحالة ثم العمة وبه يأخذ أبو يوسف ، ثم لم يختلف قوله في أن الحالة الشقيقة احق من الحالة للاب وان الحالة للاب احق من الحالة للام والحالة للام احق من العمة الشقيقة ، والعمة الشقيقة احق من العمة للاب وأن العمة للاب احق من العمة للام ، وقال أبو حنيفة : والكافرة والمؤمنة سواء قال : فالام والجدة ان احق بالجارية حتى تحيض وبالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس ثيابه وحده ، وأما الأخوات والحالات والعمات فهن احق بالجارية والغلام حتى يأكلا وحدهما ويشربا وحدهما ويلبسا ثيابهما وحدهما فقط ، ولا حق لمن ذكرنا في الحضانية ان تزوجن إلا أن يكون زوج الجدة هو الجد ويكون زوج سائر من ذكرنا اذا رحم محرمة من الجارية والغلام فلا يسقط بذلك حق الحضانية لهن قال : وبعد كل من ذكرنا تجب الحضانية للاب ثم لاب الاب ثم للاخ الشقيق ثم للاخ للاب ثم للعم الشقيق ثم للعم للاب قال : ولا حق في الحضانية للاخ للام ولا للعم للام ولا للجد للام ولا للخال جمة ولا للرحل تكون قرابته من قبل الأم ، وقد روى عن زفر ان الحالة أولى من الجدة للاب وان الاخت الشقيقة والاخت الام سواء

(١) في بعض النسخ أم أيه (٢) يقال كعبت الجارية — من باب دخل — بدا ثديها للنهود

(٣) يضع الغلام شب (٤) في النسخة رقم ١٤ فان طلقها قبل تحيير الولد أو الابنة

لا تقدم احداهما على الاخرى قالوا : فان امت (١) أو طلقت احدى من ذكرنا رجعت على حقها في الحضاة ، وقال مالك : الأم أحق بحضاة الولد ثم الجدة أم الأم ثم الخالة ثم الجدة من قبل الأب ثم الاخت ثم العمة ثم ابنة الأخ قال : وظل هؤلاء أحق بالذكر حتى بلغ الحلم وبالأبنة حتى تزوج قال فان تزوجت الأم سقط حقها في الحضاة فان كان زوج الجدة الجدل يسقط حقها في الحضاة قال ثم بعد ابنة الأخ الأب ثم العصة ، وقال الشافعي : الأم أحق بالابن والابنة مالم تتزوج ثم الجدة من قبل الأم وان علت ثم الأب ثم الجد أبو الأب وان علا ثم سائر العصة الأخ وابن الأخ والعم وابن العم ثم الجدة أم الأب ثم أمها ثم أم الأب ثم أمها وان علت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للأب ثم الاخت للام ثم الخالة الشقيقة ثم الخالة للأب ثم العمة قال : فاذا بلغ الصغير سبع سنين وهو يعقل عقل مثله خير بين أبيه وأمه فحيث اختار جعل فان تزوجت الأم خرجت عن الحضاة فان أمت عادت إلى حقها في الحضاة ، واختلقوا في رحيل الأب فقال أبو حنيفة : ان كان النكاح وقع في مصر فأرادت المرأة أن تشخص بولدها الصغار فالوالد أحق (٢) فان سكنت في غير الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فأرادت الرجوع إلى المكان الذي وقع فيه عقد النكاح فلها ذلك وهي في ذلك أحق بهم من الأب ولها أن ترحل بهم إلى ما يقرب من المعسر الذي وقع فيه عقد النكاح إن كان يمكن عصة الولد أن ينهضوا إلى رؤية الصغير أو الصغيرة ويرجعوا من نهارهم ، وقال ابن أبي ليلى : نحو ذلك وقال مالك : للأب أن يرحل بينه إذا كان راحلا رحلة إقامة لا رجوع له صغارا كانوا أو كبارا قال : والعصة كالأب في ذلك اذا مات الأب قال : وليس للام أن ترحلهم إلا البريد ونحوه ، وقال الليث والشافعي نحو ذلك .

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا من حق الحضاة في الزوجات فهو في المالك المسيبين والميسعين كل ذلك سواء سواء لأن النصوص التي أوردنا تقتضي ذلك ولا يفسخ البيع لكن يخير من له ملك الصغير والصغيرة على أن يدعمهما عند من له حضاتهما لأنه لم يات نص بفسخ البيع ، وقال أبو حنيفة لا يفرق بين الصغير والصغيرة وبين ذوى رحمها المحرمة فان بيع الصغير أو الصغيرة دون ذوى رحمها أو ذات رحمه لم يفسخ البيع قال أبو يوسف : يفسخ في الأم والولد خاعة ، وقال مالك والليث والشافعي : يفرق بين الصغيرين وبين كل ذى رحم محرمة إلا الأبوين فقط فلا يفرق بينهما وبين ولدهما ، وقال أحمد بن حنبل لا يفرق بين الصغيرين من السبي وبين ذوى رحمه المحرمة ، وقال محمد بن عبد الله

(١) بى بقت أم ولد (٢) في النسخة رقم ١٤ فالأب أحق

٢٠١٥ مَسْأَلَةٌ وإذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فهما أملك بأنفسهما ،
ويسكنان أينما أحبا فإن لم يؤمنا على معصية من شرب خمر أو تبرج أو تخليط فللاب أو
غيره من العصبية أو للحاكم أو للجيران أن يمنعاهما من ذلك ويسكناهما حيث يشرفان
على أمورهما ، وقد ذكرنا قول أبي حنيفة ، والحسن زحى بمثل هذا * برهان صحة قولنا
قول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وتصويبه عليه الصلاة والسلام قول
سليمان اعط كل ذي حق حقه ولا معنى للفرق بين الذكور والاثني في ذلك ولا مراعاة
زواج الابنة لانه شرع لم يأذن به الله تعالى وقد تزوج وهي في المهد وقد لا تزوج
وهي بنت تسعين سنة ، ورب بكر أصلح وأنظر من ذوات الأزواج وبضرورة الحسن
يدري كل أحد أن الزواج لم يزد لها عقلا لم يكن ولا صلاحا لم يكن وأما اذا ظهر من
الذكور أو الاثني تخليط أو معصية فالمنع من ذلك واجب لقول الله تعالى : (كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان) وقوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) *

٢٠١٦ مَسْأَلَةٌ وان كان الأب : والام محتاجين إلى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح لم يحز للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضييع الابوين أصلا وحقهما أوجب من حق الزوج والزوجة فان لم يكن بالاب والام ضرورة الى ذلك فللزواج ارحال امرأته حيث شاء بما لا ضرر عليهما فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : (أن اشكر لي ولو الديك) فقرن تعالى الشكر لها بالشكر له عز وجل ، وقوله تعالى : (وان جاهدك على أن تشرك بي . ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في

الدنيا معروفًا) فافترض الله عز وجل أن يصحب الابوين بالمعروف وان كانا
كافرين يدعوانه إلى الكفر ومن ضيعهما فلم يصحبهما في الدنيا معروفًا، وقوله تعالى:
(وبالوالدين احسانا إما يباغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا
تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) الآية، وقد
ذكرنا اتفاق قول الرجل لرسول الله ﷺ: «من أحق الناس بحسن الصحبة؟ قال:
أمك ثم أمك ثم أباك»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «عقوق الوالدين من الكبائر»
وقد اختلف قوم فيما ذكرنا (١) واحتجوا بأخبار ساقطة منها خبر رويناه من
طريق الحارث بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون عن يوسف بن عطية عن ثابت البناني
عن أنس بن مالك أن رجلا غزا وترك امرأته في علو وأبوها في سفلى وأمرها أن
لا تخرج من بيتها فاشتكى أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في أمره فقال لها:
اتقي الله وأطيعي زوجك ثم كذلك إذ مات أبوها ولم تشهده فقال رسول الله ﷺ
إن الله غفر لايك بطوا عيتك لزوجك» يوسف بن عطية متروك الحديث ولا يكتب
حديثه ومن طريق مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن ليث بن أبي سليم عن عطية
عن ابن عمر «سئل رسول الله ﷺ عن حق الرجل على زوجته؟ فقال كلامه أن
لا تخرج من بيتها إلا بأذنه فإن فعلت لعنتها ملائكة الله وملائكة الرحمة وملائكة
العذاب حتى ترجع إلى بيتها أو تتوب قيل يا رسول الله وإن ظلمها قال: وإن ظلمها، ليث
ضعيف وحاش لله أن يبيح رسول الله ﷺ الظلم وهي زيادة موضوعة ليست لثب بلا
شك ومن طريق قاسم بن أصبغ نا ابن أبي العوام ثنا عبيد بن اسحاق هو العطار-
ناحيان بن علي العنزي عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن بريدة «أن رسول الله ﷺ قال:
لو كنت أمر بشرا أن يسجد لبشر لا مرت المرأة أن تسجد لزوجها تعظيما لحقه»
ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ
مثله حرفا حرفا ليس فيه تعظيما لحقه ومن طريق خلف بن خليفة عن حفص بن
أخي أنس بن مالك عن أنس عن رسول الله ﷺ: لو صلح لبشر أن يسجد لبشر لا مرت
المرأة أن تسجد لزوجها من عظيم (٢) حقه عليها ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون
انا اسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك بن عبد الله القاضي عن حصين عن الشعبي عن
قيس بن سعد عن رسول الله ﷺ: «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد لا مرت
النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق نا احمد بن محمد بن أحمد

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد خالف قوم ما ذكرنا (٢) في النسخة رقم ١٤ من عظم

ابن الجسور نا احمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جرير الطبرى نا ابراهيم بن المستمر نا وهب ابن جرير بن حازم نا موسى بن على بن رباح عن ابيه عن سراقه بن جعشم انه سمع رسول الله ﷺ يقول : د لو كنت آمر احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها .

قال أبو محمد : كل هذا باطل . أما حديث بريدة فقيه عبيد من اسحاق يعرف بعطار المطلقات كوفي يحدث بالباطل ليس بشيء وهو الذى اسند معلوما صبيانكم شراركم ، وهذا هو الكذب البحت لصحة قول رسول الله ﷺ : د خير لم من تعلم القرآن وعلمه ، وأما حديث معاذ فنقطع لأن ابا ظبيان لم يلق معاذ ولا أدركه . وأما حديث انس فقيه حفص بن اخي انس ولا يعرف لانس ابن اخ اسمه حفص ولا اخ لانس إلا البراء بن مالك من ابيه ، وعبد الله بن ابي طلحة من امه ولا يعرف لواحد منهما ولد اسمه حفص ، وخلف بن خليفة ليس بالحافظ ، وأما حديث سراقه ابن جعشم فنقطع لأن على بن رباح لم يدرك سراقه قط ، وأما حديث قيس بن سعد فقيه شريك بن عبد الله القاضى وهو مدلس يدلس المنكرات عمن لا خير فيه الى الثقات . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا شعيب بن شعيب بن اسحاق نا عبد الوهاب حدثني شعيب بن اسحاق نا الوزاعي أخبرني يحيى - هو ابن سعيد الانصارى - ان بشير بن يسار أخبره ان عبد الله بن محصن أخبره عن عمه له د انها ذكرت زوجها لرسول الله ﷺ فقال لها عليه الصلاة والسلام : انظرى أين أنت منه فانه جنتك أو نارك . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا قتيبة بن سعيد . ومحمد بن منصور . واحمد ابن سليمان . ومحمد بن بشار . ومحمد بن المثنى . ويونس بن عبد الاعلى . ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال قتيبة : نا الليث بن سعد وقال محمد بن منصور : نا سفيان ابن عيينة : وقال احمد بن سليمان نا يعلى وي زيد وقال ابن المثنى . وابن بشار : نا يحيى ابن سعيد القطان وقال يونس نا ابن وهب ارنا مالك وقال ابن عبد الحكم نا شعيب ابن الليث نا الليث وقال يونس نا خالد عن سعيد بن ابي هلال ثم اتفق الليث . وسفيان . ويعلى . وي زيد . ويحيى . ومالك . وابن ابي هلال . كلهم عن يحيى بن سعيد الانصارى عن بشير بن يسار عن حصين بن محصن عن عمه له عن النبي ﷺ بمثله ، وهكذا روينا من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن حصين بن محصن فهذا كله لا يصح لأن عبد الله بن محصن وحصين بن محصن مجرولان لا يدريان أحد منهما ومن طريق احمد بن شعيب ارنا محمود بن غيلان نا أبو احمد - هو الزبيرى - نا مسعر - هو

ابن كدام - عن أبي عتبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « سألت النبي ﷺ أى الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها قلت فأى الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال أمه »

قال أبو محمد : أبو عتبة مجهول لا يدري من هو والقرآن كما أوردنا والثابت عن رسول الله ﷺ كما صدرنا به يبطل هذا ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي نا جعفر بن عون حدثني ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى ابن حبان عن نهار العبدى - مدنى لا بأس به - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فلهستها ما أدت حقه » ربيعة بن عثمان مجهول ومن طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة الودود الودود العؤود على زوجها التى إذا آذت أو أوذت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا أذوق عضها حتى ترضى » هذا خبر لا بأس به وهكذا فى كتابي عضها بالضاد وهو عظم القوس ولا مدخل له هنا ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نا أحمد بن محبوب نا سرار بن مجشربن قبيصة البصرى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله الى امرأة لا تشكر لزوجها وهى لا تستغنى عنه » قال أحمد بن شعيب - سرار بن مجشرب ثقة هو ويزيد بن زريع مقدمان فى سعيد بن أبي عروبة هكذا بالسین ورائين »

قال أبو محمد : هذا حديث حسن والشكر لكل محسن واجب ومن طريق أحمد ابن شعيب أرنا عمرو بن على نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه سئل عن خير النساء فقال : « التى تطيع زوجها اذا أمر وتسره إذا نظرو وتحفظه فى نفسها وماله » هذا خبر صحيح وقد صح ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن المثنى نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن زيد الاليامى عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمى عن على بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : « لا طاعة فى معصية انا الطاعة فى المعروف » وأما السلف فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل غاب عن امرأته ولم تكن استأذنته فى الخروج أتخرج فى طواف الكعبة أو فى عيادة مريض ذى رحم أو ابوها يموت ؟ فأبى عطاء أن يخرج فى شيء (١) من ذلك قال ابن جريج : واقول انا : تأتى كل ذى رحم قريب »

الرضاع

٢٠١٧ **مَسْأَلَةٌ** والواجب على كل والدة حرة كانت أو أمة في عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلوا منهما لحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق أن ترضع ولدها أحبت أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة لم تجبر على ارضاع ولدها من الذي طلقها إلا أن تشاء من ذلك فلها ذلك أحب أبوه أم كرهه أحب الذي تزوجها بعده أم كرهه فإن تعاسرت هي وأبو الرضيع أمر الوالد بأن يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حيثنذا أحبت أم كرهت أحب زوجها إن كان لها أم كرهه فإن مات أبو الرضيع أو أفلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم على ارضاعه إلا أن لا يكون لها ابن أو كان لها لبن بضربه فإنه يسترضع له غيرها ويتبع الأب بذلك إن كان حيا وله مال فإن لم تكن مطلقة لسكن في عصمته أو منفسخة النكاح منه أو من عقد فاسد . بجهل فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فإن أراد أبوه ذلك فابت هي إلا ارضاعه فلها ذلك فإذا أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد لم يكن لها ذلك وأجبرت على ارضاعه قبل غير ثديها أو لم يقبل غير ثديها إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لبنها يضربه فعلى الوالد حيثنذا أن يسترضع لولده غيرها فإن لم يقبل في كل ذلك إلا ثدي أمه أجبرت على ارضاعه إن كان لها لبن لا يضرب به فإن كان لأب له أما بفساد الوطء بزنا أو اكراه أو لعان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه وأما فدمات أبوه فالأم تجبر على ارضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضرب به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فيسترضع له غيرها سواء في كل ذلك كان للرضيع مال أو لم يكن فإن كان له أب أو أم فاراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراد منهما قبل تمام الحولين كالم في ذلك ضرر بالرضيع أو لم يكن فإن أراد جميعا فصاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيته أو لأنه لا يقبل الطعام لم يحز ذلك لها فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلمها ذلك فإن أراد التماضي على ارضاعه بعد الحولين فلمها ذلك فإن أراد احدهما بعد الحولين فصاله وأبى الآخر منهما فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لم يحز فصاله وكذلك لو اتفقا على فصاله وإن كان لا ضرر على الرضيع في فصاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فصاله بعد تمام الحولين فله ذلك هذا حق الرضيع والحق على الأب والأم في ارضاعه وأما الواجب

للام في ذلك فان كان الولد لا يلحق نسبه بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الام ولا شيء لها على أحد من أجل ارضاعه فان كانت في عصمته بزواج صحيح أو ملك يمين صحيح فعلى الوالد نفقتهما أو كسوتهما فقط كما كان قبل ذلك ولا مزيد ، وإن كانت في غير عصمته فان كانت أم ولده فاعتقها أو منسختة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل ان النكاح ينسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقد فاسد بجهل يلحق فيه الولد برأيه أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط ولا مزيد ، فان كان فقيرا كلفت ارضاعه ولا شيء لها على الاب الفقير فان غاب وله مال وامتنع اتباع بالنفقة والكسوة متى قدر له على مال ، فان كانت مطلقة ثلاثا وأتمت عدتها من الطلاق الرجعى بوضعه فلها على أبيه الأجرة في ارضاعه فقط فان رضيت هى بأجرة مثلها فان الأب يجبر على ذلك احب أم كره ولا يلتفت الى قوله انا واجد من رضعه بأقل أو بلا أجرة ، فان لم ترض هى الا بأكثر من أجرة مثلها وأبى الأب الا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر وللأب حيثما كان يسترضع غيرها لولده إلا ان لا يقبل غير ثمنها أو لا يجد الأب الا من لبنها مضر بالرضيع أو كان الأب لا مال له فتجبر الأم حيثما كان على ارضاعه وتجبر هى والوالد على أجرة مثلها ان كان له مال والا فلا شيء عليه ، وكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو رزق أو كسوة فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن كانت صغيرة زوجها أبوها أو لم تكن بخلاف النفقة على الفطيمة أو الفطيم ، فان مات الأب فكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد من كسوة أو نفقة أو أجرة وللرضيع وارث فهو على وارث الرضيع على عددهم لا على مقادير وارثهم منه والأم من جملتهم والزوج ان كان زوجها أبوها من جملتهم سواء كان للرضيع مال أو لم يكن بخلاف كسوته ونفقته اذا أكل الطعام فان لم يكن له وارث فرضاعه على الأم واثرة كانت أو غير واثرة ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع بخلاف وجوب نفقتها في ماله ان كان له مال ولا مال لها فان كانت مملوكة وولدها عبدا لسيدها أو لغير سيدها فرضاعه على الأم بخلاف كسوته ونفقته اذا استغنى عن الرضاع فان كانت مملوكة وولدها حرا فان كان له أب أو وارث فالنفقة والكسوة أو الأجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فان لم يكن له أب ولا وارث فرضاعه على امه فان ماتت أو مرضت أو أضر به لبنها أو كانت لالبن لها ولا مال لها فعلى بيت مال المسلمين فان منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : برهان كل ما ذكرنا منصوص في قول الله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان ارادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وان اردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلتهم ما آتيتهم بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير) وفي قوله تعالى : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفأحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) فهذه صفة الطلاق الرجعي بلا شك ، ثم ذكر الله تعالى العدة بالاقراء والشهور ، ثم قال عز وجل : (اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا ان قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن . لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قد بين حديث فاطمة بنت قيس انه عز وجل انما اراد به المطلقات طلاقا رجعيا لا المطلقات ثلاثا فكل ما قلنا فانه منصوص في الآيات المذكورات بلا تأويل ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون بيان ذلك فصلا فصلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ❦ أما قولنا في أول المسألة الواجب على كل حرة أو أمة في عصمة زوج كانت أو في ملك سيد أو خلو منها لحق ولدها بالنسبة تولد من مائه أو لم يلحق ان ترضع ولدها احبت ام كرهت ولوانها بنت الخليفة وتجبر على ذلك فلقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وهذا عموم لا يحل لاحد ان يخص منه شيئا الا ما خصه نص ثابت والافو كذب على الله تعالى ، فان قيل : هذا خبر لا أمر قلنا هذا أشد عليكم اذ أخبر عز وجل بذلك فمخالف خبره ساع في تكذيب ما أخبر الله عز وجل وفي هذا ما فيه ، وهذا قول ابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابنا واختلف فيه عن مالك فرة قال مثل قولنا ومرة قال الشريفة لا تجبر على ذلك وهذا قول في غاية الفساد لان الشرف هو التقوى قربها شمية أو عبثية بنت خليفة تموت هزل أو رب زنجية

أو بنت غية قد صارت حرمة ملك أو أمه ، وقال أبو حنيفة : لا تجبر الام على الرضاع وهذا خلاف مجرد القرآن * وأما قولنا إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة فإنها لا تجبر على ارضاع ولدها من الذى طلقها إلا أن تشاء هى ذلك فإن شاءت هى ذلك فذلك لها أحب ذلك الذى طلقها أو أبى أحب ذلك زوج ان كان لها أو أبى فلقول الله تعالى فى سورة الطلاق بعد ذكر المعتدات (فإن ارضعن لكم فأتوهن أجورهن واثمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) فلم يخص تعالى ذات زوج من غيرها ولا جعل فى ذلك خيار اللأب ولا للزوج بل جعل الارضاع إلى الامهات وفى هذا خلاف قديم .
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود فى رجل تزوج امرأة ولها ولد ترضعه فأبى الزوج أن ترضعه فقضى عبد الله بن عتبة أن لا ترضعه قلنا : حكم حكما لا دليل على صحته ، ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومن احتج ههنا بهذا فنحن نذكر له ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضى ناسليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود فى رضاع صبي فتضاه فى مال الغلام وقال لوليه : لو لم يكن له مال لا لزمته ، ألا تقرأ [وعلى الوارث مثل ذلك] وما نأدا حماد بن عمر بن أنس العذرى نا أبو ذر الهروى نا عبد الله بن أحمد بن حمويه نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا روح عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى بنفقة الصبي فى ماله وقال لو ارثه : لو لم يكن له مال لقضيت بالنفقة عليك ، ألا تقرأ (وعلى الوارث مثل ذلك) فقد قلد عبد الله بن عتبة فى قول اخطأ فيه لا برهان له على صحته فليتبعه فيما أصاب فيه ووافق القرآن وهم لا يفعلون ذلك ، فإن قالوا : إنما تزوجها للوطء قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما ولده لترضعه فحق الصبي قبل حق الذى تزوجها بعد إن ولده ولا يمنع ارضاعها ولدها من وطئه لها ، وأما قولنا فإن تعاسرت هى وأبو الرضيع أمر الوالد أن يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد فلقول الله عز وجل فى الآية المذكورة : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) والخطاب للأباء والامهات بنص القرآن (١) *

وأما قولنا إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حينئذ على ارضاعه أحب أم كرهت أحب زوجها أم كره أحب أبوه أم كره فلقول الله عز وجل : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ولقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الاثم والعدوان) ولقوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) وهذه هي المضارة حقاً ، وصح عن رسول الله ﷺ « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » رويناه من طرق شتى متواترة في غاية الصحة ، منها من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله ﷺ « وأما قولنا : فان مات أبو الرضيع أو أفلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم أيضاً على أرضاعه إلا أن لا يقبل ثديها أو لا يكون لها لبن أو كان لبنها مما يضر به فانه يسترضع له غيرها فلما ذكرنا في الفصل الذي قبل هذا متصلاً به نصاً ويتبع الأب بذلك إن كان حيا وله مال لأن الحق عليه في ذلك » وأما قولنا فان لم تكن مطلقة لكن في عصمته أو منفسخة النكاح منه أو من عقد فاسد بجهل أو أم ولد اعتقت فانفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فقول الله عز وجل : (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) وهذا خطاب من الله تعالى لمن الأولاد لهم وهم الآباء والأمهات بلا شك » وأما قولنا فان أراد أبوه ذلك وأبت الأم إلا أن ترضعه هي فلها ذلك فان أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبي الولد لم يكن لها ذلك وأجبرت على أرضاعه فلان إرادة الأب والأم يتفق على الاسترضاع له ولم يجعل الله تعالى ذلك إلا بإرادتهما وأما قولنا إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع له غيرها فان لم يقبل في كل ذلك إلا ثدي أمه (١) أجبرت على أرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فلما ذكرنا آتفاً من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) مع سائر ما ذكرنا في ذلك الفصل » وأما قولنا فان كان لأب له إما بفساد الوطء بزنا أو إكراه أو إلمان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه ، وإما قد مات أبوه فالأم تجبر على أرضاعه فقول الله تعالى : (ولا تضار والدة بولدها) ولما ذكرنا مع هذه الآية في ذلك الفصل » وأما قولنا : إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فسترضع له غيره سواء كان في ذلك كراه للرضيع مال أو لم يكن فلما ذكرنا من قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وما أوردنا في وجوب الرحمة » وأما قولنا فان كان له أب أو أم فاراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراد منهما قبل تمام الحولين كان في الفصال (٢) ضرراً بالصغير أو لم يكن ، فان أرادا جميعاً فصاله قبل الحولين فان كان لا ضرر في ذلك على الرضيع فلهما ذلك فان كان في ذلك

ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيته أو لأنه لا يقبل الطعام لم يحز لها ذلك فلقول الله عز وجل: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ولقوله تعالى: (فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) * وأما مراعاة ضرر الرضيع فلما ذكرنا من قوله تعالى: (لا تضار والدة بولدها ولا مولوده بولده) مع ما ذكرنا مع هذه الآية هنالك * وأما قولنا فإن أرادت الأم أو الأب التهادى على إرضاع الرضيع بعد الحولين فلهما ذلك فلأنه لم يأت نص بالمنع من ذلك ولا بأن هذا من حقوق زوج إن كان لها وهو صلة لابنها وقد أوجب الله تعالى صلة الرحم فليس لأحد منعهما بما أوجبه الله تعالى عليها للثابت عن رسول الله ﷺ «لا طاعة في معصية» * وأما قولنا: فإن كان الولد لا يلحق نسبه بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل الرضاعة لقول الله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وليس ههنا مولود له ولا وارث فهو عليها فقط * وأما قولنا: فإن كانت في عصمة الأب بزواج صحيح أو ملك يمين صحيح فعلى الوالد نفقتها وكسوتها كما كان قبل ذلك ولا مزيد فلقول الله عز وجل: (وعلى المود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) * وأما قولنا: فإن كانت في غير عصمة فإن كانت أم ولد فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقد فاسد بجعل يلحق فيه الولد بوالده أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة بالمعروف فقط وهو للبطلة مدة عدتها فإن كان فقيرا كلفت إرضاع الولد ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على مال له، وكذلك إن امتنع وله مال لقوله عز وجل: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وإذا أوجب الله تعالى ذلك لها فهو دين عليه إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلقول الله عز وجل: (لا يكلف الله نفسا إلّا ما آتاها) وإذا لم يكلف شيئا فلا وز أن يتبع إن أيسر بما لم يكلفه قط لكن إن أيسرو الرضاع متباد كلف من حين يوسره وأما قولنا: فإن كانت مطلقة ثلاثا أو أتمت عدة الطلاق الرجعى بوضعه فليس لها على أيه أثر طلاقه لها ثلاثا أو آخر ثلاث أو أتمت عدة الطلاق الرجعى إلا أجره الرضاع فقط فلقول الله تعالى: (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقد بينا قبل أن هذا النص إنما هو

في المطلقات طلاقا رجعيا فقط بحديث قاطمة بنت قيس ؓ وأما قولنا: فان رضيت هي بأجرة مثلها فان الأب يجبر على ذلك أحب أم كره . ولا يلتفت الى قوله : أنا أجد من يرضعه بأقل أو بلا أجرة ، فلقوله تعالى : (فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن واثمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) فأوجب الله تعالى لمن الأجرة الا مع التعاسر والتعاسر في لغة العرب التي بها نزل القرآن فعل من فاعلين فاذا قنعت هي بأجرتها التي أوجبها الله تعالى لها بالمعروف فلم تعاسره واذا لم تعاسره فهي على حقها في الأجرة المؤتمرة بالمعروف ؓ وأما قولنا فان لم ترض هي إلا بأكثر من أجرة مثلها وأبي الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر وللأب حيثن أن يسترضع لولده غيرها بأجرة مثلها أو بأقل أو بلا أجرة ان وجد ؓ وأما قولنا إلا أن لا يقبل غير ثديها أو لا يجد الأب الا من لبنها مضر بالرضيع أو من تضييعه أو كان الأب لا مال له فتجبر الأم حيثن على ارضاعه وتجب هي والوالد حيثن على أجرة مثلها ان كان له مال والا فلا شيء عليه فلما ذكرنا من قول الله عز وجل : (وان تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا) ولما ذكرنا من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) ولما ذكرنا من وجوب الرحمة ، وأما قولنا كل ما ذكرنا انه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو كسوة أو نفقة وهي الرزق فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن صغيرة كانت أو لم تكن زوجها أو بها أو لم يكن بخلاف النفقة على الفطيم أو الفطيمة فلان الله عز وجل أوجب كل ما ذكرنا ولم يستثن ان كان للرضيع مال ولا ان كانت صغيرة ولها زوج وما كان ربك نسيا ؓ وأوجب عز وجل أن ينفق على كل أحد من ماله وعلى الزوج للزوجة ولا يجوز ضرب أو امر الله تعالى بعضها ببعض لقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ؓ وأما قولنا فان مات الأب فكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد من نفقة أو كسوة أو أجرة فهو على وارث الرضيع ان كان له وارث على عددهم لا على قدر موارثهم منه لو مات والأم من جملتهم ان كانت ترثه ان مات وزوج الصغيرة المرضع أيضا من جملتهم إن كان يرثها لو ماتت سواء كان للرضيع أو الرضيعة (١) مال أو لم يكن بخلاف نفقتهم وكسوتهم بعد الفطام فلقول الله عز وجل (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار

والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) فان قيل : إنما على الوارث ان لا يضار وقد روى ذلك عن ابن عباس من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف قلنا نعم . ومن المضارة ترك الرضيع بضيع ، وكيف وقوله تعالى (مثل ذلك) لا يختلف أهل العلم باللغة العربية التي بها خاطبنا الله عز وجل في ان ذلك اشارة الى الأبعد لا إلى الأقرب فصح انه اشارة الى الرزق والكسوة يقينا ، وقد ذكرنا من قال بهذا في كتاب النفقات من ديواننا هذا فأنقذ عن إعادته كعمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت . وغيرهما ، ولا حجة لمن خالف ذلك مع القرآن ، وهذا بما خالفوا فيه عمر . وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهم يشنعون هذا اذا وافق أهواءهم . وأما قولنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على الأم واردة كانت أو غير واردة لأشئ . لها من أجل ذلك في مال الرضيع ان كان له مال بخلاف نفقته بعد الفطام ان كان له مال فلقول الله عز وجل (لا تضارو الدة بولدها) ولقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها عبد لسيدها أو لغيره فرضاعه على الأم بخلاف نفقته وكسوته بعد الفطام فلهذين النصين المذكورين أيضا وليس السيد وارثا لعبده لأنه يأخذ ماله وان كان كافرا بعد موته . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها حر فان كان له أب أو وارث فالنفقة لها والكسوة والاجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على أمه فلما ذكرنا آنفا فأنقذ عن إعادته وبالله تعالى التوفيق . وأما قولنا : فان ماتت أو مرضت أو اضربه لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها فارضاعه على بيت المال فان منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك فلقول رسول الله ﷺ : « من ترك ديناً أو ضياعاً قالى أو على » أو كما قال ﷺ ، ولقول الله تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب) وهذا من الأحسان المفترض المأمور به وبالله تعالى التوفيق . تم كتاب الطلاق وما دخل فيه والحمد لله كثيراً وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل .

﴿ كتاب الدماء والقصاص والديات ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على محمد وآله)

٢٠١٨ مسألة : لا ذنب (١) عند الله عز وجل بعد الشرك أعظم من شيئين

(١) في النسخة رقم ١٦ قال أبو محمد رضي الله عنه : لا ذنب الخ بدل « مسألة »

أحدهما تعمد ترك صلاة فرض (١) حتى يخرج وقتها ، والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة عمدا بغير حق . أما الصلاة فقد ذكرناها في كتاب الصلاة . وأما القتل فقال عز وجل : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) وقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) ، روينا من طريق البخارى نا على - هو ابن عبد الله - نا اسحاق بن سعيد بن عمر وبن سعيد بن العاصي عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ : لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً ، قال البخارى : ونا احمد ابن يعقوب نا اسحاق - هو ابن سعيد المذكور - عن أبيه انه سمعه يحدث عن ابن عمر انه قال : و ان من ورطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله .

٢٠١٩ مسألة : والقتل قسماً عمد وخطأ . برهان ذلك الآيتان اللتان ذكرنا آنفا فلم يجعل عز وجل في القتل قسماً ثالثاً ، وادعى قوم ان ههنا قسماً ثالثاً وهو عمد الخطأ وهو قول فاسد لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً وقد ينسب تلك الآثار في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين ، مع ان الخفيفين والشافعيين القائلين بشبه العمد هم مخالفون لتلك الآثار الساقطة التي موهوا بها فيما فيما من صفة الدية وغير ذلك على ما بينا في غير هذا الموضع ، وهو عندهم ينقسم قسمين ، أحدهما ما تعمد به المرء بما قد مات من مثله وقد لا يمات من مثله .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا عمد وفيه القود أو الدية كما في سائر العمد لانه عدوان ، وقال عز وجل : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) والثاني ما تعمد به بما لا يموت أحد أصلاً من مثله فهذا ليس قتل عمد ولا خطأ ولا شيء فيه الا الأدب فقط . ومن عجائب الأقوال ههنا ان الخفيفين يقولون : من أخذ حجرًا من قطار فضرب متعمداً رأس مسلم ثم لم يزل يضربه به حتى شذخ رأسه كاه فانه لا قود فيه وليس قتل عمد ، وكذلك لو تعمد ضرب رأسه بعود غليظ حتى يكسره كله ويسيل دماغه ويموت ولا فرق . وقال المالكيون من ضرب بيده في فخذ مسلم فمات المضروب أثر الضربة ففيه القود ويقتل الضارب . وسماع هذين القولين يكفي من تكلف الرد عليهما .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فالخطأ من رمى شيئاً فاصاب مسلماً لم يرده بما قد مات

من مثله فمات المصاب أو وقع على مسلم فمات من وقته فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ لا قود فيه أو قتل في دار الحرب اساناً يرى أنه كافر فاذا به مسلم أو قتل اساناً متأولاً غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ * برهان قولنا (١) في القاتل في دار الحرب قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) من ههنا بمعنى في لانه لا خلاف بين أحد في أن قرماً كفاراً حربيين أسلم منهم انسان وخرج إلى دار الاسلام فقتله مسلم خطأً فإن فيه الدية لولده والكفارة فصيح بذلك ما قلنا والحمد لله رب العالمين * وأما المتأول فلما روينا من طريق أبي داود السجستاني ما مسدد نايجي بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب حدثني سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري - سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ « يا معشر خزاعة قتلتم هذا القليل من هذيل وأنا عاقله ومن قتل له بعد مقاتلي هذه قليل فاهله بين خيرتين أن ياخذوا العقل وبين أن يقتلوا » *

قال أبو محمد رضي الله عنه : فلا شك أن خزاعة قتلوه متأولين أن لهم قتله وهكذا تقول فيمن قامت عليه الحجة من النص ثم قتل متآمداً على تأويله الفاسد المخالف للنص أو على تقليد من تأول خطأً فعليه القود وهذا الخبر زائد على خبر أسامة بن زيد، وخالد رضي الله عنهما في قتل خالد من قتل من بني جذيمة متأولاً ، وفي قتل أسامة الرجل الذي قال لا إله الا الله، والزيادة لا يجوز تركها.

٢٠٢٠ مسألة ولا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان، وهؤلاء والبهايم سواء لما ذكرنا في الطلاق وغيره من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق (٢) والسكران لا يعقل، وقد ذكرنا خبر حمزة رضي الله عنه في قوله لرسول الله ﷺ ما لوقاله في صحته لمخرج بذلك عن الاسلام وعقره ناقتي على رضي الله عنه فلم يجعل رسول الله ﷺ في ذلك ملامة ولا غرامة ، وقال بعضهم : لو كان هذا ما شاء واحد أن يقتل أحداً أو يفسد ماله الاتساكر حتى يبلغ ما يريد فقلنا لهم : فقولوا هذا الكلام في المجنون فقولوا لو كان هذا ما شاء أحد أن يقتل أحداً أو يتلف ماله الاتحامي وتجنن حتى يبلغ من ذلك ما يريد ولا فرق ، فقالوا : ومن يعرف أنه سكران قتلنا ومن يعرف أنه مجنون *

(١) في النسخة رقم ١٦ برهان ذلك (٢) في النسخة رقم ١٦ حتى يبرأ

قال أبو محمد رضى الله عنه : والحق المتيقن في هذا ان الاحكام لازمة لكل بالغ حتى يوقن انه ذاهب العقل مجنون أو سكره وأما ما لم يوقن ذلك فالاحكام له لازمة وحال ذهاب العقل بأحد هذين الوجهين لا يخفى على من يشاهده ؛ وقد وافقنا المخالفون لنا في هذا المكان على ان لا يؤخذ السكران بارتداده عن الاسلام وهذا اشنع من كل ما سواه ، فان قالوا : فملا جعلتم في ذلك دية قلنا لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام » فاموال الصبي والمجنون والسكران حرام بغير نص كتحريم دمايتهم ولا فرق ولا نص في وجوب غرامة عليهم اصلا ، وجاءت عن دون رسول الله ﷺ في ذلك آثار أما الصبي فجاء عن علي بن ابي طالب اثر بان ستة صبيان تعاطوا في النهر فغرق احدهم فشهد اثنان على ثلاثة وشهد الثلاثة على الاثنين فجعل على علي الاثنين ثلاثة أخماس الدية وجعل على الثلاثة خمسى الدية وهذا لا يصح البتة لانه من رواية سلمة بن كهيل أو حماد بن ابي سليمان ان علي بن ابي طالب وكلاهما لم يولد الا بعد موت علي ، ومن طريق الحجاج بن أرطاة وهو مالك ثم لوصح لكان المالكيون والخنفيون والشافعيون مخالفين له وانما يكون الشيء حجة على من صححه لا على من لم يصححه ، وروى ايجاب الغرامة على عاقلة الصبي عن الزهري . ونحوه بن ابي سليمان وابراهيم النخعي . وقتادة ، وبه يقول ابو حنيفة ، وروى عن ربيعة انه قال : اذا كان الصبي صغيرا جدا فلا شيء على عاقلة ولا في ماله وان كان يعقل فالدية على عاقلة . وبه يقول مالك ، وقال الشافعي : هي في ماله بكل حال .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فهذه مناقضات ظاهرة واقوال بلا دليل لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا رواية عن صاحب أصلا ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل متيقن ؛ وقد اتفقوا على انه لا يجوز لنقياس على العامد وقياسه على الخطأ باطل لو كان القياس حقا لانه لا يقاس عندهم الشيء إلا على نظيره ومشبهه ولا شبه بين العاقل البالغ وبين الصبي والمجنون أصلا فبطل كل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق . وقد أجمعوا على سقوط الكفارة في ذلك عنه فلو كان القياس حقا لكان اسقاط الدية قياساً على سقوط الكفارة في ذلك أصح قياس يوجد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ولا الصحابة يقلدون . وأما المجنون فحدثنا احمد بن عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عتقال نا ابراهيم بن محمد الديلمي نا محمد ابن احمد بن الجهم نا جعفر بن محمد الصائغ نا عفان — هو ابن مسلم — نا صخر بن

جويرة عن نافع مولى ابن عمر قال : ان مجنونا على عهد ابن الزبير دخل البيت فخنجر فطعن ابن عمه فقتله فقضى ابن الزبير بان يخلع من ماله ويدفع إلى أهل المقتول * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه ان عبدا لله بن الزبير قال : جناية المجنون في ماله *

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذان الاثران في غاية الصحة ، ومن طريق الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي قال : جناية الصبي والمجنون على عاقلتهما ، وهذا لا يصح لأن الحسين بن عبد الله وأباه وجده لا خير فيهم * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى ان مروان كتب الى معاوية في مجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية اعقله ولا تقدمته ، وهذا لا يصح لأن يحيى بن سعيد الانصارى لم يولد إلا بعد موت معاوية ، وروينا عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار على المجنون العقل ، ولا يصح عنهما لأنه عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه شيئا ، ورويناه أيضا عن يحيى بن سعيد الانصارى . ومحمد بن جعفر بن الزبير جناية المجنون على عاقلته ، ولا يصح عنهما لأنه عن لم يسمع عنهما إلا انه صحيح عن الزهرى . وأبى الزناد ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف الحنفيون والمالكيون . والشافعيون في هذا ما صح عن ابن الزبير ولم يصح قط عن أحد من الصحابة خلافة ، ولا حجة لهم فيما روى عن معاوية لأنه ليس فيه ان الغرامة في مال المجنون ولا انها على عاقلته إنما فيها انه أمر مروان بان يعقله وظاهر الامر انه عقله من بيت المال ولو فعل الامام هذا لكان حسنا وليس واجبا ، وهذا مما خالفوا فيه النصوص ، وما صح عن صاحب الذى لا يصح لقوله خلاف عن أحد منهم والقياس إذ قاسوا ما جنى المجنون القاصد على ضده وهو ما جناه العاقل المخطئ ، ولم يقيسوا اسقاط الدية على اسقاطهم الكفارة في ذلك وبالله تعالى التوفيق * فاما السكران (١) فروينا عن علي بن أبي طالب ان سكارى تضاربوا بالسكاكين وهم أربعة فخرج اثنان ومات اثنان فجعل على دية الاثنين المقتولين على قبائلهما وعلى قبائل الذين لم يموتا وقاص الحين من ذلك بدية جراحهما ، وان الحسن بن علي رأى ان يقيد للحين للبتين ولم ير على ذلك ، وقال : لعل الميتين قتل كل واحد منهما الآخر ، وهذا لا يصح عن علي لأنه من طريق فيها سهاك بن حرب عن رجل مجهول رواه حماد بن سلمة عن سهاك فقال عن عبيد بن القعقاع ، ورواه أبو الاحوص عن سهاك فقال عن عبد الرحمن

ابن القعقاع وكلاهما لا يدري من هو، وسماك يقبل التلقين (١) ولو صح لسكان مخالف القول الخفيفين، والشافعيين، والمالكيين * ومن طريق يحيى بن سعيد الانصارى وعبد الرحمن بن أبي الزناد ان معاوية أقاد من السكران قال ابن أبي الزناد: وكان القاتل محمد بن النعمان الانصارى والمقتول عمارة بن زيد بن ثابت *

قال أبو محمد رضى الله عنه: وهذا لا يصح لأن يحيى لم يولد إلا بعد موت معاوية وعبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف أول من ضعفه مالك ولا نعلم في هذا الباب عن أحد من الصحابة شيئاً غير ما ذكرنا، وصح عن الزهرى: وربعة وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعى يقاد من السكران، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وهذا ما خالفوا فيه النصوص وما روى عن الصحابة والقياس بإذكرناه.

قال أبو محمد رضى الله عنه: روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لآبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا قود ولا قصاص ولا حد ولا جراح ولا قتل ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الاسلام وما عليه، وقد صح عن عثمان بن عفان ان السكران لا يلزمه طلاق فصح انه عنده بمنزلة المجنون وبهذا يقول أبو سليمان، والمزنى، والطحاوى وغيرهم، وإيجاب الغرامة شرع فإذا كان بغير نص قرآن أو سنة فهو شرع من الدين لم يأذن (٢) به الله ونعوذ بالله من هذا.

قال أبو محمد رضى الله عنه: إلا أن من فعل هذا من الصبيان أو المجانين أو السكران في دم أو جرح أو مال فحرض ثقافته في بيت ليكف إذاه حتى يتوب السكران ويفيق المجنون ويبلغ الصبي لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وتقيفهم تعاون على البر والتقوى وإهمالهم تعاون على الأثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٢١ مَسْأَلَةٌ وان قتل مسلم عاقل بالغ ذمياً أو مستأمناً عمداً أو خطأ فلا قود عليه ولا دية ولا كفارة ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا لضرره * رهان ذلك قول الله تعالى: (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى: (وكان الله عليماً حكيماً) فهذا ظه في المؤمن ييقن، والضمير الذى في (كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله) راجع ضرورة لا يمكن غير هذا إلى المؤمن المذكور أولاً، ولا ذكر في هذه الآية لذى أصلاً ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ يقل التدليس (٢) في النسخة رقم ١٤ شرع من الدين ما لم يأذن

لمستأن فصح يقينا إن إيجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز البتة ، وكذلك إيجاب القود عليه ولا فرق * وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة منهم أبو حنيفة يقاد المسلم بالذمى في العمد وعليه في قتله خطأ الدية والكفارة ولا يقتل بالمعاهد وإن تعمد قتله ولا نعلم له في قوله هذا سلفا أصلا * وقالت طائفة : منها مالك لا يقاد المسلم بالذمى إلا أن يقتله غيلة أو حراقة فيقاده ولا بد ، وعليه في قتله خطأ أو عمدا غير غيلة الدية فقط ، والكفارة في الخطأ * وقالت طائفة منها الشافعى : لا يقاد المسلم بالذمى أصلا لكن عليه في قتله إياه عمدا أو خطأ الدية والكفارة ، وجاء في ذلك عن السلف ما روينا من طريق وكيع تاسفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فاقاده عمر بن الخطاب قال وكيع : ونا أبو الأشهب عن أبي نضرة بمثله سواء ، وهذا مرسل * نا محمد بن سعيد بن نبات نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى نا عبد الله بن إدريس الأزدي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب وا ابن مسعود قالا جميعا : من قتل يهوديا أو نصرانيا قتل به وهذا مرسل أيضا ، وصح هذا عن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فامرّه أن يدفعه إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفى عنه قال ميمون : فدفع إليه فضرب عنقه وأنا أنظره ، وصح أيضا عن إبراهيم النخعي كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : المسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني ، وروى عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى . وعثمان البتي وأحد قولي أبي يوسف ، وقد اختلف عن عمر بن عبد العزيز في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن سمالك بن الفضل قاضي اليمن قال : كتب عمر بن عبد العزيز في زياد بن مسلم وكان قد قتل هنديا باليمن أن أغرمه خمسمائة ولا تقده به * وقول آخر روينا أيضا عن عمر بن الخطاب في المسلم يقتل الذمى إن كان ذلك منه خالقا وعادة وكان لصا عاديا فاقده به ، وروى فاضرب عنقه وإن كان ذلك في غصبة أو طيرة فأغرمه الدية ، وروى فأغرمه أربعة آلاف ، ولا يصح عن عمر لأنه من طريق عبد الله بن محرز وهو هالك عن أبي مليح بن أسامة أن عمر وهذا مرسل * ومن طريق عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز في كتاب لآيه أن عمر * ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة أن عمر ، وهذا مرسل * أو من طريق سوء فيها عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسد بن موسى عن سعيد بن أبي عروبة عن عمرو بن دينار أن عمر وهذا

مرسل * وقول آخر وهو انه لا يقتل المسلم بالذمي الا أن يقتله غيلة رويناه عن عثمان بن عفان من طريق هالكه مرسله فيها عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن مطرف عن ابن ابي ذئب عن مسلم بن جندب الهذلي قال : كتب عبدالله بن عامر الى عثمان أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان أن يقتله به فان هذا قتل غيلة على الحرابة * ورويناه أيضا عن ابان بن عثمان . وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . ورجال كثير من أبناء الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ الا أن كل ذلك من رواية عبد الملك بن حبيب الاندلسي وفي بعضها ابن ابي الزناد وهو ضعيف وبعضها مرسل ولا يصح منها شيء ، وقول آخر : لا يقتل به ثارونا بالرواية الثابتة من طريق شعبة ناعبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب عمر بن الخطاب أن يقاد به ثم كتب عمر كتابا بعهده أن لا تقتلوه ولكن اعقلوه * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب ناعبد بن زيد عن كثير ابن زياد عن الحسن البصري قال : قال عمر بن الخطاب : لا يقتل مؤمن بكافر ، ومن طريق اسماعيل نايجي بن خلف ناأبو عاصم النبيل عن ابن جريج ناخبرني ابن شهاب في قتل المسلم النصراني أن عثمان بن عفان قضى أن لا يقتل به وان يعاقب ، ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فدفع الى عثمان بن عفان فم يقتله به وغلظ عليه الدية كدية المسلم ، قال الزهري : وقتل خالد بن المهاجر - هو ابن خالد بن الوليد - رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية ألف دينار .

قال ابو محمد رضي الله عنه : هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة الا ما ذكرنا عن عمر أيضا من طريق النزال بن سبرة ، ومن طريق عبد الرزاق نا رباح بن عبدالله بن عمر ناخبرني حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقتل في عمر بن الخطاب باثني عشر ألف درهم ؛ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب ناأبو هلال نا الحسن البصري أن علي بن أبي طالب قال : لا يقتل مؤمن بكافر ، ورويت بذلك مراسلات من طريق الصحابة جملة ، وعن أبي عبيدة بن الجراح . ومعاذ بن جبل . وزيد بن ثابت . وأبي موسى الأشعري ؛ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال في المسلم يقتل الذمي : لا يقتل به وفيه الدية .

قال ابو محمد رضي الله عنه : وروى أيضا عن عمر بن عبد العزيز وهو قول

سفيان الثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور، وإسحاق، وأبي سليمان، وابن المنذر، وجميع أصحابهم، وإليه يرجع زفر بن الهذيل، وروينا ذلك من طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهادي عنه.

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول أبي حنيفة في تفرقه بين الذمي والمعاهد فإنه لم له حجة لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من قياس ولا من رأى له وجه فسقط يقين، وكذلك وجدنا من فرق بين المرة وبين الأكل من ذلك لا حجة لهم من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية ثابتة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا من قياس ولا من رأى له وجه، وأما قول مالك في الفرق بين الغيلة وغيرها وكذلك أيضا سواء سوا إلا أنهم قالوا : إنما قتلناه للحراة فقلنا : أتم لا تقولون بالترتيب في حد الحراة ولو قتلوه لكنتم متناقضين أيضا لأنه لا خلاف بين أحد ممن قال بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب أن قتل في حراة من لا يقتل به أن قتله في غير الحراة وأتم لا يقتلون المسلم بالذمي في غير الحراة فظهر فساد هذا التقسيم يبين وأما المشهور من قول المالكيين أنهم يقولون بتخيير الإمام في قتل المحارب أو صلبه أو قطعه أو نفيه فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالذمي ولا بد في الحراة وتركوا قولهم في تخيير الإمام فيه فوضع فساد قولهم يبين لا إشكال فيه وأنه لا حجة لهم أصلا وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في قول من قال يقتل المسلم بالذمي وبالمعاهد فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قالوا : هذا عموم وبقوله تعالى : (والحرقات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله عز وجل : (ولم أترك بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغفون في الأرض بغسير الحق) وبقوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثمي بالأثمي) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا) قالوا : وذو العهد وإن كان كافرا فإنه إن قتل بنير حق فهو مظلوم بلا شك، وبالحبر الثابت عن رسول الله ﷺ « من قتل له قاتل فهو بخير النظرين أما يودي وأما يقاد » وبالحبر الثابت عنه ﷺ أيضا « لا يحل دم رجل مسلم إلا ثلاثة نفر قد ذكر فيهم والنفس بالنفس » قال علي وسند كرها بأسانيدهما إن شاء الله تعالى بعد هذا.

قال أبو محمد رضى الله عنه : واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني يرفعه الى النبي ﷺ انه أقاد مسلما قتل يهوديا وقال : انا احق من وفي بذمته ، ورواه بعض الناس عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر قال : ان رسول الله ﷺ وذكروا أشياء ادعوا فيها الاجماع وهو ان عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما مات أبوه رضى الله عنه قتل الهرمزان وثمان مسلما وقتل جفينة وكان نصرانيا وقتل بنية صغيرة لآبي لؤلؤة وكانت تدعى الاسلام فأشار المهاجرون على عثمان بقتله قالوا : فظاهر الامر انهم اشاروا بقتله بهم ثلاثتهم ، وقالوا كما لا خلاف في ان المسلم يقطع ان سرق من مال الذمي والمستامن فقتله بهما أولى لأن الدم أعظم حرمة من المال ، وقالوا لنا خاصة اتم تحدون المسلم ان قذف الذمي والمستامن وتمنعون من قتله بقتله لها وهذا عجب جدا ، واحتجوا على الشافعيين بقولهم : ان قتل ذمي ذميا ثم اسلم فانه يقتل به عندكم ولا فرق بين قتلكم مسلما بكافر وبين قتلكم مسلما بكافر في المسألة الاخرى .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فان هذا مما كتب الله عز وجل في التوراة ولا تلزمنا شرائع من قبل نبينا عليه الصلاة والسلام ، ثم لو صح اتنا ملزمون ذلك لكان القول في هذه الآية كالقول في الآيات الاخر التي ذكرناها بعدها وفي الاخبار الثابتة التي أوردنا ، وفيها « أو نفس بنفس » وأيضا قضى آخر هذه الآية يان انها في المؤمنين بالمؤمنين خاصة لأنه قال عز وجل في آخرها : (فمن تصدق به فهو كفارة له) ولا خلاف بينا وبينهم في ان صدقة الكافر على ولي الكافر الذمي المقتول عمدا لا تكون كفارة له فبطل تعلقهم بهذه الآية ، وأما قوله عز وجل (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فان الخطاب في هذه الآيات للمؤمنين لا للكافرين فالمؤمنون هم المخاطبون في اول الآية وآخرها بأن يعتدوا على من اعتدى عليهم بمثل ما اعتدى به عليهم وليس فيها ان يعتدى غير المؤمنين على المؤمنين باعتداء يكون من المؤمنين عليهم اصلا وانما وجب القصاص من الذمي للذمي بقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله) لا بالآية المذكورة . وأما قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فهو أيضا في المؤمن يساء اليه خاصة لأن نصها (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فمن عفى وأصلح فأجره على

(الله) ولا خلاف فإن هذا ليس للكفار ولا أجر لهم البتة ، وأما قوله عز وجل :
(وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) فكذلك أيضاً إنما هو خطاب للمؤمنين خاصة
يبين ذلك ضرورة قوله تعالى فيها : (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم
لهو خير للصابرين) ولا خير لكافر أصلاً صبر أو لم يصبر قال الله عز وجل :
(وقد منّا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً) : وأما قوله تعالى : (ولئن
انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس
ويبغون في الأرض بغير الحق) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه
سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) وقوله تعالى : (ثم بغى عليه لينصرته
الله) وقوله عز وجل : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد
والأنثى بالأنثى) الآية هـ والأخبار الثابتة التي فيها « النفس بالنفس » و « من قتل له قتيل
فما يودى وأما يقاد » فإن كل ذلك يخص بقول الله عز وجل : (أفنجعل المسلمين
كالمجرمين مالكم كيف تحكمون) وبقوله تعالى : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً
لا يستوون) وبقوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) فوجب
يقينا أن المسلم ليس بالكافر في شيء أصلاً ولا يساويه في شيء فإذا كان كذلك فباطل أن
يكافئ عدمه بدمه أو عضوه بعضوه أو بشرته ببشرته فبطل أن يستقادل الكافر من المؤمن أو
يقتصل له منه فيمادون النفس إذ لا مساواة بينهما أصلاً ، ولما منع الله عز وجل أن يجعل
للكافرين على المؤمنين سبيلاً وجب ضرورة أن لا يكون له عليه سبيل في قود ولا في قصاص
أصلاً ووجب ضرورة استعمال النصوص كلها إذ لا يحل ترك شيء منها هـ ومن فضائح
الحنيفيين المخزية لقائلها في الدنيا والآخرة قطعهم بد المسلم بيد الذي الكافر ومنعهم من قطع
يد الرجل المسلم بيد المرأة الحرة المسلمة نعم ولا يقطعون يد الذي الكلب أن تعمد قطع يد
امرأة حرة مسلمة فاعجبوا لهذه المصائب مع قول الله عز وجل : (إنما المؤمنون إخوة) فإن
اعترضوا في الآية المذكورة بما روينا من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن زر عن يسع
الكندي قال : جاورجل إلى علي بن أبي طالب فقال له : كيف تقرأ هذه الآية (ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وهم يقتلون يعني المسلمين فقال علي فإله يحكم بينهم يوم
القيامة ولن يجعل الله للكافرين يوم القيامة على المؤمنين سبيلاً هـ

قل أبو محمد رضي الله عنه : يسع الكندي مجبول لا يدري أحد من هو ، وجواب
هذا السائل أن هذه الآية حق واجب في الدنيا والآخرة إنما منع الله تعالى من أن يكون
للكافرين على المؤمنين سبيل بحق يحمله الله تعالى له ويأمر بإفاده للكافر على المسلم

في الدنيا ويوم القيامة ، وأما بالظلم والتعدي فلم يؤمتنا الله تعالى قط من ذلك كما أطلق أيدي الكفار فيما خلى على بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام قتلهم وعلى رسوله محمد ﷺ فخرحوا وجهه المقدس وكسروا ثيابه بنفسي هو وبأبي وأمي ، وكما أطلق السنة الحنفيين وأيدي من وافقهم بإيجاب الباطل في القصاص للكافر من المسلم وكل ذلك ظلم لم يأمر الله تعالى به ولا رضى قط ولا جعله حقا بل أنكره عز وجل أشد الانكار نعم وفي الآية التي فيها : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاشي بالاشي فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وهذا نص جلي بانها في المؤمنين خاصة بعضهم في بعض فقط لأنهم أخوة لهم فاسقهم وصالحهم عديم وحرهم ، وليس أهل الذمة أخوة لنا ولا كرامة لهم ، وكذلك قوله تعالى : (فقد جعلنا لوليه سلطانا) فمعاذ الله أن يكون هذا لكافر والله ما جعل الله تعالى لهم قط بحكم دينه سلطانا بل جعل لهم الصغار قال عز وجل : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فان قالوا فاذا تساوتنا فلم قتلتم الكافر بالمؤمن قلنا : ولا كرامة ان نقتله به قودا بل قتلناه لأنه نقض الذمة وخالف العهد بخروجه عن الصغار ، وكذلك نقتله ان لطم مسلما أو سبه ونستغنى جميع ماله بذلك ونسيء أهله وصغار ولده ، فان قالوا : فلم تحكمون على المسلم برد ما غصبه من الذي أو منعه إياه من المال؟ قلنا : ليس في هذا سبيل له على المسلم انما هي مظلة يبرأ منها المسلم تنزيها له عن حبسها فقط . قال أبو محمد رضى الله عنه : ويوضح هذا غاية الوضوح ما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال : نا احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا وآخرذ كره الى على بن أبي طالب قلنا : هل عهد اليك رسول الله ﷺ عهدا لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال لا الا ما في كتابي هذا فاذا فيه « المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم ادناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » نا حمام بن احمد بن حمام القاضي نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا محمد بن اسماعيل الترمذي قال عبد الله نا أبي وقال الترمذي نا الحميدي ثم اتفق احمد بن حنبل . والحميدي واللفظ له قال جميعا باسفيان بن عيينة نا مطرف بن طريف قال سمعت الشعبي يقول نا أبو جحيفة — هو السوائي — قال قلت لعلي بن أبي طالب : هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن ؟ قال علي : « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله

عبدانها في كتابه أو ما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وإن لا يقتل مسلم بكافر» •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا لا يحل لمسلم خلافه ، فاعترض فيه أهل الجاهالة المضلة (١) بأن قالوا : قد روى هذا الخبر عن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا الحجاج بن المنهال نا همام عن قتادة عن أبي حسان قال : قال علي بن أبي طالب « ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئا دون الناس إلا صحيفة في قراب سيفي فلم يزالوا به حتى أخرجها فإذا فيها المؤمنون تكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدماهم وهم يد على من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » قالوا فمرة رواه قتادة عن الحسن ومرة رواه عن أبي حسان مرسلًا ، وهذه علة في الخبر فقلنا فكان ماذا ؟ ما جعل مثل هذا علة إلا ذو علة في دينه وما ندري في رواية قتادة للخبر مرة عن أبي حسان ومرة عن الحسن وجهها يعترض به إلا من عدم الحياء وكابر عين الشمس • وقالوا أيضا قد رويتم من طريق وكيع نا أبو بكر الهذلي عن سعيد بن جبير قال : إنما قال رسول الله ﷺ لا يقتل مسلم (٢) بكافر إن أهل الجاهلية كانوا يتطالبون (٣) بالدماء فلما جاء الإسلام قال رسول الله ﷺ : لا يقتل رجل من المسلمين بدم أصابه في الجاهلية •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا عجب جداً ، أبو بكر الهذلي كذاب مشهور ثم لو رواه أيوب عن سعيد بن جبير لما كانت فيه شبهة يتعلق بها مخالف للحق لأنه إما رأى ما رآه سعيد بن جبير فهو كسائر الآراء لا يعترض بها على السنن ولا كرامة ، وإما سمعه عن لا يدري [من هو] (٤) فهذا أبعد له (٥) من أن يتعلق به ثم لو صح أن رسول الله ﷺ قاله لكان هذا خبراً قائماً بنفسه كوضعه عليه الصلاة والسلام دماء الجاهلية في حجة الوداع وكان ما في صحيفة علي بن أبي طالب خبراً آخر قائماً بنفسه لا يحل تخصيصه بذلك الخبر لأنه عمل فاسد بلا برهان ودعوى بلا دليل وضرب للسنن بعضها ببعض كمن أباح كل الخنزير وشرب الخمر بقول الله عز وجل : (وكلوا واشربوا) ولا فرق ، وقالوا أيضاً : قد رويتم هذا الخبر عن طريق أبي داود السجستاني قال : نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن راشد نا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : لا يقتل مؤمن بكافر فمن قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فأنشأوا قتلوه وإن شاءوا أخذوا الدية •

(١) وفي نسخة المظلة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يقتل مؤمن (٣) في النسخة رقم ١٤ يتظالمون (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ فهو أبعد

قال أبو محمد رضي الله عنه : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة لا يجوز الاحتجاج بها وهي مملوءة مناكير ثم لو صححت لما كانت لهم فيها حجة بل كانت تكون حجة لنا عليهم لان فيها ان لا يقتل مؤمن بكافر فهذه قضية صحيحة قائمة بنفسها وهي قولنا ثم فيها حكم من قتل عمدا قلو دخل في هذه القضية المؤمن يقتل الذمي عمدا لكانت مخالفة للحكم الذي قبلها وهذا باطل ، فلو صححت لكانت بلا شك في المؤمن يقتل المؤمن عمدا لانها قد أبطله قبل من أن يقتل مؤمن بكافر ، وقالوا : معناه لا يقتل مؤمن بكافر حربى أو إذا قتله خطأ فكان هذا من أسخف ما أتوا به وكيف يجوز ان يظن هذا ذو مسكة عقل ونحن مندوبون الى قتل الحريين موعدون على قتلهم بأعظم الاجر أي يمكن ان يظن من به طباخ (١) أن النبي ﷺ مع هذا الحال وأمره عليه الصلاة والسلام بالجهاد يتكلف أن يخبرنا اننا لا تقتل بالحريين اذا قتلناهم ماشاء الله فان ، وكذلك القول في تأويلهم السخيف أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن لا يقتل مؤمن بكافر إذا قتله خطأ هذا والله يقين الكذب على رسول الله ﷺ الموجب للار ، وكيف يمكن ان يسع هذا في دماغ من به مسكة عقل أن يكون مذبح الله نبيه عليه الصلاة والسلام الى يوم القيامة قد آمننا أن يقتل منا أحد بألف ذافر قتلهم خطأ ثم يتكلف عليه الصلاة والسلام اخبارنا بأن لا يقتل المؤمن بكافر قتله خطأ ثم لا يبين لنا ذلك إلا بكلام يحمل لا يفهم أحد منه هذا المعنى انما يأتي به المتكلفون لنصر الباطل واما رسول الله ﷺ الذي أعطى (٢) جوامع الكلم وأمره ربه تعالى بالبيان لنا فلا ولا كرامة لقد نزهه الله عز وجل عن هذا وباعده عن أن يظن به ذلك مسلم ، وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » تقديم وتأخير انما أراد أن يقول لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، وقد صرح بلا خلاف وجوب قتل المعاهد بالذمي فصح انه انما أراد بالكافر الحربى .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا كذب آخر على رسول الله ﷺ موجب لصاحبه ولوج النار واللعة اذ تحكموا في كلامه عليه الصلاة والسلام بلا دليل وليس اذا وجد نص قد قام البرهان بأن فيه تقديم وتأخير وجب أن يحكم في نص آخر بالتقديم والتأخير بلا دليل ، انه اذا وجد نص منسوخ لم يحل لاحد أن يقول في نص آخر لم يأت

(١) يقال رجل ليس به طباخ أى قوة ولا سمن قال الشاعر :

المال يغنى رجلا لا طباخ لهم * كالسبا يغنى أصول الديبت البالي

(٢) في النسخة رقم ١٤ أوتى

دليل بأنه منسوخ ، هذا منسوخ هذه صفة الكذا بين الفساق المفتريين على الله عز وجل وعلى رسوله ﷺ بالكذب ، وقالوا ان الشعبي هو أحد رواة ذلك الخبر (١) وهو يرى قتل المؤمن بالذمى قتلنا : هذا لم يصح قط عن الشعبي لأنه لم يروه إلا ابن أبي ليلى وهو تميم الحافظ ، وداود بن يزيد الزغافرى وهو ساقط ، ثم لو صح ذلك عنه لكان الواجب رفض رأيه وإطراحه والاختيار رواية لأنه وغيره من الأئمة موثق بهم في أنهم لا يكذبون لفضلهم غير موثق بهم بأنهم لا يخطئون بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد وليس يخطئ أحد في الدين إلا لمخالفة نص قرآن أو نص سنة بتأويل منه قصد به الحق فأخطأه ، وقد أوردنا بابا باضحا (٢) في كتابنا الموسوم بالاعراب فيما أخذ به الخيفيون من السنن التي خالفها من رواها من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا من إيراد ما هو عليه فهذا ما اعترضوا به قدأوضحنا سقوط أقوالهم فيه .

وأما احتجاجهم بخبر ابن المنكدر ، وريعة عن ابن اليلبان فمرسلان ولا حجة في مرسل ، فإن لجوا قلنا لهم دونكم مرسلا مثلها نا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم وأنه ينقى من أرضه إلى غيرها ، وذكر ان عمر بن عبد العزيز قضى بذلك ، وأما قصة عبيد الله بن عمر بن الخطاب وقله الهرمزان وجفينة وبنات أبي لؤلؤة فليس في الخبر نص ولا دليل على ان أحدا قال بقتل جفينة فبطل بذلك دعواهم وصح انه انما طولب بدم الهرمزان فقط وكان مسلما ولا خلاف في القود للمسلم من المسلم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه بغير نص ولا إجماع ، وأما احتجاجهم بأنه كما يجب قطع بد المسلم اذا سرق ، الذمى فكذلك يجب قتله به بقياس فاسد والقياس ظه باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القود والقصاص للمسلم من الذمى حق للذمى عندهم له طلبه وله تركه والعفو عنه ، وهذا هو السبيل الذى منع الله عز وجل منا ولم يجعلها لكافر على مسلم وليس كذلك القطع في السرقة ليس هو من حقوق المسروق منه المال ولا له طلبه دون غيره ولا له العفو عنه انما هو حق لله عز وجل أمر به شاء المسروق منه أو أنى فلا سبيل فيه للذمى على المسلم أصلا ، وأما قولهم اتنا نحد المسلم اذا قذف الذمى قلنا نعم وكذلك نحد اذا قذف الحربى ولا فرق لما ذكرنا في القطع في السرقة من انه ليس كالأمرين حقا للذمى ولا للمقذوف ولا للمسروق منه ولا لهما العفو عنه ولا طلبه دون سائر الناس انما الحد في القذف حق الله تعالى أمر به كما هو

(١) في النسخة رقم ١٤ هو راوى هذا الخبر (٢) في النسخة رقم ١٤ بابا محكما

الحمد في الخمر لدمي كانت أو لخرى ولا فرق ، فان قالوا : انكم تغرمون المسلم المال إذا وجب للدمي قبله وتأخذونه من المسلم بالسجن والأدب إذا امتنع من أدائه وهو قادر عليه قلنا : نعم وليس هذا من القود والقصاص في شيء لأن المال المأخوذ بغير حق هو محرم على آخذه كائنا من كان واذ هو كذلك قائما هو باطل منعاه منه وأزله عن يده كما نمنعه من قتل الدمى بلا حق ولا فرق ولو قدرنا على تكليفه إحياء الدمى الذي قتل لفعلنا ذلك به فاذلا يقدر على ذلك فلا شيء عليه إلا الأدب لتعديبه إلى ما حرم الله تعالى عليه فقط كما تؤدبه في غصبه ماله إذا لم يقدر على رده ولا على انصافه فقط وليس كل متعد إلى ما حرم عليه الله عز وجل يلزمه قتل ولا قطع عضو ولا قصاصه وأما احتجاجهم على من قال : إذا قتل دمي ذميا ثم أسلم القاتل فالقود عليه باق فقد أخطأ هذا القاتل بل قد سقط القود والقصاص عنه لأنه قتل مؤمن بكافر . وقد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله ﷺ ثم يعكس عليهم هذه القياسات الفاسدة فيقال لهم كما لا يتحدثون أتم المسلم إذا قذف الدمى وتحدثون الدمى إذا قذف المسلم فكذلك اقتلوا الدمى بالمسلم ولا تقتلوا المسلم بالدمى ، وهذا أصح قياس يكون لو كان القياس حقا لأنها حرمة وحرمة ومن غرائب القول احتجاج الخفيفين في الفرق بين قاتل المستأمن فلا يقيدونه به وبين قاتل الدمى فيقيدونه به ، فان قالوا : الدمى محقون الدم بغير وقت والمستأمن محقون الدم بوقت ثم يعود دمه حلالا إذا رجع إلى دار الحرب ولا ندري من أين وجب إسقاط القود بهذا الفرق وكلاهما محرم الدم إذا قتل تحريما مساويا بالتحريم الآخر ، وإنما يراعى الحكم وقت الجنسية الموجبة للحكم لا بعد ذلك ولعل المستأمن لا يرجع إلى دار الحرب ولعل الدمى ينقض الذمة ويلحق بدار الحرب فيعود دمه حلالا ولا فرق . وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وأما قولنا لادية على المسلم (١) في قتله الدمى عمدا ولا على عاقلته في قتله إياه خطأ ولا كفارة عليه أيضا فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه المسألة من أن الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ إنما هي في المؤمن المقتول خطأ فقط ولم يأت قط نص في إيجاب دية ولا كفارة في قتل الكافر الدمى خطأ ، وقد قال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يجوز على أصول أصحاب القياس أن يقاس الشيء إلا على نظيره وليس الكافر نظير المؤمن (٢) ولا مثلا قتياله عليه باطل على أصول القائلين بالقياس . والمانع من ، وبالله تعالى

(١) في النسخة رقم ١٤ على مسلم (٢) في النسخة رقم ١٤ نظير المسلم

التوفيق هـ وانما أوجبنا الدية في قتل الكافر المسلم خطأً بعموم قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأً) الآية فعم بهذا قاتل المؤمن خطأً ولم يخص بذلك مؤمناً من كافر ولم يأت دليل من قرآن ولا سنة ولا إجماع يخص ذلك فوجب امضاؤها على عمومها ، وأما هذه الآية فلا حجة لهم فيها أصلاً لأن نصها ان الله تعالى يقول : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأً) الى قوله تعالى : (عدوكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) فصح بنص هاتين الآيتين نصاً جليلاً لا يمكن أن يتأول فيه شيء أن هذا الحكم انما هو في المؤمن المقتول خطأً فقط ، ثم قال عز وجل : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) فصح بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها ان في كان من قوله تعالى : (فان كان من قوم) ضمير راجع الى أول مذكور لا يمكن غير ذلك البتة فاذا لا بد من هذا ، والضمير في لغة العرب لا يرجع الا الى أقرب مذكور قبله الا يبرهان يدل على غير ذلك فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور الا المؤمن المقتول خطأً فقط ، فصح بيقين لا إشكال فيه ان مراد الله تعالى بقوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انه مؤمن يقتل خطأً كما قال الحسن . وجابر بن زيد ، وصح ان معنى قول الله تعالى (من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انما هو في قوم اذا كان سكناه فيهم لأن رسول الله ﷺ قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم وأن الدية موروثة فبطل يقرن ان يرث الكفار الذميون ابن عمهم المؤمن هـ والدية في العمد انما وجبت بقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والآثى بالآثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) ويقول رسول الله ﷺ «من قتل له قتيلاً فهو بخير الظرين اما أن يودي وإما أن يقاد» فصح بنص القرآن والسنة انه لادية في العمد الا حيث يكون القود يقينا هـ وقد بينا انه لا قود من المسلم للذمي فاذا لا قود له ، منه فلا دية له عليه اذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قط قرآن ولا سنة وبالله تعالى التوفيق هـ نا حمام نا أبو محمد الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني عن الحسن البصري قال . د اذا قتل المسلم الذمي فليس عليه كفارة هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المنهال نا يزيد ابن زريع نا يونس هـ هو ابن يزيد عن الحسن انه كان لا يرى العتق الا في قتل المسلم الذمي وهو قول أبي عياض . وجابر بن زيد ؛ فان شغبوا بما ناه الطلمنكي نا ابن مفرج نا الصموت محمد بن أيوب نا البزار نا محمد بن معاوية الزنادي نا أبو داود نا يعقوب بن عبد الله

ابن نجيد حدثني ابي عن ابيه عن عمران بن الحصين قال : « ان رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل فقال رسول الله ﷺ : لو كنت قاتلا مؤمنا بكافر لقتلته فاخرجوا عقله » فان يعقوب وأباه وجده مجهولون ،

(وأما أدبه وسجنه) فالثابت عن رسول الله ﷺ المنع من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات ، ولقوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » وقتل الذمي بغير حق منكر فواجب تغييره باليد وقال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فسجن القاتل منع له من الظلم وتعاون على البر والتقوى وإطلاقه عون له على الاثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٢ مسألة وان قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلما خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشيرته وقبيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً عتق رقبة مؤمنة ولا بد فان لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين لا يحول بينهما شهر رمضان ولا يوم فطر ولا يوم أضحي ولا بمرض ولا بإيام حيض ان كانت امرأة وذلك واجب على الذمي الا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم فان أسلم يوما مالزمه العتق أو الصيام فان لم يسلم حتى مات لقي الله عز وجل وذلك زائد في آثمه وعذابه ولا يصوم عنه وليه ، هذا كله نص القرآن الذي لا يجهله من له في العلم أقل حظ .

وأما كون الدية على عشيرته فلها روينا من طريق احمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا الليث — هو ابن سعد — عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان ميراثها لبنيتها وزوجها وان العقل على عصبتها » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقال الخفيفون ، والمالكيون : العقل على أهل الديوان وادعوا ان عمر قضى بذلك وذلك لا يصح ولو صح لما كانت فيه حجة لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ويعيد الله تعالى عمر من ان يكون يحيل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكما آخر بغير وحى من الله تعالى وهذا عظيم جدا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فمن لم يكن له من المسلمين خاصة عصبه فمن سهم الغارمين أو من كل مال موقوف لجميع مصالح المسلمين لقول الله عز وجل : (المؤمنون

بعضهم أولياء بعض) ولاحظ في المال المذكور لكافر ذميا كان أو غيره؛ وبالله تعالى التوفيق •

وأما قولنا : لا يحول بين الشهرين برمضان ولا بأضحى ولا بمرض ولا أيام حيض فلان الله عز وجل أمر بهما متابعين وأما إذا حال بينهما شيء مما ذكرنا فليس بمتابعين ولم يخص الله عز وجل حيولة بغير عذر من حيولة بعذر ، وتوخر المرأة صيامها حتى ترتفع حيضتها لأنها لا تقدر على المتابعة فقرضها ان توخر حتى تقدر كالمرضى وغيره ولو بدأهما في أول شعبان ثم سافر رمضان كله اجزأه اتمام الشهرين فيه ثم يقضى رمضان كما أمره الله تعالى ، وأما الذمى فان كل كافر من جن أو أنس فقرض عليهم ترك كل دين والرجوع الى الاسلام والتزام شرائعه لا يقول غير هذا مسلم لأنه بهذا جاء القرآن وعليه حارب رسول الله ﷺ من خالفه ولم يؤمن به؛ بذلك وجب الخلود في النار على من لم يسلم فاذا كل كافر فلهزم دين الاسلام ومأمور به فحكمه لازم لهم وشرائعه كذلك الا ان منها ما لا يقبل منهم حتى يسلموا كالصلاة هي فرض على الجنب وغير المتوضئ الا انها لا تقبل منهما إلا حتى يغتسل الجنب ويتوضأ المحدث • وأما قولنا لا يصوم عن الكافر وليه بخلاف المسلم يموت وعليه صيام لأنه لا يصوم الولي الا ما لو صامه الميت لأجزأه وليس هذا صفة الكافر وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٢٢ مسألة : ومن قتل مومنا عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب

وهو يدري انه مسلم فولى المقتول بخير ان شاء قتله بمثل ما قتل هو به وليه من ضرب أو طعن أو رمى أو صب من حلق أو تحريق أو تغريق أو شذخ أو اجاعة أو تعطيش أو خنق أو غم أو وطء فرس أو غير ذلك لا تحاش شيئاً وان شاء عفى عنه أحب القاتل أم كره لا رأى له في ذلك وليس عفو الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بذلك بمسقط للدية بل هي واجبة للولي وان لم يذكرها الا ان يلفظ بالعفو عن الدية أيضاً وان شاء عفا عنه بما يتفقان عليه فهنا خاصة ان لم يررضه القاتل لم يلزمه ويكون الولي القود أو الدية فان أبى الولي الا أكثر من الدية لم يلزم القاتل أن يزيد على الدية وبرة فما فوقها •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ليس لولى المقتول الا القود فقط أو العفو ولا تجب له الدية إلا برضى القاتل فان أبى الولي الا أكثر من الدية ولو اضعافا كثيرة فان رضى بذلك القاتل جاز ذلك والا فلا ، صح هذا القول عن ابراهيم النخعي وعن أبي الزناد وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري . ومالك . وابن شبرمة . والحسن بن حي . وأصحابهم ، وصح قولنا عن ابن عباس رويانا

من طريق البخارى ناقتية بن سعيد ناسفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) قال: كان في بني اسرائيل القود ولم تكن فيهم الدية قال قال عفوا ان يقبل الدية في العمد يطلب بمعروف ويؤدى بإحسان. ومن طريق حماد بن سلمة ناعمر بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الآية المذكورة هو العمد يرضى أهله بالدية اتباع من الطالب بالمعروف وأداء إليه من المطلوب بإحسان، وصح أيضا عن مجاهد والشامي. وعن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن سهاك بن الفضل قاضي صنعاء قال: كتب عمر ابن عبد العزيز في امرأة قتلت رجلا ان احب الاولياء أن يعفوا عفوا وان أحبوا ان يقتلوا قتلوا وان أحبوا ان يأخذوا الدية أخذوها وأعطوا امرأته ميراثها من الدية. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال يجبر القاتل على اعطاء الدية فان اتفقوا على ثلاث ديات فهو جائز انما اشترى به صاحبهم وهو قول سعيد بن المسيب. ومحمد ابن سيرين. والاوزاعي. والشافعي. وأبي ثور. واحمد بن حنبل. واسحاق، وأبي سليمان. وأصحابهم. وجمهور أصحاب الحديث.

قال أبو محمد رضى الله عنه: فنظرنا فيما احتج به أهل هذا القول فوجدنا قول الله عز وجل: (كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد والاثى بالاثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) فالضمير في قوله تعالى له وفي من أخيه راجع الى القاتل لا يجوز غير ذلك لأنه هو الذى عفى له من ذنبه في قتل أخيه المسلم. وما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم. هو الفضل بن دكين ناسفیان عن يحيى. هو ابن أبي كثير. عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة فقد كره حديثا وفيه. ان رسول الله ﷺ قال: ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما يودى وإما ان يقاد. ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا شريح الكعبي يقول في خبر: فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فاهله بين خيرتين بين ان يأخذوا العقل وبين ان يقتلوا، فهذا نص جلي لا يحتمل تاويلا بان الخيار في الدية او القود الى ولي المقتول لا الى القاتل، وقد وافقنا على انه ان عفى واحد من الاولياء فاكثر ان الدية واجبة للباقي احب القاتل ام كره وكذلك عندهم إذا بطل القود بأى وجه بطل كالاب قتل ابنه أو نحو ذلك فإى فرق بين امتناع القود بهذا وبين امتناعه بعفو الولي، قالوا: ولا يصح خلاف ابن عباس في ذلك عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ثم نظرنا فيما يشغب به أهل القول الذى ذكرنا أولا فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق

احمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسع بن سليمان ناسليمان بن كشير ناعمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل في رميا او عميا يكون يذنبهم بحجر أو بسوط أو عصي فقتله عقل خطأ ومن قبل عمدا فقتل يديه فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله » وذكر الحديث . ومن طريق ابن وهب أخبرني سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ان رسول الله ﷺ قال : « من اغتبط مؤمنا قتل فهو موديه إلا ان يرضى ولي المقتول » وذكر الحديث وفي آخره « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله والرسول » . وبما ناه احمد ابن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده « ان رسول الله ﷺ كتب في كتابه الى أهل اليمن مع عمرو بن حزم فمن اغتبط مؤمنا قتل عن يمينه فانه قود إلا ان يرضى أولياء المقتول » . وبما روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يحيى بن سعيد نا القطان نا عوف نا اعرابي عن حمزة نا أبي عمرو نا العائذي الضبي حدثني علقمة بن وائل حدثني وائل بن حجر قال : كنت عند رسول الله ﷺ اذ جرى بقاتل في عنقه النسيعة فقال عليه الصلاة والسلام لمولى المقتول : اتعفو ؟ قال لا قال أناخذ الدية قال لا قال أقتل قال نعم ، وفي آخر الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال له : « اما انك ان عفوت عنه فانه يوم بائمك واثم صاحبك » قال فعفى عنه ، ومن طريق أبي داود نا محمد بن عوف الطائي نا عبد القدوس بن الحجاج ثنا يزيد بن عطاء الواسطي عن سماك بن حرب عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ أتى بقاتل فقال له : هل لك من مال تؤدي دية ؟ قال : لا قال أفرأيت ان ارسلتك تسأل الناس تجمع دية قال لا قال فموا اليك يعطونك دية ؟ قال لا قال لولي المقتول خذ ثم قال عليه الصلاة والسلام ما انه ان قتلته كان مثله وذكرك باقي الحديث وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له « ارسله يوم بائم صاحبك واثمه فيكون من أصحاب البار فارس » . ومن طريق احمد بن شعيب أن عيسى بن يونس نا خوري نا حمزة عن عبد الله بن شاذب نا ثابت البناني عن أنس ابن مالك « ان رجلا أتى بقاتل وليه الى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام اعف عنه فاني قد أخذ الدية فاني قد اذهب فاقبله فانك مثله » . فذكر الحديث وفيه « ارسله » قالوا ففى حديث ابن عباس وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمرو بن حزم « قود إلا ان يرضى أولياء المقتول » وفي حديث وث بن حجرة نا أنس نا ثورق بين العفو وبين أخذ الدية قالوا فلو كانت الدية واجبة لكانت دية كره « ولي العاصي لا تستغنى عليه الصلاة والسلام عن إعادة ذكرها »

قالوا وفي احد حديثي واثله استشار القاتل في اعطاء الدية فلو كانت واجبة عليه ما استشاره
وذلك قالوا: وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال في
الكتاب الذي هو عند ابي وهو عن رسول الله ﷺ كالذي في حديث معمر وهي في
شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وأربعون خلفه فدية سمينة اذا اصطالحوا
في العمد فهو على ما اصطالحوا عليه قالوا فلم يذكر في العمدية وقالوا: قال الله عز وجل:
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: «لا يحل مال امرئ
مسلم بغير طيب نفس منه» قالوا فدل هذان النصفان على ان مال القاتل لا يجوز أخذه
منه إلا بطيب نفس منه، وقالوا قال الله عز وجل: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) وقال تعالى: (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) قالوا: وليس مثل
القتل الا القتل فلا مدخل للدية ههنا الا برضاها معا، وقالوا قال الله عز وجل: (ومن
قتل ظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قالوا: فلم يذكر عز وجل
الا القتل فقط وقالوا: «لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو يكون له
أيضا أخذ الدية بدلا من القصاص، فان قلتم هذا قلنا لم نجد قط حقا لانسان أن يكون له أخذ
بدل منه الا برضى الذي عليه الحق، فان قلتم له اما القصاص واما الدية قلنا: لو كانت ذلك
لكان ان عفى عن أحدهما لم يجز عفو له لانه لم يجب له بعد بعينه وانما يجوز عفو عنه اذا اختاره
ثم عفى عنه بعد وجوبه له بعينه، وقالوا: قد روى عن عمر بن الخطاب كما رويتم من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال: لا يمنع السلطان ولي الدم ان يعفو ان شاء أو يأخذ العقل ان اصطالحوا عليه ولا
يمنعه ان يقتل ان أبى الا القتل بعد أن يحق له القتل في العمد، واعترضوا في قول الله
عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع) وقالوا: ان الضمير الذي في له وفي من أخيه
راجع الى ولي المقتول لا الى القاتل بمعنى فمن سمح له القاتل بالدية، واعترضوا في خبر أبي
هريرة بأن قالوا: قد رويتم هذا الخبر بعينه بخلاف ذلك اللفظ لكن لما رويتم من
طريق أحمد بن شعيب أبا العباس بن الوليد بن مزيد ارني ابي حدثني الاوزاعي نا يحيى
ابن ابي كثير حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره ان رسول الله
ﷺ قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما يقاتل وأما يفادي»، ومن طريق أبي بكر
ابن ابي شيبة نا الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير أخبرني ابو سلمة بن
عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره في حديث «أن رسول الله ﷺ قال: ومن قتل
له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يقتل وأما أن يفادي أهل القتل» قالوا فلم يذكر دية.

وهذا قولنا، واعترضوا في خبر أبي شريح الكعبي بأن قالوا : قد رويتموه كما حدثكم أحمد ابن قاسم نا اني قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن اصبغ قال نا عبد الله بن روح نا يزيد بن هارون نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن ابي العوجاء السلي عن ابي شريح الخزاعي قال : قال رسول الله ﷺ : ومن أصيب بدم أو خبل أو الخبل الجراح فهو بالخيار في احدى ثلاث أشياء اما أن يعفو واما أن يقتصر واما أن يأخذ العقل، قالوا فلو وجبت الدية بالعفو وان لم تذكر لما كان ذكره عليه الصلاة والسلام للدية مع ذكره للعفو مخيرا بينهما معنى قالوا ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام : إيمان يقاد واما أن يعقل ، ان يرضى القاتل كما تقول خذ بسلعتك كذا وكذا أي يرضى البائع ، هذا كل ما هووا به قد تفصيناه لهم ولا حاجة لهم في شيء منه على ما نذكر ان شاء الله عز وجل ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أما حديث سعيد بن سليمان عن سعيد بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس فلا حاجة لهم فيه لأنه باجماع منا ومنهم لم يذكر فيه عفو وانما ذكر فيه القود فقط ، فان قالوا : قد ذكر العفو في غير هذا المكان قلنا : وقد ذكرت الدية في غير هذا المكان ولا فرق ، وزيادة العدل لا يجوز تركها ، والحنيفيون يخالفون هذا الخبر لأنهم لا يرون القود لأولاد من الوالد فخصه بلا برهان ، وكذلك المالكيون لأنهم لا يرون القود للعبد من الحر فخصوه أيضا بلا برهان . وأما حديث ابن ابي ليلى فمرسل ولا حاجة في مرسل ثم هو عن محمد بن عبد الرحمن ، وهو سيء الحفظ . وأما حديث عمرو بن حزم فساقط لأن سليمان بن داود الذي رواه عن الزهري ضعيف الحديث مجهول الحال قاله ابن معين وغيره ، ثم لو صح هو وحديث ابن ابي ليلى لكانا حاجة لنا لا لهم لأن فيه إلا أن يرضى أولياء المقتول ونحن لانكر هذا بل نقول انهم ان رضوا بالدية أو بأكثر من الدية فلهم رضاهم ، وخبر أبي شريح . وأبي هريرة فقيهما زيادة عدل على هذين الخبرين وزيادة عدلين لا يجوز تركها ، وكما قضية في خبر عمرو بن حزم المذكور وقد خالفوها بأرائهم كما ذكرنا في كتاب الزكاة وبالله تعالى التوفيق . وأما حديثا وائل بن حجر فساقطان ، أحدهما من رواية أبي عمرو العائدي وهو مجهول وقد روى عن عوف أيضا عن ابي عمرو الضبي فان لم يكن ذلك فهو ضعيف ، وقد روى هذا الخبر مدلسا ونحن نينه ان شاء الله عز وجل عليه لتلايمه به على جاهل بعلوم الحديث وهو لنا روية من طريق احمد بن شعيب نا محمد بن اسماعيل بن ابراهيم نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن عوف الاعرابي عن علقمة بن وائل عن ابيه قال : جيء بالقاتل وذكر

الحديث نفسه فاسقط بين عوف وعلقمة أبا عمرو والمذكور ، والثاني من رواية سماك بن حرب وهو يقبل التلقين ثم لو صح لكانا حجة لنا عليهم لأن في أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لولي القاتل أتغفو؟ قال لا قال أتناخذ الدية؟ قال لا قال أقتتل؟ قال نعم فجعل رسول الله ﷺ الخيار في العفو أو القود أو أخذ الدية لولي المقتول دون أن يستشير القاتل أو يلتفت إلى رضاه وهذا قولنا لا قولهم ، والآخر أن فيه عليه الصلاة والسلام قال للقاتل ألك مال تؤدي دية قال لا قال أفرأيت أن أرسلك تسأل الناس تجمع دية؟ قال لا قال فموالك يعطونك دية؟ قال لا » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : ومن لا مال له ولا يطمع في أن يجمع له الدية لا الناس ولا مواله الذين لا شيء عليهم من جنايته فلا يجوز تكليفه ما لا يطيقه وأما خبر أنس فساقط لأنه من طريق عبد الله بن شوذب وهو مجهر لثم لو صح لكان حجة لنا كما قلنا في خبر وائل لأن فيه تخير الولي بين أخذ الدية أو القود أو العفو فكيف وهما خبران موضوعان بلا شك لأن فيهما عن رسول الله ﷺ ما لا يمكن أن يؤولوه من إيجاب النار على من أخذ حقه الذي أعطاه إياه رسول الله ﷺ ومن أمره عليه الصلاة والسلام إياه فقتل من نهاه عن قتله ، فهذا تناقض قد نزه الله عز وجل نبيه ﷺ عنه . وأما قولهم : لو كانت الدية واجبة بالعفو وإن لم يذكر لما كررها عليه الصلاة والسلام فليس كما ظنوا وإنما ذكر عليه الصلاة والسلام عفوهم مطلقا عاما لا عفو خاصا عن الدم فقط وكذلك تقول إن عفا عن الدم وحده خاصة فالدية باقية له وإن عفا عفو عاما عن الدم والدية كذلك له . وأما خبر ابن طاووس عن أبيه فمرسل ولا حجة في مرسل ، ثم هو أعظم حجة على الخفيفين والمالكين لخلافهم لما فيه ، أما الخفيفيون فالدية عندهم في شبه العمد بخلاف ما فيه لكن أرباعا جرداع وحقاق وبنات لبون وبنات مخاض ، وأما المالكيون فلا يرون في شبه العمد شيئا أصلا ، فمن أعجب ممن يحتج بما هو أول مخالف له ويصححه على من لا يصححه ثم ليس فيه إلا كما في العمد ما اصطالحوا عليه إذا اصطالحوا ، ونحن نقول بهذا ولا نخالفه ، وأما ذكرهم قول الله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » فصحيح كل ذلك وهو قولنا ، وقد قال الله عز وجل : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فإذا أوجب الله تعالى الدية أو رسوله ﷺ فقد وجب أحدهما على رغم انف الزاعم رضي الذي يؤخذ منه أو كره طابت نفسه أو خبثت لما قلنا ، وقالوا في العاقلة

والزكاة والنفقات الواجبات وغير ذلك، ولو إنهم احتجوا على أنفسهم بهذين النصين حيث أوجبوا الدية على عاقلة الصبي، والمجنون، وإن كرهوا ولم تطب أنفسهم ولا رضوا ولا أوجبها الله تعالى قطولا رسوله عليه الصلاة والسلام لكان أولى بهم وهذا هو الأكل للمال بالباطل حقا، وأما قوله عز وجل: (فما قبلوا بمثل ما عوقبتم به والحرمان قصاص) و(فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فحق كل ذلك، وقوله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وقول رسول الله ﷺ: أما أن يقال وإما أن يودى، حكم زائد على تلك الآيات وأحكام الله عز وجل وأحكام رسوله ﷺ كلها حق يضم بعضها إلى بعض ولا يحل خلاف شيء منها ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذه الآيات حيث خافوها من إسقاطهم القود للولد من أبيه وإسقاط القود لمن لم يعف من أجل عفو واحد منهم وإسقاط بعضهم القود للعبد من الحر لكان أولى بهم، وأما قوله عز وجل: (فقد جعلنا لوليهِ سلطانا فلا يسرف في القتل) فحق وبه نقول إذا اختار القود فليقتل قاتل وليه ولا يحل له أن يسرف فيقتل غير قاتله وليس هنا ذكر الدية التي قد ورد حكمها في نص آخر، وأما قولهم: لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو أخذ الدية بدلا من القصاص، ولو لم نجد قط حقا لأنسان يكون له أخذ بدل منه بغير رضى الذى عليه الحق فهذه آيات نسوا فيه أقوالهم الفاسدة إذ قالوا: من كسر قلب فضة لغيره فصاحب القلب يخير بين أخذ قلبه بأكاه ولا شيء له وإن شاء ضمن قيمته مصوغا غير مكسور من الذهب أحب الكاسر أو أبى، وإذا قالوا من غصب ثوبا بالآخر فقطعه قطعاً استهلكه به كحرق أو خرق في بعضه فإن صاحب الثوب يخير بين أن يأخذ ثوبه وقيمة نقصانه وإن شاء أعطاه للغاصب والزمه قيمته صحيحا بخلاف الحكم لو قطعه قيصا وبخلاف التمسح إذا طحنه دقيقا. والدقيق إذا خبز خبزاً، واللحم إذا طبخه أو شواه فلم يروا للغصب في كل هذا إلا قيمة ما غصب منه فقط، وجعلوا القميص والخبز والطبخ والشواء حلالا للغاصب بحكم إبليس اللعين، فهذه أبدال أوجبوها بآرائهم الفاسدة فرضا من حقوق واجبة بغير رضى الذى ألزموها إياه ولا طيب نفسه، وأما نحن فلانعترض على أحكام الله عز وجل وأحكام رسوله ﷺ بهذه القضايا الخبيثة وبالله تعالى تأيد، وأما قولهم: إن كان له القود أو الدية فلا يجوز عفو عن أحدهما حتى يختاره فقول سخي فبل عفو عن القود جائز وتبقى له الدية إلا أن العفو عنها لما أمر الله عز وجل ورسوله ﷺ كما أنه إذا اختار القود فقد اسقط حقه في الدية وإذا اختار الدية فقد

أسقط حقه في القود وإذا عفى عن القود بقى حكمه في القسم الآخر وهو الدية وبالله تعالى التوفيق * وأما قولهم ان التخيير زيادة في النص ولا يجوز الزيادة في النص الا بما يجوز به النسخ فصحيح والنسخ جائز لما في القرآن بقرآن أو سنة ثابتة بخبر الواحد وهو جائز أيضا للسنة بالقرآن وبخبر ثابت من طريق الثقات أيضا ، فلو انهم احتجوا على انفسهم بهذا القول حيث زادوا على النسخ بالأخبار الواهية لكان أولى بهم كالوضوء باليذ والمسح على الجائر والتدليك في الغسل ، وكإيجاب الديات في كثير من الاعضاء بقياس أو رواية ساقطة أو تقليد بغير نص وبالله تعالى التوفيق * وأما روايتهم ذلك عن عمر بن الخطاب فلا تصح لأنها عن عمر بن عبد العزيز . عن عمر ابن الخطاب ولم يولد عمر رحمه الله تعالى الا بعد موت عمر رضي الله تعالى عنه بنحو سبع وعشرين سنة ، ولو صح لكان النابت عن ابن عباس خلافا له * وأما تعلقهم (١) في قول الله عز وجل : (فمن عفى له من أخيه شيء) ان الضمير راجع الى القاتل فدعوى كاذبة ومحال لا يجوز لأنها دعوى بلا دليل وتكلف ظاهر البطلان مع أنه خلاف لقول المالكيين منهم لأن في الآية (فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) فقالوا هم : بل تتبع بضرب مائة سوط وقضى سنة بلا نص أوجب ذلك أصلا ولا رواية عن صاحب ولا يشك ذو فهم ان المعفو له من ديته في أخيه هو القاتل وأما ولي المقتول فلم يعف له شيء من أخيه وحتى لو كان معناه ما تألوله بالباطل لكان مخالفا لأقوالهم لأنه لا يوجب ذلك مراعاة رضى الولي بل كان يكون الخيار حينئذ للقاتل فقط وهذا لا يقوله أحد على ظهر الأرض لا هم ولا غيرهم فصح ان تأويلهم في الآية محال باطل ممتنع لا يحل القول به أصلا والحمد لله رب العالمين * وأما اعتراضهم في خبر أبي هريرة بأنه قد روى فيه أيضا أما ان يقاد وأما أن يفادى أهل القتل فصحيح وهو معنى ثالث وبه قول وهو اتفاقهم ظلم القاتل وأولياء القتل على فداء القاتل بأكثر من الدية ولا يحل ترك شيء مما صح ولا ضرب بعضه ببعض فهذا هو التلاعب بالدين وكيد الاسلام جهارا ونعوذ بالله من ذلك ، وليس ترك الصحيح مما في ذلك الخبر من ان يقاد أو يودى من أجل ما قد صح أيضا من ان يقاد أو يفادى بأولى من آخر مخالف الحق فترك قوله عليه الصلاة والسلام أن يفادى من أجل قوله أو يودى وكل ذلك باطل ، فصح ان اخذ كل ذلك وضم بعضه الى بعض هو الحق الذي لا يجوز خلافه ، وأما اعتراضهم في خبر أبي شريح برواية سفيان بن أبي العوجاء فسفيان مجهول لا يدري من هو ، ثم العجب

ظه من احتجاجهم بهرم مخالفون مافيه لأن فيه إيجاب القود في الجراح جملة وهم لا يرون القود في شيء من الجراح الا في الموضحة وحدها فقط فيا للمسلمين في أى باب يقع احتجاج المرء على خصمه بما يخالفه هو يصححه وخصمه لا يصححه ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن فيه التخيير للجروح أو لولى المقتول بين القود أو الدية أو العفو دون اشتراط رضى الجاني وهذا عجب آخر ورضى بالتمريه المقتضى من قرب ونسأل الله تعالى العافية . وأما قولنا بان كل ما ذكرنا فهو من قتل عمدا مسلما في دار الحرب وهو يدري انه مسلم في دار الحرب كما لو فعل ذلك في دار الاسلام ولا فرق فلعوم نص القرآن والسنة التي أوردنا في ذلك ولم يخص احدى الدارين من الاخرى وما كان ربك نسيا ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان وجميع أصحابهم وبه تأخذ ، وأما أبو حنيفة فقال : ان قتل مسلم مسلما عمدا في أرض الحرب وكان المقتول غير ساكن في أرض الحرب فلا قود فيه أصلا انما فيه الدية ، فان كان المسلم المقتول ساكنا في أرض الحرب فعلى قاتله عمدا وهو يدري انه مسلم الكفارة فقط ولا قود فيه ولا دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولا ندري من اين اخرج هذا القول السخيف ولا من تقدمه اليه ، والعجب ان المبطلين من الله تعالى بتقليده موهوا في ذلك بما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا أبو خالد الأحمر عن الاعمش عن أبى ظبيان عن أسامة بن زيد قال : بعثنا رسول الله ﷺ فصبحنا الحرقات من جبهة فادركت رجلا فقال : لا إله الا الله فطعته فوق في نفسى من ذلك فذكرته لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أقال لا إله الا الله وقتلته ؟ قلت : يا رسول الله انا قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ فإزال يكررها على حتى تمنيت انى اسلمت يومئذ » . وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد الى بنى جذيمة فدعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا ان يقولوا اسلمنا فجعلوا يقولون : صبا نا صبا نا وجعل خالد فيهم اسرا وقتلا ودفع الى كل رجل منا أسيرا حتى اذا أصبح يوما (١) أمرنا خالد بن الوليد ان يقتل كل واحد منا (٢) أسيره فقال ابن عمر : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل أحد من أصحابى أسيره فقدمنا على رسول الله ﷺ فذكر له صنع خالد فقال النبي ﷺ : « اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد » . ومن طريق أبى داود

(١) في النسخة رقم ١٦ أصبح يوما (٢) في النسخة رقم ١٤ كل رجل منا

ناهنا بن السري نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : بعث رسول الله ﷺ سرية الى خثعم فاعتصموا بالسجود فاسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر لهم بنصف العقل وقال : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال : لا تراعى نارهما (١) *

قال أبو محمد رضي الله عنه : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذه الأحاديث ، وأما حديث البان والد حذيفة رضي الله عنهما ففيه زياد بن عبد الله البكائي وليس بالقوي . وأما حديث ملجم بن قدامة وقتله عامر بن الاضبط واعطاء النبي ﷺ الدية فيه ومنعه من القود ففيه زياد بن ضسميرة وهو مجهول بل انه يصح في حديث ملجم المذکور ماناه حمام بن أحمد ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الاحمر عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط عن القعقاع عن عبد الله بن أبي حدر د قال بعثنا رسول الله ﷺ الى أطم فلقينا عامر بن الاضبط - هو أشجعي - فحيانا بتحية الاسلام فقام اليه الملجم بن جثامة - هو ليثي كناني - فقتله ثم سلبه فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرناه فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فتينوا) *

قال أبو محمد رضي الله عنه : كل هذه الاخبار حجة عليهم لان خالد لم يقتل بني جذيمة الا متأولا انهم كفار ، ولم يعرف ان قو لهم : صبا نا صبا نا اسلام صحيح ، وكذلك اسامة بلا شك وحسبك بمراجعة رسول الله ﷺ في ذلك ، وقوله : انما قالها من خوف السلاح وهو والله الثقة الصادق (٢) الذي ثبت انه لم يقل الا ما في نفسه ؛ وكذلك السرية التي أسرعت بالقتل في خثعم وهم معتصمون بالسجود واذ هم متأولون فهم قاتلوا خطأ بلا شك فسقط القود ، ثم نظرنا فيهم فوجدناهم كلهم في دار الحرب في قوم عدو (٣) لنا فسقطت الدية بنص القرآن ولم يبق الا الكفارة فلا بد من أحد أمرين ضرورة اما أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بها فسكت الراوى

(١) يقال تراعى القوم اذا رأى بعضهم بعضا ، والمعنى أنه يلزم للمسلم ويجب عليه أن يباعد منزله عن منزل للمرك لا يرى نار شركه (٢) في النسخة رقم ١٤ التقى العادق (٣) في النسخة رقم ١٦ في دار عدو

عن ذلك ، واما ان الآية التي فيها (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته) لم تكن نزلت بعد فلا شيء عليهم الا الاستغفار والدعاء الى الله عز وجل فقط ، فان قيل : كيف يقول متأولاً ورسول الله ﷺ يبرأ الى الله تعالى من فعله؟ قلنا : نعم قد برىء رسول الله ﷺ من كل خطأ خالف الحق ونحن نبرأ الى الله عز وجل منه وان كان فاعله مأجوراً أجزا واحداً ولم يبرأ رسول الله ﷺ من خالده قط انما برىء من فعله وهكذا تقول نبرأ الى الله عز وجل من كل تأويل أخطأ فيه المتأول ولا نبرأ من المتأول ولو برىء عليه الصلاة والسلام من خالد لما أمره بعدها فصيح قوانا والحمد لله رب العالمين ، فان قيل : فما وجه اعطاء رسول الله ﷺ ختمنا نصف الدية؟ قلنا : فعل ذلك تفضلاً وصلة واستئلا فاعلى الاسلام فقط ولو وجبت لهم دية لما منعهم عليه الصلاة والسلام منها وبرة فما فوقها فلما بطل احتجاج الخفيفين لقولهم الحديث بهذه الاخبار في اسقاط القود والدية عن تعمد قتل مسلم يدري انه مسلم وان كان ساكناً في أرض الحرب وفي اسقاطهم القود فقط عن المتعمد قتل المسلم في عسكر المسلمين في دار الحرب اذ قد صح انها ظلمة قتل خطأ لا قتل عمد فظهر فساد قولهم بيقين ، فان قيل : فقد برىء عليه الصلاة والسلام من كل مسلم سكن بين أهل دار الحرب قلنا : لو كان هذا مبيحاً لتعمد قتله لبطل قولكم في ايجاب الكفارة في ذلك وانما معناه انه جان على نفسه بذلك فان قتله من لا يدري انه مسلم فلا قود ولا دية انما فيه الكفارة فقط بنص القرآن ثم زادوا ضللاً فاحتجوا في ذلك بخبر ساقط موضوع ان النبي ﷺ قال : لا تقطع الايدي في السفر ، فكان هذا عجبا لانهم اول مخالف لهذا الخبر فيقطعون الايدي في السفر فلا تدري من أين وقع لهم تخصيص دار الحرب بذلك؟ ثم لو صح لهم ذلك لكان اسقاطهم القود والدية أو القود فقط على ترك قطع الايدي هو ما ظاهراً وقد أعاد الله رسوله عليه الصلاة والسلام من أن يريد النهي عن القود والدية في قتل نفس المسلم عمداً في أرض الحرب فيدع ذكر ذلك ويقتصر على النهي عن قطع الايدي في السفر هذا لا يضيفه الى رسول الله ﷺ الا كذاب موهون متعمد للكذب عليه عليه الصلاة والسلام *

قال أبو محمد رضى الله عنه : وأما قولنا يقتل قاتل العمد بأي شيء قتل به فانه قد اختلف الناس في كل ذلك فقالت طائفة كما قلنا كما رويناه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة ناخفص - هو ابن غياث - عن أشعث عن الشعبي قال : قال علي بن أبي طالب العمد كله قود . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناخفص الرحيم عن أشعث عن

الشعبي . والحسن . وابن سيرين . وعمر بن دينار قالوا : كلهم : العمد قود * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول : اذا مثل بالرجل ثم قتله فانه يمثل به ثم يقتل * ومن طريق حماد بن مسلمة عن ايام بن معارية قال : كل شيء يقتله فانه يقاد به نحو الحجر العظيم والخشبة العظيمة التي تقتل * ومن طريق حماد بن مسلمة عن هشام بن عروة انه حدثه ان ابنا لصيب اخذ ابنا لحاطب بن أبي بلتعة فضربه بخشبة معه حتي ظن انه قد قتله فذكر الحديث وانه مات منها وأن الصهبي دفع الى ولي حاطب فضربه بعصا معه في الرأس حتي تطايرت شئون رأسه فمات ، وعروة ابن الزبير جالس لا ينكره ، كان اسم الصهبي الحسن بن عثمان وكان اسم الحاطبي يزيد بن المغيرة * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناسليمان بن حرب نا حماد بن مسلمة عن أبي رجاء قال : قال قتادة ان قتل بحجر قتل بحجروا قتل بخشبة قتل بخشبة وهو قول ابان بن عثمان وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم * ومن طريق حماد بن مسلمة انا حميد عن ميمون بن مهران أن يهوديا قتله مسلم بفهر فكتب ميمون في ذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب اليه عمر يأمره بدفعه الى أم اليهودي فدفعه اليها فقتلته بفهر * وبه يأخذ مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وابن المنذر . وأصحابهم . وغيرهم ، وقال مالك : إن قتله بحجر أو عصي أو بالنار أو بالتغريق قتل بمثل ذلك يكرر عليه أبدا حتي يموت ، وقال الشافعي : ان ضربه بحجر حتي مات ضربه بحجر أبدا حتي يموت وان حبسه بلا طعام ولا شراب حتي يموت حبس مثل تلك المدة حتي يموت فان لم يمت قتل بالسيف ، وهكذا ان غرقه وهكذا ان ألغاه من مهواة عالية ، فان قطع يديه ورجليه فمات قطعت يدا القاطع ورجلاه فان مات والاقتل بالسيف * قال أبو محمد رضي الله عنه : ان لم يمت ترك كما هو حتي يموت لا يطعم ولا يسقى ، وكذلك ان قتله جوعا أو عطشا جوع وعطش حتي يموت ولا بد ولا تراعى المدة أصلا ، وقال ابن شبرمة : ان غمسه في الماء حتي يموت غمسته فيه حتي يموت وان قتله ضربا ضربته مثل ضربه لأكثر من ذلك ، وقد كانوا يكرهون المثلة ويقولون : السيف يحزى من ذلك كله *

قال أبو محمد رضي الله عنه : بل اضربه حتي يموت ، وقالت طائفة : لا يقتل في كل ذلك الا بالسيف كما روينا من طريق حماد بن مسلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه قال : لا قود إلا بحديدة * ومن طريق وكيع ناسفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قتل بخشبة أو بالشيء قال : السيف محل ذلك * ومن طريق

شعبة عن المغيرة عن ابراهيم لا قود الا بالسيف * ومن طريق ابى بكر بن أبى شيبة
ناوكيع عن محمد بن قيس عن الشعبي لا قود الا بحديدة ، وروى نحو هذا عن سفيان ،
وقال أبو حنيفة . وأصحابه : بأى شئ قتلهما يوجب القود فلا يقاد الا بالسيف ، وهو
قول أبى سليمان *

قال أبو محمد رضى الله عنه : ظاهر ما روينا عن الحسن . والشعبي ايجاب
القود بالسيف والرمح والسكين والمطرقه فنظرنا فيما احتجت به الطائفة الاولى فوجدناهم
يحتجون بقول الله عز وجل : (والحرقات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) وبقوله عز وجل : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وبقوله تعالى : (وان
عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله عز وجل : (ولمن اتصربعد ظلمه فاولئك ما عليهم
من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الارض بغير الحق اولئك لهم
عذاب اليم) وبقوله عز وجل : (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله
فاولئك هم الظالمون) وبقوله تعالى : (ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) قالوا :
فكلام الله تعالى كما أوردنا موجب ان الغرض في القصاص في القتل فإدونه انما هو
بمثل ما اعتدى به وأنه لا يحل تعدى ذلك إلى غير ما اعتدى به قالوا : فمن قتل بالسيف من
قتل متعديا بغير السيف فقاتله بما لم يقتل به متعدد ظالم بنص القرآن عاص لله عز وجل
فيما أمر به ، واحتجوا أيضا بما قد صرح عن رسول الله ﷺ من قوله : « ان دماءكم
وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » قالوا : فمن قتل أحدا بغير السيف ظلما
عامدا فبشرة غير القتال (١) محرمة على المستفيد وغيره اذ قد صرح بتحريمها ، ولم يأت نص ولا
اجماع بإباحتها وانما حل من بشرة القتال ومن التعدى عليه مثل ما انتهك هو من
بشرة غيره ومثل ما تعدى عليه به فقط ومن خالف هذا فهو كمن أفتى من فقتل عيناه
ظلمًا بأن يمدح هو اشراف اذنى فاقى عينيه ولا فرق ، ومن طريق مسلم ناهدا ببن خالد
ناهام ناقتادة عن أنس بن مالك أن جارية قد وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسألوها
من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا لها يهوديا فأومأت برأسها فأخذ اليهودي
فأقر قامر النبي ﷺ أن ترض رأسه بين الحجارة (٢) ، ورواه أيضا شعبة عن
هشام بن زيد عن أنس ومعمار عن أيوب السخيتاني عن أبى قلابة عن أنس * ومن طريق
مسلم نا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبى شيبة واللفظ له نا ابن علية عن الحجاج
ابن أبى عثمان نا أبو رجاء مولى أبى قلابة حدثني أنس بن مالك أن نفرا من عكل ثمانية قدموا

(١) في النسخة رقم ١٤ فبشرة عى القتال (٢) في النسخة رقم ١٤ يرض رأسه بالحجارة

على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام فاستوخموا الارض وسقمت أجسامهم فقال لهم رسول الله ﷺ : « ألا تخرجون مع راعينا في ابله فتصيرون من أبوالها وألبانها؟ فقالوا بلى فخرجوا فشربوهم وأبوالها وألبانها فصحوا فقتلوا الراعي وطرّدوا الابل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فادركوا فجاء بهم فامر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » قال مسلم : حدثني الفضل ابن سهل الاعرج مروي نا يحيى بن غيلان نا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال : انما سمل رسول الله ﷺ أعين أولئك لانهم سملوا أعين الرعاء ، فهذا حكم رسول الله ﷺ وأمره الذي لا يسع أحد الخروج عنه ، ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن سليمان نا اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « العمد قود الا ان يسفوا ولي المقتول » ومن طريق البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نا شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين اما أن يودي واما أن يقاد »

قال أبو محمد رضي الله عنه : القود في لغة العرب المقارضة بمثل ما ابتداء به لاخلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد والعين بالعين والأتق بالأتق والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قودا فقد صح يقينا أن رسول الله ﷺ اذا أمرنا بالقود فانه انما أمرنا بأن يعمل بالمتعدى في القتل فمادونه مثل ما عمل هو سواء سواء ، هذا أمر تقتضيه الشريعة واللغة ولا بد ، ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الأخرى فوجدناهم يقولون على ما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن أشعث وعمر بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود الا بالسيف »

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا مرسل ولا يحل الأخذ بمرسل ، وقالوا : الخبران عن أنس في الذين قتلوا الرعاء وفي الذي رضح رأس الجارية فانما كانا اذا كانت المثلة مباحة ثم نسخها بتحريم المثلة ، ويدل على ذلك أن في رواية أيوب عن أبي قلابة عن أنس لذلك الخبر « أن رسول الله ﷺ أمر بأن يرحم حتى يموت فرجم حتى مات » قالوا : والرحم قد لا يصيب الرأس فقد قتله بغير ما قتل هو به الجارية وقد رويتم من طريق أبي داود نا محمد بن المثني نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن الحسن عن الصباح بن عمران - هو البرجمي - انه سمع سمرة بن جندب : وعمران بن قيس قال : كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة » وروينا نحوه أيضا من

طريق الحسن عن أبي برزة . وأبي بكرة . وأنس بن مالك . ومعتل بن يسار . ثم عن رسول الله ﷺ قالوا : ما سمعناه عليه الصلاة والسلام قط خطبنا الا وهو يأمر بالصدقة وينهى عن المثلة ، فأحمد بن عمر العذري فأحمد بن علي بن الحسن الكسائي ناعلي بن غيلان الحرائي أنا المفضل بن محمد ناعلي بن زياد ثنا أبو قرعة عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن علي عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه أو رجع عن دينه فاقتلوه ولا تعذبوا بعذاب الله أحدا يعني بالنار » ونهى عليه الصلاة والسلام عن المثلة قالوا : والنهي عن المثلة ثابت من طرق قالوا : وقد رويتم من طريق البخاري . ناموسي بن إسماعيل ناهام عن قتادة عن أنس فذكر حديث الذين قتلوا الرعاء وقد أوردناه آتفا قال قتادة : فحدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل نزول الحدود .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم نخالههم قط في أن المثلة لا تحل لكن قلنا : انه لا مثلة إلا ما حرم الله عز وجل وأما ما أمر به عز وجل وليس مثلة ليت شعري ما الفرق عند هؤلاء القوم ، بين من قتل عامدا ظلما بالحجارة فقتل هو كذلك فقالوا هذه مثلة وبين من زنا وهو محصن فقتل بالحجارة فقالوا : ليس هو مثلة إلا ان يستحي ذودين من هذا الكلام الظاهر فساد . فان قالوا : ان الله عز وجل أمر بالرجم في الزنا والاحصان ، ورجم رسول الله ﷺ قلنا : والله سبحانه وتعالى أمر بالاعتداء على المعتدي بمثل ما اعتدى به وبالمعاقبة بمثل ما عوقب به ظلما ، وقتل رسول الله ﷺ بالشدخ بالحجر من قتل ظلما كذلك ، فهل من فرق ؟ وليت شعري على ما يعهد الناس أيكون مثلة أعظم من قطع اليد والرجل من خلاف وفقء العينين وجذع الاق والاذنين وبرد الاسنان وقطع الشفتين وهم موافقون لنا على ان كل ذلك واجب ان يفعل بمن فعله بغيره ظلما فلو تروا التحكم لكان أولى ، ولقد قالوا : ان من قطع الطريق فقطعت يده ورجله من خلاف فان قطع بعد ذلك الطريق لم تقطع يده الثانية ولا رجله ونظن انهم يقولون انه من قطع يد آخر ورجله انه تقطع يده ورجله ، فان قالوا ذلك لاح تناقضهم وان لم يقولوه زادوا في الباطل ومنع الحق . وأما قول ابن سيرين كان ذلك قبل نزول الحدود فخطأ وكلام من لم يحضر تلك المشاهد ولا ذكر انه أخبره من شهدها فهو لا شيء ؛ وحديث أنس الذي هوها به لم يسمع رسول الله ﷺ قط بخطب الانهى عن المثلة أعظم حجة عليهم في كذبهم انه ناسخ لفعله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء لان أنسا صحب رسول الله ﷺ

ولازمه خادما له من حين قدم عليه السلام المدينة الى حين موته عليه السلام فصح يقينا قطعا بلا شك انه سمع أنس خطبته عليه الصلاة والسلام ونهيه عن المثلة قبل فعله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء فبطل ضرورة أن يكون المتقدم ناسخا للتأخر وبالله ان ضرب العنق بالسيف لأعظم مثلة ولقد شاهدناه فرأيناه منظرا وحشا وكأنته جسد بأربعة أفخاذ فظهر فساد احتجاجهم بالمثلة وصح ان كل ما أمر به عليه الصلاة والسلام فليس هو مثلة انما المثلة من فعل مانهاه الله تعالى عنه متعديا ولا مزيد ، وأما قولهم ان في رواية أيوب « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم بالحجارة حتى مات ، فلا شك ولا خلاف في ان تلك الروايات كلها في قصة واحدة في مقام واحد في انسان واحد فقول أيوب عن أبي قلابة عن أنس فامر به فرجم حتى مات ، وقول شعبة عن هشام ابن زيد عن أنس فامر به فرض : رأسه بين حجرين وقول همام عن قتادة عن أنس فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترض رأسه بين الحجارة أخبار عن عمل واحد واذا رضى رأسه بين حجرين فقد رضى بالحجارة وقد رجم رأسه حتى مات فبطل تعلقهم باختلاف الفاظ الرواة إذ كلها معنى واحد والله تعالى الحمد وكلهم ثقة وإنما هذا تعلل في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالباطل . واحتجوا أيضا بما روى من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا شعبة ، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال : خصلتان سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا صحيح وغاية الاحسان في القتلة هو أن يقتله بمثل ما قتل هو وهذا هو عين العدل والانصاف والحرمان قصاص ، وأما من ضرب بالسيف عنق من قتل آخر خنقا أو تغريقا أو شدا خنقا أحسن القتلة بل انه أسوأها أشد الاساءة إذ خالف ما أمر الله عز وجل به وتعدى حدوده وعاقب بغير ما عوقب به عليه والافسكه قتل وما الايقاف لضرب العنق بالسيف بأهون من الغم والحق وقد لا يموت من عدة ضربات واحدة بعد أخرى هذا أمر قد شاهدناه ونسأل الله العافية ، فعاد هذا الخبر حجة عليهم . واحتجوا بما روينا من طريق أبي داود نا أبو داود الطيالسي نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس انه كان معه فقال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تصبر البهائم » . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا من طريق عاموها به ومتى خالفناهم في ان العيش بالبهائم وبغير البهائم لا يحل انما بهم ان يموتوا أنهم يحتجون وهم لا يأتون الا بمانه واعمته وأما بالباطل نعم صبر البهائم لا يحل الا حيث أمر الله تعالى به من الذبح والنحر والرمي فيما شرد بالنبل والرماح وارسال الكلاب وسباع الطير عليها فهذا كله حلال حسن

باجماع منا ومنهم وكذلك لا يحل العيث بآدم فاذا عيث هو ظالما اقتصر منه بمثل فعله وكان حقا وعدلا ، والعجب له ان ضرب العتق صبر بلا شك والصلب أشنع الصبر وهم يرون كل ذلك فلو راجعوا الحق لكان أولى بهم ، وهكذا القول فيما موهوا به بما رويناه من طريق عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال أبو أيوب الانصاري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر . وذكروا ما رويناه من طريق أبي داود ناسع بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحذامي عن أبي الزناد جدتي محمد بن حمزة الاسلمى عن أبيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية وقال : ان وجدتم فلانا فلاتأفأحرقوهما بالنار ثم ناداني فرجعت اليه فقال : ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يعذب بالنار الا رب النار » ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا قتيبة بن سعيد ان الليث بن سعد حدثهم عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا صحيح ولا يحل ان يحرق أحد بالنار ابتداء حتى اذا فعل المرء من ذلك ما حرمه الله تعالى عليه وجب القصاص عليه بمثل ما فعل كما أمر الله عز وجل . وذكروا ما رويناه من طريق شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتأخذوا شيئا فيه الروح غرضا » ومن طريق مسلم نا أبو كامل نا أبو عروانة عن أبي بشير عن سعيد بن جبير قال : « مر ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال ابن عمر : لعن الله من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا » قال أبو محمد رضي الله عنه : ونحن نقول : لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا الا حيث أمر الله تعالى به من القصاص فمن استحق لعنة الله لفعله ذلك والاعتداء عليه بمثل ما اعتدى هو به وهم يوافقونا في رمي العدو بالنبل والمجانق واتخاذهم غرضا وهذا خارج عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا القول فاثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يقتل شيء من الدواب صبرا وقد علمنا أن نحر الابل وذبح الحيوان والقتل بالسيف في القصاص كل ذلك قتل صبر وكل ذلك خارج عن قتل الصبر المنهى عنه وهكذا سائر وجوه القصاص التي أمر الله تعالى به ولا فرق . وذكروا ما رويناه من طريق أبي داود نا زياد بن أيوب نا هشيم عن سماك عن ابراهيم عن هنيء بن نويرة عن علقمة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« اعف الناس قلة أهل الايمان » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا وإن لم يصح لفظه فإن فيه هنى بن نورية وهو مجهول فعناه صحيح ولا أعف قلة من قتل لنا أمره الله عز وجل فاعتدى بمثل ما اعتدى المقتص منه على وليه ظلما وما عفى قط في قلة من ضرب عنق من لم يضرب عنق وليه بل هو معتد ظالم فاعل مالم يبيحه الله تعالى قط . وهو هو أيضا بما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نوح جاج بن لنهال نا صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة رضى الله عنه حين استشهد فذكر كلاما وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : والله مع ذلك لأمثلن بسبعين منهم مكانك فنزل جبريل صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعد بخواتيم سورة النحل (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لو صح ولم يكن من طريق صالح المري . ويحيى الحماني وأمثالها لكان حجة لنا عليهم لأن فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر أن يعاقب بمثل ما عوقب به وهذه إباحة التمثيل بمن مثل بحمزة رضى الله عنه فإيمانها والله عز وجل عن أن يمثل بسبعين منهم لم يمثلوا بحمزة وهذا قولنا لا قولهم .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهو هو بخبر ساقط موضوع ، وهو ما روى من طريق أسد بن موسى عن سليمان بن حيان عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر « أن النبي ﷺ أمر أن يستأنوا بالجراح سنة ، وأسد ضعيف ، ويحيى بن أبي أنيسة كذاب ، ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يرون الاستئناس بالجراح سنة فكيف يستحل مسلم أو من له حياء أن يحتج بشيء هو أول مبطل له ، وأول من لا يرى العمل بما فيه » . وبحديث من طريق ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ : « لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا باطل لأن عنبسة هذا مجهول وليس هو عنبسة ابن سعيد بن العاصي لأن ابن المبارك لم يدركه بل قد صح عن النبي ﷺ خلاف هذا . كما نا أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي بن أيوب السخيتي نا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : إن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأتى النبي ﷺ يستفيد فقيل له حتى تبرأ فأتى وعجل فاستفاد فعتت رجله وبرئت رجل المستفاد منه فأتى النبي ﷺ فقيل له : ليس لك شيء إنك أبيت ، فصح أن تعجيل القود أو تأخيرها إلى المجنى عليه ، فهذا ما هو به من

الأخبار : واحتجوا من طريق النظر بأن قالوا : وجدنا من قطع يد آخر خطأ أنه ان برى .
فله دية اليد وان مات فله دية النفس ويسقط حكم اليد فوجب أن يكون العمد كذلك
قياساً على الخطأ .

قال أبو محمد رضي الله عنه : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين
الباطل لأن القياس عند القائلين به لا يجوز إلا على نظيره لا على خلافه وضده والعمد
ضد الخطأ فلا يجوز أن يقاس عليه عندهم يقول بالقياس فكيف والقياس كله باطل .
وقالوا : يلزمكم أن رمي انسان آخر بسهم فقتله أن ترموه بسهم فان لم يموت فباخر ثم باخر
وكذلك ان اجافه أن يوالى عليه بالجوائف حتى يموت وهذا أكثر مما فعل ، وهذا لا يجوز
قلنا : هذا تمويه فاسد وكلام محال بل يطعن بسهم مثله في الموضع الذي صادف فيه
سهمه ظلماً حتى يموت ، وكذلك يحاف بجائفة موقن انه يموت منها ولا فرق ثم نعكس
عليهم هذا السؤال فنقول لهم : ان ضرب بالسيف في عنقه فلم يقطع أو قطع قليلاً فاعيد
عليه مراراً وهذا أشد مما قلتم وأمكن فهو امر مشاهد يقع كثيراً جداً . وقالوا : أرايتم
أن استدبره بالأوتار قلنا يستدبره بمثلها وما ذلك على الله بعزيز ، فقالوا : فان نكته حتى
يموت قلنا يستدبره برتد حتى يموت لأن المثل محرم عليه وبالله تعالى التوفيق .

﴿ باب من الكلام في شبه العمد : وهو عمد الخطأ ﴾

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد ذكرناه قبل ولم نوضح فساد الأخبار التي
موهوا بها وتناقض الطوائف الثلاث المالكيين والحنيفيين والشافعيين فيها فوجب أن
نستدرك ذلك كما فعلنا في سائر المسائل وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : شغب الحنيفيون والشافعيون القائلون بعمد الخطأ بما روينا
من طريق شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان
ابن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خطأ إلا السيف وفي
كل خطأ أرش » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : جار الجعفي كذاب وأول من شهد عليه بالكذب
أبو حنيفة ثم لم يال بذلك أصحابه فاحتجوا بروايته حيث اشتروا ، ثم العجب كله أن
الحنيفيين والشافعيين مخالفون لهذا الخبر عاصون له فالشافعيون يرون القود في العمد بكل
ما يمكن أن يمات من مثله ، والحنيفيون يرون القود على من ذبح بليطة القصب وعلى من
أحرق بالنار وعلى من خنق ثلاث مرات فصاعداً ، وكل هذا ليس فيه قتل بالسيف فمن

أضل عن محتج بما هو أول مخالف له ، وأما المالكيون فانهم احتجوا بخلاف السنة الثابتة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس جالسا آخر صلاة صلاها بأصحابه رضي الله عنهم برواية جابر الجعفي الكذاب المذكور المرسله أيضا ولا يؤمن أحد بعدى جالسا ، ورأوه حيثند حجة لازمة ترد به رواية أهل المدينة الثقات المسندة وآخر عمله عليه الصلاة والسلام اذا وافق رأى مالك ثم لم يكبر عليهم تكذيب جابر وروايته اذا خالف رأى مالك فأى دين يبقى مع هذا ، وهل هذا إلا اتباع الهوى ولا مزيد؟

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روى هذا الخبر أيضا من طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل بلية وترك حديثه بآخرة عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عقبة بن مكرم عن يونس بن بكير عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن ابراهيم ابن بنت النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير عن رسول الله ﷺ : « كل شيء خطأ إلا السيف ولكل خطأ أرش » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : عبد الباقي لا شيء : وقيس بن الربيع ضعفه ابن معين وعفان . ووكيع ، وترك حديثه القطان . وعبد الرحمن بن مهدي وهو بعد عن ابراهيم ابن بنت النعمان الذي لا يدري أحد من هؤلاء واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن اسماعيل بن مسلم عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « العمد قود اليد إلا أن يعفو ولي المقتول ، وفيه فما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغلظ في أسنان الأبل ، ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من قتل في رميا بحجر أو ضربا بعصى أو سوط فعليه عقل الخطأ ومن قتل اعتباطا فهو قود ، ومن طريق ابن الأعرابي عن عبد الرزاق قال ابن الأعرابي : لعنه عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتاب جاء به الوحي إلى رسول الله ﷺ فيه قتل العمية دية دية الخطأ الحجر والسوط والعصى ما لم يحمل سلاحا ، ورويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسعيد بن سليمان ناسليمان بن كثير ناعمر بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « من قتل في عميا أو رميا يكون بينهم بحجر أو بسوط أو بعصى فعقله عقل خطأ ومن قتل عمدا فقود يديه » ، ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن عمرو نا محمد بن كثير نا سليمان بن كثير عن عمرو بن

دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه بنحوه ، وما روينا من طريق البزار نا محمد بن مسكين نا بكر بن مضر عن عمرو بن دينار قال : قال طاوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من قتل في عمية بحجر أو دصى فهو خطأ عقله عقل خطأ ومن قتل عمداً فهو قود » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : كل هذا لاحجة لهم فيه ، أما الخبر الذي صدرنا به من طريق ابن أبي شبة ففيه إسماعيل بن مسلم وهو مخزومي مكى ضعيف ثم لو صح لكانوا كلهم مخالفين له ، أما الخفيفون فإن في هذا الخبر ما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغلط في أسنان الأبل وهم يقولون من رمى بسهم أو رمح ففيه القود ولم يخص في هذا الباب رميا من رمى بل فرق بين الرمي المطلق والرمي بالحجر والضربة بالعصى فصح أنه الرمي بالرمح والسهم وهم لا يقولون ذلك وكذلك خالفه الشافعيون أيضا في الرمي من كل ما يمت من مثله ، والمالكيون مخالفون له جملة ، وأما خبر عبد الرزاق أما الأول ففيه الحسن بن عمار وهو هالك وأما الثاني فرسل ثم أنه لو صحا جميعا لكانوا أيضا قد خالفوا لهما لأن فيهما أن عقله عقل الخطأ ولا يرى هذا أحد منهم ، أما الخفيفون والشافعيون فيغلطون فيه الدية في الأبل بخلاف عقل الخطأ ، وأما المالكيون فيرون فيه القود ، وأما خبر إسماعيل بن كثير وبكر بن مضر فصحيحان وبهما نقول وهما خلاف قولهم لأن فيهما أن من قتل في عمية أو عمية فهو خطأ عقله خطأ فهذا قتيل لا يعرف قاتله ، وإذا هو كذلك فليس فيه إلا الدية وديته دية قتل الخطأ ، وفيهما من قتل عمدا فهو قود فلم يخص عليه الصلاة والسلام سيفاً من غيره ولا حديدة من غيرها بل أوجب فيه القود بمثل ما أصاب يده وهو قولنا لا قولهم وبالله تعالى التوفيق . وموهوا أيضا بخبر روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ « شبه العمد مغلط ولا يقتل صاحبه » وذلك أن ينزو الشيطان (١) بين الناس فيكون رميا في عمية عن غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا مرسل لاحجة فيه وجميع الطوائف نقضت أصولها فيه ، أما الخفيفون فأتحموا فيه من تعمد قتل مسلم بالحق أو بالتغريق أو بشدخ رأسه (٢) بحجر فيه قنطار وليس هذا مما فسر في هذا الخبر في شيء ؛ وأما

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن ينزل الشيطان » وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وتوله في عمية تأنيث الأعمى يريد بها الضلالة والجهالة وتوله من غير ضغينة أي حقد ولا عداوة

المالكيون فهم يقولون : المرسل كالمستند وهذا مرسل قد تركوه ، والشافعيون لا يرون الاخذ بالمرسل وأخذوا ههنا بمرسل ، وبما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا محمد بن بكار بن بلال أرنا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ : « قل عقل شبه العمد مغلف مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه » قال محمد بن يحيى بن فارس : وزاد نا خليل عن ابن راشد في هذا الخبر باسناده وذلك مثل ان ينزو الشيطان بين الناس فيكون دما في عمية في غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذه صحيفة مرسل لا يجوز الاحتجاج بها ، ثم اهتم كلهم قد خالفوا ما في هذا الخبر ، أما أبو حنيفة وأصحابه فيقحمون في هذا القسم خلاف ما في الخبر لأنهم يجعلون من قتل في ضغينة وحمل سلاح قتل بعمود حديد عمدا قصدا حكمه حكم من ذكر في هذا الخبر وهو خلافه جهارا ولم يدخل الشافعيون فيه من قتل في عميا قصدا بما قد يمات من مثله من عصا ونحوها وخالفه المالكيون جملة ، وموهوا أيضا بما روينا من طريق شعبة عن أيوب السخيتاني سمعت القاسم ابن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال : « قتل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا مائة من الابل أربعون منها في بطونها ولادها »

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا خبر مدلس سقط منه بين القاسم بن ربيعة وبين عبد الله بن عمر رجل نا روينا من طريق احمد بن شعيب أنا يحيى بن حبيب ابن عربي نا حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قد ذكر فيه هذا الخبر بعينه ، وعقبة بن أوس مجهول لا يدري من هو ، ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبد الله بن عمرو . وقد روينا أيضا عن القاسم بن ربيعة بخلاف هذا نا نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا احمد بن زهير بن حرب ثنى ابى ثنا ابن عليه عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : « خطب رسول الله ﷺ يوم فتح مكة فقال : الا ان قتيل خطأ العمد » قال خالد أو قال قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا منها أربعون في بطونها ولادها .

قال أبو محمد رضى الله عنه : يعقوب بن أوس مجهول لا صحبة له نا روينا هذا الخبر نفسه من طريق احمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود — هو الجحدري —

نا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد ذكر هذا الخبر نفسه ، وقد رويناها أيضا من طريق أسقط من هذه كما روينا من طريق حماد بن سلمة . وسفيان بن عيينة قال حماد أرونا على ابن زيد بن جدعان عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن عمرو - هو ابن العاصي - أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح فقال : « ألا إن دية العمد الخطأ بالسوط والعصاة مغلظة مائة من الأبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها ، وقال سفيان نا ابن جدعان سمعه من القاسم بن ربيعة عن ابن عمرو قد كره ، وابن جدعان هذا هو علي بن زيد ضعيف جدا ، ويعقوب السدوسي مجهول ولم يلق القاسم بن ربيعة ابن عمرو قط فسقط جملة والحمد لله رب العالمين ، ومع ذلك فإن الطوائف الثلاث تقضت فيه أصولها ؛ أما الحنفيون حاشى محمد بن الحسن فلا يرون دية عمد الخطأ إلا خمسا وعشرين بنت مخاض . وخمسا وعشرين بنت لبون . وخمسا وعشرين حقا (١) وخمسا وعشرين جذعة بخلاف ما في هذا الخبر ، وأما المالكيون فخالقوه كله ، وأما الشافعيون فلا يرون ذلك في العصا التي يمات من مثل ضربتها ولا في الضرب بالسوط عمدا حتى يموت بل يرون في هذا القود خلافا لهذا الخبر مع أنهم لا يقولون إلا بالمسند من رواية المشهورين ، وليس هذا الخبر من هذا النمط ، وشعبوا بخبر الهذليين المشهور الثابت لما فيه بأن أحدهما ضربت الأخرى بحجر . وفي بعض الروايات بعمود فسقاط فماتت هي وجنينها فجعل رسول الله ﷺ الغرة والدية على عاقلة الضاربة ثم افترقوا فرقتين فقال أبو حنيفة ومن قلده : في هذا الخبر بيان أن من قتل آخر بعصا يمات من مثلها أو بحجر يمات منه فلا قود ولكنه عمد خطأ على العاقلة . وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأصحابه : في هذا الخبر بيان أن من مات بما لا يمات من مثله ففيه الدية على العاقلة »

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول من قال إن ذلك العمود والحجر كانا بما لا يمات من مثله فقول ظاهر الفساد لأن عمود فسقاط لا يمكن البتة أن يكون بما لا يمات من الضرب في الشر بمثله فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين . وأما القائلون بأن في هذا الخبر دليلا على أن العمود والحجر الذين يمات من مثلهما لا قود فيهما وإن تعمد الضرب بهما في الشر لكن فيهما الدية على العاقلة فهذا ظن فاسد منهم يبين ذلك ما روينا من طريق أبي داود ، وإمام بن شعيب قال أبو داود : نا محمد بن

مسعودنا أبو عاصم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاوساً عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه سأل عن قضية النبي ﷺ في ذلك فقام حل بن مالك بن النابتة فقال : كنت بين امرأتين فضربت أحدهما الأخرى بمسطع فقتلتها وجنيتها فقضى رسول الله ﷺ في جنيتها بغرة وإن تقتل ؛ وقال أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي نا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار سمع طاوساً يحدث عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قد ذكر مثله سواء سواء إلا أنه قال فقضى رسول الله ﷺ في جنيتها بغرة وإن تقتل بها ، فهذا اسناد في غاية الصحة فقالوا : قد صح أن رسول الله ﷺ جعل دية المضروبة على عاقلة القاتلة ولا يجوز هذا فيما فيه القود قلنا : وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام أمر في ذلك بالقود ، وكل أوامره حق ولا يجوز ترك شيء منها شيء بل الغرض الجمع بين جميعها ووجه ذلك بين وهو أنه عليه الصلاة والسلام حكم في ذلك بحكم العمد إذ حكم بالقود ثم حكم فيه بحكم قتل الخطأ إذ حكم بالدية على العاقلة فلا يجوز أن يكون هذا إلا بأنه أخبر عليه الصلاة والسلام بأنها ضربتها فقتلتها لحكم بالقود على ظاهر الأمر ثم صح أن ضربها لها كان خطأ عن غير قصد فرجع عليه الصلاة والسلام إلى الحكم بما يحكم به في قتل الخطأ إذ لا يحل أن يحمل حكمه عليه الصلاة والسلام إلا على الحق الذي لا يقتضي ما حكم عليه الصلاة والسلام فيه غير ما حكم به ، وقد ادعى قوم أن ابن جريج أخطأ فيه ، وقالوا : قد روى سفيان بن عيينة هذا الخبر عن عمرو بن دينار فلم يذكر فيه ما ذكر ابن جريج قلنا : بل المخطيء من خطأ الأئمة برأيه اتفاسد وإذ لم يرو ابن عيينة ما روى ابن جريج فكان ماذا ابن جريج أجل من ابن عيينة وكلاهما جليل وابن جريج زاد على ابن عيينة ما لم يعرفه ابن عيينة وزيادة العدل لا يحل ردها ، وقد أتى قوم بما يملأ القم فقالوا : حمل بن النابتة لا يحتاج بروايته قلنا : هذا حكم إبليس ترد رواية حمل رضى الله عنه وهو صاحب ثابت الصحبة وقد أخذ عنه عمر أمير المؤمنين وكل من بحضرته من الصحابة رضى الله عن جميعهم ، ويؤخذ بتخليط أبي حنيفة الذي لا يساوى الاشتغال به وحسبنا الله ونعم الوكيل . وقالوا قد قال بشبه العمد طائفة من الصحابة رضى الله عنهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت . وأبو موسى الأشعري قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى . وهو أيضاً قول الجمهور من الفقهاء بعد الصحابة رضى الله عنهم كالنخعي ، والشعبي ، وعطاء ، وطاوس

ومسروق. والحكم بن عتيبة . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . وابن المسيب . وقنادة .
والزهري . وأبي الزناد . وحامد بن أبي سليمان ، وهو أيضا قول جمهور الفقهاء كسفيان
الثوري . وابن شبرمة . وعثمان البتي . والحسن بن حي . والأوزاعي . وأبي حنيفة .
والشافعي وأصحابهما .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لاجبة في أحد دون (١) رسول الله ﷺ
ولا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة (٢) رضى الله عنهم إلا عن علي بن أبي
طالب وعن زيد بن ثابت أما الرواية عن عمر بن الخطاب فمقطعة لأنها - من طريق
سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال في شبه العمد ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها ظها خلفه ، وأما عن عثمان فأنها
من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب أن عثمان بن عفان قال في شبه العمد أربعون جذعة خلفه إلى بازل عامها
وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وعثمان بن مطر ضعيف ، وأما عن علي فأنها من طريق
وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال شبه العمد
الضربة بالخشبة أو القذفة بالحجر العظيم * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في الخطأ شبه العمد الضرب
بالخشبة والحجر الضخم ثلاث حقاق وثلاث جذاع وثلاث ما بين ثنية إلى بازل عامها ،
وأما عن زيد بن ثابت فمن طريق وكيع نا السماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قال زيد
ابن ثابت في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل
عامها كلها خلفه * وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي
إسحاق الشيباني عن الشعبي عن زيد بن ثابت ، وقد صح أيضا عن زيد بن ثابت غير هذا
لكن مثل ما روينا عن عثمان نا نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن
قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا محمد بن عبد الله الأنصاري
القاضي نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت أنه قال
في دية المغالطة : أربعون جذعة خلفه وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وأما الرواية
عن أبي موسى الأشعري فمقطعة عنه لأنها من طريق ابن وهب عن سفيان الثوري عن
المغيرة بن مقسم ، وسليمان - هو أبو إسحاق الشيباني - كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى
الأشعري قال : دية شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى

(١) في النسخة رقم ١٤ بعد (٢) في النسخة رقم ١٦ في ذلك شيء عن الصحابة

بازل عامها كلها خلفه والشعبى لم يدرك أبا موسى بعقله واما ابن مسعود فرويناها عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن ابن مسعود انه قال : العمدة السلاح وشبه العمدة الحجر والعصا، قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ان ابن مسعود قال : شبه العمدة الحجر والعصا والسرط والدفعة وكل شيء عمدة به فيه التغليظ ، والخطأ أن يرمى شيئا فيخطى به ومن طريق وكيع وموسى بن منصور قال وكيع : نا اسما غيل بن أبي خالد عن الشعبى ، وقال سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن النخعي ثم اتفق الشعبى . والنخعي ان ابن مسعود قال في دية شبه العمدة أرباعا خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات مخاض وخمس وعشرون بنات لبون .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولم يولد الشعبى . والنخعي . وابن أبي ليلى . وعبد الكريم إلا بعد موت ابن مسعود . وأما التابعون فروى عن النخعي . والشعبى رواية ساقطة فيها الحجاج بن ارطاة مثل قول علي في دية شبه العمدة ، وقد صح عن عطاء . والزهرى مثل القول الذى رويانا عن عمر بن الخطاب . وأبي موسى . وأحد قولى زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن طاوس . وعطاء . والحسن البصرى وعن الزهرى مثل القول الذى ذكرنا عن عثمان وأحد قولى زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن أبي الزناد من طريق ابن وهب عن يونس بن عبيد عنه فيمن عمد بأخر لاعبا معه أو ضربه بسوط أو عصا أو لا كرهه أو رماه لاعبا فهذا هو شبه العمدة فيه الدية مغالطة أرباعا كالذى رويانا آقا عن ابن مسعود سواء سواء ، هذا كل ما نعلمه جاء عن الصحابة والتابعين في دية شبه العمدة وعن الصحابة في صفة شبه العمدة وجاء عن التابعين في صفة شبه العمدة ما نذكره ان شاء الله تعالى . صح عن ابراهيم شبه العمدة كل شيء يعمد به بغير حديدة لكن بالحجر والخشبة ولا يكون إلا في النفس ، وقد صح عن ابراهيم خلاف هذا على ما نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، وأما الحكم بن عتيبة فروينا عنه من طريق ساقطة في رجل ضرب آخر ضربتين بعصا فمات قال : دية مغالطة ، وصح عن الحكم بن عتيبة من طريق شعبة عنه ان أعاد عليه الضرب بالعصا فمات فلا قود في ذلك ، وصح عن عطاء العمدة السلاح كذلك بلغنا وشبه العمدة الحجر والعصا سواء في ذلك النفس وما دون النفس ما علنا غير ذلك ، ولو أن رجلا كسر أسنان آخر بحجر أو قفا عينه بعود فانه لا يقاد منه . قال ابن جريج وأنا أقول بل يقاد منه لانه عمد وليس كمن شج آخر بحجر لا يريد قتله فمات من ذلك ، وصح عن عطاء الدفعة يستقيد بها الرجل غيره ليس هذا شبه العمدة ، وصح

عن طاوس العمدة السلاح ، وصح عن ابنه عبدالله بن طاوس من عمد فضخ رأس آخر بحجر هذا عمد ، وروينا عن سعيد بن المسيب من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبيد الله عن عمرو بن سليم مولاهم عن المسيب قال العمدة الحديد ولو بارة فما فوقها من السلاح ، وروينا عن مسروق من طريق لاخير فيها ليس العمدة إلا بحديدة ، وصح عن عمر بن عبد العزيز من دمع آخر بحجر أقيد منه فان رماه بالحجر فلا قود ، وصح عن قتادة شبه العمدة الضربة بالخشبة الضخمة والحجر العظيم ، والخطأ أن يرمى انسانا فيصيب غيره أو يرمى شيئا فيخطئ به ، وصح عن الحسن البصري لا يقاد من ضارب إلا أن يضرب بحديدة ، وفي الخطأ شبه العمدة دية مغلظة ، وصح عن حماد ابن أبي سليمان من خنق آخر حتى يموت فهو خطأ ، ومن ضرب آخر بعصا فأعاد عليه الضرب بها فمات فعليه القود ، روى كل ذلك عنه شعبة ، والذي وعدنا أن نذكره عن ابراهيم . والشعبي فروينا عن الشعبي من طريق لا تصح من خنق آخر فلم يقطع عنه حتى يموت أقيد منه فلم يرفع عنه ثم مات فدية مغلظة ، وروى عنه اذا أعاد عليه الضرب بالحجر والعصا فهو قود ، وصح عن ابراهيم اذا خنقه حتى يموت أو ضربه بخشبة حتى يموت أقيد به فان تعمد ضربه بحجر ففيه القود .

قال ابو محمد رضى الله عنه : وهذا قولنا وأما فقهاء الأمصار فان ابن شبرمة قال : الدية في شبه العمدة في مال الجاني فان لم يف ماله بها فعلى العاقلة وقال الأوزاعي : كذلك وفسر شبه العمدة انه ان يضرب آخر بعصا أو سوط ضربة واحدة فيموت قال فان ثنى عليه فمات مكانه فهو قود ، وقال الحسن بن حي مثل ذلك الا انه قال : ان ثنى عليه فلم يمت مكانه فهو شبه العمدة ، والدية في ذلك على العاقلة ، وقال سفيان الثوري : العمدة ما كان بسلاح وفيه القود في النفس فما دونها وشبه العمدة هو ان يضربه بعصا أو سوط ضربة واحدة فيموت . أو يحدد عودا أو عظما فيجرح به بطن آخر فهذا لا قود فيه وليس فيما دون النفس عنده شبه عمد ، وقال ابو حنيفة : لا قود الا فيما قتل بحديدة بقطع أو بليطة قصب أو أحرقه في النار حتى مات ، ولو خنقه حتى يموت فلا قود في ذلك الا ان يخنق الناس مرارا فيقاد منه فلو شدخ رأسه عمدا بحجر عظيم حتى يموت أو غرقه في ماء بعيد القعر في نهر أو بحر أو بئر أو بركة حتى مات أو ضربه بخشبة ضخمة أبدا حتى مات أو فتح فيه كرها ورمى في حلقه سباعا قاتلا فمات فلا قود عليه في شيء من ذلك وانما فيه الدية كدية العمدة كما روينا عن ابن مسعود . وأبي الزناد

على العاقلة وفي ماله الكفارة كقتل الخطأ قال : فلو هدم عليه هدماً فمات عامداً لذلك فلا شيء عليه الا أن تقوم بيته بأنه كان حياً حين الهدم ففيه حيث الدية والكفارة ونرى قوله كذلك فيمن طمس عليه بيتا حتى مات جوعاً وجهداً .

قال أبو محمد رضي الله عنه : قول أبي حنيفة من تأمله علم أنه مخالف لكل خير روى في ذلك ولقول كل من ذكرنا إلا الرواية الساقطة عن ابن مسعود وما نعلم أحداً وافق أبا حنيفة على ذلك إلا أبا الزناد وخالفه في صفة شبه العمد وما نعلم مصيبة ولا فضيحة على الاسلام أشد من لم ير (١) القود فيمن يقتل المسلمين بالصخر والتغريق والشدخ بالحجارة ثم لا قود عليه ولا غرامة بل تكلف الديات في ذلك عاقبته مع عظيم تناقضه اذ لم ير عمد الخطأ الا في النفس ولم يره فيما دونها فان قال : لم ترد الاخبار إلا في النفس قلنا : قد خالفها كلها فيما فيها كما بينا قبل وفساد تقسيمه الذي لا خفاء به ولم ير في ذلك تغليظاً إلا في أسنان الأبل خاصة لافي الدنانير ولا في الدراهم فإين قياسه الذي يحرم به ويحلل ويترك له القرآن والسنن ، ورأى عثمان البتي الدية في ذلك في مال الجاني ولم ير هو - يعني البتي - وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن شبه العمد الا من ضرب بما لا يمات من مثله ، وأما ما يمات من مثله ففيه عندهم القود وهو قول الشافعي ، والدية عندهم في شبه العمد كما روينا أنها عن عمر ابن الخطاب . وأبي موسى الأشعري . وزيد بن ثابت . وعطاء . وطاوس . والحسن . والزهرى ، وعن روى عنه نحو قولنا جماعة كما روينا من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة عن شريك بن عبد الله عن زيد بن جبير عن جريرة بن حميل عن أبيه قال قال عمر ابن الخطاب : يعمد أحدكم الى أخيه فيضربه بمثل آكلة اللحم لا أوتى برجل فعل ذلك قتل الاقْدته به ، وروينا أيضاً عنه انه أقاد من رجل جند شعر آخر جبداً شديداً فورم عنقه فمات من يومه . ومن طريق معمر عن سماك بن الفضل ان عمر ابن عبد العزيز أقاد من رجل خنق صديداً حتى مات ، وصح عن عبيد بن عمير القود عن قتل بحجر أو عصا وهو قول ربيعة . ومالك . وعبد العزيز بن أبي سلية . وأبي سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما المالكيون فتعد تناقضوا ههنا لأن المرسل عندهم كالمسند وخالفوا ههنا المراسيل وجمهور الصحابة وغيرهم ، وأما قولنا : ان أبي الولي الا أكثر من الدية لم يلزم القاتل ذلك الا بتراض منه مع الولي والا فلا فلاه

لم يوجب ذلك للولى قرآن ولا سنة وإنما ألزمتنا القاتل ذلك إذا رضى به هو والولى
فللأثر الصحيح الذى ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام: «أوفى أدي» ، فهذا فعل
من فاعلين فهو لازم بتراضيهما.

٢٠٢٣ مسألة : والدية فى العمد والخطأ مائة من الإبل فإن عدمت قيمتها
لو وجدت فى موضع الحكم باللغة ما بلغت من أوسط الإبل باللغة ما بلغت وهى
فى الخطأ على عاقلة القاتل ، وأما فى العمد فهى فى مال القاتل وحده وهى فى كل ذلك
حالة العمد والخطأ سواء لأجل فى شيء منها فمن لم يكن له مال ولا عاقلة فهى فى
سهم الغارمين فى الصدقات وكذلك من لم يعرف قاتله والدية فى العمد والخطأ أخماس
ولا بد عشرون بنت مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنت لبون وعشرون
حقة وعشرون جذعة لا تكون البتة من غير الإبل الحاضرة والبادية سواء فلو تطوع الغارم بأن
يعطيها كلها أفاضلهم وكذلك إذا أعطاهم أرباعاً لا أكثر ، وأما قولنا ان الدية فى العمد
والخطأ مائة من الإبل فقول الله عز وجل : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) والخبر الثابت الذى قد أوردناه قبل من قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل له قتيلاً فأمه بين خيرتين إما أن يقاد وإما أن يأخذ
العقل » من طريق أبي هريرة . وأبى شريح الكعبي عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فصيح وجوب الدية فى العمد والخطأ ولا يمكن البتة أن يعلم معنى ما أمر الله
عز وجل به ورسوله عليه الصلاة والسلام إلا من يان القرآن أو السنة قال الله عز وجل :
(تبين للناس ما نزل إليهم) وليست لفظة العقل والدية من الألفاظ التى لها مقدار
محدود فى اللغة أو جنس محدود فى اللغة أو أمد محدود فى اللغة فوجب الرجوع فى كل
ذلك إلى النص فطلبنا ذلك فوجدنا الخبر الثابت المشهور الذى روينا من طريق مسلم نا محمد
ابن عبد الله بن نمير نا أبي ناسع بن عبيد نا بشير بن يسار نا أنصارى عن سهل بن أبي حشمة
الأنصارى أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا الى خير ففترقوا فيها فوجدوا أحدهم
قتيلاً وساق الحديث ، وفيه « ففكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل
الصدقة » ومن طريق مالك بن أنس قال : حدثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
سهل عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل
ومحيصة خرجا الى خير من جهد أصابهم فأتى محيصة فاخبر ان عبد الله بن سهل قد
قتل وطرح فى عين أو فقير فأتى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه
فذكر الخبر ، وفى آخره : « أن رسول الله ﷺ قال : أما أن يدوا صاحبكم وإما أن

يؤذونوا بحرب قد كر كلاما وفي آخره « فوداه رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار فلقدر كضنتي منها ناقة حمراء » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فصح أن الدية مائة من الابل، وهذا حكم منه عليه الصلاة والسلام في دية حضري ادعى على حضريين لا في بدوى فبطل أن تكون الدية من غير الابل ، وايضا فقد صح أن الإجماع متيقن على أن الدية تكون من الابل واختلفوا في هل تكون من غير ذلك والشرعة لا يحل اخذها باختلاف لانص فيه، فان قيل فارجع اعطاه ﷺ الدية في هذا الخبر من ابل الصدقة ولم يدعى القتل إلا على يهود قلنا: وجه ذلك بين لاخفاء به ، وهو أن عبد الله بن سهل رضي الله عنه قد صح قتله بلا شك ثم لاشك في أنه قتل عمدا او خطأ لا بد من احدهما والدية واجبة في الخطأ بكل حال بنص القرآن وواجبة في العمد اذا بطل القود لما قدمنا من أن لوليه القود وقد بطل او الدية وهي ممكنة والقود ههنا قد بطل لأنه لا يعرف قاتله فصحت الدية فيه بكل حال ، ثم لا بد ضرورة من أن يكون قاتله مسلماً او غير مسلم ، ولسنا على يقين من أن قاتله غير مسلم والناس كلهم محمولون على الاسلام حتى يصح من احد منهم كفر لقول الله عز وجل : (فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها) ولقوله عز وجل : (واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) ولقول رسول الله ﷺ الثابت عنه : « كل مولود يولد على الفطرة وعلى هذه الفطرة حتى يكون ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويشركانه ، وللخبر الثابت عن عياض بن حمار المجاشعي عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى انه قال : « خلقت عبادي كلهم حنفاء فاجتالهم (١) الشياطين عن دينهم » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده في كتاب الجهاد وغيره ، فالواجب ان يحمل قاتل عبد الله على الاسلام ولا بد حتى يوقن خلافه ثم ان كان قاتل عبد الله قتله خطأ فالدية على عاقلته وان كان قتله عمداً فالدية في ماله فهو غارم او عاقلته وحق الغارمين في الصدقات بنص القرآن ، قال الله عز وجل : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فر يضة من الله) فصح بهذا ما قلناه يقيناه ومن روى عنه ان الدية في الابل كقولنا ولم يرو عنه غير ذلك فطائفة كما روينا من طريق

(١) دو بجيم في أوله أي استخفهم فجالوا معهم في الضلال ، وفي النسخة رقم ١٤ فاجتالهم الشياطين بالحاء المعجمة ويؤيد ما هنا ما جاء في النهاية لابن الأثير

وكيع نا اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن زيد بن ثابت . وعلى بن ابي طالب .
وعبد الله بن مسعود قالوا ظلم في الدية مائة من الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن
معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال في الدية مائة بعير أو قيمة ذلك من عسره *
قال ابو محمد رضى الله عنه ، يعنى من عسره في وجود الابل * ومن طريق عبد
الرزاق نا ابن جريج اما ابن طاوس عن أبيه انه كان يقول على الناس اجمعين اهل القرية
واهل البادية مائة من الابل فمن لم يكن عنده ابل فعلى اهل الورق الورق وعلى اهل
البقر البقر وعلى اهل الغنم الغنم وعلى اهل البزالبز يعطون من اى صنف كان بقيمة
الابل ما كانت ان ارتفعت او انخفضت قيمتها يومئذ فمن اتقى بالابل من الناس فهو
حق المعقول له الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ان عطاء بن ابي رباح
قال له : كانت الدية الابل حتى كان عمر قال ابن جريج فقلت له فان شاء القروى
أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة أو ألفي شاة فقال عطاء : ان شاء أعطى الابل ولم يعط
ذهبا هذا هو الامر الاول لا يتعامل أهل القرى من الماشية غير الابل هو عقلم على
عهد رسول الله ﷺ فهذا عطاء لم يأخذ قضاء عمر وقد عرفه اذ رأى انه رأى منه فقط لم يعضه
الا على من رضيه لنفسه فقط * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المنهال
نا يزيد بن زريع نا شعبة عن قتادة قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الدية مائة بعير
قيمة كل بعير مائة درهم فهذه صفة منه للابل * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن
ابن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كان يقضى
بالابل في الدية يقوم كل بعير عشرين ومائة درهم *

قال ابو محمد رضى الله عنه : فهذه صفة منه للابل وهو قول الشافعي الذي ثبت
عليه وهو قول المزني . وابن المنذر . وأبي سليمان . وجميع اصحابنا ، وخالف ذلك قوم
فقال طائفة : الدية على اهل الابل الابل وعلى اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق
الورق ولم يروا ان تكون الدية من غير هذه الاصناف ، ثم اختلف هؤلاء فقالت
طائفة : هي على اهل الورق اثنا عشر الف درهم ، وقالت طائفة : بل عشرة آلاف
درهم واتفقت الطائفتان على انها على اهل الذهب الف دينار ، وقالت طائفة : الدية
على اهل الابل من الابل وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق الورق وعلى
اهل البقر مائتا بقرة وعلى اهل الغنم ألفا شاة وعلى اهل الحلال ألفا حلة ولا تكون
الدية الا من هذه الاصناف ، وقالت طائفة : بمثل ذلك وزادوا ان الدية على اهل

الطعام من الطعام فاما الذين قالوا على اهل الذهب الف دينار فروينا من طريق اسماعيل ابن اسحاق نا ابن أبي أويس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه في كتاب السبعة انهم كانوا يقولون الدية على اهل الذهب الف دينار * ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد قال: قال مطر الوراق ثبتت الدية في الابل والاناير والدراهم وسقطت في البقر *

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقول السبعة مقصور على ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه مالك . فمن العار والمقت على أصحابه ان يحتجوا برواية كان من قلده دينهم أول من أسقط روايته وأشار الى تكذيبه ، وأما قول مطر ففى غاية السقوط لىت شعرى ما الذى أثبت الدية فى الدنانير والدراهم وأسقطها من البقر ان هذا لعجب وهو قول أبى حنيفة . وزفر . ومالك . والليث ، وأما اختلافهم فى مقدار الدية من الورق فطائفة قالت : انها اثنا عشر الف درهم ، رويانا ذلك من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة ورويناها أيضا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه انه قال ذلك ، وصح عن عروة بن الزبير . والحسن البصرى ، وهو قول مالك . واحمد ، واسحاق (واما الذين قالوا) : عشرة آلاف درهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز فى الدية عشرة آلاف درهم وهو قول سفيان الثورى . وأبى حنيفة وأصحابه . وأبى ثور صاحب الشافعى وقالت طائفة : بل هى ثمانية آلاف درهم على ما نورد بعد هذا ان شاء الله عز وجل . وأما الذين قالوا : ان الدية أيضا تكون من البقر والغنم والحلل فكما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الدية من البقر مائتا بقرة كان يقال على اهل البقر البقر وعلى اهل الشاة الشاة ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى . وقتادة قالوا جميعا : الدية من البقر مائتا بقرة قال قتادة : الثانية فصاعدا قال قتادة على اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق الورق وعلى اهل الغنم الغنم وعلى اهل البز الحلل ، وهذا اسناد فى غاية الصحة عن الزهرى . وقتادة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن مكحول فى الدية مائتا بقرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول : دية الخمر فى ثلاثمائة حلة من حلل الثلاث ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء البدوى صاحب البقر والشاة أله أن يعطى ابلا ان شاء وان كره المتبع ؟ فقال المعقول له هو حقه له ماشية العاقل دائمة ما كانت لا تصرف الى غيرها ان شاء * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : على اهل الابل الابل وعلى اهل البقر

البقر وعلى أهل الغنم الغنم وعلى أهل الحلال الحلال . ومن طريق ربيع نازكريا بن أبي زائدة عن الشعبي يعطى أهل المال المال وأهل الأبل الأبل وأهل الغنم الغنم في البعير الذكر خمس عشرة شاة وفي الناقة عشرون شاة . ومن طريق وكيع نازكريا بن أبي قتادة عن سعيد بن المسيب قال : كنا نأخذ عن البقر خمس شياه وعن الجوزور عشر شياه ، ومن قال تكون الدية من الأبل ومن الذهب ومن الفضة ومن الغنم ومن البقر ومن الحلال الحسن البصري وهو قول سفيان الثوري . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن .

قال أبو محمد رضى الله عنه : أما من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط ولم يرهما في بقر ولا غنم ولا حل فاتهم شغبوا في ذلك بأن قالوا : قد أجمعوا على أن الدية تكون من الذهب والفضة فصح هذا أنها توقيف وإنها ليست أبدالا إذ لو كانت أبدالا لوجب أن تراعى قيمة الأبل فتزيد وتنقص ولم يجمعوا على أن الدية تكون من بقر أو من غنم أو حل ولم تجب أن تكون دية إلا ما أجمعوا عليه .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا كذب بحت وما أجمعوا قط على أن الدية لا تكون من فضة ولا من ذهب ولا من غير الأبل ، وقد ذكرنا قول علي . وزيد . وابن مسعود . وطاوس . وعطاء ، وقولهما أن الدنانير والدرهم في ذلك إنما تكون بقيمة الأبل زادت أو نقصت ، وقول الشافعي وغيره في ذلك ، وقد ذكرنا اختلاف قيمة الأبل في قول عمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي فبطل بذلك دعواهم الكاذبة على جميع الأمة في دعواهم أنهم أجمعوا بل الحق في هذا أن يقال : لما صح الإجماع المتيقن والنص الثابت أن الدية تكون من الأبل واختلفوا فيما عدا ذلك وجب أن لا تكون الدية إلا ما أجمعوا عليه فقط ، وموهوا أيضا بأن قالوا : لما كانت الدية من الأبل ثم نقلت إلى الذهب والفضة على سبيل التقويم وكانت القيمة المعهودة لا تكون إلا من الذهب والفضة وجب أن لا تكون الدية إلا من الذهب والفضة . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا الباطل الثاني يكذب باطلهم الذي موهوا قبل هذا به لأن هنالك راموا أن يجعلوا الذهب والفضة في الدية توقيفا لا بدلا بقيمة وهما أقروا أنها بدل بقيمة فلو استحي هؤلاء القوم من المجاهرة بالتخليط في نصر الباطل لكان خيرا لهم ، ثم نقول لهم إذ قد أقررتم أنها بدل بقيمة فهي على قدر ارتفاع القيمة وانخفاضها ولا ندرى أي شيء اتفقوا عليه في البدل والتقويم ، وموهوا أيضا بأن قالوا : لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمير ولا من العروض وجب أن لا تكون أيضا من البقر ولا من الغنم ولا من الثياب .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم انعكس عليهم قياسهم الفاسد فقول لهم : لما صح عندكم أن الدية تكون من غير الابل ووجب أن تكون من كل شيء إلا ما اتفقتم على أن لا تكون منه، وأيضا فإن الابل حيوان تجب فيه الزكاة وقد صح أن الدية تكون منها فوجب أن يقاس عليها البقر والغنم لأنهما حيوان يربي، والحق من هذا هو أنه لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمير ولا من العروض ووجب أيضا أن لا تكون من الذهب ولا من الفضة ولا من المعادن ما جاء به النص والاتفاق، والعجب أن الخنيفين يقولون : إن ضعيف الأثر أولى من القياس وههنا تقضوا هذا الأصل الذي صححه وشغب المالكيون منهم بآثار تذكرها إن شاء الله تعالى، وهي أثر رويناه من طريق يزيد بن الحباب العكلي نا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم.

قال أبو محمد رضى الله عنه : محمد بن مسلم الطائفي ساقط لا يحتج بحديثه ومنها أثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن ميمون نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة سمعت مرة يقول عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ قضى باثني عشر ألف درهم، - يعني في الدية - »

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لاجبة فيه لأن قوله في الخبر المذكور - يعني في الدية - ليس من كلام رسول الله ﷺ ولا في الخبر يان أنه من قول ابن عباس فالتقطع بأنه قوله حكم بالظن والظن أكذب الحديث فإن كان من قول من دون ابن عباس فلا حجة فيه، وقد يقضى عليه الصلاة والسلام باثني عشر ألفا في دين أو في دية بتراضى الغارم والمقضى له فإن ليس في هذا الخبر يان أنه قضاء منه عليه الصلاة والسلام بأن الدية اثنا عشر ألف درهم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه، والقول على رسول الله ﷺ بالظن كذب عليه، وهذا يوجب النار ونعوذ بالله مما أدى إليها، والذي رواه مشاهير أصحاب بن عيينة عنه في هذا الخبر فاتهموا عن عكرمة لم يذكروا فيه ابن عباس كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : قتل مولى لني عدى بن كعب رجلا من الأنصار فقضى النبي ﷺ في دية باثني عشر ألفا، والمرسل لا تقوم به حجة، وذكروا أيضا ما رويناه من طريق الأوزاعي عن عمرو بن سعيد عن يزيد الرقاشي عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من بعد صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس أحب إلى من أن أعتق ثمانية من ولد اسماعيل دية كل واحد منهم اثنا عشر ألفا».

قال أبو محمد رضي الله عنه : يزيد الرقاشى ضعيف لا يحتج به ، وذكروا ما روينا من طريق حماد بن سلية عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : من قرأ خمسمائة الى الف آية أصبح وله قنطار فى الآخرة والقنطار دية أحدكم اثنا عشر ألفاً .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا مرسل ولا حجة فى مرسل الا ان الخفيفين تقضوا ما هنا أصولهم أقبح نقص لأنهم يقولون : المرسل والمسند سواء وكلاهما أولى من النظر ، وتركوا ههنا هذه المراسيل وهم يحتجون فى نصر رأى أبى حنيفة بمثلها وباسقط منها فصح انهم متلاعبون لا تحقيق عندهم إلا فى نصر رأى أبى حنيفة الذى رضوا به بدلا من القرآن ومن يان رسول الله ﷺ وقالوا : لعل هذه الآثار انما أراد فيها بذكر الاثنى عشر الفا انها وزن كل عشرة منها وزن ستة مثاقيل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا من أسخف كلام فى الأرض لأن العشرة آلاف درهم عندهم لا يختلفون انها وزن سبعة آلاف مثقال ولا يختلف المالكىون فى ان الاثنى عشر ألف درهم هى وزن ثمانية آلاف مثقال وأربعمائة فعاد قولهم لعلها وزن ستة مثاقيل فى العشرة هذيانا لم يعقل قط قديما ولا حديثا ، وشغب المالكىون أيضا بخبر روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ان عبد الله بن عوز الخراز نا عفيف بن سالم الموصلى عن عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة بنت طلحة قالت : كان حبان يطلع على عائشة أم المؤمنين فخرجت عليه مرة بعد مرة فأبى إلا أن يظهر فعدت عليه بحديدة فقتلته فأتيت فى منامها فقيل لها أقتلت فلانا اما انه قد كان شهيدا بدم رسول الله ﷺ وكان لا يطلع عليك لاحاسرا ولا متجردا إلا أنه كان يسمع حديث النبي ﷺ فاخذها ما تقدم وما تأخر فذكرت ذلك لايها فقال : تصدق باثنى عشر ألف درهم دية .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا لا شئ عفيف بن سالم مجبول لا يدري من هو ، وعبد الله بن المؤمل هو المكي ضعيف لا يحتج به ، وأشبه ما فى هذا الباب بخبر روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا أبو يونس حاتم بن أبى صغيرة عن ابن أبى مليكة عن عائشة بنت طلحة من عائشة أم المؤمنين انها قتلت جاما فأتيت فى منامها وقيل لها والله لقد قتلتك مسلما قالت : لو كان مسلما لم يدخل على أزواج النبي ﷺ فقيل أو كان يدخل عليك الا عليك ثيابك فاصبحت فرجة فأمرت باثنى عشر ألف درهم فجعلتها فى سبيل الله عز وجل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لأحجة لهم في هذا لأنه ليس في هذا الخبر أنها قصدت بذلك قصدية وجبت عليها فزيادة ذلك عليها كذب لا يحل وإنما هي صدقة تصدقت بها ، ولا يختلف المالكيون في أن القتل ليس إلا عمداً أو خطأً فإن كان قتلها له خطأ فليس فيه أنها كفرت بعقوبة وهي المفترضة في القرآن لا الاثني عشر الف درهم وإن كان قتلها له عمداً فهم لا يختلفون في أنه لادية في العمد إنما هو القود أو العفو أو ما تراضوا عليه ، ولا شك في أنها رضي الله عنها لم تراض مع عصابة الجنى على الاثني عشر الف درهم فبطل أن يكون للدية مهنا مدخل وإنما هي أحلام نائم لا يجوز أن تشرع بها الشرائع ، والأظهر أنها من حديث النفس فصح أنها صدقة تطوع منها رضي الله عنها فقط لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وهو ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث بن سعيد التوري نا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب ان عمر بن الخطاب جعل الدية على أهل الذهب الف دينار وهذا منقطع . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول قال : توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار فخشي عمر من بعده فجعل الدية اثني عشر الفا و الف دينار .

قال أبو محمد رضي الله عنه : نشهد بشهادة الله عز وجل ان هذا كذب موضوع وقد أعاد الله تعالى عمر رضي الله عنه من أن يبدل ما مات عليه رسول الله ﷺ وهو مستقر الحكم ثم مات أبو بكر رضي الله عنه عليه ، وأحق الحق قول من وضع هذا الخبر فخشي عمر من بعده فجعلها الف دينار واثني عشر الف درهم ليت شعري ماذا خشي من بعده وكيف خشي من بعده ان ترك الدية ثمانمائة دينار ولم يخش من بعده اذ بلغها الف دينار أو اثني عشر الفا هل في التوك أكثر من هذا الكلام ؟ ما شاء الله كان لقد كيدت ملة الاسلام من كل وجه وياي الله الا ان يتم نوره ، والله لو جاز لعمر ان يزيد فيما مضى عليه رسول الله ﷺ وأبو بكر بعده لتجوزن لمن بعد عمر الزيادة على فعل عمر قطعاً بل الزيادة على حكم عمر اخف من الزيادة على حكم رسول الله ﷺ وحكم أبي بكر بعده ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذه الضلالة ، وهذا عيب المرسل فتأملوه . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصاري ان عمر ابن الخطاب لما رأى أثمان الابل تختلف قال : لا قضين فيها بقضاء لا يختلف فيه بعدى فقضى على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر الف درهم .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يولد يحيى بن سعيد الانصاري إلا بعد موت عمر

بنحو نيف وأربعين عاما ، وبالله الذى لا إله إلا هو ما قال عمر قط هذا الكلام وما كان فى فضل رضى الله عنه ليقطع على ما يكون بعده لاسيا وقد ظهر كذب هذا القول الذى أضافوه الى عمر فان الخلاف فى ذلك لا ظهر من أن يجهله من له أقل علم وهذا من عيوب المرسل فاحذروه * وذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنابونس ابن عبيد عن الحسن ان عمر بن الخطاب قوم الابل فى الدية عشرين ومائة درهم كل بعير هذا مرسل ، ثم انما ذكر قيمة لاحدا محدودا ، ثم قد روى عن عمر غير هذا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى * وذكروا ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ابن أبى نجيح عن أبيه ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان بن عفان ديتها ثمانية آلاف درهم ذبة وثلك دية * ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبى نجيح ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان ديتها ستة آلاف درهم والفين للحرم *

قال أبو محمد رضى الله عنه : كلنا الطائفتين مخالفة لهذا الحكم مبطله له فمن أضل وأخزى ممن يموه فى دين الله عز وجل بالاحتجاج بشيء هو أول مبطل له نعوذ بالله من الضلال ، وموهوا بما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن حماد أبى الحسن حدثنى أبو سليمان انه شهد على بن أبى طالب قضى فى ثنية امرأة على زوجها بثلاثمائة درهم قالوا : والثلاثمائة نصف عشر دية المرأة * **قال أبو محمد** رضى الله عنه : أبو سليمان مجهول لا يدري أحد من هو ، وقد روى أيضا من طريق الحارث الاعور عن على والحارث كذاب ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد ابن اسحاق عن الزهرى ان رجلا بالسكوة قتل خطأ فقال أهل القاتل خذوا منا الابل وكانت الابل يومئذ خاصا بعشرين وثلاثين فكتب المغيرة بن شعبه فى ذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية كيف أصنع بقضاء عمر فى ذلك فقضى عليهم باثنى عشر الفاه

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل من طريق ابن الجهم نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أبى نا اسماعيل بن عليه نا خالد نا الحذاء عن عكرمة قال قال أبو هريرة انى لا سبع كل يوم ثنى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى . قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأن أبا هريرة لم يقل ان الدية اثنا عشر الف درهم انما قال فى اثنتى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى ان انها يرجوان تكون فداء من النار كما ان الدية فداء من القتل ، ولا يشك أحد فى أن التسبيح ليس دية ، ثم لاحجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن أبى زيد عن نافع بن جبير

قال: قتل رجل في البلد الحرام في شهر حرام قال ابن عباس: دية اثنا عشر ألف درهم وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف.

قال أبو محمد رضي الله عنه: الخفيفون والمالكيون مخالفون لهذا الحكم عاصون له فسقط أن يكون لهم تعلق بأحد من الصحابة رضي الله عنهم فعارضهم الخفيفون فقالوا: قد رويتم من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم. قال أبو محمد رضي الله عنه: ابن أبي ليلى سيء الحفظ فخيرهم ساقط كخبر المالكيين وليس الذي رواه المالكيون بأولى من هذا الحديث فتدافعت هذه الاخبار الساقطة مع تناقضها فوجب اطراحها. وقال الخفيفون قد صرح اجماعنا على عشرة آلاف درهم قلنا كذبتهم وأفكتم قد روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول ان عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف درهم فان قلتم هذا منقطع وعن الحجاج وهو ضعيف قلنا: وابن أبي ليلى وسائر ما روى في ذلك عن عمر منقطع أو ضعيف كما بينا قبل ولا فرق، وقالوا أيضا: قد صرح ان الدينار في الزكاة بعشرة دراهم فوجب أن يكون في الدية كذلك.

قال أبو محمد رضي الله عنه: قلنا كذبتهم وأفكتم لان ابن أبي ليلى وشريك بن عبدالله والحسن بن حي والشافعي وغيرهم لا يرون جمع الفضة الى الذهب في الزكاة أصلا ولا يختلفون في ان من كان معه عشرون مثقالا من ذهب غير حبة ومائتا درهم فضة غير حبة وأقام كل ذلك عنده حولا كاملا فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ثم أبو حنيفة الذي قلدتموه دينكم لا يرى جمع الذهب الى الفضة في الزكاة إلا بالقيمة بالغة ما بلغت ولو انها درهم بدينار أو ألف درهم بدينار وعطاء الزهري وسليمان بن حرب وغيرهم يزّون الذهب بقيمة من الفضة بالغة ما بلغت فظهرت جرأتهم على الكذب نعوذ بالله من سوء مقامهم، وأما المالكيون فتناقضوا ههنا أقبح تناقض بلا برهان إذ قد روي دينار الدية ودينار القطع في السرقة ودينار الصداق برأيهم باثني عشر درهما وقد روي دينار الزكاة بعشرة دراهم وهذا تلاعب لا خفاء به وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى واستدركنا اعتراض الخفيفين والمالكيين وهو انهم قالوا لو كانت الدنانير والدراهم أبدا لا من الابل لكانت دينا بدين لأن عمر قضى بها في ثلاث سنين قلنا: وعمر قضى بالدية حالة في قصة المدلجي التي هي أصح عنه من توقيته فيها ثلاث سنين فما الذي جعل رواية عنه لا تصح أولى من رواية عنه أخرى، والعجب انهم يأخذون بما روى عنه من

أبدال خمسين ديناراً أو خمسمائة درهم من الغرة ولم يروه ديناً بدين، ويقول الخنفيون فيمن تزوج على بيت وخادم إن لها في البيت خمسين ديناراً وفي الخادم أربعين ديناراً ولم يروه ديناً بدين وما ندرى نصاً منع ديناً بدين أصلاً إنما ندرى النص الثابت المانع من بيع مالم يقبض .

قال أبو محمد : ثم نقول للطائفتين إن كانت الآثار السخيفة التي موهت بها حجة عندكم فانكم قد افترضتم في ذلك أقبح فضيحة لأن بعضها وغيرها قد جاءت بما خالفتموه وأخذ به غيركم من فقهاء المدينة والكوفة كما ذكرنا كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير . والزهري . والشعبي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن القائلين بأن الدية تكون من البقر والغنم والحلل كما أوردنا قبل فن ذلك ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا محمد بن إسحاق سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث « أن رسول الله ﷺ فرض الدية في أموال المسلمين ما كانت فجعل في الأبل مائة بعير وفي البقر مائتي بقرة وفي الغنم ألفي شاة وعلى أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق ، وجعل في الطعام شيئاً لم يحفظه ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان عقله من الشاء فألفاً شاة فهذه مراسل أحسن مما ذكرتم أو مثله ، ومن طريق أبي داود السجستاني قرأت على سعيد ابن يعقوب الطالقاني حدثكم أبو تيملة يحيى بن واضح نا محمد بن إسحاق نا عطاء عن جابر بن عبد الله فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الطعام شيئاً لا أحفظه .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يسنده إلا أبو تيملة يحيى بن واضح وليس بالقوى ولو صح لقلنا به ، ومن طريق أبي داود نا صاحب لنا ثقة ناشيان نا محمد بن راشد نا سليمان هو ابن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاء فألفاً شاة ، وفي المأومة ثلاث العقول ثلاثة وثلاثون من الأبل وثلاث أو قيمتها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاء والجائفة مثل ذلك ، ومن طريق أبي داود السجستاني نا يحيى بن حكيم نا عبد الرحمن بن عثمان نا الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله

عليه السلام ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من دية المسلم وكانت كذلك حتى استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقام خطيباً فقال ألا إن الأبل قد غلت ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فبارفع من أهل الدية قالوا فهذه أحاديث أحسن من التي موهوا بها في أن الدية تكون من الذهب والفضة فما الذي منعهم من أن يأخذوا بها وهم يأخذون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا واقعت أهواءهم في تقليد مالك . وأبي حنيفة كما احتجاجهم بها في أن المرأة أولى بمحضاتها ولدها ما لم تسكح . والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم . وفي الموضحة خمس وغير ذلك ، فأى دين يبقى مع هذا ، ونسأل الله تعالى التوفيق والعافية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير بكل أوقية بعير فذلك أربعة آلاف فلما كان عمر رخصت الورق وغلت الأبل فجعلها عمر أوقية ونصفاً ثم غلت الأبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين فذلك ثمانية آلاف ثم لم تنزل الأبل ترخص وتغلو حتى جعلها عمر اثني عشر ألف درهم وألف دينار ومن البقر مائتي بقرة ومن الشاة ألفي شاة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قضى أبو بكر الصديق مكان كل بعير بقرتين - يعني في الدية - ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قال أبو بكر الصديق من كان عقله في الشاة فكل بعير بعشر شياه . ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة . ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة ثنية ومسته وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة فهذا هو حديث الخفيفين الذي لا حديث لهم غيره أفلا يستحيون من العار حسبتنا الله ونعم الوكيل . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب أبيه أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الأجناد فكتب أن على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة

وعلى أهل البز من البز من نسج اليمن بقيمة خمسة خمسة يعني دنانير مائتي حلة أو قيمة ذلك بما سوى الحلال ، وقضى عثمان بن عفان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عمرو بن شعيب كان رسول الله ﷺ يقيم الأبل على أهل القرى أربع مائة دينار أو عدلها من الورق وقيمتها على أثمان الأبل فاذا غلت رفع في ثمنها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على ثمان مائة وقضى عمر بن الخطاب في الدية على أهل الورق اثني عشر ألفا وقال اني أرى الزمان تختلف فيه الدية تحتفض فيه مرة من قيمة الأبل وترتفع مرة واني أرى المال قد كثروا اني أخشى عليكم الحكام بعدى فان يصاب الرجل المسلم فتهلك ديته بالباطل وأن ترتفع ديته بغير حق فتحمل على أقوام مسلمين فتجتاحهم وليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا في الشهر الحرام ولا في الحرم ولا على أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألف درهم وعقل أهل البادية على أهل الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشام ألفا شاة ولم أقسم على أهل القرى إلا عقلمهم يكون ذهابا وورقا فيقام عليهم ، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلا مسعى لازيادة فيه أتبعنا رسول الله ﷺ فيه ولكن كان يقيمه على أثمان الأبل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هكذا في كتابي عن حمام قضى عمر في الدية على أهل البقر اثني عشر ألفا وهو وهم بلا شك وإنما هو قضى عمر في الدية على أهل الورق . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا حديث المالكيين الذي هو أبعضه وتركوا سائرهم فان كانت تلك الميتات والنطائح حجة عندهم فهذه المنخنقات والموقوفات مثلها وبتامها وأحسن منها ، وإن هو هنالك بما لا يصح مما ذكر عن أبي بكر وعمر وعثمان فهذا مثله عن أبي بكر وعمر وعثمان بالاحتجاج بذلك واطراح هذه ضلال وتلاعب بالدين وكلها لا خير فيه الوضع ظاهر في جميعها فقالوا : لعل ما روى من ذكر البقر والشاة والحلال إنما كان على التراضى من الفريقين قلنا قل لعل ما روى من ذكر ما لا يصح من الذهب والورق إنما كان على التراضى من الفريقين والافما الفرق فصح ان لاديه إلا من الأبل أو قيمتها ان عدمت لو وجدت فقط ، ولو شئنا أن نحتج بأحسن مما احتجوا به لذكرنا الحديث الذي أورده قبل من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى ابن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن

والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها فذكر فيه وفي النفس مائة من الابل ولم يذكر ذهاب ولا ورقا ولكن معاذ الله أن نحتج بما لا يصح وبالله تعالى التوفيق (١) *

(بسم الله الرحمن الرحيم * رب يسر واختم بخير يا كريم)

٢٠٢٤ مَسْأَلَةٌ (٢) من كتاب الايصال تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى قال: وأما الدية في قتل الخطأ فعلى العصبية وهم العاقلة ، وهذا بما لا خلاف فيه إلا شيء ذكر عن عثمان البتي انه قال : لأدري ما العاقلة قال أبو محمد : وقد يمكن أن يحتاج لهذا القول بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : لولا أثر عن النبي ﷺ لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافه ولكن رسول الله ﷺ هو الذي ولاه الله البيان عن مراده تعالى فقال : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة

(١) الى هنا انتهى المجلد الخامس من كتاب المحلى لابن حزم رقم ١٤ من دار الكتب المصرية الاهلية، وبه ينتهى ما كتبه الامام العلامة أبو محمد علي بن حزم ومات رحمه الله تعالى ولم يتمه ، ووجد في آخر هذه النسخة ما نصه : تم الجزء الخامس من كتاب المحلى بشرح المحلى وبتمامه انتهى تأليف الامام الحافظ ابى محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله ورضى عنه آمين آمين *

وكانت وفاته رحمه الله في سلخ شعبان سنة ست وخمسين واربع مائة، ويتلوه في الجزء السادس ان شاء الله تعالى - مسألة من كتاب الايصال - تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما *

ووجد في آخر نسخة رقم ٤٤ هنا انتهى تأليف الفقيه أبي محمد مؤلفه ولجته الموت فلم يتم تفسير المحلى وبقيت منه بقية يسيرة يجب اتساخها من الكتاب المسمى بالايصال الذي هو هذا مختصر منه؛ أعان الله على القربة اليه باقتفاء آثار رسوله ما عاين من تعدى حدوده منه انه منعم كريم * كل هذا السفر المذكور بعون الله وتوفيقه؛ وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما *

(٢) ووجد في هامش النسخة رقم ١٤ ما نصه : من هنا الى آخر الجزء مختصر من كتاب الايصال لابن محمد بن حزم اختصره ولده أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه ؛ والله تعالى أعلم *

نا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبناتها وزوجها وأن العقل على عصبتها فحكم رسول الله ﷺ بالعقل على العصبه كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فمن لم تكن له عصبه فعلى بيت المال على ما نذكره في بابيه أن شاء الله تعالى وبه تأييد (اعتراض في قتل الذمي المسلم) قال أبو محمد : فإن قال قائل : أنكم تقولون . أن الذمي إذا قتل مسلما عمدا بطلت ذمته وعاد حريا وقتل ولا بد واستفى ماله فكيف تقولون فيما حدثكم به عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا بشر بن عمر قال : سمعت مالك بن أنس يقول : في أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل وبحيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهما فابى بحيصه فاخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فأتى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب بحيصه ليتكلم وهو الذي كان بخير فقال رسول الله ﷺ : كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم بحيصه فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذنوا بحرب وذكروا باقي الخبر ، فهذا قتل كافر لمؤمن وفيه الدية .

قال أبو محمد : فجوابنا وبالله تعالى التوفيق اتنا على يمين والله الحمد من أن رسول الله ﷺ لا يلزم أحدا دية الا قاتلا عمدا أو عاقلة قاتل خطأ أو من بيت مال المسلمين عمن لا عاقلة له فالزامه عليه السلام اليهود الدية لا يخلو يمين لا إشكال فيه من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يكونوا قاتلي عمدا أو أما أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ هذا ما لا يمكن أن يكون سواء فوجب أن ينظر أي الوجهين هو المراد في هذا المكان فنظرا في ذلك فوجدنا حكم قاتل العمد يان من رسول الله ﷺ حكمه عند غيرنا القود أو العفو فقط أو ما تصالحوا به وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضا بتخير الولي بين القود أو العفو أو الدية وحكمه عندنا التخير بين القود أو العفو أو الدية أو ما تصالحوا عليه فالقود على كل هذه الأقوال حكم قتل العمد والدية بلا خلاف فيه في مال القاتل وحكم قاتل الخطأ الدية أو العفو عنها فقط فلما وجدنا رسول الله ﷺ يذكر قودا أصلا في هذه الرواية وما كان رسول الله

ﷺ لبغفل حقا للحارثيين إلا ويذكره لهم ولا يسكت عنه فيبطل حقهم علينا أن حكمه بالدية بذلك لا يخلو من أحد وجهين من أن يكون قتل عمد ولا يعرف قاتله فيحكم فيه بحكم ناقض الذمة أو قتل خطأ فإن كان قتل عمد لا يعرف قاتله فنحن على يقين من أنه عليه السلام لا يلزمهم دية لا تجب عليهم ، ولا خلاف بين الحاضرين من خصوصنا في أن العاقلة لا تؤدي عن قاتل عمد ولا أوجب ذلك نص فبطل هذا الحكم ولم يبق إلا أنه الوجه الثاني وهو قتل الخطأ، وهذا هو الحق لأن القتل قد صح بلا شك، ويمكن أن يكون بقصد ويمكن أن لا يكون بقصد فلا يجوز أن يحكم عليهم بأنهم قصدوه إلا يبرهان من بينة أو إقرار أو نص موجب لذلك فبقى أنهم لم يقصدوه وهذا هو الخطأ نفسه ، ثم قول النبي ﷺ : « وإما أن يؤذنوا بحرب » دليل على صحة ما قلناه من أنهم بخروجهم عما يجب عليهم ينقضون الذمة ويعودون حريين »

قال علي : فبين لهم النبي ﷺ حكم الخطأ في القتل الموجود ان اعترفوا بذلك ثم أعلمهم حكم العمد في غير هذه الرواية وأعلمهم أنهم ان حلفوا على رجل منهم أسلم اليهم ولا ح وجه الحديث ، وبالله تعالى التوفيق » فان قال : فكيف تصنعون بالرواية الأخرى التي حدثكم بها عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن عمر القواريري نا حامد بن زيد نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة . ورافع بن خديج نا تحيصة بن مسعود . وعبد الله بن سهل فذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال لهم : يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا : أمر لم نشهده كيف نحلف » وذكر باقي الخبر » **قال أبو محمد** : فان هذا القول حق ومعناه الله ان نخالفه ، بل هو نص قولنا ، وقد حكم رسول الله ﷺ بأن يدفع القاتل منهم برمته وهذا يقتضي قتله ويقتضي أيضا استرقاقه لأنه عموم لا يخرج منه شيء مما يقع عليه مقتضى لفظه إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق »

(ديات الجراح (١) والأعضاء فيما دون النفس في العمد والخطأ)

٢٠٢٥ مسأله قال أبو محمد : فلنذكر الآن بعون الله تعالى وتأيده أن القصاص

واجب في كل ما كان بعمد من جرح أو كسر لا يحاب القرآن ذلك في كل تعد وفي كل حرمة وفي كل عقوبة وفي كل سيئة وورود السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وبقي الكلام هل في ذلك العمد دية يتخير (٢) المجنى عليه فيها أو في القصاص أم لا؟ وهل في

في الخطأ في ذلك دية مؤقتة أم لا؟

قال علي: فنظرنا في هذا فوجدنا الله تعالى يقول: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) «ناحمد بن عمر بن أنس أنا الحسين بن عبد الله الجرجاني قال: ناعبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي قال: أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي وراق بكار بن قتيبة ناالربيع بن سليمان المؤذن ناشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو محمد: وهذا حديث مشهور من طريق الربيع عن بشر بن بكر عن الأوزاعي بهذا الاسناد متصلا، وبهذا اللفظ رواه الناس هكذا، وقال الله تعالى: (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فصح بكل ما ذكرنا أن الخطأ كله معفو عنه لا جناح على الإنسان فيه؛ وإنما الأموال محرمة فصح من هذا أن لا يوجب على أحد حكم في جنابة خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن والا فهو معفو عنه، وصح بذلك أنه لا يجب على أحد غرامة في عمد ولا في خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن وإلا فالأموال محرمة والغرامة ساقطة لما ذكرنا، فإن قال قائل: قد أوجب الله تعالى في قتل النفس خطأ الدية كاملة وتحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد فاذا كان حكم النفس في الخطأ يجب فيه الدية فما دونها في الخطأ كذلك يجب أيضا قلنا: وبالله تعالى التوفيق. هذا قياس والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لوجوه أربعة، أولها أنه خطأ في القياس على أصول أصحاب القياس لأنه يقال لهم: أتم أصحاب تعليل فاذا تقولون لمن قال لكم على أصولكم أن النفس لأشياء أعظم من قتلها بعد الشرك عند الله تعالى فلذلك أعظم أمرها وجعل في الخطأ فيها كفارة وإن كان لا ذنب لقاتل النفس خطأ بلا خلاف، وأما مادون النفس فليس له عظم النفس عند الله تعالى ولا حرمتها فلا يجب في شيء من ذلك ما يجب في النفس إذ ليس فيما دون النفس العلة التي في النفس، والثاني أنكم قد تهضم هذا القياس وتركتوه جملة ففي بعض الجنايات جعلتم ديات مؤقتة وفي بعضها لم تجعلوا دية أصلا إلا ما حكومتها وأما أجر الطبيب وأما لأشياء، وهذا تهضم منكم لقياسكم مادون النفس على النفس ولا قياس أفسد من قياس نقضه القائلون به، فإن قلتم: إنما أوجبنا دية مؤقتة حيث جاء نص عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم : ان كان ذلك النص مما تقوم به الحجة لصحة اسناده فالقول به فرض ، والطاعة له واجبة ، وان كان مما لا يصح كصحيفة عمرو بن حزم . وصحيفة عمرو بن شعيب فلا حجة تقوم بشيء من ذلك ، وأول من يشهد بهذا فأنتم لأنكم تتركون كثيراً مما في تينك الصحيفتين ، ومن المحال أن تجعلوا بعض حكم جاء بجيئاً واحداً حجة وبعضه ليس بحجة بلا دليل أصلاً إلا توهين ذلك مرة إذا اشتبهتم ولم يوافق حكمها تقليدكم وتوثيقها مرة إذا اشتبهتم ووافق تقليدكم حكمها ونحن نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى كل ذلك فصلاً فصلاً ، وان قالوا : انما أوجبنا الدية المؤقتة حيث أوجبها الصحابة رضى الله عنهم قلنا وبالله تعالى التوفيق ان كان أوجب ذلك جميع الصحابة رضى الله عنهم فالسمع والطاعة لاجماعهم لأن اجماعهم هو الحق المقطوع به على صحته وانه من عند رسول الله ﷺ عن الله تعالى ، وان كان هو قولاً عن بعض الصحابة فأنتم معشر الحاضرين من خصومنا مخالفون لذلك فقد جاء عن بعض الصحابة فيما دون الموضحة تحديد دية وأنتم لا تقولون بذلك فالأضراب عما صححتوه خطأ وافساداً لاحتجاجكم فصيح أنكم لم تتعلقوا ههنا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح ولا بنص تلزمونه وان لم يصح وما كان من الأقوال هكذا فهو غير صحيح ييقن مقطوع على أنه باطل عند الله تعالى بلا شك ، والثالث أنكم قد أبطلتم هذا القياس أيضاً لأن النص في القرآن جاء في كفارة قتل النفس بالخطأ برقة مؤمنة أو بصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد مع الدية ، فمن عجائب الدنيا أن تقيسوا مادون النفس على النفس في إيجاب كفارة في بعض ذلك أو إيجاب بعض الدية في بعض ذلك ثم لا تقيسوا مادون النفس على النفس في إيجاب كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة أو بعض كفارة في بعض ذلك حيث تجب بعض الدية فهذا تحكم في القياس ما سمع بأسقط منه ، ولئن كان قياس إيجاب الدية أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقاً فإن قياس إيجاب الكفارة أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس لحق ولئن كان أحد القياسين المذكورين باطلاً لا يجوز فإن القياس الآخر باطل لا يجوز ، وهذا ما لا يخفاء به عن ناصح لنفسه لاسيما والكفارة أوجب وأؤكد من الدية لأن الله تعالى لم يوجب الدية في القرآن الا وقد أوجب معها الكفارة وقد أوجب الله تعالى الكفارة وأسقط الدية قال تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) ثم قال تعالى : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقة مؤمنة) فالوجوب تعالى الكفارة في قتل الخطأ الذي ذكر في القرآن

فأوجب الدية (١) في موضعين وأسقط تعالى في الموضع الثالث، فإن قالوا : إن الإجماع قد صح على إسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم : إذا صح هذا فإن الإجماع قد أبطل هذا القياس فلا يجوز استعماله أصلاً في الدية ولا في الكفارة إذ هو كله قياس واحد وباب واحد، وأيضاً فإن جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل العمد ولم يأت إجماع بإسقاطها فقد تركتم القياس في هذا المكان دون أن يمنع منه إجماعه والوجه الرابع أن الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جاء قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه فمن أين وقع لكم الحكم بالقياس على القتل الذي أوجب الله تعالى فيه دية دون أن تحكموا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله تعالى فيه دية ؟ وما الفرق بينكم وبين من قال : بل لا تجب دية في شيء مما دون النفس نصاب خطأ قياساً على قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا فإذا كانت عليكم غير مطردة فالقياس على أصولكم لا يجوز عليها فبطل أن يكون فيما دون النفس دية لا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح لأنه غير موجود ولا ضمان الأموال في الخطأ بنص ملتزم وإن لم يصح، فإن قال قائل : قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قالوا : والجراح وإن كانت خطأ فهي سيئة فجزاؤها مثلها والسيئة المماثلة قد تكون بغرامة المال، فإذا لم يكن هناك قود كانت المماثلة بالغرامة قلنا : وبالله تعالى التوفيق، وأما قول الله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فحق، وأما قولكم أن جناية الخطأ سيئة فباطل ما السيئة إلا ما نهى الله تعالى عنه وليس الخطأ مما نهى الله تعالى عنه لأن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وبالضرورة ندري أنه ليس في وسع أحد أن يمتنع من فعل الخطأ الذي لم يتعمده ولا قصده، فإن قيل : قد اجتمعت الأمة على ضمان ما اتلف من الأموال بالخطأ وبالعمد فما الفرق بين ضمان الجنايات في الأموال وبين ضمان الجنايات في الأعضاء والجراحات ؟ قلنا : وبالله تعالى التوفيق : إن هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن الإجماع قد صح على إبطال هذا القياس لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة كلها في تضمين كل ما أصيب من الأموال قل أو كثر وليس كذلك الجنايات على الأعضاء والجراحات إذ لا خلاف في أن كثيراً منها ليس فيه تضمين بدية مؤقتة [محدودة] (٢) وكل قياس لم يطرد في نظرائه وكل علة لم تجر في معلولاتها فهما خطأ عند أصحاب القياس وإن المماثلة بين الأموال مدرجة مضمونة معروفة أما بالقيمة وأما بالكيل وأما بالوزن

وأما بالذرع وأما بالصفة ، ولا تدرك المائثة بين الأعضاء والجراحات وبين الأموال أبدا إلا بنص وارد من الله تعالى في ذلك ، هذا أمر يعلم بالضرورة بل المائثة بمتعة في ذلك جملة لأنه لا يجوز أن يمثل ما يملك بما لا يحل تملكه فإذا الأمر كذلك فلا سبيل إلى الحكم بالمائثة في ذلك إلا بما صح فيه نص أو إجماع ومن فعل ذلك فقد أخطأ يقين إذ حكم بالثلثية في شيئين ليس أحدهما مثلاً للآخر وأن تملك الأموال بالخطأ ممكن واسترجاعها بأعيانها ممكن واسترجاع أمثالها إن فأت أعيانها ممكن والأعضاء والجراح لا يصح للجاني تملكها لأعمداً ولا خطأً ولا يصح استرجاعها أصلاً ولا استرجاع أمثالها بقياس أحد هذين الوجهين على الآخر قياساً فاسداً لأنه قياس الضد على ضده في الحكم وإنما يقول أصحاب القياس بقياس الشيء (١) على نظيره لأعلى ضده، وإنهم قد أطبقوا على إبطال هذا القياس من حيث هو أقرب شياً بما قاسوه عليه وذلك أنهم لا يختلفون فيمن غصب حراً فتملكه واسترقه فمات في تملكه فإنه لا يضمنه ولا يضمن فيه قيمة ولا دية إلا أنه روى عن مالك أن باعه فمات فلم يقدر عليه أنه يودي دية فإن كان غصب الحر لا يقاس على غصب المال لا في الخطأ ولا في العمد بل بخلاف الجراح وكسر العضو وقطعه أبعد من أن يقاس على الأموال ، وهذا لا يخفاء به والحمد لله رب العالمين . فان ذكرنا ما حدثناه أبو عمر أحمد بن قاسم في منزله بمدينة قرطبة عند مسجد القصارين قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدي قاسم بن أصبغ نا عبد الله بن روح نا يزيد بن هرون نا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : « من أصيب بدم أو خبل — والخبل الجراح — فهو بالخيار في إحدى ثلاث إما أن يعفو وإما أن يقتص وإما أن يأخذ العقل فإن أخذ شيئاً من ذلك ثم عدا بعد ذلك فإن له النار خالداً فيها ، » وحدثناه عبد الله بن ربيع قال نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر البصري نا سليمان بن الأشعث نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي نا النبي ﷺ قال : « من أصيب بقتل أو خبل فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص وإما أن يعفو وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه (٢) » فان اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا حبيب بن خلف نا أبو ثور ابراهيم بن خالد نا يزيد بن هارون

قال محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان عن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي قال : « قال رسول الله ﷺ : من أصيب بقتل أو خيل - يعني جراحا - فهو بخير النظرين ان أحب أن يعفو عفا وان أحب ان يأخذ الدية أخذ » قلنا : هذا لا يصح لانه لم يروه أحدا لا سفيان بن أبي العوجاء السلي وهو مجهول لا يدري من هو ولا يعرف عنه غير هذا الحديث فلو صح لقلنا به من شرحه صدورنا بذلك ولما تركناه لقول أحد ، وأما اذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به ، ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين ومخالفا لقولهم لانه انما جاء في جراح العمد وفيه القصاص منها جملة لم يستثن شيئا وظهر لا يرى القود منها فيما دون الموضحة وجمهورهم لا يرى القود منها إلا في الموضحة فقط فقد خالفوا هذا الحديث كما ترى ، وأيضا انه قد جاء في العمد فقط كما ذكرنا لأن فيه التخيير بين القود والدية ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان القود ليس إلا في العمد فقط وفيه الخيار في الدية في العمد وكلهم أو جمهورهم لا يرى في قطع الأعضاء في العمد الا القود فقط وقد خالفوا هذا الخبر في هذا الوجه ، وأيضا فان الخفيفين والمالكين لا يرون خيارا في قود أو دية في قتل العمد ، وأيضا انه ليس فيه حكم شيء من جراح الخطأ فلو صح هذا الخبر لسكان وفاقه لنا أكثر من وفاقه لهم ولكانوا مخالفين له من كل وجه .

قال ابو محمد : فبطل كل ما شغبوا به في هذا الباب والحمد لله رب العالمين ، فاما جنایات العمد وجراحه فان مالكا لا يرى فيها جملة إلا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها (١) دية فات القود أو لم يفت إلا في قليل منها فيرى فيها الدية لامتناع القود ويرى في سائر جراحات الخطأ الدية إلا قليلا منها فانه لا يرى فيها دية لكن حكومة ، وهذا قول (٢) أبي حنيفة . وأصحابه . والشافعي . وأصحابه إلا في فروع اختلفوا فيها نيينها ان شاء الله تعالى ، وهو أيضا قول أصحابنا وبه تأخذ إلا اننا لانرى في شيء من ذلك دية ولا حكومة أمكن القود أو لم يمكن إلا أن يأتي به نص عن رسول الله ﷺ أو ثبت به اجماع متيقن وحتى لو غاب عنا في شيء من ذلك اجماع لم نعليه لسنا بلا شك عند الله أعذر وأسلم وأخلص إذ لم نقتحم ما لم ندر ولم نقف ما ليس لنا به علم بما لو علمناه لقلنا به .

قال علي : ونحن ذا كرون الآن ان شاء الله تعالى ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك ثم ما جاء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك ثم ما جاء عن التابعين رحمهم الله في ذلك ثم

ما تيسر من أقوال الفقهاء بعدهم اذ العمدة في الدين بعد القرآن وحكم رسول الله ﷺ إنما هو اجماع الصحابة رضي الله عنهم واختلافهم وليس كذلك من بعدهم * وقد روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عفان - هو ابن مسلم - نا حماد بن سلية نا ثابت البناني عن أنس : ان أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصموا الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : القصاص القصاص فقالت أم الربيع : يا رسول الله أقتص من فلانة ؟ والله لا يقتص منها . فقال النبي ﷺ : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت : لا والله لا يقتص منها أبدا قال : فما زالت حتى قبلوا الدية فقال رسول الله ﷺ : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره * حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا المعتمر - هو ابن سليمان - عن حميد الطويل عن أنس ابن مالك قال : « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثنية امرأة فأتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب الله تعالى القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنتها اليوم فقال : يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بأرش أخذه فعجب النبي ﷺ فقال : النبي ﷺ قال : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره * قال أبو داود : سألت أحمد بن حنبل كيف يقتص من السن قال يبرده وروينا من طريق البخاري نا محمد الفزاري - هو أبو اسحاق - عن حميد الطويل عن أنس قال : « كسرت الربيع وهي عمة أنس بن مالك ثنية جارية من الانصار فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ فامر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك : « والله لا تكسر ثنتها يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم وقبلوا الارش فقال رسول الله ﷺ : « ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » *

قال أبو محمد : فهما حديثان متغايران وحكايا اثنان في قضيتين مختلفتين لجارية واحدة ، أحد الحكمين في جراحة جرحتها أم الربيع انسانا فقضى عليه الصلاة والسلام بالقصاص من تلك الجراحة فحلفت أمها انها لا يقتص منها فرضوا بالدية فابر الله تعالى قسمها ، والحكم الثاني في ثنية امرأة كسرتها الربيع فقضى رسول الله ﷺ بالقصاص في ذلك فحلف أنس بن النضر اخوها أن لا يقتص منها فرضوا بأرش أخذه وابر الله تعالى قسمه فلاح كما ترى انهما حديثان جراحة وثنية ودية وارش وحلفت أمها في الواحدة وحلف أخوها في الثانية وكان هذا قبل أحد لأن أنس بن النضر رضي الله عنه قتل يوم أحد بلا خلاف ، وهذا الحديث بين واضح ان كل ما أخذه من له القصاص من جرح أو نفس فهو دية سواء كان ذلك شيئا مؤقتا محدودا وكان قد تراضا وبه في ترك القصاص الواجب .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي قد ذكرناه في باب دية المسكاتب فأعني عن عادته بمقدار ما أدى دية حر وبمقدار ما لم يؤد دية عبد فسمى رسول الله ﷺ ما يعطى من قتل عبده دية وهو مختلف المقدار غير مؤقت فاذ ذلك كذلك فنحن على يقين من أن الذي جرحته الربيع قد أخذ ما لا يبدل اقتصاصه من الجرح ولم يأت قط أن الذي أخذ كان عددا مؤقتا محدودا في ذلك الجرح فاذ لم يأت ذلك فنحن على يقين وثلج (١) من الله تعالى أنه لو كان في تلك الجراحة دية مؤقتة لا تزيد ولا تنقص وكان ذلك الحكم في جراحة مادون جراحة أخرى لما طمس الله تعالى عنا ذلك ولا عفى (٢) أثره حتى لا ينقله أحد حاش لله من هذا ، وقد تكفل بأنه حافظ للذكر الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام وهو الوحي الذي لا ينطق ﷺ في الشريعة إلا منه ، فصح أن تلك الدية التي أخذ الذي جرحته الربيع كان فداء عن القصاص فقط وبهذا نقول ، فوضعناه ليس في هذين الخبرين إلا أن القود جائز في كل جراحة وفي كسر السن وإن المفاداة في كل ذلك جائزة بما تراضيا به عليه المجنى عليه أو وليه والجاني لأن القول في الدية المذكورة هو ما ذكرناه وأما حديث حميد في كسر السن فانما فيه أنهم رضوا بأرش أخذه فقط وبالله تعالى التوفيق ، ناعبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك ناعمد بن بكر ناسليمان بن الأشعث ناعمد بن داود بن سفيان ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا فلاحه رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشجه فاتوا النبي ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقالوا القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فرضوا فقال النبي ﷺ : أني خاطب العشية على الناس فمخبرهم برضاكم قالوا : نعم فخطب رسول الله ﷺ فقال : ان هؤلاء الليثيين اتوني يريدون القود فقرضت عليهم كذا وكذا فرضوا أرضيتم؟ قالوا : لا فهم المهاجرون بهم فامرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا عنهم فكفوا عنهم فدعاهم فزادهم فقال أرضيتم؟ قالوا : نعم قال أني خاطب على المنبر فمخبرهم برضاكم قالوا : نعم فخطب النبي ﷺ فقال أرضيتم فقالوا نعم»

قال أبو محمد : فليس في هذا الحديث إلا ما جاء في حديث أنس الذي رواه ثابت وهو المفاداة في الشجة التي وجب فيها القود ولا مزيد ، وفي هذا الخبر عند الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافرا لأن هؤلاء الليثيين

(١) يقال ثلجت نفسه اطمنت وبابه دخل وطرب (٢) هو بالتشديد والتخفيف

كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف لكنهم بجهلهم وأعرأيتهم عذروا بالجهالة فلم يكفروا * ثناحم ناعباس بن اصبع نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا محمد بن سليمان المنقري نا سليمان بن داود نا يزيد بن زريع نا سعيد - هو ابن ابي عروبة - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «في الأصابع عشر عشر» * قال أبو محمد: هذا حديث صحيح لا داخله فيه المنقري ثقة، وسليمان بن داود هو الهاشمي أحد الأئمة من نظراء احمد بن حنبل ويزيد بن زريع لا يسأل عنه وسماعه من سعيد صحيح لأنه سمع من أيوب، وقدرونا من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «هذه وهذه سواء» وجمع بين ابهامه وخصره * ومن طريق ابي داود نا عباس بن عبد العظيم العنبري نا عبد الصمد بن عبد الوارث التوري نا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس: «ان رسول الله ﷺ قال الأصابع سواء والاسنان سواء الثانية والضرر سواء هذه وهذه سواء» *

قال أبو محمد: ما نعلم في الديات في الأعضاء أثرا يصح في توقيتها وبيانها إلا هذا وسائر ذلك انما يرجع فيه الى الاجماع (١) والاستدلال منه ومن النص على ما بين ان شاء الله تعالى * نا احمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن احمد ابن فراس نا محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى - هو محمد ابن عبد الرحمن - عن عكرمة بن خالد المخزومي قال: «قضى رسول الله ﷺ في الألف اذا استوصل بالدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين خمسين وفي الرجل خمسين وفي الموضحة بخمس من الابل وفي المنقلة بخمس عشرة وفي الجائفة ثلث دية النفس وفي المأمومة ثلث دية النفس وفي الاسنان خمساً وخمسا وفيها هنالك من الأصابع عشرة عشر» * نا احمد بن قاسم نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن اصبع نا احمد بن زهير * ومحمد ابن سليمان المنقري قال جميعا: نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن (٢) والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها، وكان في كتابه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وفي النفس الدية مائة من الابل، وفي الألف اذا أوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية

(١) في النسخة رقم ١٤ انما يراجع فيه الاجماع (٢) في النسخة رقم ١٤ فيه القصاص والسنن

وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأبومة ثلث الدية وفي المنقطة خمسة عشر من الابل وفي الجائفة ثلث الدية وفي كل أصبع من الاصابع من اليد والرجل عشرة من الابل وفي السن خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار الدية» وفي حديث أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا الحكم بن موسى - هو ابن صالح - ثقة نا يحيى بن حمزة عن سليمان ابن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن وهذه نسختها : » من محمد النبي الى شرحيل بن عبد لئال والحارث بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال قيل ذى رعين ومعاقر وهمدان أما بعد » ثم ذكر نص الحديث حرفا فلا زيادة فيه ولا نقص ولا تقديم ولا تأخير إلا أنه قال في الرجل الواحد، وقال : قلنا عن بيته، وفي هذه الأحاديث زيادة في الرواية وطول.

قال أبو محمد : فيجمع هذا كله كتاب ابن حزم. ومرسل عكرمة. وحديث عمرو ابن شعيب. وحديث زيد بن ثابت. وحديث رجل من آل عمر، وحديث ابن طاوس عن أبيه، فاما حديث مسروق بن أوس عن أبي موسى، وحديث ابي ثملة عن يسار المعلم عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس فلا حاجة بنا اليهما لأنه ليس فيهما إلا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس، والمعتمد عليه رواية شعبة. وسعيد لصحتها فقط وبالله تعالى التوفيق * أما حديث شعبة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبدالله بن نسر نا قاسم بن اصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس بن مسروق عن ابي موسى قال : «قضى رسول الله ﷺ فدية الاصابع سواء».

قال أبو محمد : لم يسمعه غالب من مسروق * نا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا محمد بن جعفر غندر نا سعيد بن ابي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق عن ابي موسى عن النبي ﷺ قال : «الاصابع سواء عشر» * وأما حديث ابن حزم. وزيد بن ثابت. ورجل من آل عمر. وابن طاوس عن أبيه. وخبر مكحول. ومرسل عكرمة فانه لا يصح منها شيء * أما حديث ابن حزم فانه صحيحة ولا خير في اسناده لأنه لم يسنده إلا سليمان بن داود الجزري. وسليمان بن قرم وهما لا شيء، وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن

الزهري روى عنه يحيى بن حمزة فقال: ليس بشيء ، وأما سليمان بن قرم فساقت بالجملة ، وكذلك من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، ولا حجة في مرسل فسقط ذلك الكتاب جملة * .

قال أبو محمد : فظهر وهى هذه الاخبار كلها ، وأما ما جاء في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين ومن بعدهم * رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلية عن يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيما أقبل من الأسنان بخمسة أبخرة ، وفي الأضرار بعيرا بعيرا فلما كان معاوية وقعت أضراره فقال : أنا أعلم بالأضرار من عمر فجعلهن سواء * نا يوسف بن عبد الله الثوري نا أحمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى لعمر بن الخطاب عن عمر أنه قضى في الضرر بحمل * وبه الى مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قضى عمر بن الخطاب في الأضرار ببعير بعير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضرار بخمسة أبخرة خمسة أبخرة ، قال سعيد : فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضرار بعيرين بعيرين فلك الدية سواء ، وقد جاء عن عمر غير هذا كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب اليه (١) ان الأسنان سواء * ومن طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن شبرمة ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر خمسا من الابل * * ومن طريق وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في السن خمس من الابل * وعن وكيع نا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انه قال : الأسنان سواء اعتبروها بالأصابع عقلها سواء * ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن داود ابن الحصين عن أبي غطفان ان مروان أرسله الى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرر؟ قال : فيه خمس من الابل قال فردني الى ابن عباس قال : أتجعل مقدم الفم كالأضرار (٢) قال : لو لم نعتبر ذلك الا بالأصابع عقلها سواء * .

قال أبو محمد : ادعى قوم ان معنى قول ابن عباس اعتبروها بالأصابع انما هو قيسوها بالأصابع وهذا باطل لا تناقد ذكرنا قبل هذا بنحو ورتين في الآثار الرواية الثابتة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ان الأصابع سواء وان الأضرار سواء وان

(١) في النسخة رقم ١٤ عن شريح انه كتب اليه (٢) في النسخة رقم ١٤ مثل الأضرار

الثنا يسواء ، وقد ذكرنا أنها اختلاف الصحابة في التفضيل بين الأسنان ، وسند كرفي باب الأصابع اختلافهم في الأصابع فمن الباطل البحث أن يأمر ابن عباس بقياس الأضراس على الأصابع والنص قد جاء فيهما معاً مجتاً واحداً والاختلاف فيهما معاً موجوداً وإنما معنى قول ابن عباس اعتبروها بالأصابع إنما هو أنه كانوا يخالفونه فيرون المفاضلة بين الأسنان والأضراس لتفاضل منافعها ولا يرون ذلك في الأصابع وإن كانت مختلفة المنافع فكان يكتبهم ابن عباس بذلك ويريهم تناقضهم في تعليلهم ويطل تعليلهم بذلك ويأمرهم بأن يتفكروا فيها بقولهم في الأصابع لأن العبرة في كلام العرب إنما هو التفكر والتعجب والتدبر فقط . وأما التابعون فحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوى بين الأسنان في الدية ويقول إن كان للثنية جمال فإن للضرس منفعة . وبه إلى وكيع نا شعبة عن سلية بن كهيل عن شريح قال : الأسنان سواء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقناة قالاً جميعاً : في كل سن خمس من الأبل الأضراس والأسنان سواء . وبه إلى عبد الرزاق [عن محمد بن راشد] (١) قال سمعت مكحولاً يقول . الأصابع سواء والأسنان سواء ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب لعمر بن عبد العزيز : في الأسنان خمس خمس من الأبل .

قال أبو محمد : وبهذا يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وإسحاق بن راهويه ، وهذا قول آخر كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه « أن النبي ﷺ قضى في السن بخمس من الأبل » قال طاوس : وتفضل كل سن على التي تليها بما يرى أهل الرأي والمشورة . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي طاوس قال : قلت لأبي من أين يبدأ ؟ قال الثنيتان خير من الأسنان . قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن مسلم أنه سمع طاوساً يقول : يفضل الثناب في أعلى الفم وأسفله على الأضراس قال : وفي الأضراس صغار الأبل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الأسنان قال عطاء في الثنيتين والرابعيتين [والثنايين] (٢) خمس خمس وفيها بقى بعيران بعيران أعلى الفم وأسفله سواء كل ذلك سواء والأضراس

سواء قال ابن جريج : قلت لعطاء أسنان المرأة تصاب جميعا قال خمسون .
 قال علي : فهذه الأقوال كما أوردنا قول عن عمر . وعلي . ومعاوية . وابن عباس
 رضى الله عنهم أن دية السن والضرس سواء خمس خمس وهو قول عروة بن الزبير .
 وشريح . والزهرى . وقتادة . ومكحول . وعمر بن عبد العزيز ، وقول آخر ابن
 الثنايا (١) والرباعيات والانياب خمس خمس وفي سائر الأضراس وهى الطواحين
 بعير بعير وهو الثابت عن عمر بن الخطاب . وقول آخر ابن الطواحين مفضلة على
 الثنايا والرباعيات وهو قول صح عن معاوية كما أوردنا ، وقول رابع وهو قول
 سعيد بن المسيب . ومجاهد وعطاء أن فى الأسنان خمسا خمسا وفى الأضراس بعيران
 بعيران ؛ وقول آخر وهو أن فى الثنية خمسا من الأبل ثم تفضل على التى تليها وتفضل
 التى تليها على التى تليها وهكذا الى آخر الفم وهو قول طاوس (٢) .

قال علي : فلم يحصل من هذه المسألة الا على أخبار مرسله لا تصح ولو صحت
 لكان الحاضرون من خصومنا مخالفين لما ذكرنا ، ومن الباطل احتجاج المرء بخبر
 لا يراه على نفسه حجة وهو عنده حجة لاحجة على من لا يراه حجة فى شيء أصلا .
 قال أبو محمد : لكننا قول قول من يدري ويوقن أن قوله وكتابه معروضان
 عليه [فى] (٣) يوم القيامة وهو مسئول عنهما ان الخطأ فى السكوت بالجهل أنلم من الخطأ
 فى الحكم فى الدين بالجهل بل السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب والقول بما لا يعلم
 حرام على الناس فنقول وبالله تعالى التوفيق : وانه ان لم يصح فى إيجاب الدية فى الخطأ
 فى السن اجماع متيقن فلا يجب فى ذلك شيء أصلا لما قد ذكرناه من قول الله تعالى :
 (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله
 ﷺ : « ان دماءكم دأموكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد إيجاب غرامة على
 أحد الا أن يوجبها نص صحيح أو اجماع متيقن فاما النص الصحيح فقد أمنا وجوده بيقين
 هنا فكل ما روى فى ذلك منذ أربع مائة عام ونيف وأربعين عاما من شرق الأرض
 الى غربها قد جمعناه فى الكتاب الكبير المعروف بكتاب الإيصال والله الحمد وهو الذى
 أوردنا منه ما شاء الله تعالى فلو وجد شيء غير ذلك فما لا خير فيه أصلا لكن بما لعله (٤)
 موضوع محدث . واما الاجماع فلنسنا نعرفه وقد قالت الملائكة لا علم لنا الا
 ما علمتنا ، ولو صح عندنا فى ذلك اجماع لبادرنا الى الطاعة له وما ترددنا فى ذلك

(١) فى النسخة ٤٥ وقال آخرون فى الثنايا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) الزيادة من

النسخة رقم ٤٥ (٤) فى النسخة رقم ١٤ لكن بالمة

طريقة عين فمن صح عنده في ذلك اجماع فليتيق الله ولا يخالفه ومن لم يصح عنده اجماع ولا نص فحرضه التوقف ولا يحل له ان يكذب فيدعى اجماعا .

قال أبو محمد : ثم نقول وبالله تعالى التوفيق انه لو صح في ذلك اجماع بان فيها خمسا فوجه العمل في ذلك أنه لو صح الاجماع المتيقن على أن في الثانية خمسا من الابل فواجب كان (١) أن يكون في كل سن وكل ضر من خمس خمس لانه قد صح ان رسول الله ﷺ قال : « الاسنان سواء الثانية والضرس سواء » وهذا العموم لا يحل لأحد خلافه ولا تخصيصه فواجب حمله على ظاهره وانه في القصاص الذي أمر الله تعالى به في القرآن وأمر هو به عليه الصلاة والسلام بلا شك ، وأما في العمد فجائز تراضى الكاسر والمكسور سنة . والقالع والمقلوع سنة على القداء في ذلك على ما صح وثبت في حديث الربيع وبالله تعالى التوفيق .

الضرس تسود وترجف

قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في السن يستأنانها سنة فان اسودت ففيها العقل كاملا والا فاسود منها فبالحساب . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم ان علي ابن أبي طالب قال في السن تصاب فيخشون أن تسود ينتظر بها سنة فان اسودت ففيها قدرها وافيا وان لم تسود فليس فيها شيء ، قال عبد الكريم : ويقولون : فان اسودت بعد سنة فليس فيها شيء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب في السن خمس من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق فان اسودت فقد تم عقلها فان كسر منها اذ لم تسود فبحساب ذلك ، وعن سعيد بن المسيب اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت بعد ذلك ففيها العقل أيضا كاملا [قال ابن وهب : وأخبرني يونس عن ربيعة بمثله] (٢) قال ابن وهب : وسمعت حنظلة بن أبي سفيان يقول : سمعت القاسم بن محمد يسأل عن سن كانت ترجف ولم تسود ؟ قال : ففيها العقل كاملا . وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى الاجناد ان السن اذا اسودت فقد تم عقلها وما كسر منها بعد ذلك فبحساب ذلك ، وعن ابن وهب انه قال : أخبرني عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح انه سأله رجل عن رجل كسر سن رجل فاقيد منه فأخذ سنة

(١) في النسخة رقم ٤٥ فكان واجب (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

فردھا فثبتت فخاصمه الآخر فقال : ليس له شيء وعن شريح انه قال : في السن اذا كسرت يؤجل صاحبها سنة فان اسودت فديتها كاملة ، وان لم تسود فبقدر ما نقص منها ، وعن عطاء قال : ان سقطت سن او اسودت او رجفت قومت قال ابن جريج : وقال ابن شهاب : في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وقال عبد العزيز بن أبي سلمة والليث اذا ضربت السن فاسودت فقيمها عقلها كاملا فان طرحت بعد ذلك فقيمها العقل كاملا مرة أخرى ، وقال مالك : اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت مرة أخرى فعقلها أيضا تام (١) ومهنا قول آخر عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب قال في السن [السوداء] (٢) اذا سقطت ثلث ديتها قال أبو محمد : وهذا هو الثابت عن عمر بن الخطاب لا اتصال سنده ، وجودة روايته واتصاله ، حدثنا يونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستوائي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب وبه يقول أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه ، وعن سعيد بن المسيب انه قال : في السن السوداء ثلث الدية ، وعن مجاهد انه قال : اذا اسودت السن او رجفت ثم طرحت فنصف قدرها ، وان كان فيها قدرها أول مرة وذكر ابن أبي نجيع عن مجاهد في السن السوداء ربع ديتها ، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه قال في السن السوداء اذا كسرت خمس ديتها وفي كل عضو

قال أبو محمد : فقي اسودادها - كما ترى - أقوال اختلف فيها ، أما التوقيت بثلث الدية ونصفها وربعها فقول لا يعضده قرآن ولا سنة ولا إجماع وما كان هكذا فلا يجوز القول به فاذا كان سواد السن وأخضرارها واحمرارها وإصفرارها وصدعها وكسرها اذا كان كل ذلك خطأ لا قرآن جاء فيه بإيجاب غرامة ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع على شيء من ذلك أصلا لم يحز أن يوجب في ذلك شيء أصلا لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والأموال محرمة بالقرآن وبالسنة فلا يجوز البتة إيجاب غرامة في ذلك لأنه إيجاب شرع والشرع لا يجب إلا بنص أو إجماع ، وهذا مما لا يشك فيه ولا يتردد ، والحمد لله رب العالمين ، رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن مكحول قال : قال زيد بن ثابت في السن الزائدة ثلث ديتها ؛ وعن الحسن البصري قال : فيها حكم ، وبهذا يقول الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ، وأما سن الصغير فروينا من طريق الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن أبي مالك (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ « تاما » (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ الوليد بن مالك

وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب

عن أخيه أن عمر بن الخطاب قضى في سن صبي كسرت قبل أن يشغر (١) بيعير ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة قال : قال زيد بن ثابت في سن الصبي الذي لم يشغر عشرة دنائير . قال أبو محمد : وهي قيمة البعير عندهم في الدية . قال عبد الرزاق قال معمر وهو قول بعض علماء الكوفة . وعن الحسن قال في سن الصبي إذا لم يشغر قال : ينظر فيه ذوا عدل فان نبتت جعل له شيء وان لم تنبت كان كسن الرجل . وعن سليمان بن يسار انه استفتى في غلام لم يشغر أصيبت سنه هل فيها من عقل ؟ قال : لا ، وقال أبو حنيفة فيها حكومة ، وقال مالك . والشافعي : ان نبتت فلا شيء فيها ، وقال مالك ان نبتت ناقصة أعطى بقدر نقصها عن التي تليها فان لم تنبت ففيها خمس فرائض ، وهذا ما خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك . والشافعي عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فيما روى عنهما في هذا الباب ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : فاذا صبح الخلاف في ذلك فلا يجوز أن يكلف أحد غرامة إلا بنهر أو اجماع ، ولا نصر ولا اجماع في إيجاب شيء في سن الصبي فلا يجوز أن يجب في الخطأ في ذلك شيء أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق .

(العين)

قال أبو محمد : قد ذكرنا أن دية العين والعينين لم يأت إلا في صحيفة عمرو بن حزم . وخبر رجل من آل عمرو وخبر مكحول . وطاوس وظها لا يصح منها شيء لما ذكرنا ونذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره مما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وعن التابعين رحمة الله عليهم . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر كلاهما عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في العين النصف . و به إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال : في العين نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق وفي عين المرأة نصف ديتها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق ، وأما عين الأعور ففي ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي مجلز قال : ان رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقئت عينه خطأ فقال عبد الله بن صفوان : قضى فيها عمر بالدية كاملة فقال الرجل اني لست اياك اسأل انما اسأل ابن عمر فقال ابن عمر يحدثك عن عمر وتساألني . و به إلى حماد بن سلمة

(١) اذا سقطت روائح الصبي قبل ثمر وهو مشغور فاذا نبت قبل انثر

انا قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض انه قال في رجل أعور فقأ عين صحيح العينين عمدا فقال قضي فيها الامير بالدية كاملة - يعني عثمان - لانه لا يقتصر من الأعور * حدثنا عبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن سميان عن ابن عباس قال: دية عين الأعور الف دينار، وأخبرني مالك عن ابن شهاب انه كان يقول في عين الأعور الدية كاملة ، قال مالك: بلغني عن سليمان بن يسار انه كان يقول ذلك قال ابن وهب: وأخبرني يونس ومالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله قال ابن وهب : وأخبرني عمر بن قيس. وي زيد بن عياض. وابن طهيرة قال عمر بن قيس عن عطاء عن علي بن أبي طالب ، وقال ابن طهيرة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد بن المسيب قالوا كلهم : مثل ذلك ، وقال ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال : السنة ورأى الصالحين ان الأعور اذا فقئت عينه ثمن عين الأعور الف دينار، وانه اذا فقأ الأعور عين صحيح العينين غرم له ألف دينار. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في عين الأعور الف دينار قال معمر: وقال قتادة. والزهرى معا: اذا فقأ الأعور عين صحيح العينين عمدا أغرم الف دينار ، واذا فقأها خطأ أغرم خمسمائة دينار، وقال الزهرى في رجل في إحدى عينيه يياض فاصيبت عينه الصحيحة قال: نرى أن يزاد في عقل عينيه ما نقص من الاخرى التي لم تصب به وبه يأخذ الحسن البصري. ومالك. والليث. وأحمد بن حنبل. واسحاق بن راهويه ، وقال آخرون : فيها نصف الدية كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز عن الحكم بن عتيبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال في عين الأعور خمسون * وعن مسروق انه قال: في عين الأعور نصاب أنا أدى قتل الله فيها نصف الدية ، وبه يقول الشعبي * وعن عبدالله بن مغفل انه سئل عن الرجل يفقأ عين (١) الأعور قال : ما أنا فقأت عينه الاخرى فيها نصف الدية. وعن عطاء بن أبي رباح قال في عين الأعور نصف الدية * [وعن ابراهيم النخعي انه قال في عين الأعور فقأ عينه خطأ قال : نصف الدية] (٢) *

قال أبو محمد : قولنا في العين هو قولنا في السن سواء، وانه انما جاءت في

دية العين بالخطأ آثار وقد تقصيناها والله الحمد ليس منها شيء. يصح *

وأما قول الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فانما جاء ذلك عن عمر وعلي. وعثمان. وابن

عمر. وابن عباس وبعض أصحاب النبي ﷺ فقط، وعن ثمر من التابعين نحو العشرة، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع به على جميع الأمة إلا غافل أو مستسهل للكذب والقطع بما لا علم له به فإن صح إجماع متيقن في دية الدين فنحن قائلون به، والا فقد حصلنا على السلامة فالإجماع المتيقن في هذا بعيد ممتنع أن يوجد في مثل هذا لأن الإجماع حجة من حجج الله تعالى المتيقنة الظاهرة التي قد قطع الله تعالى بها العذر وأبان بها الحجة وحسم فيها العلة، ومثل هذا لا يستتر على أهل البحث والحقائق لا تؤخذ بالدعوى فأذلا إجماع في ذلك فلا يجب في الخطأ شيء لقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

قال أبو محمد: فاما قول مالك في أن في عين الأعور الدية فإنه وإن تعلق بما جاء وصح عن بعض الصحابة فإنه قد تناقض في القياس، والعجب أن قولاً ينسب لبعض أصحابه إليه من أنه يرى أن القياس أقوى من خبر الواحد ثم هنا قد ترك القياس الذي لو صح قياس في العالم (١) لكان هذا هو ذلك الذي يصح وهو أنه فرق بين سماع امرئ لا يسمع إلا باذن واحدة ويد إنسان أقطع ورجل أقطع فلم يرفق ذلك إلا نصف الدية ورأى في عين الأعور الدية كاملة وليس لهم أن يدعوا في هذا إجماعاً لأن في هذا اختلافاً سند كره أن شاء الله تعالى في باب يد الأقطع وسمع ذى الأذن الواحدة وبالله تعالى تأيد، فإن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن عين الأعور هي بصره كله فالواجب في ذلك ما يجب في البصر كله قلنا لهم: هذا يبطل عليكم من وجهين أحدهما أنه إن كان كما تقولون فيجب عليكم أن تقيدوه من عيني الصحيح معاً لأنه بصر بصر لا على قولكم وأنتم لا تقولون ذلك (٢) والثاني أنه يقال لكم وسمع ذى الأذن الواحدة الصماء هو سماعه كله وهو له أنفع وأقوى وأقرب من تمام السمع من عين الأعور فإن الأعور لا يرى إلا من جهة واحدة فقط قائما هو نصف بصره وكذلك يد الأقطع هي محل تصرفه ورجل الأقطع أيضاً فاجعلوا في كل ذلك دية وأنتم لا تفعلون ذلك، ووجه ثالث وهو أنه لا يجب على أصلكم هذا أن تقيدوا إذا عينين فقام أحدهما أعور فأنتم تقيدون من الأعور ولا إجماع في هذا فقد أقدمتم بصراً كاملاً بنصف بصر، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن أبي عياض أن عثمان بن عفان قضى في رجل أعور فقأ عين صحيح قال: لا قود عليه وعليه دية عينه، وقال سعيد بن المسيب: لا يقاد من الأعور وعليه دية كاملة وإن كان عمداً، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الأعور يصيب عين إنسان عمداً

(١) في نسخة في الأرض (٢) في النسخة رقم ١٤ لا تقولون بهذا

أيقاد منه؟ قال: ما أرى أن يقاد منه أرى له الدية وافية وعن عبد الرزاق نا ابن جريج عن محمد بن أبي عياض أن عمر . وعثمان اجتماعا على أن الأعور إذا قفا عين آخر فعليه مثل دية عينيه ، وقال علي بن أبي طالب: أقام الله تعالى القصاص في كتابه العين بالعين وقد علم هذا فعليه القصاص فإن الله تعالى لم يكن لينسى شيئا .

قال أبو محمد : وأما الخنثيون والشافعيون فإنهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا ههنا عمرو ابن عمر وعليه وابن عباس رضي الله عنهم ولا يعرف لهم في هذا من الصحابة رضي الله عنهم مخالف إلا رواية ضعيفة قد ذكرناها عن لم يسم فكل طائفة تنقض أصلها وتهدم ما تبني وما ينبغي أن يرضى لنفسه بهذا ذو ورحم ونحمد الله تعالى على عظيم نعمه .

(وأما العين العوراء) قال علي: نذكر الآن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها بثلاث الدية وقال بهذا طائفة من السلف الطيب كما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام هو الدستوائي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قضى في العين العوراء إذا بضخت واليد الشلاء إذا قطعت. والسن السوداء إذا سقطت ثلاث ديتها . وعن ابن عباس في العين العوراء إذا خسفت ثلاث الدية، وقول آخر (١) رويناه من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد - هو الانصاري - عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار قال: قضى زيد بن ثابت في العين القائمة إذا بخصت (٢) بمائة دينار . وعن سعيد بن المسيب يقول في العين القائمة بخص عشر الدية وقال به غيره كما رويناه من طريق الحجاج ابن المهال نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه قال في العين القائمة إذا بخصت خمس ديتها وبه يقول الليث بن سعد وغيره، وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمرا قالا جميعا: نا ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في العين القائمة التي لا تبصر ان ثقت أو بخصت ففيها نصف قدر العين خمس وعشرون بعيرا من الأبل وان كان قد أخذ نذرها أول مرة . وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب عمر بن عبد العزيز: ان كان لطمت العين فدمعت دموعا لا ترقا فلها ثلثا دية العين وان كانت دمة لا تجف دمعها وهي دون الدمة الأولى فنصف دية العين وان كانت دمة من العين تسحل أحيانا وأحيانا يذهب فيها بصره ففيها خمسمائة دينار .

(١) في النسخة رقم ١٤ وقال آخرون (٢) بنخص عينيه قاعها مع شحمها وبابه تطع ولا تمل بنخص

وعن ابراهيم النخعي قال في العين العوراء القائمة اذا أصيبت الدية فاذا كانت مفقودة قائمة تخسفت قتيها صلح . وعن ابراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العوراء حكم وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعي : وأصحابهم ، وهو قول الزهري وروينا من طريق ابن وهب .

قال أبو محمد : هذا من عجائب الدنيا ان الخفيفين والمالكين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا وافق أهواءهم وهم ههنا قد خالفوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ . وعمر بن الخطاب . وابن عباس في قول ثابت عنهما .

قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ [نا ابن وضاح] (١) ناموسي بن معاوية نا وكيع نا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال في العين العوراء إذا تشتت ثلث الدية . حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أمراء الاجناد أن يكتبوا اليه يعلم علمائهم قال : لما اجتمع عليه فقهاؤهم في شتر العين ثلث الدية . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن قتادة قال في النشتر في العين ربع الدية .

قال أبو محمد : لو وجد المالكين والخفيفون أقل من هذا لما ترددوا وأى اجماع على أصولهم يكون أقوى من هذا الاجماع بهذا السند (٢) الثابت الى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكتب الى أمراء الاجناد يسألهم عن اجماعهم وهو خليفة لا يشذ عن طاعته مسلم في شيء من أقطار الارض كلها أولها عن آخرها من آخر الاندلس وطنجة الى بلاد السودان الى آخر السند وآخر خراسان وآخر أرمينية وآخر اليمن فما بين ذلك يجمع له فقهاؤهم على أن في شتر العين ثلث الدية ولكن ما على المهولين بالاجماع مؤنة في خلاف هذا الاجماع فلا يرون في ذلك إلا حكومة ، ولكن لله در الامام أبي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله عنه إذ يقول ما حدثنا به حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول فيما يدعى فيه الاجماع هذا الكذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس يختلفوا ولم ينته اليه فيقول لانعلم الناس يختلفوا هذا دعوى بشر المريسي والاصم ولكن نقول لانعلم الناس يختلفوا ولم يبلغني ذلك .

قال أبو محمد : هذا هو الدين والورع لا الجسر بلا علم كما كان يقول الشعبي رحمه الله

إذا سئل عن مسئلة ماذا قال فيها الحكم البائس أجسر جسار اسميتك الفسفا من ان لم تقطع •
قال علي : إلا ما لا يختلف فيه مسلمان في أن من خالفه فليس مسلما فهذا اجماع
صحيح كالاجماع على قول لا إله الا الله محمد رسول الله • وكالصلوات الخمس • وشهر
رمضان • والحج وجملة الزكاة ، وما كان هكذا وما تيقن بلا شك علم جميع الصحابة
وقولهم به وبالله تعالى التوفيق •

(شفر العين)

وأما شفر العين فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول
عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت انه قال في جفن العين ربع الدية ، وعن
الحسن البصري في كل شفر ربع الدية • نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع لعمر
ابن عبد العزيز في شفر العين الأعلى اذا تنف نصف دية العين وفي شفر العين الأسفل
اذا تنف ثلث دية العين ، قال عبد العزيز بن عمر : وكتب أبي الى أمراء الاجناد أن
يكتبوا اليه بعلم علمائهم قال : وما اجتمع عليه فقهاؤهم في حجاج العين (١) ثلث
الدية • وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في كل شفر ربع الدية إذا قطع ولم
ينبت شعره • وبه الى معمر عن بعض أصحابه عن الشعبي قال في كل شفر ربع دية
العوض • حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي
ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند نا قال
الشعبي في الجفن الأعلى ثلث دية العين وفي الجفن الأسفل ثلثا دية لانها ترد الحدة وما
قطع منها فيقدر ذلك ؛ وعن الشعبي قال : كانوا لا يوقنون في الشعر شيئا ، وقال أبو جنيقة .
وسفيان الثوري . والشافعي وأصحابهم في كل جفن من أجفان العين نصف دية العين ؛
قال الشافعي : فان تنفت الاهداب فلم تثبت قضيا حكومة ، وقال مالك وأصحابه :
ليس في شفر العين وحجابها الاجتهاد الا امامه

قال أبو محمد : أما قول مالك في مخالفة لأصول أصحابه لأنهم يعظمون على
خصومهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدهم وههنا خالفوا
قول زيد بن ثابت ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويحتجون بقول عمر بن
عبد العزيز إذا خالف قول خصومهم ووافقهم وههنا خالفوا حكمه وقوله واجماع
فقهاء الامصار وأهل عصره له بأصح اسناد يمكن أن يكون ثم أوجبوا غرامة حكومة

(١) حجاج العين بفتح أوله ويكسر عظم وينبت عليه الحاجب

فذلك ولا يعرف هذا القول عن أحد قبلهم *

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون كلام الله تعالى . وكلام رسوله ﷺ والا فالأموال محرمة فلا يجب ههنا في الخطأ شيء لقول الله تعالى : (وائس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » *

(فقأ عين انسان ثم مات الفاقء)

قال علي : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال في رجل فقأ عين رجل فقام ابن عم له فقتل الفاقء غضبا لابن عمه قال : يقتل القاتل بمن قتل ولا شيء للمفقوءة عينه وقد فاته القود قال ابن وهب : وبلغني عن ربيعة أنه قال في أعمى فقأ عين صحيح أو عينه جميعا قال ما فيه مأخذ لقود عليه الدية *

قال علي : هاتان فيتان متناقضتان لأنه أوجب الدية في عين فقئت عمدا لاجل امتناع القود في إحدى المسألتين ولم يوجب في الاخرى دية لاجل امتناع من القود أيضا هذا تناقض ظاهر لا يؤيده نص ولا قياس ولا خبر عن صاحب ، والحق من هذا ان القود واجب ما أمكن كما أمر الله تعالى إذ يقول : (والحرمات قصاص) فاذا تعذر (١) القصاص بموت أو بعدم العضو أو بامتناع أو بفرار فان كان في ذلك دية مؤقته ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي واجبة لمن أرادها مكان قصاصه الفاتت لان النص اوجبها له وان لم تكن هناك دية مؤقته عن رسول الله ﷺ ثابتة فلا شيء له لان الاحكام لا يوجبها الا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو اجماع متيقن فاذا ذلك كذلك كما ذكرنا فاحدى فتيا ربيعة صواب والاخرى خطأ فاما الصواب ففتياه في الذى فقأ عين آخر فوثب ابن عم المفقوءة عينه فقتل الفاقء ان على القاتل القود [ولا شيء للمفقوءة عينه لأنه قد فاته القود ولم يكن له غير القود] (١) وأما الخطأ فقوله في أعمى فقأ عين صحيح أو عينه انه لا قود عليه وانما عليه الدية وذلك انه أوجب دية لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا قياس ولا نص صحيح ومنع القود الذى أوجبه الله تعالى في نص القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٢٦ مسألة : جنى على عين ثم فقئت - قال علي : نا عبد الله بن ربيع

ناحمد بن عبدالله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناحماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة أن مسروقاً وشريحاً والشعبي . و ابراهيم النخعي قالوا في رجل فقئت عينه ، وقد كان ذهب منها شيء انه يلقي عنه بقدر ما ذهب منها .

قال علي : هذا ليس فيه قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وهذه رواية ساقطة لانها عن الحجاج بن ارطاة ، ولو صحت فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قلنا : ان الاموال محرمة إلا بنص أو اجماع فان كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه ، وان كان عمداً فالقود ما أمكن وان أمكن ذهاب شيء من قوة البصر لنا ذهب هو أفقد ذلك بدواً أو بما أمكن وان لم يمكن ذلك فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فالواجب في ذلك الأدب لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكراً فليغيره بيده ان استطاع » ولقول الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فاذا عجزنا عن المثل الاخص لزمنا أن تأتي باقضى ما نقدر عليه من التماثل الآية المذكورة والادب والسجن سيئة فهما جزاء سيئة أخرى عجزنا عن مثلها من نوعها الادنى ، وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٢٧ مسألة شج انسانا فذهب بصره فقال كان أعمى . قال علي : روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن خالد النبلي (١) عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان اهما قالوا في رجل شج رجلاً فذهبت عينه . من غير تلك الشجة فقال الحكم : ان شهدوا انها ذهبت من الضربة فهو جائز ، وقال حماد : ان شهدوا أنه ضربه يوم ضرب به وهي صحيحة فهو جائز .

قال علي : وان كان صحيحاً فقد يمكن أن تذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما قال الحكم انها ذهبت من تلك الشجة فان شهد الشهود بذلك وكان عمداً فالقود في ذلك من كلا الأمرين ومن العين فلا بد من اذهاب عينه ومن شجته كما شج *

قال علي : برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهذا اعتداء منه بفعلين شجهم واذهاب عين فلا بد من القودين كليهما ، فان احتجوا بما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نااسماعيل بن علي بن أيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً طمن رجلاً بقرن في ركبته فأتى النبي ﷺ يستقيد فقبل له حتى تبرأ فأتى وعجل فاستقاد فعنت رجله وبرئت رجل المستقاد منه فأتى النبي ﷺ فقال له : ليس لك شيء قد أبيت ، قلنا : هذا الخبر هو حجتنا

(١) هو خالد بن دينار النبلي بكسر النون بعدها تحتانية نسبة الى النبلي بلدين واسط والسكوفة

وعمدتنا وذلك أن رسول الله ﷺ قد أمره بالتأخير حتى يبرأ فيقادر له بما تبلغه تلك الحال التي يبرأ عليها فأبى فأعطاه رسول الله ﷺ حقه فلما عنتت رجله والعنت البرؤ على عوج (١) لم يمكن أن يستفيد من العوج أصلا فلا شيء له ، ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما كان لتأخير معني وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٢٨ مسألة قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخره قال علي : قال أبو حنيفة : إذا شج آخر موضحة فذهبت عيناه أو قطعت أصبعه فشلت أصبع له أخرى أو قطعت إحدى يديه فشلت الأخرى أيتهما كانت أو قطعت أصبعه فشلت يده أو قطع بعض أصبعه فبطلت الأصبع كلها أو شجه موضحة فصارت منقلة فلا قصاص في شيء من ذلك وعليه الارش ، وقال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن صاحباه : مثل هذا في العضو الواحد كالموضحة تصير منقلة أو قطع أنملة فشلت أصبعه قالوا : وأما إذا شجه موضحة فبطلت عينه أو قطع أصبعه فبطلت أصبع أخرى أو يد أخرى فعليه القصاص في الأولى وعليه الارش في الأخرى ، وقد روى عن أبي يوسف ، ومحمد ، وأبي حنيفة أيضا أنه إن قطع له أنملة فسقطت من المفصل أصبعه أو يده كلها من المفصل أو كسر بعض سنه فسقطت السن كلها كان القصاص في السن كلها وفي جميع الأصابع وأنه إن قطع أصبعه فسقطت الكف من نصف الساعد وبرى فلا قصاص له فإنه ابتداء قطعها من نصف الساعد ، وفرقوا بين الشلل والسقوط ، وقال عثمان البتي : إذا قاع عينه عمدا فذهبت العين الأخرى [اقتص منه] و (٢) فقتت عينا الفاق جميعا ، وقال مالك : إذا قطع أصبعه فشلت يده فعليه القصاص من الأصبع وله الارش في اليد ، ويجمع في قوله العقل والقصاص جميعا في عضو واحد ، وقال الشافعي : إن قطع إحدى اثنييه فذهبت الأخرى اقتص منه في التي قطع وعليه الدية في الأخرى *

قال أبو محمد : الحكم في هذا كله ما يتقن أنه تولد من جناية العمد فبالضرورة ندري أنه كله جناية عمد وعدوان فالواجب في ذلك القود أو المفاداة سواء في ذلك النفس وما دونها ، والعجب كله أنهم كاهم أصحاب قياس بزعمهم وهم لا يختلفون في أن من قطع أصبع آخر فمات منها فإن عليه القود في النفس ثم يمنع من منع منهم فيمن قطع أصبع آخر فذهبت كفه منها إن يقاد منه في الكف فهل في التاقض أخش من هذا ؟ وأما إذا أمكن أن تولد الجناية الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها لا قود ولا غيره مثل أن يقطع له يدا فتشل له الأخرى فهذا إن لم يتقن أنه تولد من الجناية الأولى

(١) في النسخة رقم ٤٥ على عرج (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ وعليها فما بعد ما تفسيرها

فلسنا على يقين من وجوب شيء على الجاني واذا لم نكن على يقين من انه يلزمه شيء فلا يجوز أن يلزم شيئا لا في بشرته ولا في ماله لقول رسول الله ﷺ: «ان دمائكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام».

قال علي: وكان في أصحابنا فتى اسمه يقي بن عبد الملك ضربه معمله في صباه بقلم في خده فبيست عينه فهذا عمد يوجب القود لأن الضربة كانت في العصبية المتصلة بالناظر وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٩ مسألة من أمسك آخر حتى فقتت عينه أو قطع عضوه أو ضرب، قال علي: ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج ناقسم بن أصبغ نا ابن رضاح ناسحنون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا انه يقاد من الذي باشر ذلك منه، وأما الآخرون الذين أمسكوه في عاقبون عقوبة مرجعة منكرة فان استحب المصاب الدية كانت الدية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء، قال يونس: وقال ربيعة ان أحب الذي فقتت عيناه الدية فله اثنا عشر الف درهم في عينيه فان كان الذين أمسكوه انما أمسكوه ليفقا عينيه فعليهم الدية جميعا وان كانوا أمسكوه ليصكه أو ليضربه لا يريدون بذلك فقه عينيه فالدية على الذي فقا عينيه دون أصحابه، قال ابن وهب. قال ابن سمعان: قال ربيعة. ان أراد القود أقيد منهم جميعا بمن باشر ذلك ومن أمسكه.

قال أبو محمد: أما إيجاب الدية عليهم كلهم والمنع من القود منهم كلهم خطأ لا إشكال فيه وتناقض ظاهر لانهم لا يخلو من أن يكونوا كلهم فقاه أو لم يفقاه كلهم لكن من باشره خاصة لا سبيل الى قسم ثالث فان كانوا كلهم فقاه عينيه فالقود عليهم كلهم كما الدية عليهم كلهم ولا فرق، وان كانوا ليس كلهم فقاه لكن المباشر خاصة فالزام الدية في ذلك من لم يفقا ولا كسر ولا قطع خطأ، وهذا لا خفاء به وأما قول ربيعة في إيجاب القود على جميعهم أو الدية على جميعهم فلم يتناقض ولكنه خطأ لان المسك آخر ليفقا عينيه أو ليقطع يده أو ليخصى أو ليجنى عليه أو ليضرب لا يقع عليه البتة في اللغة ولا في الشريعة اسم فاقء ولا اسم قاطع ولا اسم كاسر ولا اسم ضارب، واذا لم يكن شيئا من هذا فلا قود عليه في ذلك لان الله تعالى انما قال: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فبطل هذا القول بلا شك، وهذا مما خالف فيه مالك شيخي ربيعة والزهرى، لانهما جعلاهما في جنابة العمد في العين الخيار بين القود أو الدية وهو لا يرى فيها إلا القود فقط وهما كبشاً المدينة.

قال على : والحكم في هذا هو أن يقتصر من الفاقء والكاسر والقاطع والضارب بمثل ما فعل ويعزr الممسك ويسجن على ما يراه الحاكم لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ، ولا مره ﷺ بالتعزير في كل مادون الحد عشرة أسواط فأقل على ما ذكره في باب التعزير أن شاء الله تعالى من كتاب الحدود ، فإن قال قائل : انكم تقولون فيمن أمسك آخر للقتل قتل أنه يسجن حتى يموت فهذا خلاف لما قلتم هنا أم لا جوابنا وبالله تعالى التوفيق : أنه ليس ذلك مخالفا لشيء منه لأن الحكم في هذا قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فكل من فعل فعلا يوصف به وكان به متعديا فإنه يجب أن يعتدى عليه بمثله بأمر الله تعالى فالممسك آخر حتى قتل بمسك له وحابس حتى مات وليس قاتلا فالواجب أن يحبس حتى يموت فهو مثل ما اعتدى به ، ولأنبالي بطول المدة من قصرها (١) اذ لم يأت بمراعاة ذلك نص ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٣٠ مسألة عين الدابة ، قال على : نا أبو عمر أحمد بن قاسم نا أبي قاسم ابن محمد بن قاسم أخبرني جدى قاسم بن أصبغ نا زكريا بن يحيى الناقد ناسع بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ لم يقض في الرأس إلا في ثلاث . المنقلة والموضحة والآمة . وفي عين الفرس ربع ثمنه ، نا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن رضاء نا موسى بن معاوية نا وكيع نا أبو جناب نا هو يحيى بن أبي حية الكلبي . عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه في فرس فقئت عينه أن يقوم الفرس ثم يكون في عينه ربع قيمته نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا عبد الملك بن عمير قال : إن دهقانا فقاعين فرس لعروة بن الجعد فكتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر إليه أن خير الدهقان فإن شاء أخذ الفرس وأعطى الشروى وإن شاء أعطى ربع ثمنه يقوم الفرس عشرين الفافرم خمسة آلاف ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أن على بن أبي طالب قال في عين الدابة الربع يعنى من ثمنها ، وعن محمد ابن سيرين أن شريحا قال في الدابة إذا فقئت عينها لصاحبها الشروى فإن رضى جبرها ربع ثمنها ، وعن ابن جريج قلت لعطاء عين الدابة قال الربع زعموا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مجاهد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين

جمل أصيبت بنصف ثمنه ثم نظر إليه بعد فقال ما أراه نقص من قوته ولا من هدايته فقضى فيه بربع ثمنه ، وعن الحسن بن حي في عين الدابة ربع ثمنها فان قطع ذنبها أغرم ما نقصها ، وقال أبو حنيفة . وزفر في الفرس والبعير والبقرة تفقا عين كل واحد منهم ربع ثمنه فان قعا عين شاة فليس في ذلك [إلا ما نقصها وقال مالك . والشافعي . وزفر في احد قوله ليس في كل ذلك] (١) إلا ما نقص من الثمن فقط ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا وقال الليث : ان قعا عين دابة أو كسر رجلها أو قطع ذنبها فعليه ثمنها كلها أو مثلها . قال أبو محمد : أما الحديث المذكور فلا يصح لأنه من رواية أبي أمية اسماعيل ابن يعلى الثقفي وليس بشيء ، وأما الرواية في ذلك عن عمر بن الخطاب . وسعد بن أبي وقاص . وشرح . وعطاء قتابة ، وأما الرواية عن علي بن أبي طالب أنه قضى في ذلك بنصف القيمة وعن عمر بمثل ذلك فواهيتان أما التي عن علي فهي عن لا يدرى عن محمد بن جابر اليمامي وهو هالك عن جابر الجعفي وهو فروغ منه . وأما التي عن عمر بن الخطاب فمثل ذلك لأنها عن مجالد وهو ضعيف عن الشعبي عن عمر ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر بنحو عشرة أعوام .

قال أبو محمد : إلا أن المالكيين قد يحتجون باسقاط من هذا الحديث اذا وافق تقليدهم كاحتجاجهم « بلا يؤمن أحد بعدى جالسا » وبحديث حرام في الاستظهار وبكثير جدا قد ذكرناه مفرقا ومنجمه ان شاء الله تعالى .

قال علي : وأما نحن فانه لاحجة عندنا إلا في نص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ أو اجماع متيقن لا خلاف فيه من أحد وليس في هذه المسألة شيء من هذه البراهين فاذا ذلك كذلك فان رسول الله ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز الزام فاق عين الدابة إلا ما أوجبه نص أو اجماع ، وقد قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فواجب بهذه الآية الزامه قيمة ما نقص فقط وبالله تعالى التوفيق .

(الحاجب)

٢٠٣١ مسألة : قال أبو محمد : قد اختلف الناس في الحاجبين ناحام ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر الصديق في الحاجب اذا أصيب حتى يذهب شعره فقضى فيه موضحين عشرا من الابل ، وقال آخرون : غير هذا لما روينا بالاسناد المذكور

الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عبد الكريم انه بلغه عن أصحاب النبي ﷺ في الحاجب يتحصص شعره أن فيه الربع وفيما ذهب منه بالحساب قالت أصيب الحاجب بما يوضح ويذهب شعره كان قدر الحاجب فقط ولم يكن للوضحة قدر فان أصيب بمنقولة كان قدر الحاجب والمنقولة جميعا ، وروى عن زيد بن ثابت أن في الحاجب الواحد ثلث الدية ، وقال الشعبي في الحاجبين الدية ، وعن سعيد بن المسيب قال في الحاجبين اذا استوعبا الدية وفي أحدهما نصف الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال : كان يقال في كل اثنين من الانسان الدية وفي كل واحد النصف قلت الثنتين قال : لعل ذلك قال وفي كل واحد من الانسان الدية ، وعن الشعبي قال : في كل اثنين من الانسان الدية ، نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة أن شريحا قال في الحاجبين والشفتين واليدين والرجلين نصف الدية يعنى في كل واحد منهما وفي كل فرد في الانسان الدية ، وهو قول الحسن البصرى . وقتادة . وأبي حنيفة . واحمد بن حنبل . وأصحابهم ، وقال آخرون فيها حكومة فقط ، وهو قول مالك . والشافعى . وأصحابهما ، وقال آخرون : لا شيء فيها لنا روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الحاجب يشتر قال لم أسمع فيه بشيء .

قال أبو محمد : أما الخفيفون والمالكيون والشافعيون فقد تقضوا ههنا أصولهم في تهويلهم بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وهم ههنا قد خالفوا ما روى عن أبي بكر الصديق . وزيد بن ثابت . وسائر أصحاب رسول الله ﷺ الى أقوال لم تحفظ قط عن صاحب وهذا قبيح جدا . فاما الخفيفون فانهم طردوا القياس ههنا إذ جعلوا في كل اثنين في الانسان الدية قياسا على اليدين والحاجبان اثنان ، وأما قول مالك . والشافعى فان أصحابهما لا مؤنة عليهم في ادعاء الاجماع من الامة فيما لا يعرفون فيه خلافا نعم حتى انهم ليدعونه فيما فيه الخلاف مشهور كفعلهم في الموضحة على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا نعلم أحدا قال قبل مالك بقوله في الحاجبين حكومة . هذا ولم يتبع فيه نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس فينبغى لهم أن لا ينكروا على من قال بقول اتبع فيه القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، وما أباح الله تعالى قط لمالك ولا لابي حنيفة ولا للشافعى شيئا حرمة الله تعالى على غيرهم . قال على : فاذا لانص في الحاجبين بصح ولا اجماع فيما يتيقن قالوا يجب ان لا يجب

فيهما في العمد الا القود أو المفاداة ، وأما في الخطأ فلا شيء لأن الأموال محرمة إلا بنص أو اجماع والحكومة غرامة فلا يجوز الزامها أحداً بغير نص ولا اجماع وهو قول عطاء كما أوردناه .

(الآف)

٢٠٣٢ مسألة : قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب أنه قال في الآف الدية . وبه إلى وكيع نا اسرائيل عن جابر عن الشعبي قال في العرين الدية . وبه إلى وكيع نا سلام عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال في المارن الدية ، وعن يزيد بن عبد الله ابن قسيط أنه قال : في الانسان خمس ديات الآف واللسان والذكر والصلب والفؤاد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عكرمة قال في الروثة النصف قال عبد الرزاق أحسبه ذكره عن عمر ، وعن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في روثه الآف ثلث الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه كان يقول في الروثة الثلث فإذا بلغ من المارن العظم فالدية وافية فإن أصيب من الروثة الأربعة أو غيرها لم يبلغ العظم فبحساب الروثة . وعن ابن جريج عن سليمان ابن موسى أن عمر بن عبد العزيز قال : في الآف إذا أوعى جدعه الدية كاملة فما أصيب من الآف دون ذلك فبحساب ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبيه عن الشعبي قال : ما ذهب من الآف فبحسابه . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أنه قال في روثه الآف ثلث دية الآف وفي الجنابتين إذا خرمتا ثم لم تلتصبا في كل واحد منهما ثلث دية الآف وفي الروثة ثلث دية الآف وفي قصبة الآف إذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة . نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عثمان ابن سليمان أن عبداً كسر إحدى قصبتى آف رجل فرفع ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فقال عمر : وجدنا في كتاب لعمر بن الخطاب أيما عظم كسر ثم جبر كما كان ففيه حقتان فراجع ابن سراقه فقال : أيما كسر أخذ من القصبتين فإني عمر إلا أن يجعل فيه الحقتين . وبه إلى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : إن كسر الآف كسراً يكون شيناً فسدش دية وإن كان المنخران منهما اثنين فثلث دية

المنخرين وان كان مارن الآف مهورا هبرة فله ثلث الدية وان كان مهورا ملتطيا
بيح صوته كالعين فنصف الدية لعينه وبمئة خمسمائة دينار فان كان ليس فيه عيب ولا
غش ولا ريح توجد منه فله ربع الدية ؛ فان أصيب قصبة الآف فخافت وفيه شين
ولا ريح ولا يوجد ريح شيء فالدية مائة وخمسة وعشرون دينارا . وان ضرب أنفه
فبرا غير أنه لا يجد ريجا طيبة ولا ريح شيء فله عشر الدية ، سمعت مولى سليمان بن
حبيب يحدث قال : قضى سليمان بن حبيب في الآف إذا وثن بعشرة دنائير وإذا
كسر بمائة دينار ، وبه الى ابن جريج قال قلت لعطاء في الآف جائفة ؟ قال : نعم
قال ابن جريج : وأخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه كان يقول في جائفة الآف
ثلث الدية فان نفذت فالثلاثان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن عطاء الخراساني
في الآف إذا خرم مائة دينار .

قال أبو محمد : فحصل من هذا عن علي أن في الآف الدية وكذلك عن
الشعبي، وعن عمر بن عبد العزيز . وعن ابن قسيط . وعن إبراهيم . ومجاهد
في المارن الدية وهو كل مادون العظم ، وعن عمر بن عبد العزيز في المارن ثلث دية
الآف ، وعن الشعبي في العرنين الدية وهو مادون المارن ، وعن مجاهد في الروثة
الثلث وهي دون العرنين وهو قول ابن حنبل . وإسحاق . وقتادة . وفي الأربعة بحساب
ذلك وهو طرف الآف ، وعن مجاهد ومكحول في الروثة ثلث الدية ، وفي خرم جنبتي
الآف إذا لم يلتصقا في كل واحد من الحرمين ثلث دية الآف ، وعن مكحول . وإسحاق
في الوتر ثلث دية الآف وهي الحاجزة بين ثقتي الآف ، وفي قصبة الآف إذا
كسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة ، وعن عمر بن الخطاب . وعمر بن عبد العزيز في
ذلك بعيران حقتان وفي كسر الثنتين عن عمر بن عبد العزيز سدس دية الآف فان
كان في كلا المنخرين ثلث دية الآف وفي هشم الآف حتى يكون لا طيا يبيع صوته
نصف دية النفس وان لم يكن فيه ريح مئة ولا رشح فربع دية النفس وفي جائفته
عشر دية وربع عشر دية ، وفي جائفة الآف عن مجاهد ثلث دية النفس فان نفذت
فالثلاثان ، وعن عطاء الخراساني في خرم الآف عشر الدية ، وقال مالك فيما دون
المارن من كل ما ذكرنا حكم ، وبه قال الشافعي . وأبو حنيفة .

قال أبو محمد : وكل هذا لا يصح منه شيء . والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق :
أنه لا سبيل الى أن يوجد في هذا خبر صحيح عن رسول الله ﷺ أصلا فقد بحث عنه
البحاث من أقصى خراسان الى أدناها وأهل فارس وأصبهان . وكرمان . وسجستان .

والسند. والجمال والرى. والعراق. وبغداد. والبصرة. والكوفة وسائر مدنها. واذريجان وأرمينية. والاهواز ومكة والمدينة واليمن والجزيرة ومصر والشام والاندلس فما وجدوا شيئاً منذ أربعائة عام وأربعين سنة غير ما ذكرنا مما لا يصح عند أحد من أهل العلم بالحديث فبطل أن يكون هنا خبر ثابت تقوم به الحجة ولا قرآن في ذلك أصلاً ونحن نوقن أن الله تعالى قد أقام الحجة من القرآن والسنة وأوضح الإجماع أيضاً لا يخفى على أحد من مبتداه إلى منتهاه ، وهذه الصفة معدومة ههنا ۞

قال على : فقولنا ههنا الذي تدعيه الله تعالى به ونلقاه عليه أنه لو صح عندنا في ذلك أثر لقلنا به ولما خالفناه ولو صح عندنا في ذلك إجماع لقلنا به ولما ترددنا في الطاعة له فاذا لاسنة في ذلك ولا إجماع فليس فيه إلا القود في العمد أو المفاداة ولا شيء في الخطأ لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق ۞

(الشعر)

٢٠٣٣ مسئلة : قال أبو محمد : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا منهل بن خليفة العجلي عن أبي عبد الله سلمة بن تمام الشقري قال : مر رجل بقدر ف وقعت منه على رأس رجل فاحترقت شعره فرفع إلى علي بن أبي طالب فأجله سنة فلم يثبت فقضى على عليه فيه بالدية ۞ ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية — هو الضير — نا حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الشعر الدية إذا لم يثبت ، وقد احتجوا في كثير من هذه الأبواب بهذه الرواية نفسها وهو قول الشعبي ، وقال سفيان الثوري . وأبو حنيفة . والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه في شعر الرأس إذا لم يثبت الدية وفي شعر اللحية إذا لم يثبت الدية ، وأما المالكيون . والشافعيون فليس عندهم في ذلك إلا حكومة وهذا مما نقضوا فيه أصولهم في تشنيعهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد جاء ههنا عن علي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت ما لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا من التابعين مخالف ، وهذا يريك أنهم لا يضبطون أصلاً ، وقد قال بعضهم : ليس للشعر أصل يرجع إليه في السنة فيقال لهم : ولا في شيء مما أوجبتم فيه الدية من الأعضاء أصل من السنة يصح حاش الأصابع فقط ۞

(الشاربان)

(٥٥٢ - ج ١٠ المحلى)

٢٠٣٤ مسألة : قال على (١) نأحمم نا ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن من مرط الشارب فقيه (٢) ستون ديناراً فان مرطاً جميعاً فقيهما مائة وعشرون ديناراً ، قال عبد الرزاق وقال معمر : بلقى فى الشاربين مائة وعشرون ديناراً فى كل واحد ستون ديناراً .
قال على : عهدنا بهم يحتجون بعمر بن عبد العزيز فى البتة وغيرها فإلهم لا يتبعونه فما اجتمع له عليه هنا ولكنهم لا يتفق لهم قول الا فى النادر وليس فيهما شىء عندنا فى الخطأ لانه لا نص فى ذلك ولا اجماع الا القود فى العمد فقط ، وبالله تعالى التوفيق .
(العقل)

٢٠٣٥ مسألة نأحمد بن سعيد بن نبات نأعبد الله بن نصر نأقاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نأسفيان - هو الثورى - عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث فى المسجد فجلسه فقالوا ذاك أبو المهبلى عم أبي قلابة قال : رى رجل رجلاً بحجر فى رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكركه فقتل فيه عمر باربع ديات وهو حى . وبه إلى سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : فى العقل الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال فى الراية بعير وفى الباضعة بعيران وفى المتلاحمة ثلاثة أبعرة من الابل وفى السمحاق اربع وفى الموضحة خمس وفى الهاشمة عشر وفى المنقلة خمس عشرة وفى المامومة ثلث الدية وفى الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة أو يضرب حتى يغنى فلم يفهم الدية كاملة أو حتى يبع فلا يفهم الدية كاملة ، وفى جفن العين ربع الدية ، وفى حلبة الثدي ربع الدية .

قال أبو محمد : وبه يقول سفيان الثورى . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعى . وابن حنبل . وأصحابهم ، وهذا كالذى قبله وما فيه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم الا أقل بما فى العين العوراء وقد خالفه أبو حنيفة . ومالك . والشافعى فليت شعرى أى فرق بين الامرين الا الدعوى الكاذبة المفتضة فى الاجماع ؟ وقد خالف المالكيون فى هذا الخبر زيد بن ثابت فى الدامية والباضة والمتلاحمة والسمحاق والهاشمة وفى جفن العين وحلبة الثدي فما الذى جعل بعض قوله حجة وبعضه لاجبة ؟ ان هذا لعجب ، فان قالوا : أخذنا بقول عمر فى ذلك قيل لهم : فهلا أخذتم بقول عمر فى العين العوراء والسن السوداء وسائر ما ذكرناه قبل ؟ فمرة يكون قول عمر بن الخطاب

(١) سقط من النسخة رقم ٤٥ لفظ قال على (٢) فى النسخة رقم ٤٥ ان مرط الشارب فيه

وزيد حجة ومرة يكون قولها لاجبة فيه ، ، ونعوذ بالله من التدين بمثل هذه الاقوال .
قال أبو محمد : فاذ لانص في العقل ولا اجماع يثبت فيه فلا شيء في ذهابه
بالخطأ ، وأما بالعمد فاتماهى ضربة كضربة ولا مزيد فان لم يذهب عقل المقتص منه
فلا شيء عليه فقد اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه ، وأيضا فالخبر في هذا عن عمر
لا يصح لأن أبا المهلب عبد الرحمن بن عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب فزاد الامر
وهنا على ومن *

(اللحيان والذقن)

٢٠٣٦ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد
نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن مكحول انه قال : في
اللحيين اذا كسر ثم انجبر سبعة أبعة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن
جريح كلاهما عن رجل عن الشعبي في اللحي اذا كسر أربعون دينارا ؛ وعن عبد الرزاق
عن معمر عن ابن جريح عن رجل عن سعيد بن المسيب قال في قعى الانسان قال
يثنى ابهامه ثم يجعل قبضتهما السفلى ويفتح فاه فيجعلها بين لحييه فنانقص من فتحة فاه
من قصبة ابهامه السفلى فبالحساب .
قال علي : وهذا أيضا كسائر ماسلف ولا فرق ولا شيء في ذلك بالخطا وفيه
القول بالعمد *

(الاصابع)

٢٠٣٧ مسألة : قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ في ابتداء كلامنا في
باب الاعضاء ، وانه عليه الصلاة والسلام صح عنه أنه قال : « الاصابع سواء هذه
وهذه سواء » يعنى المختصر والابهام وانه عليه الصلاة والسلام قال : « الاصابع عشر
عشر ، فهذا نص لا يسع أحدا الخروج عنه *
قال أبو محمد : وباليقين ندرى انه ليس هنا الا عمد أو خطأ وقد صح عن
رسول الله ﷺ انه قال : « رفع عن أمتي الخطا » وصح قول الله تعالى : (وليس
عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) فورد هذان النصان وكان
ممكنا أن يستثنى كل واحد منهما من الآخر ممكنا أن يكون المراد ليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به ورفع عن أمتي الخطا الا في دية الاصابع . وكان ممكنا أن يكون المراد
في الاصابع عشر عشر في العمد خاصة لا في الخطا ولم يجوز لأحد أن يصير الى أحد
الاستثناءين الا يبين نص أو اجماع لانه خبر عن الله تعالى وعن رسول الله ﷺ

ولا يحل الخبر عن الله تعالى الا بنص ثابت في القرآن أو عز رسول الله المبين عنه عليه السلام ، ونحن على بصيرة ويقين من الله تعالى لا يدعنا في عصى من هذا الحكم في الدين لأنه تعالى يقول: (تبياناً لكل شيء وهدى) وقال تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) فنظرنا في ذلك ضارعين الى الله تعالى في أن يليح لنا الحق في ذلك فلا هدى إلا من قبله تعالى فابتدأنا بالعمد فوجدنا الناس مختلفين فطائفة قالت : لا شيء في العمد الا القود فقط ولا دية هنالك ، وقالت طائفة : فيه القود أو الدية فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمد في ذلك ثم رجعنا الى الخطأ في ذلك فلم نجد اجماعاً متيقناً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون ذلك فطائفة قالت : هي في مال الجاني وطائفة قالت : هي على عاقلة فلم نجد اجماعاً منهم أيضاً في هذا ولم يحز أن يلزم الجاني غرامة لم يوجبها عليه نص ولا اجماع بل قد أسقط الله تعالى عنه الجناح بيقين في ذلك ، ولم يحز أيضاً أن تلزم عاقلة غرامة في ذلك بغير نص ولا اجماع بل النص مسقط عنهم ذلك بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فبطل ييقين أن يجب في الخطأ في ذلك شيء لأنه لا نص يبين هذه العشرة على من هي وإذا لم يبين النص ولا اجماع على من هي فمن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا يبين لنا من هو الملزم إياها هذا امر قطع ونبت أن الله تعالى لم يفعل بنا ذلك قط وهو تعالى القائل متفضلاً علينا: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والامر تعالى لنا إذ يقول: (ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا) إلى قوله تعالى: (ما لا طاقة لنا به) والقائل تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ويقين ندري أنه ليس في وسع أحد ولا في طاقته أن يفهم مراد الله تعالى من غير أن يفهمه الله تعالى إياه فسقط أن يكون في الخطأ غرامة أصلاً فيما دون النفس فسقط أن يكون في الخطأ في ذلك دية أصلاً فرجعنا إلى العمد فلم يكن بد من إيجاب دية الاصاب كما أمر رسول الله ﷺ اما على العامد واما على المخطئ أو على عاقلة المخطئ . وقد سقط أن يجب في ذلك على المخطئ أو على عاقلة شيء بنصوص القرآن التي أوردنا لم يبق في ذلك الا العامد فالدية في ذلك واجبة على العامد بلا شك اذ لم يبق الا هو ، وإيضاً فإن الله تعالى يقول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وكان العامد مسيئاً بسيئته فالواجب بنص القرآن أن يساء اليه بمثلها والدية إذا أوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وفي أساءة مسيء فهي مثل سيئة ذلك المسيء بلا شك ، وكذلك الحدود إذا أمر الله تعالى بها أيضاً فاذا فاقته المائلة بالقود في الاصاب وجبت المائلة بالدية في ذلك .

(الخلاف في الأصابع)

٢٠٣٨ مسألة : قال أبو محمد : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا احدث ابن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد وفي الوسطى عشرة أبعرة وفي البصر تسعة أبعرة وفي الخنصر ستة أبعرة * وبه الى الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام خمسة عشر بعيراً وفي السبابة عشرة وفي الوسطى عشرة وفي البصر تسعاً وفي الخنصر ستاً وقد وافقه على ذلك غيره نا رويناً بالسند المذكور الى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في الإبهام والتي تليها نصف الدية وجاء عن عروة بيان زائد عن أبيه قال : اذا قطعت الإبهام والتي تليها ففيها نصف دية اليد واذا قطعت احدهما ففيها عشر من الابل، وعن علي بن أبي طالب قال : الاصابع عشر عشر، وعن الشعبي أنه قال : جامع رجل من مراد الى شريح فقال : يا أبا أمية ما تقول في دية الاصابع ؟ قال سواء في كل أصبع عما هنالك عشر من الابل فجمع المرادى بين إبهاميه وخنصريه وقال : يا سبحان الله سواء هاتان فقال شريح : تتبع ولا تبتدع. فانك لن تضل ما أخذت بالآثر يدك وأذنك في اليد النصف وفي الأذن النصف والأذن يواربها الشعر والقلنسوة والعمامة، وعن الشعبي قال : أشهد على مسروق وشريح انهما قالاً : الاصابع سواء عشر عشر من الابل ، وقد رويناهذا القول عن ابن عباس قل، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنهم *

قال أبو محمد : وليعلم العالمون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية والخطأ، وأعجب من ذلك من لا يرى هذه الدية في العمد أصلاً، ولا يراها إلا في الخطأ فعكس الحق عكساً، ونحمد الله على السلامة *

قال علي : وأما مفاصل الاصابع فقد رويناً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعن رجل عن عكرمة عن عمر بن الخطاب في كل أتملة تلك دية الأصبع، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الى الاجناد في كل قصبة من قصب الاصابع قطعت أو شلت تلك دية الاصابع (١) إلا ما كان من إبهامها فأنما هي قصبتان ففي كل قصبة من الإبهام نصف ديتها ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : في كل مفصل من الاصابع تلك دية الأصبع إلا الإبهام فأنما مفصلان في كل مفصل النصف *

قال علي : لا تعرف (١) في هذا خلافا والذي تقول به وبالله تعالى التوفيق : هو ان النبي ﷺ حكم في كل أصبع بعشر من الابل فواجب بلا شك ان العشر المذكورة مقابلة للاصبع ففي كل جزء من الاصبع جزء من العشر فعلى هذا في نصف الاصبع نصف العشر وفي ثلث الاصبع ثلث العشر وهكذا في كل جزء وبالله تعالى التوفيق ، وأما الاصبع تشل فقد جاء عن النبي ﷺ في الاصابع عشر عشر فهذا عموم لا يخرج عنه إلا ما أخرجه نص أو إجماع ، وقد قيل : ان في شل الاصبع دية كاملة قالوا يجب القول بذلك لعموم النص الذي ذكرناه ، وأما كرهه فيفريق عتا أو صحيحا إلا أنهم يطل فلا شيء في ذلك عندنا .

قال أبو محمد : فهذا النص الذي ذكرناه يقتضي ان أصابع اليدين والرجلين سواء لعموم ذكره عليه الصلاة والسلام الأصابع . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال : في الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع ، وقال معمر : بلغني ان في الاصبع الزائدة . والسن الزائدة ثلث ديتها ، وقال آخرون : فيها حكومة ، وقال آخرون : لا شيء فيها فنظرنا فوجدنا النص عن النبي ﷺ قد صحح بأن في الاصبع عشرا من الابل ، واسم أصبع يقع على زائدة ولم يخص عليه الصلاة والسلام أصبعا زائدة من غيرها وما كان ربك نسيا ، ولو أراد ذلك لبيته فواجب أن يكون فيها ما في سائر الاصابع ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٣٩ مسأله : قال علي : قد ذكرنا ما جاء في اليد تشل أو تقطع في كتاب ابن حزم . وتلك الصحيفة وانه لا يصح شيء من ذلك ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال تاحماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما ، ان في الرجل اذا يبست فلم يستطع أن يبسطها أو يبسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تل الأرض ففيها نصف الدية فان نال منها شيء الأرض فبقدر ما نقص منها وفي اليد اذا لم يأكل بها ولم يشرب بها ولم يأتزربها ولم يستصلح بها : ففيها نصف الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري نا ابن اسحاق السديعي نا طاسم نا علي بن ابي طالب قال في اليد النصف ، وحدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز نا ابن عمر نا عبد العزيز نا أيه نا عمر نا عبد العزيز نا عمر نا الخطاب قال في اليد نصف الدية فما نقصت فبالحساب ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر نا الزهري نا قتادة ، وعن رجل عن عكرمة في اليد اذا شلت ديتها كاملة .

٢٠٤٠ مسألة في اختلافهم في موضع قطع اليد (١) ، قال أبو محمد :
 نا يونس بن عبدالله بن مغيث نا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن
 عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا أبو عوانة عن مغيرة بن مقسم
 الضبي عن ابراهيم النخعي قال : ان قطعت اليد من الكف فنصف الدية ، وان قطعت من
 المنكب فالدية ، وعن طامر الشعبي من رواية جابر الجعفي قال : اذا قطعت اليد من
 المفصل ففيها نصف الدية ، ومن المرفق ففيها الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال في اليد اذا
 قطعت من البراجم ففيها الدية ، وكذلك لو قطعت من الرسغ أو من المرفق أو من
 المنكب كل ذلك الدية فقط . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال :
 في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل مثل ذلك قال ابن جريج
 قلت له من أين أمن المنكب أو من الكف ؟ قال : بل من المنكب ، ومن طريق عبد الرزاق
 عن معمر عن قتادة قال : سواء قطعت اليد من المنكب أو مما دونه الى موضع السوار
 قال أبو محمد : وهؤلاء الحاضرون من المخالفين من الحنفيين والمالكيين والشافعيين .
 لا يقولون بهذا الذي جاء عن ذكرنا من الصحابة والتابعين فصيح أنه لا حجة في قولهم ولا
 في قول غيرهم إلا ما صح به النص أو يتقن فيه الاجماع فقط ، وقال مالك : ان
 قطعت أصبع أو ذهبت ثم قطعت الكف فله دية ما بقي من الاصابع فقط فان قطعت
 أئمة ثم قطعت الكف فله دية الاصابع كلها .

قال علي : وهذا خطأ ظاهر لان الأئمة عنده لها حظها من العقل كما للاصبع
 فلا شيء حظ (٢) الأصبع ، ولم يحظ الأئمة ، فان قالوا : لقلتها قيل لهم : القليل والكثير من
 الحرام حرام [والكبير من الكثير حرام] (٣) ولا يحل من أموال الناس قليل ولا
 كثير الا بحق ، لاسيما ان كان الذي أصاب الأئمة قضى عليه بقلها هو الذي أصاب
 الكف بعد ذلك فقد أغرموه في الكف دية كاملة وثلاث خمس الدية .

(كسر اليد والزند)

٢٠٤١ - مسألة - قال أبو محمد : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
 نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عكرمة بن خالد ان نافع بن علقمة أتى في رجل
 رجل كسرت فقال : كئنا نقضى فيها بخمسمائة درهم حتى أخبرني عاصم بن سفيان أن
 سفيان بن عبدالله كتب الى عمر بن الخطاب فكتب بخمس أواق في اليد كسر ثم
 تجبر وتستقيم قلت لعكرمة : فلا يكون فيها عوج ولا شلل قال : نعم قلت : نقضى فيها

(١) في النسخة رقم ٤ قطع اليدين ٢ في النسخة رقم ١٤ خط الاصبع بالطاء المهمة ٣ الزيادة من النسخة رقم ١٤

ابن علقمة بما تى درهم ، وبه الى عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن ابن أبي ليلى عن
عكرمة بن خالد عن رجل عن عمرانه قال: في الساق أو الذراع اذا انكسرت ثم جبرت
فاستوت في غير عثم عشرون دينارا أو حقتان ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج عن
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز قال: كتب سفیان بن عبد الله
الى عمر بن الخطاب - وهو عامله بالطائف - يستشير في يد رجل كسرت فكتب اليه
عمر بن الخطاب ان كانت جبرت صحيحة فله حقتان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال: اذا كسرت اليد أو الرجل واذا كسرت الذراع أو العضد أو الفخذ أو الساق ثم
جبرت فاستوت ففي كل واحد عشرون دينارا فان كان فيها عثم فاربعون دينارا ، وبه
الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عطاء في كسر الرجل واليد والرقبة
ثم تجبر في ذلك شيء وما بلغت ما هو ، وكان شريح يقول: اذا جبرت فليس فيها شيء ،
ومن طريق الحجاج بن المنهال ناحما بن سلمة عن الحجاج عن مكحول قال في الرجل
اذا كسر احد زنديه ثم انجبر فقيه عشرة أبرة ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون
والمالكيون والشافعيون الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهم يشنعون بخلاف
الصاحب اذا وافق تقليد هم وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٤١ - مسألة - من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره * ناحما نا ابن مفرج نا
ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: من قطعت يده في سبيل
الله تعالى ثم قطع انسان يده الاخرى غرم له ديتين ، فان قطعت يده في حد و قطع
انسان يده الاخرى غرم له دية التي قطع ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
في رجل مقطوع اليد قطعت الاخرى بعد ذلك قال: لو أعطى عقل بدين رأيت ذلك غير
بعيد من السداد ولم أسمع فيه سنة *

قال أبو محمد : كان يلزم من قال بقول مالك في أن في عين الاوردية عينين أن
يقول بقول الزهري ولكنهم يتناقضون وأما نحن فلا نزيد على ما قال رسول الله ﷺ
في دية الاصابع سواء قطعت الاخرى في سبيل الله تعالى أو في حد وما كان ربك نسيا ، ولو ان
الله تعالى أراد ذلك لما أهمله ولا أغفله وليته *

(أصابع المرأة)

٢٠٤٢ - مسألة - وقد ذكرنا قبل اختلاف الناس في هذا وأن فيهم من رأى في أصبعها
عشرا من الابل وفي اثنين عشرين من الابل ، وفي الثلاثة ثلاثين من الابل وفي الاربعة
عشرين من الابل ، وقول من رأى انها في كل ذلك على النصف من الرجل *

قال علي : فوجب علينا ما افترضه الله تعالى عند التنازع من الرد الى كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ففعلنا فوجدناه عليه السلام قد قال : «الاصابع سواء هذه وهذه سواء» فصح يقينا ان اصابع المرأة سواء بنص حكمه عليه الصلاة والسلام وأن اصابع الرجل سواء بنص حكمه عليه السلام، فاذ ذلك كذلك، وقد صح الاجماع على أن في أربعة أصابع من المرأة فصاعدا نصف ما في ذلك من الرجل بلا خلاف فاذ بلا شك في هذا وقد حكم عليه الصلاة والسلام أن اصابعها سواء فواجب أن يكون في أصبعين نصف ما في الاربع بلا شك، وفي الاصبع الواحدة نصف ما في الاثنين وبالله تعالى التوفيق .»

(في اليد الشلاء)

٢٠٤٣ - مسألة - نا يونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا احمد بن خالد نا احمد بن عبد السلام الحشني نا احمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستوائي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في العين العوراء اذا فضخت واليد الشلاء اذا قطعت والسن السوداء اذا سقطت : تلك ديتها، ومن طريق وكيع نا ابو هلال محمد بن سليم الراسي عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس قال في اليد الشلاء اذا قطعت : تلك الدية، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد الشلاء اذا قطعت تلك ديتها وفي الرجل الشلاء تلك ديتها، وعن مجاهد قال في اليد الشلاء تلك ديتها، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك وهو قول ابن شبرمة، وعن عبد الرزاق أنه قال في الاصبع الشلاء تقطع : نصف ديتها، وقال آخرون غير ذلك كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال في اليد الشلاء اذا قطعت خمس ديتها، وعن مسروق قال في اليد الشلاء حكم وعن النخعي مثل ذلك حكم، وعن ابن جريج قال في الاصبع الشلاء تقطع شيء بتمامها، وبه يقول ابو حنيفة ومالك والشافعي . وأصحابهم .»

قال أبو محمد : وقد جاء في هذا أثر كما روينا نا حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن إبراهيم بن محمد نا ابن طائنا نا الهيثم بن حميد نا العلاء هو ابن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى في العين العوراء السادة لمكانها اذا طمست تلك ديتها» ، وفي اليد الشلاء اذا قطعت تلك ديتها ، وفي السن السوداء اذا نزعت تلك ديتها .»

قال علي : فجاء هذا الخبر كما ذكرنا ، والحنيفيون . والمالكيون . والشافعيون يحتجون به اذا وافق أهواهم وجاء بمثل ما فيه الاثر الصحيح عن عمر بن الخطاب . وابن

عباس رضى الله عنهما ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة أصلاً. وقال بذلك سعيد بن المسيب ومجاهد ، وهم يولون ويشنعون بخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم .
في الرجلين

٢٠٤٤ - مسألة - وقد ذكرنا ما جاء عن ذلك في الاثر وأنه لا يصح من ذلك شيء إلا ما جاء في الأصابع بالقول في أصابع الرجل كما قلنا في أصابع اليد سواء سواء لا يفترق شيء من الحكم في ذلك في جميع المسائل لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: « الأصابع سواء وفي الأصابع عشر عشر يعني كل واحدة » ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد ابن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا عاصم ابن ضمرة نا علي بن أبي طالب قال في الاثر وفي اللسان الدية وفي الذك الدية وفي العين النصف وفي الاذن النصف وفي اليد النصف وفي الرجل النصف ، وبه الى الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحاق نا عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر . وعمر أن في الرجل اذا يبست فلم يستطع أن يبسطها أو يبسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تل الأرض فيقدر ما قص منها ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز نا عمر نا عبد العزيز نا أيه نا عمر نا الخطاب قال : وفي الرجل نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق فاذا قصت فبالحساب ، وعن ابن جريج نا عطاء في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل كذلك .
قال علي : الدية في ذلك للأصابع فقط على ما قلنا في اليد سواء سواء وبالله تعالى التوفيق .

في اللسان

٢٠٤٥ - مسألة - قد ذكرنا الاثر في ذلك وأنه لا يصح ، نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا عمرو بن شعيب نا قاضي أبو بكر الصديق رضى الله عنه في اللسان اذا قطع بالدية اذا نزع من أصله فان قطع من أسلته (١) فتكلم صاحبه فقيه نصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر نا رجل نا عن عكرمة نا قاضي أبو بكر في اللسان اذا قطع الدية فان قطعت أسلته فبين بعض الكلام ولم يبين بعضه فنصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز نا عمر نا عبد العزيز نا أيه نا عمر نا الخطاب قال في اللسان اذا استوصل دية كاملة وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام فقيه الدية كاملة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا أبي

(١) الاسلة مستند اللسان والنوع كما في الصحاح

اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في اللسان الدية ، وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك * وعن سليمان بن موسى أنه قال في كتاب عمر بن عبد العزيز في الأجناد ما قطع من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام كله ففيه الدية كاملة وما نقص دون ذلك فبحسابه * وعن مجاهد قال في اللسان الدية كاملة فان قطعت أسلته فبين بعض الكلام فانه بحسبه بالحروف ان بين نصف الحروف فنصف الدية ، وان بين الثلث فثلث الدية * وعن ابن جريج قال : قلت لعطاء : اللسان يقطع كله ؟ قال : الدية قلت فقطع منه ما يذهب الكلام ويبقى من اللسان قال : ما أرى إلا أن فيه الدية اذا ذهب الكلام * وعن ابن جريج أخبرني ابن أبي نجيح ان اللسان اذا قطع منه ما يذهب الكلام ان فيه الدية قلت عن ؟ قال : هو قول القياس قال : فان ذهب بعض الكلام وبقي بعض فبحساب الكلام والكلام من ثمانية وعشرين حرفا قلت عن ؟ قال : لا أدري *

قال أبو محمد : وبإيجاب الدية في اللسان وفي الكلام يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وأما الأثر في ذلك فلا يصح ، وأما الرواية عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فان صحوها فرواية أبي بكر قد خالفوها ، لأنه رضي الله عنه جعل في ذهاب أسلة اللسان نصف الدية ، ومثل هذا لا يجوز ان يقطع فيه على انه اجماع إذ ليس فيه إلا أثران عن أبي بكر وعمر منقطعان ، وثالث عن علي وهم قد خالفوا أضعاف هذا في غير ما موضع ، من ذلك قول عمر . وابن عباس في العين العوراء واليد الشلاء ، وقول علي في السمحاق ، وقول أبي بكر : وعمر . وغيرهما في القود من اللطمة وغير ذلك كثير جدا ، قالوا يجب أن لا يجب في اللسان اذا كان عمدا إلا القود أو المفاداة لأنه جرح ولا مزيد ، وأما الخطأ فروع بنصر القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٤٦ - مسألة - في لسان الأعجم (١) والاخرس . قال أبو محمد : حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا ابن الجهم نا موسى ابن اسحاق الانصاري نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أحمد بن بكر عن ابن جريج عن قتادة قال في لسان الاخرس الثلث ، في لسان الصحيح * نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول قال : قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرس يستأصل بثلث الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في لسان الأعجمي ثلث الدية ، وهو قول ابن شبرمة ، وقدرى عن ابراهيم النخعي أن فيه الدية كلها ؛ وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم ليس فيه إلا حكومة *

(١) الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين وان كان من العرب

قال أبو محمد : وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن عمر التي يحتجون بأضعف منها إذا وافق آراءهم ولا يروى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما جاء فيه عن عمر وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم.

قال علي : لسان الآخر ض كغيره والالم واحد ، والقود واجب لقول الله تعالى : (والحرمة قصاص) أو المقادات وكذلك لسان الصغير ، وبالله تعالى التوفيق .
٢٠٤٧ - مسألة - فيمن قطع يدا فيها آكلة أو قلع ضرسا وجمعة أو متاكلة بغير إذن (١) صاحبها قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) قالوا يجب استعمال هذين النصين من كلام الله تعالى فينظر فإن قامت بينة أو علم الحائم أن تلك اليد لا يرجى لها برؤ ولا توقف وإنها مهلكة ولا بد ولا دواء لها إلا القطع فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن لأنه دواء ، وقد أمر رسول الله ﷺ بالمداواة ، وهكذا القول في الضرس إذا كان شديدا لالم قاطعا به عن صلاته ومصالح أموره فهذا تعاون على البر والتقوى . ناهي عن العذرى نأبوذر الهروي ناعبد الله ابن محمد الصيدلاني يلخ ناعبد الرحمن بن أبي حاتم نالحسن بن عرفة ناوكيع عن مسعر بن كدام وسفيان الثوري عن زياد بن علاقة عن يحيى بن أسامة بن شريك قال : قال رسول الله ﷺ : دتداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا : وما هو يا رسول الله؟ قال : الهرم .

قال علي : فمن داوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) وأما إذا كان يرجى للأكلة برؤ أو توقف وكان الضرس تتوقف أحيانا ولا يقطع شغله عن صلاته ومصالح أموره فعلى القاطع والقالع القود لأنه حيثئذ متعدد ، وقد أمر الله تعالى بالقصاص في القود .

البحح والغنن والصعر والحذب

٢٠٤٨ - مسألة - قال أبو محمد : الببح هو خشونة تعرض من فضل نازل في أبايب الرئة فلا يتبين الكلام كل البيان وقد يزيد حتى لا يتبين أصلا ، والغنن هو خروج الكلام من المنخرين ، والصعر هو ميل الوجه كله إلى ناحية واحدة باقتتال طاهر ، والحذب تقوس وانحناء في فقرات الصلب أو فقرات الصدر وقد

(١) في السبعة رقم ١٤ بنير ارادة .

يحتسبان معا ، وقد يعرض الكبير كما يعرض للصغير نسأل الله العافية . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول نا زيد بن ثابت قال في الحذب الدية كاملة وفي الببح الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية وفي القن بقدر ما غن . نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن غير واحد عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الصعر اذا لم يلفظ الدية كاملة ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال قال عمر بن عبد العزيز في الصعر اذا لم يلفظ الرجل الا منحرا فانصف الدية خمسمائة دينار و به يقول معمر ، وقال احمد بن حنبل في الصعر الدية .
قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : ليس في ذلك الا حكومة وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلافة ، وأما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق : انه ان حدث كل ذلك من ضرب عمد اقصر بمثل ذلك بالغ ما بلغ فان حدث مثل ذلك والا فلا شيء . على الجاني أكثر من أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ولا يجوز أن يعتدى عليه بما لم يعتد به ولو قدرنا على أن نبليغه حيث بلغه هو بظلمه لعلنا ولكن اذ عجزنا عن ذلك قد سقط عنا ما لا يقدر عليه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد أمرنا عليه الصلاة والسلام بالقصاص جملة .

(في الظفر)

٢٠٤٩ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الظفر اذا اعور بعير واذا ثبت فخمسا بعير وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع اذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير وفي قصبة الاتف اذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة . وعن ابن عباس انه قال . في الظفر اذا اعور خمس دية الأصبع و به يقول احمد بن حنبل . واسحاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر عن رجل عن عكرمة ، وقال ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم اتفق عكرمة . وعمرو نا ابن عمر بن الخطاب قال في الظفر اذا اعرجم وفسد قلوصه . وبه الى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز نا عمر بن عبد العزيز نا عبد العزيز نا اجتماع له في الظفر اذا نزع فعر أو سقط أو اسود العشر من الدية عشرة دنانير .
قال أبو محمد : هذا القلوص على أصلهم لانه عشر دية الأصبع من الابل . وبه الى

عبدالرزاق قال قال الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر (١) يقطع ان خرج اسود أو لم يخرج ففيه عشرة دنائير وان خرج ابيض خمسة دنائير، وعن مجاهد انه قال ان اسود الظفر أو اعور فتاة، وعن مجاهد انه كان يقول : ان لم ينبت الظفر فتاة، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحارث بن سفيان عن أذينة انه كان يقول في الظفر اذا طرحت فلم تنبت بنت مخاض فإلما يكن قاب لبون، وعن عطاء قال : سمعت في الظفر شيئا لا أدري ماهو، وقال مالك. والشافعي فيه حكومة.

قال علي : وما نعلم أحدا قبل مالك روى عنه القول بالحكومة ههنا، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فإذ لا نص في هذا ولا إجماع فلا شيء فيه إلا القود في العمد فقط أو المفاداة فانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء فيه وبالله تعالى التوفيق.

(في الشفتين)

٢٠٥٠ مسألة نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول عن زيد ابن ثابت قال في الحاجب ثلث الدية وفي الشفة العليا ثلث الدية وفي الشفة السفلى ثلثا الدية لأنها ترد الطعام والشراب، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك، ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في الشفتين الدية مائة من الابل، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في إحدى الشفتين النصف - يعني نصف الدية -، ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء الشفتان قال : خمسون من الابل، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة قال : في إحدى الشفتين نصف الدية، وروينا أيضا عن الشعبي وعن مجاهد قال : الشفتان سواء وإنما تفضل السفلى في الابل.

قال علي : هذا مكان اختلف فيه علي. وزيد كما أوردنا ولا يصح في الشفتين نص ولا إجماع أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ والأموال محرمة، وأصحاب أبي حنيفة. ومالك. والشافعي قد خالفوا ههنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع قالوا يجب في الشفتين القود في العمد أو المفاداة لأنه جرح وأما في الخطأ فلا شيء. لرفع الجناح عن الخطيئة وتحريم الأموال إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق.

(في السمع)

٢٠٥١ مسألة : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسته فقالوا : ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكره فقضى فيه عمر بن الخطاب بأربع ديات *

قال علي : ليس عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم شيء في السمع غير هذا وهو لا يصح لأن أبا المهلب لم يدرك عمر أصلاً ؛ ولا في السمع أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ، ولا يعرف فيه إيجاب الدية عن أحد من التابعين إلا قتادة وحده وقد خالفه غيره كما حدثنا حماد نا ابن مفرج عن ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في ذهاب السمع خمسون * وبه إلى ابن جريج عن عطاء قال لم يبلغني في السمع شيء وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز : وإبراهيم النخعي وإبن علاثة اختيار دعواه في أنه ذهب سمعه فقط لا إيجاب دية أصلاً ونذكره لئلا يموه به يموه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : ما اجتمع عليه لعمر بن عبد العزيز أن قال : لا أسمع في شيء يصاب به عمم به فاه ومنخرية فان سمع صرير في الأذن فلا بأس ، وجاء إلى عمر بن عبد العزيز رجل فقال : ضربني فلان حتى صمت إحدى أذني فقال له : كيف تعلم ذلك ؟ قال : ادع الاطبة فدعاهم فشموها فقالوا للصماء هذه الصماء * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : بلغني عن إبراهيم وغيره قال : يختبر فينظر هل يسمع أم لا ؟ * وعن عبد الرزاق عن معمر سألت ابن علاثة القاضي قلت الرجل يدعى على الرجل أنه أصمه من ضربه كيف له أن يعلم ذلك ؟ قال : يلمس غفلاته فان قدر على شيء والا استحلف ثم أعطى فان ادعى صمما في إحدى أذنيه دون الأخرى فانه بلغني أنه تحشى النى لم تصم وتلمس غفلاته ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم في ذهاب السمع الدية وهذا لانص فيه ولا إجماع لصحة وجود الخلاف كما ذكرنا ، وقال أبو حنيفة في ذهاب الشم : الدية *

قال أبو محمد : وهذا إيجاب شريعة والشرائم لا يوجبها إلا الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فلا شيء في ذهاب السمع بالخطأ لأن الأموال محرمة الا بنص أو إجماع ، وأما في العمد فان أمكن القصاص منه بمثل ما ضرب فواجب ويصحب في أذنه ما يظل سمعه بما يؤمن معه موته فهذا هو القصاص *

(الاذن)

٢٠٥٢ مسألة قد ذكرنا في صحيفة ابن حزم . وحديث مكحول في الأذنين الدية وجاء في ذلك عن السلف ، وقد رويناه من طريق سعيد بن منصور نا سفيان ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن بخمس عشرة فريضة ولم يقض فيها أحداً قبله ، وقال يوارى بها الشعر والعامة والقلنسوة وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن خمسة عشر من الأبل وقال : إنما هو شيء لا يضر سمماً ولا ينقص قوة بغيها الشعر والعامة . وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا قطعت الأذن قضى فيها أبو بكر بخمسة عشر من الأبل فهذا قول . وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر بن الخطاب قضى في الأذن إذا استوصلت بنصف الدية ، قال عبد الرزاق والناس عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى عمر بن الخطاب في الأذن بنصف الدية أو عدل ذلك من الذهب والورق . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في الألف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الأذن النصف وفي اليد النصف . وفي الرجل النصف . وفي إحدى الشفتين النصف . وعن الشعبي عن شريح قال في الأذن نصف الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوصلت خمسون من الأبل . وعن مجاهد إذا استوصلت نصف الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن علقمة ابن قيس قال قال ابن مسعود : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وبه يقول إبراهيم النخعي . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم - هو ابن سليمان - وعبيد الله بن نمر كلاهما عن حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في شحمة الأذن ثلث دية الأذن .

قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم هنا قد خالفوا أبا بكر . وعمر . وعلي بن أبي طالب . وابن مسعود . وزيد ابن ثابت فلم يقولوا بشيء مما روى عنهم وتقضوا أصولهم وإنما أوردنا هذا لتلا يقولوا لنا : إنما عني هؤلاء الذين جاءت عنهم هذه الروايات بالأذن السمع فانهم كثيراً ما يتفحمون مثل هذا فاريناهم ما لا عمل لهم به ، ويقال لهم : الذي روى عن علي في الألف الدية لعله أيضاً إنما عني الشم فقط لا الألف الظاهر والرواية عن زيد في

شحة الاذن تبطل تأويلكم هذا .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ أو اجماع متيقن لا مدخل للشك فيه وليس ههنا شيء من ذلك فلا شيء في الاذنين إلا القود أو المفاداة في العمد لأنه جرح ولا شيء في الخطأ في ذلك (١) لما ذكرناه

(الذكر والاثنين)

٢٠٥٣ مسألة : قد ذكرنا ما جاء في ذلك في صحيفة عمرو بن حزم وصحيفة

عمرو بن شعيب . وخبر مكحول . ورجل من آل عمر ، وان كل (٢) ذلك لا يصح منه شيء ، ونحن ذاكرون ان شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن السلف الطيب رضي الله عنهم . نا عبدالله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الذكر الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سفيان عن عوف عن شيخ عن عمر مثله . وبه الى وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق عن حاصم ابن ضمرة عن علي في احدى اليضتين النصف . وبه الى وكيع نا سفيان عن عوف قال سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسته فقالوا : ذاك أبو المهبلي عم أبي قلابة قال : روى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله وييس ذكره فقضى عمر في ذلك بأربع ديات . نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ذكر الرجل مائة من الابل . وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن حاصم بن ضمرة عن علي انه قضى في الحشفة بالدية كاملة . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص عن عمر بن الخطاب انه حكم في البيضة يصاب صافيا الاعلى بسدس الدية ، وعن مكحول يقول : قضى عمر في اليد الشلاء ولسان الاخرس وذكرا الخصى يستأصل بثلاث الدية . وعن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب يسأله عن امرأة أخذت بأثني زوجها فجذته فخرقت الجلد ولم تحرق الصفاق فقضى عليها بسدس الدية ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن ليث عن عمرو بن شعيب قال : كتب الى عمر بن الخطاب في امرأة أخذت بأثني زوجها فخرقت الجلد ولم تحرق الصفاق فقال عمر لأصحابه : ماترون في هذا ؟ قالوا : اجعلها في

(١) في النسخة رقم ٤ وليس في الخطأ في ذلك شيء (٢) في النسخة رقم ٢٤ وان كان

منزلة الجائفة قال عمر : لكنى أرى غير ذلك أرى أن فيها نصف ما فى الجائفة ، وعن ابن مسعود قال : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وعن الشعبي عن ابن مسعود قال : الاثنان سواء ، وعن زيد بن ثابت البيهقيان سواء .

(وأما التابعون) فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال فى البيضة التى تلت الدية وفى اليسرى ثلثا الدية لأن الولد يكون منها ، وعن الشعبي عن مسروق قال : البيهقيان سواء ففيهما الدية ، وعن إبراهيم النخعى فى الحشفة الدية . وعن طاوس فى الذكر الدية ، وعن حطاء أنه قال فى الحشفة الدية إذا أصيبت قلت فاستوصل الذكر قال فالدية قلت : أرايت أن استوصلت الحشفة ثم أصيب شيء مما بقى بعد ؟ قال : جرح يرافيه قلت فذكر الذى لا يأتى النساء قال : مثل ما فى ذكر الذى يأتى النساء قلت : الكبير الذى قد ذهب ذلك منه أليس يوفى قدره يعنى ديته قال : بلى قلت والبيهقيان فى كل بيضة خمسون خمسون قال مجاهد : لا يفصل بينهما ، وعن قتادة فى ذكر الذى لا يأتى النساء ثلث دية ذكر الذى يأتى النساء وكذلك يقيسه على لسان الأخرس والسن السوداء والعين القائمة ، وعن إبراهيم فى ذكر الخصى حكم فصل فى هذا الباب روايات عن أبى بكر . وعمر وعلى . وابن مسعود وزيد أن فى الذكر الدية إلا أن عمر جاء عنه وذكر الخصى ثلث دية وفى صفاق البيض سدس دية ، وعن بحضرة من الصحابة ثلث الدية ، وجاء عن على . وابن مسعود . وزيد التسوية بين البيهقين ، وجاء عن التابعين ما ذكرناه ، وقال مالك : والثورى . وأبو حنيفة فى ذكر الصبي حكومة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فى ذكر [الذى لا يأتى النساء حكومة وقال الشافعى] (١) فى ذكر الخصى والصبي والمهرم والعين الدية كاملة .

قال أبو محمد : ليس فى هذا الباب شيء إلا عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم لا يصح عن أحد منهم شيء من ذلك إلا عن على وحده ومدعى الإجماع هنا مقدم على الكذب على جميع الأمة ، فأنذكروا فى ذلك ما حدثناه حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا عن النبى ﷺ إذا قطع الذكر ففيه مائة ناقة قد انقطعت شهوته وذهب نسله فهذا منقطع وإن صحوه فإنه يلزم به أن الدية لا تجب فى ذكر العقيم ولا فى ذكر الشيخ الكبير وهم لا يقولون بهذا ، وقد خالفوا عمر فى ذكر الخصى والعين

العوراء واليد الشلاء ثلث الدية ومخالفة سعيد بن المسيب في قوله أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية ولو كان هذا إجماعاً لما استجاز ابن المسيب خلافه * قال علي . وأما قوله أن الولد من اليسرى فقد أخبرني أحمد بن سعيد بن حسان ابن هداج العامري وكان ثقة مأموناً فاضلاً أنه أصابه خراج في البيضة اليسرى أشرف منه على الهلاك وسالت كلها ولم يبق لها أثر أصلاً ثم برى وولده بعد ذلك ذكر وأتى ثم أصابه خراج أيضاً في اليمنى فذهب أكثرها ثم برى ولم يولد له بعدها شيء فاذ لا يصح في الدية في الذكر والاثنتين شيء لأنص ولا إجماع فالواجب أن لا يجب في ذلك شيء في الخطأ وأن يجب في ذلك القود في العمد أو المقاداة لأنه جرح وبالله تعالى التوفيق *

(الصلب والفقارات)

٢٠٥٤ مسأله نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في صلب الرجل إذا كسر ثم جبر بالدية ثمانية إذا كان لا يحمل (١) له وينصف الدية أن كان يحمل له * وبه إلى ابن جريج . ومعمّر كلاهما عن رجل عن عكرمة أن أبا بكر . وعمر قضيا (٢) في الصلب إذا لم يولد له بالدية وإن ولد له فنصف الدية * وبه إلى ابن جريج أخبرني محمد بن الحرث بن سفيان أن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة قال : حضرت عبد الله بن الزبير قضى في رجل كسر صلبه فأحد ودب هو ولم يقعه وهو يمشي محدوداً بثلاثي الدية * وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال الشعبي : قضى زيد بن ثابت في فقار الظهر كله بالدية ظهماً وهي ألف دينار وهي اثنتان وثلاثون فقارة في كل فقارة إحدى وثلاثون ديناراً وربع دينار إذا كسرت ثم برئت على غير عشم فإن برئت على عشم قضى كسرهما أحد وثلاثون ديناراً وربع دينار وفي العشم ما فيه من الحكم المستقبل سوى ذلك * وعن مكحول أنه قال في كل فقار أحد وثلاثون ديناراً وربع دينار * وعن الزهري قال في الصلب إذا كسر الدية ثمانية ، وعن عطاء مثل ذلك ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وهو قول الحسن البصري . ويزيد بن قسيط وبه يقول الثوري . والشافعي إذا منعه المشي ، وبه يقول (٣) أحمد . واسحاق إذا لم يولد له وقد جاء في هذا أثرنا حدثنا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في الصلب إذا كسر

(١) في النسخة رقم ٤٠٤ أن كان لا يحمل له (٢) والنسخة رقم ٤٠٥ أن أبا بكر وعمر قضى (٣) في

فذهب ماؤه الدية كاملة فان لم يذهب الماء فنصف الدية قضى بذلك رسول الله ﷺ
قال أبو محمد : فهذه رواية عن أربعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعلم لهم
من الصحابة مخالف أبو بكر . وعمر . وابن الزبير . وزيدوهى عن زيد غير صحيحة (١)
ولا يقول بهذا الخفيفون ولا المالكيون وهو تناقض فلا يرون فى ضرب الصلب
يقطع الولد شيئا ولا يرون فى الفقارات أيضا ما جاء عن زيد بن ثابت فيها ولا يعرف
له من الصحابة فى هذا مخالف وهو أيضا عن جماعة من التابعين ؛ ولا فرق بين سائر
ما ذكرنا قبل ، وفى هذا أيضا خبر مرسل كما أوردنا بالدية وإن لم يولد له ونصف
الدية إن ولد له وهم يدعون الأخذ بالمرسل ولا يبالون بالتناقض والتشنيع على
خصومهم (٢) وهم يجعلون فى كل واحد فى الاسنان الدية قياسا على النفس وفى كل
اثنين الدية وفى كل أربع الدية وفى كل عشرة الدية فما بالهم لا يجعلون فى الفقارات
كذلك كما جاء عن زيد وهذا مما تقضوا فيه القياس .

قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا فى مرسل ولا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ
وليس فى هذا الباب خبر عن النبي ﷺ يصح ولا إجماع متيقن والاموال
عزومة إلا ما أباحه نص أو إجماع والخطا مرفوع كما قد تقدم فليس فى الصلب ولا
فى الفقارات فى الخطأ شيء ، وأما فى العمد فالقود فقط ولا مفاداة فيه لأنه ليس
جرحا فان كان ذلك جرحا فقيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا .

(فى الضلع)

٢٠٥٥ - مسألة - حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن سعيد بن حزم نا
عبيد الله بن يحيى نا أبى نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى
عمر بن الخطاب قال : قضى فى الضرر بجمل وفى الترقوة بجمل وفى الضلع بجمل ،
ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر
ابن الخطاب قال : سمعت عمر يقول على المنبر فى الضلع جمل وفى الضرر جمل وفى
الترقوة جمل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال :
فى الضلع إذا كسر بعير ، وعن ابن جريج أخبرنى عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قضى فى الضلع بعير . ومن طريق الحجاج بن المنهال
نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن أبى عاصم عن سعيد بن المسيب
أنه قال فى الترقوة بعير وفى الضلع بعير ، قال حماد : وأخبرنا قتادة أن عبد الملك بن

(١) فى النسخة رقم ٤٥ عن زيد صحيحة ويظهر أن النفي مرجوح (٢) فى النسخة رقم ١٤ على خصومهم

مروان قضى فى الضلع يعير فان كان فيها أجور فبعيران * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى الضلع اذا كسرت ثم جبرت عشرون دينارا فان كان فيها عثم فاربعون دينارا وفى ضلع المرأة اذا كسرت عشرة دنانير ، وعن مسروق فى الضلع حكم ، وقال الشافعى فى أحد قولى . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه : فى الضلع يعير وفى الترقوة يعير ، وقال مالك . وأبو حنيفة . وأصحابهما . والشافعى فى أحد قولى (١) ليس فى ذلك الا حكم *

قال أبو محمد : هذا اسناد فى غاية الصحة عن عمر بن الخطاب يخطب به على المنبر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يوجد له منهم مخالف بأن الواجب فى الضلع جمل ، وفى الضر من جمل وقال به كل من عرف له قول فى ذلك من التابعين حاش مسروقا ، و قتادة فان قتادة أضعف فيه الدية فزاد على قول عمر ولم يخالفه فى إيجاب دية فى ذلك فاستسهل المالكيون ، والحنيفيون خلاف كل ذلك بأرائهم ، وأما نحن فلا حجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومثل هذه الرواية ليست إجماعا لانه قد يسكت الصاحب (٢) لبعض المعانى ، وقد يغيب الفر منهم ؛ ولا اجماع الا ما يتقن ان كل واحد منهم عليه ودان به كالصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التى قد تيقنا اجماعهم عليها فاذا لانص ولا اجماع ههنا فلا شئ من الضلع اذا كان خطأ لان الخطأ مرفوع بنص القرآن والسنة والاموال محرمة بنص القرآن والسنة فان كان عمدا ففيه القود فقط إلا أن يكون بجرح ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق *

(الترقوة)

٢٠٥٦ مسألة قد ذكرنا قول عمر فى الترقوة جمل فى الباب الذى قبل هذا متصلا به وخطبته بذلك على المنبر فاغنى عن اعادته ، وقول سعيد بن المسيب بمثل ذلك ، وبه يقول أحمد واسحاق . وقال به الشافعى فى أحد قولى ، وقول آخر رويناه من طريق الحجاج بن المنهال انا الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال فى الترقوة أربعة أبخرة ، وعن الشعبي . ومجاهد قالا جميعا فى الترقوة ان كسرت أربعون دينارا ، وعن عبد الرزاق فى الترقوة عشرون دينارا ، وقضى فيها عبد الملك بن مروان يعيرين فان برئت وفيها أجور فاربعة أبخرة . وعن سعيد بن جبير : فى كل شئ من الاعضاء حكومة الا الترقوة ففيها يعيران *

قال أبو محمد : وهذا خلاف موجود ثابت فى أنه ليس فى شئ من الاعضاء

(١) فى النسخة رقم ١٤ فى قوله (٢) فى النسخة رقم ٤ يسكت الصحابة

دية مؤقته: والعينان والاسنان أعضاء فبطل دعوى الاجماع في ذلك ، وعن مسروق في الترقوة حكم وفي الضرر من حكم ، وبه ياخذ أبو حنيفة. ومالك. والشافعي في أحد قوليهم وأصحابهم ، أما الرواية عن زيد فراهية لانه نقل الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف، ثم عن مكحول عن زيد ومكحول لم يدرك زيدا، وأما الرواية عن عمر فتأبته قالها على المنبر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم؛ وهذا قد خالفه المالكيون والحنيفيون بأرائهم.

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس ههنا نص فلا يجب في الترقوة شيء في الخطأ لما ذكرنا [وأما في العمد قالوا يجب في ذلك القصاص فقط الا ان كان جرحا فالتود أو المقادة لما ذكرنا] (١) قبل ، وبالله تعالى التوفيق .

(الثدى)

٢٠٥٧ مسألة ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة ناالحجاج بن ارطاة عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في حلقة ثدى الرجل اذا قطعت ثمن دية التندوة وفي حلقة ثدى المرأة اذا قطعت ربع دية ثديها نأحمام ناابن مفرج ناابن الاعراب ناالدبري ناعبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في حلقة الثدى: ربع الدية، وروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة ان أبا بكر الصديق جعل في حلقة ثدى الرجل خمسين دينارا ، وفي حلقة ثدى المرأة مائة دينار قال معمر : سمعت عطاء الخراساني يقول مثل ذلك، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ثدى المرأة بعشرة من الابل اذا لم يصب الا حلقة ثديها فاذا قطع من أصله خمسة عشر من الابل؛ وعن الزهري قال في حلقة ثدى الرجل خمس من الابل وعن عطاء قال في حلقة الرجل ؟ قال : لأدرى ، وعن الشعبي قال : في أحد ثدى المرأة نصف ديتها ، وعن إبراهيم النخعي قال : في ثدى المرأة الدية وفي ثدى الرجل حكومة ، ومن طريق عبد الرزاق نأسفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال في ثدى المرأة الدية ، وبه يقول سفيان الثوري . ومالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم ، وقال هؤلاء في ثدى الرجل حكومة ، وقال أحمد . واسحاق فيهما الدية كاملة . قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرجوع الى ما أمر الله تعالى به الرجوع اليه من القرآن والسنة عند التنازع ففعلنا فلم نجد في ذلك نص قرآن ولا سنة

لاصححة ولا سقيمة ولا اجماعا متيقنا وكل حكم لم يكن في هذه العمد فهو باطل [يقين] (١)
 وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وليس في أقوال من
 ذكرنا من صاحب أو تابع سنة ولا قرآن ولا اجماع ، وقد ذكرنا أن الأموال محرمة
 لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله ﷺ :
 « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن لا يجب في الثديين (٢) غرامة أصلا
 فان أصيبا خطأ فلا شيء في ذلك لما ذكرنا وان كان عمدا ففيه القود . وهذا قول
 أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وبه نأخذ .

قال علي : فان قطع الرجل حلبة ثدي المرأة قطع ثديه كله لا به كله حلبة لا ثدي
 له فان قطعت هي ثديه قطعت حلبتها فان قطع جميع ثديها عمدا قطع من جلده ما حو الى ثديه
 مقدار ذلك لقول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)
 ﴿ افشاء الرجل المرأة ﴾

٢٠٥٨ - مسألة - نا حماد بن عباد بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي
 نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن داود عن عمرو بن شعيب نا رجلا
 استكره امرأة فافشاها فضربه عمر بن الخطاب الحد وغرمه ثلث ديتها نا حماد نا ابن
 مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن رجل عن عكرمة قال : قضى عمر بن
 الخطاب في المرأة اذا غلبت على نفسها فافضيت أو ذهبت عذرتها بثلث ديتها ولا حد عليها
 وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن قتادة في الرجل يصيب المرأة فيفضيها
 قال ثلث الدية ، وقول آخر كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عبد الله بن
 محرز عن قتادة أن زيد بن ثابت قال في المرأة يفضيها زوجها ان حبست الحاجتين
 والولد فثلث الدية ، وان لم تحبس الحاجتين والولد فالدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن
 ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [ان عمر بن عبد العزيز] (٣) قال في افشاء
 المرأة الدية كاملة من أجل أنها تمتنع اللذة والجماع ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد
 ابن سلمة نا هشام بن عمرو الفزاري قال : شهدت عمر بن عبد العزيز إذ جاءه كتاب
 من عامله بنجران فلما قرأه قال : ماترون في رجل ذي جدة وسمة خطب إلى رجل ذي فاقة
 بنته فزوجه اياها فقال : ادفعها إلى فاني أوسع لها فيما أنفق عليها فقال : إني أخافك عليها
 أن تقع بها فقال : لا تخف لا أقربها فدفعها إليه فوقع بها فخرقها فهرقت دما وماتت فقال
 عبد الله بن معقل بن مقرن غرم والله ، وقال عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان غرم والله

قال عمر بن عبدالعزيز: أعقلا وصداقا ، أعقلا وصداقا ، وقال ابان بن عثمان بن عفان: ان كانت أدركت ما أدرك النساء فلا دية لها ، وان لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية فكتب عمر بذلك الى الوليد بن عبد الملك ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا زيد ابن الحباب عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن ابان بن عثمان أنه رفع اليه رجل تزوج جارية فافضاها فقال فيها هو . وعمر بن عبدالعزيز: ان كانت ممن يجامع مثلها فلا شيء عليه وان كانت ممن لا يجامع مثلها فعليه ثلث الدية ، وعن ابن جريج اذا كان لا يستمسك الغائط فعليه الدية كاملة ، وبه يقول سفيان الثوري وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : مثل ذلك وزاد فاذا كان الغائط يستمسك ثلث الدية ؛ ولا يعرف لما لك ولا للشافعي فيها قول .

قال أبو محمد : أما المأثور في ذلك عن عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فانه توقيف ، والتوقيف (١) لا يؤخذ الا عن الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، ولقد كان يلزم المالكين المشنعين بقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف أن يقولوا ههنا بقول عمر . وزيد ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، وأما الخفيفون فانهم طردوا أصلهم وقالوا ههنا بما روى عن عمر . وزيد فافعلوا ذلك في حلة ثدى الرجل والمرأة ، ولكن هذا يريكم تناقض القوم وأنهم لا يحققون أصلا .

قال علي : وأما نحن فنقول : ان كان ذلك وقع منه في زوجته من غير قصد فحاشت وبرئت فلا شيء في ذلك لانه مخطئ . وقد أباح الله تعالى له وطء زوجته فلم يتعد حدود الله تعالى في ذلك ، وان كان فعل ذلك عامداً وهو يدري انها لا تحمل أو فعل ذلك بامة كذلك أو باجنية فعليه القصاص ويفتق منه بحديدة مقدار (٢) ما فتق منها متعديا وعليه في الاجنية مع ذلك الحد ولا غرامة في شيء من ذلك أصلا ، الا أن فعل ذلك غططنا فماتت فالدية كاملة لانها نفس ، وبالله تعالى التوفيق .

(من قطع من جلده شيء)

٢٠٥٩ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول قال: اذا اختلف من جلدة الوجه والرأس مثل الدرهم ففيه ثلاثة أبعرة وان اختلف من الجسد فبغير ونصف .

قال أبو محمد : هذا تحديد لم يأت به نص قرآن ولا سنة ولا اجماع فلا يجب

(١) في النسخة رقم ٤٥ فانه توقيف والتوقيت (٢) في النسخة رقم ١٤ بقدر

في ذلك شيء، وأما الخفيفون. والمالكيون. والشافعيون فانهم أصحاب قياس بزعمهم وهذا مكان يجب عليهم على أصولهم (١) أن يقيسوه على قولهم في الموضع ولو لم يكن مما تناقضوا فيه، وأما نحن فالتقصاص في ذلك في العمد وليس في الخطأ في ذلك شيء لقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق.

(الكسر اذا انجبر)

٢٠٦٠ مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي ابن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناحماد بن سلمة ناقتادة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قضى في رجل كسرت يده أو رجله أو فخذه ثم انجبرت فقضى فيها بمقتين، وعن حماد بن سلمة ناعمرو بن دينار قال: إن رجلا كسر أحد زنديه ثم انجبر فقضى فيه عمر بماتى درهم، وعن حماد بن سلمة عن الحجاج عن عكرمة بن خالد المخزومي أن عمر ابن الخطاب قضى فيه يعيرين، والبعيران بازاء الماتى درهم من حساب عشرة آلاف درهم، وعن حماد بن سلمة أنا أيوب السخيتاني. وهشام بن حسان. وحبيب بن الشهيد ظلمهم عن محمد بن سيرين أن شريحا قضى في الكسر اذا انجبر قال لا يزيد ذلك الا شدة يعطى أجر الطبيب وقد مشغل عن صناعته، وعن مكحول أنه قال في الصدع في العضد اذا انجبر ثمانية أبعرة فاذا انكسر أحد زنديه ثم انجبر فعشرة أبعرة، وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع اذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير، وفي الظفر اذا عور بعير فاذا نبت فخمسا بعير، فهذه آثار جاءت عن عمر بن الخطاب. وعن شريح. وعن مكحول، والخفيفون والمالكيون. والشافعيون قد خالفوا ما جاء عن عمر بأرائهم.

قال أبو محمد: وليس في ذلك عندنا الا التقصاص في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء لما قد ذكرنا من قول الله تعالى ومن قول رسوله عليه الصلاة والسلام.

(المائة اذا انفتقت)

٢٠٦١ مسألة حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناحماد بن سلمة أنا قتادة عن أبي مجلز أنه قال في المائة اذا فتقت: ثلث الدية، ومن طريق وكيع ناسفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح قال في الفتق ثلث الدية. ناحام ناابن مفرج ناابن الاعراب ناالدبري ناعبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الشعبي قال: في المائة اذا خرقت: ثلث الدية قال عبد الرزاق قال ابن جريج وأنا أقول: إن فيها اذا لم تمسك البول

(١) في النسخة رقم ١٤ على أصلهم

الدية كاملة قاله أهل الشام ، وقال سفيان الثوري مثل ذلك ، قال علي : ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المقاداة لأنه جرح وليس في الخطأ شيء لما ذكرناه .

(الورك)

٢٠٦١ - مسألة - روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلية عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الورك إذا انكسرت ثم انجبرت : عشرة أبعرة وهو قول (١) صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والحنيفيون والمالكيون والشافعيون يشنعون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وأمانحن فليس عندنا إلا القود في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء فيه .

(المقعدة والشفرة والاليتان والعقلة (٢) والمنكب)

٢٠٦٢ - مسألة - نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أنه قال في المقعدة إذا لم يستطع أن يمسك خلاه فالدية ، وبه يقول الثوري . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب أنه قال في الاليتين إذا قطعنا حتى يبدو العظم الدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ، وعن إبراهيم النخعي في الاليتين الدية ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن الحارث بن سفيان قال : يقضى في شفر قبل المرأة إذا أوعب حتى يبلغ العظم نصف ديتها وفي شفريها بديتها إذا بلغ العظم فإن كانت عاقراً لا تحبل قال ابن جريج : واجتمع لعمر بن عبد العزيز في ركب المرأة (٣) إذا قطع بالدية من أجل أنها تمتنع من لذة الجماع ، وقال عطاء : ما علمت في قبل المرأة شيئاً يلدنا قال ابن جريج : وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع العلماء لأبي في خلافته على أن في العقلة تكون من الضربة الدية كاملة لأنها تمنع اللذة والجماع وعلى أن في المنكب إذا كسر ثم جبر في غير عظم (٤) أربعون ديناراً .

قال علي : وقال الشافعي في العقلة إذا بطل الجماع الدية وفي ذهاب الشفرين (٥) كذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . واحمد . وأصحابهم في الاليتين : الدية ، وكل هذا

(١) في النسخة رقم ١٤ وهذا قول (٢) العقلة والعقل - بالتحريك فيهما - شيء يخرج من قبل النساء وحياء الدابة شبيه بالادرة التي للرجال والمرأة عفلاء والادرة نقعة الخصية (٣) الركب - بالتحريك - منبت المانة قيل هو للمرأة خاصة وقيل لها (٤) هو العظم المكسور إذا جبر على غير صفة (٥) ثنية شفر حرف كل شيء شفره وشفيره وبالضم واحد أشفار العين وهي حروف الاجفان التي ينبت عليها الشعر وهو الهدب

لا نص فيه ولا اجماع فلا شيء في ذلك في الخطأ أما في العمد فالقصاص فيها أمكن (١)
أو المقاداة فيها كان جرحاً وبالله تعالى التوفيق •

(العنق)

٢٠٦٣ - مسألة - نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون عن شريح قال في العنق ثلث الدية • قال
علي : لا شيء في ذلك في الخطأ والتفود في العمد ولا بد •

(الدرس لبطن آخر ح ، يسلح)

٢٠٦٤ - مسألة - نا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس
نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري
أن رجلين اختصما بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما لصاحبه ضربه
حتى سلح فقال: اشهدوا فقد والله صدق فارسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن المسيب
يسأله عن رجل ضرب رجلاً حتى سلح هل مضى في ذلك أثر أو سنة ؟ فقال سعيد
قضى فيها عثمان بثلث الدية قال سفيان وليس ذلك على العاقلة ، وقد روى عن عثمان في
ذلك غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمر بن
عبد الله بن طلحة الخزاعي قال : كان رجل يقال له ابن عقاب كان عظيمًا سمينا فاخذ
رجل قصير فوطىء في بطنه حتى خرى فارسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن
المسيب يسأله عن ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : قضى فيه عثمان بن عفان بأربعين
دينارا أو بأربعين فريضة • وعن حماد بن سلمة عن أبي الخطاب عن حميد بن يزيد
عن نافع أن عثمان بن عفان قضى في ذلك بأربعين بعيرا يعني الذي ضرب حتى سلح •
قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد ولا حكمه دون رسول الله
ﷺ فليس عندنا في ذلك الا القصاص ضرب كضرب ولا مزيد والحديث ليس
فعل الضارب بالمضروب فلا اعتداء عليه في ذلك والطبائع تختلف في الشدة والاسترخاء
وبالله تعالى التوفيق •

(الضرطة)

٢٠٦٥ - مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن معمر عن اسماعيل بن أمية أن رجلاً (٢) كان يقص شارب عمر بن الخطاب
فأفزه عمر فضرط الرجل فقال عمر : أما انالم نرد هذا ولكن سنعقلها فاعطاه

(١) في النسخة رقم ١٤ اذا مكن (٢) اسماعيل هذا لم يدرك عمر ، وان رجلاً مجهول لا يدري من هو •

أربعين درهما قال : وأحسبه قال : شاة أو عناقا .

قال علي : قد سمى عمر بن الخطاب الذي أعطى في ذلك عقلا والشافعيون .
والمالكيون . والحنيفيون يخالفون هذا ولا يرونه أصلا وهذا تحكم وتلاعب في الدين
لا يحل ، فإن كان ما روى عن صاحب مما لا يعرف له مخالف حجة فليتزموا كل هذا
وكل ما أوردناه فإن فعلوا ذلك تركوا أكثر مذاهيبهم وقارقوا من قلدوا دينهم وإن
كان ما روى عن صاحب لا يعرف له منهم مخالف ليس حجة فهذا قولنا فليتركوا
التحويل على من مخالف ذلك وليسقطوا الاحتجاج بما احتجوا به من ذلك .

(الجبهة)

٢٠٦٦ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبدالرزاق
عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [عن عمر بن عبد العزيز] (١)
أنه قال في الجبهة إذا هشتت وفيها غوص من داخل مائة وخمسون دينارا فإن كان
بين الحاجبين كسر شان الوجه ولم تنتقل منه العظام فربع الدية وإن كسر ما بين الأذنين
يصيب ماضغ اللحين وقد أذاه الشعر في تخاص لم يضر في الجرح ولم ينقل منه
عظم فقيه مائة دينار .

قال علي : هذا أصح سند كما ترى إلى عمر بن عبد العزيز رحمه الله فليس كان
رأيا كما هو رأى بلا شك فلعمرى أن رأى عمر بن عبد العزيز لاحق بالسداد بلا
شك من رأى أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ولشركان يطلق في ذي فضل يقول مثل
هذا لا يقال بالرأى فهو توقيف فإن عمر بن عبد العزيز لاحق بهذه المخرجة بمن ذكرناه ،
وأما نحن فنقول : إن عمر رحمه الله وغيره ممن سلف معذرون فيما أخطأوا فيه مأجورون
في اجتهادهم ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا لأنص فيه ولا اجماع
فلا يجوز القول فيه . وليس فيه إلا القود في العمد فقط إلا أن يكون جرحا فتكون فيه
المفاداة ولا شيء فيه في الخطأ . والله تعالى التوفيق .

(اللطمة)

٢٠٦٧ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبدالرزاق
قال : سمعت مولى لسليمان بن حبيب يخبر عن معمر قال : إن سليمان بن حبيب قضى في الصكة
إذا احمرت أو اسودت أو اخضرت بستة دنانير .

قال أبو محمد : هذا كالذي قبله ولا شيء في هذا إلا القصاص فقط فلو قامت

بينه في شيء مما ذكرنا انه أراد غيره مما أبيع له فهو خطأ لا شيء فيه

(الجراح وأقسامها)

٢٠٦٨ - مسألة - قال أبو محمد: أولها الحارضة . ثم الدامية . ثم الدامعة . ثم الباضعة . ثم المتلاحمة . ثم السمحاق وهي أيضا الملتطاة . ثم الموضحة . ثم الهاشمة . ثم المنقلة . ثم المأمومة وهي الآمة أيضا وفي الجوف وحده الجائفة وهي التي نفذت الى الجوف ، والحارضة التي تشق الجلد شقا خفيفا يقال : حرض القصار الثوب إذا شقه شقا طفيفا ، والدامية هي التي ظهر فيها شيء من دم ولم يسيل ، والدامعة هي التي سال منها شيء من دم كالدمع ، والباطضة هي التي شقت الجلد ووصلت الى اللحم ، والمتلاحمة هي التي شقت الجلد وشرعت في اللحم ، والسمحاق هي الملتطاة وهي التي قطعت الجلد واللحم كله ووصلت الى القشرة الرقيقة التي على العظم ، والموضحة التي شقت الجلد واللحم وتلك القشرة وأوضحت عن العظم ، والهاشمة التي قطعت الجلد واللحم والقشرة وأثرت في العظم فهشت فيه ، والمنقلة وهي المنقولة أيضا التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصار يخرج منها العظام ، والمأمومة التي نفذت ذلك كله وشقت العظم كله فبلغت أم الدماغ ، هذا الكلام كله هكذا حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور قال نا محمد بن عيسى بن رفاعة قال نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن الأصمعي وغيره قد ذكرنا .

قال أبو محمد : فقال بعض السلف : كما قدمنا لا قصاص في العمد في شيء منها إلا في الموضحة وحدها وادعوا أن المماثلة في ذلك متعذرة ، وقال آخرون : بل القصاص في كلها والمماثلة ممكنة كما أمر الله تعالى . وقد ذكرنا بطلان قول من منع من القصاص فيها برأيه قبل فأغنى عن اعادته ، ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى : (والجروح قصاص) برفع الحاء ، وقال تعالى : (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وما كان ربك نسيا ، فلو علم الله تعالى أن شيئا من ذلك لا يمكن فيه مماثلة لما أجمل لنا أمره بالقصاص في الجروح جملة ولم يخص شيئا فنحن نشهد بشهادة الله تعالى التامة الصادقة وقطع قطع المارقن المصدق بكلام ربه تعالى أن ربنا عز وجل لو أراد تخصيص شيء من الجروح بالمنع من القصاص في العمد لبيّننا لنا كما أخبر تعالى عن كتابه أنه أنزله تيانا لكل شيء فاذ لم يفعل ذلك فنحن نقسم بالله تعالى قسما برأ أنه تعالى ما أراد قط تخصيص شيء من الجروح بالمنع من القصاص منه إلا في الاعتداء به . وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٦٩ - مسألة - من قتل عمدا فعفى عنه . وأخذ منه الدية أو المفاداة .

قال أبو محمد : اختلف الناس في هذا فقال طائفة : يجلد مائة وينفى سنة ثمنا حمام
 نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عز ابن جريج أخبرني عباس بن
 عبد الله أن عمرو بن الخطاب قال في الذي يقتل عمدا أنه لا يقع القصاص عليه بجلد
 مائة قلت : كيف؟ قال في الحر يقتل عمدا أو في أشباه ذلك * وبه إلى ابن جريج عن
 عمرو بن شعيب أن عمر جلد حرا قتل عبدا مائة وثناه عاما وبه إلى ابن جريج عن
 اسماعيل بن أمية قال : سمعت أن الذي يقتل عبدا يسجن سنة ويضرب مائة * وبه إلى ابن
 جريج عن ابن شهاب قال : أن قتل الحر عبدا عوقب بجلد وجيع وسجن وبعث رقبة
 فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولم تكن عليه عقوبة. وقال الأوزاعي. والليث. ومالك :
 من قتل عمدا فعفى عنه الأولياء أو فادوه بالدية فإنه يجلد مائة سوط مع ذلك وينفى سنة
 إلى أن قال مالك في القسامة يدعى على جماعة أنهم لا يقسمون إلا على واحد فإن أقسموا
 عليه قتلوه وضرب الباقون كل واحد مائة سوط وينفوا كلهم سنة سنة. وقال آخرون :
 لا شيء عليه كما نا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن
 مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس قال :
 كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية قال الله تعالى : (كتب عليكم القصاص في
 القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني فمن عفى له من أخيه شيء) ، فلعفو أن
 تقبل الدية في العمد ذلك تخفيف من ربكم ورحمة قال : فعلى هذا أن يتبع بالمعروف وعلى ذلك
 أن يؤدي إليه باحسان فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي .
 وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وبه يقول إسحاق بن راهويه وسائر أصحاب
 الحديث . فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فيما احتجت به الطائفة الموجبة للادب والنفي في
 ذلك فوجدناهم يقولون أو من قال منهم : قال الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله
 إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد
 فيه مهانا إلا من تاب) قال : فشيء الله تعالى القتل بالزنا ووجدنا الزنا فيه الرجم على
 المحسن فاذا لم يكن محصنا سقط عنه العقل ووجب عليه مائة جلد ونفى سنة قالوا :
 قالوا حب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك أيضا جلد مائة ونفى سنة ، وذكرنا
 ما حدثناه أحمد بن عمرو بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد
 نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن عبدوس نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن عياش عن
 إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب . وإبراهيم بن عبد الله بن حنين قال
 عمرو عن أبيه عن جده وقال إبراهيم عن أبيه عن علي بن أبي طالب ثم اتفق على وجد عمرو

ابن شبيب كلاهما قال : أتى النبي ﷺ برجل قتل عبده متعمداً فجلده مائة وثقاه سنة ومحاسمه من المسلمين ولم يقدمه .

قال أبو محمد : ما لهم شبهة غير هذا إلا ما ذكرنا آتفاً في صدر هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكل هذا لاجتهلهم فيه ، أما تشنيعهم بذكر الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) الآية وتنظيرهم ما يجب على القاتل بما يجب على الزاني ففساد جداً وتحريف لكلام الله تعالى وحكمه عن مواضعه خطأ بحث من عدة وجوه ، أولها أنه قياس والقياس كله باطل ، والثاني أنه لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن الله تعالى لم يسقط بين القاتل والزاني في الحكم . وإنما سوى بينهما في وعيد الآخرة فقط وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة لأن من تاب من ذلك فقد سقط عنه الوعيد في الآخرة ولم يسقط عنه حكم الدنيا باتفاقهم معنا ، والثالث أنه لا خلاف في أن حكم الزاني يراعى الاحسان في ذلك وعدم الاحسان ولا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل . والرابع (١) أن حكم الزاني إذا وجب عليه القتل لا خلاف ممن يعتد به القتل بالرجم خاصة وليس ذلك حكم القاتل إذا استقيد منه لا خلاف إلا أن يكون قتل بحجر ، والخامس أن الله تعالى قال في أول هذه الآية التي موهوا بإيراد بعضها دون بعض (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخرون لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) فيلزمهم إذا ساووا بين حكم القاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهما معاً في هذه الآية أن يساووا أيضاً بين الكافر والقاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهم كلهم معاً وسأوى بينهم في وعيد الآخرة إلا من تاب فيلزمهم إذا أسلم الكافر والمرتد فراجع الإسلام أن يجلد مائة سوط وينفى سنة لأن القتل قد سقط عنه كما قد سقط عن القاتل المعفو عنه وعن الزاني غير المحض ، فإن قالوا : الإجماع منع من ذلك قيل لهم فقد أقررتم بأن الإجماع منع من قياسكم الفاسد وأبطله فظهر فساد كلامهم هذا (٢) وبالله تعالى التوفيق . وأما الخبر الذي تعلقوا به فحى غاية البطلان والسقوط لأنه عن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف جداً ولا سيما ما روى عن الحجازيين فلا خيره عند أحد من أهل العلم ، ثم هو عن إسحاق بن عبد الله بن فروة (٣) وهو متروك الحديث ولم يبق لهم إلا التعلق بما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه فنظرنا فيه فوجدناه لاجتهلهم فيه لأنه لا يصح عن عمر أبداً لأنه إما عن عمرو بن شعيب أن عمر ، وإما

(١) في النسخة رقم ١٤ والثالث أنه لا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل والرابع الخ
(٢) في النسخة رقم ٤٥ كلامكم هذا (٣) في النسخة رقم ٤٥ عبد الله بن أبي فروة

عن العباس بن عبد الله أن عمر وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وأيضا قد صح عن ابن عباس خلافه وإذا صح الخلاف عن الصحابة رضي الله عنهم فليس قول بعضهم أولى من قول بعض قالوا يجب حيثئذ الرجوع الى ما أمر الله تعالى به عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فكل قول عرى من الأدلة فهو باطل يبين قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ثم نظرنا في قول من لم ير على المعفو عنه بالدية أو المفاداة أو العفو المطلق جلدا ولا نفيا فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) فوجب الله تعالى نصا لا خفاء به أن من قتل عمدا فوجب عليه القصاص في القتل ثم عفى عنه على مال فوجب على الولي العافي أن يتبع القاتل المعفو عنه بالمعروف وأوجب الله تعالى على القاتل المعفو عنه أن يؤدي ما عفا عنه عليه باحسان وليس من المعروف والاحسان الضرب بالسياط والنفي عن الاوطان سنة ، ووجدناهم أيضا يذكرون قول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، فصيح أن بشرة القاتل محرمة بتحريم الله تعالى فلا يحل جلده ولا نفيه إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا دليل من الأدلة أصلا ، وذكرنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن حاتم نا سعيد بن سليمان نا هشيم نا اسماعيل بن سالم عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : « أتى رسول الله ﷺ برجل قد قتل رجلا فاقاد ولي المقتول منه فانطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدبر الرجل قال رسول الله ﷺ : القاتل والمقتول في النار » فأتى رجل الى الرجل فقال له مقالة النبي ﷺ نخل عنده قال اسماعيل بن سالم : قد كرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال : حدثني بن أشوع ان النبي ﷺ إنما سأله أن يعفو عنه فأتى نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن عوف بن أبي جميلة (١) وجامع بن مطر الحبطي (٢) قال عوف : حدثني حمزة المائذي أبو عمر ثم اتفق جامع . وحمزة كلاهما عن علقمة بن وائل بن حجر عن وائل قال : شهدت النبي ﷺ حين جىء بالقاتل يقوده ولي المقتول في نسعته فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول : « أتعفو عنه ؟ » قال : لا قال له : تأخذ الدية ؟ قال : لا قال : فقتله ؟ قال نعم : قال اذهب به فلما تولى من عنده دعاه

(١) في النسخة رقم ١٤ عن عوف بن جبلة وهو غلط (٢) هو بفتح المهملة والموحدة بعدهما طاء مهملة

قال له : أتعفو عنه ؟ قال لا قال له فتأخذ الدية ؟ قال : لا قال : فقتله ؟ قال : نعم قال اذهب فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : أما انك ان عفوت عنه يوءبأئمه واثم صاحبك فعفا عنه وتركه قال فانا رأيت يجر نسعته ، قال يحيى بن سعيد القطان وقد ذكر هذين الحديثين فقال عن حديث جامع هو أحسن منه يعنى أنه أحسن من حديث حمزة .

قال علي : وهو كذلك لأن حمزة العائذى شيخ مجهول لا يعرف قاله ابن معين ولم يوثقه أحد لعلمه ، وأما جامع بن مطر فقال فيه أحمد بن حنبل : لا بأس به وما علينا أحدا جرحه وقد روى عنه أئمة يحيى . وعبد الصمد بن عبد الوارث . وحفص بن عمر الحوضي وغيرهم . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا جامع بن مطر عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : كنت مع رسول الله ﷺ قاعدا عنده اذ جاءه رجل فى عنقه نسة فقال : يا رسول الله ان هذا وأخى كانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار فضرب به رأس صاحبه فقتله فقال رسول الله ﷺ : اعف عنه فاني وقام فقال : يابى الله ان هذا وأخى كانا فى بر يحفرانها فرفع المنقار فضرب بها رأس صاحبه فقتله قال : اعف عنه فاني ثم قام فقال : يا رسول الله هذا وأخى كانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار أراه قال فضرب به رأس صاحبه فقتله قال اعف عنه فاني قال : اذهب ان قتلته كنت مثله فخرج به حتى جاوز فتأديناه اما تسمع ما يقول رسول الله ﷺ فرجع فقال : ان قتلته كنت مثله قال نعم اعف عنه فخرج يجر نسعته حتى خفى علينا . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس الفاخوري نا ضمرة عن عبد الله بن شاذب عن ثابت البناني عن أنس « ان رجلا أتى بقاتل وليه رسول الله ﷺ فقال له النبي عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فاني فقال : خذ الدية فاني قال اذهب فاقتله فانك مثله فنخل سيله فر الرجل وهو يجر نسعته » .

قال أبو محمد : أما حديث اسماعيل بن سالم : وجامع بن مطر كلاهما عن علقمة فجيدان تقوم الحجة بهما وفي كليهما اطلاق القاتل المعفو عنه ومسيره حتى غاب عنهم وخفى عنهم لا ضرب ولا قفى ، فصح قول من رأى أن لا جلد على القاتل ولا قفى إذا عفى عنه ، وهو قول ابن عباس ولا يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف له أصلا ، وهذا مما يستشنعه المالكيون اذا وافق تقليدهم واذا خالفه لم يبالوا به ، وأما قول مالك بذلك فى القسامة فما عرف قط عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله

تعالى التوفيق .

٢٠٧٠ مسألة : في معنى قول النبي ﷺ في هذه الاخبار : القاتل والمقتول في النار وان قتله كنت مثله . قال علي : قد أيقنا والله الحمد ان رسول الله ﷺ لا يقول الا الحق المتيقن ، وأيقنا انه ﷺ لا يقضى بباطل وهو يدري أنه باطل فاذ لاشك في هذين الوجهين فالواجب علينا طلب وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بالقود في هذه الاخبار واطلاقه على القتل في ذلك مع قوله الصادق وان قتله كان مثله والقاتل والمقتول في النار فان للسائل أن يقول : كيف يقضى له رسول الله ﷺ بقود لا يحل له وهو يدري أنه لا يحل له حاش لله من هذا واذ لا يجوز هذا فكيف يكون في النار ومثلا للقاتل من استقاد كما أمره رسول الله ﷺ ومن اقتص بالحق .

قال أبو محمد : أما تفسير ابن أشوع الذي ذكرناه آتاه من طريق مسلم عنه ان ذلك كان ان رسول الله ﷺ سأله العفو عنه فاني فانه تفسير فاسد لا يجوز البتة لانه ﷺ لا يخلو في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يكون شافعا في العفو واما أن يكون امرا بالعفو فان كان شافعا فليس الممتنع من اسعاف شفاعته ﷺ عاصيا لله تعالى لما فعلت بريرة اذ قال لها رسول الله ﷺ وقد خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فاخترت فراقه لو راجعته فانه أبو ولدك فقالت : أتأمرني يا رسول الله؟ قال : لا انما انا شافع فقالت : لا أرجع اليه أبدا ، فلا خلاف بين أحد من الامة أن بريرة رضي الله عنها لم تكن عاصية بذلك فان كان عليه الصلاة والسلام شافعا في هذا القاتل فليس الممتنع عاصيا فاذ ليس عاصيا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم وان كان ﷺ أمرا فهو ييقن لا يأمر الا بواجب فرض ، ومن الباطل أن يأمر عليه الصلاة والسلام بشيء ويطلق على خلافه ولا يمنع من الحرام الذي هو خلاف أمره وهذا هو القضاء بالباطل وقد أبعد الله تعالى عن هذا ، فان قالوا : هو أمر على التنب قلنا : لا راحة لكم في هذا لأن من ترك قبول الامر بالتنب الذي ليس فرضا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم فبطل تفسير ابن أشوع ، وهكذا القول فيما حدثنا عبد الله ابن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا علي بن الحكم البناني عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبيرة قال : ان الرجل قال يا رسول الله قتل أخى فدخل النار وان قتله دخلت النار فقال رسول الله ﷺ انه قتل أخاك فدخل النار بقتله إياه ، وأنى نهيتك عن قتله فان قتله دخلت النار بمعصيتك إياي .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة ، والقول في إبطاله

قال قول في حديث بن أشو ع ولا فرق بينه إلى حماد عن حميد عن الحسن أنه كان يعني بهذا الخبر أن قتله فانت مثله كان يرى ذلك عاما، وكذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا ابن السليم نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال: ما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو قال: فلو كان هذا أمر فرض واجباب لحرم القصاص جملة، وهذا أمر متيقن أنه لا يقوله أحد من أهل الاسلام فان كان أمر ندب فلا يدخل النار ولا يكون ظالما من ترك الندب غير راغب عنه، فان تركه راغبا عنه فهو فاسق وربما كفره.

قال علي: والقول في هذا عندنا هو ما وجدناه في خبر آخر وهو الذي حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء الحمداني الكوفي. وأحمد بن حرب والفظله قالا: نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ فرفع القاتل إلى النبي ﷺ فدفعه إلى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله لا والله ما أردت قتله فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول: أما أنه إن كان صادقا ثم قتله دخلت النار فثلي سبيله وكان مكتوبا فخرج يجر نسخته فسمي ذا النسعة.

قال أبو محمد: فهذا يان الاخبار الواردة في هذا الحكم لا يجوز غير ذلك البتة وهو أنه حكم عليه الصلاة والسلام بالقود والقتل قصاصا بظاهر البيعة أو الاقرار التام وهذا هو الحق المفترض على الحكم (١) المتيقن أن الله تعالى أمرهم به ولم يكلفهم علم الغيب فحكم النبي عليه الصلاة والسلام بالحق في ذلك فلما قال: إن لم أرد قتله وكان ذلك ممكنا أخبره عليه الصلاة والسلام بأنه إن كان كذلك قاتله في النار وهو مثله لأنه لا يحل له قتله حيثما قصار حكمه عليه الصلاة والسلام حقا وقوله حقا كما قال أيضا عليه الصلاة والسلام: دفن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار، وهو عليه الصلاة والسلام في ظاهر الحكم بالبيعة أو الاقرار أو اليمين حالم بالحق المتيقن (٢) لا بالظن لكن بما أمره الله تعالى أن يحكم به ولا بد وإن كان الباطن بخلاف ذلك مما لو عليه عليه الصلاة والسلام لم ينفذه ولا تركه يمتضى أصلا وبالله تعالى التوفيق، فان قيل: هذا وجه الجمع بين حكمه عليه الصلاة والسلام وقوله في ذلك فما وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بأن القاتل والمقتول في النار وأنه مثله وكيف يكون من قتل غير مرید للقتل في النار؟ قلنا وبالله تعالى التوفيق، هذا اخبار من النبي ﷺ بغيب أعلمه الله تعالى إياه لأنه عليه الصلاة والسلام لا يقول البتة إلا الحق ولا

يقول بالظن قاصدا الى ذلك ومن قال هذا عليه ونسبه اليه فهو كافر . فنقول : ان ذلك القاتل الذي لم يعمد القتل كان فاسقا من أهل النار بعمل له غير هذا القتل أطلع الله تعالى نبيه ﷺ على عاقبته فيه ولم يكن دمه يحل لهذا المستفيد لأنه لم يعمد قتل أخيه فلو قتله على هذا الوجه لكان قاتلا بغير الحق ولا استحق النار ولكن ظالما كالمقتول اذ ليس كل ظالم يستحق القتل وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧١ مسألة من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتله أو أصابهم أو حجر لا يدري من رماه أو هرب قاتله قال علي : نأحمم نأعبد الله بن محمد بن علي الباجي نأعبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي أن رجلا قتل في الطواف فاستشار عمر الناس فقال علي ديتة على المسلمين أو في بيت المال وبه الى وكيع نا وهب بن عقبة ومسلم بن يزيد بن مذكور سمعاه من يزيد بن مذكور قال : ان الناس ازدحموا في المسجد الجامع بالكوفة يوم الجمعة فافرجوا عن قتل فوداه علي بن أبي طالب من بيت المال . نأحمم نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نأعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن الاسود أن رجلا قتل في الكعبة فسأل عمر عليا ، فقال : من بيت المال يعني ديتة . ومن طريق ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في رجلين ماتا في الزحام أن يوديا من بيت المال فانما قتله يد أو رجل ، وقد روى هذا أيضا عن سعيد بن المسيب أيضا وعروة بن الزبير . وقد روى غير هذا با روي نا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قتل في زحام فان ديتة على الناس من حضر ذلك في جمعة أو غيرها .

قال علي : فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب ان ننظر فيما تحتاج به كل طائفة فوجدنا أهل القول الأول يحتجون بما حدثناه حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نأعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن كتاب لعمر بن عبد العزيز قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قضى فيمن قتل يوم أضحى أو يوم فطر فان ديتة على الناس جماعة لأنه لا يدري من قتله ، وهذا خبر مرسل ولا حجة في مرسل والذي نقول به : ان من ضغط في زحام حتى مات من ذلك الضغط (١) فقد عرفنا أن الجماعة تلك بعينها كلهم قتله اذ كلهم تضاعفوا حتى مات من ضغطهم فاذا قد عرف قاتلوه فالدية واجبة على عواقبهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم وان جهلوه فهم غارمون حيث كانوا وحق الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر

الاموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين لقول الله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) الآية ، وقال رسول الله ﷺ « من ترك ديننا أو ضياعا قال وعلى » وان كان مات من أمر لا يدري من أصابه فديته واجبة على جميع الاموال الموقوفة لمصالح المسلمين لأن مصيبه غارم أو عاقلته ولا بد، وهذا هو نص الخبر وان كان لا يحتاج به بإرساله لكن معناه صحيح بالنصوص التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : قضى هشام بن سليمان في قوم كانوا في ماء فتماقلوا فمات واحد منهم في الماء فشهد اثنان على ثلاثة وثلاثة على اثنين فقضى بديته على جميعهم . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن أبي عدي عن أشعث عن الحسن أنه قال في قوم تماضلوا فاصابوا انسانا لا يدري أيهم أصابه ؟ قال : الدية عليهم . وروينا عن طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلية أنا سلية بن كهيل : وحماد بن أبي سليمان نا علي بن أبي طالب قضى في ستة غلة كانوا يتغاطون في النهر ففرق أحدهم فشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه وشهد ثلاثة على اثنين انهما غرقاه فجعل علي بن أبي طالب ثلاثة أخماس الدية على الاثنين وخمسي الدية على الثلاثة .

قال علي : أما الرواية عن علي بن أبي طالب فلا تصح ولو صحت لكان جميع الحاضرين من خصومنا مخالفين لحكمه فيها ، وأما القول عندنا فهو ان الله تعالى حرم الاموال الا يقين الحق لقوله تعالى : (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام ، فلا يصح قضاء بدية (١) على أحد الا حيث أوجبها نص [قرآن أو سنة] عن رسول الله (١) ﷺ فاذا مات انسان في تغاط أو نضال أو في وجه ماء فانه لا يحل أن يغرم من حضر شيئا من دية ولا عواقلهم لاتنا لا ندري أجميعهم قتله أم بعضهم واذا لا ندري من القاتل له فلا فرق بين الحاضرين وبين العابرين على السبيل والزامهم دية أو عواقلهم ظلم لا شك فيه بل نوقن أن جميعهم لم يقتله فنحن على يقين من ان الزام جميعهم الدية ظلم لا شك فيه ، فحق هذا أن يودي من سهم الغارمين أو من الاموال الموقوفة لمصالح جميع المسلمين لأن الله تعالى افترض دية بقوله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى

(١) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل قضاء بدية (٢) في النسخة رقم ١٤ أوجبها نص صحيح عن رسول الله

(أهله) فلا بد من دية مسلبة إلى أهله ، ويقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناده في مواضع من كتابنا هذا والله الحمد «من قتل له قتيلا بعد مقاتلته هذه فاهله بين خيرتين بين أن يقتلوا أو يأخذوا العقل ، أو كما قال عليه الصلاة والسلام ، فالعقل واجب على كل حال في العمد والخطأ ولا يخلو قتيلا من أحد هذين الوجهين »

قال أبو محمد : وهكذا من أصابه حجر لا يدري من رماه أو سهم كذلك ولا فرق ، ولو أن امرأ خرج إليه عدو في طريق قتله وجماعة ثقات ينظرون إلى ذلك إلا أنهم لا يعرفون القاتل من هو قلنا رآهم القاتل هرب وصار خلف ربوة أو في بيت أو في خان فاتبعت الجماعة فوجدوا خلف الراية أو الخان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين فصاعدا فيهم ثقات وغير ثقات فسألوهم من دخل عندكم الساعة؟ فقال كل امرئ منهم لا ندري كل امرئ منا مشغول بأمره فاما المالكيون يقولون : يهدف كل من كان في الخان وكل من كان في البيت وكل من كان خلف الراية في السجن الدهر الطويل حتى يكون موتهم خيرا لهم من الحياة وهذا ظلم عظيم متيقن وخطأ عند الله تعالى بلا شك لأنهم على يقين من أنهم كلهم مظلومون إلا واحدا فقد أقدموا على ظلم ألف إنسان يقين وهم يدرون أنهم ظالمون لهم خوف أن يفلت ظالم واحد لا يعرفونه بعينه »

قال أبو محمد : ويلزم من قال بهذا القول (١) على كل حال أن يقصد إلى أهل كل سوق فيقتذفهم في الحبس لاتنا ندري أن فيهم آكل ربا يقين وشارب خمر يقين ، وكذلك يلزمهم في قتل وجد في مدينة أو جزيرة أن يسجنوا جميع أهل تلك المدينة وأهل الجزيرة وإلا فقد تناقضوا أخش تناقض ، ورسول الله ﷺ قد أبطل هذا الحكم الفاسد بفعله (٢) في أهل خيبر إذ قتل فيهم عبد الله بن سهل رضي الله عنه فمأسجن أحد منهم بل قنع منهم بالآمان فقط على من ادعى عليه منهم أو باعياهم »

قال أبو محمد : ويطل هذا أيضا قول الله تعالى : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) ؛ وقول رسول الله ﷺ : «إياكم والظن فإن الظن كذب الحديث» فلا يحل لاحد الإقدام على أحد بالظن فكيف وهم ههنا قد أقدموا بالجور المحض والظلم المتيقن ، والواجب في هذا أن لا يسجن واحد منهم لكن من ادعى عليه حلف المدعون على حكم القسامة فإن نكلوا حلف هو يمين واحدة ، وكذلك لو ادعوا على جماعة باعياهم كل واحد منهم يحلف يميناً واحدة ويبرأ لقول رسول الله ﷺ : «لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء

(١) في النسخة رقم ١٤ هذا القول (٢) في النسخة رقم ١٤ بقوله

قوم وأموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه ، وان كان وجد في دار قوم أيضا حكم هنالك بحكم القسامة والله تعالى التوفيق .

٢٠٧٢ - مَسْأَلَةٌ - فيمن أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو يقتله نفسه . حدثنا عبدالله بن ربيع نا عبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال ان رجلا قال لعبد : اقطع أذني وأنت شريكى في الدية ففعل فاختصموا الى ابن الزبير فقامت البيعة على قوله فابطل ديته .

قال علي : قد أوجب الله تعالى في النفس الدية ان أرادها ولي المقتول على لسان نبيه ﷺ ، وأوجب الله تعالى أيضا كذلك دية الاصابع على ما ذكرنا قبل ، وحرم الله طاعة احد من الناس في معصية الله تعالى ، وقد ذكرنا كل ذلك باسناده فيما سلف من ديواننا . حدثنا عبدالله بن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا قتيبة نا ليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما احب او كره ، الا ان يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وبه الى مسلم نا احمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن زيد عن سعد بن عبيد عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب أن رسول الله ﷺ قال : « انما الطاعة في المعروف » .

قال أبو محمد : فخرام على كل من أمر بمعصية أن ياتمر لها فان فعل فهو فاسق عاص لله تعالى وليس له بذلك عذر وكذلك الأمر في نفسه بما لم يبح الله تعالى له فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر للمأمور في طاعته بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك قالوا يجب أن يجب الأمر انسانا بقطع يده أو بقتل عبده أو بقتل ابنه ما يجب له لو لم يأمر بذلك من القود أو الدية لان وجود أمره بذلك باطل لاحكامه في الاباحة أصلا ، وكذلك من أباح لآخر أن يقتله ففعل فلا ولياء المقتول القود أو الدية ، وقد قال مالك من أمر آخر بقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور ، وقال الشافعي : من أمر آخر بقطع يده الأمر فلا شيء على القاطع .

قال علي : وهذان القولان في غاية الفساد لما ذكرنا ، والعجب أنهم أصحاب قياس بزعمهم وهم لا يختلفون فيمن أمر انسانا بأن يزنى بأخته نفسه ففعل أن الحد عليه ، فان قالوا : اذله بعد قطع يده وقتل أبيه وغلामه أن يعفو وليس له أن يعفو بعد الزنا بأخته قيل

لهم أن وقت العقول يأت بعد فليس له أن يعفو وهم لا يختلفون فيمن قال: من قتل ابن عمي فلان بن فلان قد عفوت عنه قتلته قاتل فان له القود فيبطل تنظيرهم، وبالله تعالى التوفيق. **٢٠٧٣ مسألة** في قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال الله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والآنق بالآنق والأذن بالأذن والسن بالسن؛ والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له)؛

قال علي: من قرأ والعين بالعين والآنق بالآنق والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص بالرفع في ذلك كله لا بالعطف على النفس بالنفس فهو حكم ثابت علينا لازم لنا، ومن قرأها بالنصب في كل ذلك فهو معطوف على ان النفس بالنفس وأن ذلك من حكم التوراة.

قال أبو محمد: وكلتا القراءتين حق مشهور من عند الله تعالى فكل المعنيين حق فكان ذلك مكتوباً في التوراة، وكل ذلك أيضاً مكتوب علينا بحق فاذ ذلك كذلك فواجب أن ينظر في معنى قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فوجدنا ما ناه حمام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس المرادي نابقى بن مخلدنا أبو بكر بن أبي شيبة ناوكيع عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن الهيثم بن الأسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال: هدم عنه من ذنوبه مثل ذلك.

قال أبو محمد: فهذا يدل على أنه كفارة لذنوب المجروح المتصدق بحقه. وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ناهشيم عن مغيرة عن إبراهيم النخعي في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الحسن قال: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وعن الشعبي قال للذي تصدق به. قال علي: وقيل غير هذا لما روينا بالسند المذكور إلى أبي بكر ابن أبي شيبة ناالفضل بن دكين ويحيى بن آدم عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: (فهو كفارة له) قال للمجروح وأجر المتصدق على الله تعالى. وعن جابر بن زيد قال للمجروح، وعن مجاهد في قوله تعالى: (فهو كفارة له) وأجر المتصدق على الله. ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم أنه سمعه يقول: ان عفا عنه أو اقتص منه أو قبل منه الديّة فهو كفارة له. ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير ووكيع قال وكيع عن سفيان ثم اتفق جرير. وسفيان كلاهما عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كفارة للذي تصدق عليه وأجر الذي أصيب على الله تعالى.

قل أبو محمد: فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب ان نفعل ما امرنا الله تعالى به.

اذيقول: (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا نص قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) جاء بلغة العرب كما قال تعالى (بلسان عربي مبين) ووجدنا في لغة العرب الضمير راجعا ولا بد الى اقرب مذكور الا بدليل ووجدنا اقرب مذكور الى (فهو كفارة له) الضمير الذي في تصدق به وهو ضمير المجنى عليه المتصدق فلا يجوز اخراجه عن هذا الا بدليل ولا دليل على ذلك، وأما المتصدق عليه فان الجاني فيما دون النفس اذا عفا عنه المجنى عليه فان غفر له وتصدق بحقه عليه فلا شك في انه مغفور له ومكفر عنه لان صاحب الحق قد اسقط حقه قبله، واما اذا لم يغفر له ولكنه آخر طلبه الى الآخرة واسقطه في الدنيا فلا شك تدرى ان حقه باق له قبله وانه سيقبض يوم القيامة من حسناته، واما من قتل آخر فعليه حقان حق المقتول في ظله اياه وحق الولي في اخذ القود. فان عفا الولي فانما عفا عن حق نفسه ولا عفو له في حق غيره - وهو المقتول - فحق المقتول باق عليه كما كان لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكما اخبر صلى الله عليه وآله وسلم «روينا من طريق مسلم ناقتية. وابن حجر قالا جميعا: نا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع فقال: ان المفلس من امتي يأتي يوم القيمة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا واكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فئت حسناته قبل ان يقضى ما عليه اخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار لتؤذن الحقوق الى اهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» * ومن طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا ابي نا الأعمش حدثني شقيق قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: اول ما يقضى بين الناس في الدماء» * وبه الى البخاري نا اسماعيل - هو ابن ابي أويس - نا مالك عن سعيد ابن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كانت له مظلة لأخيه فليتحلله منها فانه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل ان يؤخذ لأخيه من حسناته فان لم تكن له حسنات يؤخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه» * ومن طريق البخاري نا الصلت بن محمد نا يزيد بن زريع نا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن ابي المتوكل الناجي ان ابا سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخاض المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص

لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هذبوا وتقوا أذن لهم في دخول الجنة فالذى نفس محمد يده لأحدهم أهدى إلى منزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا قال علي : وأما إذا قتل قودا فقد انتصف منه كما أمر الله تعالى فلا تبعة عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٤ - مسألة - في امرأة نامت بقرب أبنها أو غيره فوجد ميتا . قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي في امرأة شربت دواء فالقت ولدها قال : تكفر ، وقال في امرأة أنامت صديها إلى جنبها فطرح عليه ثوبا فأصبحت وقد مات قال أحب إلينا أن تكفر . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مغيرة عن إبراهيم نا قال في امرأة غطت وجهه صبي لها فمات في نومه فقال تعتق رقبة .

قال أبو محمد : ان مات من فعلها مثل أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فينقلب فيموت غما أو وقع ذراعها على فمه أو وقع ثديها على فمه أو رقدت عليه وهي لا تشعر فلا شك أنها قاتله خطأ فعليها الكفارة وعلى عاقلتها الدية أو على بيت المال وإن كان لم يمت من فعلها فلا شيء عليها في ذلك ولا دية أصلا فإن شكت أمات من فعلها أم من غير فعلها فلا دية في ذلك ولا كفارة لانتها على يقين من براءتها من دمه ثم على شك أمات من فعلها أم لا والأموال محرمة الا ييقن والكفارة إيجاب شرع والشرع لا يجب الا بنص أو إجماع فلا يحل أن تلزم غرامة ولا صياما ولا أن تلزم عاقلتها دية بالظن الكاذب وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٥ - مسألة - هل بين الأجير ومستأجره قصاص . قال علي : روى عن بعض التابعين ليس بين الأجير ومستأجره قصاص إلا أن يتعدى فيجب العقل بعد القسامة وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يفرق بين المستأجر وغيره وليس الا خطأ أو عمد فلا شيء في الخطأ إلا ما أوجبه الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص سواء الأجير والمستأجر كما قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

٢٠٧٦ - مسألة - في ميراث الدية . قال علي : اختلف الناس في كيف تورث الدية فقالت طائفة : الدية للعصبة ، وقال آخرون : هي لجميع الورثة كما نا محمد بن سعيد

ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا أبو معاوية محمد بن حازم الضرير عن ليس بن أبي سليم عن أبي عمرو العبدى عن على بن أبي طالب قال : تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث * وبه الى قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عمار عن سمع عليا يقول : لقد ظلم من منع الاخوة من الام نصيبهم من الدية * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب أنه قال : يرث من الدية كل وارث والزوج والزوجة في الخطا والعمد * وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال في الرجل يقتل عمدا فيعفو بعض الورثة قال : لامرأته ميراثها من الدية * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسباط بن محمد عن هشام عن الحسن قال : ترث المرأة من دم زوجها * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : اذا قبل العقل في العمد كان ميراثا ترثه الزوجة وغيرها * وعن أبي قلابة انه كان يتحدث أن الدية سيلها سيل الميراث * وعن الشعبي قال : الدية للميراث * وعن ابن جريج قال قلت لعطاء العقل كهيئة الميراث ؟ قال : نعم قلت وترث الاخوة من الام منه ؟ قال : نعم * وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الاخوة من الام يرثون في الدية وكل وارث *

قال أبو محمد : والقول الثاني كما حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : ما أرى الدية إلا للعصبة لانهم يعقلون عنه فهل سمع أحد منكم في ذلك من رسول الله ﷺ شيئا فقال الضحاك بن سفيان الكلابي - وكان النبي ﷺ استعمله على الاعراب كتب الى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فاخذ عمر بذلك ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان لا يرث الاخوة من الام من الدية شيئا *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه لنعلم حجة كل طائفة منهم فتبع الحق حيث كان بعون الله تعالى فوجدنا حجة من قال : لا يرث من الدية إلا العصبة ان ذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح السلمي يقول : قال رسول الله ﷺ : دفن قتله بعد مقاتلي هذه قبيل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا * *

قال علي : فوجدنا هذا الخبر لاجبة لهم فيه لأن النبي ﷺ جعل الدية لمن له أن يستقيد وأخبر أنهم أهله والاختوة للام والزوج والزوجة يقع عليهم اسم أهل على ما ذكر ان شاء الله تعالى في باب من له عن القود العفو أو القصاص ، وقد صح النص عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قلتم كما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نايت - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة غير أن المرأة التي قضى عليها بالقرعة توفيت قضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيا [وزوجها] (١) وأن العقل على عصبها .

قال أبو محمد : فصح أن رسول الله ﷺ قضى بالميراث لغير من قضى عليه بالعقل فبطل قولهم يقيين ، وقد حكم رسول الله ﷺ في قتل الخطأ بأن الدية لأهل المقتول مسلمة ، وأن الدية في العمد لأهل المقتول واجبة لهم ان أرادوا أخذها ، وصح انه ليس للقتل نوع الا عمد أو خطأ فصحت الدية يقيين لأهل المقتول والزوجة من أهله كما روينا من طريق البخاري نا الأويس نا ابراهيم - هو ابن سعد - عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة - وابن المسيب . وعلقمة بن وقاص . وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قل لها أهل الافك ما قالوا قالت : ودعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . واسامة بن زيد حين استلبت الوحي يسألها وهو يستشيرها في فراق أهله فاما أسامة فآشار بالنبي يعلم من براءة أهله وأما علي فقال : لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير واسأل الجارية تصدقك فقال : هل رأيت من شيء يريك قالت : ما رأيت شيئا (٢) أكثر من انها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله فقام على المنبر فقال : « يا معشر المسلمين من يعذرنى من رجل بلغنى أذاه في أهلى وانه (٣) ما علمت من أهلى الا خيرا » ومن طريق عروة قال : لما أخبرت عائشة بالامر قالت : يا رسول الله أتأذن لى أن أنطلق الى أهلى ؟ فأذن لها وأرسل معها الغلام ، فهذا رسول الله ﷺ قد سمى زوجته أهلا وأخبر انها أهله وقد قالت له بريرة : تنام عن عجين أهلها . وبلا شك أن رسول الله ﷺ كان له في ذلك العجين نصيب فهو عليه الصلاة والسلام أهلها أيضا ، وقد استأذنته في الانطلاق الى أهلها وقد كان لها أخ لام معروف فصح أن هؤلاء كلهم داخلون في الأهل فاذا الدية بنص القرآن ونص السنة للأهل والزوجة والزوج والاختوة للام أهل فخطهم في الدية

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٢) في النسخة رقم ١٤ امرا (٣) في النسخة رقم ٤٥ واه

واجب كسائر الورثة ، ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن الدية موزونة على حسب الموارد لمن وجبت له ، وعلى هذا اعتمادنا في توريث من ذكرنا من الدية ، وأما الأحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهي لا تصح وأحسن ما فيها حديث الضحاك بن سفيان الضبابي السكلابي الذي ذكرنا أنها وهو منقطع لم يسمعه منه سعيد بن المسيب .

قال أبو محمد : فلو أن امرءاً نذر نذراً لله تعالى أن يتصدق بكل ما ورث عن فلان ثم قتل ذلك الفلان خطأ أو عمداً فإنه لا يلزمه أن يتصدق بما يقع له من دينه في العمد والخطأ لأنه لم يرثه عنه .

٢٠٧٧ مسألة في ذكر ما روى عن النبي ﷺ في المقتلين أن يحتجزوا . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني حصن حدثني أبوسيلة عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : « وعلى المقتلين أن يحتجزوا الأول فالأول ولو أن كانت امرأة » .

قال أبو محمد : فهاج الناس في تفسير هذا الخبر ، وحكى أحمد بن محمد الطحاوي أنه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . وأحمد بن أبي عمران . و ابراهيم المزني فاما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلم يجبه بشئ . واعترف له بأنه لا يدري ما معناه ، وأما أحمد بن أبي عمران فقال له : هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الدم ، وأما المزني فقال له : معناه النهي عن القتال وغير الحق .

قال أبو محمد : أما ابن عبد الحكم فاحسن إذ سكت عن شئ لم يتبين له وجهه ، وأما ابن أبي عمران فقال قولاً قاسداً لأنه لا يفهم أحد من قول قائل على المقتلين أن يحتجزوا الأول فالأول ، وإن كانت امرأة أنه يجوز عفو النساء عن الدم أو لا يجوز وهذا سمح جداً ، وما يعجز أحد من أن يدعى فيما شاء ما شاء إذا لم يحجزه ورع أو حياء ، وأما المزني فإنه قال الكلام الصحيح الذي لا يجوز لأحد أن يقول غيره وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي لا يفهم منه غيره وهو أنه واجب على المقتلين أن ينحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلوا وان يبدأ بالانحياز الأول فالأول لأن الأولين من المقتلين هم المتصادمون قبل الذين من خلفهم ففرض الانحياز واقع على الأول فالأول من المقتلين ولو أنه امرأة لا يـ القتال فيما بيننا محرم ، هذا على أن الخبر لا يصح وحصن مجهول .

٢٠٧٨ مسألة فيمن له العفو عن الدم ومن لا عفو له . اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : العفو جائز لكل أحد من يرث وللزوجة والزوج وغيرهما فإن عفا أحد

عن ذكرنا قد حرم القصاص ووجبت الدية لمن لم يعف، وقال آخرون: العفو للرجال خاصة دون النساء، وقالت طائفة: من أراد القصاص فذلك له ولا يلتفت إلى من أراد الدية أو العفو ما لم يتفقوا على ذلك.

فالقول الأول با روينام طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الأعمش عن زيد بن وهب أن رجلا قتل امرأته ولها أخوة فعفا أحدهم فأجاز ذلك عمر بن الخطاب ورفع عن القاتل نصيب الذي عفا وغرمه نصيب الذي لم يعف قال سعيد: وناسفان بن عيينة. وأبو حوالة كلاهما عن الأعمش عن زيد بن وهب بمثله وروينام طريق أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا الأعمش عن زيد بن وهب، قال: رأى رجلا مع امرأته رجلا قتلها فرفع إلى عمر بن الخطاب فوهب بعض أخوتها نصيبه له فامر عمر سائرهم أن يأخذوا الدية وعن إبراهيم النخعي في رجل قتل رجلا متعمدا فعفا بعض الأولياء فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال لعبد الله بن مسعود: قل فيها فقال: أنت أحق أن تقول: يا أمير المؤمنين فقال عبد الله: إذا عفا بعض الأولياء فلا قود يحط عنه بحصة النى عفا ولهم بقية الدية فقال عمر ذلك الرأى واقعت ما فى نفسى ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رفع إليه رجلا قتل رجلا فجاء أولياء المقتول فارادوا قتله فقالت أخت المقتول وهى امرأة القاتل: قد عفوت عن حصتى من زوجى فقال عمر: عتق الرجل من القتل وعن إبراهيم قال: عفو كل ذى سهم جائز وعن ابن جريج قال: قال عطاء في رجل قتل رجلا عمدا فعفا أحد بنى المقتول وأبى الآخر: فانه يعطى الذى لم يعف شطر الدية وعن قتادة إذا عفا أحد الأولياء فانما تكون دية ويسقط عن القاتل بقدر حصة الذى عفاه وعن عمر بن عبد العزيز إذا عفا أحدهم فالدية.

وأما القول الثانى فكما روينام طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال: العفو إلى الأولياء ليس للمرأة عفو ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة نا أبو خالد عن أشعث عن الزهرى قال: صاحب الدم أولى بالعفو، وعن قتادة لا عفو للنساء فاذا كانت الدية فلها نصيبها وعن الحسن البصرى ليس للنساء عفو وعن عمر بن عبد العزيز لا عفو للمرأة فى العمد وعن إبراهيم النخعي ليس للزوج ولا للمرأة عفو وعن الزهرى: وريعة. وأبى الزناد قال ربيعة: ليس للام عفو والولى ولى حيث كان والبنت تعفو مع ولادة الدم ولا تعفو الولاية دونها، وقال الزهرى: وليه أولى بذلك، وقال أبو الزناد: أما العفو فلولى المقتول ان شاء قتل وان شاء عفا.

وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي .
والشافعي قالوا بما روى عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود أن لكل وارث عفو ولا
يقتل الا باجتماعهم على قتله ، وقال ابن شبرمة . والليث : ليس للنساء عفو . وقال ابن أبي
ليلي لكل وارث عفو الا الزوج والزوجة فلا عفو لهما ، وقال مالك : الأمر مجتمع
عليه عندنا في الرجل يقتل عمداً وليس له ولاية الا النساء والعصبة فاراد العصبة أن
يعفو عن الدم وأبي بنات المقتول فانه لا عفو للعصبة ويقتل به قاتله فان أراد بنات
المقتول أن يعفون وأبي العصبة فلا عفو للبنات والقول ما قال العصبة ويقتل القاتل
إذا لم يجتمع على العفو ، وكذلك ان كانت له ابنة واحدة فارادت القتل وعفا العصبة
فيقتل ولا عفو للعصبة ، ورأى إذا كان للمقتول ابن وابنة أنه لا عفو لابنة مع الابن
ولكن ان عفا الابن جاز على الابنة ورأى عفو الأقرب فالأقرب من العصبة جائزا
على الأبعد منهم .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها لنعلم
الحق من ذلك فنظرنا فيما قالت به الطائفة القائلة بان عفو كل ذي سهم جائز فوجدناهم يقولون
بقول الله تعالى : (وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم) فلما كان العفو أقرب
للتقوى وجب أن من دعى الى من هو أقرب للتقوى كان قوله أولى ، وذ كروا في ذلك ما روى
عن أنس بن مالك أنه قال : ما رأيت رسول الله ﷺ رفع اليه شيء فيه قصاص الا أمر بالعفو
قالوا : فهذا رسول الله ﷺ قد أمر في كل قصاص رفع اليه بالعفو فوجب أن يكون العفو مغلبا
على القود ، وهذا أيضا حكم قد جاء عن عمر . وابن مسعود بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا
يعرف لها مخالف فهذا كل ما احتجوا به ما نعرف لهم شيئا غيره أصلا ، ثم نظرنا في قول من
قال : العفو لجميع الورثة الا الزوج والزوجة فلم نجد لهم شبهة الا ان يقولوا ليسا من العصبة ولا
يعقلان مع العاقلة ، ونظرنا في قول من قال : العفو للرجال خاصة دون النساء فلم نجد لهم
شبهة أصلا الا أن يقولوا انهن لا يرثن الولاء ولا الولاية في الانكاح فكذلك لا عفو
لهن ، وأما من قال بالفرق بين الزوجين وبين سائر الورثة من أجل ان الزوجين ليسا من
العصبة فقول في غاية الفساد ، ومن أين خرج لهم ان هذا الأمر للعصبة وهذا حكم ما جاء به
من عند الله تعالى أمر ولا من عند رسول الله ﷺ فهو باطل ، وأما انهما لا يعقلان مع
العاقلة فنعم فكان ما ذا وما الذي أدخل حكم العاقلة في حكم العفو من الدم ؟ والعاقلة إنما هي في
القتل في الخطأ خاصة والعفو إنما هو في العمد خاصة فما الذي جمع بين حكم العمد والخطأ ؟ ثم نظرنا
في قول من رأى العفو للرجال دون النساء فوجدناه أيضا فاسدا لأنه قياس ، والقياس

كله باطل ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه في غاية التناقض بلا دليل أصلا لأنه مرة غلب من دعى إلى القتل وذلك في الابنة مع العصبية فرأى أن دعا العصبية إلى القتل وعفت الابنة أن القول قول العصبية ، واحتج بانها قد يدخلها زوجها إلى العفو وأمرها إلى الضعف وإن عفا العصبية ودعت الابنة إلى القتل فالقول قول الابنة ، واحتج بانها المصابة بإيها مرة راعى ضعفها وادخل زوجها لها إلى العفو ولم يراع مصيبتها ومرة غلب من دعى إلى العفو ، وذلك في البنين يعفو أحدهم دون الآخرين (١) ومرة غلب الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن ، وهذه أقوال ظاهرة التناقض يهدم بعضها بعضا لأحجة شتى منها لا في قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا في إجماع ولا في قول صاحب ، فكان هذا القول أسقط من سائر الأقوال ، ثم نظرنا في حجة من أجاز عند كل وارث وغلبه فوجدناهم يقولون قل الله تعالى : (وإن تعفوا أقرب للتقوى) وقال تعالى : (ولكم في القصاص حياة) فاعلى ما يريد أهل هذا القول أن يكون العفو أعظم أجرا والقصاص بلا شك مباح وإذا كان كلاهما مباحا فلا يجوز بلا خلاف أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راغب فبطل أن يكون في هذه الآية دليل على سقوط حق من أراد القصاص إذا عفا أحد الورثة وهكذا القول في حديث أنس أن صح أن لم ير رسول الله ﷺ قط رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو لأنه لم يختلف اثنان من الأمة في أنه إن صح فإنه امر ندب لا امر الزام فإذا ذلك كذلك فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راغب عنه إذا أراد ما أيسر له فبطل أن يكون لهم في هذا الخبر تعلق .

قال أبو محمد : فلما سقطت هذه الأقوال كلها وتمرت من الأدلة وجب علينا إذ تنازعوا أن نرجع إلى ما افترض الله تعالى علينا الرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد قال : (ولكم في القصاص حياة) وقال رسول الله ﷺ : « من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا ، فجعل الله تعالى القصاص حقا وجعل رسول الله عليه الصلاة والسلام أهل القتل بين خيرتين إما أخذ العقل وأما القتل فساوى بين الأمرين أيهما شاموا ، وكما رويناه من طريق مسلم نا إسحاق بن منصور أنا بشر بن عمر - هو الزهراني - (٢) سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني أبو ليلى

(١) في النسخة رقم ١٤ عن الآخرين (٢) في النسخة رقم ١٤ بشر بن عمر وهو الزهرى وهو

ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حشمة انه أخبره عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل : ومحبة خرجا إلى خير من جهد أصابهما فأتى رسول الله ﷺ محبة وأخبر أن عبد الله بن سهل قتل وطرح في عين أو قير (١) فأتى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه محبة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة ليتكلم وهو الذي كان بخير فقال رسول الله ﷺ الكبر الكبر اما ان يدوا صاحبكم وأما أن يؤذنوا بحرب فكتب رسول الله ﷺ اليهم في ذلك فكتبوا لا والله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ : أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا : لا وذكر الحديث . وبه إلى مسلم حدثني عبيد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد نا يحيى بن سعيد عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حشمة . ورافع بن خديج أن محبة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير ففرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة . ومحبة إلى رسول الله ﷺ فتنكلم عبد الرحمن في أمر أخيه . وهو أصغر منهم . فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلم في أمر صاحبهما فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل عنهم فيدفع برمته فقالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف وذكر باقي الخبر ، ففى هذا الخبر الثابت أن رسول الله ﷺ جعل الحق في طلب الدم لابن العم [لسنة] (٢) كما جعله للأخ للاب الوارث دون ابن العم وأنه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن العم لسنة فبطل بهذا قول من راعى أن الحق للأقرب فالأقرب أو للوارث دون غيره وصح أن الحق للأهل كما جاء في القرآن والسنة الصحيحة وابن العم من الأهل بلا شك في لغة العرب وهذا هو الإجماع الصحيح لأنه كان يعلم الصحابة بالمدينة اذ قتل مثل عبد الله بن سهل وقيام بنى حارثة في طلب دمه لا يمكن استتار مثله عن أحد من قومه وعن المهاجرين فاذا الحق للجميع سواء من الباطل أن يغلب أحدهم على الآخرين منهم إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع في ذلك ، ثم نظرنا إذا عفا أحد الأهل ولم يعف غيره منهم بعد صحة الاتفاق من إجماع الأمة على أنهم كلهم ان اتفقوا على القود نقد وان اتفقوا على العفو نقد وقيام البرهان على أنهم ان اتفقوا على الدية أو المفاداة نقد ذلك فوجدنا القود والدية قد وردا للتخير فيهما وردا واحدا ليس أحدهما مقدما على الآخر فلم يجوز أن يغلب عفو العاني [على إرادة من أراد القصاص ولا إرادة من أراد القصاص على عفو العاني] (٣) إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع

(١) هو البئر (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ ؛ (٣) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

في تغليب العافي فظننا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى) فوجب بهذه الآية أن لا يجوز عفو العافي عن من لم يعف ووجدنا القاتل قد حل دمه بنفس القتل كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد ابن بكر نا أبو داود سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : كنا مع عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور - فخرج الينا وهو متغير لونه فقال : يتواعدوني بالقتل آتفاؤهم يقتلوننى ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصان أو قتل نفسا بغير نفس فيقتل فوالله ما زنت في جاهلية ولا اسلام قط ولا أحببت أنلى بدنى بدلا مذهبنا في الله تعالى ولا قتلت نفسا .

قال أبو محمد : فصيح بقول النبي ﷺ أن من قتل نفسا فقد خرج دمه من التحريم الى التحليل بنفس قتله من قتل ، فاذا صح هذا فالقاتل متيقن تحليل دمه والداعى الى أخذ القود داع الى ما قد صح ييقن وذلك له والعافي يريد تحريم دم قد صح تحليله ييقن فليس له ذلك الا بنص أو اجماع ومريد أخذ الدية دون من معه مريدا باحة أخذ مال والاموال محرمة بقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والنص قد جاء باحة دم القاتل كما قلنا ييقن قتله ولم يأت نص باحة الدية الا بأخذ الأهل لها ، وهذا اللفظ يقتضى اجماعهم على أخذها فالدية مالم يجمع الأهل على أخذها لا يحل أخذها اذ لم يجمعها نص ولا اجماع فبطل ييقن وصح أن من دعا الى القود فهو له وهو قول مالك في البنات مع العصة الا أنه ناقض في ذلك مع البنين والبنات وفي بعض البنين مع بعض .

قال أبو محمد : والذي نقول به أن كل ذلك سواء وان الحكم للأهل وهم الذين يعرف المقتول بالانتماء اليهم كما كان يعرف عبد الله بن سهل بالانتماء الى بنى حارثة وهم الذين أمرهم النبي ﷺ بأن يقسم منهم خمسون ويستحقون القود أو الدية وان من أراد منهم القود سواء كان ولداً أو ابن عم [أو ابنة] أو اختاً أو غير ذلك من ام أو زوج أو زوجة أو بنت عم أو عمة فالقود واجب ولا يلتفت الى عفو من عفا من هو أقرب أو أبعد أو أكثر في العدد لما ذكرنا ، فان اتفق الورثة كلهم على العفو فاهم الدية حيثئذ ويحرم الدم فان أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك في حصته خاصة اذ هو مال من ماله وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٩ مَسْأَلَةٌ مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون ، اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار ان

للواحد الكبير أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغار قال: فان كان فيهم غائب لم يكن للحاضرين أن يقتلوا (١) حتى يقدم الغائب وهو قول الميث بن سعد وبه يقول حماد بن أبي سليمان، وقال مالك مثل ذلك سواء سواء وزاد أن المقتول اذا كان له ولد صغير وأخ كبير أو أخت كبيرة ففلاخ أو للاخت أن يقتلا قودا ولا ينتظر بلوغ الصغير، وكذلك للعصبة أيضا وهو قول الاوزاعي، ورأى مالك للعصبة اذا كان الولد صغيرا ان يصلحوا على الدية وينفذ حكمهم، وقال ابن أبي ليلى: والحسن بن حي - وابو يوسف - ومحمد. والشافعي لا يستفيد الكبير من البين حتى يبلغ الصغير، وروى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز.

قال أبو محمد: والظاهر من قولهم: ان المجنون كالصغير فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر فيما احتجت به كل طائفة لنعلم الحق فتبعه، فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر التناقض اذا فرق بين الغائب والصغير ووجدنا حجتهم في هذا أن الغائب لا يولى عليه والصغير يولى عليه قالوا: وكما كان أحد الوليين (٢) يزوج اذا كان هنالك صغير من الاولياء فكذلك يقتل، وقالوا: قد قتل الحسن بن علي رضي الله عنهما عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ولعلي بنون صغار وهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم دون مخالف يعرف له منهم.

قال علي: أما احتجاجهم بفعل الحسن بن علي فهو لازم للشافعيين ولمن وافق من الخفيفين أبا يوسف. ومحمد بن الحسن لانهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم.

قال أبو محمد: فلو كان مثل هذا اجماعا فلقد شهد الخفيفون على شيخهم بخلاف الاجماع فان كفروهما بهذا أو بدعوهما فما يحل لهم أخذ ديتهم عن كافر ولا عن مبتدع وان عذروهما في ذلك فلنا من العذر ما يعقوب. ومحمد وقد بطل تشنيعهم في الابد بمثل هذا، وهذا واضح والله الحمد.

قال أبو محمد: فكان من اعتراض الشافعيين ان قالوا: ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان اماما فنظر في ذلك بحق الامامة وقته بالمحاربة لا قودا، وهذا ليس بشيء لان عبد الرحمن بن ملجم لم يحارب ولا أخاف السيل وليس للامام عند الشافعيين ولا الوصي أن يأخذ القود لصغير حتى يبلغ فبطل تشنيعهم (٣) إلا أن هذه القصة عائدة على الخفيفين

(١) في النسخة رقم ٤٥: الحاضر أن يقتل (٢) في النسخة رقم ١٤ أحد الاولياء (٣) في النسخة رقم

بمثل ماشغبوا به على الشافعيين سواء سواء لانهم والمالكيون لا يختلفون في أن من قتل آخر على تأويل فلا قود في ذلك ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن عبد الرحمن ابن ملجم لم يقتل عليا رضي الله عنه الا متأولا مجتهدا مقدرا انه على صواب ، وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية :

ياضربة من قتي ما أراد بها • الا ليلغ من ذى العرش رضوانا
انى لأذكره حيناً فاحسبه • أوفى البرية عند الله ميزانا
أى لا أفكر فيه ثم أحسبه ، فقد حصل الحنفيون من خلاف الحسن بن علي على مثل ماشغبوا (١) به على الشافعيين وما ينقلون أبدا من رجوع سهامهم عليهم ، ومن الوقوع فيما حفروه فظهر تناقض الحنفيين والمالكيين في الفرق بين الغائب والصغير ، وأما قولهم ان الصغير يولى عليه والغائب لا يولى عليه فلا شبهة [لهم] (٢) في هذا لان الغائب يוכל له أيضا كما يولى على الصغير ، وأيضا فان الوصى عندهم لا يقتص للصغير فبطل تمويههم جملة •

قال أبو محمد : والذي نقول به قد قدمنا في الباب الذي قبل هذا ان القول قول من دعى الى القود فللكبير وللحاضر الماقل أن يقتل ولا يستأنأ بلوغ الصغير ولا افاقة المجنون ولا قدوم الغائب فان عفا الحاضرون البالغون لم يجوز ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون بل هم على حقهم (٣) في القود حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فاذا كان ذلك فان طلب أحدهم القود قضى له به وان اتفقوا كلهم على العفو جاز ذلك حيثئذ لما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا وبالله تعالى التوفيق •

قال علي : فان مات الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الامر إلى من بقى من الورثة ولا يلزم من عفا فلم يتفد عفوه ذلك العفو الذي قد بطل بل له الرجوع فيه لانه لا حكم له في نص ولا اجماع وانما العفو اللازم عفو صحبامضائه نص أو اجماع فقط لقول النبي ﷺ : «من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد» ومن عفا دون سائر الأهل فقد عمل عملا ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو رد •

قال علي : ومن مات من الأهل لم يورث عنه الخيار لان الخيار للأهل بنص حكم رسول الله ﷺ فمن كان من الأهل فله الخيار ومن لم يكن من الأهل فلا خيار له أصلا إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع والخيار ليس مالا فيورث وانما جعل

(١) في النسخة رقم ٤٠ ماشغبوا (٢) الريادة من النسخة رقم ٤٠ (٣) في النسخة رقم ٤٠ على حقهم .

الله الميراث فيما ترك الموروث والخيار ليس مالا موروثا ولو كان الخيار مالا موروثا لوجب فيه حق أهل الوصية بالثلث فدونه *

قال أبو محمد : فان كان الوارث صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث هنالك غيره فقد وجب القود بلا شك ولا تجب الدية ولا المفادات الا برضى الوارث أو بتراض منه ومن القاتل وقد علمنا أن الصغير والاحق لارضى لهما والقود حق قد وجب لهما يقين فاخذه واجب على كل حال يأخذه لهما الولي أو السلطان، وهكذا الغائب ولا فرق بين أخذ حظهم في القود وأخذ حظهم في الأموال والعفو جائز والابراء للغائب في كلا الأمرين جوازاً واحداً إذ كل ذلك حق له تركه وكذلك القول في الصغير والمجنون سواء سواء وليس هذا قياساً ومعاذ الله من ذلك لكنه حكم واحد في حقين وجبا وجوباً واحداً ووجب لمن يجوز أمره العفو عنهما سواء سواء وليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً بل هما أصلان معا ولا أحدهما منصوصا عليه والآخر غير منصوص عليه بل كلاهما منصوص عليه لوجوب الاتصاف من القود ومن المال وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٠ - مسألة - عفو الأب عن جرح ابنه الصغير أو استقادته له أو في المجنون كذلك * رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناخض بن غياث عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال : اذا وهب الشجة الصغيرة التي تصيب ابنه جازت عليه *

قال علي : تفريق الشعبي رحمه الله بين الشجة الصغيرة والكبيرة لا معنى له وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وحق الصغير والمجنون قد وجب فلا يجوز أن يسقطه له غيره لأنه كسب عليه وهذا مالا اشكال فيه ، وقد أجمعوا على أن للاب والولي أن يطلبوا وأن يقتصا كل حق للصغير والمجنون في مالهما وأنه ليس للاب ولا للولي في ذلك عفو ولا إبراء فهلا قاسوا أمر القصاص لهما على أمر المال ولكنهم لا القياس يحسنون ولا النص يتبعون *

قال أبو محمد : والقول في ذلك ان الله تعالى قال : (والعين بالعين والآنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (والحرمان قصاص) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فصح بهذه النصوص أن القود قد وجب ولا بد وان العفو لا يصح الا برضى المجنى عليه والصبي والمجنون لارضى لهما ولا عفو ولا أمر نافذ بصدقة فسقط هذا الوجه وبقي الذي وجب يقين من القود فيستقيد له أبوه أو وليه أو وصيه ولا بد ، فان أغفل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل المجنون كان له القود الذي قد وجب أخذه له بعد وحدث له جواز

العفو ان شاء وليس للاب ولا للولى أخذ الدية ولا أن يفادى فى شىء من الجروح لأن كل هذا داخل على وجوب القود [والعفو] (١) لا يكون إلا برضى المجنى عليه أو بتراض من الجاني والمجنى عليه *

٢٠٨١ - مسألة - هل يجوز عفو المجنى عليه جنابة يموت منها خطأ أو عمدا عن دية و غيرها عن دمه أم لا ؟ (٢) * روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث بن سوار عن أبي بكر بن حفص قال : كان بين قوم من بنى عدى وبين من الاحياء قتال ورمى بالحجارة وضرب بالنعال فاصيب غلام من آل عمر قاتى على نفسه فلما كان قبل خروج نفسه قال : انى قد عفوت رجاء الثواب والاصلاح بين قومي فاجازه ابن عمر * وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال : إذا عفا الرجل عن قاتله فى العمد قبل أن يموت فهو جائز ، وعن أبي طاوس قلت لأبي يقتل عمداً أو خطأ فيعفو عن دمه قال : نعم ، وعن الشعبي قال : اذا قتل الرجل فعفا عن دمه فليس للورثة أن يقتلوا * وعن ابن جريج قلت لعطاء : ان وهب الذى يقتل خطأ دية لمن قتله فانما له منها ثلثها انما هو مال يوصى به * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يتصدق الرجل بديته فان قتل خطأ فالثلث من ذلك جائز اذا لم يكن له مال غيره * ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن يضرب بالسيف عمداً ثم يعفو عنه قبل أن يموت قال : هو جائز وليس فى الثلث ، وقال هشام عن الحسن اذا كان خطأ فهو فى الثلث ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا قيس بن عتبة نا سفیان عن ابن جريج عن أبي عبيدة عن ابن عباس فى رجل قطع يده فصالح عليها ثم انتقضت به فمات قال : الصلح مردود ويؤخذ بالدية *

قال أبو محمد : وأما المتأخرون فان أبا حنيفة وزفر قالوا : اذا عفا عن الجراحة العمد أو الشجة وعما يحدث منها فهو جائز ولا شىء على القاتل فان عفا عن الجراحة أو القطع أو الشجة ثم مات فعليه الدية ، قال أبو يوسف ومحمد : لا شىء على القاتل فى كل ذلك ، قالوا : فان عفا عن دية فى الخطأ فذلك فى الثلث ، وقال مالك : من صالح من جراحة أو من قطع ثم مات بطل الصلح ووجب القود فان عفا عن دية فى الخطأ فذلك فى ثلثه ، وقال سفیان الثوري : اذا

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٢) فى النسخة رقم ١٤ خطأ أو عمداً عن دمه أو عن

ديته أم لا الخ *

عنا عن الجراحة ثم مات فلا قود لكن يغرم الجاني الدية بعد أن يسقط منها أرش الجراحة، وقال الشافعي: إذا عفى عن الجراحة وعما يحدث منها من عقل أو قود ثم مات فلا قود، ثم اختلف قوله في الدية فمرة قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال يؤخذ بجميع الدية، وقال الشافعي في أحد قوليه وبه يقول أبو ثور. وأحمد واسحاق: لا عفو له في العمد.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ليعلم (١) الحق فتبعه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى: (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى: (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية. وذكرنا ما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عروة بن مسعود الثقفي دعا قومه إلى الله ورسوله فرماهم رجل منهم بسهم فمات فعفا عنه فدفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فأجاز عفوهم وقال: هو كصاحب ياسين. نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عمران بن ظبيان عن عدي بن ثابت قال: قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: «سمعت النبي ﷺ يقول: من تصدق بدم فما دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق به».

قال علي: وقالوا: هذا حكم من عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف له منهم مخالف وقالوا: هذا هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه فهذا كل ما وردوه في ذلك فنظرنا في الذي احتجوا به فوجدناه لا حجة لهم في شيء منه أصلا؛ أما قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فأنما قال تعالى ذلك عقب قوله تعالى: (والعين بالعين) إلى قوله تعالى: (فهو كفارة له)، وهذا كله كلام مبتدأ بعد تمام قوله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فأنما جاء نص الله تعالى على الصدقة بالجروح بالأعضاء وهكذا تقول: أن للمجنى عليه أن يتصدق بما أصيب به من ذلك فيبطل القود (٢) جملة في ذلك وليس في هذه الآية حكم الصدقة بالدم في النفس لأن النفس بالنفس إنما هو في التوراة بنص الآية وليس ذلك خطابا لنا وإنما هو خطابنا بما بعده إذا قرئ كل ذلك بالرفع خاصة فإذا قرئ بالنصب فليس خطابا لنا وكلا القراءتين حق من عند الله تعالى فبطل تعلقهم بهذه الآية؛ وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح

(١) في النسخة رقم ١٤ فلما اختلفوا في ذلك نظرنا لنعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ فبطل القود

فاجره على الله) وقوله تعالى: (وان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية فهي بنصها بيان جلي بأنها إنما هي فيما دون النفس لاني النفس لان الخطاب فيها بأن يعاقب بمثل ما عوقب به هو الذي عوقب نفسه هذا هو ظاهر الآية الذي لا يحل صرفها عنه بالدعوى، وهكذا تقول وليس فيها جواز العفو عن النفس أصلاً وإنما فيها جواز الصبر عن أن يعاقب بمثل ما عوقب به فقط، وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الى قوله: (فاجره على الله) فهو عموم يدخل فيه العفو عن النفس وما دونها وعفو الولي أيضا داخل فيها فان وجدنا منها دليلاً يخص منها ما ذكره وجب المصير اليه وإلا قد صرح قولهم: وأما حديث عروة بن مسعود رضي الله عنه فانما قام يدعو قومه الى الاسلام وهم كفار حريون قد حاربهم النبي ﷺ ورجع عنهم وهم أظغى ما كانوا فتوجه اليهم عروة داعياً الى الاسلام كما في نص الحديث المذكور فرموه فقتلوه ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا قود على قتله اذا أسلم ولا دية، فاي معنى للعفو هنا؟ وهكذا شبهه النبي ﷺ بصاحب ياسين فبطل أن يكون لهم متعلق به أصلاً وإنما هي تمويهات يرسلونها لا يفكرون في المخرج منها يوم الموقف بين يدي الله تعالى. وأما حديث عدى بن ثابت فعهدنا بإسماعيل يرد المسند الصحيح عن عدى بن ثابت اذا خالف رأيه فيمن سمع الأذان فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ويوهن روايته بأنه منكر الحديث، ومن أيقن أنه مستول عن كلامه لاسيما في الدين ويفكر في قوله تعالى: (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) لم يجترأ على مثل هذا، وأقرب من هذه الفضيحة العاجلة عند من طالع أقوالهم والحمد لله على ما من به من الأذعان للحق وترك العصية للأقوال التي لا تغني عنا من الله شيئاً لا هي ولا القائل بها.

ثم نرجع الى الحديث المذكور فنقول وبالله تعالى التوفيق: ان فيه عللاً تمنع من الاحتجاج به، أحدها انه من رواية عمران بن ظبيان وليس معروف العدالة قال أحمد: فيه نظر، والثاني أنه منقطع لان عدى بن ثابت لم يذكر سماعه إياه من صاحب، والثالث أننا لا ندرى ذلك صاحب أصححت صحبته أم لا؟، والرابع أنه لو صرح لكان عمومًا كما قلنا في قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) فان وجد دليل يخص من هذا العموم عفو المعقول عن دمه ودينه جاز ذلك ووجب المصير اليه وتخصيص هذا العموم والا فواجب حملها على عمومها وبالله تعالى التوفيق. وأما قولهم انه قول ابن عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم

فلا حجة لهم في هذا لوجوه : اولها اننا قد ذكرنا ما خالفوا فيه جمهور الصحابة الذين لا يعرف له منهم مخالف إذ لم يوافق آراءهم وأقرب ذلك حكم عمر بن الخطاب . وابن عباس رضي الله عنهم في اليد الشلاء تقطع والسن السوداء تكسر بثلاث دية يقول صاحب إذا وافق أهواءهم كان عندهم حجة لا يحل خلافها وإذا خالف أهواءهم وتقليدهم لم يكن عندهم حجة وحل خلافه وهذا حكم لا طريق للتقوى ولا للحياء إلى قائله . وثانيها أنه عن أشعث بن سوار وهو ضعيف : وثالثها أنه منقطع أيضا لأنه عن أبي بكر بن حفص ولم يدرك ابن عمر . ورابعها ان الامر لم يكن كذلك وهي قصة مشهورة وإنما كان بين أولاد الجهم بن حذيفة العدوي شر ومقاتلة فتعصبت بيوتات بني عدى بينهم قاتى الغلام المذكور ليلا والضرب قد وقع بينهم في الظلام وهذا الغلام هو زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهم فاصابه حجر لا يدري من رماه وقد قيل ظنا إن خالد بن أسلم أخا زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب هو الذي ضربه وهو لا يعرف من هو في الظلمة وكان ابن عمر أخوه يقول له عند الموت : اتق الله يا زيد فانك لا تعرف من أصابك فانك كنت في ظلمة واختلاط فهكذا كانت قصته ، وأما قولهم : انه هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه قسمويه ضعيف لأن الجناية عليه التي هو أولى بها إنما هي ما كان حاكما فيها بعد حطوطها به وهذا حق وإنما ذلك فيما عاش بعدها فاختر ما له أن يختار وأما بعدموته فهو غير موجود عندنا بعد الموت ولا خيار له في جناية لم تحدث بعده .

قال أبو محمد : قلنا لم يبق لهم متعلق إلا قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن تصدق بدم نظرنا في ذلك فوجدنا قوله تعالى في قتل الخطأ (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) إلى قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله) ووجدناه تعالى يقول في قتل العمد (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) إلى قوله تعالى (انه كان منصورا) ولا قتل إلا عمد أو خطأ فصح أن الدية في الخطأ فرض أن تسلم إلى أهله فاذا ذلك كذلك فحرام على المقتول أن يبطل تسليمها إلا من أمر الله تعالى بتسليمها اليهم وحرام على كل أحد أن ينفذ حكم المقتول في ابطال تسليم الدية إلى أهله، فهذا بيان لا إشكال فيه وصح بنص كلام الله تعالى وحكمه الذي لا يرد أن الله تعالى جعل لولي المقتول سلطانا وجعل إليه القود وحرم عليه أن يسرف فمن الباطل المتيقن أن يجوز للمقتول حكم في ابطال السلطان الذي جعله الله تعالى لوليه ومن الباطل البحت انما ذلك حكم المقتول في خلاف

أمر الله تعالى ، وهذا هو الحيف والاثم من الوصية ، وكذلك جعل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ لأهل المقتول الخيار في القود أو الدية أو المعاداة فنشهد بشهادة الله تعالى على لسان رسوله ﷺ انه لا يحل للمقتول أن يبطل خيارا جعله الله ورسوله عليه الصلاة والسلام لأهله بعد موته وانه لا يحل لأحد اتخاذ حكم المقتول في ذلك وان هذا خطأ متيقن عند الله تعالى ، فكان يقرن عفو المقتول عن دية جعلها الله تعالى لأهله بعده لاله وعفوه عن قود أو دية أو مفاداة جعل الله فيها السلطان لأهله بعده لاله قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فكان عفو المقتول عن دية أوجب الله تعالى تسليمها الى أهله وعن دم أو مال خير الله تعالى فيهما أهله بعده كسبا على أهله وهذا باطل بنص القرآن ، وكذلك قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والدية انما هي بنص القرآن وكلام رسول الله ﷺ لأهل المقتول فحرام على المقتول التصرف في شيء من ذلك لانها مال أهله .

قال أبو محمد : ولم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ على ان للمقتول سلطانا في القود في نفسه ولا ان له خيارا في دية أو قود ولا ان له دية واجبة فبطل أن يكون له في شيء من ذلك حق أو رأى أو نظر أو أمر فاذا ذلك كذلك بلا شك قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) انما هو فيما جنى عليه فيما دون النفس وفيما عفا عنه من جعل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام العفو إليه وهم الأهل بعد موت المقتول وهكذا يكون القول في الخبر المذكور لو صح ، وبرهان آخر أن الدية عوض من القود بلا شك في العمد وعوض من النفس في الخطا يقرن ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن المقتول مادام حيا فليس له حق في القود فاذا لحق له في ذلك فلا عفو له ولا أمر فيما لاحق له فيه ، وكذلك من لم تذهب نفسه بعد لان الدية في الخطا عوض منها فلم يجب له بعد شيء فلاحق له فيما لم يجب بعد ، ويقرن يدرى كل ذي عقل ان القود لا يجب ولا الدية الا بعد الموت وهو اذا لم يمت فلم يجب له بعد على القاتل لا قود ولا دية ولا على العاقلة ويقرن يدرى كل ذي حس سليم انه لاحق لاحد في شيء لم يجب بعد فاذا وجب كل ذلك بموته فالحكم حينئذ للأهل لاله . قال أبو محمد : فبطل ان يكون للمقتول خطأ أو عمدا عفو أو حكم أو وصية في القود أو في الدية فاذا ذلك كذلك فانما هي مال للأهل حدث لهم بعد موته ولم يرثوه قط عنه اذ لم يجب له قط شيء منه في حياته فمن الباطل أن يقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته وأن ينفذ فيه وصيته وهو وان كان انما وجب لهم من

أجل موته فهو كال مولى له مات أثر موته فوجب للورثة من أجل الميت ولم يجب قط للميت وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فلو عفا الورثة أو أحدهم عن نصيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول أو عفوا كلهم عن القود قبل موت المقتول فهو كله باطل وذلك لأنه لم يجب لهم بعد شيء من ذلك وإنما يجب لهم بموته فاذ ذلك كذلك فمفهوم لاشيء ولا يلزمهم والدية واجبة لهم أو العافي بعد موت المقتول وكذلك القود واجب لهم أيضا وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وما نراه الا قول المالكيين والشافعيين أيضا ، فمن عجائب الدنيا أن يسقطوا عفو الورثة قبل أن يجب لهم القود أو الدية وهم أهل ذلك ومستحقوه بلا خلاف ثم يجوزون عفو المقتول في شيء لم يجب له قط في حياته وهي الدية والقود ولا يجب له أيضا بعد وفاته فهذا مقدار نظرهم وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما من جنى عليه جرح أو قطع أو كسر فعقاعه فقط أو عنه وعما يحدث عنه فعفوه عما يحدث منه باطل ثما قدمنا لأنه لم يجب له بعد ، وأما عفوه عما جنى عليه فهو جائز وهو له لازم وذلك لأنه قد وجب له القود في الكسر أو المماذاة في الجراحة فان عفا قائما عفاه عن حقه الذي وجب له بعد فان مات من ذلك أو حدث عنه بطلان عضو آخر فله القود في العضو الآخر لأنه الآن وجب له ولأوليائه القتل بالسيف خاصة لا بمثل ما جنى على مقتولهم لأن تلك الجنايات كان له القود فيها فعفا عنها فسقطت وبقي قتل النفس فقط ولا عفوله فيه فهو للورثة فلهم قتله واذلهم قتله وبطل أن يقتص منه بمثل ما جنى عليه فلا خلاف في أن الجناية لم يقدمها قائما القتل بالسيف فقط ، وهكذا لو استقاد المجنى عليه عما جنى عليه الجاني ثم مات المجنى عليه فان الجاني يقتل بالسيف فقط لأنه قد استقيد منه في الجناية فلا يعتدى عليه باخرى *

قال علي : ولو أن جانيا جنى على انسان جنانية قد يعاش منها أو لاسيل إلى العيش منها فقام ولي هذا المجنى عليه فقتل الجاني قبل موت المجنى عليه فلا ولياء الجاني المقتول قتل قاتل وليهم ثم ان مات المجنى عليه فلا شيء في ذلك لأن كل جنسية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها لأن القود قد بطل بموته وقد صار المال في حياة المجنى عليه لغير الجاني وهم الورثة فهو مال من مالهم ولا حق له عندهم ولا مال للجاني أصلا لجنانيته باطل ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٢ مسألة والولي يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل * قال علي :

اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يقتل كاحد ثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب نا يونس قال سألت ابن شهاب عن رجل قتل رجلا ثم صالح فادى الدية ثم قتله؟ قال : نرى أن يقاد به صاغرا ولوليه أن يعفو عنه ان شاء . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن القاسم بن الفضل عن هرون عن عكرمة في رجل قتل بعد أخذ الدية قال : يقتل أما سمعت قول الله تعالى : (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) وقالت طائفة : لا يقتل كما روينا بالسند المذکور الى أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن قتل بعد أخذ الدية قال : تؤخذ منه الدية ولا يقتل .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فنقبه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « من قتل له بعد مقاتل هذه قتل فاهله بين خيرتين إما أن يأخذوا العقل وإما أن يقتلوا » أو كلاما هذا معناه ، فصح أن رسول الله ﷺ لم يجعل للآهل إلا أحد الأمرين إما الدية وإما القود (١) ولم يجعل الأمرين معا فإذا قتل فلا دية له وإذا أخذ الدية فلا قتل له هذا نص حكمه عليه الصلاة والسلام فوجدنا أهل المقتول لما عفوا وأخذوا الدية حلت لهم وصارت حقهم وبطل ما كان لهم من القود ليس لهم جميع الأمرين بالنص فإذا بطل حقهم في القود بذلك حرم القود وحلت الدية ، ولولا أن القود حرم لما حلت الدية فإذا حرم القود فقد قتلوا نفسا محرمة حرما الله تعالى وإذا قتلوا نفسا محرمة فالقود واجب في ذلك بقول رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث . رجل كفر بعد إيمانه أو زنى بعد احضانه أو قتل نفسا بغير نفس » فان قيل : هذا قتل نفسا بنفس قيل له لا تحل النفس بالنفس إلا حيث أحلها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وإنما أحلها الله تعالى إذا اختاروا ذلك دون الدية ، وأما إذا اختاروا الدية فقد حرم الله تعالى عليهم تلك النفس إذ لم يجعل لهم إلا أحد الأمرين ، ومن ادعى في ذلك شيئا صح تحليله انه حرم فهو مبطل إلا أن يأتي (٢) في دعواه ذلك بنص أو إجماع ، وقد صح يقيين كون الدية لهم حلالا ومالا من مالهم إذا أخذوها وصح تحريم القود عليهم بذلك بلا خلاف إذ لا يقول أحد في الأرض انهم يجمعون الأمرين معا (٣) الدية والقود فإذا لا شك فيما ذكرنا فمن ادعى ان الدم الذي قد صح تحريمه عليهم عاد حلالا لهم وأن

(١) في النسخة رقم ٤٥ وأما المتن (٢) في النسخة رقم ١٤ إلا أن يدعى (٣) في النسخة رقم ١٤ جميعا

الدية التي أخذوا فحلت لهم قد حرمت عليهم يصدق إلا بقرآن أو سنة ، ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨٣ مسألة وهل يستقاد في الحرم ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يقاد في الحرم كما حدثنا حماد بن نايف مفرج بن نايف الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : من قتل أو سرق في الحرم أو في الحل ثم دخل الحرم فانه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤذى ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الحد ومن قتل أو سرق فآخذ في الحل ثم أدخل الحرم فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجه من الحرم إلى الحل فان قتل في الحرم أو سرق أقيم عليه في الحرم ، وعاب ابن عباس علي ابن الزبير في رجل أخذه في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه إلى الحل فقتله • وبه إلى عبد الرزاق حدثني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس فيمن قتل في الحل ثم أدخل الحرم قال : لا يجالس ولا يكلم ولا يبايع ولا يؤذى يؤتى إليه فيقال يا فلان اتق الله في دم فلان أخرجه من المحارم • نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله بن المديني نا سفيان بن عيينة نا خبرني إبراهيم بن ميسرة - وذا ثقة - نا مونا - قال : سمعت طاوس يقول سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ويأتيه الذي يطلبه فيقول : أي فلان اتق الله في دم فلان أخرجه عن المحارم فاذا خرج أقيم عليه الحد • وبه إلى اسماعيل نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قول الله تعالى (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) قال اذا أحدث الرجل حدثا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ولم يطعم ولم يسق حتى يخرج من الحرم فيؤخذ • ومن طريق عبد الرزاق قال : قال ابن جريج سمعت ابن أبي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال : قال عمر ابن الخطاب : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه ، قال ابن جريج : وحدثني أبو الزبير قال قال ابن عمر : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ما دنته ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته قال عطاء : والشهر الحرام كذلك مثل الحرم في ذلك كله ، وقال الزهري : من قتل في الحرم قتل في الحرم ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرجه إلى الحل فقتل في الحل قال الزهري : تلك السنة وبه يقول أبو حنيفة - وأحمد بن حنبل - واسحاق •

قال أبو محمد : وقد روى عن قوم خلاف هذا [وشئ يظن أنه خلاف هذا] (١)

وهو كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حمادنا اسماعيل بن اسحاقنا عبد الله بن معاذنا أبي نا أشعث - هو ابن عبد الملك - عن الحسن في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) قال: كان الرجل في الجاهلية يقتل الرجل ثم يعلق في رقبته الصوفة ثم يدخل الحرم فيلقاه ابن المقتول أو أبوه فلا يحركه وعن قتادة في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) قال كان ذلك في الجاهلية فاما اليوم فلو سرق فيه أحد قطع وإن قتل قتل ولو قدر على المشركين فيه قتلوا، وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل جرح رجلا في الحرم أنه يقاد به وكذلك لو جرح في الحل أقيد به في الحرم وحيث وجد، وبه يقول مالك. والشافعي. وأبو سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: فهو لا من الصحابة عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس. وابن الزبير. وأبو شريح على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم، ومن التابعين عطاء. وعبيد بن عمير. ومجاهد وسعيد بن جبير. والزهرى. وغيرهم، ويخبر بذلك عن علمائهم وهم التابعون من أهل المدينة ويخبر أن السنة مضت بذلك فيما تعلق من تعلق بخلاف ذلك إلا برواية (١) عن ربيعة، وأما قتادة والحسن فليس في قولهما خلاف لمن ذكرنا لأن الحسن إنما أخبر عن كان في الجاهلية ولم يقل إن الإسلام جاء بخلاف ذلك إلا به، وأما قتادة فلم يقل. إن من أصاب في الحل دما أقيد به في الحرم فبطل تعلقهم بقتادة والحسن.

قال أبو محمد: وجاهر بعضهم أقبح مجاهرة فذكر ما حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين نا إبراهيم بن محمد نا محمد بن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا عباد بن العوام عن سفيان بن الحسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: آيتان نسختا من هذه السورة - يعنى المائدة - آية القلائد (وان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فهو بأن هذا اختلاف من قول ابن عباس.

قال أبو محمد: وهذا البهت القاضح والكذب المجرد، ونعم أن قوله تعالى: (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام) يتغنون فضلا من ربهم ورضوانا) قد قيل أنه نسخ منه القلائد فقط لما حدثنا أبو سعيد الجعفرى نا محمد بن علي المقبرى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل نا أبو جعفر الطحاوى نا سلة بن شبيب نا عبد الرزاق نا معمر عن قتادة وذكر هذه الآية فقال: منسوخ كان الرجل في الجاهلية إذا خرج إلى الحج يقلد من الشعر فلا يعرض له أحد وإذا

تقلايد قلادة شعر لم يعرض له أحد وكان المشرك يومئذ لا يصد عن البيت فامر الله تعالى أن لا يقاتل المشركون في الشهر الحرام ولا عند البيت ثم نسخها قول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وهذا نص قول قتادة : فهبك أنه قد صح نسخ القلائد فأى شيء في ذلك مما يوجب أن من قال بنسخ القلائد فقد خالف ذلك من قوله قول من قال لا يقام الحد في الحرم ولا يقتل أحد في الحرم لقد كان ينبغي لمن كان له دين أن يستحي من أن يعنى هذا المعنى وأن يتبع هواميق الباطل هذا الاتباع، والقلائد ههنا إنما هي على ظاهرها قلائد الهدى التي لا يحل إحلالها .

قال أبو محمد : وعهدا بالمالكين والشافعيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم قد خالفوا ههنا خمسة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وخالفوا القرآن والسنة الثابتة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وأعجب من هذا كله احتجاجهم بآبن خطل وهو متعلق بإستار الكعبة فهذه قصة نص رسول الله ﷺ على أنها له خاصة ولا تحمل لأحد بعده كما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى .

قال على : قال الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً) وهذا أمر من الله تعالى مخرجه مخرج الخبر هذا لا يخلو (١) القول من أن يكون خبراً أو أمراً فبطل أن يكون خبراً لأننا قد وجدنا القرامطة الكفرة لعنهم الله قد قتلوا فيه أهل الاسلام ووجدنا يزيد بن معاوية والفاسق الحجاج قد قتلوا فيه النفوس المحرمة فصح بقينا أنه أمر من الله تعالى إذ لم يبق غيره . وأن من ادعى أن هذا إنما هو خبر من الله تعالى عن الجاهلية فقد كذب لأنه أخبر عن الله تعالى بما لم يقله قط وقد قال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (إنما يأمرم بالسوء والفحشاء وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) حاشى الله أن يكون الحرم له فضل في الجاهلية بخسه الله تعالى إياه في الاسلام بل ما زاد الله تعالى الحرم في الاسلام إلا تعظيماً وحرمة وإكراماً وقد روينا من طريق البخارى ناعيس بن اسماعيل نا أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه فذكر حديث الفتح وفيه « أن سعد بن عبادة قال لآبى سفيان : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة اليوم تستحل الكعبة المحرمة فلباً مر رسول الله ﷺ قال لآبى سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة قال ما قال ؟ قال قال كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ويوم تكسى فيه الكعبة » وذكر الحديث ؛ واحتج بعضهم بما روينا من طريق البخارى ناعمدين مقاتل أنا

عبد الله هو ابن المبارك نا يونس عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير قال «ان امرأة سرقَت على عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح فخرج قومها الى أسامة بن زيد يستشفعون به (١) قال عروة قلنا كلبه أسامة فيها تلون وجه رسول الله ﷺ فقال: تكلمني في حد من حدود الله قال أسامة فاستغفر لي يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيباً فأتى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال : أما بعد فاتما هلك الناس قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقَت لقطعت يدها ثم أمر رسول الله ﷺ بتلك المرأة فقطعت يدها » وذكرت عائشة الحديث »

قال أبو محمد : وهذا لا متعلق لهم فيه لأنه ليس في هذا الخبر انها قطعت يدها في الحرم فاذ ليس ذلك فيه فلا يجوز أن يعترض على نص القرآن ونص بيان السنن بظن لا حقيقة فيه ، ولعل أمرها كان في غير الحرم أو في الطريق قال الله تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) وأيضاً فإن هذا الخبر ظاهره الارسال ، وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه انما معنى قوله تعالى : (مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً) انما عنى الصيد ، وهذا مع أنه كذب على الله تعالى وجراً على الباطل فضيحة (٢) في اللحن لأنه لا يخبر (٣) في لغة العرب بلفظة من الاعن يعقل لا عن الحيوان غير الآدمي ، فان قال قائل : انما هذا (٤) في المقام وحده بنص الآية قيل له : ان الله تعالى لا يكلم عباده بالمحال ولا بما لا يمكن ، وباليقين يدري كل ذي حس سليم ان مقام ابراهيم حجر واحد لا يدخله أحد ولا يقدر أحد على ذلك وانما مقام ابراهيم الحرم كله كما قال مجاهد انه قال مقام ابراهيم الحرم كله ، فان قال قائل ان الله تعالى قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه فان قاتلوا فقاتلوا) قلنا : نعم هكذا قال الله تعالى وبهذا نقول ، ولا يحل قتال أحد لا مشرك ولا غيره في حرم مكة لكتنا نخرجهم منه فان خرجوا وصاروا في الحل نفذنا عليهم ما يجب عليهم من قتل أو اسراو عقوبة فان امتنعوا وقاتلونا قاتلناهم حيث نريد في الحرم لما أمر الله تعالى وقاتلناهم فيه وهكذا فعل بكل باغ وظالم من المسلمين ولا فرق ، فان قالوا : فقد قال الله تعالى . (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية قلنا : الذي قال هذا قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه) وكلامه كله حق وعهوده كلها فرض ولا يحل ترك شيء من كلامه

(١) في النسخة رقم ١٤ يستشفعون به (٢) في النسخة رقم ١٤ وفضيحة (٣) في النسخة رقم ١٤ يجوز

(٤) في النسخة رقم ١٤ ان هذا »

لشيء آخر إلا بنسخ متيقن فواجب علينا أن نستعمل مثل هذه النصوص ونجمعها
وتستنتج الأقل منها من الأكثر إذ لا يحل غير ذلك فنحن نقتل المشركين حيث
وجدناهم إلا عند المسجد الحرام فنحن إذا فعلنا هذا كنا على يقين من اتقاد طعننا الله
تعالى في كل ما أمرنا به ومن خالف هذا العمل فقد عصى الله تعالى في إحدى الآيتين
وهذا لا يحل أصلا وكما قلنا فعل أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فانه لما
ابتدأه الفساق بالقتال في حرم مكة يزيد، وعمر بن سعيد، والحسين بن نمير، والحجاج
ومن بعده. ومن كان معهم من جنود السلطان قاتلهم مدافعا لنفسه وأحسن في ذلك
وبالله تعالى التوفيق. حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا
الفربري نا البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن منصور بن المعتمر عن مجاهد
عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم افتتح مكة: ولا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا فان هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق
السموات والارض فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة وانه لم يحل القتال فيه
لاحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يعصده
شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلي خللاها، قال العباس:
يا رسول الله الا الاذخر فانه لقينهم وليوتهم قال الا الاذخر، ومن طريق مسلم
ابن الحجاج نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
حدثني أبو سلية بن عبد الرحمن بن عوف نا أبو هريرة قال: دلفتح الله تعالى على رسوله
ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ان الله تعالى حبس القيل عن مكة
وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لم تحل لاحد كان قبلي واما حلت لي ساعة من نهار
وانها لن تحل لاحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكةا ولا تحل ساقطتها الا لمنشد
وذ كر باقي الحديث بذكر الاذخر، وقد روينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد
نا ليث - هو ابن سعد - عن سعيد بن ابى سعيد عن ابي شريح العدوي انه قال لعمر بن
ابن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة: ائذن لي ايها الأمير أحدثك قولنا قام به رسول
الله ﷺ الغد من يوم الفتح سمته اذناى ووعاه قلبى وأبصرته عيناى حين تكلم به
انه حمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال: ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل
لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعصدها شجرة فان أحد
ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا: ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم وانما أذن

لى فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب»
 قيل لابي شريح : ماذا قال لك عمرو؟ قال قال : انا اعلم بذلك منك يا ابا شريح ان الحرم
 لا يعيد عاصيا ولا قارا بخربة .

قال ابو محمد : ولا كرامة للطيم الشيطان شرطى الفاسق يريد أن يكون أعلم من
 صاحب رسول الله ﷺ بما سمعه ذلك الصاحب رضى الله عنه من فم رسول الله ﷺ
 وانا لله وانا اليه راجعون على عظيم المصائب فى الاسلام ثم على تضاعف المصيبة بمن
 شاهده يحتاج فى هذه القصة بعينها بقول الفاسق عمرو بن شعيب معارضة لرسول الله
 ﷺ ثم يتكلم فى دين الله تعالى ويغر الضعفاء بأنه عالم وما العاصى لله تعالى ورسوله
 ﷺ الا الفاسق عمرو بن سعيد ومن ولاه وقلده ، وما حامل الخربة فى الدنيا والآخرة
 الا هو ومن أمره وأيده وصوب قوله .

قال ابو محمد : فهذا نقل ترائر ثلاثة من الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ .
 أبو هريرة . وابن عباس . وأبو شريح ظم يروى عن رسول الله ﷺ انه قال : « ان مكة
 حرمها الله تعالى ، فيقين ندرى أن رسول الله ﷺ لم يحرم مكة خصوصا القتال المحرم بالظلم
 لانه محرم فى كل مكان فى الارض لكنه عليه الصلاة والسلام نص على انه انما حرم القتال المأمور
 به فى غيرها لانه عليه الصلاة والسلام المقاتل فى مكة ولا قتل إلا بحق ونهى عن ذلك القتال
 بعينه غيره وحرم أن يحتاج به فى مثله وقطع الايدى فيه سفك دم والقصاص كذلك فلا
 يحل فيها البتة ، وقد شغب قوم بما رويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى قلت لمالك نا ابن
 شهاب عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فلما نزعه جاءه رجل فقال : ان
 ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقلوه ، قال نعم : وهذا لاحجة لهم فيه لأن هذا
 كان حين دخوله مكة عام الفتح وهى الساعة التى أحلها الله تعالى له ثم أخبر عليه الصلاة
 والسلام فى اليوم الثانى أنها قد عادت الى حرمتها الى يوم القيامة فاذا قد ارتفع الاشكال
 وجب تأمين من دخل مكة جملة من كل قتل وقصاص وحد ، وبالله تعالى التوفيق . فان قال
 قائل ممن يحتاج لهذا القول ان الله تعالى يقول : (والحرمات قصاص) فمن انتهك حرمة فى
 الحرم وجب أن ينتهك منه مثل ذلك فى الحرم قلنا له : هذا عموم يخصه قول الله تعالى : (ومن
 دخله كان آمنا) ويخصه قول رسول الله ﷺ بتحريمها أن لا يسفك فيها دم أصلا إلا من
 قاتلنا فيه من المشركين وبالاجماع فى الدفاع عن النفس الظلم فصيح ان الله تعالى لم يرد قط
 ان من انتهك حرمة الحرم أن ينتهكها نحن ايضا قصاصا منه وأنه لا يقام عليه حتى يخرج

الى الحل، وهذا قول عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وابن عباس، والشعبي، وسعيد بن جبير، والحكم بن عتيبة، وروى أيضا عن عطاء ربه تأخذ، وأما نهى الناس عن مبايعته ومكالمته فإن الله تعالى يقول : (واحل الله البيع وحرم الربا) فلا يجوز منعه من البيع بغير نص ولا إجماع وكذلك أمر الله تعالى بإفشاء السلام فلا يجوز منعه إلا بنص أو إجماع، فإن احتجوا بقول عبد الرحمن بن فروخ . قال : اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن أمية بن خلف دار السجن بأربعة آلاف فان رضى عمر قاليع له ، وإن لم يرض عمر فلصفوان أربع مائة. قلنا: قد جاء لبعض السلف خلاف لهذا ياروى عن طاوس أنه كره السجن بمكة ، وقال : لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة ، وبهذا تأخذ ، فإن أنكروا علينا خلاف عمر ونافع . وصفوا في ذلك قلنا لهم : نحن لا نكره هذا إذا أوجبه قرآن أو سنة ، ولكن إذا تنكرون هذا ولا يحمل عندكم فكيف استجزتم خلافه في هذا الخبر نفسه في أنه نص عمر فله يبعه وإن لم يرض فلصفوان أربع مائة ، وهذا عند جميع الحاضرين من المخالفين ربا محض فعادوا لآتم عليهم والمار أيضا في خلافهم ما لا يستحلون خلافه الى خلافهم عمر . وابنه . وأبا شريح . وابن عباس وابن الزبير في أن لا يقام قود بمكة أصلا ولا يخلف لهم من الصحابة رضى الله عنهم والقرآن معهم والسنة ورسول الله ﷺ معهم يهتف بذلك على الناس في يوم الفتح ، فهذا هو الإجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوا به ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون قول الله تعالى وقول رسول الله ﷺ وحكمه ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٤ مسألة هل يقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام أم لا ؟ قال علي : قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) الى قوله تعالى : (والفتنة أكبر من القتل) .

قال أبو محمد : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رأيت الرجل يقتل في الحرم أين يقتل قاتله؟ قال حيث شاء أهل المقتول قال فإن قتل في الحل ولم يقتل في الحرم قال عطاء : وكذلك الشهر الحرام . وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال شهر الله الأصم رجب ، قال : فكار المسلمون يظنون الأشهر الحرم لأن الظلم فيها أعظم قال : ومن قتل في شهر حلال أو جرح لم يقتل في شهر حرام حتى يجيء شهر حلال قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أن رجلا جرح في شهر حلال فاراد عثمان بن محمد بن أبي شفيان أن يقيده وهو

أمير في شهر حرام فارسل إليه عبيد بن عمير وهو في طائفة من الدار لا تقده حتى يدخل شهر حلال.

قال أبو محمد : فهذا عبيد بن عمير. والزهرى لا يريان أن يقاد في شهر حرام من جنى في شهر حلال، وعن عطاء بن أبي رباح يرى من قتل في شهر حرام أن يقتل في شهر حرام فان قتل في شهر حلال لم يقد منه في شهر حرام فهو لاء من أكابر التابعين وقهها. مكة والمدينة.

قال علي : قال الله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم) فانما نهى الله تعالى فيها عن الظلم فكان الظلم فيها أو كد من الظلم في غيرها ولا يحل أن يزداد على الله تعالى ما لم يقل ، ثم نظرنا في قوله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) فكان موجب هذه الآية إن من قتل أو جرح في شهر حرام فلم يظفر به إلا في شهر حلال فان ولى الاستقادة من الدم أو الجرح بخير ان شاء تأخيره إلى شهر حرام فذلك له بنص الآية وان لم يرد ذلك فهو بعض حقه تجافى عنه ولم تمنعه الآية من ذلك وبهذا نقول وبالله تعالى التوفيق ، وأما قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) انما هذا في القتال ، وليس من القود في شيء.

قال أبو محمد ويحبس الذي وجب عليه القود فاخره المجنى عليه أو ولى الدم حتى يأتي شهر حرام لانه قد وجب أخذه بما جنى فلا ينبغي تسريحه بل يوقف بلا خلاف للقود ويمنع من الانطلاق.

قال أبو محمد : وأما الحدود فتقام في الشهر الحرام كلها من رجم وغيره لأن الله تعالى لم يأت عنه نص بالمنع من ذلك ولا من رسوله عليه الصلاة والسلام وتسجيل الطاعة المفترضة في إقامة الحدود واجب يقين ندري ان الله تعالى لو أراد تأخير ذلك عن الشهر الحرام لبينه تعالى على لسان رسوله ﷺ كما بين ذلك في الحرم بمكة فاذا لم يفعل فنحن نشهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط أن لا تقام الحدود إلا في الأشهر الحرم ، وهكذا القول في حرم المدينة وما كان ربك نسياً ، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٥ مسألة مقاتلة من مر أمام المصلى . قال علي : من أراد المرور أمام المصلى إلى ستر أو غير ستره فاراد انسان أن يمر بينه وبين سترته أو بين يديه وان لم يكن الى ستره فليدفعه فان اندفع وإلا فليقاتله فان دفعه فواقعت منه المريد للبرور قدمه هدر ، ولا شيء فيه لا قود ولا دية ولا كفارة ، وكذا إن كسر له عضو ولا فرق ، فان وافق في ذلك منه المصلى ففيه القود أو الدية أو المفاداة . برهان ذلك ما روينا من

طريق أبي دارود ناموسي بن اسماعيل ناسليمان — هو ابن المغيرة — عن حميد قال: قال أبو صالح: أحدثك عما رأيت من أبي سعيد وسمعت منه دخل أبو سعيد على مروان فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى ما يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان» وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن محمد بن مصعب الصوري نا محمد بن المبارك — هو الصوري — نا عبد العزيز بن محمد — هو الدراوردي — عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أنه كان يصلي فاراد ابن مروان أن يمر بين يديه فدرأه فلم يرجع فضربه فخرج الغلام يبكي حتى أتى مروان فاخبره فقال مروان لأبي سعيد: لم ضربت ابن أخيك؟ قال: ما ضربته إنما ضربت الشيطان سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان أحدكم في صلاته فاراد إنسان يمر بين يديه فدرأه ما استطاع فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان» ومن طريق مسلم عن رسول الله ﷺ «قال فان أبي فليقاتله فان ماله القرين» ومن قاتل كما أمره رسول الله ﷺ فهو محسن قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) فاذا هو محسن فليس متعديا وإذا ليس متعديا فلا قود عليه ولا دية وليس قاتل خطأ فتكون عليه كفارة فلو أمكنه دفعه فعمد قتله أقيده به لانه معتد حيثئذ بما لم يؤمر، وأما المار بين يدي المصلي فمعتد بالمرور معتد بالمقاتلة فعليه القود وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٦ مسألة الجماعة تضرب الواحد فيقتل ولا يدري من أصابه منهم والمصطدمان ومن وقع على آخر ومن تعلق بآخر فسقط: والحفارون: والمتصارعان والمتلاعبان *

قال أبو محمد: أما الجماعة تضرب الواحد فيموت ولا يدري من منهم أصابه فانه ان وجد مقتولا في دار قوم فادعى اهله على أهل تلك الدار وكان الذين ضربوه من أهل تلك الدار فقيه حكم القسامة على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى، وان كان الذين ضربوه من غير أهل تلك الدار فليس هنا حكم القسامة ولكن حكم التداعي قالينة ههنا على مدعى الدم فان جاء بها فله القود وان لم يأت بها حلفوا له ان ادعى على جميعهم أو حلف له من ادعى عليه منهم وبرئوا وسندكر هذا كله في باب القسامة *

٢٠٨٧ مسألة (١) وإذا قتل اثنان قتل احدهما الآخر فقد قال قوم على الحى نصف الدية لانه مات المقتول من فعله وفعله غيره وهذا ليس بشيء لان

المقتول وان كان عاصيا لله تعالى وفي النار لقول رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» فإنه ليس كل عاص يحل دمه ولا يغرم دية لكن القاتل الحى هو قاتل الآخر بلا شك فاذ هو قاتله يمين عليه ما على القاتل لما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن أول من جعل على المصطدمين نصف عقله فقال ابن شهاب: نرى أن العقل تاما على الباقي منهما وتلك السنة فيما أدر كنا . قال أبو محمد: فان جنى المقتول على قاتله جناية مات منها بعد موت المقتول فالقود واجب تهجيله على الحى اذ كانا ظالمين معا او كان الحى منهما ظالما والمقتول مظلوما فيستقادر من الحى فى نفسه وفى الجراح التى جرح المقتول بها أو تؤخذ الدية منه او من ماله مات او عاش ولا شئ فى مال المقتول لادية ولا غيرها الا ان كان قطع له اصبع او اصابع او يدا او رجلا فالدية فى ذلك فى مال الميت . برهان ذلك ان ما وجب فى حياة الجاني من دية (١) نهى واجبة بعد فلا يسقطها موته اذ ما صح يمين فلا يسقط بالدعوى وأما ما لم يجب فى حياته بعد فيمين ندرى ان ماله قد صار بموته لورثته أو للغرء بلا شك فاذ صار لهم فهو مال من ماله والدية لا تجب الا بموت المقتول فاذا وجبت بموته ولا مال للجاني فمن الباطل البحث المقطوع به ان تؤخذ دية من مال من لم يقتله ولا جنى عليه وكذلك دية القاتل (٢) الذى قد مات قبل وجوب الدية عليه، والأحكام لا تلحق الموتى وانما تلحق الأحياء وبالله تعالى التوفيق: فهذا حكم الظالمين ، وأما ان كان القاتل الحى مظلوما والمقتول ظالما فقد مضى الى لعنة الله تعالى ولا شئ على القاتل الجراح لا قود ولادية لما سذكروه فى كتاب أدل البغي .

قال أبو محمد: وأما المصطدمان راجلين أو على دابتين أو السفينتين يصطدمان فروى عن الشعبي فى السفينتين يصطدمان لاضمان فى شئ من ذلك ، وقال الشافعى: لا يجوز فيه الا أحد قولين أما انه يضمن مدير السفينة نصف ما أصابت سفينته لغيره أو انه لا يضمن البتة الا ان يكون قادرا على صرفها بنفسه أو بمن يطعمه فلا يفعل فيضمن والقول قوله مع يمينه أنه ما قدر على صرفها وضماني الأموال اذا ضمن فى ذمته وضماني النفوس على عاقلة .

قال أبو محمد: وقال بعض أصحابنا: اذا اصطدمت السفينتان بغير قصد من ركبها لكن بغلبة أو غفلة فلا ضمان فى ذلك أصلا فان حملا سفينتهما على التصادم فهلكتا ضمن كل واحد نصف قيمة السفينة الأخرى لأنها هلكت من فعلها ومن فعل

(١) والنسخة رقم ١٤ من دمه (٢) فى النسخة رقم ١٤ ولا جنى عليه وم دية القاتل

ركابها ، وأما الفارسان يصطدمان فإن أبا حنيفة . ومالك . والأوزاعي . والحسن بن حي قالوا : ان ماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر كاملة وقال عثمان بن بزفر . والشافعي : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، وقال بعض أصحابنا : بمثل قول الشافعي في ذلك وكذلك أوجبوا ان هلكت الديتان أو احدهما فتصف قيمتها أيضا وكذلك لو رموا (١) بالمنجنق فعاد الحجر على أحدهم فمات فإن الدية على عواقلهم وتسقط منها حصة المقتول لأنه مات من فعله وفعل غيره قالوا : فلو صدم أحدهما الآخر فقط فمات المصدوم فديته على عاقلة الصادم إن كان خطأ وفي مال القاتل ان قتل في العمد .

قال أبو محمد . والقول في ذلك وبالله تعالى التوفيق أن السفيتين اذا اصطدمتا بغلبة ريح أو غفلة فلا شيء في ذلك لأنه لم يكن من الركبان في ذلك عمل أصلا ولم يكسبوا على انفسهم شيئا وأموالهم وأموال عواقلهم محرمة الا بنص أو اجماع فإن كانوا تصادموا وحملوا وكل أهل سفينة غير عارفة بمكان الأخرى لكر في ظلمة لم يروا شيئا فهذه جناية والأموال مضمونة لأنهم تولوا افسادها وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وأما الاتمس فعلى عواقلهم كلهم لأنه قتل خطأ وإن كانوا تعمدوا فالأموال مضمونة كما ذكرنا وعلى من سلم منهم القود أو الدية كاملة والقول في الفارسين أو الرجلين يصطدمان كذلك وكذلك أيضا الرماة بالمنجنق تقسم الدية عليه وعليهم وتودي عاقلة وعاقلتهم دية سواء . برهان ذلك أنه في الخطأ قاتل نفسه مع من قتلها وقد ذكرنا قبل أن في قاتل نفسه الدية بنص قول الله تعالى [في قاتل الخطأ فعمد تعالى كل مقتول ولم يخص خطأ وما كان ربك نسيا] (٢) .

قال أبو محمد : ثم نرجع الى مسائلنا فنقول : اما قولهم في المصطدمين ان الميت مات منهما من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطأ والفعل انما هو مباشرة الفاعل وما يفعله فيه وهو لم يشره بصدمة (٢) غيره في نفسه شيئا ولا يختلفون فيمن دمع ظلما الى ظالم آخر ليقاتله فقتل أحدهما الآخر ان على القاتل منهما القود أو الدية كلها ان فات القود ببعض العوارض وهو قد تسبب في موت نفسه بإبتداء القتال كما تسبب في موت نفسه في الصدم ولا فرق وهذا تناقض منهم .

قال أبو محمد : وكذلك القول في المتصارعين . والمتلاعبين ولا فرق ، وما أباح الله

(١) في النسخة رقم ٤٥ وكذلك ان رموا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) في

تعالى في اللعب شيئاً حظه في الجدة ، وأما من سقط من علو على انسان فإنا جميعاً أو مات الواقع أو الموقوع عليه فإن الواقع هو المباشر لا تلاف الموقوع عليه بلا شك وبالمشاهدة لأن الوقعة قتلت الموقوع عليه ولم يعمل الموقوع عليه شيئاً فدية الموقوع عليه ان ذلك على عاقلة الواقع ان لم يتعمد الوقوع عليه لأنه قاتل خطأ فان تعمد فالقود واقع عليه ان سلم أو الدية وكذلك الدية في ماله ان مات الموقوع عليه قبله فان ماتا معا أو مات الواقع قبل فلا شيء في ذلك لما ذكرنا من أن الدية إنما تجب بموت المقتول المجنى عليه لا قبل ذلك فاذا مات في حياة قاتله فقد وجبت الدية أو القود في مال القاتل واذا مات مع قاتله أو بعد قاتله فلم يجب له بعد شيء لا قود ولا دية في حياة القاتل فاذا مات فالقاتل غير موجود والمال قد صار للورثة ، وهذا لاحق له عندهم وليس هكذا قتل الخطأ لأن الدية لا تجب في مال الجاني ، وإنما تجب على عاقلة فسواء مات القاتل قبل المقتول أو معه أو بعده لا يسقط بذلك وجوب الدية إما على العاقلة ان علمت ، وإما في كل مال المسلمين كما جاء في سهم الغارمين ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء لو ارث الواقع ان مات في جميع هذه الوجوه لدية ولا غيرها لأنه لم يحن أحد عليه شيئاً ، وسواء وقع على سكين بيد المدفوع عليه أو على رمح أو غير ذلك لا شيء في ذلك أصلاً لأنه ان عمده فهو قاتل نفسه عمداً ولا شيء في ذلك بلا خلاف وان كان لم يعتمد فلم يباشر في نفسه جناية وإنما هو قاتل حجر أو حديدة أو نحو ذلك وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كله وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما المتماثلون في الماء فان عرف أيهم غطسه في الماء حتى مات فان كان عمداً فالقود وان كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقى آخر فغتمناه الخروج غير قاصد لذلك فالدية على عاقلة وعليه الكفارة لأنه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قاتل خطأ ، فان كان غطسه تغطية لا يمت البتة من مثلها فوافق منيته فهذا لا شيء فيه لأنه لم يقتله لعمداً ولا خطأ بل مات بأجله حتف أنه فان جهل من عمل ذلك به فمن ادعى عليه أحلف وبرى ، وان لم تقم عليه بينة ولا قسامة ههنا لأنه ليس بما حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة .

قال أبو محمد : والذي تقول به أن حكم القسامة واجب ههنا لأنه هو الذي حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة لأن كلنا الحالتين قتيل وجد ولم يقل عليه الصلاة والسلام أني حكمت بالقسامة من أجل الدار ولا من غير أجل الدار فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل لكن نحكم في نوع تلك الحال مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك من قتل في اختلاط قتال أو ليلاً أو أين قتل وبالله تعالى التوفيق ، ولو ان قوما حفروا في حائط بحق أو يباطل أو في معدن أو بثر فتردى عليهم الحائط أو الجرف فماتوا أو مات بعضهم فان كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم فهو قتل عمد والقود على من عاش أو دية كاملة لجميع من مات لكل واحد منهم دية لأن كل واحد منهم قاتل نفس وهذا حكم قاتل النفس عمداً، وان كانوا لم يقصدوا إلا العمل لاهدمه على أنفسهم فهم قتل خطأ على عواقبهم ظهيم دية دية لكل من مات فقط فان لم يكن لهم عواقب فمن سهم الغارمين أو من كل مال لجميع المسلمين، ولو أن قوما وقفوا على جرف فانهار باحدهم فتعلق بمن يقربه وتعلق ذلك بآخر فسقطوا فماتوا فالمتعلق بصاحبه قاتل خطأ فالدية على عاقلة المتعلق فكان زيداً تعلق بخالد وتعلق خالد بمحمد فعلى عاقلة زيد دية خالد وعلى عاقلة خالد دية محمد فقط وكذلك أبدأ لأن المتعلق بأنسان إلى مهلكة قاتل خطأ إلا أن يتعمد بلاشبهة فهو قاتل عمد ليس فيه إلا لو خلع المتردى القود أو الدية أو المفاداة، فلو تعلقوا هكذا فوقعوا على أسد أو ثعبان قتلهم فان كان خطأ فلا شيء في ذلك لأنه ليس قاتل خطأ وإنما قتلت البهيمة وان كان عمداً فعليه القود ان خلع ويرى إلى مثل البهيمة حتى تقتله كما فعل هو بأخيه لقول الله تعالى: (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) *

قال أبو محمد : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص قال : استأجر رجل أربعة رجال ليحفروا له بئر فحفروها فانخسفت بهم البئر فمات أحدهم فرفع ذلك إلى علي بن أبي طالب فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية *

قال علي : أما الأثر في وضع على الدية في قصة الحفارين فهي ثابتة عنه وهي موافقة لقول الشافعي . وأصحابنا وهم يشنعون على من خالف صاحب إذا وافق آراءهم وهم قد خالفوا هنا الرواية الثابتة عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا يوضح عظيم تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ والحفارون كلهم باشر هدم ما انهار (١) على الذي هلك منهم فعلى عواقبهم كلهم عواقب الأحياء والأموات ، وكذلك لو ماتوا كلهم دية دية لكل (٢) من مات يعني أن في كل ميت دية واحدة

(١) في النسخة رقم ٤٥ هدم ما بينهم (٢) في النسخة رقم ١٤ لكان

فقط تؤدي الى عواقب جميعهم وعاقلة الميت في جملتهم وبالله تعالى التوفيق هو من طريق
أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الاعلى عن معمر عن الزهري انه سئل عن اجراء استوجروا
ليهدموا حائطا نخر عليهم فمات بعضهم أنه يغرم بعضهم لبعض الدية على من بقي *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع ناموسي بن علي بن رباح عن أبيه قال: جاء
أعمى ينشد الناس في زمان عمر يقول : *

يا أيها الناس لقيت منكرا هل يعقل الاعمى الصحيح المبصر
* خرا معا كلاهما تكسرا *

قال وكيع : كانوا يرون أن رجلا صحيحا كان يقود أعمى فوقما في بئر نخر عليه
فما قتله وأما جرحه فضمن الاعمى * ومن طريق ابن وهب نا الليث بن سعد أن عمر
ابن الخطاب قضى في رجل أعمى قاده رجل نخر معا في بئر فمات الصحيح ولم يمت
الاعمى فقضى عمر على عاقلة الاعمى بالدية فكان الاعمى يتمثل بأبيات شعر قالها وهي
التي ذكرناها آنفا قبل هذا ، قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول في البصير يقود الاعمى
فيقع البصير في بئر ويقع الاعمى على البصير فيموت البصير فان دية البصير على
عاقلة الاعمى *

قال أبو محمد : الرواية عن عمر لا تصح في أمر الاعمى لانه عن علي بن رباح .
والليث وكلاهما لم يدرك عمر أصلا ، والقول في هذا عندنا أن من وقع على آخر فلا
يخلو من أحد ثلاثة أوجه اما أن يكون دفعه غيره فمات الواقع أو الموقوع عليه ، وأما
ان يكون الموقوع عليه هو الذي جر الواقع فوقع عليه كبصير يقود أعمى وهو بمسكه
فوقع البصير وانجذب بجذبه الاعمى أو المريض فوقع عليه فمات الاسفل أو الاعلى أو
يكون وقع من غير فعل أحد لكن عمد رمى نفسه أو لم يعتمد لكن عثر إذ خر فان دفعه
غيره فالدافع هو القاتل فان كان عمدا فعليه القود أو الدية أو المقاداة في أيهما مات فان
كان خطأ فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة إذ هو القاتل خطأ والمدفوع حيثنذوا الحجر
شواء فهذا وجه ، وان كان المدفوع عليه هو جند الواقع فان كان عمدا فهو قاتل عمد
فان مات المجبوز فعليه القود أو الدية أو المقاداة وان مات هو فهو قاتل نفسه ولا
شيء على المجبوز لانه لم يعتمد ولا أخطأ فان كان لم يعتمد جنده ولكن استمسك به
فوقع فمات فعلى عاقلة الجابذ دية المجبوز ان مات والكفارة لانه قاتل خطأ فان مات هو
فليس على المجبوز شيء ولا على عاقلة لانه ليس عامدا ولا مخطئا لكن على عاقلة الجابذ دية
نفسه لانه قاتل نفسه خطأ فهذا وجه ثان ، وان كان وقع من غير فعل أحد فان كان عمدا

فهو قاتل عمد ان سلم فالقود أو الدية أو المقاداة وان مات فهو قاتل نفسه عمدا ولا شيء على الموقوف عليه وان كان لم يعمد فهو قاتل خطأ اما نفسه واما الآخر فالدية على عاقلة ولا بد وعليه ان سلم هو ومات الآخر كفارة وبالله تعالى التوفيق ، والاعشى والبصير في ذلك سواء .

٢٠٨٨ - مسألة - من قال ان صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوض من الدية والعق ان لم يجد : قال علي : ناعمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناعسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا موسى بن معاوية نا وكيع نا زكريا عن الشعبي قال : نقتل مسروق عن قتل مؤمنا خطأ (فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) الى قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) عن الرقبة وحدها أم عن الدية والرقبة ؟ قال : من لم يجد فعن الدية والرقبة . وبه الى وكيع نا اسرائيل عن جبر عن عامر قال : من لم يجد فعن الدية والرقبة .

قال علي : ذهب مسروق والشعبي ههنا الى قول الله تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) ان صح معناه فمن لم يجد الدية والرقبة .

قال علي : ولولا دليل نذكره ان شاء الله تعالى لكان القول قولها ، وذلك لانه عموم لا يجوز ان يخص إلا بدليل لكن لما علمنا ان الدية في قتل الخطأ ليست على القاتل وانما هي على عاقلة بطل ما قاله مسروق وعامر لأن الدية لا نبالي وجدها القاتل أو لم يجدها فصح بذلك أن مراد الله تعالى بقوله : (فمن لم يجد) انما هو فيما ينظر فيه الى وجود المكلف لا فيما لا ينظر فيه الى وجوده ، وليس ذلك إلا في الرقبة التي هي واجبة عليه في صلب ماله فان لم يجدها فالصيام كما أمر الله تعالى .

قال أبو محمد : وأما من لا عاقلة له فالدية واجبة في ذلك على كل مال لجميع المسلمين لأن الله تعالى افترض في قتل الخطأ دية مسلمة إلى أهل المقتول ، وقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ووجدنا الناس قد اختلفوا هل دية الخطأ على القاتل المخطئ أم لا ؟ فوجب بقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) انه لا يلزمه الدية ، وأيضا فان الله تعالى اذ أوجب الدية في ذلك لم يلزمها القاتل فلا سبيل إلى الزامه دية لم يلزمه الله تعالى إياها ولا رسوله ﷺ ولا إجماع الأمة وقد صح النص والاجماع على الزامه الكفارة بالعق أو الصيام فوقفنا عند النص والاجماع في ذلك والزمنا الدية العاقلة بالنص الوارد في ذلك على ما نذكر في أبواب العاقلة ان شاء الله تعالى والزمناها في كل مال .

٢٠٨٩ مَسْأَلَةٌ من أمر غيره بقتل انسان قتلته المأمور . قال علي :
 اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يقتل الأمر وحده ، وقالت طائفة : يقتل المأمور
 وحده ، وقالت طائفة : يقتلان جميعا ، وقالت طائفة : لا يقتل واحد منهما فالقول الأول
 ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
 ابن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص نا علي بن أبي طالب قال : اذا أمر الرجل
 عبده أن يقتل رجلا قتلته فهو كسيفه وسوطه ، أما السيد فيقتل ، وأما العبد فيستودع
 في السجن . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء رجل أمر عبده
 قتل رجلا فقال علي الأمر سمعت أبا هريرة يقول : يقتل الحر الأمر ولا يقتل العبد ،
 قال أبو هريرة : أرايت لو أن رجلا بعث بهدية مع عبده إلى رجل من أهداهما؟ قال ابن
 جريج : فقلت فاجيره قال ذلك مثل عبده قلت فامر رجلا حرا أو عبدا لا يملكه وليس
 بأجيرين قال : علي المأمور اذا لم يملكهما اذا أمر حرا قتل رجلا فانه يقتل القاتل
 وليس على الأمر شيء . والقول الثاني كما روينا من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية
 نا وكيع نا شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان عن الرجل يأمر الرجل
 فيقتل ؟ فقالا جميعا : يقتل القاتل وليس على الأمر قود . وبه الوكيل نا سفيان الثوري
 عن جابر عن عامر الشعبي في الذي يأمر عبده فيقتل رجلا قال يقتل العبد وللشعبى كلام
 آخر زائد ويعاقب السيد . والقول الثالث هو قول قتادة أنهما يقتلان جميعا . والقول
 الرابع روينا عن سليمان بن موسى قال : لو أمر رجل عبده قتل رجلا لم يقتل الأمر ،
 ولكن يديه ويعاقب ويحبس فان أمر حرا قاتل الحر إن شاء أطاعه ، وإن شاء لا فلا
 يقتل الأمر .

وأما المتأخرون فان سفيان الثوري قال : يقتل العبد ويعاقب (١) السيد الأمر ، ولو
 أمر رجل صيدا بقتل انسان قتلته الصبي فالدية في مال الصبي ويرجع بها على الذي أمره
 ولا يقتل الأمر ، وقال أحمد بن حنبل : إن أمر عبده بقتل انسان قتل الأمر ويؤدب العبد
 فان أمر حرا قتلته قتل المأمور وحده ، وبه قال إسحاق ، وقال أبو حنيفة . ومحمد بن
 الحسن في عبد محجور عليه أمر عبدا محجورا عليه أن يقتل رجلا قتلته فسيد القاتل
 بالخيار إن شاء دفع عبده إلى أولياء المقتول وإن شاء فداه فان أعتق العبد الأمر رجع سيد
 المأمور عليه فاخدمته قيمة عبده الذي أسلم أو الذي فداه ، وقال أبو يوسف إذا أمر عبد
 عبدا باتلاف نفس أو مال فانه اذا أعتق الأمر لزمه المال المتلف بأمره ولم يلزمه الدم

المختلف بامره كما لو اقرب مجناية اودين في رقة ثم اعتق فان الدين يلزمه ولا تلزمه المجناية، وقال زفر. والحسن بن زياد في عبد امر صيا يقتل انسان فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية، ثم ترجع بها عاقلة الصبي على سيد العبد فيقال له : ادفع العبد الى العاقلة أو افده بالدية، وقال الشافعي : ان امر حر عبد غيره يقتل انسان فقتله أو امر بذلك صيا أجنيا فقتل فان كان العبد والصبي يميزان أنه أجني وان طاعته ليست عليهما عوقب الأمر ولا قود عليه ولا دية، والقاتل ههنا هو العبد أو الصبي قال: فان كانا لا يميزان ذلك فعلى الأمر القود.

قال ابو محمد : قلنا اختلفوا في ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك فظننا في قول ابي حنيفة وأصحابه فوجدنا لاجبة لهم في شيء منه بل هي أقوال متخاذلة ثم نظرنا في قول سفيان فوجدناه أيضا خطأ لأنه فرق بين السيد يا امر عبده يقتل انسان فينفذ أمره فجعل العبد هو القاتل ولم ير السيد الأمر قاتلا، وأما قول الشافعي. وأحمد وأبي سليمان فداخلة في أقوال من ذكرنا قبل من الصحابة والتابعين فتركنا أن نخصها بالذكر اكتفاء بكلامنا في تلك الأقوال الأربعة ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول سليمان بن موسى لا يقتل الأمر ولا المأمور خطأ لأن ههنا قتل عمد، وقد أوجب الله تعالى فيه القود، وأما قول الحكم . وحامد . والشعبي . وإبراهيم . وأبي سليمان فانهم احتجوا بأن القاتل هو المتولى للقتل المباشر للقتل فهو الذي عليه القود خاصة ، وأما قول علي . وأبي هريرة رضي الله عنهما فانهما جعلوا الأمر هو القاتل فهو الذي عليه القود وجعلوا المأمور آلة له مصرفة هذه حجتهم.

قال ابو محمد : وقدموه أصحاب القياس ههنا بأن هذا القول من علي . وأبي هريرة قياس يعني قول علي أن المأمور هو كيف الأمر وسوطه. وقول أبي هريرة أرأيت لو أرسل معه هدية من المهدي لها ؛ وهذا لا متعلق لهم به ولا هو من القياس لا في ورد ولا في صدر لأن القياس عند جميع القائلين به إنما هو حكم لمسكوت عنه بحكم منصوص عليه أو بحكم يختلف فيه بحكم يجمع عليه ، وأن يرد الفرع إلى الأصل بنوع من الشبه ، وليس ههنا شيء من هذه الوجوه أصلا فبطل باقرارهم أن يكون قياسا اديقين ندرى أن المأمور ليس حكمه حكم السيف والسوط لأن عليا رأى على المأمور السجن، ولا خلاف في أنه لا سجن على السيف ولا السوط فصح انه لم يحكم على قط للمأمور بالحكم في السيف والسوط فبطل الإيهام جملة. وأما قول أبي هريرة أرأيت لو أهدى معه هدية من الذي أهداها فكذلك أيضا ، وما حكم أبو هريرة قط للقاتل المأمور بمثل الحكم في حامل الهدية بل

الحكم فيهما مختلف بلا خلاف لأن حامل الهدية ومهديها يشكران والآخر القاتل يقتل ويلا مان ، وهذا لو كان قياسا لكان قياسا للشيء على ضده ولو كان قياسا لا يوجب اتفاقا في الحكم ، وهذا هو ترك القياس حقا وإنما هو تشبيه فقط .

قال أبو محمد : ثم نرجع إلى المسألة التي كنا فيها فنقول انهم لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن نفعل ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) ففعلنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وحرمة قال جميعا : نا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ : ان الله بعث محمدا بالحق فانزل عليه الكتاب وكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ومن طريق مسلم أيضا عن أبي هريرة « أنه أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنى زينت ؟ ذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له : هل أحصنت ؟ قال : نعم فقال رسول الله ﷺ اذهبوا به فارجموه » وعن إبراهيم النخعي قال : أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقا فقال له عمارة بن عقبة : أتستعمل رجلا من بقايا قلة عثمان ؟ فقال مسروق : حدثنا عبد الله بن مسعود « أن رسول الله ﷺ لما أمر بقتل أبيك قال : من للصية ؟ قال : النار قال مسروق : فرضيت لك ما جعل لك رسول الله ﷺ » ومن طريق مسلم « أن رسول الله ﷺ أمر بقطع يد المرأة التي سرقت فقطعت يدها » .

قال علي : ففى هذه الأخبار أن الأمر يسمى في اللغة [التي بها نزل القرآن] فاعلا في بعض الأحوال على حسب ما جاءت به اللغة فسمى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة وهم الحجة في اللغة من أمر برجم آخر فرجم راجعا للرجوم وسمى أيضا نفسه راجعا ، وسمى رسول الله ﷺ راجعا وهو لم يحضر رجما كما عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن سليمان الراوى نا يزيد بن هارون نا أحمد بن عمرو عن أبي سلبه عن أبي هريرة قال : جاء معاوية بن مالك إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنى قد زينت قد ذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : انطلقوا به فارجموه فانطلقوا به فلما مسته الحجارة أدبر يشتد فلقه رجل في يده لحي جل فضربه فصرعه فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فرأه حين مسته الحجارة فقال : فهلا تركتموه ؟ » .

قال أبو محمد : وسمى رسول الله ﷺ نفسه قاطعا يد السارق وإنما تولى القطع غيره ، ولا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ قتل عقبة بن أبي معيط وإنما تولى قتله

غيره بأمر رسول الله ﷺ ، وهكذا جاء عن علي رضي الله عنه ثارونا عن الشعبي أن عليا جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال : جلدتك بكتاب الله ورجمتك بسنة رسول الله ﷺ .

قال علي : فاذ من أمر بالقتل وكان متولى القتل مطيعا للأمر منفذا لأمره لولا أمره إياه لم يقتله يسمى في اللغة والشرعية قاتلا وقاطعا صرح أنهما جميعا قاتلان وقاطعان وجالدان فاذ ذلك كذلك فعليهما جميعا ما على القاتل والقاطع والجالد من القود وسواء في ذلك المكره والأمر والمنطاع وهذا يرهان ضروري لا محيد عنه .

قال أبو محمد : فسواء أمر عبده أو عبد غيره أو صبيا أو بالغا أو مجنونا إذا كان متولى القتل أو الجناية بالقطع أو الكسر أو الضرب أو أخذ المال إنما فعل كل ذلك بأمر الأمر ولولا أمره لم يفعله فالأمر والمباشر فاعلان لكل ذلك جميعا وأما إذا أمره بفعل ذلك باختياره طاعة للأمر فالمباشر وحده القاتل والقاطع والكاسر والفاقء والجاني فعليه القود وحده ولا شيء على الأمر لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هنا اسم قاتل ولا قاطع ولا جالد ولا كاسر ولا فاقء، وإنما الأحكام للأسماء فقط، وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما والأمر هو القاتل والقاطع الجالد الكاسر الفاقء، فالقود عليه وحده، وأما من أمر عبدا له أو لغيره أو حرا وكانوا جهالا لا يدرون تحريم ما أمرهم به فالأمر وحده هو القاتل الجاني في كل ذلك وعليه القود ولا شيء على الجاهل قال الله تعالى : (لا تدرى به ومن بلغ) .

قال أبو محمد : ولا فرق بين أمره عبده وبين أمره غيره ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان لأن الله تعالى إنما افترض طاعة السلطان وطاعات السادات فيما هو طاعة لله تعالى وحرم طاعة المخاوقين في معصية الخالق كما قال رسول الله ﷺ « إنما الطاعة في الطاعة فإذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ، وقد أوردناه بأسناده في غير ما موضع .

قال علي : ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره فإن كان فعل ذلك في نفسه مطيعا للأمر ولولا ذلك لم يقتل نفسه فالأمر قاتل وعليه القود لما قلنا في قتل غيره ولا فرق قلو أمره فقال اقتلى فقتله مؤتمرا لأمره فهو أيضا قاتل وعليه القود وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٠ **مسألة :** هل على الممسك للقتل قودا لا ، وكذلك الواقف الناظر والريثة والمصوب (١) والدال والمتبع والباغي ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت

طائفة : يؤدب المسك فقط . وقالت طائفة : يقتل القاتل ويسجن المسك حتى يموت ، وقالت طائفة : يقتل المسك أيضا فالقاتلون بحبسه حتى يموت كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : أن علي بن أبي طالب أتى برجلين قتل أحدهما وأمسك الآخر فقتل الذي قتل وقال للذي أمسك : أمسكت للموت فانا أحبسك في السجن حتى تموت ، والقول الثاني كما روينا عن الحكم بن عتيبة . وحاد بن أبي سليمان عن المسك والقاتل قتالا جميعا : يقتل القاتل ، وعن ابن شهاب أنه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقد أحدهم عينيه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذي يباشر ذلك منه ويعاقب الآخرون الذين أمسكوه عقوبة موجعة فان استحب المصاب كانت الدية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : يقتل القاتل ويعاقب المسك . وأما القول الثالث فكما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يقول : الاجتماع فينا على المقتول هو أن يمسك الرجل ويضربه الآخر فها شريكنا عندنا في دمه يقتلان جميعا ، وعن ربيعة أنه قال في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقد أحدهم عينيه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذي باشر من الذي أمسك يقاد منها جميعا ، وبه يقول مالك في القتل أن أمسكه وهو يدري أنه يريد قتله فقتله فالقود عليهما جميعا وبه يقول الليث بن سعد .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعرف صواب ذلك من خطاه فوجدنا من قال بقتل المسك يقول قد جاء عن عمر لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتم *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه ذكر للمسك أصلا ونعم ونحن نقول : لو باشر قتله أهل صنعاء لوجب قتلهم ، والثاني أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثالث أنا قد ذكرنا من أقوال عمر التي خالفوه فيها عشرات خطبته على المنبر في الضرر جملا . وفي الضلع جملا . وفي الترقوة جملا . وحكمه في العين العوراء بثلك ديتها وفي السن السوداء بثلك ديتها وفي اليد الشلاء بثلك ديتها كل ذلك عنه بأصح اسناد وأوضح بيان ، فمن عجائب الدنيا أن يكون ما قال عمر رضي الله عنه وخطب به وحكم به بحضرة الصحابة لا يعرف له عنهم مخالف فيه لا يكون حجة ويكون مالم يقل ولا دل عليه ولا أشار إليه حجة ، وقد خالفه في ذلك غيره من الصحابة رضي الله عنهم لو صح ذلك عنه فكيف

وهو لا يصح ، فان قالوا : ان الممسك معين قلنا : نعم وما جاءت قط سنة ولا قرآن ولا قياس ولا قول صاحب بان المعين يقتل فبطل هذا القول لتعريفه من المحجج ، ثم وجدناه يطله البرهان ، وذلك ان النبي ﷺ قد نص على أن لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او زنى بعد احسان او قتل نفسا ، والممسك لا يسمى فى اللغة ولا فى الشريعة قاتلا ، ثم سألتناهم عن الممسك للمرأة حتى يزنى بها غيره أعليه حد الزنا ويسمى زانيا أم لا ؟ فلا خلاف منهم فى انه ليس زانيا ولا يسمى زانيا ولا عليه حد زنا فصح أنه لا يسمى الممسك باسم الفاعل على ما امسك له ، فان ذكرنا قول الوليد بن عقبة :

فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا ممسكه وضاربه
 قيل لم هذا قول جائر متعدد مخبر عن نيته فقط لا عن اللغة ولا عن الديانة ، وبرهان هذا قوله فى هذا الشعر بعد هذا البيت :

بنى هاشم ردوا سلاح ابن اختكم • ولا تهبوه لاتحل مناهبه
 بنى هاشم كيف الهواة يتنا • وعند على درعه ونجائبه
 فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا قاتلوه وسالبه
 هم قتلوه كى يكونوا مكابه • كما غدرت يوما بكسرى مرابه
قال أبو محمد : حاش لله . ومعاذ الله . وأبى الله ان يكون عند على سلب عثمان ودرعه ونجائبه ، كما قال الوليد الكاذب ، ومعاذ الله ان يكون على قتل عثمان لان يكون مكابه او اشيء فى الدنيا ، وعلى اتقى الله من ان يقتل عثمان وعثمان اتقى الله من أن يقتله على ، ثم لو احتججنا بهذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه :

فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا ممسكه وضاربه

قد اخبر أن الممسكين ليسوا قاتلين فهذا حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق •
 قال أبو محمد : ثم نظرا فى غيره فوجدنا الممسك ليس قاتلا لكنه حبس انسانا حتى مات ، وقال الله تعالى : (والحرقات قصاص) فكان الممسك للقتل سببا ومتعديا فعليه مثل ما فعل فواجب أن يفعل به مثل ما فعل فيمسك مجبوسا حتى يموت وهذا نقول وهو قول على بن أبى طالب ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد روى فى ذلك أثر مرسل كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله ابن نصر نا قاسم بن اصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان نا اسماعيل ابن أمية قال : و قضى رسول الله ﷺ فى رجل بمسكه جل وقتله آخر بأن يقتل القاتل

ويحبس المسلم» ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية خبراً أثبت أنه أن رسول الله ﷺ قال: يحبس الصابر للهوت كما حبس ويقتل القاتل،
قال أبو محمد : تفريق رسول الله ﷺ بين حكم الحابس وبين حكم القاتل يان جلي ، وعهدنا بالخيفيين. والمالكين يقولون إن المرسل والمستدسواء ، وهذا مرسل من أحسن المراسيل وقد خالفوه ويشنعون على من خالف قول صاحب إذا وافق أهواءهم وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩١ مسألة هل في قتل العمد كفارة أم لا ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : على قاتل العمد كفارة كما هي على قاتل الخطأ وهو قول الحكم بن عتيبة. والشافعي ، وقال مالك. والليث : يعتق رقبة أو يصوم شهرين ويتقرب إلى الله تعالى بما أمكنه من الخير، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان : وأصحابنا : لا كفارة في ذلك ولكن يستغفر الله تعالى ويتوب إليه ويكثر من فعل الخير *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فنظرنا في قول مالك. والليث فوجدناهما لا يخلوان من أن يكونا رأيا ذلك واجبا أم لا فان كانا لم يرياه واجبا فأي معنى لتخصيصهما عتق رقبة أو صوم شهرين دون سائر وجوه البر من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة وإن كانا رأياه واجبا فقد خيرا بين العتق والصوم وليست هذه صفة الكفارة التي أمر الله تعالى بها في قتل الخطأ لأن تلك مرتبة وهم قد خيروا فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق، ثم نظرنا فيمن أوجب الكفارة في ذلك فوجدناهم يحتجون بما ثناء عبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية ناعمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ناأبي ناابن المبارك ناابراهيم بن عليه (١) عن الغريفي بن عياش عن واثلة بن الأسقع قال : «أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم فقالوا : ان صاحبنا قد أوجب قال : فليعتق رقبة يفك الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» قال أحمد بن شعيب وأرونا الربيع ابن سليمان المؤذن صاحب الشافعي ناعبد الله بن يوسف ناعبد الله بن سالم حدثني ابراهيم بن أبي عليه قال : كنت جالسا باريحاء فمر بي واثلة بن الأسقع متوكئا على عبد الله بن الديلمي فاجلسه ثم جاء إلى فقال : عجبت مما حدثني الشيخ - يعني واثلة بن الأسقع - قلت ما حدثك؟ قال : «إننا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتاه نفر من بني سليم فقالوا : ان صاحبنا (٢) قد أوجب فقال رسول الله ﷺ : اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه

(١) في النسخة رقم ١٤ ابراهيم بن أبي عليه (٢) في النسخة رقم ١٤ ان صاحبنا

من النار. وبما حدثنا (١) أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي نا ابن مفرج نا محمد بن
أيوب الصموت الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا الحسن بن مهدي نا عبد الرزاق
أنا إسرائيل عن النعمان عن عمر بن الخطاب قال: جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ
فقال: يا رسول الله اتى وأدت بنات لي في الجاهلية فقال: أعتق عن كل واحدة منهن
رقبة قال: يا رسول الله اتى صاحب إبل قال: فأنحر عن كل واحدة منهن بدنة، وقالوا:
لما أوجب الله تعالى على قاتل الخطأ - ولا ذنب له - كفارة في ذلك كان العامد المذنب
أحق بالكفارة.

قال أبو محمد: أما حديث وائلة فلا يصح لأن الغريف مجهول، وقد ظن قوم أنه
عبد الله بن فيروز الديلمي وهذا خطأ لأن ابن المبارك نسب الغريف عن ابن عليه فقال
ابن عياش ولم يكن في بني عبد الله بن فيروز أحد يسمى عياشاً وابن المبارك أوثق وأضبط
من عبد الله بن سالم، ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أنه كان قتل
عمداً فاذ ليس فيه ذلك فلا شبهة لهم في هذا الحديث أصلاً. وإنما فيه أن صاحباً لنا قد
أوجب ولا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمداً، فصار هذا التأويل كذباً مجرداً
ودعوى على اللغة لا تعرف، وقد يكون معنى أوجب أى أوجب لنفسه النار بكثرة
معاصيه، ويكون معنى قد أوجب أى قد حضرت منيته فقد يقال هذا أوجب فلان
بمعنى مات فبطل قولهم، وقد قال قوم إن سكوت النبي ﷺ في هذا الخبر عن ذكر
الرقبة أن تكون مؤمنة وعن تعويض الشهرين دليل على بطلان قول من أوجب
الكفارة في قتل العمد.

قال أبو محمد: وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح لأن في طريقه إسرائيل
وهو ليس بالقوى ومما كان يقبل التلقين، وأيضاً فكان يكون في إيجاب
ذلك على كل من قتل نفساً في الجاهلية وهو ذافر حر بي كما كان قيس بن عاصم المأمور
بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا أصلاً فبطل تعلقهم بهذا الخبر، وأما
الشافعي فانه وإن كان أطرده منهم للخطأ في قولهم فقد أخطأ معهم فيه أيضاً لأن من
أصلهم أن لا يقاس الشيء إلا على نظيره وما يشبهه لا على ضده وما لا يشبهه فخطأ ههنا في
قياس العمد على الخطأ وهو ضده وأخطأوا أيضاً ظنهم معه في قياسهم الخطيء في
الصيد يقتله محرماً على المحرم يقتله عامداً فقاموا أيضاً هنالك الخطأ على العمد وهو
ضده، وأخطأوا أيضاً معه كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمداً على تركها نسياناً وقد

شار كهما الشافعي أيضا في خطأ آخر في هذا الباب وهو قولهم كلهم : أن لا يقاس
متعمد التسليم من الصلاة قبل اتمامها في ايجاب السجدين عليه على المسلم من الصلاة
قبل اتمامها نسيانا فهذه صفة القياس وصفة أقوالهم في قياساتهم كلها يهدم بعضها
بعضا وينقض بعضها بعضا *

قال أبو محمد : فاذ لاحجة في ايجاب الكفارة على قاتل العمد لامن قرآن ولا
من سنة فان الله تعالى يقول : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى : (اليوم
أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال رسول
الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فصح أن الدين كله قد نل وبينته
الله تعالى ورسوله ﷺ ، ويقين ندرى أنه لو كان في قتل العمد كفارة محدودة
لينها الله تعالى كما بين لنا الكفارة في قتل الخطأ ، وكما بين لنا رسول الله ﷺ وجود
القرود أو الدية أو المفاداة في ذلك فاذ لم يخبرنا الله تعالى بشيء من ذلك ولا أوجبه
هو ولا رسوله ﷺ فتحن نشهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط كفارة محدودة
في ذلك ولكن الله تعالى يقول : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) الى قوله
تعالى (وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى : (ان الحسنات يذهبن السيئات) فمن ابتلى بقتل
مسلم عمدا فقد ابتلى بأكبر الكبائر بعد الشرك وترك الصلاة فرض عليه أن
يسعى في خلاص نفسه من النار فليكثر من فعل الخير العتق والصدقة والجهاد والحج
والصوم والصلاة وذكر الله تعالى فلهذه يأتي من ذلك بمقدار يوازي اساءته في القتل
فيسقط عنه ونسأل الله العافية *

٢٠٩٢ - مسألة - جارية أذهبت عذرة أخرى. أو رجل فعل ذلك بجماع
أو غيره * قال أبو محمد : نا عبدالله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن
خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة نا جعفر بن أبي وحشية
عن الشعبي ان جوارى من أهل حمص كن يتزاورن ويتهادين قارن وأشرن فلهن
الآخره فركبت واحدة على الاخرى ونخستها الثالثة فوكت فذهبت عذرتها فسأل
عبد الملك بن مروان قيصة بن ذؤيب . وفضالة بن عبيد عن ذلك فقالا جميعا : الدية
ثلاثة أثلاث وتبقى حصتها لأنها أعانت على نفسها فكتب الى العراق فسأل عبد الله
ابن مقل بن مقرن عن ذلك فقال برين من نطفها إلا من نخستها * وقال الشعبي مثل قول
عبد الله ، وقال الشعبي : لها العقر * وبه الى حماد بن داود عن عبد الله بن قيس أن ثلاث
جوار قالت احداهن : أنا الزوج وقالت الاخرى : أنا الزوجة وقالت الاخرى : أنا

الاب فتخست التي قالت : أنا الزوج التي قالت أنا الزوجة فذهبت عذرتها فقضى عبد الملك بن مروان بالدية عليهن ، وقال الشعبي : لها العقر ، وبه الى حماد فاحيد عن بكر بن عبد الله أن جاريتين دخلتا الحمام فدفعت احدهما الاخرى فذهبت عذرتها فقال شريح : لها عقرها ، وبه الى حماد أنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب أن رجلا استكره جارية فانتضاها فقال عمر بن الخطاب هي جائفة فقضى لها عمر بثلاث الدية .

قال أبو محمد : هاتان مسألتان في احدهما قول فضالة بن عبيد وهو صاحب من قضاة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف له في ذلك مخالف منهم ، والاخرى فيها قول عمر بن الخطاب ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة أيضا ، وجميع الحاضرين المخالفين من المالكيين والحنيفيين والشافعيين مخالفون لها في ذلك وهم يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ولا يبالون به اذا خالف تقليدهم .

قال علي : أما المرأة تذهب عذرة المرأة بنخسة أو نحو ذلك فانه عدوان يقتص منها بمثل ذلك ان كانت بكرا فان كانت ثيبا فقد عدت ما يقتص منها فيه فليس الا الادب . برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » فصح وجوب القود فيما قدر عليه وصح الادب باليد انكارا وتغيرا للنكر فيما عجز عن القود فيه وبالله تعالى التوفيق ، ولا غرامة في ذلك أصلا لأن الاموال محظورة فلا تحمل غرامة (١) بغير نص ولا اجماع ، وكذلك لا مدخل للمقرهنا لأن العقر هو المهر والمهر انما هو في النكاح لا فيما عداه ، وبالله لقد علم الله تعالى أن هذه المسألة ستقع وتكون ونحن قسم بالله لو أراد الله تعالى أن تكون في ذلك غرامة لبيها ولما أغفلها فاذ لم يفعل تعالى ذلك فما اراد أن يجعل فيها غرما أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٣ مسألة اتفاس . قال علي نا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أقبل رجل بجارية من القادسية فمر على رجل واقف على دابة فتخس الرجل الدابة فرفعت الدابة رجلها فلم تخطى . عين الجارية فرفع الى سلمان بن ربيعة الباهلي فضم الراكب فبلغ ذلك ابن مسعود فقال على الرجل انما يضمن الناحس ، وعن شريح يضمنها للاحس ، وعن الشعبي مثل ذلك .

قال أبو محمد : فهذه مسألة اختلفوا فيها كما ترى سليمان بن ربيعة ضمن الراكب وابن مسعود ضمن الناحس * قال على : الناحس هو المباشر لتحريك الدابة فهو ضامن ما أصابت فقى المال الضمان وأما فى الرجل فان كان قصد إلى تحريكها لتضرب انسانا بعينه أو بعض جماعة علم بها الناحس فهو قاتل عمد وجان عليه القود فى ذلك كله وعليه فى النفس الدية أو المعادة وان كان لا يدري أن هنالك أحدا فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة وعليه الكفارة وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٤ مسألة فيمن قتل انسانا يجود بنفسه للموت * قال على : رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايحي بن أذهر نازهير عن جابر عن الشعبي فى رجل قتل رجلا قد ذهبت الروح من نصف جسده قال يضمنه * قال على : لا يختلف اثنان من الأمة ظمها فى أن من قربت نفسه من الزهوق بعلقة أو بجراحة أو بجناية بعمد أو خطأ فمات له ميت فانه يرثه وان كان عبدا فاعتق فانه يرثه ورثته من الاحرار وانه ان قدر على الكلام فاسلم و كان كافرا وهو يميز بعد فاته مسلم يرثه أهله من المسلمين وانه ان عاين وشخص ولو يكن بينه وبين الموت الا نقس واحد فمات من أوصى له بوصية فاته قد استحق الوصية ويرثها عنه ورثته فصح أنه حتى بعد بلا شك إذ لا يختلف اثنان من أهل الشريعة وغيرهم فى أنه ليس إلا حتى أو ميت ولا سبيل الى قسم ثالث فاذا هو كذلك وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم اعجال موته وغمه ومنعه النفس فيقين وضرورة ندري ان قاتله قاتل نفس بلا شك فمن قتله فى تلك الحال عمدا فهو قاتل نفس عمدا ومن قتله خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العامد القود أو الدية أو المفسادة وعلى المخطئ الكفارة والدية على عاقلته وكذلك فى أعضائه القود فى العمد وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٥ مسألة هل للولى عفو فى قتل الغيلة أو الحراة ؟ قال على : يختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لا عفو فى ذلك للولى حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن أبيه انه قال فى قتل الغيلة إذا بلغ الامام فليس لولى المقتول أن يعفو وليس للامام أن يعفو وانما هو حد من حدود الله تعالى *

قال على . وبهذا يقول مالك ، ورأى ذلك أيضا فى قاتل الحراة حتى أنه رأى فى ذلك أن يقتل المؤمن بالكافر ، وقال آخرون : بل لولى مالولى غيره من القتل أو العفو أو الدية كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سماك بن الفضل أن عروة كتب

الى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صييا على أوصاح له حتى قتله فوجدوه والحبل في يده فاعترف بذلك فكتب ان ادفعوه الى أولياء الصبي فان شاعوا قتلوه ، وبهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد: فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليوضح الصواب في ذلك من الخطأ فرجونا القائلين في ذلك بأنه ليس للولى عفو في ذلك يحتاجون بما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس ان رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حل لها ثم القاهما في القليب ورضخ رأسها بالحجارة فاخذ واتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر فامر به أن يرجم فرجم حتى مات . ومن طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام نا قتادة عن أنس بن مالك ان جارية وجدت قد رض رأسها بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فاومأت برأسها فاخذ اليهودي فامر فامر به رسول الله ﷺ ان يرضوا رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلم في حديث العريين قد ذكر الحديث وفيه « قطعت أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » وذكرنا ما حدثنا أحمد بن عمر نا الحسين بن يعقوب نا سعيد ابن فلحون نا يوسف بن يحيى المعافى نا عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن حبيب الهذلي ان عبد الله بن عامر كتب الى عثمان بن عفان أن رجلا من المسلمين عدا على دعثان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان ان اقلبه به فان هذا قتل غيلة على الحراة . وبه الى عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن خاله الحارث ابن عبد الرحمن ان رجلا مسلما في زمان ابان بن عثمان بن عفان قتل ببطيا بذي حيت على مال معه فرأيت ابان بن عثمان امر بالمسلم فقتل بالنبطى لقتله اياه غيلة فرأيت حتى ضربت عنقه . وعن عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي الزناد عن ابيه أنه شهد ابان بن عثمان اذ قتل مسلما بتصراني قتله قتل غيلة .

قال علي: فقالوا: هذا رسول الله ﷺ قد قتل اليهودي ولم يجعل ذلك خيارا لأولياء المقتول (١) وكذلك قتل العريين الذين قتلوا الرعاء قتل حراة وغيلة ولم يذكروا أنه عليه الصلاة والسلام جعل في ذلك خيارا لأولياء الرعاء . قالوا: وهذا عثمان رضي الله تعالى عنه قد قتل المسلم بالكافر إذ قتلته غيلة ولم يجعل في ذلك خيارا لوليه ولا يعرف له في ذلك مخالف .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا يشغبون به (١) الا هذا وكله لاحجة لهم في شيء منه
 أما حديث اليهودي الذي رضع رأس الجارية على أوضاعها فليس فيه أن رسول الله
 ﷺ لم يشاور وليها ولا أنه شاوره ولا أنه قال اختار لولي المقتول في الغيلة أو الحراة
 فاذ لم يقل ذلك عليه الصلاة والسلام فلا يحل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ
 فيكذب عليه ويقول عليه ما لم يقل فكيف وهذا الخبر حجة عليهم فانهم لا يختلفون (٢)
 في أن قاتل الغيلة أو الحراة لا يجوز البتة أن يقتل رضعها في الرأس بالحجارة ولا رجما
 وهذا ما لا يقوله أحد من الناس فصح يقينا إذ قتله رسول الله ﷺ رضعها بالحجارة
 أنه إنما قتله قودا بالحجارة واذ قتله قودا بها لحكم قتل القود أن يكون بالخيار في ذلك
 أو العفو للولي وإذ ذلك كذلك بلا شك فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من قتل له
 قتل فاهله بين خيرتين » إلى آخره ، فنحن على يقين من أن فرضا على كل أحد أن يضم هذا
 الحكم إلى هذا الخبر وليس سكوت الرواة عن أن رسول الله ﷺ خير وليها بمسقط
 ما أوجبه رسول الله ﷺ في القتل من تخيير وليه بل بلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام
 لم يخالف ما أمر به ، ولا يخلو هذا عما ذكرنا من قبول الزيادة المروية في سائر النصوص
 أصلا ، ولو كان هذا الفعل تخصيصا ونسخا لينه عليه السلام فبطل تعليقهم ، وبالله
 تعالى التوفيق . وأما حديث العريين فلا حجة لهم فيه أيضا لما ذكرنا في هذا الخبر
 سواء سواء من أنه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام لم يشاور أولياء الرعاء إن كان
 لهم أولياء ولا أنه قال : لا خيار في هذا لولي المقتول فاذ ليس فيه شيء من هذا فلا
 حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر في هذه المسألة خاصة فوجب علينا طلب حكمها بموضع
 آخر ، ثم ان هذا الخبر حجة عليهم لما روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى التميمي
 نا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب . وحيد عن أنس أن ناسا من عريته قدموا وذكروا
 الحديث وفيه أنهم قتلوا الرعاء وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذود رسول الله ﷺ
 فبعث في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة
 حتى ماتوا .

قال أبو محمد : فهؤلاء ارتدوا عن الاسلام والمالكيون هم على خلاف هذا
 الحكم من وجوه ثلاثة ، أحدها أنه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القلة
 أصلا ، والثاني أنه لا يقتص عندهم من المرتد وإنما هو عندهم القتل أو الترك ان
 تاب ، والثالث أنهم يقولون باستابة المرتد وليس في هذا الحديث ذكر استابته

(١) في النسخة رقم ١٤ يشغبون به (٢) في النسخة رقم ١٤ لأنهم لم يختلفوا

البتة فعاد حجة عليهم ومخالفا لقولهم في هذه المسألة وغيرها *

قال علي : وأما الرواية عن عثمان فضعيفة جداً لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جداً ثم عن مسلم بن جندب ولم يدرك عثمان، وأيضاً فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فكم قصة خالفوا فيها عثمان رضى الله عنه باصح من هذا السند؟ كقضائه في ثلث الدية فيمن ضرب آخر حتى سلح ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم، ومن المحال أن يكون مالم يصح عنه حجة في إباحة الدماء ولا يكون ماصح عنه حجة في غير ذلك *

قال أبو محمد : فاذا قديطل تعلقهم بالخبرين بما ذكرنا وبانه قد يكون للانصارية ولي صغير لا خيار له فاختر النبي ﷺ القود هذا لو صح انه عليه الصلاة والسلام لم يخير الولي فكيف وهو لا يصح أبداء وكذلك الرعاء قد يمكن أن يكونوا غرباء لا ولي لهم قالوا يجب الرجوع الى قوله تعالى وقول رسوله ﷺ إذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : (كتب عليكم القصاص في القتلى) الى قوله تعالى : (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) فعم تعالى كل قتل كما ذكر تعالى وجعل العفو في ذلك للولي، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ومن قتل له قتيل بعد مقاتلي هذه فاهله بين خيرتين » فذكر الدية أو القود أو المقاداة، والدية لا تكون الا بالعفو عن القود بلا شك نعم عليه الصلاة والسلام ولم ينخص ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لو اراد أن ينخص من ذلك قتل غيلة أو حراقة لما أغفله ولا أهمله ولينه ﷺ، ووجدنا الله تعالى قد حد الحراقة أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض فلا تخلو هذه الآية من أن تكون على الترتيب أو التخيير فان كانت على الترتيب فالما ليكون لا يقولون بهذا وان كانت على التخيير - وهو قولهم - فليس في الآية ما يدعو منه من أن قاتل الحراقة. والغيلة لا خيار فيه لولي القتل فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب يصح قبطل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٦ - مسألة - خلع الجاني * قال أبو محمد : نا عبد الرحمن بن عبد الله

ابن خالد الهمداني نا ابراهيم بن أحمد نا الفريرى نا البخارى ناقتيبة بن سعيد نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدى نا الحجاج بن أبى عثمان حدثنى أبو رجاء من آل أبى قلابة نا أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز جمع الناس وفيهم أبو قلابة فذكر حديثا وفيه

أن أبا قلابة قال لعمر بن عبد العزيز وقد كانت هذيل خلعت خليعاً لهم في الجاهلية فطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء فأتته له رجل منهم فخذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فاخذوا اليه فرفعوه الى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا فقال : انهم قد خلعوه فقال عمر : يقسم خمسون من هذيل ما خلعوه فاقسم تسعة وأربعون من هذيل وقدم رجل منهم من الشام فسأله أن يقسم فافتدى يمينه منهم بالالف درهم فادخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه عمر الى أخى المقتول فقرنت يده بيده قال : فانطلقوا والخمسون الذين أقسموا حتى اذا كانوا بنخلة أخذتهم السماء فدخلوا في غار في جبل فانهدم الغار على الخمسين الذين أقسموا فماتوا جميعاً وأفلت القرينان فاتبعهما حجر فكسر رجل أخى المقتول فعاش حولا ثم مات . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال : خلع قوم من هذيل سارقاً لهم كان يسرق الحجيج فقالوا قد خلعناه فمن وجدته بسرقة قدمه هدر فوجدته رققة من أهل اليمن يسرقهم فقتلوه فجاء قومه عمر بن الخطاب فحلفوا بالله ما خلعناه ولقد كذب الناس علينا فاحلقهم عمر خمسين يمينا ثم أخذ عمر بيد رجل من الرققة فقال : اقرنوا هذا الى أحدكم حتى يودي دية صاحبكم ففعلوا فانطلقوا حتى إذا دنوا من أرضهم أصابهم مطر [شديد] واستروا بجبل طويل [وقد أمسوا] فلما نزلوا ظلمهم اقض عليهم الجبل فلم ينبج منهم أحداً ولا من ركبهم الا الشريد وصاحبه فكان يحدث بما لقي قومه .

قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكين والحنيفيين يعظمون خلاف صاحب الندى لا يعرف له مخالف اذا وافق أهواءهم ويقولون ان المرسل كالمسند ، وهذا من أحسن المراسيل الى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالف له منهم ولا نكير من أحدهم فيلزمهم على أصولهم أن يجيزوا خلع عشيرة الرجل له فلا يكون لهم طلب بدمه ان قتل وهذا ما لا يقولونه أصلاً فقد هان عليهم خلاف هذا الاصل ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فاذا لم يأت عنه اجازة خلع فالخلع باطل لا معنى له فكل جان بعهد نليس على عشيرته من جنايته تبعه ، وكل جان بخطأ فكذلك الا ما أوجبه نص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٧ - مسألة - من استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات . قال علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الاشعث عن الحسن ان رجلاً استسقى على باب قوم فابوا ان يسقوه فادره العطش فمات فضمنهم عمر بن الخطاب دية .

قال أبو محمد : القول في هذا عندنا والله تعالى التوفيق هو ان الذين لم يسقوه ان كانوا يعلمون انه لا ماء له البتة الاعتدلم ولا يمكنه ادراكه أصلا حتى يموت فهم قتله عمدا (١) وعليهم القود بان يمنعوا الماء حتى يموتوا كثروا أو قلوا ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بامرء ولا من لم يمكنه أن يسقيه ، فان كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرّون أنه سيدرك الماء فهم قتله خطأ وعليهم الكفارة وعلى عواقلهم الدية ولا بد بهرمان ذلك قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (والحرّامات قصاص) ، ويقتن يدري كل مسلم في العالم أن من استقاه مسلم وهو قادر على أن يسقيه فتعمد أن لا يسقيه إلى أن مات عطشا فانه قد اعتدى عليه بلا خلاف من أحد من الامة واذا اعتدى فواجب بنص القرآن أن يعتدى على المعتدى بمثل ما اعتدى به فصيح قولنا يقتن لا اشكال فيه وأما اذا لم يعلم بذلك فقد قتله اذمنعه ما لا حياة له الا به فهو قاتل خطأ فعليه ما على قاتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهكذا القول في الجائع والعاري ولا فرق وكل ذلك عدوان وليس هذا كن اتبعه سبع فلم يؤوه حتى أكله السبع لأن السبع هو القاتل له ولم يمت في جنايتهم ولا ماتولد من جنايتهم ولكن لو تركوه فاخذ السبع وهم قادرون على انقاذه فهم قتلة عمدا ، اذ لم يمت من شيء الا من فعلهم وهذا كن أدخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ولا فرق ، وهذا كله وجه واحد وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٨ مسأله مدية الكلب قال أبو محمد : نا أحمد بن عمر نا أبو ذر الهروي نا أحمد بن عبدان الحافظ النيسابوري في داره بالأهواز نا أحمد بن سهل المقرئ نا أحمد بن اسماعيل البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لي قتيبة ناهشيم عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - انه سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين درهما ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس قال كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما عقل كلب الصيد قال : أربعون درهما قال : فما عقل كلب الغنم ؟ قال : شاة من الغنم قال : فما عقل كلب الزرع ؟ قال : فرق من الزرع قال فما عقل كلب الدار ؟ قال : فرق من تراب حق على القاتل أن يؤديه وحق على صاحبه أن يقبله وهو ينقص من الاجر وفي الكلب الذي ينبع ولا يمنع زرعاً ولا داراً ان طلبه صاحبه ففرق من تراب والله انا لنجد هذا في كتاب الله تعالى .

قال أبو محمد : فهذا حكم صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف رضى الله عنه
 الا فى الصائغ خاصة لا فى سواه لما روينا عن عقبة بن عامر قال : قتل رجل فى خلافة عثمان كلبا
 لصيد لا يعرف مثله فى الكلاب فقوم بثمانمائة درهم فالزمه عثمان تلك القيمة .
 قال أبو محمد : وبقي ثلب الغنم . و كلب الزرع . و كلب الدار لا نعرف مخالفا
 فى شيء منه (١) لعبد الله بن عمرو بن العاص وهم يعظمون خلاف صاحب الذى لا يعرف
 له مخالف من الصحابة ولا سيما مثل هذا وهم قد خالفوا ههنا عبد الله بن عمرو كما ترى
 بلا مؤونة ، وأما نحن فلا حجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس فى
 الكلب إلا كلب مثله قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) إلا أن يكون اسود
 ذات قطتين فلا شيء فيه أصلا ، وقد أحسن من قتله وكذلك ان كان كلبا لا يفتنى زرعاً ولا
 ضرعاً ولا صيداً فلا شيء فيه أصلا لان هذين ينهى عن اتخاذهما جملة ، وبالله
 تعالى التوفيق .

٢٠٩٩ - مسئلة - اقالة ذى الهيمة عشرته . قال على : نايوسف بن عبد الله
 التمرى نايوسف بن أحمد ناالعقيل ناالحسن بن على ناسعيد بن أبى مريم ناالعطاف نا
 عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت قال
 رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذوى الهيمات عشراتهم » ، ناأحمد بن عمر بن أنس ناأحمد
 ابن على الكسائى ناالحوى ناأحمد بن إبراهيم بن محمد السرى ناإسماعيل بن محمد بن قيراط
 ناإسمان بن عبد الرحمن ناعثمان نا عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال : « أقبلوا
 ذوى الهيمات عشراتهم » .

قال على عن العقيلي : لا يصح فى هذا شيء ، والعطاف ضعيف وعبد الرحمن بن
 محمد مجهول ضعيف ، وكذلك الاسناد الآخر أيضا ضعيف .

قال على : وليس فيه إسقاط حد ولا قصاص ، وقد قال رسول الله ﷺ :
 « المؤمنون تكافؤ دماؤهم » وقال الله تعالى : (إنما المؤمنون إخوة) فإذا كانوا إخوة فهم
 نظرا فى الحكم ظه ، وقال رسول الله ﷺ : « إنهم كذالك بنو إسرائيل كانوا إذا سرق
 فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذى قضى بيده لو
 سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها أو كما قال عليه الصلاة والسلام » بما قد ذكرناه
 بإسناده فيما خلا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فلو صح هذا وهو لا يصح لكان ذلك محمولا على ظاهره في العثرة تكون مما لا يوجب حداً ولا حكماً في قوداً أو قصاص وبالله تعالى التوفيق .
 ٢١٠٠ - مسألة - قوم أقر كل واحد منهم بقتل قتل وبرا أصحابه . قال علي :
 رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل اتهم بقتله رجلان اخوان تخاف أبوهما أن يقتلا فقال أبوهما : أنا قتله فقال كل واحد من الأخوين أنا قتله وبرا بعضهم بعضا فقال الزهري في ذلك إلى أولياء المقتول فيحلفون قسامة الدم على أحدهم .

قال أبو محمد : لسنا نقول هذا بل نقول : إن أولياء المقتول إن صدقوهم كلهم فلم القود من جميعهم أو بمن شاءوا ولهم الدية على ما قدمنا أو المفاداة فإن كذبوا بعضهم وصدقوا بعضهم فلم على من صدقوه القود أو الدية أو المفاداة وقد برى من كذبوه . برهان ذلك أنهم إذا صدقوهم كلهم فقد صح لهم حق القود أو الدية بإقرار كل واحد منهم وكل حق وجب فلا يسقط إلا بنص أو إجماع ومن أقر بحق فلا يجوز تحليف المقر له بالحق إذا انما يحلف المدعى عليه إذا أنكر لا المدعى فلا يجوز ههنا تحليف من صدقت دعواه وأما إذا كذبوا منهم بعضا فقد برؤوا من كذبوه وسقط حكم الإقرار إذا لم يصدقه المقر له كسائر الحقوق ولا فرق ، وكذلك لو كذبوهم كلهم فقد برى المقرون وبطل إقرارهم إذ قد أسقط المقر لهم حقهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : وقول المقر : أنا وحدي قتل فلانا ولم يقتله هذا معي والآخر منكر لتبرئته إياه ومقر يقتل ذلك المقتول فواجب أن يلزم كل واحد منهما ما أقرب به على نفسه لأنه إقرار تام وتكون تبرئته لمن أبرأ باطلا لأنه ليس عدلا فتقبل شهادته وحتى لو كان عدلا لما جاز ههنا قبول شهادته لأن الشهادة إنما تقبل في الإيجاب لافي النفي ولا يختلف إثنان في أن رجلا لو ادعى على زيد مالا أو حقا فشهد له عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته فاسدة لا تقبل ولا تبرئ المشهود له بها إلا بأن يزيدوا في شهادتهم إيجابا مثل أن يقولوا وذلك اتنا ندري أنه أبرأه من الحق أو قد أداه إليه أو نحو هذا وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠١ - مسألة - الخشبة تخرج من الحائط والقصار ينضح والقصاب كذلك وإخراج شيء في طريق المسلمين والرحا والحفان والنعلان في المسجد والقاعد فيه والتعديل . وظلال السوق . ومن رش أمام بابه .

قال أبو محمد : روي عن إبراهيم النخعي إذا أخرج الرجل الصلاة أو الحشبة في حائطه ضمن ، وعن وكيع نا سفيان عن عطاء بن السائب عن شريح أنه كان يضمن بوري السوق وعموده ، وعن وكيع نا سفيان عن جابر عن عامر قال : إذا نضح القصار أو القصاب ضمن ، وعن الحسن أبي مسافر قال ان كنيفا وقع على صبي فقتله أو جرحه قال شريح : لو أتيت به لضمته ، وعن محمد الثقلي أن رجلا أخرج صلاة في حائطه فمزقت مزادة من آدم فضمته شريح * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : من أخرج رجلا من ركن داره فعقرت رجلا ضمن * وعن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن شريح مثله * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أيه قال قال علي : من حفر بئرا أو فرض غورا ضمن ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب قال : ضمن شريح البادي وظلال أهل السوق إذا لم يكن في ملكهم ، وضمن أهل العمود ، وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن أبي سليمان عن رجل توضأ وصب ماء في الطريق قال حماد : يضمن وقال الحكم لا يضمن ، وعن شعبة عن الحكم وحماد في الرجل السوقي ينضح بين يدي بابه ماء فيمر به انسان فيزلق قال حماد : يضمن وقال الحكم : لا يضمن *

قال أبو محمد : فهذا عن علي . وشريح . والنخعي . وحماد ، وقال الحسن بن حي : من أحدث في الطريق حدثا من نضح او ماء او حجر أو شيئا أخرجه من داره في الطريق من ظلة أو جناح فهو ضامن لما عطب فيه ، وقال الأوزاعي من أخرج كنيفا أو جذعا إلى الطريق فاعنت أحدا ضمن ذلك ، وقال الليث : ان أخرج عودا أو حجرا أو خشبة من جداره فمر به انسان فخرجه أو قتله فان كان لا يعرف من صنع الناس ضمن به وقال الشافعي : واضع الحجر في أرض لا يملكها ضامن ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فلهم ههنا أقوال طريفة نذكر منها ما يسر الله تعالى * فنها أنه قال من قعد في مسجد في غير صلاة فعطب به انسان ضمن فان كان في صلاة لم يضمن وان كان في غير صلاة ضمن ، وقال أبو يوسف . ومحمد لا يضمن في ثلا الوجهين ، وقالوا كلهم من أخرج من داره ميزابا فسقط على انسان فقتله فان أصابه ما كان خارجا من الحائط ضمن وان أصابه ما كان في الحائط فلا شيء عليه فان جهل ما أصابه فالقياس أن لا يضمن ولكن قالوا : ندع القياس ونستحسن فتضمنته وان وضع في الطريق حجرا ضمن ما أصابه قالوا : فان استأجر رجلا على شيء يحدثه في فئانه فعطب به انسان ضمن المستأجر فلو استأجره ليحفر في غير فئانه فان الضامن لما يتلف بذلك الأجير *

قال أبو محمد : أما عند اصحابنا فلا يضمن عندهم أحد في شيء من ذلك ، لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتنبه فنظرنا في قول من قال بالتضمن فوجدناهم يذكرون ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « من أخرج من حده شيئا فأصاب انسانا فهو ضامن » . حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا أحمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا عمرو بن مالك الصائغ عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال : « من أخرج عن حده شيئا فأصاب به انسانا فهو ضامن » ، وقد روى ذلك عن علي ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكل هذا لا شيء ، أما الخبر المذكور فلا يصح لانه مرسل عن الحسن والمرسل لا حجة فيه ولم يسنده أحد الا حماد بن مالك وليس بالقوى قاله البزار وغيره فسقط التعلق به ، وأما الرواية عن علي فباطلة لانها عن الحجاج بن أرطاة : وعبد الوهاب بن مجاهد و كلاهما في غاية السقوط ثم عن الحكم . ومجاهد و كلاهما لم يدرك علي بن أبي طالب فسقط الخبر جملة الا عن ابراهيم وشريح . وحماد . وقول عن الشافعي لا يصح ، وقد صح عن الحكم في بعض ذلك انه لا يضمن . قال علي : فلم يبق للضمنين حجة أصلا وقد صح أن الاموال محرمة فلا يحل الزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو اجماع فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠٢ مسألة : الحائط يقع فيتلف نفسا أو مالا . قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان عن جابر الجعفی عن الشعبي عن شريح في الحائط اذا كان مائلا قال ان شهدوا عليه ضمن ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار اذا كان مائلا اذا شهدوا على صاحبه فوقع على انسان قتلته فانه يضمن ، وعن ابراهيم النخعي مثل قول شريح في الجدار المائل ، وقال آخرون غير هذا كما روينا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا خبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنه قال في رجل مال جدار لجاره أو انصدع فقال له اكسر جدارك هذا فانا نخافه فاني عليه ثم ان الجدار سقط فقتل عبد الذي نهاه أو حرا من أهله قال لا نرى عليه شيئا وقد فرط وأساء ، وأما المتأخرون قال ابن أبي ليلى قال : ان علم صاحب الجدار بميله وضعفه فتركه فهو ضامن وان لم يعلم يضمن ، وبه يقول أبو ثور ، وقال سفیان الثوري ان لم يشهدوا عليه لم يضمن وان كان معتدلا وهو مشقوق لم يجبر على نقضه ، وقال اسحاق بن راهويه يضمن ما أصاب

جداره اشهد عليه أو لم يشهد، وقال أبو حنيفة ومالك وأصحابهما والحسن بن حي: ان اشهد عليه بهذا ضمن وان لم يشهد عليه لم يضمن، وقال الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: لا ضمان عليه اشهد عليه أو لم يشهد عليه، قال علي: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى فنظرنا فيمن فرق بين حكم الاشهاد عليه وحكم ترك الاشهاد عليه فلم نجد لها متعلقا لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا نظر إلا أنهم قالوا قد روى عن جماعة من التابعين وهذا ليس بشيء، لا نأوردنا بما خالفوا فيه الطوائف من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف كثيرا جدا فكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين؛ وقد أوردنا آتفا قول الزهري أنه لا ضمان عليه مع أن القوم يزعمهم أصحاب قياس ولا يختلفون فيه من وضع دابة في ملكه فخرجت فقتلت من غير فعله أنه لا ضمان عليه اشهد أو لم يشهد عليه فما الفرق بين هذا وبين الجدار ينهدم من غير فعله فبطل هذا القول وظهر فسادُه وبالله تعالى التوفيق، ولم يبق إلا قول من ضمن ما أصاب الجدار أشهد عليه أو لم يشهد عليه أو قول من لم يضمنه ما أصاب أشهد عليه أو لم يشهد إذ قد صح أن التفريق بين الاشهاد وغير الاشهاد لا معنى له البتة فنظرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المائل لا يسمى قاتلا لمن قتله الجدار في لغة العرب، وقد يكون غائبا باقصى المشرق والمحاط باقصى المغرب فاذا لا يسمى قاتل عمدا ولا قاتل خطأ فلا دية في ذلك ولا كفارة ولا ضمان لما تلف من مال إذ الاموال محرمة ولا يجوز الحكم بغرامة على أحد لم يوجبها عليه نص ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٣ - مسألة - الجرة توضع الى باب أو انسان يستند الى باب فيفتح الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الانسان فيموت ۞ قال علي: قال قوم بالتضمن في هذا وأسقط قوم فيه الضمان، والظاهر عندنا وبالله تعالى التوفيق أنه ضامن للمتاع والدية على عاقلة والكفارة عليه لأنه مباشر لاسقاط المتاع واسقاط المسند قاصدا الى ذلك وان لم يعلم بخلاف ما ذكرنا قبل مما لم يباشر الاتلاف فيه ولو أنه فعل هذا عمدا لكان عليه القود وهذا والذي يزحم دابته في الطريق في دفعها عن طريقه فتدوس انسانا أو تفسد متاعا فانه يضمن لأنه مباشر للافساد ولا نبالي بتعدى مسند الجرة والمتكىء الى الباب لو كانا متعديين فكيف ولا عدوان في هذا، ولو أن امرءا رقد ليلا في طريق فداسه انسان قتلته فانه قاتل خطأ بلا شك وكذلك لو دخل دار انسان ليسرق فداسه صاحب المنزل قتلته

فهو مباشر لقتله فعليه القود في العمد لأنه لم يقتله محاربا له، والدية في ذلك والكفارة على العاقلة في غير العمد؛ وبالله تعالى التوفيق.*

خاتمة الطبع

تم بعون الله تعالى وحسن هدايته الجزء العاشر من كتاب المحلى للامام العلامة علامة المنقول والمعقول أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صاحب التصانيف المفيدة.*

وكان تمام طبعه سلخ شهر رجب سنة ١٣٥٢ من سنى الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية ، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الحادى عشر وبه يتم الكتاب ، وافتتاحه على بعض النسخ التى جرينا عليها * (مسائل من هذا الباب) * وارجو الله إتمامه بحوله وقوته والشروع بتكميل كتاب (الكامل فى التاريخ) للامام المؤرخ الشهير عز الدين أبى الحسن بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى *

فهرست

الجزء العاشر من المحلى لابن حزم

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(كتاب الرضاع)		
٢	المسألة ١٨٦٣ من كانت له امرأتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت أحدهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى كذلك امرأة لم يحل لأحدهما نكاح الآخر أصلا ودليل ذلك	٩	المسألة ١٨٦٨ لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات تقطع كل رضعة من الأخرى أو خمس مصات متفرقات كذلك أو خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى وتفصيل ذلك وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم وإيضاح المقام بما لعلك لا تجده في غير هذا الكتاب
٢	المسألة ١٨٦٤ لبن الفحل يحرم وبيانه مفصلا وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان حججهم	١٧	المسألة ١٨٦٩ رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام
٦	المسألة ١٨٦٥ لو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة رضاعا محرما حرمتا جميعا وانفسخ نكاحها ودليل ذلك	٢٤	المسألة ١٨٧٠ إن حملت امرأة بمن يلحق ولدها به قدر لها اللبن ثم وضعت فطلقها زوجها أو مات عنها فزوجها آخر أو
٧	المسألة ١٨٦٦ بيان صفة الرضاع المحرم وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم وسرد أدلتهم		
٩	المسألة ١٨٦٧ إن ارتضع		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	فانت أمة فملكها آخر فمأرضعت فهو والد للأول والثاني وتفصيل ذلك ودليله	٢٩	وسرد برأيه منهم المسألة ١٨٧٤ من كان عنده أربع نسوة فطلق أحدا من ثلاثا وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انقسخ نكاحها منه فله أن يتزوج أثر طلاقها رابعة أو اختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها ويدخل بها فاما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وبيان أقوال علماء الصحابة في ذلك ومذاهب السلف
	٢٤ المسألة ١٨٧١ أهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم مالم يكن زانيا كفو للسبلة الفاضلة وبيان اختلاف الناس في ذلك	٣٠	المسألة ١٨٧٥ لا يحل لأحد أن يتزوج مملوكته قبل أن يعتقها وبرهان ذلك
	٢٥ المسألة ١٨٧٢ تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات وبرهان ذلك	٣١	المسألة ١٨٧٦ يجوز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده وأمة ولده التي لا تحل لولده وأمة أمة وأمة ابنته ، وجائز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده وأخت سيده إذا أذن له سيده وذكر أقوال المجتهدين في ذلك
	٢٧ المسألة ١٨٧٣ أن حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحا صحيحا ففسخ لحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم عتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن يتزوج قبل أن تضع حملها إلا أنه لا يحل للزواج أن يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل فلا يحل لها الزواج البتة حتى يضع حملها الخ وبيان أقوال العلماء في ذلك	٣٢	المسألة ١٨٧٧ من أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر منها إلى ما بطن وما ظهر منها بخلاف شراء الأمة فله النظر إلى الكفين والوجه وبرهان ذلك وبيان أقوال

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	العلماء في ذلك		
	المسألة ١٧٧٨ لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها وتفصيل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهينهم	٣٢	المسألة ١٧٧٨ لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها وتفصيل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهينهم
	المسألة ١٨٧٩ يحل للرجل النظر إلى فرج امرأته حرة أو أمة ولها أن ينظر إلى فرجه بدون كراهة ودليل ذلك	٣٣	المسألة ١٨٧٩ يحل للرجل النظر إلى فرج امرأته حرة أو أمة ولها أن ينظر إلى فرجه بدون كراهة ودليل ذلك
	المسألة ١٨٨٠ لا يجوز لمسلم أن يخطب على خطبة أخيه وبرهان ذلك	٣٣	المسألة ١٨٨٠ لا يجوز لمسلم أن يخطب على خطبة أخيه وبرهان ذلك
	المسألة ١٨٨١ لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ويجوز أن يعرض لها بما تفهم منه أنه يريد نكاحها ودليل ذلك	٣٥	المسألة ١٨٨١ لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ويجوز أن يعرض لها بما تفهم منه أنه يريد نكاحها ودليل ذلك
	المسألة ١٨٨٢ لا يحل نكاح من لم يولد بعد ودليل ذلك	٣٥	المسألة ١٨٨٢ لا يحل نكاح من لم يولد بعد ودليل ذلك
	المسألة ١٨٨٣ لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها وكذلك لا يحل إنكاح الغائب وبرهان ذلك	٣٥	المسألة ١٨٨٣ لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها وكذلك لا يحل إنكاح الغائب وبرهان ذلك
	المسألة ١٨٨٤ من تزوج علوكة لغيره باذن السيد أو بغير إذنه فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم إلا أن ما كان من ذلك بغير إذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لأحقون بالرجل	٣٥	المسألة ١٨٨٤ من تزوج علوكة لغيره باذن السيد أو بغير إذنه فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم إلا أن ما كان من ذلك بغير إذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لأحقون بالرجل
	إن كان جاهلا وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام		
٤٠	المسألة ١٨٨٥ لا يحل للبرأة التبرج ولا التزين للخروج إذا خرجن لحاجة وبرهان ذلك		
٤٠	المسألة ١٨٨٦ فرض على الرجل أن يجمع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر على ذلك ودليل ذلك		
٤٠	المسألة ١٨٨٧ فرض على الأمة والحرة أن لا يمنعا السيد والزوج الجماع متى دعاها ما لم تكن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض وبرهان ذلك		
٤١	المسألة ١٨٨٨ العمدل بين الزوجات فرض وأكث ذلك في قسمة الليالي ولا تفضل في ذلك حرة على أمة ولا مسلمة على ذمية ودليل ذلك		
	(الايلاء)		
٤٢	المسألة ١٨٨٩ في بيان معنى الايلاء وحكمه ودليله وذكر أقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق المقام		
٤٥	بيان أن الايلاء إنما جعل في الغضب والدليل على ذلك		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٦	بيان عدة الايلاء وابتدائها وانتهائها وخلاف العلماء في ذلك	٥٣	أو أثنى فمن لم يقدر على رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحل له أن يوطأها ولا أن يمسه بشيء من بدنه الا حتى يكفروا برهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وايراد حججهم وتحقيق الحق بما لا تجده في غير هذا الموضع
٤٨	المسألة ١٨٩٠ العبد والحر في الايلاء كل واحد من زوجته الحرة والامة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء وبرهان ذلك	٥٤	الرد على من قال لاظهار الامن ذات محرم
٤٩	المسألة ١٨٩١ من آلى من أربع نسوة له يمين واحدة وقف لمن ظهن في حين يحلف ودليل ذلك	٥٥	بيان أن الظهار هل كان طلاق الجاهلية ام لا
٤٩	المسألة ١٨٩٢ من آلى من أمته فلا توقيف عليه وبرهان ذلك	٥٥	أقوال العلماء فيمن شرع في الصوم في كفارة الظهار فوطئ ليلا قبل ان يتمن أو ووطئ قبل أن يكفر بعق أو بصوم
٤٩	المسألة ١٨٩٣ ايراد الدليل على أن من آلى من أجنبية ثم تزوجها إنه ليس عليه حكم الايلاء	٥٦	المسألة ١٨٩٥ من ظاهر من أجنبية ثم كرره ثم تزوجها فليس عليه ظهار ولا كفارة وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر أدلتهم
٤٩	(كتاب الظهار)	٥٧	المسألة ١٨٩٦ من ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثه فليس عليه الا كفارة واحدة وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء الفقه في ذلك
٤٩	المسألة ١٨٩٤ من قال من حر أو عبدا لمرأته أو لامته التي يحل له وطؤها أنت على كظهر أمي أو قال لها أنت مني بظهر أمي أو مثل ظهر أمي فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار وهي عتق رقبة مؤمنة كانت أو كافرة معية أو سائلة ذكرا	٥٧	المسألة ١٨٩٧ من لزمته كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقه لها وهي من رأس ماله ان مات ودليل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٧	المسألة ١٨٩٨ من مجز عن جميع الكفارات فحكمه الاطعام أبدا ايسر بعد ذلك ام لم يوسر وبرهان ذلك	٦٧	المسألة ١٩٠١ لا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامته مع زوجة ان كانت ودليل ذلك
	(العنين)	٦٧	المسألة ١٩٠٢ حد القسمة للزوجات من ليلة فإزاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز ان يزيد على سبع وبرهان ذلك
٥٨	المسألة ١٨٩٩ من تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينها اصلا ولا ان يؤجل له أجلا ويان ذكر أقوال علماء السلف في ذلك ومذاهب التابعين وايراد براهينهم وتحقيق المقام	٦٨	المسألة ١٩٠٣ ان وهبت المرأة ليلتها لغيرها جاز ذلك فان بداها فرجعت في ذلك فلهـ أ ذلك وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٩٠٠ اذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة مسلمة أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه أن يخص الكريمة سبع ليال عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع وان تزوج ثانيا كذلك فله ان يخصها بمبيت ثلاث ليال ثم يقسم ويعدل فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها ودليل ذلك وأقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم	٦٨	المسألة ١٩٠٤ يجوز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامائه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن ولا كراهة في ذلك ، ودليل ذلك
٦٥	بيان تناقض الحنفيين في مسألة القسم للزوجات	٦٩	المسألة ١٩٠٥ لا يحل الوطء في الدبر أصلا لا في امرأة ولا في غيرها، وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم بما يبرر الناظر
		٧٠	المسألة ١٩٠٦ لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حبلى من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له اعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك وبرهان ذلك
		٧٠	المسألة ١٩٠٧ لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة ودليل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٢	وبيان أقوال السلف في ذلك المسألة ١٩٠٨ فرض الاحسان الى النساء ولا يحل تتبع عثرانهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته نهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا أن يمنعه مانع عذر ودليل ذلك	٧٥	منها ولا أن تصل في شعرها شيئا أصلا لا من شعرها ولا من شعر انسان غيرها أو من شعر حيوان أو صوف أو غير ذلك وهو من الكبائر ولا يحل لها أن تغلج أسنانها ولا تنف شعر وجهها الخ وبرهان ذلك
٧٣	المسألة ١٩٠٩ للبرأة أن تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحب أم كره ، وبرهان ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٢ لباس بكذب أحد الزوجين الآخر فيما يستجلب به المودة ودليل ذلك
٧٣	المسألة ١٩١٠ لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لا في عجن ولا طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر إلا بإذنه ولا تدخل بيته من يكره ولا أن تمنعه نفسها متى أراد وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله ودليل ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٣ لا يحل النفح بالباطل وبرهان ذلك
٧٤	المسألة ١٩١١ لا يحل للبرأة أن تحاق رأسها إلا من ضرورة لا عيذ	٧٥	المسألة ١٩١٤ جائز للصبا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة الا هذا والا ما كان رقما في ثوب ودليل ذلك
		٧٦	المسألة ١٩١٥ الاستتار بالجماع فرض وبرهان ذلك
		٧٦	المسألة ١٩١٦ حلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حاشي الا بلاج فقط ، وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد لاحد بعده
		٧٩	المسألة ١٩١٧ من وطئ حائضا حامدا أو جاهلا فقد عصي الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	شئ لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ودليل ذلك		لا يخلع ولا بغيره ودليل ذلك
٨١	المسألة ١٩١٨ اذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها حل وطؤها لزوجها الا انها لاتصلى حتى تغتسل كلها بالماء وأقوال العلماء في ذلك وإيراد حججهم	٨٨	المسألة ١٩٢٢ ينفق الرجل على امرأته من حين عقد النكاح حتى لو ادعى إلى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهد ناشزا كانت أو غير ناشز غنية ذات أو فقيرة ذات أب أو يتيمة حرة أو أمة على قدر حاله وبرهان ذلك وآراء الفقهاء في ذلك
٨٢	المسألة ١٩١٩ لباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحرير الكلام في ذلك	٩٠	المسألة ١٩٢٣ ليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مهينا يمكنها للأكل غدوة وعشية ودليل ذلك
٨٦	المسألة ١٩٢٠ التحلى بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزمرد حلال في كل شئ للرجال والنساء ولا نخص شيئا الا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال والنساء وبرهان ذلك	٩٠	المسألة ١٩٢٤ إنما تجب النفقة للزوجة مياومة فان تعدى وأخر عنها الغداء أو العشاء أدب على ذلك وبرهان ذلك
٨٧	المسألة ١٩٢١ اذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها عن حال الظالم منهما وينبأ إلى الحاكم ما وقفا عليه من ذلك ليأخذ الحق ممن هو قبله ويأخذ على يدي الظالم وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين	٩١	المسألة ١٩٢٥ يلزم الزوج إسكان الزوجة على قدر طاقته ودليل ذلك
		٩١	المسألة ١٩٢٦ لا يلزمه لها حل ولا طيب وبرهان ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩١	المسألة ١٩٢٧ النفقة دين في ذمة الزوج اذا منعها وهو قادر عليها سواء كان حاضراً أو غائباً يقضى بها عليه في حياته وبعد موته وبرهان ذلك	٩٩	١٩٣٢ يجبر أيضاً على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من المرعى فان أبي بيع عليه كل ذلك ودليل ذلك
٩١	المسألة ١٩٢٨ من قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه ما لا يقدر عليه ودليل ذلك	١٠٠	(النفقات على الأقارب) ١٩٣٣ فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل يده بما يقوم منه على نفسه من ابويه واجدادهم وجداتهم وان علوا الخ وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك وإيراد حججهم بما يشرح الصدر
٩٢	المسألة ١٩٢٩ لا يجوز للمرأة منع نفسها من الرجل ان منع الزوج النفقة أو الكسوة أو الصداق عنها ظليماً أو كان غير قادر وبرهان ذلك	١٠٤	١٠٤ بيان فساد قول أبي حنيفة ومالك في تقاسيم النفقة
٩٢	المسألة ١٩٣٠ ان عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع بشيء من ذلك ان أيسر إلا أن يكون عبداً فنفته على سيده لا على امرأته ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وإيراد أدلتهم	١٠٥	١٠٥ أقوال العلماء في تقديم الولد على الزوجة وتحقيق ذلك
٩٦	المسألة ١٩٣١ ينفق الرجل والمرأة على ماليهما من العييد والاماء أن يطعمه شبعه بما يأكله أهل بلده ويكسوه بما يطرده من الحر والبرد ولا يكون به مثلة بين الناس بما		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
١٠٦	تحقيق أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة		١٢٨	١٩٣٩ حكم من قال لامرأته قد وهبتك لأهلك وبرهان ذلك	حراما عليه نوى بذلك طلاقا أو لم ينو ويان اختلاف الناس في ذلك وذكر أدلتهم وتعقيب ذلك بما تسر الأعين
١٠٨	بيان عقوق الوالدين		١٣٠	١٩٤٠ من باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع أمته ولها زوج فكذلك ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم	
١٠٩ ✓	ما يفسخ به النكاح بعد صحته (لا يفسخ النكاح بعد صحته بجمام حادث ولا يبرص كذلك ولا بجنون وبرهان ذلك		١٣٢	حجة في رأس بيع الامة طلاقها ونقضه	
١٠٩	١٩٣٥ بيان أقوال علماء السلف بما يفسخ به النكاح ومتى يستحق المهر وسرد أدلتهم وتحقيق المقام		١٣٣	١٩٤١ من فقد ف عرف ابن موضعه أو لم يعرف في حرب أو في غير حرب وله زوجة أو أم ولد أو أمة وماله لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدأ وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن ينفق على من ذكر من ماله فإن لم يكن له مال يبعث الامة وقيل للزوجة ولأم الولد انظرا لا نفسا كما فان لم يكن لهما مال مكتسب اتفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق بدليل ذلك ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده	
١١٦	١٩٣٦ يفسخ النكاح بزناه بغير عتقها أو بزنا ابنه بها وبرهان ذلك		١١٩	أقوال الأمام مالك في التملك	
١١٦	١٩٣٧ من خير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئا فكل ذلك لا شيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة الخ ودليل ذلك		١٢٢	كلام أبي حنيفة في التخيير	
١١٩	أقوال الأمام مالك في التملك		١٢٣ ✓	١٩٣٨ بيان أن المالكين لا متعلق لهم أصلا في هذه المسألة بشيء	
١٢٢	كلام أبي حنيفة في التخيير		١٢٤	١٩٣٨ من قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال ظالمية والدم ولحم الخنزير لا تكون بذلك	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	في غير هذا الكتاب		خرجت قرعته الحق به الولد وقضى عليه لخصمه بحصته من الدية على حسب الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر براهينهم
١٣٧	بيان اقوال علماء التابعين في المفقود زوجها	١٥٢	١٩٤٦ اذا كانت علوك لها زوج جدد أو حرولو أنه قرشي فاعتقت في واجب أو تطوع أو بتمام أداء مكانتها أو بأى وجه عتقت فانها تخير الخ وبرهان ذلك وبيان اقوال علماء السلف في ذلك وذكر براهينهم وبسط الكلام بما يهيج النفوس ويشرح الصدور
١٣٩	بيان ان السلف رضى الله عنهم اختلفوا في اثني عشر موضعا من القصة المتقدمة وسردها مفصلة	١٥٤	١٥٤ اقوال العلماء في حديث بريرة وقتها التسمية في الشريعة المحمدية ليست
١٤١	بيان تناقض المالكيين والحنيفيين والشافعيين في هذا الموضع	١٥٨	١٥٨ التسمية في الشريعة المحمدية ليست
١٤٢	١٩٤٢ بيان ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته وهي ثمانية أوجه وسردها مفصلة	١٥٩	١٥٩ من كانت تحت أمة فملكها أو بعضها بأى وجه كان ذلك من ميراث أو ابتاع أو هبة أو اجارة أو غير ذلك فقد انفسخ نكاحها منها
	(اللعان)		اثرا الملك بلا فصل وكذلك من كانت متزوجة بعبد فملكته أو بعضه كما تقدم فكذلك وبرهان ذلك
١٤٣	١٩٤٣ بيان صفة اللعان ودليله	١٦٠	١٩٤٨ لاعدة في شىء من وجوه الفسخ الذى ذكرنا إلا في الوفاة وفي المعتقة التى تختار فراق زوجها لأمر رسول الله صلى الله عليه
١٤٤	١٩٤٤ الدليل على أن كل زوج قذف امرأته فانه يلاعنها ومخالفة أى حنيفة لذلك وبيان وجهه		
١٤٥	١٩٤٥ بيان أول لعان كان في الاسلام		
١٤٨	١٩٤٥ ان تزوج رجلا نكحها امرأة في طهر واحد أو ابتاع أحدهما أمة من الآخر فوطئها وكان الأول قد وطئها أيضا ولم يعرف أيهما الأول ولا تاريخ النكاحين أو المالكين فظهر بها حمل فأتت بولد فانه ان تداعياه جميعا فانه يقرع بينهما فيه فايها		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		وآله وسلم لها بالعدة الح ما ذكره (كتاب الطلاق)			طلقة غير الأخرى فهي ثلاث ان كررها ثلاثا ، وهي اثنتان ان كررها مرتين بلا شك ، ولو قال لغير موطوءة منه أنت طالق وكرر اللفظ ثلاث مرات فهي طلقة واحدة فقط وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم
١٦١	١٩٤٩	لا يحل لرجل أن يطلق امراته في حيضها ولا في طهر جاءها فيه ولم ينفذ الطلاق اذا فعل ذلك وله أن يطلقها حاملا منه أو من غيره ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة	١٧٦	١٩٥٢	لوقال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فان كان نوى في قوله ذلك أنها ثلاث فهي ثلاث ودليل ذلك
١٦٦		بيان أن قراءة (يا أيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) رفع منها لفظة في قبل وأنزل لعدتهن	١٧٦	١٩٥٣	طلاق النساء بالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم إلا أن يكون ثلاثا مجموعة أو آخر ثلاث قد قدمت منها اثنتان وبرهان ذلك
١٦٧		بيان اختلاف العلماء في طلاق الثلاث أهو بدعة ام لا وذكر مذاهبهم	١٧٧	١٩٥٤	من طلق امراته ثلاثا كما ذكر لم يحل له زواجها إلا بعد زوج يطؤها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ، ولا بد ولا يحالها له وطء في نكاح فاسد الخ ودليل ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم
١٧٠		حجة من قال ان الطلاق الثلاث بمجموعة سنة لا بدعة	١٨٠	١٩٥٥	لورغب المطلق ثلاثا الى من يتزوجها ويطؤها ليحلها له فذلك جائز اذا تزوجها بغير
١٧٢		مذاهب الصحابة في حكم الطلاق الثلاث بمجموعة			
١٧٣		(صفة طلاق السنة)			
١٧٤	١٩٥٠	من قال لامراته أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ودليل ذلك			
١٧٤	١٩٥١	لوقال لموطوءة منه أنت طالق ثلاث مرات فان نوى التكرير لكلمة الاولى واعلامها فهي واحدة وان نوى بذلك ان كل			

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
المؤمنين وطلاقها ورجعتها	شرط لذلك في نفس العقد لنكاحه
١٩٢ الكلام على لفظ (الخلية) ومذاهب المجتهدين في ذلك	إياها فإذا تزوجها فهو بالخيار أن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها ، وبرهان ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر مستندهم في ذلك مبسوطا
١٩٥ الكلام على لفظ (حبلك) على غاربك) وأقوال الفقهاء في ذلك	١٨٥ ١٩٥٦ لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ إما الطلاق وإما الفراق وإما السراح بجميع اشتقاق الألفاظ ودليل ذلك
١٩٦ ١٩٥٩ لا تجوز الوكالة في الطلاق وبرهان ذلك	١٨٦ ١٩٥٧ ماعدا الألفاظ السابقة لا يقع بها طلاق نوى بها طلاقا أو لم ينو لا في قيا ولا في قضاء مثل الخلية والبرية رانت مبرأة وحبلك على غاربك وبيان مذاهب السلف في ذلك
١٩٦ ١٩٦٠ من كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئا وبيان اختلاف العلماء في ذلك	١٨٧ ١٩٥٨ في الألفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى بأهلك . واعتدى . والبينة والبائن . وهل يقع بها طلاق نوى أم لم ينو ؟ وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب
١٩٧ ١٩٦١ طلاق من لا يحسن العربية يكون بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الأبكم والمرضى بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعا أنهما أرادا الطلاق ودليل ذلك	١٨٨ الكلام على حديث فاطمة بنت قيس وطلاقها
١٩٧ ١٩٦٢ من طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته كما كانت يتوارثان إن مات أحدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ إليها الخبر ، وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	١٩٢ الكلام على حديث سودة أم
١٩٨ ١٩٦٣ من طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق ودليل ذلك	

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
------	---------	---------	------	---------	---------

٢٠٠	١٩٦٤ من طلق وهو غير قاصد الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه اليقينة قضى عليه بالطلاق ودليل ذلك	٢١٣	١٩٧٠ من قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر ودليل ذلك
٢٠١	١٩٦٥ لا يلزم المشرک طلاقه وأمان كاحه وبيعه وابتياعه وهبته وصدقته وعتقه وموآجرته فحائز كل ذلك وبرهان ذلك	٢١٦	١٩٧١ من جعل الى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا وبرهان ذلك
٢٠٢	١٩٦٦ طلاق المكره غير لازم له وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد أقوالهم	٢١٦	١٩٧٢ لا يكون طلاقا باتنا أبداً الا في موضعين لا ثالث لهما أحدهما طلاق غير الموطوءة والثاني طلاق الثلاث مجموعة أو مفرقة ودليل ذلك
٢٠٥	١٩٦٧ من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أقوالهم	٢١٧	١٩٧٣ من قال أنت طالق ان شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء لا يقع به طلاق وبرهان ذلك
٢٠٨	١٩٦٨ طلاق السكران غير لازم وكذلك من قهد عقله بغير الخمر وبيان حد السكر وإيراد أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم	٢١٨	١٩٧٤ من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو مخبرا فهو طلاق واحد ودليل ذلك
٢١١	١٩٦٩ الممين بالطلاق لا يلزم ولا طلاق ولا يمين إلا لما أمر الله عز وجل وبرهان ذلك	٢١٨	١٩٧٥ من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعته إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتدا ففرض عليها أن تهرب عنه فان أكرها فلها قتله دفاعا وبرهان ذلك
		٢١٨	١٩٧٦ طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق مات من

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٤٤ ١٩٨١ من خالع امرأته خلعا صحيحا لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في العدة إلا أن تكون ثلاثة بمجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقى عليه من صداقها قل أو كثر ويان أقوال المخالفين في ذلك	ذلك المرض أو لم يمت منه الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم ٢٢٤ احتجاج من رأى توريث المبتوتة في المرض ويان سقوطه
٢٤٤ ١٩٨٢ لا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا عن الصغيرة أبولا غيره ودليل ذلك	٢٣٠ ١٩٧٧ طلاق العبد يده لا يبد سیده وطلاق العبد لزوجته الامة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الامة أو الحرة كل ذلك سواء لا تحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطليقات بمجموعة أو مفسرة لا باقل أصلا ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٤٤ ١٩٨٣ لا يجوز الخلع على أن تربيه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وبرهان ذلك (المتعة)	(الخلع) ٢٣٥ ١٩٧٨ تفسير الخلع وبيان اختلاف العلماء في ثبوته وسرد أقوال السلف في ذلك وتحقيق المقام بما يذهب الشك ويحل اليقين
٢٤٥ ١٩٨٤ المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر ثلاث وطئها أولم يطأها فرض لها صداقها أولم يفرض ويحبره الحام على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من انفسخ نكاحه منها بغير صداق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته إياها في العدة ولا موته ولا موتها والمنعة لها أو لورثتها من رأس ماله يضرب بها مع الغرماء الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وتحقيق المقام	٢٣٩ ١٩٧٨ ١٩٧٩ من خالع على مجهول فهو باطل وبرهان ذلك ٢٤٤ ١٩٨٠ الخلع على عمل محدود جائز ودليل ذلك .

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه ، ولو أنها ساعة أو أقل ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل الخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم	بما تنافت عليه العقول ٢٤٨ بيان مقدار المتعة ومذاهب الفقهاء في ذلك ٢٤٩ ١٩٨٥ من الرجعة من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجها وطئها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجها آخر يطؤها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين فان كان طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طليقة هي ثالثة وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك
٢٦٠ الرد على من حداق قطاع العدة بان يمضي لها وقت صلاة فلا تغتسل وتزيف دليله	٢٥١ ١٩٨٦ من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم وطئها لم يكن بذلك مراجعا حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها ودليل ذلك واقوال علماء السلف في ذلك وذ كر حججهم
٢٦٢ ١٩٩٠ ان اتبع المطلق في عدة المطلقة طلاقا باتنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث بمجموعة ولا من طليقة ثالثة فعليها ان تبتدىء العدة من أولها فان طلقها بعد سنتين ثالثة فتبتدىء العدة ايضا ولا بدودليل ذلك وذ كر مذاهب علماء الامصار في ذلك	٢٥٥ ١٩٨٧ ذكر مسائل وفروع مجموعة ذكرت قبل مفرقة (العدد)
٢٦٣ ١٩٩١ ان كانت المطلقة حاملا من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فعدتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقدوهي حامل تنخير فراق زوجها ولا فرق	٢٥٦ ١٩٨٨ العدد ثلاث وبيانها مفصلة والدليل على ذلك ٢٥٧ ١٩٨٩ عدة المطلقة الموطوءة

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		وكذلك المتوفى عنها زوجها وبرهان ذلك			سواء أثر طلاقها أو في آخر الشهر فما بين ذلك تمادت على العدة بالشهور فإذا أتمتها حلت وكذلك ان حلت منه أو من غيره أثر طلاقها أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر ابتداء عدة الوفاة كاملة ودليل ذلك
٢٦٥	١٩٩٢	ان مات في بطنها فلا تنقض عدتها إلا بطرح جميعه ودليل ذلك	٢٦٨	١٩٩٧	تفصيل حكم المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق المقام
٢٦٥	١٩٩٣	ان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقة ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة وبرهان ذلك	٢٧٢	١٩٩٨	لا فرق بين تقارب الاقراء أو تباعدها في المسائل المتقدمة ومذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٦٦	١٩٩٤	ان طلقها في استقبال أو ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فان ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعتد سبعا وثمانين ليلة بمثلهن من الايام كملى الى مثل الوقت الذي لزمته فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا الليلة ودليل ذلك	٢٧٥	١٩٩٩	عدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهدر كذلك المجنونة وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وإيراد حججهم
٢٦٦	١٩٩٥	بيان أن حد السقط الذي يحل به زواج المرأة أن تسقطه علقه فصاعداً وأما دون العلقه فليس بشيء ولا تنقض بذلك عدتها وبرهان ذلك	٢٧٦	٢٠٠٠	فرض على المعتدة من الوفاة ان تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لا ليلاً ولا نهاراً وأما الضماد فباح لها وتجنب أيضاً كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد
٢٦٧	١٩٩٦	ان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٨٠	والخضرة والحرمة وغير ذلك إلا العصب وحده النخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب السلف في ذلك وسرد حججهم	٢٩٢	الرد على من استدل بحديث فاطمة بنت قيس
٢٨٠ ٢٠٠١	لو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو قريب كان ذلك مباحا ودليل ذلك	٢٩٤	ذكر ما تعلقوا به عن عائشة رضي الله عنها وبيان انه لا حجة لهم فيه
٢٨٠ ٢٠٠٢	ليس على المطلقة ثلاثا احداد أصلا وبيان اختلاف العلماء في ذلك وبرهان ذلك	٢٩٨	النفقة في كتاب الله عز وجل انما هي للرجعية وبرهان ذلك
٢٨١ ٢٠٠٣	ان أغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضي العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عمداً نهى عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك ودليل ذلك	٣٠٢	الكلام على حديث فريضة
٢٨٢ ٢٠٠٤	تعتد المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة تختار فراق زوجها حيث احبب ولا سكنى لهن ولا نفقة لهن أن يحجبجن في عدتهن وان يرحلن حيث شئن ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	٣٠٣ ٢٠٠٥	الأمة المعتدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها ودليل ذلك
٢٨٩	الرد على من هول بخلاف الأئمة وبيان انه كلام فارغ	٣٠٣ ٢٠٠٦	لا عدة من نكاح فاسد وبرهان ذلك
٢٩١	رد تقسيم أبي حنيفة واطهار سواده	٣٠٤ ٢٠٠٧	لا عدة على ام ولد ان اعتقت أو مات سيدها ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها وبرهان ذلك وبيان اقوال المجتهدين في ذلك
		٣٠٦ ٢٠٠٨	عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرمة ولا فرق ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
		٣١١ ٢٠٠٩	تعتد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها من حين ياتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعتد الحامل المتوفى عنها من حين وته فقط وبرهان ذلك
		٣١٢ ٢٠١٠	اذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		الطلاق أو تنازع احدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتهما فكل ذلك سواء بينهما مع ايمانها أو يمين الباقي منها أو ورثة الميت الخ ودليل ذلك ومذاهب المجتهدين فى ذلك وسرد أدلتهم الاستبراء			الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا المحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لا رحل الأب عن ذلك البلد أو لم ير حل والجددة أم وينظر للولد فى الاحوط له فى دينه ودنياه وبيان مراتب الحضانة وبرهان ذلك
٣١٥	٢٠١١	من كانت له جارية يطؤها وهى بمن تحيض حيضا تتيقنه وكذلك ان اراد انكاحها أو هبتها أو اصادقها وتفصيل ذلك وبيان أقوال الفقهاء فى ذلك وذكر أدلتهم	٣٢٧	٣٢٧	ما جاء عن السلف فى ذلك
٣١٧		بيان من لم ير الحمل أكثر من تسعة أشهر	٣٢٩	٣٢٩	بيان كلام المتأخرين فى ذلك
٣١٩		دليل من رأى الاستبراء كما ذكرنا	٣٣١	٢٠١٥	إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فهما أملك بأنفسهما ويسكنان أينما أحبا مع التحرى فى ذلك وبرهان ذلك
٣٢٠	٢٠١٢	من استلحق ولد خادم له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة انه وطئها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطئه إياها لم يصدق ولم يلحق به وتفصيل ذلك وسرد أقوال أرباب المذاهب فى ذلك وإيراد حججهم	٣٣١	٢٠١٦	أن كان الأب والام محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح لم يجوز قبل للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضييع الأبوين أصلا وحققهما أوجب من حق الزوج والزوجة والدليل على ذلك
٣٢٢	٢٠١٣	الولد يلحق فى النكاح الصحيح والعقد الفاسد بالجاهل ويلحق فى الملك الصحيح وفى المملوكة بعقد فاسد بالجاهل ودليل ذلك			(الرضاع)
٣٢٣		(الحضانة)	٣٣٥	٢٠١٧	الواجب على كل والدة حرة كانت أو أمة فى عصمة زوج أو فى ملك سيد أو كانت خلوا منهما الحق ولدها بالذى تولد من
٣٢٣	٢٠١٤	الام أحق بحضانة الولد			

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
تعالى في هذا الموضع بما يحى النفوس ويشرح الصدور	ما نه أولم يلحق أن ترضع ولدها
٣٥٦ بيان منع الاحتجاج بخبر ابن المنكدر وريعة عن ابن السيلان	أحبت أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجر على ذلك إلا أن تكون الخ ، وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك
٣٥٩ ٢٠٢٢ ان قتل المسلم أو الذمى البالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشيرته وقبيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً عتق رقبة مؤمنة ولا بد ان قدر عليها ودليل ذلك	(كتاب الدماء والقصاص والديات)
٣٦٠ ٢٠٢٣ من قتل مؤمناً عداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم فولى المقتول غير بين القود وبين العفو ، ولا رأى للمقتول في ذلك ، وبرهانه وبيان اقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم ، وقد غلط في رقم المسألة هنا في الاصل واستمر الى آخر الجزء	٣٤٢ ٢٠١٨ لا ذنب عند الله تعالى بعد الشرك أعظم من شيئين وبيانها مع التفصيل ودليل ذلك
٣٦١ بيان مرجع الضمير في قوله تعالى «له» و«من أخيه» في آية (كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية واختلاف العلماء في ذلك وبيان مستندهم وتعقيب ذلك بما يبهج النفوس	٣٤٣ ٢٠١٩ تقسيم القتل الى نوعين عمد وخطأ ، وبرهان ذلك
٣٦٦ بيان ان كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ حق بضم بعضه الى بعض	٣٤٤ ٢٠٢٠ لا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
	٣٤٧ ٢٠٢١ ان قتل مسلم بالغ ذمياً او مستأمناً عمداً او خطأ فلا قود عليه ولا دية ، ولا كفارة ولكن يؤدب في المد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا لضرره وبرهان ذلك وإيراد أقوال المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وقد أطنب المصنف رحمه الله

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٣٦٩	بيان أن خالد بن الوليد رضى الله عنه لم يقتل بنى جذيمة إلا متأولاً		٣٦٩	وهى فى الخطأ على عاقلة القاتل وفى العمد فى مال القاتل وحده وبرهان ذلك ، وإيراد أقوال العلماء فى ذلك ومرد حججهم	
٣٧٠	بيان أن قاتل العمد يقتل بأى شئ قتل به واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد حججهم		٣٩٢	حجة من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط وبيان ضعفها	
٣٧٣	بيان معنى القود فى لغة العرب		٣٩٤	بيان تقض الخفيفين أصولهم فى هذه المسألة	
٣٧٤	بيان أن المثلة لا تحل		٣٩٧	رد قول الخفيفين قد صح إجماعنا على عشرة آلاف درهم	
٣٧٥	بيان غاية الإحسان فى القتل		٤٠١	آخر ما انتهى به كتاب المحلى من التأليف وأول تكمله من كتاب الإيصال للثو لقف وقد لله ابنه	
٣٧٦	أقوال العلماء فى حرق الجانى بالنار قرداً		٤٠١	٢٠٢٥ الدية فى قتل الخطأ على العصبية وهم العاقلة وبرهان ذلك	
٣٧٨	(باب من الكلام فى شبه العمد)		٤٠٢	بيان أن الدية فى قتل الخطأ اذا لم يكن للقاتل عصبية فعلى بيت المال ودليل ذلك	
٣٧٨	بيان تناقض الطوائف الثلاث فى عمد الخطأ وذكر ما استدلوا به من الآثار ونقض حججهم			(ديات الجراح والأعضاء)	
٣٨٥	بيان أن الشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وعبد الكريم لم يولدوا إلا بعد موت ابن مسعود		٤٠٣	٢٠٢٦ القصاص واجب فى كل ما كان بعمد من جرح أو كسر وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وإيراد حججهم	
٣٨٥	بيان مذهب التابعين فى شبه العمد		٤٠٨	بيان أن مالكا رحمه الله لا يرى فى جنابات العمد وجراحه جملة إلا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها دية وإيراد قول أبي حنيفة	
٣٨٦	بيان مذاهب فقهاء الأمصار فى شبه العمد				
٣٨٧	بيان أن قول أبي حنيفة مخالف لكل خبر				
٣٨٧	بيان تناقض المالكيين هنا				
٣٨٨	٢٠٢٤ الدية فى العمد والخطأ مائة من الأبل فإن عدت قيمتها لو وجدت فى موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الأبل				

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ضرب وبرهان ذلك وأقوال المجتهدين في ذلك	في ذلك وأصحابه والشافعي وأصحابه
٤٢٨ ٢٠٣١ حكم عين الدابة	٤٠٩ ما جاء عن النبي ﷺ في ديات الجراح والأعضاء فيما دون
٤٢٩ ٢٠٣٢ » الحاجب	النفس في العمد والخطأ وتوجيه
٤٣١ ٢٠٣٣ » الاقف	كل حديث في الباب بما يناسبه
٤٣٣ ٢٠٣٤ » الشعر	٤١٣ ما جاء في دية الجراح والأعضاء
٤٣٤ ٢٠٣٥ » الشارين	عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم
٤٣٤ ٢٠٣٦ » العقل	٤١٦ (حكم الضرر تسود وترجف)
٤٣٥ ٢٠٣٧ » اللحين والذقن	٤١٧ اختلاف الفقهاء في حكم اسوداد
٤٣٥ ٢٠٣٨ » الاصابع	الضرر
٤٣٧ ٢٠٣٩ خلاف العلماء في الاصابع	٤١٨ (حكم العين)
٤٣٧ أقوال العلماء في مفاصل الاصابع	٤٢٠ يان أن قول مالك في أن في عين
٤٣٨ ٢٠٤٠ يان ما جاء في اليد تشل أو تقطع	الاعور الدية يناقض القياس
٤٢٩ ٢٠٤١ اختلاف العلماء في موضع قطع اليد	٤٢١ حكم العين العوراء ومذاهب السلف في ذلك
٤٣٩ ٢٠٤٢ حكم كسر اليد والزند	٤٢٣ (شفر العين)
٤٤٠ ٢٠٤٣ حكم من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره	٤٢٤ حكم قعاعين الانسان ثم مات الفاقه
٤٤٠ ٢٠٤٤ حكم اصابع المرأة	٤٢٤ ٢٠٢٧ جنى على عين ثم قتلت ما الحكم في ذلك؟
٤٤١ ٢٠٤٥ » اليد الشلاء	٤٢٥ ٢٨ ٢ حكم ما اذا شج انسانا
٤٤٢ ٢٠٤٦ » الرجلين	فذهب بصره فقال كان أعمى
٤٤٢ ٢٠٤٧ » اللسان	٤٢٦ ٢٠٢٩ يان قول المتأخرين في
٤٤٣ ٢٠٤٨ » لسان الاعجم والاخرس	جناية على عضو بطل منه عضو آخر - وايراد مذاهب الفقهاء
٤٤٤ ٢٠٤٩ » من قطع يدا فيها آكلة	في ذلك وسرد حججهم
أو قلع ضرسا وجعة أو متأكلة	٤٢٧ ٢٠٣٠ حكم من أمسك آخر حتى
بغير اذن صاحبها	قتلت عينه أو قطع عضوه أو

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٤٤	٢٠٥٠ حكم البصم والصعر والحدب	٤٦٦	٢٠٧٣ في معنى قول النبي ﷺ
٤٤٥	٢٠٥١ د الظفر	٤٦٨	٢٠٧٤ حكم من قتل في الزحام
٤٤٦	٢٠٥٢ د الشفتين		أو لم يعرف من قتله وأصابه سهم
٤٤٧	٢٠٥٣ د السمع		أو حجر لا يدري من رماه أو
٤٤٨	٢٠٥٤ د الاذن		هرب قتله ومذاهب علماء
٤٤٩	٢٠٥٥ د الذكر والاثين		الامصار في ذلك
٤٥١	٢٠٥٦ د الصلب والفقارات	٤٧١	٢٠٧٥ حكم من أمر آخر بقطع
٤٥٢	٢٠٥٧ د الضلع		يده أو بقتل ولده أو عبده أو
٤٥٣	٢٠٥٨ د الترقوة		بقتله نفسه وأقوال المجتهدين
٤٥٤	٢٠٥٩ د الثدي		في ذلك
٤٥٥	٢٠٦٠ د افشاء الرجل المرأة	٤٧٢	٢٠٧٦ في معنى قوله تعالى (فن
٤٥٦	٢٠٦١ د من قطع من جلده شيء		تصدق به فهو كفارة له)
٤٥٧	٢٠٦٢ د الكسر اذا انجبر	٤٧٤	٢٠٧٧ في امرأة نامت بقرب
٤٥٧	٢٠٦٣ د المثانة اذا انفتحت		ابنها أو غيره فوجد ميتا
٤٥٨	٢٠٦٤ حكم الورك	٤٧٤	٢٠٧٨ هل بين الاجير ومستأجره
٤٥٨	٢٠٦٥ د الشفرين والاليتين		قصاص
	والعقلة والمنكب	٤٧٤	٢٠٧٩ في حكم ميراث الدية
٤٥٩	٢٠٦٦ د العنق		ومذاهب العلماء في ذلك
٤٥٩	٢٠٦٧ حكم الدر من لبطن آخر	٤٧٧	٢٠٨٠ في ذكر ما روى عن النبي
	حتى يسلمح		ﷺ في المقتلين ان يحتجزوا
٤٥٩	٢٠٦٨ حكم الضرطة	٤٧٧	٢٠٨١ اختلاف العلماء فيما
٤٦٠	٢٠٦٩ د الجبهة		له
٤٦٠	٢٠٧٠ د اللطمة		
	(الجراح وأقسامها)		
٤٦١	٢٠٧١ تفسير أقسام الجراح		
	وبياها بفصلة		
٤٦١	٢٠٧٢ حكم من قتل عمدا فعفى		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٥١١ ٢٠٩٣ هل على المسك للقتل قود أم لا وكذلك الواقف الناظر وغيره	العفو عن الدم ومن لا عفو له وبيان حججهم
٥١٤ ٢٠٩٤ هل في قتل العمد كفارة وبيان اختلاف العلماء	٤٨٢ ٢٠٨٢ اختلاف العلماء في مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون وبيان أدلتهم
٥١٦ ٢٠٩٥ جارية اذغت عبدة أخرى أو رجل فعل ذلك بجماع أو غيره ما حكمه	٤٨٥ ٢٠٨٣ عفو الأب عن جرح ابنه الصغير أو استقاده له أو في المجنون كذلك وبرهانه
٥١٧ ٢٠٩٦ حكم التنافس	٤٨٦ ٢٠٨٤ هل يجوز عفو المجنى عليه جناية يموت منها خطأ أو عمدا عن دية وغيره ما عن دمه أم لا
٥١٨ ٢٠٩٧ حكم من قتل انسانا بجود بنفسه للبوت	٤٩١ ٢٠٨٥ حكم الولي يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل
٥١٨ ٢٠٩٨ هل للولي عفو في قتل الغيلة أو الحراة	٤٩٣ ٢٠٨٦ هل يستقاد في الحرم
٥٢١ ٢٠٩٩ حكم خلع الجاني	٤٩٩ ٢٠٨٧ هل يقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام
٥٢٢ ٢١٠٠ من استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات	٥٠٠ ٢٠٨٨ حكم مقاتلة من مر امام المصل
٥٢٣ ٢١٠١ حكم دية الكلب	٥٠١ ٢٠٨٩ حكم الجماعة تضرب الواحد فيقتل
٥٢٤ ٢١٠٢ إقالة ذى الهبة عشرته	٥٠١ ٢٠٩٠ حكم ما إذا قتل اثنان قتل احدهما الآخر
٥٢٥ ٢١٠٣ قوم أقر كل واحد منهم بقتل قتيل وبرأ أصحابه	٥٠٧ ٢٠٩١ بيان ان صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوض من الدية والعق ان لم يجد
٥٢٥ ٢١٠٤ حكم الخشبة تخرج من الحائط والقصار ينضح الخ	٥٠٨ ٢٠٩٢ حكم من أمر غيره بقتل انسان قتل المأمور واختلاف
٥٢٧ ٢١٠٥ الحائط يقع فيتلف نفسا أو مالا	
٥٢٨ ٢١٠٦ الجرة توضع الى باب أو انسان يستند الى باب	
٥٢٩ ٢١٠٧ عاتمة طبع الجزء العاشر	

名
臣
集
卷
之
一